الترجمة الصحيحة والكاملة للكتاب الشهير بـ ...

صدام الحضارات

صامويل هنتنجتون

وإعادة بناء النظام الدولي

ترجمة عباس هلال كاظم



دار الأمل
للنشر والتوزيع

الترجمة الصحيحة والكاملة للكتاب الشهير بـ .....

صراع الحضارات

وإعادة بناء النظام الدولي

ترجمة

عباس هلال كاظم

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

توزيع
دار الأمل للنشر والتوزيع
اربد ـ الأردن تلفاكس ٧٢٧٦١٧٤
ص ب ٤٦٩

المحتويات

الجزء الثالث

نظام الحضارات البادئ بالظهور

الجزء الرابع

إصطدام الحضارات

الجزء الخامس
مستقبل الحضارات

قائمة بوسائل الإيضاح

الجداول

الأشكال والخطوط البيانية

الخرائط

تمهيد

عزيزي القارئ, إن هذا الكتاب هو منظور أو صور يُبين فيها الكاتب الكيفيات التي تجري بها أحداث يتنبأ بها أن تقع في عقود قادمة من الزمن. وإنه ليستدل على وقوع تلك الأحداث بتلك الكيفيات بإستقراء دلالات الأحداث التي وقعت بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة, وكذلك بإستقراء دلالات أحداث وقعت في الماضي القريب والبعيد, وإعتمد على خبرة العلماء في التاريخ وعلم الإنسان والخبراء في الشوون الدولية, وتوجهات النخب في الميادين السياسية والفكرية في مختلف دول العالم. وإن إنشاء مثل هذه المناظير أمر مألوف في أوربا وأمريكا, ولقد تطورت بعد الحرب العالمية الثانية وفي أثناء الحرب الباردة. وتعتبر هذه المناظير من أهم الوسائل التي تُمكن السياسيين من تفسير حوادث بعينها إن وقعت, ومعرفة الكيفيات التي ستجري بها والغايات والنهايات التي تبلغها. لذلك يستخدمها السياسيون لتوجيه سياساتهم ومعها يوجهون القدرات الإقتصادية والعسكرية والإعلامية التي يجدونها تحت تصرفهم. ولهذا السبب تُمكننا هذه المناظير من فهم وتفسير الحوادث والكيفيات التي تتصرف بها الدول في التعامل مع هذا الحدث أو ذاك. فإن فهم هذا المنظور يُمكننا من تفسير أسباب الحروب التي وقعت, إبتداءاً من الحرب الأفغانية-السوفيتية مروراً بحرب الخليج الثانية التي شنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق, وحروب يوغسلافيا, والحرب التي قامت بين الجمهوريات التي خلفت الإتحاد السوفيتي, والحروب التي تقع بين الشيشان وروسيا, وإصطدامات كشمير, والحروب العرقية والطائفية والأهلية التي تنشب في الدول الإفريقية, وما يجري في الصين والدول الصينية الأخرى, وما يجري بين الصين واليابان, وإنه بالتأكيد يفسر لنا الأسباب التي تقف وراء ضرب مركز التجارة العالمي في أمريكا, ولماذا جرى غزو العراق, والإضطرابات التي حدثت في فرنسا ..... الخ. فإذن هذا المنظور ليس خطاباً حماسياً كان يريد به الكاتب إثارة غضب الغرب كحضارة على بقية الحضارات, بل هو رؤية فنّد بها الكاتب ودحض فكرة قيام حضارة كونية,

كما فَنّد فكرة العولمة الغربية, وهي رؤية تصف وتعلل وأحياناً تقدم الحلول لما يقع من حوادث في السنين الخمسين القادمة من زمن هذا القرن.

كان العالم منقسماً في أثناء الحرب الباردة طوعاً أو كرهاً بالإستقطاب بين قطبي العالم الكبيرين وهما الإتحاد السوفيتي والغرب. لذلك, فالعالم كان متبلوراً على حالة يمسك بها ويبقيها قائمة التنافس بين هذين القطبين. أما بعد إنهيار إمبراطورية الإتحاد السوفيتي, فإنه بدأ يمر بحالة سائلة والدليل على ذلك الحروب الكثيرة التي اندلعت في جميع أنحاء العالم قبيل وبعد تلك الإمبراطورية. وكان لابد لهذه الحالة السائلة أن تتبلور على أشكال من الإندماج أو بعلاقات وثيقة تقوم بين الدول وبين جماعات وجماعات أخرى وبين جماعات ودول. وكانت تلك الحروب العرقية والطائفية والأهلية والحروب بين الدول والأحداث والإضطرابات التي نهضت بها جماعات معينة تحمل معها الدلالات على التوجهات والتطلعات نحو تلك الإندماجات أو العلاقات الوثيقة التي في طور التكوين إلى أن تقوم في المستقبل على حالتها المتبلورة. ولأن الحروب التي قامت هي حرب طائفية وعرقية ودينية فهي إذن عودة من الشعوب إلى القيم والأعراف والتقاليد والمنظومات الفكرية والنظرية القديمة بعد أن إنتهى التنافس بين الآيدلوجيتين الشيوعية والرأسمالية. أي أنها تعود فتعرّف نفسها كجزء من الكيانات الثقافية الكبرى الحية في هذا الزمن, وهي على المستوى العالمي تكون الحضارات الحية في هذا الزمن. ويضع الكاتب ثمان حضارات على أنها الحضارات الحية في أيامنا هذه وهي؛ الصينية, والأرثوذوكسية, والإسلامية, واليابانية, والغربية, والأمريكية اللاتينية, والهندوسية, والإفريقية (الممكنة). وهذه الأخيرة حددها الكاتب بإفريقيا ما تحت الصحراء الكبرى, أي ماعدا شمالها, وأطلق عليها الممكنة لكي يكون العالم على حال متزن في إنقسامه بين حضارات. ويرى الكاتب أن الحدود الفاصلة بين الحضارات هي ليست حدود الدول المعترف بها عالمياً بل تتخطاها في مواضع وتدخل فيها مواضع أخرى أي أنها تتداخل فيما بينها بنحو معقد. وكانت الحروب والأحداث التي وقعت في تسعينات القرن العشرين قد نشبت على خطوط الصدع بين تلك الحضارات.

وهكذا يُغرى الناس مرة أخرى بالتفكير بلغة *نحن وهم* فيعودوا إلى الثقافات الأهلية ثم إلى الكيانات الثقافية الكبرى التي ينتمون إليها. وإن الأمر المسلم به أن الدين واللغة والقيم والتقاليد والأعراف والكثافات السكانية وسعة الأراضي التي تعيش عليها تلك الكثافات السكانية هي قوام الكيانات الثقافية الكبرى وبمعنى آخر هي قوام الحضارات. لذلك, فإن الدول والجماعات سترتبط بعلاقات لها مستويات متباينة من القوة في الولاء والعداء بين دول وجماعات تنتمي إلى ثقافة بعينها ضد دول وجماعات تنتمي إلى ثقافة أخرى. ويرى الكاتب أن الحضارة تتكون من دولة جوهر واحدة أو أكثر ودول عضوات ودول متصدعة وأخرى ممزقة ولها جماعات في حضارات أخرى تدين لها بالولاء. وكان لحدوث هذا الحال أسباب من أهمها غياب الصراع العالمي الأكبر بين الشيوعية والرأسمالية وإختفى بغيابه صراع الآيدلوجيات العظيم وحروب الأفكار, وإن هذا السبب نفسه أدى إلى ضعف تأثير قوة الغرب ومن ثم يؤدي إلى إنحداره, ومن تلك الأسباب كذلك؛ زيادة الأعداد البشرية التي تنتمي إلى تلك الكيانات الثقافية الكبرى الموجودة في العالم, وزيادة القوة الإقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الدول التي تنتمي إلى تلك الكيانات الثقافية. وهكذا تعود الحضارات الحية في هذا الزمن إلى الحال الذي كانت عليه حضارات فجر التاريخ التي كانت الإتصالات فيما بينها هي مواجهات دامية وحروب شعواء, إلا أن العالم المزدحم في هذا الزمن والمصالح المشتركة والإعتماد المتبادل فيما بينها ربما يجعل الإصطدامات بينها التي تقع على التخوم الفاصلة فيما بينها أرجح إحتمالاً من الحروب الكبيرة. وإن تلك الإصطدامات هي حروب خط الصدع بين الحضارات المختلفة وهي حروب طائفية وأهلية وعرقية تتدخل فيها دول على مستويات مختلفة من الحضارات التي تنتمي إليها الأطراف المتحاربة على خط الصدع فتزيد من أوارها زمناً ثم تقدم لها الحلول فتخمدها. فإذن رؤية الكاتب في هذا الكتاب تختص بالإصطدامات بين الحضارات على المستويين؛ المحلي الذي يسميه بالمستوى الأصغر, والعالمي الذي يسميه بالمستوى الأكبر, وهي رؤية لاتستبعد قيام حرب عالمية بين الحضارات إذا لم يُبنى النظام العالمي بناءاً متوازناً على أساس الحضارات الحية في الزمن. فالصراع بين الحضارات قائم منذ فجر التاريخ, وما هذه الأصدامات إلا الجولة الأحدث من ذلك الصراع. لهذا السبب, فإن ترجمة

عنوان الكتاب الصحيحة هي إصطدام الحضارات وليس صراع الحضارات, وهو ما جعلني أكتب فوق عنوان الكتاب عبارة "الكتاب الشهير بـ ..... صراع الحضارات".

وبسب أن الحضارة الغربية, التي هي الحضارة الأقوى في العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي, تمر الآن في الطور الأخير من قوتها وبداية طور إنحدارها, فإن لها حضارات متحدية سيكون لها شأن في المستقبل وهما الحضارتان الإسلامية والصينية. فلكلا هاتين الحضارتين ثروة إقتصادية طائلة, للحضارة الصينية التطور الإقتصادي والتقني وكثرة أعداد الشباب, وللحضارة الإسلامية الثروة النفطية وكثرة أعداد الشباب أيضاً. ولقد وقعت ومازالت تقع بين الحضارة الغربية والحضارتين الصينية والإسلامية كثير من الإصطدامات على خطوط الصدع وفي الميادين الإقتصادية والتقنية والسياسية. فيرى الكاتب إن إصطدامات المستقبل ستكون على المستوى الأصغر بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى حتى أنه أطلق على حدود الحضارة الإسلامية عبارة 'تخوم الإسلام الدامية', أما على المستوى الأكبر فستكون الإصطدامات بين الحضارة الغربية والحضارة الصينية. وتقوم ما بين كل الحضارات على الأرض قضايا سياسية وإقتصادية تتطلب إعادة تركيب النظام الدولي بما يتلائم مع هذه الحضارات لكي يكون العالم عالماً متوازناً ولكي تُحل قضايا الشعوب حلاً عادلاً. ويعتمد مستقبل العالم على هذا النظام فيحتمل أن تحدث حرب كونية مالم يتحقق هذا التوازن. ويسوق الكاتب رؤيته نحو حث الحضارات في العالم إلى العمل على المقاربة بين مستويات تحضرها وإيجاد القيم والأعراف المشتركة فيما بينها, وينقض تماماً إحتمالية قيام حضارة كونية إن كانت غربية أو لاغربية. إن هذا التمهيد ليس كل ما في الكتاب بل أفكار عامة عنه, والحق إنه كتاب جدير بالإهتمام وتأمل ما سطره الكاتب بين متنيه, فيبصرك بخفايا العلاقات الدولية وأسباب وقوع الحوادث من الحروب الأهلية والطائفية وتلك التي تنشب بين الدول, وأسباب قيام ضروب العلاقات بين الدول وعلى المستويات المختلفة. فأتمنى لك عزيزي القارئ رحلة ممتعة تزيد من معرفتك بقراءة هذا الكتاب.

تنبيهان:

- إستعملت كلمة "تعصير" للإشارة إلى العمليات التي جرت في التحولات التي طرأت على الحياة في هذا العصر حتى أصبحت كما يعيشها الناس في أيامنا هذه من دخول الآلات وقيام المؤسسات في التعليم والخدمات والعمران ..... الخ, وهو المعنى الذي أراده الكاتب. وإستعملت كلمة "تغريب" للإشارة إلى محاولة التثقف بثقافة الحضارة الغربية, أو جعل الآخرين يتثقفون بهذه الثقافة, وهو كذلك المعنى الذي أراده الكاتب.
- تجد في هذا الكتاب ثلاثة أنواع من الإشارات للهوامش والملاحظات وهي:

النجمة {*} التي تشير إلى هامش الكاتب في كتابه الأصل.

الأرقام العربية: ١, ٢, ٣ ..... الخ, التي تشير إلى هامش المترجم للتوضيح.

الأرقام الأنجليزية: (1), (2), (3),..... etc التي تشير إلى المراجع والملاحظات في نهاية الكتاب لمن يريد أن يرجع اليها.

المترجم: عباس هلال كاظم

مقدمة

نشرت صحيفة *الشؤون الخارجية* في صيف عام ١٩٩٣ مقالاً كتبته بعنوان "إصطدام الحضارات؟" ووفقاً لما قاله محررو الصحيفة فإن المقال أثار نقاشاً لثلاث سنين أكثر من أي مقال نشروه منذ الأربعينات. وهو, حقاً, أثار نقاشاً على مدار ثلاث سنوات أكثر من أي مقال كتبته حتى تواردت ردود الأفعال والتعليقات بشأنه من جميع القارات ومن عشرات البلدان. فتأثر الناس وبدرجات متفاوتة بخلاصة قولي بأن "البعد المحوري ذا الخطر الأعظم في السياسات العالمية التي في طور الظهور سيكون الصراع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة" فأسرهم, أو أغضبهم, أو أرعبهم, أو حيرهم. ومهما يكن من أمر آخر تسبب فيه المقال فإنه ضرب على عصب ما لشعب كل حضارة.

إن ما حظيَّ به المقال من إهتمام, وما لحقه من تشويه, وما دار حوله من جدل, شوقني لسبر أغوار القضايا التي أثارها. ولكي يوجه المرء سؤالاً ما بطريقة بناءة فهي وضعه بصيغة فرضية. وإن المقال الذي إنتهى عنوانه بعلامة إستفهام تجاهلها الناس بعامتهم كان محاولة لفعل ذلك. وجاء هذا الكتاب ليقدم إجابة أكمل وأعمق وموثقة على نحو أشمل على سؤال المقال. وأحاول في هذا الكتاب أن أشرح وأنقح وأكمل وبالمناسبة أؤهل المواضيع التي تناولها المقال وأن أطور كثيراً من الأفكار وأغطي كثيراً من المواضيع لم يجر التعامل معها ولا المرور بها إلا في سطور ذلك المقال. وهذه الأفكار والمواضيع تشمل؛ فكرة الحضارة, وقضية الحضارة الكونية, والعلاقة بين القوة والثقافة, وتغير ميزان القوة بين الحضارات, والركود الثقافي في المجتمعات اللاغربية, والبنية السياسية للحضارات, والتزاعات التي تولدها العولمة الغربية, والروح القتالية للمسلمين, وثبات تطور القوة الصينية, والإستجابات لتحقيق التوازن والإلتحاق بركب التبعية إلى قوة الصين الصاعدة, وأسباب وطبيعة القوى المحركة لحروب خط الصدع, ومستقبل الغرب ومستقبل عالم

يتكون من حضارات. ويتعلق أحد المواضيع الرئيسة, الغائبة عن المقال, بالأثر العظيم للنمو السكاني في عدم الإستقرار وتغير ميزان القوة. وغاب موضوع ثان مهم عن المقال لخصه عنوان الكتاب والجملة الأخيرة منه التي تقول؛ "إن صراع الحضارات هو الخطر الأعظم على الإطلاق الذي يهدد السلام العالمي, وإن نظاماً عالمياً يرتكز على الحضارات هو الملاذ الآمن الأضمن من حرب عالمية".

ليس المقصود بهذا الكتاب أن يكون عملاً في علم الاجتماع, بل أُعد ليقدم تفسيراً لتطور السياسات العالمية بعد الحرب الباردة. ويتطلع لتقديم إطار عمل, ومنظور لرؤية السياسيات العالمية، من شأنه أن يكون ذات معنى للعلماء ومفيداً لصناع السياسة. ولا يكون الإختبار لما يحتويه من معنى ومدى فائدته هو ما إذا كان يأخذ بنظر الإعتبار كل ما يجري في عالم السياسة أم لا, وبالطبع لا يفعل, إنما الإختبار هو فيما إذا كان هذا الكتاب يزودنا بعدسات ذات معنى وتعود بالنفع فترى من خلالها التطورات الدولية واضحة أكثر من أي منظور بديل أم لا. فضلاً عن أنه ليس ثمة منظور يظل فعالاً إلى الأبد. ففي حين قد تكون الرؤية بمنظار حضاراتي مفيدة لفهم السياسات العالمية في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين, فهذا لا يعني أنها كانت ستصبح بما يوازي ذلك من فائدة في أواسط القرن العشرين أو أنها ستكون مفيدة في أواسط القرن الواحد والعشرين.

جرى التعبير علناً عن الأفكار التي صارت في نهاية المطاف مقالاً ثم هذا الكتاب لأول مرة في قاعة محاضرات برادلي في معهد الدراسات التجارية الأمريكية في مدينة واشنطن في تشرين الأول من عام ١٩٩٢ ثم شرعت بكتابتها في ورقة خاصة أُعدت من أجل مشروع بحث طلبه معهد أولين بشأن "بيئة التحدي الأمني والمصالح الوطنية الأمريكية" الذي جعلته مؤسسة سميث رتشاردسن ممكناً. وبُعيد نشر المقال أمسيت منهمكاً بعدد لا يحصى من الحوارات والإجتماعات مع مجموعات أكاديمية وحكومية ومن رجال أعمال وأخرى غيرها عبر الولايات المتحدة ركزت جميعها على هذا "الإصطدام". وبالإضافة إلى ذلك, كنت محظوظاً لتمكني من الاشتراك في

نقاشات حول المقال وأطروحته في كثير من الدول الأخرى, شملت؛ الأرجنتين, وبلجيكا, والصين, وفرنسا, وألمانيا, وبريطانيا العظمى, وكوريا, واليابان, وإمارة لوكسمبورغ, وروسيا, والمملكة العربية السعودية, وسنغافورة, وجنوب إفريقيا, واسبانيا, والسويد, وسويسرا, وتايوان. ولقد عرضتني هذه المناقشات إلى جميع الحضارات الرئيسة ماعدا الهندوسية. وإستفدت كثيراً من بصيرة ورؤى المشاركين في هذه المناقشات, وفي أثناء سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ درست حلقة طلابية في جامعة هارفرد موضوع طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة, وكانت تعليقات طلبة الحلقة الحيوية دائما وفي بعض الأحيان الحاسمة في نقدها تماماً, حافزاً إضافياً. وإستفاد عملي في هذا الكتاب إلى حد بعيد من البيئة الجامعية التي كانت تشد أزري في معهد جون أم. أولين للدراسات الإستراتيجية ومركز الشؤون الدولية التابع إلى جامعة هارفرد.

وقرأ المخطوطة بصورتها الكاملة كل من ميشيل سي. دتش, وروبرت أو. كوهين, وفريد زكريا, و آر. سكوت زمرمان, وأدت تعليقاتهم عليها إلى تحسينات جوهرية في مادتها وتنظيمها وفي أثناء كتابتي لهذا الكتاب أمدني سكوت زمرمان بمساعدة لا يُستغنى عنها في البحث, فلولا مساعدته النشيطة والخبيرة والخالصة لما كان هذا الكتاب قد أُكمل في الوقت الذي قد أُكمل فيه. أما مساعدانا اللذان لم يكونا قد تخرجا بعد وهما بيتر جون وكرستشينا برغز فساهما بجهدهما على نحو بناء. وطبع كريس دي. ماجسترس الأجزاء الأولى من المخطوطة. وأعادت كارول ادوارد كتابة المخطوطة عدة مرات وبالتزام عظيم ومجهود رائع لكي تحفظ أجزاء واسعة منها حفظاً يكاد يكون عن ظهر قلب. أما دنيس شانون, ولين كوكس اللذان يعملان في داري نشر جورجز بورشاردت وروبرت آساينا, وكذلك روبرت بندر, وجوهانا لي اللذان يعملان في دار نشر سيمون وشوستر, فلقد قادوا المخطوطة في خلال عملية النشر بكل سرور وإحتراف, وإني ممتن عظيم الإمتنان لجميع هؤلاء لتعاونهم حتى يرى هذا الكتاب النور. ولقد جعلوه أفضل بكثير مما لو كان قد تم بطريقة أخرى. أما إن تبقت فيه عيوب فهي على مسؤوليتي.

تمكنت من العمل في هذا الكتاب بفضل الدعم المالي من موسسة جون أم. أولين ومؤسسة سمث رتشاردسن وما كان لهذا الكتاب ليكتمل إلا بعد سنوات لولا مساعدتهم, وأقدر بعظيم التقـدير مساندتهم الكريمة لهذه المحاولة. فبينما تركز المؤسسات الأخرى وعلى نحو متزايد علـى القـضايا المحلية، تستحق مؤسستا أولين وسمث رتشاردسن أوسمة لمحافظتهما على الاهتمام والدعم للكتابـة عن الحرب والسلام, والأمن الوطني والدولي.

S.P.H

الجزء الأول

عالم من حضارات

الفصل الأول

العهد الجديد في السياسات العالمية

مدخل: الأعلام والهوية الثقافية

في الثالث من كانون الثاني من عام ١٩٩٢, تم عقد إجتماع بين الخبراء الروس والأمريكان في قاعة الإجتماعات لمبنى الحكومة في موسكو، وقبل إسبوعين من هذا الموعد كان قد تفكك الإتحاد السوفيتي وأصبحت روسيا الإتحادية دولة مستقلة. وكنتيجة لذلك، إختفى تمثال لنين الذي شرف سابقاً منصة قاعة الإجتماعات. وبدلاً عن ذلك, عُرض علم روسيا الفدرالية على الجدار الأمامي, وكانت المشكلة الوحيدة التي لاحظها أحد الأمريكان هي أن العلم قد عُلق مقلوباً, وبعد ما أُشير إلى هذا للمضيفين الروس, سارعوا وبكل هدوء فصححوا الخطأ في أثناء أول فترة إستراحة.

شهدت السنوات التي أعقبت الحرب الباردة البدايات لتغيرات مثيرة في هويات الشعوب والرموز التي تعود لتلك الهويات. وأخذت السياسات العالمية يُعاد صياغتها بما ينسجم مع الخطوط الثقافية. وكان إنقلاب الأعلام علامة للتحول, ولكن شيئاً فشيئاً ترفرف هذه الأعلام وتصبح حقيقة, ويحتشد الروس والشعوب الأخرى فتسير خلف هذه الرموز وغيرها لهوياتهم الثقافية الجديدة.

وفي الثامن عشر من نيسان من عام ١٩٩٤ تجمهر ألفا شخص في سراييفو يلوحون بأعلام المملكة العربية السعودية وتركيا. فهؤلاء السرافييون عرّفوا أنفسهم مع رفاقهم المسلمين

برفع تلك الرايات بدلاً من علم الأمم المتحدة أو الناتو أو الأعلام الأمريكية, وجعلوا العالم يعرف من كانوا أصدقائهم الحقيقيين ومن هم غير ذلك.

وفي السادس عشر من تشرين الأول في عام ١٩٩٤ سار في لوس أنجلس ٧٠,٠٠٠ شخص تحت "بحر من الأعلام المكسيكية" إحتجاجاً على مشروع القرار ١٨٧ الذي لو تم إجراء إستفتاء عام بشأنه قد يحرم المهاجرين غير الشرعيين وأولادهم من أن يستفيدوا كثيراً من الولاية. وتسائل أحد المراقبين قائلاً؛ لماذا "يمشون في الشارع رافعين العلم المكسيكي ويطالبون بأن تمنحهم الولاية حق التعليم المجاني"...... "كان يجب أن يرفعوا العلم الأمريكي". وبعد إسبوعين سار متظاهرون أكثر في الشارع يحملون العلم الأمريكي فعلاً ولكن ـــ منكساً. فكشفت هذه الأعلام عن النصر الأكيد لمشروع قرار ١٨٧ الذي أيدته ٥٩ بالمائة من أصوات مواطني كاليفورنيا.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تعتبر الأعلام وكذلك بقية الرموز من مكونات الهوية الثقافية, وكذلك الصلائب والهلالات وحتى أغطية الرأس, لأن الثقافة تقيم لها وزناً. والهوية هي؛ كل ما يكون ذا معنى عظيم لأغلب الناس. ويكتشف الناس الآن هويات جديدة ولكن غالباً ما تكون هي نفسها القديمة ويسيرون تحت رايات جديدة غالباً ما تكون هي نفسها القديمة وتقود إلى حروب ضد أعداء جدد ولكن غالباً ما يكونوا هم أنفسهم القدماء.

وللفلسفة التي تتبصر في مصير العالم نظرة مثيرة للاشمئزاز إلى العصر الجديد أجاد في التعبير عنها مهيج الدهماء القومية الغامض ديد لاغون في رواية لميشيل دبدن, حين يقول: "لا يمكن أن يكون ثمة أصدقاء حقيقيين، من دون أعداء حقيقيين. فما لم نكره غيرنا لا يمكن أن نحب أنفسنا. هاتيك الحقائق العتيقة نعود فنكتشفها الآن بألم بعد قرن وأكثر من الإنحراف الوجداني. أما أولئك الذين ينكرونها فإنهم ينكرون عائلتهم وتراثهم وثقافتهم وحق ولادتهم، بل ينكرون جوهر أنفسهم! ولن يُغفر لهم في شئ." إن الحقيقة المشؤومة من بين هذه الحقائق العتيقة والتي لا يمكن أن يتجاهلها رجال الدولة والعلماء هي؛ أنه في السبيل الذي تسلكه الشعوب التي تسعى

لإثبات هويتها وإحياء العرقية يكون الأعداء ضرورة جوهرية. وتحدث أخطر العداوات على الإطلاق وعلى نحو محتمل عبر خطوط الصدع بين حضارات العالم الرئيسة.

إن الموضوع المركزي لهذا الكتاب هو الثقافة والهويات الثقافية، التي على المستوى الأوسع تكوّن الهويات الحضاراتية وهي التي تشكل نماذج التفكك والإلتحام والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة. وتشرح الأجزاء الخمس لهذا الكتاب النتائج الطبيعية لهذا الإفتراض الجوهري.

الجزء الأول: لأول مرة في التاريخ تصبح السياسات العالمية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات في آن معاً؛ وإن مصدر الحياة العصرية الواضح هو الغرب، لكنه لا يقدم حضارة كونية بأي معنى مفهوم ولا يجعل المجتمعات اللاغربية غربية الصفات.

الجزء الثاني: إن ميزان القوة بين الحضارات يتغير؛ فالغرب ينحدر بالتأثير النسبي؛ بينما توسع الحضارات الآسيوية في قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ وإن الإسلام الآن يشهد إنفجاراً في أعداده البشرية مع نتائج ذلك المزعزعة لإستقرار الدول المسلمة مع جيرانها؛ وتعود الحضارات غير الغربية، على العموم، لتؤكد على قيمة ثقافاتها الخاصة.

الجزء الثالث: يظهر الآن نظام عالمي أساسه الحضارة؛ وتتعاون المجتمعات ذات الصلات الثقافية المشتركة فيما بينها؛ أما المحاولات التي تُبذل لتغيير المجتمعات من حضارة إلى أخرى فهي غير ناجحة؛ وتحشد الدول نفسها حول الدول القائدة أو الجوهرية لحضاراتها.

الجزء الرابع: إن مطامح العولمة الغربية, تدفع الغرب وعلى نحو متزايد إلى حلقة الصراع مع الحضارات الأخرى، وعلى نحو أشد خطراً مع الإسلام والصين، أما حروب خط الصدع على المستوى المحلي فتحدث على نطاق أوسع بين المسلمين وغير المسلمين مولدة "حمية إبن البلد"؛ فتهدد هذه الحروب بتصعيد أوسع, لذا تبذل الدول الجوهر للحضارات جهوداً لتنهي هذه الحروب.

الجزء الخامس: يعتمد بقاء الغرب على تمسك الأمريكان هويتهم الغربية ويتقبل الغربيون حضارتهم كحضارة فريدة في نوعها وليست كونية ويتحدون لتجديدها وحفظها من تحديات

المجتمعات غير الغربية. ويعتمد تجنب حرب عالمية بين الحضارات على قبول قادة العالم وتعاونهم على المحافظة على ميزة التعددية الحضارانية في السياسات العالمية.

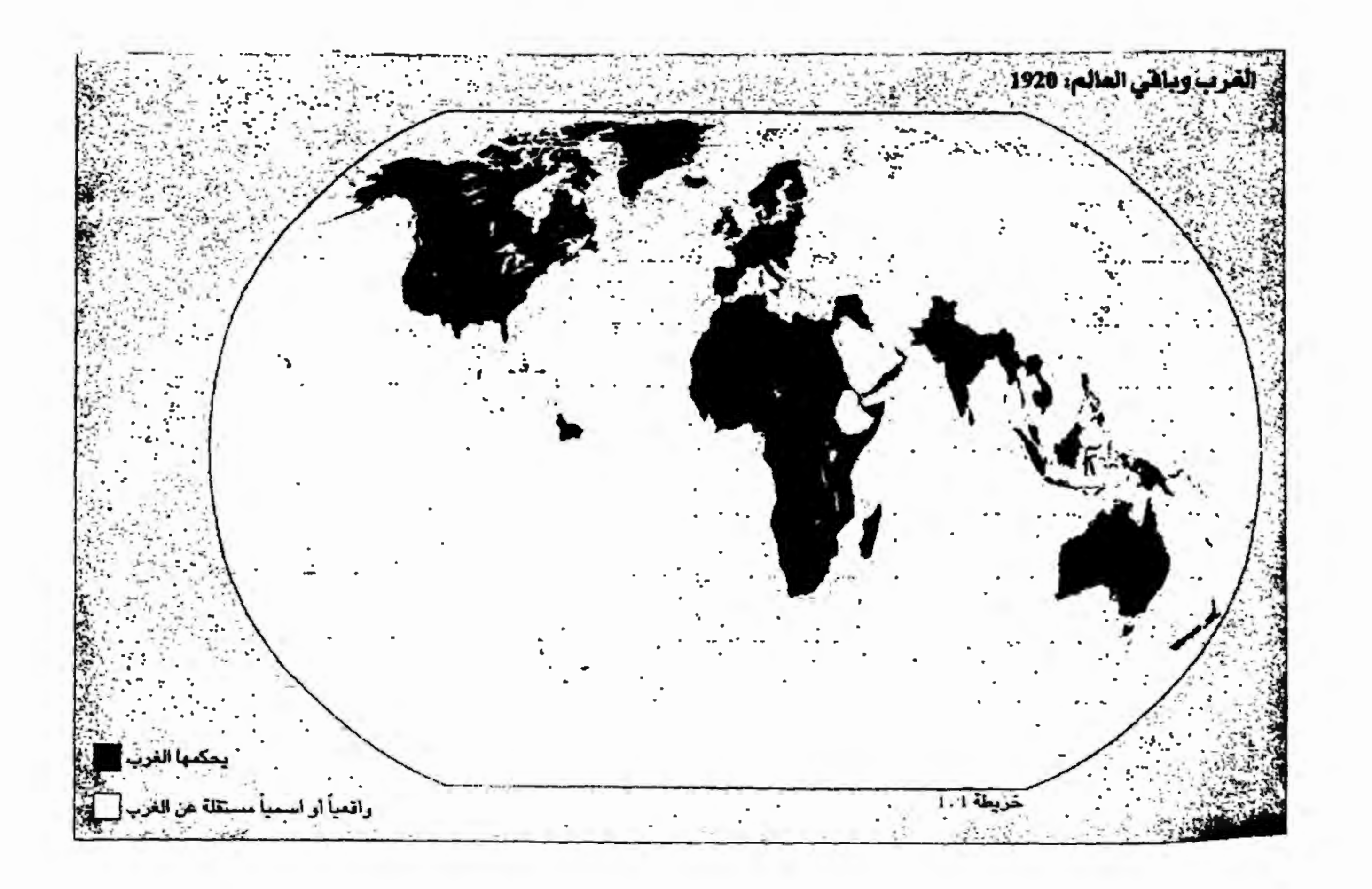
عالم متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات

لقد أصبحت ولأول مرة في التاريخ، في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسات العالمية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات. فطوال أغلب حياة الإنسانية كان الإتصال متقطعاً أو لم يحدث. ثم، ومع بداية العصر الحديث، حوالي ١٥٠٠ بعد الميلاد، إتخذت السياسات العالمية بعدين. إذ على مدار أربعمائة عام أنشأت دول الغرب القومية — بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وبروسيا، وألمانيا، والولايات المتحدة، وأخريات غيرها — نظاماً دولياً متعدد الأقطاب في موطن الحضارة الغربية فتفاعلت، وتنافست، وخاضت حروباً بعضها ضد بعض. وفي عين الوقت توسعت كذلك الأمم الغربية ففتحت بلداناً وإستعمرت أخرى، بل وعلى وجه التحديد أثرت في أية حضارات أخرى "أنظر الخارطة ١ــ ١". وفي خلال الحرب الباردة صارت السياسات العالمية ثنائية القطب وإنقسم العالم إلى ثلاثة أجزاء. فكانت مجموعة مجتمعات غالبيتها غنية وديمقراطية تقودها الولايات المتحدة، قد دخلت في منافسة شاملة؛ أيديولوجية وسياسية وإقتصادية، وأحياناً عسكرية ضد مجموعة مجتمعات شيوعية نوعاً ما أفقر إشتركت مع الإتحاد السوفيتي أو قادها هذا الإتحاد. ودار كثير من هذا الصراع في العالم الثالث خارج هذين المعسكرين، الذي يتألف من دول غالباً ما كانت فقيرة ويعوزها الإستقرار، ونالت إستقلالها حديثاً وإدعت بأن تكون غير منحازة "أنظر الخارطة ١ــ ٢".

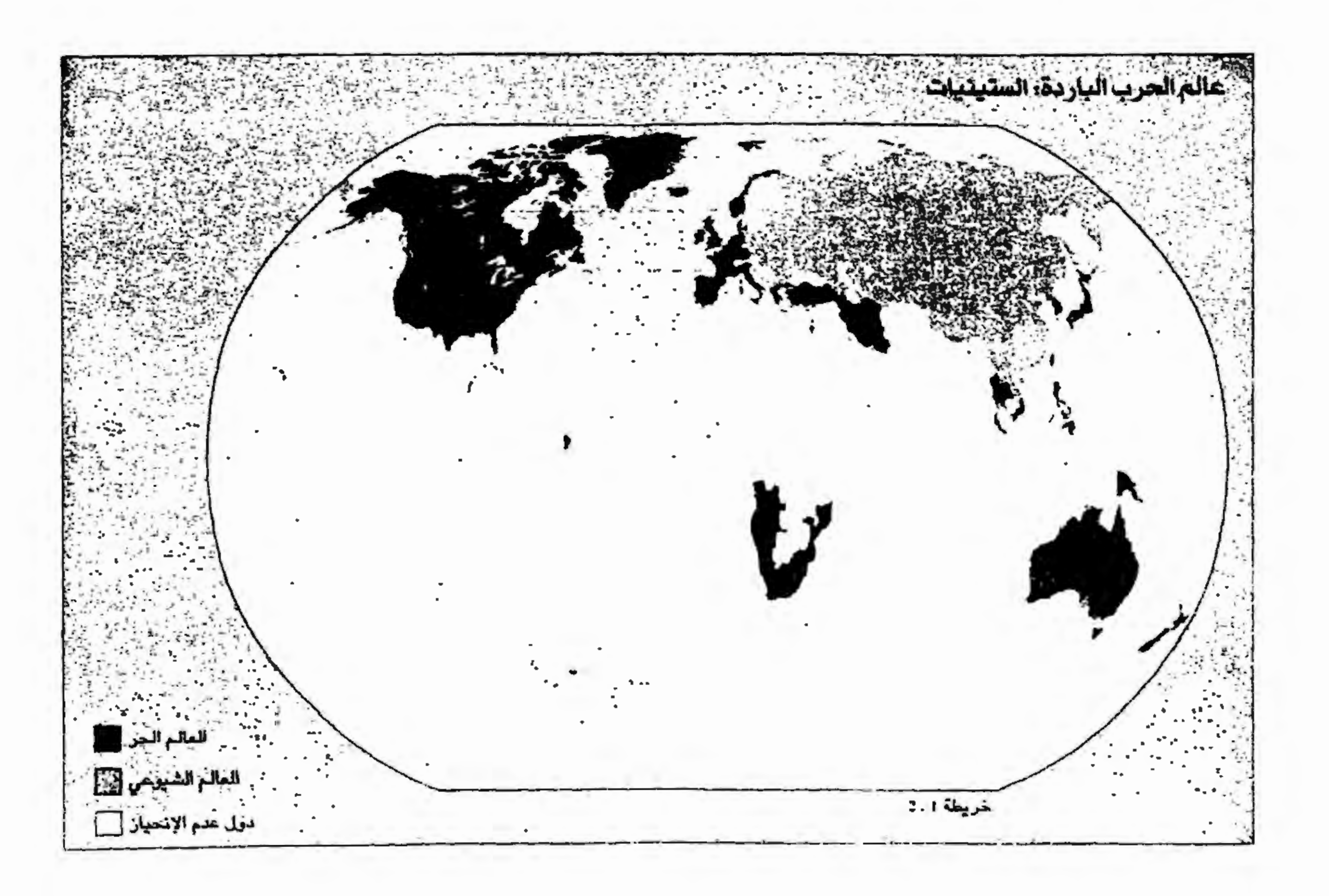
وفي أواخر الثمانينات إنهار العالم الشيوعي، فأمسى النظام الدولي للحرب الباردة تاريخاً. وإن أهم الفوارق بين الشعوب، في عالم ما بعد الحرب الباردة هي ليست آيدلوجية أو سياسية أو إقتصادية، بل إنها ثقافية. فتحاول الشعوب والأمم أن تجيب على السؤال الأهم الذي يمكن أن تواجهه الجماعات البشرية: من نحن؟ وإن هذه الشعوب تجيب على هذا السؤال بالطريقة التقليدية التي قد أجابت بها الإنسانية من قبل. وذلك بالإشارة إلى أشياء لها عندهم معنى عظيم. فيعرف

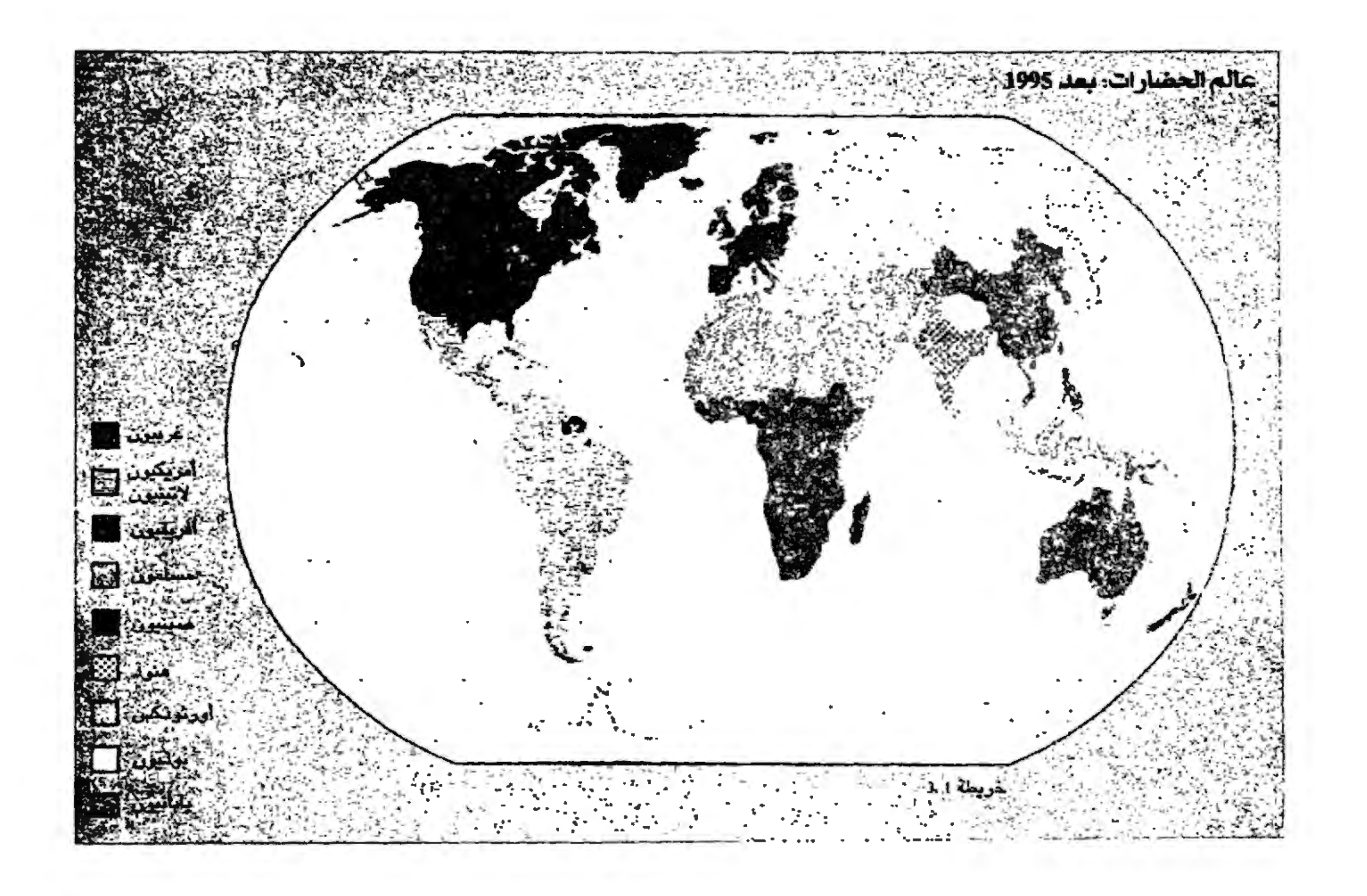
الناس أنفسهم بلغة الأسلاف؛ بالدين, واللغة, والتاريخ, والعادات, والأعراف. ويعرفون أنفسهم بجماعات ثقافية: بالقبائل, والجماعات العرقية, والمجتمعات الدينية, والأمم, وعلى المستوى الأوسع الحضارات. إذ إن الشعوب لاتستعمل السياسة من أجل رعاية مصالحها فحسب بل للتعريف بهوايتها كذلك. فلا نعرف من نكون إلا إذا عرفنا من يكون غيرنا وفي الغالب إلا عندما نعرف نحن ضد من.

وتبقى الدول القومية الفاعلات الرئيسة في الشؤون العالمية. وكما كان الأمر في الماضي, فإن سلوكها يحدده سعيها إلى القوة والثروة, بل وكذلك تحدده الأولويات الثقافية, والعموميات المشتركة, والإختلافات. ولم يعد أهم التجمعات الدولية على الإطلاق هي الكتل الثلاث للحرب الباردة, إنما الأحرى هي حضارات العالم السبع أو الثمان الرئيسة "أنظر الخارطة ١-٣". وتقوم المجتمعات اللاغربية وخاصة في شرق آسيا بتطوير ثرواتها الإقتصادية وتقيم الأسس لتعزيز قوتها العسكرية وتأثيرها السياسي. وفي حين تزداد المجتمعات من غير الغربية قوةً وثقةً بالنفس, يزداد تأكيدها على قيم ثقافاتها الخاصة بها وترفض تلك التي "فرضها" عليها الغرب. ولقد أشار هنري كسنجر إلى ذلك قائلاً؛ إن "النظام الدولي للقرن الواحد والعشرين ..... سيحتوي على الأقل ست قوى رئيسة هي — الولايات المتحدة, وأوربا, والصين, واليابان, وروسيا, ولربما الهند — وكذلك عدد وافر من دول متوسطة وصغيرة الحجم"[1]. وإن القوى الست الرئيسة, التي ذكرها كسنجر, تنتمي إلى خمس حضارات شديدة الإختلاف, وبالإضافة إلى ذلك سيحتوي على دول إسلامية ذات شأن يجعلها موقعها الستراتيجي وأعدادها البشرية الكبيرة و/أو مصادر النفط مؤثرة في الشؤون العالمية. وفي هذا العالم الجديد, تكون السياسات المحلية هي سياسات النزعة العرقية, بينما تكون السياسات العالمية هي سياسات الحضارات. فالخصومة بين القوى العظمى سيحل محلها الإصطدام بين الحضارات.


الغرب وباقي العالم، 1920
يحكمها الغرب
واقعياً أو اسمياً مستقلة عن الغرب

خريطة ١-١


عالم الحرب الباردة: الستينيات
العالم الحر
العالم الشيوعي
دول عدم الإنحياز
خريطة ١.٢


عالم الحضارات: بعد 1995
غربيون
أمريكيون لاتينيون
أفريقيون
مسلمون
صينيون
هنود
أرثوذكس
بوذيون
يابانيون

خريطة 3.1

وفي هذا العالم الجديد, لن تكون الصراعات الأشد طغياناً, والأبلغ أهميةً, والأعظم خطراً, هي الصراعات بين الطبقات الإجتماعية؛ الغنية والفقيرة, أو أي جماعات أخرى معرفة اقتصادياً, بل بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة. وستحدث الحروب القبلية والنزاعات العرقية داخل مواطن الحضارات. إلا أن العنف بين دول وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة يحمل معه إحتمال التصعيد لأن دولاً وجماعات أخرى تنتمي إلى هذه الحضارات تهرع لمساندة "بلدانهم النسبية"[2] ومع ذلك لا يهدد الإصطدام الدامي بين العشائر في الصومال بنزاع أوسع. إلا أن إصطدام القبائل الدامي في راوندا تمتد عواقبه إلى أوغندا, وزائير, وبوروندي و لم يمتد أبعد من ذلك. بينما يمكن أن تصير الإصطدامات الدامية بين الحضارات في البوسنة, أو القوقاز, أو أواسط آسيا, أو كشمير حروباً أكبر. ففي نزاعات يوغسلافيا قدمت روسيا الدعم الدبلوماسي إلى الصرب, بينما قدمت المملكة العربية السعودية, وتركيا, وإيران, وليبيا الأموال والسلاح إلى البوسنيين, ليس لإسباب آيدلوجية, أو قوة سياسية, أو مصلحة إقتصادية ولكن بسبب النسب الثقافي. كما لاحظ ذلك فاكلاف هافل قائلاً "ستزداد النزاعات الثقافية وهي أعظم خطراً في أيامنا هذه من أي زمن في التاريخ". واتفق رأيه مع رأي جاكس ديلورز بقوله "نزاعات المستقبل ستطلق شرارتها العوامل الثقافية أكثر من كونها عوامل إقتصادية أو آيدلوجية"[3] وإن أعظم النزاعات الثقافية خطراً هي تلك التي تقع على طول خطوط الصدع بين الحضارات.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة, تكون الثقافة قوة مثيرة للشقاق والتناحر ومسببة للتوحد في آن معا. فالشعب الذي تفرقه الآيدلوجية توحده الثقافة فيلتئم شمله, كما فعلتها الألمانيتان وكما بدأت بها الكوريتان وعدة شعوب صينية. أما المجتمعات التي وحدتها الآيدلوجية أو ظرف تاريخي ولكن تقسمها الحضارة فيفترق بعضها عن بعض. كما حدث في الإتحاد السوفيتي, ويوغسلافيا, والبوسنة, أو أنها تخضع لتوتر شديد كما هو الحال في أوكرانيا, ونيجيريا, والسودان, والهند, وسريلانكا, ومناطق أخرى كثيرة. وتتعاون الدول ذات الصلات الثقافية اقتصادياً وسياسياً. فالمنظمات الدولية التي ترتكز على دول ذات عموميات ثقافية, مثل الإتحاد الأوربي فهي ناجحة أكثر بكثير من تلك التي تحاول أن تتجاوز الثقافات. وكان الستار الحديدي, وعلى مدار خمس

وأربعين عاماً, هو خط التقسيم المركزي في أوربا. وقد انتقل هذا الخط عدة مئات من الأميال نحو الشرق, ليفصل الآن بين الشعوب المسيحية الغربية من جهة والشعوب المسلمة والأرثوذوكسية من الجهة الأخرى.

تختلف الإفتراضات الفلسفية, والقيم ذات الأولوية, والعلاقات الإجتماعية, والتطلعات العامة في الحياة جوهرياً بين الحضارات. وإن إحياء الدين في أغلب بلدان العالم يزيد من شدة هذه الإختلافات. ويمكن أن تتغير الثقافات, ويمكن أن تتباين طبيعة تأثيرها في السياسة والاقتصاد من زمن لآخر. لذلك فللإختلافات الرئيسة في التطور السياسي والإقتصادي بين الحضارات, على نحو واضح, جذورها في ثقافاتها المختلفة. فالنجاح الإقتصادي لشرق آسيا له مصدره في الثقافة الشرق آسيوية. وكذلك, فإن للصعوبات التي عانت منها المجتمعات الشرق آسيوية لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي جذور في ثقافاتها. وتفسر الثقافة الإسلامية جانباً واسعاً من جوانب فشل الديمقراطية في الظهور في كثير من بلدان العالم المسلم. أما عمليات التطور في مجتمعات ما بعد الشيوعية لأوربا الشرقية والإتحاد السوفيتي السابق فستحددها هوياتهم الحضاراتية. فالمجتمعات ذات الموروثات المسيحية الغربية ستحرز تقدماً في التطور الإقتصادي وإقامة نظم سياسية ديمقراطية, أما في الدول الأرثوذوكسية فتشير التوقعات إلى أن التطور الإقتصادي والسياسي ليس أكيداً. أما في الجمهوريات المسلمة فالتوقعات كئيبة.

إن الغرب الآن وسيبقى لسنين قادمة الحضارة الأقوى على الإطلاق, مع ذلك, فإن قوتها تنحدر بالنسبة إلى الحضارات الأخرى. إذ بينما يحاول الغرب أن يؤكد قيمه ويحمي مصالحه, تواجه المجتمعات غير الغربية الإختيار؛ فيحاول البعض محاكاة الغرب واللحاق أو الركب في مركب التبعية له, وتحاول مجتمعات أخرى كنفوشيوسية[1] وإسلامية أن تتوسع في قوتها الاقتصادية

---

[1] وهي إسلوب للحياة يقوم على أسس التعاليم الأخلاقية التي جاء بها الفيلسوف الصيني كنفوشيوس الذي ظهر في السنين مابين (حوالي ٥٥١ ـ ٤٧٨ ق.م) . وتشدد الكنفوشيوسية على قدسية الواجب, والحفاظ على الروابط العائلية, وإحترام الأصدقاء, وعبادة الأسلاف, والسيطرة على النفس, والتمسك بالتقاليد, والعلاقات الإجتماعية الطيبة. ويسمى الفيلسوف الذي يرشد الناس على تلك التعاليم أو الذي يتبع تعاليمها بالكنفوشيوسي. وهو لقب أطلقه الكاتب على الحضارة الصينية وسيوضح السبب في إستعمال هذا اللقب في الفصل الثاني. المترجم

والعسكرية الخاصة لمقاومة الغرب وإقامة "توازن" ضده. لهذا يصبح المحور المركزي للسياسات العالمية ما بعد الحرب الباردة هو التفاعل بين قوة وثقافة الحضارة الغربية وقوة وثقافة الحضارات اللاغربية.

وخلاصة القول؛ يتكون عالم ما بعد الحرب الباردة من سبع أو ثمان حضارات. وتحدد العموميات والإختلافات الثقافية إتجاه المصالح والعداوات والتجمعات الدولية. وتنحدر أعظم الدول شأناً في العالم من حضارات تختلف إختلافاً لا تلتقي فيه على شئ. وإن النزاعات المحلية التي يغلب فيها الإحتمال أن تتحول إلى حروب أوسع هي تلك التي تنشب بين جماعات ودول تنتمي إلى حضارات مختلفة. وتختلف النماذج السائدة للتطور السياسي والإقتصادي من حضارة إلى أخرى. وتتضمن القضايا الجوهرية في البرامج الدولية الإختلافات بين الحضارات. وإن القوة الآن في خضم التحول من هيمنة الحضارة الغربية التي امتدت أمداً طويلاً, إلى الحضارات اللاغربية. ولقد أمست السياسات العالمية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات.

عوالم أخرى؟

الخرائط والمناظير : إن هذه الصورة للسياسات العالمية ما بعد الحرب الباردة والتي رسمتها العوامل الثقافية وتضمنت التفاعلات بين دول وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, هي صورة مبسطة للغاية. إذ تحذف كثير من الأشياء, وتشوه بعضها, وتجعل أخرى مبهمة. ومع ذلك فإذا أردنا التفكير تفكيراً جاداً في العالم وننجز أفعالاً مؤثرة فيه: فإن نوعاً من الخرائط المبسطة للحقيقة, ونظرية ما, وفكرة, ومخطط, ومنظور, تكون لا غنى لنا عنها. وبدون تراكيب ذهنية كهذه؛ فكما قال وليم جيمس لن نجني منها إلا "فوضى تصم الآذان, وتغشي العيون". وقال توماس كوهين في كتابه التقليدي "*بنية الثورة العلمية*" بأن التقدم الفكري والعلمي يُبنى على تبديل أحد المناظير الذي قد بات عاجزاً عجزاً متزايداً عن تفسير حقائق جديدة أو اُكتشفت حديثاً بمنظور جديد يأخذ فعلاً بنظر الإعتبار تلك الحقائق بطريقة أكثر إقناعاً. وكتب كوهن يقول؛ "لكي تُقبل النظرية على أنها منظور يجب أن تبدو أفضل من منافساتها, لكنها لا تحتاج,

وبالطبع لن تفعل, أن تفسر جميع الحقائق التي يمكن أن تواجهها"[4]. ولاحظ جون لويس غاديس بعين الحكيم ذلك فقال؛ "حتى يجد المرء طريقه في ميدان لايألفه فإنه , على العموم, يحتاج إلى خارطة من نوع ما. إذ أن فن رسم الخرائط يشبه الإدراك نفسه, وهو التبسيط الضروري الذي يُمكننا من أن نعرف أين نحن, وأين لنا أن نذهب". وأشار إلى أن صورة الحرب الباردة لتنافس القوى العظمى, والتي أول من فصلها بوضوح هاري ترومان, كانت نموذجاً بليغاً كأنها "تمرين في فن رسم خرائط الجغرو- سياسية حتى أنها صورت المنظر الطبيعي الدولي بصيغة يتمكن أي شخص من فهمها, وهذا ما مهد السبيل إلى ستراتيجية الإحتواء المتطورة التي لم يمض كثير من الزمن على ذلك حتى ظهرت". فالمناظر العالمية والنظريات السببية منارات هادية لا غنى لنا عنها في السياسة الدولية[5].

على مدى أربعين عاماً فكر وتصرف طلاب وممارسون في العلاقات الدولية بصيغ منظور الحرب الباردة للشؤون العالمية المبسط إلى حد بعيد لكنه كان عظيم الفائدة. و لم يستطع هذا المنظور أن يحسب حساب كل ما كان يجري في السياسات العالمية. وإذا إستخدمنا صيغة كوهن نقول؛ إن أموراً خرجت عن القياس, وفي بعض الأحيان أعمى هذا المنظور العلماء ورجال الدولة عن تطورات كبيرة مثل الإنفصال الصيني — السوفيتي. ومع ذلك, ولأنه مخطط بسيط للسياسات العالمية, فلقد فسر ظواهراً مهمةً أكثر من أي نموذج ينافسه, فكان نقطة إنطلاق أساسية للتفكير بالشؤون الدولية, وحظيٌ بقبول عالمي تقريباً, ورسم طرائق التفكير في السياسات العالمية لجيلين.

إن المناظير المبسطة أو الخرائط هي وسائل ضرورية للتفكير والفعل الإنساني. فأما أن نصوغ وعلى نحو واضح نظريات ونماذج ونستخدمها بوعي لإرشادنا في سلوكنا. أو ما عدا ذلك, لربما ننكر الحاجة إلى مثل هذه المرشدات ونزعم بأننا لن نتصرف إلا بما تمليه علينا حقائق "موضوعية" محددة, ونتعامل مع كل قضية بناءاً على "إستحقاق الحالة الموضوعية". إلا أننا إذا عملنا بهذا الزعم فنحن نخدع أنفسنا, لأن ما وراء عقولنا تكمن إفتراضات, وميول, وإنحيازات

خفية هي التي تحدد كيف ندرك الوقائع, وأي الحقائق ننظر إليها, وكيف نحكم علـــى أهميتـــها وإستحقاقاها. فنحن نحتاج إلى نماذج مرئية واضحة أو ضمنية لكي تمكننا من:

١. تنظيم وإستقراء ما يجري من وقائع ؛
٢. فهم العلاقات السببية بين الظواهر ؛
٣. نتوقع, وإذا حالفنا الحظ نتنبأ بتطورات المستقبل ,
٤. التفريق بين ما هو مهم مما هو غير مهم ؛ و
٥. تكشف لنا عن السبل التي يجب أن نسلكها لتحقيق أهدافنا.

وإن كل مخطط أو خارطة هو تجريد ومن شأنه أن يكون ذو فائدة لغايات بعينها أكثر من غايات أخرى. فتبين لنا خارطة شارع ما كيف نقود سيارة من النقطة أ إلى النقطة ب؛ ولكنها لن تكون كثيرة النفع إذا ما كنا نقود طائرة. وفي هذا الحال نحتاج إلى خارطة تكشف لنـــا عـــن المطارات, ومنارات الراديو, والمسالك الجوية, وجغرافية الأرض. ولكننا من دون خارطة سنضيع. وكلما زادت التفاصيل في خارطة, إقترب ما تعكسه من الواقع من الإكتمال. مع ذلك, فالخرائط المفصلة تفصيلاً مفرطاً لن تجلب الفائدة لكثير من الغايات. فإذا أردنا الإنتقال من مدينة كبيرة إلى أخرى بإستخدام طريق النقل السريع لا نحتاج إلى خارطة تحتوي على تفاصيل كثيرة لا علاقة لها بإنتقال المركبات, ولربما نجدها مربكة لأن الطرق الخارجية الرئيسة فيها تضيع في كومة معقدة من الطرق الثانوية. أما لو أن خارطة لم تحتوي إلا على طريق واحد للنقل السريع فإنها تهمل كثيراً من الوقائع وتحدد من قدرتنا على إيجاد مسالك بديلة لو أغلق حادث كبير ذلك الطريق. وبإختصار؛ نحتاج خارطة يجتمع فيها أمران؛ ترسم الواقع وتبسطه وتكون بأسلوب هو الأفضل لخدمة غاياتنا. وقد تم تطوير عدة خرائط أو مناظير تختص بالسياسات العالمية عند إنتهاء الحرب الباردة.

عالم واحد: الغبطة والانسجام. كان أحد المناظير المنسقة بدقة وعلى نحو واسع أساسه الإفتراض بأن نهاية الحرب الباردة تعني نهاية الصراع ذي الشأن الأخطر في السياسات العالمية وظهور عالم واحد منسجم نسبياً. وإن التأويل الذي دارت حوله نقاشات على النطاق الأوسع لهذا المخطط المحسم هو أطروحة "نهاية التاريخ" التي قدمها فرانسيس فوكوياما* فزعم؛ بأننا "لربما نشهد نهاية التاريخ في لحظة كهذه: تلك اللحظة التي تكون, هي نقطة النهاية لحركة الفكر الإنساني وعولمة الديمقراطية التحررية الغربية كصيغة نهائية لإدارة الشؤون الإنسانية" وقال؛ بالتأكيد, قد تنشب صراعات في مناطق من العالم الثالث لكن النزاع العالمي قد إنتهى, وليس في أوربا وحسب "بل هو في العالم غير الأوربي تحديداً" وبأن التغيرات الكبيرة قد حدثت ولاسيما في الصين والإتحاد السوفيتي. وحرب الأفكار في طريقها إلى نهاية ما. وربما مازال المؤمنون باللينينية ــ الماركسية موجودين "في أماكن مثل؛ موناكوا, بنجيانك, وكامبرج, ماساشيوست" لكن, وعلى كل حال, لقد إنتصرت الديمقراطية التحررية. وسيكون المستقبل مكرساً, ليس لصراعات عظيمة ومثيرة حول الأفكار, بل على العكس لحل مشاكل دنيوية اقتصادية وتقنية, وإستنتج بحزن أعمق "وستكون جميعها مجلبة للضجر حقاً"[6].

كان توقع الإنسجام شعوراً مشتركاً على نطاق واسع. وعبر القادة في ميادين الفكر والسياسة عن وجهات نظر مشابهة. وكان قد سقط جدار برلين, وإنهارت النظم الشيوعية, وكان لابد للأمم المتحدة أن تكتسب أهمية جديدة, وإن خصوم الحرب الباردة السابقين لهم أن يرتبطوا بـ"شراكة" و "صفقة كبرى", وإن حفظ السلام وصنع السلام من شأنها أن تصبح نظام العصر. ونادى رئيس الدولة القائدة للعالم بـ"نظام عالمي جديد", ورفض رئيس الجامعة الأولى في العالم, وكان رفضاً مثيراً للجدل, تعيين أستاذاً للدراسات الأمنية لأن الحاجة لها كانت قد إنتهت قائلاً: "الحمد لله لم نعد ندرس الحرب, لأنه لم تعد ثمة حرب".

* هذه المناقشة خط موازي لا يركز على نهاية الحرب الباردة بل على التيارات الإقتصادية والإجتماعية ذات الأمد الطويل التي تؤدي إلى قيام "حضارة كونية" يتناولها الفصل الثالث.

ولدت فترة نشوة الغبطة عند نهاية الحرب الباردة وهماً بالإنسجام, الذي سرعان ما كُشفَ عنه النقاب فتبين أنه وهماً حقاً. وأصبح العالم مختلفاً في أوائل التسعينات ولكنه لم يكن, بالضرورة, أكثر سلاماً. وكان التغيير حتمياً, أما التقدم فلم يكن كذلك. ونمت أوهام شبيهة بوهم الإنسجام بعد وقت قصير من نهاية أي من النزاعات الرئيسة الأخرى التي وقعت في القرن العشرين. وكانت الحرب العالمية الأولى "الحرب الخاتمة للحروب" ولكي تجعل العالم آمناً من أجل ممارسة الديمقراطية. أما الحرب العالمية الثانية, فكما قال عنها فرانكلين روزفلت, كان من شأنها "أن تنهي التأثير الأحادي الجانب, والإنحيازات المطلقة, وموازين القوة, وجميع الوسائل التي جُربت لقرون خلت وما إنفكت تفشل". وعوضاً عن ذلك سنحصل على "منظمة عالمية" لـ"الأمم المحبة للسلام" واللبنات الأولى للـ"بنية الدائمة للسلام"[7]. وعلى الرغم من ذلك, أدت الحرب العالمية الأولى إلى ظهور الشيوعية, والفاشية, وقلبت مجرى تيار عمره قرن يتطلع إلى الديمقراطية. ونتج عن الحرب العالمية الثانية الحرب الباردة التي كانت عالمية بحق. وإن وهم الإنسجام عند نهاية الحرب الباردة سرعان ما بدده تضاعف النزاعات العرقية و"التطهير العرقي", وتعطيل القانون والنظام, وظهور نماذج جديدة للتحالف والنزاع بين الدول, وولادة حركتي الشيوعيين الجدد والفاشيين الجدد, وزيادة قوة الإعتقاد بالأصولية الدينية, ونهاية "دبلوماسية الإبتسامات" و"سياسة الـ نعم" في علاقة روسيا مع الغرب, وعجز الأمم المتحدة والولايات المتحدة عن إخماد النزاعات الدامية المحلية, والتأكيد المتزايد لإرتقاء الصين. وفي خلال خمس سنوات تلت سقوط جدار برلين ترددت عبارة "إبادة جماعية" أكثر بكثير من أية خمس سنوات من الحرب الباردة. إن منظوراً لعالم واحد منسجم هو, وعلى نحو واضح, بعيد عن الواقع بعداً حتى الإنفصال عنه,لا يكون مرشداً نافعاً في عالم ما بعد الحرب الباردة.

عالمان: نحن وهم. بينما تتطلع الآمال إلى عالم واحد عند نهاية النزاعات الرئيسة, يعود الميل نحو التفكير بصيغة عالمين إلى مسيرة التاريخ الإنساني. فغالباً ما يُغرى الناس في تقسيم الناس بصيغة نحن وهم, جماعتنا, والجماعة الأخرى, حضارتنا وأولئك البرابرة. ولقد قسم العلماء العالم بصيغة

المشرق والمغرب, والشمال والجنوب, والمركز والمحيط. ولقد قسم المسلمون العالم تقليدياً إلى دار السلام ودار الحرب, وعكس العلماء الأمريكان هذا التميز بمعنى مقلوب, بعد نهاية الحرب الباردة, فقسموا العالم إلى "مناطق سلام" و "مناطق إضطراب" وشمل الأول الغرب واليابان وفيها حوالي ١٥ بالمائة من سكان الأرض أما الثاني فهو الباقي من العالم[8].

واعتماداً على الكيفية التي يجري فيها تحديد الأجزاء, ربما تنسجم صورة العالم ذو الجزئين إلى حد ما مع الواقع. والتقسيم الأكثر شيوعاً, الذي يظهر بأسماء متنوعة, هو بين الدول الغنية "المتمدنة, المتقدمة" والدول الفقيرة "التقليدية, المتخلفة, النامية". وإرتبط التقسيم الثقافي إرتباطاً تاريخياً مع هذا التقسيم الإقتصادي بين الغرب والشرق الذي يكون فيه التشديد أضعف على الفروقات في الرخاء الإقتصادي, وأشد على الفروقات في الفلسفة ذات الأولوية, والقيم, وأسلوب الحياة[9]. وتعكس كل من هذه الصور بعض العناصر من الواقع, ومع ذلك, فهي أيضاً تعاني من قيود. فتشترك الدول الغنية المتمدنة بخصائص تجعلها مختلفة عن الدول الفقيرة التقليدية التي تشترك هي الأخرى بخصائص. وربما تقود الإختلافات في الثروة إلى نزاعات بين المجتمعات, ولكن الدليل في هذا الأمر يوحي بأنه لا يحدث إلا عندما تحاول المجتمعات الغنية والأشد قوة أن تغزو وتستعمر المجتمعات الفقيرة والأكثر تقليدية. وهذا ما فعله الغرب طيلة أربعمائة سنة, ثم ثارت بعض هذه المستعمرات وخاضت حروب التحرير ضد القوى المستعمرة التي ربما ذهبت عنها رغبتها في الإمبراطورية بصدق. أما في العالم الراهن فلقد تحررت الشعوب وأُستبدلت حروب التحرر من الإستعمار بنزاعات بين الشعوب المتحررة.

أما على المستوى الأعم, فإن النزاعات بين الدول الغنية والفقيرة غير محتملة, بإستثناء وقوعها في ظروف خاصة, لأن الدول الفقيرة تعوزها الوحدة السياسية, والقوة الإقتصادية, والقدرة العسكرية, لكي تتحدى بها الدول الغنية. وإن التطور الاقتصادي في آسيا وأمريكا اللاتينية يجعل رؤية التفرع البسيط بين الدول التي تملك والتي لا تملك رؤية ضبابية. ولربما تشن الدول الغنية حروباً تجارية بعضها ضد بعض, وقد تخوض الدول الفقيرة حروباً شعواء بعضها ضد

بعض. ولكن أن تقع حرب طبقية دولية بين الجنوب المعدم والشمال الثري هو, على الأغلب, أمر بعيد عن الواقع كبعد صورة عالم واحد سعيد منسجم.

ومازال التفرع الثقافي لتقسيم العالم أقل نفعاً. وإلى حد ما يكون الغرب كياناً, ولكن ما الذي تشترك فيه المجتمعات غير الغربية أكثر من حقيقة كونها لا غربية؟ فالحضارات اليابانية, والصينية, والهندوسية, والإسلامية, والإفريقية تشترك بالقليل بصيغ الدين, والبنية الإجتماعية, والأعراف, والقيم السائدة. وإن وحدة غير الغرب والتشعب شرق ـــ غرب هي خرافات إختلقها الغرب. وتعاني هذه الخرافات علل الإستشراق التي إنتقدها ادوارد سعيد إنتقاداً مناسباً, لأنها تزيد من حدة الإختلافات بين المألوف؛ "أوربا, الغرب, نحن" والغريب؛ "المشرق, الشرق, هم" وكذلك لأنها تعطي صفة التفوق المتضمنة في ذلك للأول على الثاني[10]. وكان العالم, في أثناء الحرب الباردة وعلى قدر واسع, مستقطب على طول نطاق آيدلوجي. إلا أنه لم يكن ثمة نطاق ثقافي منفرد. وإن الإستقطاب "شرق" و"غرب" ثقافيا هو, وفي جانب من جوانبه, نتيجة أخرى للممارسة العالمية التي لم يحالفها الحظ في تسمية الحضارة الأوربية بالحضارة الغربية. فبدل أن نقول "الشرق والغرب" يكون مناسبا أكثر أن نقول "الغرب والبقية" التي وعلى أقل تقدير تتضمن وجود الكثير من غير الغربيين. فالعالم يبلغ من التعقيد حداً يصعب معه تصويره في رؤية نافعة لأغلب الأغراض مثل تقسيمه ببساطة إقتصادياً بين شمال وجنوب أو ثقافيا بين شرق وغرب.

١٨٤ *دولة أكثر أو أقل.* تُشتق الخارطة الثالثة لعالم ما بعد الحرب الباردة مما يدعى غالباً النظرية "الواقعية" للعلاقات الدولية. وطبقاً لهذه النظرية تكون الدول هي الأهم حقاً, فهي الفاعلات ذات الشأن الوحيدة في الشؤون العالمية, وإن العلاقة بين الدول هي من النوع الفوضوي, ولهذا السبب تسعى الدول إلى زيادة قوتها إلى أقصى ما تقدر عليه وبثبات لضمان بقائها وأمنها. فإذا ما رأت إحدى الدول دولة أخرى تزيد من قوتها ثم صارت تهديدا محتملاً, فإنها

تحاول حماية أمنها الخاص بتعزيز قوتها و/أو بالتحالف مع دول أخرى. ويمكن التنبؤ بمصالح وسلوك الدول الأكثر أو أقل من ١٨٤ لعالم ما بعد الحرب الباردة بناءاً على هذه الفرضيات[11].

وهذه الصورة "الواقعية" للعالم نقطة إنطلاق عظيمة الفائدة لتحليل الشؤون الدولية وتفسر كثيراً من سلوك الدولة. وإن الدول الآن وستبقى هي الكيانات المهيمنة في الشؤون العالمية. فهي تديم الجيوش, ولها التصرف الدبلوماسي, وتتفاوض على معاهدات, وتخوض حروباً, وتدير دفة منظمات دولية, وبقدر كبير تشكل الإنتاج العالمي وتؤثر فيه. وتعطي حكومات الدول الأولوية لضمان الأمن الخارجي لدولهم (على الرغم من أنها غالبا ما قد تعطي الأولوية الأعلى لضمان أمن الحكومة من التهديدات الداخلية). وعلى كل حال, يقدم هذا المنظور الدولاني صورة واقعية حقاً, تصف السياسة العالمية وترشدنا في طرائقها بوضوح أكثر من منظوري العالم الواحد أو العالمين.

لكنه يعاني كذلك من قيود صارمة.

إذ يفترض بأن كل الدول تدرك مصالحها بنفس الطريقة وتتصرف بنفس الإسلوب. وإن إفتراضه البسيط بأن القوة هي كل شئ والذي يكون نقطة الإنطلاق حتى نفهم سلوك الدولة لا يجعل المرء يذهب في تفكيره أبعد من ذلك. فالدول تحدد مصالحها بصيغ من القوة ولكن تفعل ذلك بالإضافة إلى كثير من الصيغ الأخرى. وبالتأكيد تحاول الدول أن تقيم توازناً في القوة, ولكن لو كان هذا الأمر كل ما تفعله الدول لكانت دول أوربا الغربية قد إلتحمت مع الإتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من أربعينات القرن العشرين. فقبل كل شئ, تستجيب الدول إلى التهديدات المتوقعة, وكانت أوربا الغربية إذن؛ ترى التهديد السياسي, والفكري, والعسكري قادماً من الشرق. فكانوا يرون مصالحهم على نحو ما كانت النظرية التقليدية لتتنبأ به. وتؤثر القيم, والثقافة, والتقاليد تأثيراً طاغياً على الكيفية التي تحدد بها الدول مصالحها. وإن مصالح الدول لا تحددها القيم والتقاليد المحلية وحسب, بل كذلك المعايير والقوانين الدولية. وفوق وما بعد إهتمامها الأولي بالأمن, تحدد أنواع الدول المختلفة مصالحها بأساليب مختلفة. وسترى الدول ذات الثقافة والتقاليد المتشابهة مصالحاً مشتركة. وتشترك الدول الديمقراطية

بعموميات تجمعها مع دول ديمقراطية أخرى ولهذا السبب لا تتقاتل فيما بينها. فلا تضطر كندا أن تتحالف مع قوة أخرى لردع الولايات المتحدة أن تغزوها.

على مستوى أولي, وعبر التاريخ كانت إفتراضات المنظور الدولاني صحيحة. ولما كانت على هذا النحو لا تعيننا على فهم الكيفية التي ستتغير بها السياسات العالمية بعد الحرب الباردة عما كانت عليه في أثنائها وقبلها. مع ذلك, وعلى نحو واضح, ثمة اختلافات, فترعى الدول مصالحها بأساليب تختلف بإختلاف المرحلة التاريخية. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تحدد الدول مصالحها بصيغ حضاراتية بنحو متزايد. فتتعاون الدول وتنضم إلى أحلاف مع دول ذات ثقافة مشابهة أو مشتركة, وغالباً ما تدخل في نزاع مع دول ذات ثقافة مختلفة. وتحدد الدول التهديدات بلغة نوايا الدول الأخرى, وإن الإعتبارات الثقافية هي التي, وبقوة, ترسم صورة هذه النوايا والكيفية التي يتم إدراكها بها. وثمة إحتمال ضعيف أن يرى عامة الناس ورجالات الدولة ظهور التهديدات من أناس يشعرون أنهم يفهمونهم ويمكن الثقة بهم بسبب اللغة, والدين, والقيم, والتقاليد والثقافة المشتركة. بل الإحتمال الغالب أن يروا التهديدات تأتي من دول لمجتمعاتها ثقافات تختلف عما هي عليه, ولهذا السبب تكون هي التي لا يفهمونها ويشعرون أنه ليس بإمكانهم الثقة بها. أما الآن, فلم يعد ذلك الإتحاد السوفيتي اللينيني ـــ الماركسي يهدد العالم الحر, ولم تعد الولايات المتحدة تفرض تهديدات مضادة على العالم الشيوعي, فالدول في كلا العالمين أخذت ترى, على نحو متزايد, التهديدات قادمة من المجتمعات التي تختلف عنها ثقافياً.

وعلى الرغم من أن الدول تظل هي الفاعلات الرئيسة في الشؤون العالمية, فإنها كذلك تعاني ضياع سيادتها, ووظائفها, وقوتها. فتؤكد المؤسسات الدولية على الحق في الحكم على ما تفعله الدولة داخل أراضيها الخاصة وتقييده. وفي بعض الحالات, وعلى نحو واضح في أوربا, قد تولت المؤسسات الدولية القيام بوظائف مهمة, كانت تؤديها الدول سابقاً, وقد أنشأت دوائر دولية لها سلطات فعالة, تدير شؤون أفراد المواطنين مباشرة. وعالمياً, لم يزل ثمة تيار يسعى إلى تشتيت قوة حكومات الدول كذلك, من خلال نقل السلطة إلى كيانات فرعية؛ إقليمية, أو مناطقية, أو كيانات سياسية محلية, ويشمل هذا التيار كثيراً من الدول حتى تلك التي في العالم

المتقدم, فتوجد حركات إقليمية تطالب بحكم ذاتي كامل أو الإنفصال. ولقد فقدت حكومات الدول, وإلى حد بعيد, القدرة على التحكم بتدفق الأموال داخل وخارج دولها, وتواجه صعوبة متزايدة في السيطرة على تدفق الأفكار, والتقانة, والبضائع, وحتى الناس. وباختصار؛ لقد صارت حدود الدولة, على نحو متزايد, سهلة الإختراق. ولقد قادت كل هذه التطورات الكثيرين إلى رؤية النهاية التدريجية للدولة الصلبة "ككرة البلياردو", التي لازالت المعيار على النحو المفهوم منذ إبرام معاهدة ويستفاليا[٢] في عام ١٦٤٨, وظهور نظام دولي متنوع, ومعقد, وذات طبقات متعددة لا يكاد يكون فرق بينه وما كان يحدث في عصور القرون الوسطى[12].

هيولية مطلقة. إن إضعاف الدول وظهور "دول فاشلة" يساهم في رسم الصورة الرابعة للعالم في فوضى. ويؤكد هذا المنظور على: تعطل السلطة الحكومية, وإنقسام الدول, وزيادة شدة النزاعات القبلية, والعرقية, والدينية؛ وظهور مافيا الأجرام الدولي؛ وتضاعف أعداد اللاجئين إلى عشرات الملايين؛ وتكاثر الأسلحة النووية وأخرى ذات التدمير الشامل؛ وإنتشار الإرهاب؛ وتكاثر المجازر والتطهير العرقي. وكتب عن هذه الصورة للعالم الهيولي أول مرة ولُخصت على نحو مقنع تحت عنوانين في كتابين فاتحين نشرا في عام ١٩٩٣ وهما: كتاب "*خارج عن السيطرة*" كتبه زبينيو برزنسكي وكتاب "*عاصمة الجحيم*" كتبه دانيل باترك مونيهان[13].

وكما هو الحال مع المنظور الدولاني؛ فمنظور الهيولية قريب من الواقع, ويزودنا بصورة تخطيطية مفصلة بدقة لكثير مما يجري الآن في العالم, ويختلف عن المنظور الدولاني, في أنه يسلط

---

[٢] وهي سلسلة من معاهدات أنهت ثلاثين سنة من حرب قامت بسبب إستقلال هولندا في سنة ١٦١٨ عن إسبانيا, ثم إتسعت هذه الحرب لتمتد إلى أقاليم أواسط أوربا التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة في عهد الإمبراطور فردناند الثالث وهو من سلالة آل هابسبورغ. وكان السبب الحقيقي وراء الحرب هو انتشار المذهب المسيحي البروتستانتي في السويد وهولندا وفرنسا وحتى في الولايات المانية نفسها, وإختلاف هذا المذهب عن المذهب المسيحي الكاثوليكي الغربي. فكان الحلفاء السويديون والفرنسيون طرفاً, وإسبانيا والإمبراطور فردناند الثالث وحكام على أجزاء أخرى من أوربا الطرف الآخر في هذه الحرب. ووقعت هذه الأطراف فيما بينها في مدن إقليم ويستفاليا في المانيا على معاهدات كانت من نتائجها؛ نهاية سلطة الإمبراطورية الرومانية المقدسة على أقاليم أوربا, وإستقلال هولندا عن إسبانيا, وظهور ثلاثة مراكز قوة رئيسة هي؛ الإتحاد السويدي, وفرنسا, والمقاطعات المتحدة, والإعتراف بمذهب الكلفانية البروتستانتي, وأصبحت مذ ذاك الحين الدولة القومية هي المستوى الأعلى لفكر وتطلعات الحكومة في الدول الجديدة في أوربا. المترجم

الضوء على التغيرات المهمة في السياسات العالمية التي قد حدثت مع نهاية الحرب الباردة. لأنـــه في بدايات عام ١٩٩٣, على سبيل المثال, كانت تدور رحى ما يقدر بـــ ٤٨ حرب عرقية في جميع أنحاء العالم, وإحتدمت ١٦٤ ''ادعاءاً ونزاعاً إقليمياً ـــ عرقياً تتعلق بالحدود'' في مناطق الإتحـــاد السوفيتي السابق, وتضمن ٣٠ نزاعاً منها ضرباً من الصراع بالسلاح[14]. وعلى الرغم من ذلك, يعاني هذا المنظور قيوداً أكثر من منظور الدول لكونه قريب من الواقع أكثر مما ينبغي. فلربما يكون العالم هيولي لكنه لا يكون بلا نظام على الإطلاق. وتزودنا أية صورة لفوضى عالمية ليس فيها من السمات ما يميزها عن غيرها بقليل من المفاتيح لكي نفهم العالم, ولكي نرتب الأحداث ونقـيم أهميتها, وحتى نتنبأ بالتيارات التي تظهر في الفوضى, ولكي نميز بين أنواع الهيولية وأسبابها المختلفة المحتملة وعواقبها, وحتى تطور أفكاراً هادية لصناع السياسة الذين بيدهم دفة الحكم.

مقارنة العوالم: الواقعية, والبساطة, والتنبؤات

يقدم كل من هذه المناظير الأربعة جمعاً مختلفاً نوعاً ما بين الواقعية والبساطة. ولكل منها عيوبه وحدوده. ويمكن معالجة هذه العيوب والحدود بضم المناظير بعضها إلى بعض ضماً معقولاً والإفتراض, مثلاً؛ بأن العالم يمر بعمليات تفكك وإندماج تحدث في آن معاً[15]. وإن كلا التيارين موجودان فعلا, وبهذا سيقترب أي منظور أكثر تعقيداً من الواقع بدقة أكبر من أي منظور آخـــر أبسط . إلا أن هذا يضحي بالبساطة من أجل الواقعية وإذا ما ذهبنا في هذا الأمر بعيداً, فسيؤدي إلى رفض أي منظور أو نظرية. بالإضافة إلى أن إعتناق تيارين متعارضين ومتـــزامنين يفـــضي إلى فشل المنظور تفكك ـــ اندماج في أن يوضح؛ تحت أي ظروف سيسود أحد التيارين, وتحت أي ظروف يسود فيها الآخر. والتحدي في هذا الأمر هو تطوير منظور يأخذ بنظر الإعتبار الأحداث الحاسمة حسماً قاطعاً ويؤدي إلى فهم التوجهات على نحو أفضل من مناظير على مستوى مـــشابه من التجريد الفكري.

وكذلك تتضارب هذه المناظير الأربعة فيما بينها. فالعالم لا يمكن أن يكـــون واحـــداً ومنقسماً إنقساماً جوهرياً بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في آن معاً. ولا يمكن أن تكون

الدولة القومية حجر الأساس في الشئون العالمية إذا كانت تتفكك وتمزقها الحرب الأهلية المتوالدة. فأما إن يكون العالم واحداً أو اثنين أو ١٨٤ دولة أو يمكن أن يكون عدداً لا ينتهي تقريباً من قبائل ومجموعات عرقية وقوميات.

وتتجنب رؤية العالم بصيغة سبع أو ثمان حضارات كثيراً من هذه الصعوبات. فهي لا تضحي بالواقعية من أجل البساطة كما تفعل الرؤية للعالم الواحد والعالمين. وكذلك لا تضحي بالبساطة من أجل الواقعية؛ كما تفعل الرؤية الدولانية والهيولية. فهي تقدم إطاراً واضحاً ومفهوماً على نحو سلس لفهم العالم, وتيسر التمييز بين ما هو مهم مما هو غير مهم بين النزاعات المتضاعفة, وتتنبأ بأحداث المستقبل, وتزود صناع السياسة بخطوط هادية ترشدهم. وكذلك تبني على رؤى المناظير الأخرى وتوحد عناصرها, وتنسجم معها على نحو أفضل من ضمها بعضها مع بعض. وعلى سبيل المثال؛ فالرؤية بالمنظور الحضاراتي تعتبر أن؛

- قوى الإندماج حقيقة موجودة في العالم وهي, تحديداً, التي تولد قوى مقابلة من التوكيد الثقافي والوعي الحضاراتي.
- العالم بمعنى ما، هو إثنين, لكن الفرق المحوري هو بين الغرب كحضارة مهيمنة حتى الآن وجميع الحضارات الأخرى, التي لا تكاد تشترك فيما بينها في شئ. وبإختصار, ينقسم العالم بين الحضارة الغربية الواحدة والحضارات اللاغربية العديدة.
- الدول القومية الآن وستظل اللاعبات الأهم في الشئون الدولية. إلا أن مصالحها, وإتحاداتها, ونزاعاتها تصوغها, على نحو متزايد, عوامل ثقافية وحضاراتية.
- العالم فوضوي فعلاً, يعج بالنزاعات القبلية والقومية, ولكن النزاعات التي تجر أعظم الأخطار على الإستقرار هي تلك التي تقع بين دول أو جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

وهكذا يرسم المنظور الحضاراتي خارطةً بسيطةً نسبياً لكنها ليست بسيطة أكثر مما ينبغي لفهم ما يجري في العالم بينما يشارف القرن العشرين على نهايته. إلا أنه لا يوجد منظور يظل نافعاً

إلى الأبد. فكان مخطط السياسة العالمية للحرب الباردة مفيداً ووثيق الصلة بها طيلة أربعين عامـاً, لكنه صار عتيقا في أواخر الثمانينات, ويوماً ما سيواجه المنظور الحضاراتي مثل هذا المصير. إلا أنه يقدم للعهد الراهن مرشداً نافعاً للتفريق بين ما هو الأهم وما هـو دون ذلـك. فعلـى سـبيل المثال؛ كانت أقل بقليل من نصف النزاعات الثمان والأربعين العرقية التي وقعت في بدايات سـنة ١٩٩٣ في جميع أنحاء العالم, قد نشبت بين جماعات تنحدر من حضارات مختلفة. ومـن شـأن المنظور الحضاراتي أن يقود الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة إلى تركيز جهودهم في صنع السلام على هذه الصراعات, التي إحتمال تحولها إلى حروب أوسع أكبر بكثير من النزاعات الأخرى.

وكذلك تولد المناظير التنبؤات, وأحد الإختبارات الحاسمة لفاعلية وفائدة أي منظور هو أن تثبت التنبؤات التي أُستنبطت منه, في النهاية, إلى أي مدى هي أكثر دقة من تنبؤات المنـاظير البديلة. فمثلاً؛ قاد المنظور الدولاتي جون ميرشمير إلى التنبؤ بأن "الوضع بين أوكرانيا وروسيا مهيأ لإنطلاق تنافس أمني بينهما". فالقوى العظمى التي تتقاسم حدود مشتركة طويلة وغير محمية غالباً ما تنحدر تدريجياً إلى منافسة بدافع مخاوفها الأمنية. وقد تتغلب روسيا وأوكرانيا على هذه الطبيعة الحركية ويتعلما أن يعيشا معاً بإنسجام. ولكنه سيكون أمراً إستثنائياً إن فعلتاه[16]. أمـا المنظـور الحضاراتي فيؤكد على الروابط الثقافية والشخصية والتاريخية الحميمة بين روسيا وأوكرانيا وتمازج الروسيين والأوكرانيين في كلا البلدين. وتركز, بدلاً عن ذلك, على خط الصدع الحضاراتي الذي يفصل بين الأرثوذوكس في أوكرانيا الشرقية واليونايت في أوكرانيا الغربية, وهي حقيقة تاريخيـة محورية قديمة العهد والتي يتجاهلها ميرشمير تماماً, وما ذاك إلا تماشياً مع المفهوم "الواقعي" للدول الذي يعتبرها كوحدة واحدة وكيانات معرفة بذاتها. فبينما ترجح الرؤية بالمنظور الدولاتي إحتمال قيام حرب روسية ـــ أوكرانية, تقلل الرؤية بالمنظور الحضاراتي من هذا الإحتمال, وبدلاً عن ذلك ترجح إحتمال تقطع أوكرانيا إلى شطرين, بعملية إنفصال من شأن عواملها الثقافية أن تقود المرء إلى التنبؤ بأنها قد تكون أعنف من تلك التي نشبت في تشكوسلوفاكيا لكنها تريق دماءاً أقل بكثير من تلك التي دارت رحاها في يوغسلافيا. وتسبب هذه التنبؤات المختلفة في إختلاف ترتيب سلم

الأولويات السياسية. فتنبؤ ميرشمر, إستنباطاً من المنظور الدولاني, بحرب محتملة وغــزو روســي لأوكرانيا, أدت به إلى دعم إمتلاك أوكرانيا أسلحة نووية. ومن شأن الرؤية بالمنظور الحضاراني أن تشجع التعاون بين روسيا وأوكرانيا, وتحث أوكرانيا على التخلي عن أسلحتها النووية, وتعزيــز العون الأقتصــادي الضروري, وتحث على إجراءات أخرى من أجل المحافظــة علــى وحــدة وإســتقلال أوكرانيا, ورعاية التخطيــط للطوارئ تحوطاً لإحتمال إنقسام أوكرانيا.

وجاءت كثير من الأحداث المهمة بعد الحرب الباردة منسجمة مــع رؤيــة المنظــور الحضاراني وكان يمكن التنبؤ بها إستنباطاً منها, وتشمل؛ تفكك الإتحاد الــسوفيتي ويوغــسلافيا, والحرب القائمة على أقاليمها السابقة. وإنبعاث الأصولية الدينية في جميع أرجاء العالم, والنزاعات التي قامت في روسيا, وتركيا, والمكسيك بشأن هوياتهم. والحدة في الصراعات التجاريــة بــين الولايات المتحدة واليابان, ومقاومة الدول الإسلامية للضغط الغربي على العراق وليبيا, والجهــود التي تبذلها الدول الإسلامية والكنفوشيوسية للحصول على الأسلحة النووية ووسائل إلقائها, ودور الصين المستمر كقوة عظمى "مارقة", وإندماج أنظمة ديمقراطية في دول معينة دون أن يحــدث هذا في غيرها, وسباق تطوير الأسلحة في شرق آسيا.

وإن علاقة المنظور الحضاراني بالعالم البادئ بالظهور تشهد عليه الأحداث التي تنــسجم مع رؤيته والتي حدثت في خلال مدة ستة أشهر من سنة ١٩٩٣؛

- إستمرار وضراوة الإقتتال بين الكروات, والمسلمين, والصرب في يوغسلافيا السابقة؛
- فشل الغرب في تقديم مساندة ذات معنى إلى مسلمي البوسنة, أو إستنكار فظاعات الكروات بنفس الطريقة التي أُستنكرت بها فظاعات الصرب؛
- إمتناع روسيا للإنضمام إلى الأعضاء الآخرين لمجلس الأمن للأمم المتحدة لحمل الصربيين على الحضور في كرواتيا لصنع السلام مع الحكومة الكرواتية, والعرض الذي تقدمت بــه إيــران والأمم الإسلامية الأخرى بإرسال ١٨,٠٠٠ جندي لحماية مسلمي البوسنة؛
- إشتداد ضراوة الحرب بين الأرمنيين والأذربيجانيين, ومطالب تركية وإيرانية بــأن يتخلــى الأرمينيون عن غزواتهم, ونشر القوات التركية على الحدود الأذربيجانية وإنتــشار القــوات

الإيرانية عبرها, وقيام روسيا بالتحذير بأن التصرف الإيراني يعمل على "تصعيد النزاع" و "تدفعه إلى نهايات خطيرة تجعله دولياً"؛

- الإقتتال المتواصل في وسط آسيا بين القوات الروسية ومجموعات من *المجاهدين* تشن عليها حرب عصابات؛
- المواجهة التي دارت في مؤتمر حقوق الإنسان في فينا بين الغرب, بقيادة وزير خارجية الولايات المتحدة وورن كرستوفر الذي يشجب "مذهب النسبية الثقافية" من ناحية, وإئتلاف من الدول الإسلامية والكنفوشيوسية يرفضون "عولمة الثقافة الغربية" من ناحية أخرى؛
- قيام روسيا والمخططون العسكريون للناتو بالتركيز ثانية وبإسلوب موازي لإسلوب الحرب الباردة على "التهديد القادم من الجنوب"؛
- التصويت, وعلى نحو واضح, بما ينسجم مع الخطوط الحضاراتية بكاملها تقريباً, الذي منح حق تنظيم أولمبياد ٢٠٠٠ إلى سدني وليس إلى بكين؛
- قيام الصين ببيع مكونات صواريخ إلى باكستان مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الصين, والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة بشأن مزاعم نقل تكنولوجيا نووية إلى إيران؛
- خرق إتفاقية إيقاف التجارب النووية بقيام الصين بتجريب سلاح نووي, على الرغم من إحتجاجات الولايات المتحدة الشديدة, وقيام كوريا الشمالية برفض المشاركة في محادثات أعمق حول برنامجها الخاص للأسلحة النووية؛
- الكشف عن أن الإدارة الأمريكية كانت تتبع سياسة "الإحتواء المزدوج" وُجهَت على كلا إيران والعراق؛
- إعلان وزارة دفاع الولايات المتحدة عن ستراتيجية جديدة للإعداد إلى "حربين إقليميتين رئيسيتين" إحداهما ضد كوريا الشمالية وأخرى أما ضد إيران أو العراق؛

- النداء الذي أطلقه رئيس إيران للانضمام في تحالفات مع الصين والهند لكي "يمكن أن يكون لنا القول الفصل في الأحداث العالمية"؛
- التشريع الألماني الجديد لتقليص قبول اللاجئين على نحو قاس؛
- الإتفاق الذي أبرم بين الرئيس الروسي بوريس يالتسن والرئيس الأوكراني ليوند كرافشوك على تحويل ملكية أسطول البحر الأسود وقضايا أخرى؛
- قيام الولايات المتحدة بقصف بغداد, الأمر الذي أيدته, تأييداً فعلياً, الحكومات الغربية بالإجماع, بينما أدانته كل الحكومات المسلمة تقريباً بوصفه مثلاً آخر "للمعايير المزدوجة" التي يتبعها الغرب؛
- قيام الولايات المتحدة بأدراج السودان على قائمة الدول الإرهابية, وإتهام الشيخ عمر عبد الرحمن وأتباعه بالتآمر "لشن حرب إرهاب المدنيين ضد الولايات المتحدة"؛
- تحسن التوقعات بشأن القبول النهائي لبولندا, وهنغاريا, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا في حلف الناتو؛
- الإنتخابات البرلمانية الروسية في عام ١٩٩٣ التي كشفت عن أن روسيا بلد "ممزق" فعلاً بسكانه ونخبه حائرين فيما إذا كان يجب عليهم الإنضمام إلى الغرب أو تحديه.

وإن أية قائمة أحداث مماثلة تتبين علاقتها بالمنظور الحضاراتي يمكن جمعها من أية فترة ستة أشهر أخرى تقريباً ابتدءاً من بدايات التسعينات.

في السنوات الأولى للحرب الباردة, أشار رجل الدولة الكندي لستر بيرسن, وببصيرة العالم بالغيب, إلى عودة المجتمعات اللاغربية إلى الحياة والحيوية. ثم حذر قائلاً؛ "سيكون الأمر مناف للعقل أذا خُيل لنا أن هذه المجمعات السياسية الجديدة التي تولد في الشرق ستكون صوراً منقولة عن التي, نحن هنا في الغرب, نألفها. بل سيتخذ إنبعاث هاتيك الحضارات القديمة صيغاً جديدة". ولفت الأنظار إلى أن العلاقات الدولية "لعدة قرون" كانت هي العلاقات بين دول أوربا. وخلص إلى القول "لم تعد المشاكل ذات التأثير الأوسع تنشأ عن أمم في حضارة واحدة, ولكن تنشأ بين الحضارات نفسها"[17]. وأخرت القطبية الثنائية للحرب الباردة التي إستمرت زمناً

طويلاً التطورات التي يراها بيرسن قادمة. ولقد حررت نهاية الحرب البـاردة القـوى الثقافيـة والحضاراتية التي أعتبرها شيئاً واحداً في الخمسينات, ولقد وضح عدد كبير من العلماء والمـراقبين وسلطوا الضوء على الدور الجديد لهذه العوامل في السياسات العالمية[18]. ولقد حذر فرنائد برودل بحكمة قائلاً؛ "بقدر إهتمام المرء فيما يتعلق بالعالم المعاصر, وحتى أكثر من ذلك بالنظر إلى رغبة كل شخص في إنجاز فعل فيه, فيعود الأمر بالنفع لمعرفة كيفية التمييز, على خارطـة العـالم, أي الحضارات موجودة اليوم, لنتمكن من رسم حدودها, ومراكزها ومحيطاتها, ومقاطعاتها والهـواء الذي يتنفسه المرء هناك, والصيغ العامة والخاصة الموجودة والمشتركة بينها. فمن دون ذلك, مـا أعظم كارثة التخبطات المنظورية التي يمكن أن تحدث!"[19].

الفصل الثاني

الحضارات في التاريخ واليوم

طبيعة الحضارات

إن تاريخ الإنسانية هو تاريخ حضارات. فيستحيل على المرء أن يفكر بتطور الإنسانية بأي صيغ أخرى. وتمتد القصة عبر أجيال من الحضارات إبتداءاً من السومرية القديمة والمصرية إلى الإغريقية الرومانية والأمريكية الوسطى إلى المسيحية والإسلامية ومروراً بظهور متعاقب للحضارات الصينية والهندوسية. وكانت الحضارات, عبر التاريخ, تمثل الهويات الأشمل للشعوب. لذلك؛ فلقد سبر أغوار أسبابها, وظهورها, وإرتقائها, وتفاعلاتها, وإنجازاتها, وإنحدارها ثم سقوطها, بالتفصيل المطول مؤرخون, وعلماء إجتماع, وعلماء في علم الإنسان بارزون من بينهم؛ ماكس ووبر, وأميل دورخيم, وأوسولد سبنغلر, وبتريم سوروكين, وآرنولد توينبي, وآلفرد ووبر, وأي. أل. كروبر, وفيلب باغبي, وكارول كويغلي, ورشتون كولبورن, وكرستوفر داوسون, وأس. أن. إيسنتادت, وفرناند برودل, ووليم آتش. مكنيل, وآدا بوزمان, وأمانويل وولرستين, وفيليب فرناندز- آرمستو[1]. ولقد قدم هؤلاء الكتاب وغيرهم كتابات غزيرة, وعلمية, ومحنكة كُرِّسَت للتحليل المقارن للحضارات وتسود بين هذه الكتابات الإختلافات في المنظور, والمنهج, ومحور الإهتمام, والأفكار. ومع ذلك, يسود بينها إتفاق واضح على القضايا المركزية التي تتعلق بطبيعة الحضارات, وهويتها, والقوى المحركة لها.

أولاً, يوجد تمييز بين الحضارة بصيغة المفرد, والحضارات بصيغة الجمع. وطوَّر مفكروا القرن الثامن عشر الفرنسيون فكرة الحضارة بوصفها النقيض لمفهوم "البربرية". إذ إختلف المجتمع المتحضر عن المجتمع البدائي لأنه إستقر, وتمدن, وتعلم. فإن كان متحضراً كان خيراً, وإن كان لامتحضراً كان شراً. فقدمت فكرة الحضارة مقياساً يجري الحكم به على المجتمعات, وفي خلال

القرن التاسع عشر كرس الأوربيون طاقات فكرية, ودبلوماسية, وسياسية لصياغة المعيار الذي قد يُحكم به على المجتمعات من غير الغربية بأنها "متحضرة" إلى الحد الكافي حتى يتم قبولها كعضوات في النظام الدولي السائد في أوربا. إلا أنه, وفي نفس الوقت أخذ الناس يتحدثون عن الحضارات بصيغة الجمع أكثر فأكثر. وكان هذا الأمر يعني؛ "نكران وجود أية حضارة توصف بأنها مثالية أو بالأحرى المثل الأعلى" ومن ثم التحول عن الإفتراض الذي يقول بأن ثمة مقياس وحيد للحكم على من كان متحضراً. كما تحدث برودل عن هذا المعيار فقال؛ "إنه محدود بقلة من الناس أو جماعات ذات إمتيازات خاصة, هي نخبة الإنسانية". فبدلاً عن ذلك الإفتراض كانت موجودة عدة حضارات, كل منها تحضرت تحضراً بإسلوبها الخاص. وبإختصار؛ إن حضارة بصيغتها المفردة "فقدت شيئاً من طابعها المميز", وإن حضارة بمعنى الجمع يمكن أن يكون في حقيقته غير متحضر تماماً بالمعنى المفرد[2].

وستكون الحضارات بصيغة الجمع هي محور الإهتمام لهذا الكتاب. وبرغم ذلك, تحتفظ عملية التمييز بين المفرد والجمع بعلاقتها بموضوع الكتاب, ولقد عادت فكرة الحضارة بصيغة المفرد لتظهر بحجة أن للعالم حضارة كونية. ولا يمكن إسناد هذه الحجة, ولكن الأمر المفيد هو إستكشاف فيما إذا كانت الحضارات ستصبح أكثر تحضراً أم لا, كما سيتناوله الكتاب في فصله الأخير.

ثانياً, إن الحضارة هي كيان ثقافي موجود في جميع أرجاء العالم ماعدا ألمانيا. إذ رسم مفكرو القرن التاسع عشر الألمان حداً فاصلاً بين الحضارة التي تتضمن صناعات آلية, وتقنية, وعوامل مادية, وثقافة, وتلك التي تحتوي على قيم, ومثل عليا, وإبداعات فكرية أرقى, وسجايا أخلاقية للمجتمع. ولقد ظل هذا التمييز قائماً في الفكر الألماني, لكنه لم يُقبل في أي مكان آخر. ولقد بلغ الأمر ببعض العلماء في علم الإنسان أن قلبوا العلاقة وإعتبروا الثقافات كخصيصة للمجتمعات البدائية, اللامتغيرة, اللامتمدنة, بينما جعلوا المجتمعات الأكثر تعقيداً, والمتطورة, والمتمدنة, وذات الحيوية الفعالة, هي الحضارات. إلا أن هذه الجهود التي بُذلت من أجل التمييز بين الثقافة والحضارة, لم تجعل هذا المفهوم رائجاً, فخارج ألمانيا يسود إتفاق كاسح مع مقولة برودل؛ أنه "لأمر باطل أن تتمني بالطريقة الألمانية فتفصل *الثقافة* عن أساسها *الحضارة*"[3].

إن الحضارة والثقافة كلتاهما يشيران إلى إسلوب الحياة ككل لشعب ما. وإن أية حضارة هي ثقافة في كتاب أوسع. فكلتاهما يتضمنان "القيم, والمعايير, والأعراف, وطرائق التفكير, التي منحتها الأجيال المتعاقبة لمجتمع ما أهمية أولى"[4]. وإن الحضارة, كما يراها برودل, هي "فضاء, وساحة ثقافية", "ومجموعة خصائص وظواهر ثقافية", ويعرفها وولرستين بأنها "سلسلة خاصة من الرؤى العامة, وعادات, وبناءات مادية, فالثقافة هي (الإثنتان؛ ثقافة مادية وثقافة عليا معـاً) التي تصوغ نوعاً من الكل التاريخي والتي تتلازم في وجودها (إذا لم تحدث دائماً في وقت واحـد) مع تنوعات أخرى لهذه الظاهرة". وكما يصفها داوسون بأنها, ناتج لـ"عملية أصيلة خاصـة بروح الإبداع الثقافي التي تكون الأثر لشعب بعينه". بينما يشبهها دوركهيم وكذلك مووس بأنها "نوع من البيئة الأخلاقية تحيط بعدد معين من الأمم, ولا تكون ثقافة كل أمة منـها إلا شـكلاً خاصاً من الكل". أما سبنغلر فيرى الحضارة بأنها "*القدر* المحتوم للثقافة ..... فأغلب الحـالات الخارجية والمصطنعة التي تتمكن منها أنواع الإنسانية المتطورة تكون نتيجة, فحقيقة أن الـشئ ـــ صار تخلف عملية صيرورة ـــ الشئ". إن الثقافة هي الموضوع المشترك في جوهر كـل تعريـف للحضارة[5].

وذكر الأثينيون أول مرة العناصر الثقافية الرئيسة التي تُعرف الحضارة بـصورة بـسيطة حينما طمأنوا السبارطيين بأنهم ما كانوا ليخونهم من أجل الفرس فكتبوا لهم؛

ولأن ثمة إعتبارات كثيرة وجبارة تمنعنا فعل ذلك, حتى لو جرى علينا الإنحـدار. فأولا وفوق كل شئ, حُرقت الأصنام وبيوت الآلهة حتى صارت أثرا بعد عين: فلهذا نحـن يجب ولابد أن ننتقم بكل ما أوتينا من قوة من الذي قد إرتكب هذه الأعمال لا أن نضع يـدنا بيده. ثانيا: ولكون السـلالة الإغريقية من نفـس الدم وتنطق بنفس اللسان, وكانـت معابـد الآلهة والتضحيات جنبا إلى جنب؛ فيسوء الأثينيين أن يصبحوا خونة لـكل هذا.

كان الدم, واللغة, والدين, وإسلوب الحياة هي ما قد أشترك به الإغريق وما ميزهم عـن الفرس والآخرين من غير الإغريق[6]. إلا أن من بين هذه العناصر الموضوعية التي تُعَرف الحضارة, عادة ما يكون الدين هو العنصر الأهم, كما أكد على ذلك الأثينيون. ولقد جرى, على نطـاق

واسع, تَعريف الحضارات الرئيسة في تاريخ الإنسان, على وجه الدقة, بديانات العالم الكبرى. فالشعب الذي يشترك في العرقية واللغة ولكنه يختلف في الدين قد يذبح بعضه بعضاً كما حدث في لبنان, ويوغسلافيا السابقة, وشبه القارة الهندية[7] .

ويوجد تشابه ذو مغزى بين تقسيم الناس بوساطة الخصائص الثقافية في الحضارات وتقسيمهم بإستعمال الخصائص الجسدية للسلالات. وعلى الرغم من أن الحضارة والسلالة ليست متماثلة. فيمكن أن تقسم حضارة ما أناساً من نفس السلالة تقسيماً فاصلاً؛ وربما توحد حضارة ما أناساً من سلالات مختلفة, وعلى وجه الخصوص الدينين التبشيريين الكبريين المسيحي والإسلامي, إذ يحيطان بمجتمعات تنحدر من سلالات مختلفة. فالعلامات الفارقة الحاسمة بين الجماعات البشرية تتعلق بقيمهم, وإعتقاداتهم, وأعرافهم, والبنى الإجتماعية, وليست بأحجام الجسد, وأشكال الرأس, وألوان الجلد.

ثالثاً, تكون الحضارات شاملة إلى درجة أن فهم أية وحدة مفردة من مكوناتها فهماً كاملاً يصبح غير ممكناً بدون الإشارة إلى الحضارة التي تحيط بتلك الوحدات. فيذهب توينبي إلى القول؛ "إن الحضارات هي التي تدرك الناس من دون أن يدركوها هم". فأية حضارة هي "مجموع كلي". ويتابع ملكو قوله؛

للحضارات درجة معينة من الإندماج الداخلي. فتعرف أجزائها بعلاقة بعضها ببعض ثم بالكل. فإذا كانت الحضارة تتكون من دول, فإن هذه الدول ستقيم علاقات إحداها مع الأخرى أكثر مما تفعل مع دول من خارج الحضارة, قد تقاتلها أكثر, وغالباً ما ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية. وتعتمد هذه الدول بعضها على بعض إقتصادياً وتسودها ميول فنية جمالية وفلسفية خاصة بها[8] .

إن الحضارة هي الكيان الأشمل للثقافة. فالقرى, والأقاليم, والجماعات العرقية, والقوميات, والجماعات الدينية, لكل منها ثقافة متميزة على المستويات المختلفة للتفرعات الثقافية عن الأصل. فلربما تختلف ثقافة قرية في جنوب إيطاليا عن ثقافة قرية أخرى في شمال إيطاليا, لكنهما تشتركان في الثقافة الإيطالية العامة التي تميزهما عن القرى الألمانية. وتشترك المجتمعات

الأوربية، بدورها، في سمات ثقافية تميزها عن المجتمعات الصينية والهندوسية. أما الصينيون، والهندوس، والغربيون فإنهم ليسوا جزءاً من أي كيان ثقافي أوسع، فهم يؤلفون حضارات. وهكذا تكون الحضارة هي التجمعات الثقافية الأعلى للناس والمستوى الأوسع للهوية الثقافية فالناس ليس لها القدر الكافي مما يميز البشر عن الأجناس الأخرى. وإن الحضارة تُعَرِّفها مجموعتان من العناصر؛ عناصر موضوعية مشتركة مثل؛ اللغة، والتاريخ، والدين، والعادات، والأعراف، وعناصر ذاتية، أي التماثل الذاتي بين الناس. وللناس مستويات للهوية: فمَن يسكن في روما قد يعرف نفسه بدرجات متفاوتة من القوة في تعبيرات مثل؛ روماني، إيطالي، كاثوليكي، مسيحي، أوربي، غربي. إن الحضارة التي ينتمي إليها هذا الشخص هي المستوى الأشمل للتعريف والذي عُرِّف به. نفسه بقوة. فالحضارات هي الـ"نحن" الأكبر التي نشعر ونحن في داخلها بأننا في بيتنا الثقافي وبين أفراد عائلتنا كمتميزين عن كل الآخرين "همات"[1] في خارجها. ومن الحضارات ما قد تضم عدداً كبيراً من الناس مثل الحضارة الصينية، أو عدداً قليلاً ومحدوداً من الناس كما هو حال دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية. وعبر التاريخ، عاشت الكثير من المجموعات الصغيرة من الناس مكونة لها ثقافة مميزة من دون أية هوية ثقافية أوسع. وفرز (باغبي) الفروقات بلغة الحجم والأهمية بين الحضارات التي أطلق عليها صفة الرئيسة والأخرى الثانوية التي أطلق عليها صفة المحيطية. أما (توينبي) فجعلها حضارات رئيسة وأخرى موقوفة أو مجهضة. ويهتم هذا الكتاب بما يعتبر، على نحو عام، الحضارات الرئيسة في التاريخ الإنساني.

وليس للحضارات حدود فاصلة واضحة ولا بدايات ولا نهايات محددة. ويستطيع الناس، بل أنهم فعلاً يعيدون تَعْرِيف هوياتهم، ونتيجة لذلك؛ تتغير مكونات وأشكال الحضارات عبر الزمن. فثقافات الشعوب تتفاعل وتتداخل. ويتباين المدى الذي يبلغه تشابه أو إختلاف الحضارات بعضها عن بعض تبايناً كبيراً كذلك. وعلى الرغم من ذلك، تظل الحضارات كيانات ذات معان، وفي حين نادراً ما تكون الخطوط بينها فاصلة، إلا أنها حقيقية.

---

[1] يجمع الكاتب هنا الضمير "them" فيجعله "thems" وهو جمع غير مألوف في اللغة الإنجليزية، كما ان "همات" جمعاً لـ"هم" غير مألوف في اللغة العربية لكنه يؤدي إلى الغاية التي أرادها الكاتب للتعبير عن أكثر من "هم" واحدة أي أكثر من حضارة واحدة موجودة خارج الحضارة أو الثقافة التي نحيا معانيها. المترجم

رابعاً، إن الحضارات تفنى، ولكنها تحيا دهوراً مديدة, فهي تتطور وتتكيف, وهي الإتحادات الإنسانية الأعظم تحملاً، وهي "الحقائق التي تظل قائمة الزمن الأطول". إذ أن "ماهيتها الفريدة والخاصة" هي "إستمراريتها التاريخية الطويلة: فالحضارة هي القصة الأطول على الإطلاق". فالإمبراطوريات تقوم وتسقط, والحكومات تأتي وتذهب, وتظل الحضارات "لتعيش حيشانات سياسية, وإجتماعية, وإقتصادية, وحتى فكرية"(9). وأستنتج بوزمان قائلاً؛ "إن التاريخ الدولي يوثق بعدالة هذه الإطروحة؛ بأن الأنظمة السياسية وسيلة عابرة وزائلة من على سطح الحضارة، ويعتمد مصير كل مجتمع موحد لغوياً وأخلاقياً إعتماداً جوهرياً على بقاء أفكار أولية بناءة ومعينة قد إلتحمت حولها أجيال متعاقبة؛ ولهذا السبب تكون رمزاً إلى بقاء المجتمع"(10). وإنطلاقاً من الواقع, فإن كل الحضارات في العالم في القرن العشرين هي أما قد ظهرت إلى الوجود منذ ألف سنة, أو كانت نتيجة مباشرة لحضارة أخرى قد عاشت عمراً مديداً.

وبينما تظل الحضارات تحيا, فإنها كذلك تتطور. وهي ذات حيوية لحركة فعالة تتغير بإستمرار؛ إذ تقوم فتسقط, وتظهر فتنقسم, وكما يعرف أي طالب تاريخ فهي كذلك تختفي وتدفنها رمال الزمن. وقد توصف أطوار نموها بطرق مختلفة؛ فيرى كويغلي أن الحضارات تمر بسبعة مراحل هي: مزج التكوين, والحمل, والتوسع, وعهد النزاع, وإمبراطورية عالمية, ثم الإنحلال والإنحطاط, ثم تُغزى. ويستقرء ميلكو نموذج التغير فيرى أنه يبدأ من نظام عدائي يمّر في عملية تحول إلى نظام دولة متبلور ثم نظام دولة يمّر في عملية تحول إلى نظام إمبراطوري متبلور. ويرى توينبي قيام الحضارة بأنه يأتي رداً على التحديات ثم تمّر بفترة نمو تتضمن زيادة في السيطرة على محيطها تقودها إليها قلة مبدعة, ثم يليها زمن من المشاكل, ومن بعده ترقى إلى دولة كونية, ثم إنحلال. وعلى الرغم من وجود إختلافات كبيرة, فإن جميع هذه النظريات ترى أن الحضارات تنمو متطورةً عبر زمن من المشاكل أو النزاع إلى دولة كونية ثم يصيبها الإنحلال والتفكك(11).

خامساً, ولأن الحضارات هي كيانات ثقافية لا سياسية, فلا تؤدي أموراً مثل؛ الحفاظ على النظام, أو تحقيق العدالة, أو جمع الضرائب, أو شن الحروب, أو التفاوض على معاهدات, أو أي أمر أخر تنهض به الحكومات. ويختلف التكوين السياسي للحضارات ويتبين من زمن لآخر ضمن حضارة بعينها. وهكذا, ربما تحتوي الحضارات على وحدة واحدة أو عدة وحدات

سياسية. وقد تكون تلك الوحدات دول مدينية[٢], أو إمبراطوريات, أو إتحاد حكومات, أو تحالفات متحدة, أو دول قومية, أو دول متعددة القوميات, وكلها قد تحتوي على صيغ متنوعة للحكم. وبينما تنمو الحضارة, تحدث التغيرات على نحو مألوف في عدد وطبيعة وحداتها السياسية المكونة لها. ومن ناحية, ربما تتماثل الحضارة مع الكيان السياسي, ولقد تحدث لوشن باي قائلاً؛ إن الصين "هي حضارة تتظاهر بأن تكون دولة"[12]. ومن ناحية أخرى, فاليابان حضارة وهي دولة فعلاً. مع ذلك, تحتوي أغلب الحضارات على أكثر من دولة أو على أي كيان سياسي آخر. وفي هذا العصر, تحتوي أغلب الحضارات على دولتين أو أكثر.

أخيراً, يتفق العلماء عموماً على تعريفهم للحضارات الرئيسة في التاريخ وعلى تلك الموجودة في العالم المعاصر. إلا أنهم غالباً ما يختلفون على العدد الكلي للحضارات التي قد ظهرت في التاريخ. فيزعم كويغلي بأنها ست عشرة حالة تاريخية واضحة, وإحتمال مرجح أن توجد ثمانية حضارات أخرى أضافية. وجعل توينبي عددها عند إحدى وعشرين أولاً, ثم رفعه إلى ثلاث وعشرون, أما سبنغلر فحددها بثمان ثقافات رئيسة. وأخرج مكنيل تسع حضارات من التاريخ أجمع, وكذلك يرى باغبي تسع حضارات رئيسة أو إحدى عشرة إذا تم فرز اليابان والأرثوذوكس عن الصين والغرب. ويحدد برودل تسع حضارات, بينما يحددها روستوفانيا بسبع حضارات رئيسة معاصرة[13]. وتعتمد هذه الإختلافات, في جانب منها, على فيما إذا كانت الجماعات الثقافية مثل الصينيين والهنود يصح في شأنهم الإعتقاد بأن لهم حضارة واحدة عبر التاريخ أم أثنتين أم عدة حضارات إرتبطت إرتباطاً وثيقاً, فكانت أحداها ذرية الأخرى أم لا. وعلى الرغم من هذه الإختلافات, فإن هويات الحضارات الرئيسة لا نقاش فيها. فإستنتج ملكو بعد مراجعاته للكتابات التاريخية بأنه "إتفاق معقول" إذ توجد على أقل تقدير إثنتا عشرة حضارة رئيسة, سبع منها لم تعد موجودة (حضارة وادي الرافدين, والمصرية, والأقريطيشية, والإغريقية الرومانية, والبيزنطية, والأمريكية الوسطى, والأنديز[٣]) وخمسة لم تزل تحيا هي (الصينية, واليابانية, والهندية,

---

[٢] تتكون الدولة المدنية من مدينة كبيرة مستقلة بذاتها ومناطق حولها خاضعة لسلطانها المباشر مثل "أثينا القديمة". المترجم

[٣] يقصد بالحضارات الأمريكية الوسطى؛ تلك الحضارات التي ظهرت في أمريكا الوسطى منها حضارة المايا, والتولتك, والأزتك وهذه الأخيرة أصبحت عاصمتها القديمة عاصمة المكسيك في الزمن الحاضر. وتوجد آثار هذه الحضارات في المكسيك, وغواتيمالا, والهندوراس. أما حضارة الأنديز فهي الحضارة التي ظهرت في سلسلة جبال الأنديز التي تمتد على طول الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية –

والإسلامية, والغربية)[14]. ويكون الأمر نافعاً في العالم المعاصر أن تُضاف إلى هذه الحضارات الخمس حضارة أمريكا اللاتينية الأرثوذوكسية والحضارة الإفريقية الممكنة.

وهكذا تصبح الحضارات المعاصرة الرئيسة كالآتي:

الصينية؛ يسلم جميع العلماء بوجود أما حضارة صينية واحدة واضحة المعالم يعود تاريخها على الأقل إلى عام ١٥٠٠ ق.م وربما قبل هذا التاريخ بألف عام, أو حضارتان صينيتان أعقبت أحداهما الأخرى في القرون الأولى للعهد المسيحي. وأطلقت في مقالي الذي نشرته صحيفة الشؤون الخارجية لقب الكنفوشيوسية على هذه الحضارة. إلا أن اللقب الأدق هو إستعمال صيغة الصينية. فعلى الرغم من أن المذهب الكنفوشيوسي هو المكون الرئيس للحضارة الصينية, تمثل الحضارة الصينية ما هو أكثر من الكنفوشيوسية حتى أنها تتجاوز حدود الصين ككيان سياسي. فإن الصيغة "صينية", التي ما زال يستخدمها كثير من العلماء, تُعبّر تعبيراً ملائماً عن ثقافة الصين العامة وعن المجتمعات الصينية في جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى خارج الصين وكذلك الثقافات المتصلة بها كفيتنام وكوريا.

اليابانية؛ يدمج بعض العلماء الثقافة اليابانية والصينية تحت إسم واحد هو حضارة الشرق الأقصى. إلا أن معظم العلماء لا يأخذون بذلك, وبدلاً عنه يسلمون أن اليابان حضارة ذات معالم واضحة وكانت من ذرية الحضارة الصينية, وظهرت مابين ١٠٠ و ٤٠٠ ب.م.

الهندوسية؛ هي حضارة أو عدة حضارات متعاقبة. والأمر المسلم به عالمياً أنها قد قامت على أرض شبه القارة الهندية منذ سنة ١٥٠٠ ق.م على أقل تقدير. وعلى العموم يشار إلى هذه الحضارات بالهندية أو الهندوسية وهذه الأخيرة هي الأفضل الآن لكونها تعطي الأولوية إلى الحضارة الحديثة تماماً. وبصيغة أو أخرى, كانت ولا زالت الديانة الهندوسية هي بمنزلة المركز لثقافة شبه القارة الهندية منذ الألف الثاني ق.م "فهي الجوهر للحضارة الهندية؛ حتى أكثر من أي دين أو نظام إجتماعي آخر"[15]. ولقد إستمرت في لعب هذا الدور في خلال العصر الراهن, على الرغم من أن الهند نفسها لها مجتمع مسلم كبير وكذلك عدة أقليات ثقافية صغيرة. وكما هو

- وظهرت فيها إمبراطورية الأنكا, وتقع عاصمة الأنكا القديمة على أراضي دولة بوليفيا في الزمن الحاضر, وكذلك توجد آثار الأنكا في الأكوادور, وبيرو. المترجم

الحال مع الصينية, فإن الصيغة هندوسية تفصل إسم الحضارة عن إسم دولتها الجوهرية, وهو أمر مرغوب فيه, لأنه في هذه الحالات؛ تمتد ثقافة الحضارة إلى ما وراء حدود الدولة الجوهرية.

الإسلامية؛ يسلم جميع العلماء البارزون بوجود حضارة إسلامية واضحة المعالم. ونشأت أصلاً في الجزيرة العربية في القرن السابع ب.م, وسرعان ما إنتشر الإسلام عبر شمال إفريقيا وشبه جزيرة القوقاز, وكذلك إمتد نحو الشرق فبلغ أواسط آسيا, وشبه القارة الهندية, وجنوب شرق آسيا. ونتيجة لذلك, يوجد الكثير من الثقافات المتميزة أو الحضارات الثانوية ضمن الإسلام تشمل: العربية, والتركية, والفارسية, والملايية[4].

الأرثوذوكسية؛ يميز عدد من العلماء حضارة أرثوذوكسية لها حدود واضحة, تمركزت في روسيا ومفصولة عن العالم المسيحي الغربي كنتيجة لأبوتها البيزنطية, وديانتها المميزة, وبقائها ٢٠٠ سنة تحت حكم التتار, ثم تسلط الحكم البيروقراطي الإستبدادي, وتعرضها المحدود للنهضة الأوربية, والإصلاح, والتنوير, وتجارب غربية مركزية أخرى.

الغربية؛ عادةً ما يُورخ للحضارة الغربية بأنها ظهرت حوالي عام ٧٠٠ أو ٨٠٠ ب.م. وعلى العموم يرى العلماء أن لها ثلاثة مكونات رئيسة, هي أوربا, وأمريكا الشمالية, وأمريكا اللاتينية.

الأمريكية اللاتينية؛ تمتلك أمريكا اللاتينية كياناً ذا معالم واضحة يجعلها تختلف عن الغرب. وعلى الرغم من أنها نتيجة مباشرة للحضارة الأوربية, فلقد تطورت بإتخاذ كل سبيل يجعلها تختلف عن أوربا وأمريكا الشمالية. ولقد عاشت ثقافة إندماجية, وفاشستية[*], تلك التي عاشتها أوربا بدرجة أقل بكثير, ولم تمر على أمريكا الشمالية إطلاقا. وكانت أوربا وأمريكا الشمالية تشعران بتأثيرات الإصلاح فدمجتا الثقافتين الكاثوليكية والبروتستانتية. وعبر التاريخ, وعلى الرغم من أن الأمر قد يتغير, فأمريكا اللاتينية كانت ولا زالت كاثوليكية فحسب. وتجسد حضارة أمريكا اللاتينية الثقافات الأهلية, التي لم يكن لها وجود في أوربا, والتي مُحيَت في أمريكا

---

[4] الملايية؛ هي قومية كالفارسية, والتركية, وتعيش غالبيتهم العظمى في ماليزيا وجلهم يتبعون الديانة الإسلامية, ومنهم من يتبع البوذية, أو المسيحية, أو الطاوية. المترجم

[*] وهي ثقافة تنشأ نتيجة لقيام وبقاء حكم فاشستي لفترة طويلة من الزمن؛ وهو ضرب من الحكم يخضع فيه الفرد وحقوقه لمصلحة الدولة أو "الحاكم". المترجم

نمواً حقيقياً, والتي تختلف في أهميتها في المكسيك, وأمريكا الوسطى, وبيرو, وبوليفيا, من ناحية, عما هي عليه في الأرجنتين وتشلي من ناحية أخرى. ولقد إختلف التطور السياسي والنمو الإقتصادي لأمريكا اللاتينية إختلافاً شديداً عن النماذج السائدة في دول شمال الأطلسي. وينقسم الأمريكيون اللاتينيون هم أنفسهم في تعريف هوياتهم الذاتية, فبعضهم يقول؛ ''نعم نحن جزء من الغرب'', بينما يدعي آخرون؛ ''لا, فلنا ثقافتنا الخاصة الفريدة'', وكتب كُتّاب أمريكيون لاتينيون وشماليون كتابات كثيرة تصف الإختلافات الثقافية بينهم[16]. ويمكن أن تعتبر أمريكا اللاتينية أما حضارة ثانوية ضمن الحضارة الغربية أو حضارة منفصلة تنتسب إنتساباً وثيقاً للغرب فيجري تصنيفها على أساس ما إذا كانت تنتمي للغرب أم لا. لأنه في دراسة تحليلية ركزت على المضمونات السياسية الدولية للحضارات وتناولت العلاقات بين أمريكا اللاتينية من ناحية, وأمريكا الشمالية وأوربا من ناحية أخرى, وُجدَ أن هذين الأخيرين هما ذوا الدلالة الملائمة والمعنى الأنفع.

إذن, يتضمن الغرب أوربا, وأمريكا الشمالية, مضافاً إليها دولاً أوربية الإستيطان مثل أستراليا ونيوزلاندا. إلا أن العلاقة بين المكونين الرئيسيين للغرب قد تقلبت على مُر الزمن. وعُرّف الأمريكان مجتمعهم, عبر أغلب مراحل تاريخهم, بالنقيض لأوربا. فكانت أمريكا هي أرض الحرية, والمساواة, ومنح الفرص, والمستقبل؛ بينما كانت أوربا تمثل الإضطهاد, والصراع الطبقي, والحكم الهرمي التسلطي, والرجعية. وكانت أمريكا, حتى أن هذا الأمر تم إثباته, حضارة ذات معالم مميزة. وكان هذا الإثبات على وجود تضاد بين أمريكا وأوربا, إلى حد بعيد, بسبب حقيقة أن أمريكا لم يكن لها إلا إتصالات محدودة مع الحضارات اللاغربية حتى نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. ولكن ما أن تحركت الولايات المتحدة فبرزت على المشهد العالمي حتى نمى الشعور بالهوية الأوسع مع أوربا[17]. فعلى الرغم من أن أمريكا القرن التاسع عشر عُرّفت نفسها ككيان يختلف عن أوربا ومضادة لها, فقد عرفت أمريكا القرن العشرين نفسها كجزء من الغرب, بل والقائدة للكيان الأشمل الذي يتضمن أوربا.

وتستخدم الصيغة ''الغرب'' في أيامنا هذه عالمياً للإشارة إلى ما كان يسمى عادة بالعالم المسيحي الغربي. وهكذا يكون الغرب الحضارة الوحيدة التي تُعرف ببوصلة الإتجاهات, وليس

بإسم شعب معين, أو دين بعينه, أو منطقة جغرافية محددة*. وهذا التعريف يخرج الحضارة من سياقها التاريخي, والجغرافي, والثقافي. فالحضارة الغربية هي حضارة أوربية تاريخياً, أما في العهد المعاصر فإن الحضارة الغربية هي حضارة أورآمريكية أو حضارة شمال الأطلسي. فيمكن إيجاد أوربا, وأمريكا, وشمال الأطلسي على الخارطة, أما الغرب فلا. ولقد كان الإسم "الغرب" باعثاً كذلك للمفهوم "تغريب" ولقد شجع على دمج ألفاظ مظلل للتغريب والتعصير: إذ يفهم المقصود من عبارة "تغريب اليابان" على نحو أسهل من عبارة "أوروآمركة اليابان". وعلى الرغم من أن الحضارة الأوربية ــ الأمريكية يشار إليها عالمياً بالحضارة الغربية, وبغض النظر عن عيوب هذه التسمية الخطيرة, فإنها ستستخدم في هذا الكتاب.

الإفريقية "الممكنة" , يدرك أغلب العلماء البارزون ماعدا برودل حضارة إفريقية ذات معالم واضحة. ويدركون أن شمال إفريقيا وساحلها الشرقي ينتميان إلى الحضارة الإسلامية. وتفيد قراءة التاريخ أن إثوبيا أنشأت حضارة خاصة بها. أما في إي مكان آخر في إفريقيا فإن الإستعمار والإستيطان الأوروبي جلب معه عناصراً من الحضارة الغربية. وبجنوب إفريقيا كوّن المستوطنون الهولنديون, والفرنسيون, ومن ثم الإنجليزيون ثقافة كثيرة التشعب في إنتشارها[18]. والأمر البالغ الأهمية هو أن الإستعمار الأوربي جلب معه الديانة المسيحية إلى أغلب مناطق القارة التي تقع جنوب الصحراء. وتطغى الهويات القبلية بقوة على جميع أنحاء إفريقيا ولكن, مع ذلك, ينمو بين الإفريقيين شعور بالهوية الإفريقية أكثر فأكثر, ويمكن أن تتماسك إفريقيا ما تحت الصحراء, بطريقة يمكن تصورها, في حضارة واضحة المعالم مع دولة جنوب إفريقيا التي يمكن أن تكون دولتها الجوهر.

---

* ان إستعمال "الشرق" و "الغرب" لتحديد المناطق الجغرافية أمر مربك وصيغ تدور حول نفسها, في حين حظيت "الشمال" و "الجنوب" بقبول عالمي لأنها ذات دلالة ثابتة إلى القطبين الشمالي والجنوبي. أما "الشرق" و "الغرب" فليس لهما مثل دلالات الاشارة تلك. فالسؤال هو لأي منطقة تشير لفظتا الشرق والغرب؟ فالأمر كله يعتمد على المكان الذي يقف فيه المرء. وتشير لفظتا "الشرق" و "الغرب" أصلاً, وهو أمر يمكن التسليم به, إلى الأجزاء الغربية والشرقية من أوراسيا. ولكن, من وجهة نظر أمريكية, فإن الشرق الأقصى هو غربها الأقصى الطبيعي. وعبر حقب التاريخ الصيني, كان الغرب يعني الهند, بينما كان الغرب في اليابان دائماً يعني الصين. جاء هذا الأيضاح في كتاب ألفه وليام أي. ناف عنوانه "إنعكاسات على قضية الشرق والغرب من وجهة نظر يابانية", *مراجعة مقارنة للحضارات* ١٣ــ ١٤, (خريف عام ١٩٨٥ وربيع عام ١٩٨٦), ٢٢٨.

إن الدين هو خصيصة التعريف المركزية للحضارات, وكما قال كرستوفر داوسون بأن ''الديانات الكبرى هي الأسس التي تقوم عليها الحضارات الكبرى''[19]. وتَحَدّث ووبر عن خمسة أديان فقال بأن ''الأديان العالمية'' أربعة ـــ المسيحية, والإسلام, والهندوسية, والكنفوشيوسية ـــ وهي مشتركة بين الحضارات الرئيسة. أما الخامسة فهي البوذية ليست عالمية. لم هذا الحال مع البوذية؟ فكما حدث مع الإسلام والمسيحية, لقد إنقسمت البوذية منذ وقت مبكر إلى فرعين ثانويين رئيسين, وكحال المسيحية فإنها لم تبقى على الأرض التي ولدت عليها. وكانت البداية في القرن الأول بعد الميلاد, إذ تم تصدير البوذية المهايانية ''التي تقول بوجود الله'' إلى الصين وفيما بعد إلى كوريا, وفيتنام, واليابان. وفي هذه المجتمعات جرى على البوذية عمليات تكييف غيرت في خصائصها حتى جعلتها مشابهة للثقافة الأهلية لتلك المجتمعات (فمثلاً, في الصين تحولت إلى الكنفوشيوسية والطاوية) ثم طُمست معالمها الأصيلة. لهذا, وعلى الرغم من أن البوذية تبقى مكون مهم من مكونات ثقافاتهم, لا تجعل هذه المجتمعات نفسها ولن تُعرف نفسها كجزء من الحضارة البوذية. إلا أن الذي يمكن وصفه شرعاً بأنه حضارة الثيرافادا[٦] البوذية موجود فعلاً في سريلانكا, وبورما, وتايلاند, ولاوس, وكمبوديا. بالإضافة إلى أن أهل التبت, ومنغوليا, والبوتان قد ساهموا, عبر التاريخ, بتكوين الأطياف المتنوعة من المذهب اللامي للبوذية المهايانية, وتؤلف هذه المجتمعات منطقة ثانية للحضارة البوذية. وعلى كل حال, فإن الوجود الفعلي, بمعالم بارزة, للديانة البوذية في الهند وتكييفه وتجسيده في ثقافات قائمة في الصين واليابان, يعني أن البوذية, على الرغم من كونها ديناً رئيساً, فإنها ما كانت ولا تكون أساساً لحضارة رئيسة*[20].

---

[٦] الثيرفادا: هي أحد المذاهب الرئيسة للديانة البوذية ومعناها الحرفي ''تعاليم الأولين'' لذلك فهي المذهب الأصولي المحافظ في اتباع التعاليم الصحيحة الأصل التي جاء بها بوذا الذي ظهر في الهند في في السنين مابين ٥٦٦ وحتى ٤٨٦ قبل الميلاد, أما المهايانية فهي مذهب رئيس آخر من مذاهب الديانة البوذية العشرين ينتشر في الصين, والتبت, واليابان, وكوريا, وفيتنام. المترجم

* وماذا بشأن حضارة يهودية؟ فأغلب العلماء لايذكرونها إلا ما ندر. وبلغة الأعداد البشرية فاليهودية ليست حضارة كبيرة. ويصفها توينبي بأنها حضارة موقوفة خرجت كفرع من الحضارة السريانية القديمة. وتمت نسبتها تاريخياً الى الحضارتين المسيحية والإسلامية, وحافظ اليهود, لعدة قرون على هويتهم الثقافية ضمن الحضارات الغربية, والأرثوذوكسية, والإسلامية. وبإختلاق إسرائيل أصبح لليهود كل المتطلبات الموضوعية لتكون حضارة لها: دين, ولغة, وأدب, ومؤسسات, وبيت إقليمي وسياسي. ولكن ماذا بشأن الهوية الذاتية؟ فاليهود يعيشون وسط ثقافات أخرى, ولقد توزعت هوياتهم الذاتية على طول سلسلة متصلة إبتداءاً من هوية إسرائيلية تامة إلى هوية إسمية وحسب وتعريف كامل للذات بالحضارة التي يعيشون في أقاليمها. إلا أن هذا التعريف الأخير يحدث في المقام الأول بين اليهود الذين يعيشون في الغرب. جاء ذلك في كتاب الديانة اليهودية كحضارة (فلادليفيا, مطبعة ركونستركشنست, ١٩٨١, طبع أول مرة في سنة ١٩٣٤) الصفحات ١٧٣ــ٢٠٨.

العلاقات بين الحضارات

المواجهات: الحضارات قبل عام ١٥٠٠ ب.م. لقد تطورت العلاقات بين الحضارات مروراً بطورين وهي الآن في الثالث. ولأكثر من ثلاثة آلاف سنة بعد أن ظهرت الحضارات أول مرة، كانت الإتصالات بينها، ماعدا بعض الإستثناءات، أما أنها لم تحدث أو متقطعة وكثيفة. وعبر المؤرخون عن طبيعة هذه الإتصالات فأعطوها قدر حقها بكلمة إعتادوا على وصفها بها هي "المواجهات"[21]. وكان الزمن والمسافة يفصلان بين الحضارات. وكما خلص بنحامين شوارتز وشمويل ايسنستادت إلى القول بأنه لم يكن يوجد إلا عدد قليل من الحضارات في أي مدة زمنية محددة، وكان يوجد إختلاف كبير بين حضارات العصر المحوري[٧] وحضارات ما قبل العصر المحوري بلغة ما إذا كانت تدرك الفرق بين "النظام الإلهي والنظام الدنيوي". فحضارات العصر المحوري لا تشبه أسلافها، إذ أن لها أساطير تتجاوز نطاق الخبرة البشرية نقلتها طبقة فكرية بارزة إلى الأحفاد "فلليهود الأنبياء والأحبار، وللإغريق الفلاسفة والسفسطائيون، وللصينيين اللتراتيون، وللهندوس البرهمنات، وللبوذيين السانغهات، وللمسلمين العلماء"[22]. وشهدت بعض المناطق جيلين أو ثلاثة من حضارات ينتسب بعضها لبعض، وذلك بزوال إحدى الحضارات فيخلو عرشها فيعقبها ظهور جيل آخر يخلفها. والشكل ٢ـ١ هو مخطط مبسط "قدمه كارول كويغلي" يبين العلاقات بين الحضارات الأوراسيوية الرئيسة عبر الزمن.

وكذلك كانت الحضارات معزولة جغرافياً. فحتى عام ١٥٠٠ لم تتصل حضارتا الأنديز والأمريكية الوسطى لا مع الحضارات الأخرى ولا إحداها مع الأخرى. ولم تتفاعل كذلك حضارات فجر التاريخ في وديان دجلة ـ الفرات، والنيل، والأندوز[٨]، والأصفر. وفي نهاية

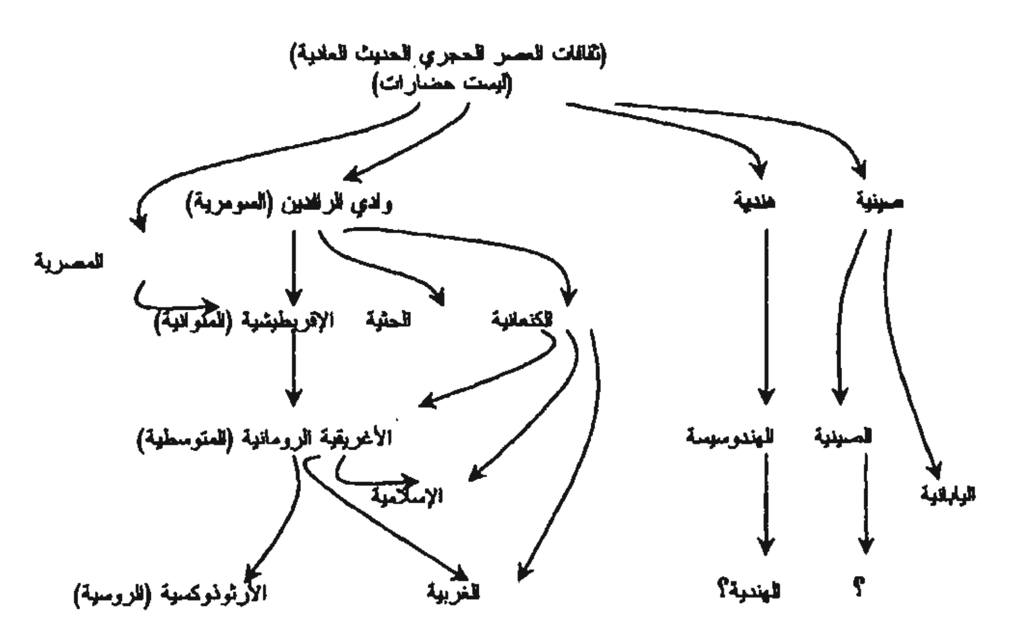
---

[٧] العصر المحوري؛ هي نظرية في التاريخ كان أول من قدمها الفيلسوف الألماني كارل جاسبرز الذي عاش السنين مابين ١٨٨٣ وحتى ١٩٦٩. وتقول هذه النظرية بأن السنين مابين ٨٠٠ وحتى ٢٠٠ قبل الميلاد شهدت ظهور فلاسفة في أغلب أنحاء العالم يدعون إلى الأله الواحد ونبذ الآلهة المتعددة وظهر منهم سقراط وإفلاطون في اليونان، وبوذا في الهند، وكنفوشيوس في الصين، وآشايا في بني اسرائيل، وزرادشت في بني فارس. ويسعى الباحثون في هذه النظرية إلى وصف وتحليل ظهور عدة دعاة وفلاسفة ومؤسسين لأديان عالمية رئيسة في هذه الحقبة التاريخية بالذات. المترجم

[٨] وهو نهر ينبع من هضبة التبت من المنحدرات الجبلية لسلسلة جبال الهملايا ويمر بشمال الهند، ويجري عبر باكستان من الشمال إلى الجنوب حتى يصب في بحر العرب. وظهرت على ضفتيه أول المدن وثقافات متمدنة حوالي سنة ٢٦٠٠ ق.م.، ثم إندمجت هذه المدن في مدن كبيرة مازالت شواهدها حاضرة في باكستان وغرب الهند. وحكمت تلك المدن شعوب الهاربان و موهنجودارو. المترجم

المطاف تضاعفت الإتصالات فعلاً بين الحضارات في شرق البحر المتوسط, وجنوب غرب آسيا, وشمال الهند. إلا أن الإتصالات والعلاقات التجارية كانت تقيدها المسافة الفاصلة بين الحضارات ووسائط النقل القليلة المتوفرة للتغلب على تلك المسافة. وبينما كانت بعض التجارة تنتقل عبر البحر المتوسط والمحيط الهندي, كانت الخيول القاطعة للمسافات الخالية وليس السفن التي تمخر عباب المحيط هي الوسيلة الفعالة للتنقل فإرتبطت بها حضارات العالم المنفصلة ببعض كما كانت قبل سنة ١٥٠٠ ب.م ــ إلى الحد الأدنى الذي إستطاعت معه الحضارات أن تحافظ على الإتصال فيما بينها[23].

الشكل ٢-١
حضارات العالم الشرقي



المصدر: كارول كويغلي, نشأت الحضارات؛ مدخل إلى التحليل التاريخي (إنديانابولي: مطبعة المكتبة ١٩٧٩) ص ٨٣.

وإنتقلت الأفكار وفنون الصناعة والتقانة من حضارة إلى أخرى, ولكنها غالباً ما كانت تستغرق قروناً. ولعل الإنتشار الثقافي الأهم, والذي لم يأت نتيجة لغزو, هو إمتداد الديانة البوذية إلى الصين الذي حدث بعد حوالي ستمائة سنة من ظهور أصله في شمال الهند. وإخترعت الطباعة في الصين في القرن الثامن ب.م وبمجموعة حروف الطباعة المتحركة في القرن الحادي عشر, ولكن هذه التقانة لم تصل إلى أوربا إلا في القرن الخامس عشر. وإستعمل الورق في الصين في القرن الثاني ب.م ودخل اليابان في القرن السابع, وإنتشر نحو الغرب إلى أواسط آسيا في القرن الثامن, وإلى شمال إفريقيا في العاشر, فإلى إسبانيا في الثاني عشر, ثم إلى شمال أوربا في الثالث عشر. وإن إختراعاً صينياً أخراً هو البارود صنع في القرن التاسع, إنتشر بين العرب بعد بضعة مئات من السنين, ووصل إلى أوربا في القرن الرابع عشر[24].

وحدثت الإتصالات المؤثرة والعظيمة بين الحضارات عندما كان يغزو شعب حضارة ما فيبيد أو يستعبد شعب حضارة أخرى. وطبعاً لم تكن هذه الإتصالات عنيفة وحسب, بل كذلك قصيرة و لم تحدث إلا على نحو متقطع. وكانت البداية في القرن السابع ب.م فتطورت فعلاً الإتصالات الحضاراتية الثابتة نسبياً وفي بعض الأحيان كثيفة بين الإسلام والغرب والإسلام والهند. ومذ ذاك كانت أغلب الإتصالات التجارية والثقافية والتفاعلات العسكرية تجري في إطار الحضارات. فمثلا, على الرغم من أن الهند والصين كانتا تغزوهما وتستعبدهما شعوب أخرى مثل (المغول والمنغوليين) من حين لآخر, فكلا الحضارتين مرّت كذلك بدهور عصيبة طويلة من "حالات الإحتراب" في حدود حضارتيهما الخاصة. وعلى نحو مشابه قاتل الإغريق بعضهم بعضاً, وتاجروا فيما بينهم أشد وأكثر بكثير مما فعلوا مع الفرس أو مع الذين هم من غير الإغريق.

التأثير: ارتقاء الغرب, بدأ العالم المسيحي الأوربي يظهر كحضارة ذات معالم واضحة في القرنين الثامن والتاسع. إلا أنها تخلفت ولمئات السنين خلف العديد من الحضارات الأخرى بمستواها كحضارة. فالصين في عهد السلالات تي أنغ, وسونغ, ومينغ, والعالم الإسلامي من القرن الثامن حتى الثاني عشر, وبيزنطة من الثامن حتى الحادي عشر, تفوقت كثيراً على أوربا في

الثروة, والسيطرة على الأرض, والقوة العسكرية, والأعمال الفنية, والأدب, وحتى الإنجازات العلمية[25]. وبين القرنين الحادي عشر والثالث عشر, أخذت الثقافة الأوروبية تتطور بفضل "الحماس والموائمة المنظوماتية للعناصر المناسبة المستعارة من الحضارات الأعلى الإسلامية والبيزنطية, جميعها مع تكييف هذا الموروث لظروف ومصالح الغرب الخاصة". وفي خلال نفس الفترة, دخلت هنغاريا, وبولندا, وإسكندنافيا, وساحل البلطيق في الديانة المسيحية الغربية وأخذت تعمل بقانون روماني وجوانب أخرى تتبع فيها الحضارة الغربية, وصارت التخوم الشرقية للحضارة الغربية مستقرة حيث من شأنها أن تظل فيما بعد من دون تغيير مهم. وفي خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر كافح الغربيون لبسط نفوذهم على إسبانيا وقد فعلوا وحققوا هيمنةً فعالة على سواحل البحر المتوسط. ولكن, تسبب إرتقاء القوة التركية, فيما بعد, في إنهيار "الإمبراطورية الغربية الأولى الأوروبية عبر البحار"[26]. إلا أنه بحلول سنة ١٥٠٠, كانت نهضة الثقافة الأوروبية في الطريق الصحيح تماماً إذ أن التعددية الإجتماعية, والتوسع التجاري, والإنجازات التقنية أقامت الأسس للعهد الجديد في السياسات العالمية.

ومهدت المواجهات المتقطعة أو المحدودة والمتعددة الإتجاهات بين الحضارات السبيل لتأثير الغرب الثابت, والطاغي, والأحادي الجانب على كل الحضارات الأخرى. وشهدت نهاية القرن الخامس عشر إعادة إنتزاع نهائية لشبه الجزيرة الإسبانية — البرتغالية من المسلمين وبدايات تغلغل برتغالي في آسيا وتغلغل إسباني في الأمريكيتين. وفي خلال المئتي والخمسين سنة التي أعقبت ذلك, أمسى العالم الغربي وأجزاء شاسعة من آسيا تحت الحكم الأوربي أو هيمنته. وشهدت نهاية القرن الثامن عشر تراجع النفوذ الأوربي المباشر أولاً عن الولايات المتحدة, ثم هاييتي, ومن ثم ثارت أغلب أقاليم أمريكا اللاتينية ضد الحكم الأوربي ونالت الإستقلال. إلا أنه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر, تجدد الحكم الإمبراطوري فإمتد النفوذ الغربي إلى كل إفريقيا تقريبا وتعززت السيطرة الغربية على شبه الجزيرة الهندية ومناطق أخرى في آسيا, وعند بداية القرن العشرين, تم إخضاع الشرق الأوسط برمته فعلاً, ماعدا تركيا, إلى السيطرة الغربية المباشرة أو غير المباشرة. وإستحوذ الأوربيون أو الجماعات المهاجرة السابقة من الأوربيين (في الأمريكيتين) على نسبة ٣٥

بالمائة من سطح اليابسة للأرض في سنة ١٨٠٠, وازدادت إلى ٦٧ بالمائة في سنة ١٨٧٨, ثم إلى٨٤ بالمائة في سنة ١٩١٤. وكانت النسبة لا تزال الأعلى, في سنة ١٩٢٠, حينما قُسمَت الإمبراطورية العثمانية بين بريطانيا, وفرنسا, وإيطاليا. وفي سنة ١٨٠٠ تألفت الإمبراطورية البريطانية من ١،٥ مليون ميل مربع و٢٠ مليون إنسان. وبحلول سنة ١٩٠٠ إمتدت الإمبراطورية الفيكتورية التي لا تغيب عنها الشمس على مدى ١١ مليون ميل مربع و٣٩٠ مليون إنسان[27]. وفي خضم أحداث التوسع الغربي, أُزيلَت حضارتا الأنديز والأمريكية الوسطى تماماً, وأُخضعَت الحضارتان الهندية والإسلامية على طول الخط مع إفريقيا, وأُخترقَت الصين وصارَت تابعة للتأثير الغربي. وما كانت قادرة على مقاومة الإنقضاض الغربي إلا الحضارات الروسية, واليابانية, والإثيوبية, فهذه الثلاثة كانت تحكمها سلطات إمبراطورية لها مركزية رفيعة المستوى فحافظت على وجود مستقل ذي معنى. فعلى مدار أربعمائة عام وقفت العلاقات ما بين الحضارات على إخضاع المجتمعات غير الغربية إلى الحضارة الغربية.

وكانت أسباب هذا التطور الغريد والمثير قد تضمنت البنية اللإجتماعية والعلاقات الطبقية للمجتمع الغربي, وإزدهار حركة عمران المدن والتجارة, والتفرق النسبي لمراكز القوة في المجتمعات الغربية بين الطبقات الإجتماعية وأهل الحكم, ومابين السلطتين الدنيوية والدينية, وغلبة الشعور بالوعي القومي بين الشعوب الغربية, وتطور دوائر الدولة. إلا أن المصدر المباشر لتوسع الغرب كان تقنياً وهو: إختراع وسائل الإبحار عبر المحيطات للوصول إلى الشعوب النائية وتطوير القدرات العسكرية لغزو تلك الشعوب. وأدرك جوفري باركر ذلك فقال؛ "إعتمد إرتقاء الغرب, إلى حد بعيد, على ممارسة القوة, إنطلاقاً من حقيقة إن ميزان القوة العسكرية بين الأوربيين وأعدائهم عبر البحار كان يميل بثبات لمصلحة الأول,......... إن مفتاح نجاح الغرب في إقامة أولى الإمبراطوريات العالمية الحقيقية مابين عامي ١٥٠٠ و ١٧٥٠ إعتمد تحديداً على تلك التحسينات في القدرة على خوض الحرب التي قد أُطلَق عليها تسمية 'الثورة العسكرية'." ولقد ذلل مصاعب توسع الغرب كذلك التفوق في التنظيم, والإنضباط, ومستوى تدريب جنده, وبعد ذلك تفوق الأسلحة, والنقل والعمليات السوقية, والخدمات الطبية, وكلها كانت لمرة

لقيادتها الثورة الصناعية[28]. فالغرب لم يظفر بالعالم برقي أفكاره أو قيمه أو دينه (الذي تحولت إليه فآمنت به قلة من الحضارات الأخرى) بل الأحرى بتفوقها في ممارسة العنف المنظم, ولطالما نسى الغربيون هذه الحقيقة, فأبداً لن ينساها غير الغربيون.

وفي حوالي سنة ١٩١٠ كان العالم واحداً سياسياً وإقتصادياً أكثر من أي وقت آخر مُر في تاريخ الإنسانية. إذ كانت التجارة الدولية كنسبة للإنتاج العالمي الإجمالي هي الأعلى من أي وقت مضى قبل ذلك, وما كان ليقترب من تلك النسبة إلا في السبعينات والثمانينات. وكان الإستثمار الدولي كنسبة مئوية للإستثمار الكلي هو الأعلى في ذلك الزمن من أي زمن آخر[29]. وكانت الحضارة تعني الحضارة الغربية, وكان القانون الدولي هو القانون الدولي الغربي الذي شب عن طوق تقاليد الكهف, وكان النظام الدولي هو نظام ويستفاليا الغربي لسيادة الدولة على أراضيها من دون أن يشمل هذا النظام الدول القومية ''المتحضرة'' والأقاليم التي تخضع إلى إستعمارها.

وكان ظهور هذا النظام الدولي المحدد ـــ غربياً هو التطور الثاني المهم في القرون التي تلت سنة ١٥٠٠. وإضافةً إلى إسلوب التفاعل هيمنة ـــ إخضاع مع المجتمعات اللاغربية, فإن المجتمعات الغربية تفاعلت كذلك على أسس أفضل للمساواة فيما بينها. وتشابهت هذه التفاعلات بين الكيانات السياسية في إطار الحضارة الواحدة تشابهاً شديداً بتلك التي كانت قد حدثت في إطار الحضارة الصينية, والهندية, والإغريقية. وكانت التفاعلات تجري على أساس الإنسجام الثقافي الذي يتضمن ''اللغة, والقانون, والدين, والممارسة الإدارية, والزراعة, وملكية الأرض, وربما يكون ضمنها النسب كذلك''. وتشترك الشعوب الأوربية ''بثقافة عامة, وحافظت على إتصالات شاملة بوساطة شبكة تجارية نشطة, والتنقل الدائم للأشخاص, ووشائج الصلات الوثيقة إلى درجة عظيمة بين العوائل الحاكمة''. وهم كذلك قاتلوا بعضهم بعضاً فعلاً إلى غير نهاية وعلى نحو خطير, حتى كان السلام بين الدول الأوربية هو الإستثناء وليس القاعدة[30]. وعلى الرغم من سيطرة الإمبراطورية العثمانية, في أغلب تلك الفترة, على ما يرقى إلى الربع مما كان يعتقد غالباً أنه جزء من أوربا, فلم تكن هذه الإمبراطورية تعتبر عضواً من النظام الدولي الأوربي.

وكانت السياسة مابين الكيانات السياسية للحضارة الغربية ولمدة ١٥٠ عاماً تهيمن عليها الإنشقاقات الدينية العظيمة, وحروب الدين والسلالات الحاكمة. ولمدة قرن ونصف أخرى أعقبت إتفاقية ويستفاليا, أصبحت نزاعات العالم الغربي على نحو واسع بين الأمراء — الأباطرة, والملوك ذوي السيادة المطلقة, والملوك الدستوريين, إذ كانوا يحاولون التوسع في دوائرهم الحكومية المستبدة, وجيوشهم, وتجارتهم, وقوتهم الإقتصادية, والأهم من كل ذلك, التوسع في مساحات الأقاليم التي يحكموها. وفي خضم هذه الصراعات أنشأوا دولاً قومية, وكانت البداية مع قيام الثورة الفرنسية فصارت الخطوط الرئيسة للنزاع بين الأمم أكثر من كونها بين الأمراء. وفي عام ١٧٩٣, فكما وصف ذلك آر. آر. بالمر بقوله؛ إن "حروب الملوك قد إنتهت, وبدأت حروب الشعوب"[31]. وظل القرن التاسع عشر على هذا الحال حتى إندلعت الحرب العالمية الأولى.

وفي عام ١٩١٧, ونتيجة لقيام الثورة الروسية, فإن صراع الدول القومية كمله صراع مذاهب المنظومات الفكرية السياسية والإجتماعية "الآيدلوجيات", ووقع هذا الصراع في البداية بين الآيدلوجيات الثلاثة؛ الفاشية, والشيوعية, والديمقراطية التحررية ومن ثم بين الأثنتين الأخيرتين. وفي الحرب الباردة تجسدتا هاتان الآيدلوجيتان في القوتين العظيمتين, اللتان كل منهما عُرفت هويتها بمذهب آيدلوجيتها, ولم تكن أي منهما دولة قومية بالمعنى الأوربي التقليدي. وكان تولي المذهب الماركسي السلطة في روسيا أولاً, ومن ثم في الصين وفيتنام يمثل طوراً إنتقالياً من النظام الدولي الأوربي إلى نظام متعدد الحضارات ما بعد الأوربي. وكانت الماركسية نتاجاً للحضارة الأوربية, ولكن لا مد بجذوره فيها ولا نجح في موطنها. إنما إستجلبته النخب الداعية للتحديث والثورة إلى المجتمعات اللاغربية, فكيفه لنين, وماو, وهوو ليلائم أغراضهم وإستخدموه لتحدي قوة الغرب, ولتعبئة شعوبهم, ولكي يؤكدوا هوياتهم القومية وإستقلال بلدانهم بالضد من الغرب. لكن إنهيار هذه الآيدلوجية في الإتحاد السوفيتي وتكييفها جوهرياً في الصين وفيتنام لا يعني بالضرورة أن هذه المجتمعات ستستورد الآيدلوجية الغربية الأخرى ذات الديمقراطية التحررية. أما الغربيون الذين يزعمون بان هذا هو ما سيحدث فلعل روح الإبداع, ومرونة, وشخصية الثقافات اللاغربية ستفاجئهم يوماً.

التفاعلات: نظام متعدد الحضارات, وهكذا, لقد إنتقلت العلاقات بين الحضارات في القرن العشرين من طور هيمن عليه التأثير الأحادي الجانب لحضارة واحدة على كل الأخريات إلى طور التفاعلات الكثيفة والثابتة والمتعددة الإتجاهات بين جميع الحضارات. وإن كلا الخصيصتين المركزيتين التي سادت في العهد السابق على العلاقات بين الحضارات أخذت تختفي.

أولاً, وبعبارة يفضلها المؤرخون, إنتهى "التوسع الغربي" وبدأت "الثورة على الغرب". إذ على نحو متذبذب وتخالطه التوقفات والتقلبات, إنحدرت قوة الغرب في نسبتها إلى قوى حضارات أخرى. فحملت خارطة العالم لسنة ١٩٩٠ شبهاً ضئيلاً بخارطة العالم لسنة ١٩٢٠. وتغيرت موازين القوة العسكرية والإقتصادية وقوة التأثير السياسي "وسيتم سبر أغوار هذا الموضوع بتفصيل أوسع في الفصل الأخير". ودامت للغرب تأثيراته العظيمة على المجتمعات الأخرى, لكن العلاقات بين الغرب والحضارات الأخرى كانت تسودها, بازدياد مطرد, ردود أفعال الغرب على التطورات التي تحدث في تلك الحضارات. وإن المقاصد من وراء رفض التاريخ المصنوع — غربياً أبعد من أن تكون ساذجة, فالمجتمعات اللاغربية كانت في طريقها إلى أن تصبح, وبنحو يتزايد يوماً بعد يوم, هي التي تحرك وتصوغ تاريخها الخاص بها وتاريخ الغرب.

ثانياً, وكانت نتيجة هذه التطورات أن توسع النظام الدولي متخطياً الغرب فصار متعدد الحضارات. وتزامن مع ذلك التوسع أن إضمحل النزاع بين الدول الغربية — الذي كان قد هيمن على ذلك النظام لقرون خلت — ثم زال. وفي السنين الأخيرة من القرن العشرين خرج الغرب من طور "الدولة المحاربة" من أطواره التي تمر بها لأنه حضارة ليدخل في طور "الدولة الكونية". وعند نهاية القرن, لا يزال هذا الطور ناقصاً, إذ أن دول الغرب القومية تندمج في دولتين شبه كونية في أوربا وأمريكا الشمالية. إلا أن هذين الكيانين والوحدات الداخلة في تكوينهما يرتبطان معاً بشبكة معقدة على نحو غير عادي من الروابط المؤسساتية والإجتماعية رسمية وغير رسمية. وإن الدول الكونية للحضارات السابقة كانت إمبراطوريات. ولأن الديمقراطية هي الصيغة السياسية

للحضارة الغربية, فإن الدولة الكونية القادمة للحضارة الغربية ليست إمبراطورية, بل الأرجح أن تكون مركباً من حكومات إتحادية, وإتحادات مشتركة بين الحكومات, وأنظمة ومنظمات دولية.

ولقد ضمت مذاهب الآيدلوجيات السياسية العظيمة للقرن العشرين التحررية, والإشتراكية, والفوضوية, والإتحادية, والماركسية, والشيوعية, والديمقراطية الإجتماعية, والمحافظية, والقومية, والفاشية, والديمقراطية المسيحية. وكل هذه المذاهب تشترك بشئ واحد عام هو: أنها نتاجات الحضارة الغربية. فليس ثمة حضارة أخرى أنتجت مذهباً لآيدلوجية سياسية ذات شأن عظيم. ولا الغرب أنتج, أبداً, ديناً عظيماً. فديانات العالم الكبرى جميعها نتاجات الحضارات اللاغربية, وفي أغلب الحالات, سبقت الحضارة الغربية في حسابات الزمن. وبينما يتغير العالم خارجاً من طوره الغربي, فإن مذاهب الآيدلوجيات التي رسمت خط إنحدار الحضارة الغربية الأخير سيحل محلها الأديان وصيغ أخرى للهوية والإرتباط تقوم على أساس ثقافي. وإن فصل الدين عن السياسات الدولية الذي نصت عليه معاهدة ويستفاليا, ما هو إلا نتاج فكري خالص للحضارة الغربية, وفي طريقه إلى نهاية ما, فالدين, كما يرى ادوارد مورتمر؛ "يتزايد في أمره الإحتمال يوماً بعد يوم أن يطل برأسه عنوة في الشؤون العالمية"[32]. إذ أن الإصطدام مابين الحضارات بمذاهب الآيدلوجيات الذي فرخه الغرب يجري الآن إستئصاله وتبديله بالإصطدام الثقافي والديني مابين الحضارات.

وهكذا تغيرت جغرافيا العالم السياسية من العالم الواحد لسنة ١٩٢٠ إلى ثلاثة عوالم في الستينات وإلى أكثر من نصف دزينة عوالم في التسعينات. وصاحب ذلك أن تقلصت الإمبراطوريات العالمية الغربية لسنة ١٩٢٠ إلى "العالم الحر" الأضيق منها بكثير في الستينات (الذي إحتوى كثير من الدول اللاغربية المعارضة للشيوعية) ومن ثم إلى الذي مازال يزداد ضيقاً وهو "الغرب" في التسعينات. وإنعكس هذا التحول إنعكاساً ذا دلالة بين سنتي ١٩٨٨ و١٩٩٣ في قلة إستخدام الصيغة التي تشير إلى مذهب آيدلوجية "العالم الحر" وكثرة إستخدام الصيغة الحضاراتية وهي "الغرب" (أنظر الجدول ٢ـــ١). وتم ملاحظة الزيادة في الإشارات إلى الإسلام بوصفه ظاهرة ثقافية ـــ سياسية, و"الصين الأكبر", وروسيا و"جاراتها القريبة", والإتحاد

الأوربي, ولجميع هذه الصيغ مدلول حضاري. وإن العلاقات مابين الحضارات في طورها الثالث هذا أطول دواماً وأقوى بكثير مما كانت عليه في الطور الأول, وهي متعادلة ومتبادلة أكثر بكثير مما كانت عليه في الطور الثاني. وهي كذلك على حال يختلف مما كانت عليه في الحرب الباردة, إذ لا سيادة لإنقسام واحد, بل توجد عدة إنقسامات بين الغرب والحضارات الأخرى, وبين الكثير من اللاغربيين.

الجدول ٢-١

إستعمال للصيغتين "العالم الحر" و "الغرب"

	عدد الإشارات ١٩٨٨	١٩٩٣	نسبة التغير % في الإشارة
نيويورك تايمز			
العالم الحر	٧١	٤٤	-٣٨
للغرب	٤٦	١٤٤	+٢١٣
واشنطن بوست			
العالم الحر	١١٢	٦٧	-٤٠
الغرب	٣٦	٨٧	+١٤٢
سجل الكونغرس			
العالم الحر	٣٥٦	١١٤	-٦٨
الغرب -	٧	١٠	+٤٣

المصدر: لكس/نكس. أعداد الإشارة هي أعداد العبارات التي ذكرت أو التي إحتوت الصيغتين "العالم الحر" او "الغرب". وتم مراجعة العبارات التي تشير إلى "الغرب" لملائمة القرينة للتأكد من الصيغة التي أشارت إلى "الغرب" بصفة حضارة أم كيان سياسي.

وخلص هيدلي بول إلى القول؛ بأن "نظاماً دولياً يصبح موجوداً عندما تقيم دولتان أو أكثر إتصالاً يكفي إلى أن يكون لكل منها التأثير الكافي على قرارات إحداها الأخرى, إلى درجة تتسبب في أن يتصرف كل منها على الأقل إلى حد ما كجزء من كل". ولكن, لا يكون ثمة مجتمع دولي موجود إلا عندما تكتسب الدول في النظام الدولي "مصالح مشتركة, وقيم مشتركة" وتقنع نفسها بأن ترتبط معاً بمجموعة نظم مشتركة, "ويشتركون في العمل بأعراف عامة" وأن يكون لهم "ثقافة أو حضارة مشتركة"[33]. إذ كما هو حال أسلافها في المجتمعات السومرية, والإغريقية, والهلينية, والصينية, والهندية, والإسلامية, فالنظام الدولي الأوربي في القرون من السابع

عشر وحتى التاسع عشر كان مجتمعا دولياً كذلك. وفي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين, توسع النظام الدولي الأوربي حتى أحاط فعلاً بكل المجتمعات في الحضارات الأخرى. ونتيجة لذلك, جرى تصدير بعض الأعراف والممارسات الأوروبية إلى هذه البلدان. ولكن مازالت هذه المجتمعات تفتقر إلى الثقافة العامة التي يقوم عليها المجتمع الدولي الأوربي. وهكذا يكون العالم, بلغة نظرية العلاقات الدولية البريطانية, نظاماً دولياً ناضجاً, ولكنه في أحسن أحواله ليس إلا مجتمعا بدائياً تماماً.

وترى كل حضارة نفسها كأنها مركز العالم وتكتب تاريخها كأنها المأساة المحورية لتاريخ الإنسانية. ولعل هذا الأمر قد كان أقرب إلى الحقيقة بحق الغرب مما هو بحق الثقافات الأخرى. لكن وجهات نظر كهذه تنطلق من منظور أحادي الحضارة, فتتضائل صلتها وفائدتها بعالم متعدد الحضارات. ولقد أدرك علماء الحضارات, منذ زمن بعيد, هذه الحقيقة البديهية. ففي سنة ١٩١٨ شجب سبنغلر النظرة الضيقة للتاريخ التي تسود الغرب لأنها تصنفه تصنيفاً صرفاً إلى أطوار: قديم, وقرون وسطى, وحديث, وجميعها لا صلة لها إلا بالغرب. وقال؛ تدعو الضرورة إلى تبديل هذا "الإسلوب البطليموسي لفهم التاريخ" بإسلوب كوبرنكاني[٩] وتبديل "التلفيق الفارغ لتاريخ خطي واحد, بمسرح *لعدد من الثقافات القديرة*"[34]. وبعد ذلك ببضعة عقود إنتقد توينبي بعنف "ضيق أفق ووقاحة" الغرب الذي حاول أن يثبت بـ"أوهام الأنانية" بأن العالم يدور حوله, وبأنه كان ثمة شرق "لا يتغير" وبأن "التطور" كان حتمياً. وكان على منوال سبنغلر فلم يهتم بإطروحة وحدة التاريخ, هذه الأطروحة التي تفترض بأنه "ليس ثمة نهر للحضارة إلا نهر حضارتنا, وبأن كل الأخريات هي أما رافد يصب فيه أو رافد ضاع في رمال الصحراء"[35]. وبعد خمسين عاماً مرت على ما قاله توينبي, حاول برودل, على نحو مشابه, البرهنة على الحاجة إلى الكفاح من أجل منظور أشمل وإلى فهم " الصراعات الثقافية الكبرى في العالم, وتعددية

---

[٩] بطليموس؛عالم فلك وجغرافيا وهو القائل؛ إن الأرض هي مركز الكون الثابت وإن الشمس والقمر والكواكب السيارة الأخرى للمجموعة الشمسية كلها تدور حولها, أما كوبرنكان؛ فهو عالم فلك بولندي قال؛ إن الأرض والكواكب السيارة الأخرى للمجموعة الشمسية كلها هي التي تدور حول الشمس كل في فلكه. المترجم

حضاراته"[36]. وعلى الرغم من ذلك, ظلت الأوهام والإنحيازات التي حذر منها هؤلاء العلمـــاء على قيد الحياة وفي القرن العشرين قد تفتحت صعوداً إلى إنتشار واسع النطاق حتى ساد إعتقـــاد ضيق الأفق بأن الحضارة الأوروبية للغرب هي الآن الحضارة الكونية للعالم.

الفصل الثالث

حضارة كونية؟
التعصير والتغريب

حضارة كونية: المعاني

يزعم بعض الناس بأن هذا العصر يشهد ظهور ما سماه في. أس. نيبول "حضارة كونية"[1]. فما المقصود بهذه العبارة؟ تتضمن الفكرة, بوجه عام, إلتقاء جميع الثقافات الإنسانية وتزايد قبول الناس بقيم, ومعتقدات, وتوجهات, وممارسات, وأعراف مشتركة في جميع أرجاء العالم. وبمعنى أدق, فإن الفكرة قد تعني بعض الأمور العميقة الأغوار ولكن لا صلة لها بالموضوع, وأخرى لها صلة ولكنها ليست عميقة الأغوار , وأخرى ليس لها صلة وسطحية.

أولاً, يتقاسم البشر, في كل المجتمعات فعلاً, بعض القيم الأساسية؛ مثل القتل شر, وبعض الأعراف الأساسية؛ مثل بعض التقاليد العائلية. فأغلب الناس في أغلب المجتمعات لها "حس أخلاقي" متشابه, وهي أخلاقية "ضئيلة" إلى حدها الأدنى للأفكار الأساسية عما هو خطأ أو صواب[2]. وإذا كان هذا هو المقصود بالحضارة الكونية, فهو أمر بعيد القرار ومهم بنحو عميق الأغوار. ولكنه لا بالجديد ولا بذي صلة بالموضوع. فإذا كانت الناس قد إشتركت بقليل من القيم والأعراف الجوهرية عبر دهور التاريخ فإن هذا الأمر قد يفسر بعض الثوابت للسلوك الإنساني, ولكنه لا يستطيع أن يفسر التاريخ, الذي يتضمن تغيرات في السلوك الإنساني. بالإضافة إلى أنه إذا توجد حضارة كونية عامة لكل الإنسانية, فما هي الصيغة التي نستخدمها إذن لتعريف التجمعات الثقافية الرئيسة للإنسانية الأقل في سعتها من الإنسانية ككل؟ إذ أن الإنسانية مقسمة إلى جماعات تفرعت منها ــ قبائل, وأمم, وكيانات ثقافية أوسع عادة ما تدعى حضارات. وإذا ما تم ترقية هذه الصيغة وتقييدها بما هو للإنسانية ككل, فأما أن يضطر المرء لإختراع صيغة

جديدة للإشارة إلى التجمعات الثقافية الكبرى للناس الأقل سعة من الإنسانية ككل, أو لابد من الزعم بأن هذه التجمعات الواسعة وليس الإنسانية جمعاء قد تبخرت. وعلى سبيل المثال, فلقد زعم فاكلاف هافل بأننا "نحيا الآن في حضارة عالمية واحدة", وبأن هذه الحضارة "ليست أكثر من قشرة نحيفة" وبأنها "تغطي أو تخفي التنوع الهائل لثقافات, وشعوب, وعوالم دينية, وتقاليد تاريخية, ومواقف تكونت عبر التاريخ, وأن أياً من كل هذا بمعنى ما يكمن 'تحت' هذه القشرة"[3]. إنما الخلط في دلالات الألفاظ لا غيره هو ما يعود به تقييد صيغة "حضارة" بالمستوى العالمي وإطلاق تسمية "ثقافات" أو "حضارات ثانوية" على تلك الكيانات الثقافية الكبرى التي ظلت تسمى على الدوام وعبر التاريخ حضارات*.

ثانياً, يمكن إستعمال الصيغة "حضارة كونية" للإشارة إلى ما هو بين المجتمعات مشتركاً, كالمدن, ومعرفة القراءة والكتابة التي تميزها عن المجتمعات البدائية والبرابرة. وهذا, بالتأكيد, المعنى المفرد الذي ساد في القرن الثامن عشر لهذه الصيغة, وهذا المعنى تظهر الآن الحضارة الكونية, الأمر الذي زاد في رعب شتى العلماء في علم الإنسان وآخرين غيرهم الذين يراقبون بفزع إختفاء الشعوب البدائية. وقد كان هذا المعنى للحضارة يتوسع تدريجياً عبر تاريخ الإنسان, وكان ومازال إنتشار "حضارة" بصيغة المفرد منسجما تماماً مع وجود حضارات عديدة بصيغة الجمع.

ثالثاً, لعل الصيغة "حضارة كونية" تشير إلى إفتراضات, وقيم, ومذاهب يعتنقها الآن كثير من الناس في الحضارة الغربية وبعض الناس في الحضارات الأخرى. وهذا ما قد يدعى "الثقافة الدافوسية". إذ يجتمع في كل عام حوالي ألف من رجال الأعمال, ومصرفيين, وموظفين حكوميين, ومفكرين, وصحفيين من عشرات البلدان في المنبر الإقتصادي العالمي في مدينة دافوس في سويسرا. ويحمل كل هؤلاء تقريباً شهادات جامعية في علوم الفيزياء, وعلوم الإجتماع,

* لقد أشار هيوارد ألفر ليوضح على وجه الدقة بأنني في المقال الذي نشرته صحيفة الشؤون الخارجية "نقضت بالتحديد" فكرة الحضارة الكونية وذلك بتعريف الحضارة بأنها "التجمعات الثقافية الأعلى للناس والمستوى الأوسع للهوية الثقافية فليس للناس القدر الكافي مما يميز البشر عن الأجناس الأخرى". وهذه الطريقة, هي بالتأكيد, الطريقة التي إستعمل بها أغلب علماء الحضارة تلك الصيغة. ولكني في هذا الفصل, أريح ذلك التعريف لكي أسمح لإمكانية أن تعرف الشعوب, في جميع أرجاء العالم, بإستخدام ثقافة عالمية مميزة ثقافة من شأنها أن تكمل أو تستبدل حضارات بالمعنى الغربي, أو الإسلامي, أو الصيني.

والتجارة, أو القانون, يشتغلون بالكلمات و/أو الأرقام, ويتحدثون الإنجليزية بطلاقــة إلى حــد معقول, ووظفتهم حكومات, وإتحادات, ومؤسسات جامعية ذات إرتباطات دولية واسعة, ودائماً ما يسافرون خارج بلادهم. ويتقاسمون, على العموم, الإعتقــادات بالفردانيــة[1], وإقتــصاديات السوق, والديمقراطية السياسية وهذه كلها شائعة, كذلك, بين النــاس في الحــضارة الأوربيــة. ويسيطر شعب دافوس فعلاً على جميع المؤسسات الدولية, والعديد من حكومات العالم, ومعظــم قدرات العالم الإقتصادية والعسكرية. ولهذا, فإن الثقافة الدافوسية ذات شأن عظيم. ولكن, كــم من الناس في كل العالم يتثقفون بهذه الثقافة؟ فخارج الغرب يحتمل أن يشترك بها أقل من خمسين مليون شخصاً أو واحد بالمائة من سكان العالم وربما قليلة بقلة العشر من الواحد بالمائة من سكان العالم. إنها أبعد من أن تكون ثقافة كونية, وإن القادة الذين يتثقفون بالثقافة الدافوسية لا يكــون لهم, بالضرورة, قبضة أمينة على السلطة في مجتمعاتهم الخاصة. وأشار هيدلي بول موضحاً بأن هذه "الثقافة الفكرية المشتركة لا توجد إلا على مستوى النخبة: فجذورها ضــحلة في الكــثير مــن المجتمعات ..... وأنه لأمر مشكوك فيه ما إذا كانت هذه النخبة, حتى على المستوى الدبلوماسي, تعتنق ما يدعى ثقافة أخلاقية مشتركة أو مجموعة قيم مــشتركة, تمييزاً لها عن الثقافة الفكــرية المشتركة أم لا"[4].

رابعاً, جرى ترقية الفكرة إلى أن إنتشار السلوكيات الإستهلاكية والثقافــات الــشعبية الغربية حول العالم يعمل الآن على خلق حضارة كونية. وهذه الحجة لا هي بالعميقة الغــور ولا بذات صلة بالموضوع. فالموضات الثقافية ما إنفكت تنتقل من حضارة إلى حضارة في أي زمــن على مدار التاريخ. وإن الإبتكارات في حضارة ما تتبناها بإنتظام الحضارات الأخرى. ولكن هذه الإبتكارات والموضات هي أما تقنيات فنية بارعة تعوزها المنزلة الثقافية الكبيرة عند أية حــضارة متلقية أو موضات تأتي وتذهب دون أن تغير في الأساس الثقافي الذي تقوم عليه الحضارة المتلقية. فهذه الإستيرادات هي "لقيطة" في الحضارات المتلقية أما لأنها دخيلة أو لأنها مفروضــة عليهــا. وكان العالم الغربي, في القرون السابقة, تجتاحه نوبات الحماس بين الحين والآخــر إلى مفــردات

---

[1] وهو مذهب إجتماعي ــ سياسي يقول بأن مصالح الفرد هي أو يجب أن تكون, أخلاقياً, فوق كل اعتبار, ويقضي بأن المصالح الفردية يجب أن لا تخضع لسيطرة الحكومة أو المجتمع أو رقابتهما. المترجم

متنوعة من الثقافة الصينية أو الهندوسية. أما في القرن التاسع عشر, باتت الإستيرادات الثقافية من الغرب مألوفة في الصين والهند لأنها كانت تبدو وكأنها تعكس قوة الغرب. لذلك, فإن جعل الحجة الآن بأن إنتشار الثقافة الشعبية والبضائع الإستهلاكية الغربية في أرجاء العالم تجسد الإنتصار للحضارة الغربية هي حجة من شأنها أن تتفه الثقافة الغربية. إن روح الحضارة الغربية هي الوثيقة العظمى وليست ماك العظمى[٢]. وإن الحقيقة التي تقول؛ أن اللاغربيين ربما يَعُضُون الآخر, لاتتضمن أية دلالة على قبولهم لهذا الآخر.

وهي كذلك لا تدل ضمناً على نواياهم للغرب. فتستطيع نصف دزينة شباب في مكان ما في الشرق الأوسط, أن يرتدوا بنطلونات الجينز على أكمل وجه, ويعاقرون خمرة الكوك, ويستمعون إلى اللوم والتوبيخ, وما بين ركعاتهم نحو مكة معاً يدسون قنبلة ليفجروا بها طائرة نقل أمريكية. وفي خلال السبعينات والثمانينات, إستهلك الأمريكيون الملايين من سيارات, وأجهزة تلفاز, وآلات تصوير, وعدد كهربية يابانية من دون أن "تجعلهم يابانيين", بل في ذلك الحين أخذت تجعلهم, بحق, وإلى درجة كبيرة أكثر عدوانية نحو اليابان. فلا تستطيع إلا الغطرسة الحمقاء أن تقود الغربيين إلى الزعم بأن اللاغربيين سيصبحون يوماً "متغربين" بإقتنائهم البضائع الغربية. فماذا يفهم العالم من كل هذا, حقاً, عن الغرب عندما يُعرف الغربيون حضارتهم بالمشروبات الغازية, والآهات الناعمة, والأكلات الدسمة؟

وتوجد صورة أخرى متطورة أكثر بقليل لحجة الثقافة الشعبية الكونية لا تركز على البضائع الإستهلاكية بوجه عام, إنما على وسائل الأعلام, وعلى هوليود أكثر من تركيزها على الكوكا- كولا. فالسيطرة الأمريكية على الصناعات العالمية السينمائية, والبرامج التلفازية, والصور المسجلة تتفوق حتى على هيمنتها على صناعة الطائرات, إذ أن ثمانية وثمانون فلماً من أصل مائة, حظيت بإقبال جماهيري كبير في جميع أنحاء العالم في سنة ١٩٩٣, كانت أمريكية, وتهيمن منظمتان أمريكيتان وأخرتان أوربيتان على جمع وبث الأخبار على أسس عالمية[5].

---

[٢] الوثيقة العظمى؛ هي وثيقة الحقوق التي أكره النبلاء الإنجليز للملك جون على إقرارها في عام ١٢١٥, وذلك بعد أن تسببت مفاسد هذا الملك بثورة وتمرد أولئك النبلاء فأجبروه على الإعتراف بحقوق كلا النبلاء والرجال الإنجليز العاديين, ووضعوا مبدأ يقضي بأن يكون القانون فوق الملك وفوق وأي شخص يضع القانون. أما ماك العظمى فيقصد بها شركة مأكولات ماك دونالد. المترجم

ويعكس هذا الحال ظاهرتين, الأولى هي الرغبة الجامحة للإنسان, في كل مكان وزمان, في الحب, وممارسة الحب, والعنف والغموض, والبطولة, والثروة, أما الثانية فهي قدرة الشركات التي يحركها مقدار الربح, الأمريكية في المقام الأول, على إستغلال هذه الرغبات لمصالحها الخاصة. لكن الدليل ضعيف أو غير موجود لإسناد الإفتراض بأن ظهور وسائل إتصال تسود العالم تؤدي إلى تقارب ذي شأن في المواقف والإعتقادات. وكما قد تحدث بهذا الشأن ميشيل فلاوس قائلاً؛ إن ''التسلية لا ترقى إلى التحول الثقافي''. والأمر الثاني هو؛ أن الناس تؤول ما تتلقاه بوسائل الإتصال بلغات القيم والرؤى الخاصة التي نشؤوا عليها. ويلاحظ ذلك كيشور مهبوباني فيقول بأنه ''يجري بث نفس الصور المرئية في غرف الجلوس في جميع أنحاء العالم, على نحو متزامن, فتتسبب في إستنتاجات لحالات إدراك متضاربة. فغرف الجلوس الغربية تصفق حينما تضرب صواريخ كروز بغداد. أما أغلب غرف الجلوس خارج الغرب فترى أن الغرب سيلقي بمكافئة عاجلة إلى العراقيين من غير البيض أو الصوماليين ولكن ليس إلى الصربيين البيض, والحق أنها لإشارة خطيرة بكل المقاييس''[6].

إن وسائل الإتصالات العالمية هي إحدى المظاهر المعاصرة الأهم على الإطلاق لقوة الغرب. لكن هذه الهيمنة الغربية تشجع السياسيين ذوي الشعبية في المجتمعات اللاغربية على شجب الإستعمار الثقافي الغربي وحشد جماهيرهم للحفاظ على بقاء وسلامة ثقافاتهم الأهلية.وهكذا, فإلى الحد الذي تمتد إليه هيمنة الغرب على وسائل الإتصال العالمية, إلى ذلك الحد تصبح مصدراً رئيساً لغيظ وعدوانية الشعوب اللاغربية ضد الغرب. بالإضافة إلى أن عمليات التعصير والتطوير الإقتصادي, في السنين الأولى من التسعينات, التي جرت في المجتمعات اللاغربية كانت تفضي إلى ظهور صناعات إعلامية محلية وإقليمية تقدم ألوان المتعة والتسلية إلى مختلف الأذواق في تلك المجتمعات[7]. فعلى سبيل المثال, في سنة ١٩٩٤ خمنت محطة السي. أن. أن. الدولية بأنه يحتمل أن يكون عدد جمهورها ٥٥ مليون مشاهد أو حوالي واحد بالمائة من سكان العالم (مما يثير الدهشة أن هذا العدد يساوي ومما لاشك فيه يتطابق إلى حد بعيد مع عدد المثقفين بالثقافة الدافوسية), وتنبأ رئيسها بأن محطاتها باللغة الإنجليزية قد تروق, في نهاية المطاف, إلى نسبة من ٢ إلى ٤ بالمائة من السوق. لهذا, فإن شبكات إقليمية ''بمعنى آخر حضاراتية'' من شأنها أن

تظهر لتذيع برامجها بالإسبانية, واليابانية, والعربية, والفرنسية (لغرب أفريقيا), وبلغات أخـــرى. وإستنتج ثلاثة علماء بأن ''غرفة الأخبار العالمية مازال يواجهها برج بابل''[8]. ويثبت رونالد دور قضية مثيرة للإعجاب تتعلق بظهور ثقافة فكرية عالمية بين الدبلوماسيين والمسؤولين المحليين. ولكن حتى رونالد نفسه يتوصل إلى نتيجة لها قوة منطقية رفيعة المستوى تتعلق بتأثير الإتصالات المكثفة فيقول: ''*لكون الأمور الأخرى متعادلة*, فيجب أن تضمن أية زيادة في كثافة الإتصالات زيادةً في أسس شعور مماثل بين الأمم, أو على الأقل بين الطبقات الوسطى, أو الأقل مـــن ذلـــك بـــين دبلوماسيي العالم'', ولكنه يضيف قائلاً؛ ''وتوجد بعض من الأمور التي قد لا تكون متعادلة يمكن أن تكون لها أهمية عظيمة حقاً''[9].

اللغة, إن العنصرين المركزيين لأية ثقافة أو حضارة هما اللغة والـــدين. فـــإذا كانـــت الحضارة الكونية بادئة بالظهور, فيجب أن تتجه الميول نحو ظهور لغة كونية ودين كوني. وغالباً ما يكون هذا الإدعاء متعلقا باللغة. ''إن لغة العالم هي الإنجليزية'' هذا ما نطق به محرر صـــحيفة وول ستريت[10]. ويمكن أن يفيد هذا القول في أمرين, لا يؤيد إلا واحد منهما القضية التي تثبت قيام حضارة كونية. فيمكن أن يعني؛ تزايد نسبة الناطقين باللغة الإنجليزية من سكان العالم. وليس ثمة دليل موجود يثبت صحة هذا الإفتراض, أما الدليل الذي يمكن الإعتماد عليه إلى أقصى حـــد, والموجود فعلاً, والذي لابد من الإعتراف بأنه لا يمكن أن يكون دقيقا تماماً, لا يبين إلا العكس. وتغطي البيانات المتوفرة أكثر من ثلاثة عقود (١٩٥٨ـــ١٩٩٢) وتدل على أن الحالـــة العامـــة لإستخدام اللغة في العالم لم تتغير تغيراً مؤثراً, وأن إنحدارات كبيرة حـــدثت في نـــسبة النـــاطقين بالإنجليزية, والفرنسية, والألمانية, والروسية, واليابانية, وإنحدار أقل حدث في نسبة الناطقين بلغـــة الماندرين*, وبأن زيادات حدثت في نسبة الناطقين بالهندية, والإندونيسية – الملاييـــة, والعربيـــة, والبنغالية, والإسبانية, والبرتغالية, ولغات أخرى. فنسبة الناطقين بالإنجليزية إنخفضت مـــن ٩,٨ بالمائة من مجموع المتحدثين بلغات ينطق بها على الأقل مليون شخص في سنة ١٩٥٨ إلى ٧,٦ في سنة ١٩٩٢ (أنظر الجدول ٣ـــ١). وهبطت نسبة الناطقين باللغات الغربية الرئيسة (الإنجليزيـــة,

---

* هي لغة الصين الرئيسة التي ينطق بها حوالي أربعة أخماس الصينيين, وهي أصلاً لغة أهل شمال الصين, وكانت لغة البلاط وطبقة موظفو وإداريو الإمبراطورية في القرون الوسطى. المترجم

والفرنسية, والألمانية, والبرتغالية, والإسبانية) من ٢٤,١ بالمائة في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٠,٨ بالمائة في سنة ١٩٩٢. وأصبح عدد الناطقين بالماندرين, ١٥,٢ بالمائة من سكان العالم, أي ضعفي عدد الناطقين بالإنجليزية تقريباً, مضافاً إليها ٣,٦ بالمائة ينطقون بلهجات صينية أخرى (أنظر الجدول ٣—٢).

الجدول ٣-١
الناطقون باللغات الرئيسة (نسب سكان العالم*)

السنة / اللغة	١٩٥٨	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢
العربية	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٥
البنغالية	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٢
الإنجليزية	٩,٨	٩,١	٨,٧	٧,٦
الهندية	٥,٢	٥,٣	٥,٣	٦,٤
الماندرين	١٥,٦	١٦,٦	١٥,٨	١٥,٢
الروسية	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٤,٩
الإسبانية	٥,٠	٥,٢	٥,٥	٦,١

*العدد الكلي للناطقين باللغة هو مليون شخص فأكثر.

المصدر: تم حساب النسبة من البيانات التي جمعها البروفسور سدني أس. كولبرت, في قسم علم النفس, جامعة واشنطن, سياتل عن تقارير حول عدد الذين يتحدثون بلغات ينطق بها مليون شخص فأكثر, وتنقل التقارير سنويا إلى التقويم العالمي وكتاب الحقائق. وشملت تقديراته على المتحدثين بلغتين "اللغة الأم" و "غير اللغة الأم", وإستخلصت من الإحصاءات الوطنية, وعينات من المسح السكاني, وعمليات المسح لمحطات البث الإذاعي والتلفازي, وبيانات النمو السكاني, ودراسات ثانوية, ومصادر أخرى.

وبمعنى ما, فإن لغة أجنبية عن ٩٢ بالمائة من سكان العالم, لا يمكن أن تكون لغة العالم. ولكن, بمعنى آخر؛ يمكن أن تكون كما وُصفَت, إذا كانت هي اللغة التي إعتادت على إستخدامها مجموعات لها لغات وثقافات مختلفة للإتصال بعضها ببعض. أي إذا كانت لسان العالم المشترك, أو بصيغة لغوية, لغة العالم الرئيسة للإتصالات الأوسع[11]. فالناس الذين يحتاجون للإتصال فيما بينهم يجب أن يجدوا الوسائل لفعل ذلك. وعند مستوى معين, يمكنهم الإتكال على محترفين قد تدربوا تدريباً خاصاً فصاروا يتحدثون لغتين أو أكثر بطلاقة ويقدمون خدماتهم كمفسرين ومترجمين. ولكن, هذا الأمر غير مناسب, ومضيعة للوقت, ومكلف. لهذا يظهر اللسان المشترك من زمن لآخر عبر التاريخ. فكانت اللاتينية هي اللسان المشترك في العالم الروماني

الإغريقي وعالم القرون الوسطى، والفرنسية لعدة قرون في الغرب، والسواحيلية في كثير من أجزاء إفريقيا، والإنجليزية في أكثر مناطق العالم في النصف الأخير من القرن العشرين. ويحتاج الدبلوماسيون، ورجال الأعمال، والعلماء، والسياح، والقائمين على مختلف الخدمات التي تُقدَّم إليهم، وطيارو النقل الجوي، ومنظموا حركة النقل الجوي بعض الوسائل للإتصال الفعال بعضهم مع بعض، وهم الآن يجدون ضالتهم في الإنجليزية على نطاق واسع.

الجدول ٣-٢

الناطقون باللغات الصينية والغربية الرئيسة

اللغة	١٩٥٨ عدد الناطقين (بالملايين)	١٩٥٨ النسبة إلى العالم	١٩٩٢ عدد الناطقين (بالملايين)	١٩٩٢ النسبة إلى العالم
ماندرين	٤٤٤	١٥,٦	٩٠٧	١٥,٢
كانتونيس	٤٣	١,٥	٦٥	١,١
وو	٣٩	١,٤	٦٤	١,١
مين	٣٦	١,٣	٥٠	٠,٨
هاكا	١٩	٠,٧	٣٣	٠,٦
اللغات الصينية	٥٨١	٢٠,٥	١١١٩	١٨,٨
الإنجليزية	٢٧٨	٩,٨	٤٥٦	٧,٦
الإسبانية	١٤٢	٥,٠	٣٦٢	٦,١
البرتغالية	٧٤	٢,٦	١٧٧	٣,٠
الألمانية	١٢٠	٤,٢	١١٩	٢,٠
الفرنسية	٧٠	٢,٥	١٢٣	٢,١
اللغات الغربية	٦٨٤	٢٤,١	١٢٣٧	٢٠,٨
الكلي العالمي	٢٨٤٥	٤٤,٥	٥٩٧٩	٣٩,٤

المصدر: تم حساب النسبة من بيانات اللغة التي جمعها البروفسور سدني أس. كولبرت، في قسم علم النفس من جامعة واشنطن، سياتل، ونشرت في التقويم العالمي وكتاب الحقائق لسنتي ١٩٥٩ و ١٩٩٣.

وبهذا المعنى، فإن الإنجليزية هي وسيلة العالم للإتصال ما بين الثقافات تماماً كما هو الحال مع التقويم المسيحي فهو وسيلة عالمية لتعقب الزمن، والأرقام العربية فهي وسيلة عالمية لإجراء العمليات الحسابية، والنظام المتري فهو وسيلة القياس في أكثر أنحاء العالم. ولكن إستخدام اللغة الإنجليزية بهذه الطريقة، أي أن تكون وسيلة للإتصال *بين الثقافات*؛ تفترض مسبقاً وجود ثقافات

منفصلة. فاللسان المشترك هو سبيل للتغلب على صعوبات الإختلافات الثقافية, وليس سبيلاً لإستئصالها. أي أنها أداة للإتصال وليس مصدر للهوية والمجتمع. فإذا ما تحدث مصري ياباني ورجل أعمال اندونيسي بعضهم إلى بعض باللغة الإنجليزية, فإن هذا لا يعني أن أحداً منهم يتحول إلى إنجليزي أو أنه يتغرب. ويمكن أن ينطبق نفس القول على سويسريين أحدهما ينطق بالألمانية والآخر بالفرنسية فيرجح أن يتحدثا بالإنجليزية دون أياً من لغتيهما الوطنيتين. وعلى نحو مشابه, يجري الحفاظ على اللغة الإنجليزية في الهند كلغة وطنية مشتركة, فعلى الرغم من خطط نهرو المضادة, يشهد هذا الأمر على الرغبات الملحة لشعوب الهند من غير الناطقة بالهندية في حماية لغاتهم وثقافاتهم والإضطرار لإبقاء الهند مجتمعاً متعدد اللغات.

وكما قد علق على ذلك العالم اللغوي الرائد جوشوا فشمان قائلاً؛ إن أية لغة من شأنها أن تصبح مرجحة أكثر لتكون مقبولة كلسان مشترك أو لغة الإتصال في جميع أنحاء العالم, اذا لم تحدد هويتها بمجموعة عرقية بعينها, أو دين خاص, أو مذهب لآيدلوجية معينة. وفي ما مضى كان للغة الإنجليزية كثير من هذه القيود على هويتها, إلا منذ عهد قريب "تخلصت من نسبها إلى عرق (أو ظل نسب ضئيل إلى حده الأدنى إلى عرق)" كما جرى الحال في الماضي مع اللغة الأكدية, والأرمنية, والإغريقية, واللاتينية. "وإن جزءاً من حسن الحظ النسبي للغة الإنجليزية كلغة إضافية, أنه لم يجر ملاحظة منبعها البريطاني ولا الأمريكي, على نحو واسع أو بعمق, في سياق بيئة عرقية أو سياق مذهب آيدلوجي في خلال *ربع القرن الماضي أو نحوه*"[12]. لهذا يساعد إستخدام اللغة الإنجليزية للإتصال بين الثقافات على الحفاظ على هويات الشعوب, وهي بالفعل تعزز فصلها. وبالتحديد, لأن الناس يرمون إلى الحفاظ على ثقافتهم الخاصة, فإنهم يستخدمون الإنجليزية للإتصال بأناس من ثقافات أخرى.

وإن الذين يتحدثون بالإنجليزية في جميع أنحاء العالم, هم كذلك ينطقون, على نحو متزايد, بإنجليزيات مختلفة. فاللغة الإنجليزية يتم تحويلها إلى لغة من لغات البلد فتتلون بألوان اللكنات المحلية التي تجعلها مختلفة عن الإنجليزية البريطانية أو الأمريكية, وفي الحالات القصوى, تصير هذه الإنجليزيات غير مفهومة حتى إحداها مع الأخرى, تماماً كما هو حال اللغات الصينية المتنوعة. ويجري الآن دمج رطانة الإنجليزية النيجيرية, والإنجليزية الهندية, وصور أخرى للإنجليزية

في الثقافات المضيفة الخاصة والأمر المسلم به هو؛ أنها ستظل تكتسب خصائص تجعلها مختلفة لكي تصبح لغات وإن كانت متصلة ببعض إلا أنها متميزة بعضها عن بعض, تماماً كما تطورت اللغات الناشئة عن اللاتينية خارج موطنها. وعلى خلاف اللغات الإيطالية, والفرنسية, والإسبانية, فتلك اللغات المشتقة من الإنجليزية أما ستتحدث بها نسبة قليلة من الناس في المجتمع أو أنها ستستخدم في المقام الأول للإتصال بين مجموعات مهتمة في مجال اللغة على وجه الخصوص.

ويمكن ملاحظة كل هذه العمليات وهي تفعل فعلها في الهند. وخلاصة القول, مثلاً, في سنة ١٩٨٣ كان في الهند ١٨ مليون متحدث باللغة الإنجليزية من أصل العدد الكلي للسكان البالغ ٧٣٣ مليون, و٢٠ مليون متحدث في سنة ١٩٩١ من أصل ٨٦٧ مليون. لهذا فلقد ظلت نسبة المتحدثين بالإنجليزية لسكان الهند مستقرة نسبياً عند ٢ إلى ٤ بالمائة[13]. فخارج النخبة القليلة نسبياً لا تنفع الإنجليزية حتى أن تكون لغة مشتركة. و"على أرض الواقع" يقول أستاذان يُدَرِّسان اللغة الإنجليزية في جامعة نيودلهي بأنه "حين يسافر المرء من كشمير نحو أقصى الجنوب إلى أن يصل كانياكوماري, فإن رابطة الإتصال يتم المحافظة عليها، وعلى أكمل وجه, من خلال أية لهجة هندية أفضل من أن تكون اللغة الإنجليزية". بالإضافة إلى أن الإنجليزية الهندية تتخذ العديد من الخصائص المميزة الخاصة بها: فإنها تُتهنّد, أو الأحرى تصبح محلية لأن خصائصها التي تجعلها مختلفة تنمو بين عدد متنوع من الذين يتحدثون بالإنجليزية بألسن محلية مختلفة[14]. فالذي يحدث هو؛ طمس اللغة الإنجليزية في الثقافة الهندية, كما جرى ذلك من قبل على اللغتين السانسكرت والفارسية.

وعلى مُر التاريخ, قد كان توزيع اللغات مرآة تعكس توزيع مراكز القوى في العالم. فاللغات ذات الإنتشار الأوسع في العالم ــ الإنجليزية, والماندرين, والإسبانية, والفرنسية, والعربية, والروسية ــ هي الآن أو كانت لغات لدول إمبراطورية شجعت بالفعل على أن تستخدم الشعوب الأخرى لغاتها. وتقود التغيرات في توزيع مراكز القوى إلى تغيرات في إستخدام اللغات. ولقد ترك "قرنان من الزمن للعهد الإستعماري البريطاني والأمريكي في المجالات التجارية, والصناعية, والعلمية, ونفوذهما المالي إرثاً حقيقياً في التعليم العالي, والحكم, والتجارة, والتقانة" في جميع أنحاء العالم[15]. إذ أن بريطانيا وفرنسا أصرّتا على إستعمال لغتيهما في مستعمراتهما.

ولكن بعد أن إستقلت المستعمرات السابقة, حاولت معظمها وبدرجات متفاوتة وبنجاحات إلى حدود متباينة أن تستبدل اللغة الإستعمارية بأخرى أهلية. وفي أوج قوة عهد الإتحاد السوفيتي كانت اللغة الروسية هي اللسان المشترك من براغ وحتى هانوي. ولما إنحدرت قوة الإتحاد السوفيتي صاحب ذلك إنحدار يوازيه في إستعمال اللغة الروسية كلغة ثانية. وكما يجري الحال مع الصيغ الثقافية الأخرى, فإن القوة المتزايدة تولد الأمرين؛ تمسك أهل بلد اللغة بالتوكيد على لغتهم, وتثير الحوافز عند الآخرين لتعلمها. وفي أيام العنفوان والتدافع, وحالما سقط حائط برلين, كان يبدو كما لو أن ألمانيا المتحدة مارد عملاق جديد, فالألمان الذين يتحدثون الإنجليزية بطلاقة كانوا يميلون ميلاً واضحاً إلى التحدث بالألمانية في الإجتماعات الدولية. ولقد حثت القوة الإقتصادية اليابانية غير اليابانيين على تعلم اللغة اليابانية. وأفضى التطور الإقتصادي الصيني إلى رواج مشابه للغة الصينية. وتحل اللغة الصينية هذه الأيام بسرعة محل الإنجليزية كلغة سبقت الصينية في الهيمنة على هونغ كونغ[16], وبعد أن قام الصينيون عبر البحار بدورهم في هذا الأمر في جنوب شرق آسيا, قد أصبحت هي اللغة التي تتعامل بها أنشطة التجارة الدولية في تلك المنطقة. وبينما تنحدر قوة الغرب تدريجياً في نسبتها إلى قوة الحضارات الأخرى, فإن إستخدام اللغة الإنجليزية واللغات الغربية الأخرى في المجتمعات الأخرى وإستخداماتها في الإتصالات بين المجتمعات كذلك سيتآكل ببطء. فإذا ما حلت الصين محل الغرب كحضارة مهيمنة في العالم في زمن ما في المستقبل البعيد, فإن الإنجليزية ستمهد السبيل إلى الماندرين كلسان مشترك للعالم.

وعندما تحركت المستعمرات السابقة نحو الإستقلال ثم أصبحت مستقلة, كان تشجيع أو إستخدام اللغات الأهلية ومنع إنتشار لغات الإستعمار هي إحدى السبل للنخب الوطنية لتمييز أنفسهم عن المستعمرين الغربيين وتحديد هوياتهم الخاصة. ولكن ما أعقب ذلك الإستقلال أن هذه النخب كانت تحتاج إلى ما يميزها عن عامة الناس في مجتمعاتهم. فصارت ألسنتهم فصيحة باللغة الإنجليزية, أو بالفرنسية, أو بأية لغة غربية أخرى. ونتيجة لذلك, غالباً ما تكون هذه النخب للمجتمعات اللاغربية قادرة على التفاهم مع الغربيين وفيما بينهم أفضل من تفاهمهم مع الناس في مجتمعاتهم الخاصة (يتشابه هذا الحال مع حال الغرب في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما كانت نخب النبلاء وذوي الإمتيازات من دول مختلفة يستطيعون التفاهم فيما بينهم باللغة الفرنسية

بسلاسة ولكنهم لا يستطيعون التحدث بلغة عامة الناس في دولهم). ويظهر في المجتمعات اللاغربية تياران متعارضان يجريان مع حركة المجتمع: فمن ناحية يزداد إستخدام اللغة الإنجليزية إزدياداً مطرداً على مستوى الجامعات لأعداد الخريجين لكي يؤدوا وظائفهم على نحو فعال في التنافس العالمي في مجال إدارة مصادر الربح وكسب المستهلكين. ومن ناحية أخرى, تقود الضغوط الإجتماعية والسياسية, على نحو متزايد, إلى إستخدام عام أوسع للغات الأهلية, فالعربية تحل محل الفرنسية في شمال إفريقيا, وتأخذ لغة الأوردو مكانة الإنجليزية كلغة للحكومة والتعليم في باكستان, وأخذت وسائل الأعلام الناطقة بالهندية تحل في محل تلك الناطقة بالإنجليزية في الهند. وتنبأت وكالة التعليم الهندية بهذه التطورات في سنة ١٩٤٨ عندما خلصت إلى القول بأن "إستخدام اللغة الإنجليزية ...... يقسم الناس إلى أمتين: القلة الحاكمة والكثرة المحكومة, ولا تستطيع أي من الأثنتين التحدث بلغة الأخرى, فيسود عدم تفاهم متبادل". وبعد مرور أربعون عاماً, أيد إستمرار اللغة الإنجليزية كلغة النخبة هذا التنبوء وكانت قد خلقت "وضعاً غير طبيعي في ممارسة الفعل الديمقراطي الذي قام على أساس حق إقتراع البالغين ..... فالهند الإنجليزية والهند الواعية- سياسياً أخذتا تتباعدان إحداهما عن الأخرى أكثر فأكثر" مما يثير "التوترات بين القلة على القمة التي تعرف الإنجليزية والملايين الكثيرة المتسلحة بحق التصويت ـــ التي لا تعرفها"[17]. فإلى الحد الذي يصل إليه العمل بالأعراف الديمقراطية في المجتمعات اللاغربية ويساهم الناس في تلك المجتمعات على نحو أشمل في إدارة الحكم, إلى ذلك الحد ينحدر إستعمال اللغات الغربية نزولاً وتمسي اللغات الأهلية هي الغالبة.

وشجعت نهاية الإمبراطورية السوفيتية ومن ثم نهاية الحرب الباردة على تكاثر وتجديد حياة اللغات التي كانت قد طُمسَت أو نُسيَت. ولقد بُذلَت جهود عظيمة في أغلب الجمهوريات السوفيتية السابقة لإحياء لغاتهم التقليدية. إذ أن الأستونية, واللاتيفية, واللثوانية, والأوكرانية, والجورجية, والأرمينية هي الآن اللغات الوطنية للدول المستقلة. ولقد حدث تأكيد لغوي مشابه بين الجمهوريات المسلمة, فتحولت أذربيجان, وقرغيزستان, وتركمانستان, وأوزبكستان من الخط السريلي لأسيادهم السابقين الروس إلى الخط الغربي لأقربائهم الترك, بينما قامت طاجكستان التي تنطق بالفارسية بتبني الخط العربي. أما الصربيون فيسمون لغتهم الآن صربية

تفضيلاً لها على التسمية صرب ــ كرواتية وتحولوا من الخط الغربي لأعدائهم الكاثوليك إلى الخط السريلي لأقربائهم الروس. وفي تحولات توازي هذه التحولات, فالكروات يسمون لغتــهم الآن اللغة الكرواتية, ويحاولون تنظيفها مما علق بها من التركية واللغات الأجنبية الأخرى, بينما عادت "نفس الإستعارات التركية والعربية, وهي الرواسب اللغوية التي خلفها حــضور الإمبراطوريــة العثمانية الذي إمتد ٤٥٠ عاماً في البلقان, فأصبحت رائجة" في البوسنة[18]. إن ما يجــري هــو إعادة تنظيم وبناء اللغة لتتطابق مع الهويات ومع الكفاف الذي يحيط بالحضارات. فحينما تتشتت القوة تنتشر البلبلة.

الدين؛ إن ظهور دين كوني لا تكون إحتماليه إلا أكثر بقليل من ظهور لغة كونية. ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ولادة جديدة للأديان في جميع أنحاء العــالم (أنظــر الصفحات من ١٢٥ إلى ١٣٥). وتضمن هذا الإنبعاث قوة الشعور الديني وقيام حركات أصولية متشددة. لهذا, فلقد عزز هذا الإنبعاث الفوارق بين الأديان. و لم يتضمن بالضرورة تحولات كبيرة في نسب سكان العالم إلى الإلتزام بتعاليم الأديان المختلفة. وإن البيانات المتوفرة بشأن الملتــزمين دينياً مجتزئة إلى حد بعيد ولا يمكن الإعتماد عليها كالإعتماد على البيانات المتوفرة عن النــاطقين باللغات. ويعرض الجدول ٣ـ٣ إحصاءات رقمية أُستخلصَت من مصدر مستخدم على نطــاق واسع. وتوحي هذه البيانات وأخرى غيرها بأن القوة العددية النسبية للأديان حول العالم لم تتغير على نحو مؤثر في هذا القرن. إذ كان التغير الأوسع الذي سجله هذا المصدر هو زيادة نسبة الناس المصنفين بــ"لا متدين" و "ملحد" من ٠,٢ بالمائة في سنة ١٩٠٠ إلى ٢٠,٩ بالمائة في ســنة ١٩٨٠. وما يتبادر إلى الذهن؛ هو أن هذه الزيادة يمكن أن تعكس عزوفاً واسعاً عن الدين, وفي سنة ١٩٨٠ كانت عودة الأديان إلى الحياة وقد بدأت تواً تستجمع قواها. بيد أن زيــادة ٢٠,٧ بالمائة في غير المؤمنين تتماشى تماماً مع نقصان ١٩,٠ بالمائة من أولئــك المــصنفين كمــؤمنين بــ"الأديان - الشعبية الصينية" حينما تغيرت النسبة من ٢٣,٥ بالمائة في ســنة ١٩٠٠ إلى ٤,٥ بالمائة في سنة ١٩٨٠. وتوحي هذه الزيادات والتناقصات المتكاملة فعلاً بأن الجزء الأعظم مــن سكان الصين, وبسبب حلول الشيوعية بين ظهرانيهم, أُعيد تصنيفهم من متدين بدين شعبي إلى لا مؤمن.

الجدول ٣-٣
نسبة سكان العالم حسب الإلتزام بتقاليد الأديان الكبرى (بالنسب المئوية)

السنة / الدين	١٩٠٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٥(معتمد)	٢٠٠٠(معتمد)
مسيحي غربي	٢٦,٩	٣٠,٦	٣٠,٠	٢٩,٧	٢٩,٩
مسيحي أرثوذكسي	٧,٥	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٤
مسلم	١٢,٤	١٥,٣	١٦,٥	١٧,١	١٩,٢
لامتدين	٠,٢	١٥,٠	١٦,٤	١٦,٩	١٧,١
هندوسي	١٢,٥	١٢,٨	١٣,٣	١٣,٥	١٣,٧
بوذي	٧,٨	٦,٤	٦,٣	٦,٢	٥,٧
شعبي صيلي	٢٣,٥	٥,٩	٤,٥	٣,٩	٢,٥
قبلي	٦,٦	٢,٤	٢,١	١,٩	١,٦
ملحد	٠,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٢

المصدر: ديفد بي. بارت، المحرر، الموسوعة المسيحية العالمية؛ دراسة مقارنة للكنائس والأديان في العالم المعاصر للفترة مابين ١٩٠٠ــ٢٠٠٠ ب. م. (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٨٢).

وإن البيانات لتكشف فعلاً عن زيادات في نسب سكان العالم الملتزمة بتقاليــد الــدينين التبشيريين الكبيرين؛ الإسلامي والمسيحي على مدار ثمانين عاماً. وكان يقدر المسيحيون الغربيون بنسبة ٢٦,٩ بالمائة من سكان العالم في سنة ١٩٠٠ ثم بنسبة ٣٠ بالمائة في ســنة ١٩٨٠, أمــا المسلمون فزادوا على نحو أكثر إثارة فمن نسبة ١٢,٤ بالمائة في سنة ١٩٠٠ إلى ١٦,٥ بالمائة أو في تقديرات أخرى إلى ١٨ بالمائة في سنة ١٩٨٠. وفي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين, فإن كلا الدينين الإسلامي والمسيحي تزايدت أعدادهما تزايداً كبيراً في إفريقيا, وحدث تحول كبير في كوريا الجنوبية نحو المسيحية. وفي المجتمعات التي تمّر بعمليات تعصير سريعة, إذا كانت الأديان التقليدية فيها غير قادرة على أن تتكيف مع متطلبات التعصير, فسيكون بالإمكان إن تنتشر فيهــا المسيحية الغربية والإسلام. وإن الأنصار الأنجع لقضية الثقافة الغربية , في هذه المجتمعــات, هــم ليسوا الإقتصاديين التقليديين الجدد, أو الديمقراطيين الصليبيين, أو أعضاء إدارة شــركة متعــددة الجنسيات. لكن الإحتمال الغالب أنهم سيظلون المبشرين بالمسيحية. فلا آدم سمــث ولا توماس جفرسن سيلبي الحاجات النفسية, والعاطفية, والأخلاقية, والإجتماعية للمهــاجرين المتمــدنين والجيل الأول من خريجو المدارس الإعدادية. وربما حتى المسيح عيسى إبن مريم لا يلبيها, إلا أنــه على الأرجح ستكون له فرصة أفضل.

أما, في المدى البعيد, فإن محمداً سينتصر. إذ تنتشر المسيحية, في المقام الأول, بالهداية, أما الإسلام فينتشر بالهداية والتكاثر. وبلغت نسبة المسيحيين في العالم ذروتهما في سنة ١٩٨٠ بحوالي ٣٠ بالمائة, ثم نزلت عن هذا المستوى, وهي الآن تميل نحو الإنحدار وستقترب, على الأرجح, من حوالي ٢٥ بالمائة من مجموع سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥. أما نسبة المسلمين في العالم, ونتيجة لنسب نموهم السكاني العالي إلى حد بعيد (أنظر الفصل الخامس), فستستمر بالإرتفاع على نحو مثير صعوداً إلى ٢٠ بالمائة من سكان العالم عند منقلب القرن وتتخطى عدد المسيحيين بعد مرور بضعة سنين, ويرجح أن تصل إلى حوالي ٣٠ بالمائة من سكان العالم بحلول سنة ٢٠٢٥ [19].

حضارة كونية: المصادر

إن مفهوم حضارة كونية هو نتاج متميز للحضارة الغربية. ففي القرن التاسع عشر, ساعدت فكرة "العبء الثقيل للرجل الأبيض" على تبرير توسيع الهيمنة السياسية والإقتصادية الغربيتين على المجتمعات اللاغربية. وعند نهاية القرن العشرين, فإن مفهوم حضارة كونية يساعد على تسويغ الهيمنة الثقافية الغربية على المجتمعات الأخرى وضرورة أن تقلد تلك المجتمعات الممارسات والأعراف الغربية تقليدا أعمى. فالعولمة هي منظومة نظريات ذات أهداف سياسية وإجتماعية جاءت في سبيل المواجهات مع الثقافات الأخرى. وكما غالباً ما يكون الحال مع الهامشيين والداخلين في دين أو مذهب جديد, فإن من بين أشد الأنصار المتحمسين لفكرة حضارة واحدة هم المفكرين المهاجرين إلى الغرب, مثل نيبول وفؤاد عجمي الذين تعطيهم الفكرة الجواب الشافي شفاءاً تاماً على السؤال المركزي؛ من أكون أنا؟ وعلى الرغم من تسمية "عبيد الرجل الأبيض" التي أطلقها أحد المفكرين العرب على هؤلاء المهاجرين[20], فإن فكرة حضارة كونية تلقى تأييداً ضئيلاً في الحضارات الأخرى. ومازال اللاغربيون يرونه غربياً ذاك الذي يراه الغرب كونياً. وإن ما يبشر به الغرب بأنه إندماج حميد العاقبة, مثل تكاثر وسائل الإعلام ذات البث العالمي, يشجبه اللاغربيون بوصفه إستعماراً غربياً شنيعاً. فإلى الحد الذي يرى اللاغربيون العالم يصير واحداً, إلى ذلك الحد يرونه تهديداً.

وتقوم الحجج التي تقول بأن نوعاً من حضارة كونية هي الآن في طور الظهور على واحد أو أكثر من ثلاثة إفتراضات تتعلق بالأسباب التي تستوجب وجود هذه الحالة. **أولاً**, لدينا الإفتراض, وقد تناوله الفصل الأول, الذي يقول بأن إنهيار الشيوعية السوفيتية كانت تعني نهاية التاريخ وتعني الإنتصار العالمي للديمقراطية التحررية في جميع أرجاء العالم. وتعاني هذه الحجة من مغالطة البديل الوحيد. وهي مغالطة تمتد جذورها عميقاً في منظور الحرب الباردة الذي يرى بأن البديل الوحيد للشيوعية هي الديمقراطية التحررية وأن ميراث العرش من الأول يؤدي إلى أن يعم الثاني العالم بأسره. ولكن, مازالت توجد على نحو واضح كثير من الصيغ للحكم الفاشستي[4], والقومي, والإتحادي, وإشتراكية السوق (كما في الصين) وكل هذه الصيغ تحيا وفي أحسن حال في عالم اليوم. والأهم من ذلك, فتوجد جميع البدائل الدينية التي تكمن خارج عالم المنظومات النظرية الغائية الدنيوية. إذ أصبح الدين, في العالم المعاصر, قوة مركزية, ولعلها القوة المركزية التي تحرك وتحشد الناس. فما يكون الأمر إلا سخف محض لو جرى الإعتقاد بأنه؛ لأن الشيوعية السوفيتية قد إنهارت, فلقد ظفر الغرب بالعالم وإلى الأبد وسيتدافع المسلمون, والصينيون, والهنود, وآخرون بالمناكب لإعتناق مذهب التحررية الغربية كونه البديل الوحيد. إن الإنقسام الإنساني للحرب الباردة قد إنتهى, لكن إنقسامات الإنسانية الأعمق في الجوهر بلغة العرقية, والأديان, والحضارات تبقى ومن شأنها أن تفرخ صراعات جديدة.

ثانياً, ثمة إفتراض يقول بأن التفاعل المتزايد بين الشعوب - التجارة, والإستثمار, والسياحة, ووسائل الإعلام, ووسائل الاتصالات الكهربية بعامتها - تولد الآن ثقافة عالمية مشتركة. فالتحسينات التي طرأت على تقانة النقل والإتصالات قد جعلت إنتقال الأموال, والبضائع, والأشخاص, والمعرفة, والأفكار, والصور المتحركة أسهل وأرخص, حقاً, في جميع أنحاء العالم. وما من شك فيما يتعلق بإزدياد التزاحم الدولي في الإقبال على هذه المفردات. ولكن تحوم كثير من الشكوك حول ما يتعلق بتأثير هذه الزيادة في التزاحم. فهل يُزيد النشاط التجاري أو يقلل من إحتمالية وقوع نزاع؟ وإن الإفتراض بأنه يقلل من إحتمالية قيام حرب بين الأمم هو, في حده الأدنى, غير مثبت, إنما تشير دلائل كثيرة إلى ما هو نقيض ذلك. فالتجارة الدولية إتسعت

[4] وهو ضرب من الحكم يخضع فيه الفرد وحقوقه اخضاعاً كاملاً لمصلحة الدولة.

إتساعاً عظيماً في الستينات والسبعينات والعقد الذي أعقب نهاية الحرب الباردة. ولكن، كذلك في سنة ١٩١٣، كانت حركة التجارة الدولية تسجل إرتفاعات غير مسبوقة ثم في السنوات القليلة التالية نحرت الأمم بعضها بعضاً بأعداد لم يسبق لها مثيل[21]. فإذا كانت حركة التجارة الدولية عند ذاك المستوى ولم تتمكن من منع وقوع حرب، فمتى يمكنها؟ وببساطة، الدليل لا يؤيد الإفتراض التحرري، الدولي الذي يقول بأن النشاط التجاري يعزز السلام. ثم أن الدراسات التحليلية جرت في التسعينات وتم إلقاء هذا الإفتراض في دراسات ونقاشات أعمق: حتى خرجت إحدى الدراسات بنتيجة تقول بأن "زيادة مستويات النشاط التجاري قد يكون قوة مثيرة للشقاق والخلاف بالغة الشدة ..... في السياسات الدولية" وأن "تزايد النشاط التجاري لا يُرجَح في شأنه أن يكون، هو بذاته، سبباً لتلطيف التوترات الدولية أو حتى بعزز إستقراراً دولياً أكبر"[22]. وتذهب دراسة أخرى إلى القول بأن المستويات المرتفعة من الإعتماد الإقتصادي المتبادل "يمكن أن تكون أما إغراء - سلام أو تغريراً بـ - حرب إعتمادا على توقعات تجارة المستقبل". فالإعتماد الإقتصادي المتبادل لا يغذي السلام إلا "حينما تتوقع الدول بأن مستويات تجارية مرتفعة ستستمر في المستقبل الذي يمكن التنبؤ به". فإذا كانت الدول لا تتوقع دوام المستويات المرتفعة لمردودات الإعتماد المتبادل، فإن نتيجة ذلك، على الأرجح؛ هي قيام حرب[23].

وإن فشل التجارة ووسائط الإتصالات في صنع سلام أو شعور مشترك يأتي منسجماً مع إستكشافات علم الإجتماع. ففي علم النفس الإجتماعي يفيد مضمون نظرية التمايز بأن الناس يعرفون أنفسهم بما يجعلهم مختلفين عن الآخرين في محيط معين: "فيدرك الشخص نفسه/نفسها بلغة الصفات التي تميزه/تميزها عن الأشخاص الآخرين، ولاسيما عن الناس في الوسط الإجتماعي المألوف ..... فإذا كانت عالمة نفس برفقة دزينة نساء يعملن في مجالات أخرى فسترى نفسها عالمة نفس، أما إذا كانت برفقة دزينة علماء نفس ذكور، فسترى نفسها إمرأة"[24]. فالناس تحدد هوياتها بالذي هم ليسوا مثله. ولأن زيادة وسائل الإتصال، والتجارة، والسفر تُضاعف من عمليات التفاعل بين الحضارات، فإن الناس يزداد إنسجامهم وإرتباطهم بوشائج أقوى بهوياتهم الحضاراتية أكثر فأكثر. وحينما يتفاعل أوروبيان، أحدهما ألماني والآخر فرنسي، فيما بينهما،

فسيعّرفان نفسيهما, فيما بعد, بصفتي ألماني وفرنسي. وعندما يتفاعل أوروبيان أحدهما ألماني والآخر فرنسي, مع عربيين أحدهما سعودي والآخر مصري, فسيعرفون أنفسهم فيما بعد بصفتي أوربيين وعرب. ولقد أجّجَت هجرة الأفارقة الشماليين إلى فرنسا مشاعر العدوانية عند الفرنسيين, وفي عين الوقت زادت من ترحيب البولنديين الكاثوليك الأوربيين بأولئك المهاجرين. ويستجيب الأمريكيون على نحو سلبي للإستثمارات اليابانية أكثر بكثير عما هو عليه حال إستجابتهم للإستثمارات الكندية والدول الأوربية الأوسع من اليابانية. كما أشار دونالد هورواتز إلى ما يشبه ذلك فقال؛ "ربما يكون أحد الأشخاص من قومية الآيبو ..... آيبو غربي أو آيبو شرقي في نيجريا. أما في لوس انجلوس فهو مجرد فرد من الآيبو, وفي لندن فهو نيجيري, أما في نيويورك فهو إفريقي وحسب"[25]. ومن وجهة نظر علم الإجتماع؛ فإن نظرية العولمة تفضي إلى نتيجة كهذه: "في عالم يزداد تقارباً أكثر فأكثر تتمايز فيه درجات إستثنائية للحضارة إمتدت عبر التاريخ, ويسوده إعتماد مجتمعي متبادل وصيغ أخرى لهذا الإعتماد, ثم وعي أغلب الناس بكل هذا, فتكون ثمة صحوة ـــ ذاتية حضاراتية, ومجتمعية, وعرقية". فما الإحياء الديني في أرجاء العالم, و"العودة إلى المقدسات" إلا ردة فعل طبيعية للناس لإدراكهم العالم بأنه "مكان واحد"[26].

الغرب والتعصير

وترى الحجة الثالثة, وهي الأكثر تعميماً, بشأن ظهور حضارة كونية بأنها النتيجة الطبيعية لعمليات التعصير التي قد جرت ومازالت على قدم وساق منذ القرن الثامن عشر. وإن التعصير يتضمن التصنيع, والتمدين, ومستويات متزايدة من التعلم, والثقافة, والثراء, والتحريك الإجتماعي, وتراكيب مهنية متنوعة وأكثر تعقيداً. وهذا نتاج التوسع الهائل للمعرفة العلمية والهندسية إبتداءاً من القرن الثامن عشر, تلك المعرفة التي جعلت البشر قادرين على توجيه والتحكم ببيئتهم بطرق لم يسبق لها مثيل بالكامل. فالتعصير هو عملية ثورية لا يضاهيها إلا تحول المجتمعات من البدائية إلى المتحضرة, وهو ظهور الحضارة بصورتها المفردة الذي بدأ في وادي دجلة والفرات, ووادي النيل, ووادي الأندوز في حوالي ٥٠٠٠ عام ق.م.[27] وتختلف المواقف, والقيم,

والمعرفة, والثقافة لأناس تعيش في مجتمع عصري إختلافاً عظيماً عن تلك التي لأناس في مجتمع تقليدي. ولأن الحضارة الغربية هي الأولى التي أخذت على عاتقها التعصير, فإنها تتزعم عملية إكتساب الثقافة العصرية. ولما كانت المجتمعات الأخرى تكتسب أشكالاً متشابهة من التعليم, والعمل, والثروة, والتركيب الطبقي, فتلك الحجة تذهب إلى أن هذه الثقافة الغربية العصرية ستصبح الثقافة الكونية للعالم.

إن وجود الإختلافات الكبيرة بين الثقافتين العصرية والتقليدية, هو أمر لا نزاع فيه. إلا أنها لا تستلزم منطقيا بأن المجتمعات ذات الثقافات العصرية تشابه بعضها بعضاً أكثر من أن تشابه المجتمعات ذات الثقافات التقليدية بعضها بعضاً. وسيكون العالم الذي يضم مجتمعات عصرية إلى درجات عالية وأخرى لا تزال تقليدية أقل تجانساً على نحو واضح من عالم تكون فيه كل المجتمعات عند مستويات عصرية عالية ومتقاربة. ولكن ماذا بشأن عالم كانت فيه جميع المجتمعات تقليدية؟ كان هذا العالم موجوداً قبل بضعة مئات من سنين خلت. فهل كان بحال أقل تجانساً من عالم المستقبل ذي العصرية الكونية الذي يحتمل أن يكون؟ ربما لا, إذ يقول برودل بأن "صيناً في عهد مينغ ..... كانت بالتأكيد أقرب إلى فرنسا في عهد فالوا ..... من صين في عهد ماو تستونغ إلى فرنسا في عهد الجمهورية الخامسة"[28].

بيد أن المجتمعات العصرية يمكن أن تشبه بعضها بعضاً أكثر مما هو عليه حال المجتمعات التقليدية وذلك لسببين؛ الأول, قد لا تولد زيادة التفاعل بين المجتمعات العصرية ثقافة مشتركة, لكنها تسهل فعلاً إنتقال الفنون التقنية, والإختراعات, والممارسات الإجتماعية من مجتمع لآخر بسرعة, وهذا ما كان, إلى درجة ما, مستحيلاً في العالم التقليدي. أما الثاني, فإن المجتمع التقليدي كان يقوم على الزراعة, بينما يقوم المجتمع العصري على الصناعة التي قد تتضمن صناعات ابتداءاً من الحرف اليدوية إلى الصناعات التقليدية الثقيلة وحتى الصناعة التي ترتكز على المعرفة. وتعتمد النماذج الزراعية والتركيبة الإجتماعية المرافقة لها على البيئة الطبيعية أكثر بكثير مما يكون عليه حال النماذج الصناعية. فالأساليب الزراعية قد تتنوع بتنوع التربة والمناخ ولهذا قد تكون سبباً لوجود أشكال مختلفة من ملكية الأرض, والتركيبة الإجتماعية, والحكم. ومهما كانت الحقائق

الموضوعية الكلية التي جاءت في إطروحة وتفوغل* بشأن حضارة نظم الري, فإن الزراعة تعتمد على إقامة وعمل نظم ري كبيرة فتساعد فعلاً على ظهور سلطات سياسية متمركزة من طبقات إدارية مستبدة, ونادراً ما يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك. والأرجح أن تشجع خصوبة التربة والمناخ الملائم على تطور زراعة متوطنة واسعة النطاق, فتكون نتيجة ذلك تركيبة إجتماعية تتضمن طبقة صغيرة من ملاك الأرض ذوي الثروة, وأخرى كبيرة من الفلاحين, والعبيد, أو عبيد الأرض الذين تقع على كاهلهم أعباء الزراعة. وإذا لم تتوفر الظروف الملائمة لقيام زراعة واسعة النطاق فقد يشجع ذلك على ظهور مجتمع من مزارعين مستقلين. وخلاصة القول؛ ترسم الجغرافيا صورة البنية الإجتماعية للمجتمع الزراعي. وتكون على النقيض من ذلك المجتمعات التي تشتغل بالصناعة فهي أقل إعتماداً بكثير على البيئة الطبيعية المحلية. ويرجح أن تُشتَق الإختلافات في التنظيم الصناعي من الإختلافات في الثقافة والتركيبة الإجتماعية, أكثر من إشتقاقها من الجغرافيا. والأمر المسلم به أن الأول يمكنه التقارب بينما لا يستطيع الثاني.

لهذا, فإن للمجتمعات العصرية أموراً مشتركة كثيرة. ولكن, هل تدعو الضرورة أن تظهر في تكوين متجانس؟ وتستند الحجة التي تقول بتجانسها على الإفتراض بأنه يجب أن تقترب المجتمعات العصرية من نموذج واحد, هو النموذج الغربي, لكون حضارة العصر هي الحضارة الغربية, ثم أن الحضارة الغربية هي الحضارة المعاصرة. إلا أنه تعريف زائف تماماً. إذ ظهرت الحضارة الغربية في القرنين الثامن والتاسع وطورت خصائصها المميزة لها في القرون التي تلتهما. ولم تبدأ بالتعصير حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وإن الغرب كان هو الغرب من قبل أن يكون عصرياً بزمن طويل. وكانت الخصائص المركزية تلك التي تُميز الغرب عن الحضارات الأخرى, قد سبقت في الزمن تعصير الغرب.

---

* وهو كارل أوغست وتفوغل ولد في مدينة ولترزدورف في ألمانيا في سنة ١٨٩٦ ومات في سنة ١٩٨٨, وهو مؤرخ ومتخصص في دراسة الثقافة والآداب الصينية, وهو صاحب نظرية حضارة نظم الري التي تقول بأن الحاجة إلى نظم الري للزراعة هي كانت الأساس التي قامت عليه حضارات فجر التاريخ في وادي دجلة والفرات, والنيل, والهند, والصين, والأنديز. ويعلل ذلك بالحاجة الى بعض الصناعات من أجل الزراعة فظهرت المدينة ثم أدت الى الحاجة تنظيم الجيوش ثم أدى ذلك الى الحاجة الى الرمز أو الكتابة فظهرت. المترجم

فماذا كانت الخصائص المميزة للمجتمع الغربي التي تكونت في خلال عدة مئات من السنين قبل أن يّمر بعمليات التعصير؟ ولقد قدم كثير من العلماء أجوبة على هذا السؤال التي إختلفت في بعض الخصوصيات ولكنها تتفق على أنها؛ الأعراف, والممارسات, والإعتقادات الرئيسة التي قد تعرف شرعاً بأنها جوهر الحضارة الغربية, وهذه تشمل التالي[29]:

التراث الروماني الإغريقي: لكونها حضارة الجيل الثالث, فإن الغرب ورث الكثير من الحضارات السابقة, فتضمنت, وهو أمر يمكن ملاحظته بوضوح, الحضارة الرومانية الإغريقية. فميراث الغرب من الحضارة الرومانية الإغريقية كثير, ويشمل الفلسفة الإغريقية, والمذهب العقلي, والقانون الروماني, واللغة اللاتينية, والديانة المسيحية. وكذلك ورثت الحضارتان الإسلامية والأرثوذوكسية من الحضارة الرومانية الإغريقية ولكن أقل بدرجة لا تقارن مما ورثه عنها الغرب.

الكاثوليكية والبروتستانتية؛ إن الديانة المسيحية الغربية كاثوليكية أولاً, ومن ثم صارت كاثوليكية وبروتستانتية, وهي الخصيصة الفريدة وذات الشأن الأعظم عبر التاريخ للحضارة الغربية. وفي خلال معظم فترة ألفيتها الأولى كان, ما يعرف الآن بالحضارة الغربية, يسمى فعلاً بالعالم المسيحي الغربي؛ وكان ثمة شعور ناضج بالمجتمع بين الشعوب المسيحية الغربية وبأنهم يتميزون عن الترك, والمسلمين, والبيزنطيين, وآخرين غيرهم؛ وكان من أجل الرب تماماً كما هو من أجل الذهب أن خرج الغربيون من موطنهم ليغزوا العالم في القرن السادس عشر. وكان الإصلاح والإصلاح المقابل وإنقسام العالم المسيحي الغربي إلى بروتستانت شمالا, وكاثوليك جنوباً هي كذلك سمات مميزة للتاريخ الغربي, غابت تماماً عن الأرثوذوكسية الشرقية, وأزيلت على نحو واسع من تجربة أمريكا اللاتينية.

اللغة الأوربية: لا تكون اللغة ثانية في الترتيب إلا بالنسبة إلى الدين كعامل يميز أناس ذوي ثقافة ما عن أولئك ذوي ثقافات أخرى. ويختلف الغرب عن أغلب الحضارات الأخرى بتعددية لغاته. في حين تعتبر اليابانية, والهندية, والماندرين, والروسية, وحتى العربية اللغات الأساسية لحضاراتها. وورث الغرب اللاتينية, ولكن ظهرت أمم متنوعة ومعها لغاتها القومية,

وتجمعت تجمعاً مهلهلاً في فئات واسعة للغات نشئت عن اللاتينية وأخرى عن الجرمانية. وبحلول القرن السادس عشر كانت هذه اللغات قد إتخذت, بعامتها, الصيغة الحديثة.

فصل السلطة الروحية عن السلطة الدنيوية: يسجل التاريخ الغربي بأن كنيسة إنفصلت أولاً فأصبحت معزولة عن إدارة شؤون الدولة ثم تبعتها كثير من الكنائس. وكانت ومازالت ثنائية؛ الله والقيصر, الكنيسة والدولة, السلطة الروحية والسلطة الدنيوية هي السائدة على الثقافة الغربية. وما كان هذا الفصل على نحو لا لبس فيه كذلك بين الدين والسياسة إلا في الحضارة الهندوسية. أما في دين الإسلام فإن الله هو القيصر, أما في الصين واليابان فالقيصر هو الله, أما عند الأرثوذكس فإن الله هو رفيق القيصر الأصغر. وإن هذا الفصل وعودة الصراعات بين الكنيسة والدولة الذي يجسد الخصائص المميزة للحضارة الغربية لا وجود له في أية حضارة أخرى لا في الماضي ولا في الحاضر. وساهم هذا الفصل في السلطة مساهمة لا حدود لها في تطور الحرية في الغرب.

حكم القانون: إن مفهوم مركزية القانون للوجود المتحضر ورثه الغرب عن الرومان. وصاغ مفكرو العصور الوسطى فكرة القانون الطبيعي الذي كان على أساسه يُفترَض أن يمارس الملوك سلطاتهم, وعلى أساسه تم تطوير نواميس قانون عام في بريطانيا. وفي أثناء طور الحكم الإستبدادي في القرنين السادس عشر والسابع عشر, كان حكم القانون يُرَى كأنه حلم أكثر من كونه واقعاً, إذ أن فكرة إخضاع قوة الإنسان إلى بعض القيود الخارجية ظلت مستمرة: ''لا حكم لإنسان فوق حكم الرب والقانون''. إلا أن نواميس حكم القانون أرست الأسس لنظام الحكم الدستوري, وحماية حقوق الإنسان, وبضمنها حقوق الملكية ضد ممارسات السلطة التعسفية. بينما كان القانون في أغلب الحضارات الأخرى العامل الأقل شأنا في رسم طرائق الفكر والسلوك.

التعددية الإجتماعية: على مُر التاريخ كان ومازال المجتمع الغربي بالغ التعددية. وكما لاحظ ذلك دوتش بقوله؛ إن السمة المميزة للغرب ''هي ظهور ثم بقاء جماعات ذات حكم ذاتي متنوع لا يرتكز على صلة الدم أو التزاوج[30]. وإبتداءاً من القرنين السادس والسابع, تضمنت هذه المجموعات على مساكن راهبات ورهبان أولية, وأنظمة ديرية إبتدائية, ونقابات تجارية بسيطة, ومن ثم توسعت لتتضمن الكثير من مناطق أوربا مختلف الإتحادات والتجمعات الأخرى''[31]. وإن

تعددية الإتحادات أكملتها التعددية الطبقية. وتتضمن معظم المجتمعات الغربية الأوربيــة؛ طبقــة أرستقراطية قوية نسبياً ومستقلة بذاتها, وطبقة فلاحين أساسية, وطبقة صغيرة لكنها مهمــة مــن التجار الكبار والصغار. وكانت قوة الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية ضــرورية لكــي لا تــصل السلطات الإستبدادية البيروقراطية إلى الحد الذي قد تكون معه قادرة على أن تمد لهــا جــذوراً عميقة وثابتة في أغلب الأمم الأوربية. وتتناقض هذه التعددية الأوربية تناقضاً صارخاً مع الفقــر المدقع للمجتمع المدني, ومع ضعف الطبقة الأرستقراطية, وتتنــاقض مــع قــوة إمبراطوريــات بيروقراطية ذات سلطة مركزية مستبدة كتلك التي كانت تظهر على نحــو متــزامن في روســيا, والصين, وأقاليم الدولة العثمانية, ومجتمعات أخرى لا غربية.[٦]

الهيئات التمثيلية: منذ وقت مبكر كانت التعددية الإجتماعية باعثاً لظهــور الطبقــات التمثيلية الإجتماعية وهي؛ مجالس النواب, ومجالس أخرى لتمثيل مصالح الطبقــة الأرســتقراطية, ورجال الدين, والتجار, وجماعات أخرى. وقدمت هذه الهيئات أشكالاً للتمثيل الــتي نمــت في خضم حركة التعصير لتتطور إلى مؤسسات الديمقراطية العصرية. وفي بعض المراحل تم القضاء على هذه الهيئات أو جرى تحديد نفوذها في أثناء فترة الحكم الإستبدادي. ولكن, حتى عندما حــدث ذلك, فإنها كانت قادرة, كما في فرنسا, على أن تعود للحياة لتزود الناس بوســيلة للمــشاركة السياسية الموسعة. فلا توجد حضارة معاصرة لها ميراث يباري ميراث الحضارة الغربية من الهيئات التمثيلية يمتد عمرها إلى ما قبل ألف عام. وكذلك على المستوى المحلي, فإبتداءاً من حوالي القرن التاسع, تطورت حركات تطالب بالحكم الذاتي في المدن الإيطالية ثم إمتدت نحو الشمال "مجــبرة الأساقفة, والنبلاء المحليين, وكبار الشرفاء, ليتقاسموا السلطة مع المواطنين البسطاء, وكانت غالبــاً ما تمنح إليهم جميعاً في نهاية المطاف"[32]. لهذا, فإن التمثيل على المستوى الوطني كملته درجة ما من الإستقلال الذاتي على المستوى المحلي الأمر الذي لم يجر له مثيل في مناطق العالم الأخرى.

الفردانية: ساهمت الكثير من سمات الحضارة الغربية الآنفة الذكر في ظهــور معــنى

---

[٦] وددت لو أجد كلمتين عربيتين تنقل معنى الكلمتين أرستقراطية و بيروقراطية إلى القارئ كلمة بكلمة ولكن ..... على أيــة حــال؛ الطبقة الأرستقراطية؛ هي طبقة إجتماعية تتألف من نخب النبلاء وذوي الإمتيازات وهم الأغنياء وأصحاب الأملاك الواســعة والــشيوخ والعلماء وذوي المكانة الرفيعة في المجتمع, أما الطبقة البيروقراطية؛ في الطبقة الأجتماعية هي التي تتألف من أصحاب المراتــب الوظيفيــة الرفيعة المدنية والعسكرية. المترجم

للفردانية ونواميس لحقوق وحريات الفرد فريدة بين المجتمعات المتحضرة. وتطورت الفردانية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ثم القبول بحق إختيار الفرد ـــ الذي أطلق عليه دوتش تسمية "ثورة روميو وجوليت" - وسادت الفردانية الغرب بحلول القرن السابع عشر. وحق المطالب من أجل حقوق متساوية لكل الأفراد ـــ من أجل أن "يعيش الشخص الأفقر في بريطانيا حياته تماماً كما يعيش الأغنى حياته" ـــ جرى صياغتها وتطبيقها بدقة ولو لم تقبل عالمياً. وتظل الفردانية علامة فارقة للحضارة الغربية بين حضارات القرن العشرين. وفي تحليل تضمن عينات متشابهة لخمسين دولة, كانت فيها الدول العشرين الأولى في الترتيب التي سجلت أعلى المستويات حسب مؤشر الفردانية قد شملت جميع الدول الأوربية ماعدا البرتغال زائداً إسرائيل[33]. وعلى نحو مشابه, فإن مؤلف لمسح ثقافي ـــ متقاطع آخر بشأن الفردانية والتجمعية سلط الضوء على هيمنة الفردانية في الغرب مقارنة بسيادة التجمعية في أي مكان آخر من العالم وإستنتج بأن "القيم ذات الشأن الأعظم في الغرب هي الأقل شأناً في العالم الأوسع", ويشير الغربيون وغير الغربيون مراراً وتكراراً إلى الفردانية بوصفها العلامة الفارقة المركزية للغرب[34].

ليس المقصود بالقائمة الآنفة الذكر أن تكون تعداداً شاملاً لجميع الخصائص المميزة للحضارة الغربية. كما ليس المقصود بها لتدل ضمناً على أن تلك الخصائص كانت دائماً حاضرة في المجتمع الغربي حضوراً كونياً. فهي, وبما لا يقبل اللبس, لم تكن كذلك: فالطغاة الكثيرون في التاريخ الغربي تجاهلوا بإنتظام حكم القانون وعطلوا الهيئات التمثيلية. ولا يقصد بها كذلك الإيحاء بأنه لا خصيصة من تلك الخصائص قد ظهرت في حضارات أخرى, بل إنها ظهرت جلياً, فالقرآن والشريعة يؤلفان القانون الأساسي في المجتمعات الإسلامية, وكان لليابان والهند أنظمة طبقية توازي تلك التي للغرب (ولعله السبب في كونهما المجتمعين الرئيسين الوحيدين من المجتمعات اللاغربية اللذان يسندان حكومات ديمقراطية مهما كانت المدة الزمنية). ولو أخذت هذه العوامل كل بمفرده, فما كان أي عامل منها يتفرد به الغرب. ولكن إندماج هذه العوامل في حالة واحده هو ما كان يتفرد به الغرب, وهذا ما يمنح الغرب طبيعته المميزة. ولقد كانت ومازالت هذه المفاهيم, والممارسات, والأعراف ببساطة ذات السيادة الغالبة في الغرب أكثر مما هو عليه حالها في الحضارات الأخرى. وإنها تؤلف, على أقل تقدير, جزءاً من الجوهر الدائم للحضارة الغربية. وهي

تحدد ماهية الغرب وليست بحديثة العهد على الغرب. وهي في جزء واسع منها كذلك العوامل نفسها التي مكنت الغرب من أن يتخذ دور القائد في تعصير نفسه أولاً ومن ثم العالم.

الإستجابات إلى الغرب والتعصير

لقد شجع توسع الغرب على أمرين هما؛ تعصير وتغريب المجتمعات اللاغربية. ولقد إستجاب قادة هذه المجتمعات السياسيين والمفكرين لتأثيرات الغرب بطريقة أو أكثر من الطرق الثلاث التالية: رفض الإثنين؛ التعصير والتغريب, أو إعتناق الإثنين معاً, أو إعتناق الأول ورفض الثاني[35].

الرفضية: إتخذت اليابان, على نحو مبدئي, مساراً رفضياً منذ إحتكاكها الأول مع الغرب في سنة ١٥٤٢ وحتى أواسط القرن التاسع عشر. ولم يكن يُسمَح إلا لأشكال محدودة للتعصير بالدخول إلى اليابان مثل إقتناء أسلحة نارية صغيرة, أما إستيراد الثقافة الغربية وبضمنها الديانة المسيحية فكانت, على نحو واضح للغاية, مقيدة إلى أقصى الحدود. وطُرِد الغربيين جميعهم في أواسط القرن السابع عشر. وإنتهت هذه الوقفة الرافضة حينما فتح العميد البحري بيري اليابان في سنة ١٨٥٤ ومن ثم الجهود الحثيثة للتعلم من الغرب التي أعقبت إتفاق ميجي[٧] لإستعادة اليابان في سنة ١٨٦٨. وكذلك حاولت الصين لعدة قرون سد الطريق على أية محاولة تعصير أو تغريب ذات شأن. وعلى الرغم من السماح لمبعوثي المسيحية بالدخول إلى الصين في سنة ١٦٠١, فإنهم, فيما بعد أُبعدّو عنها جميعاً في سنة ١٧٢٢. وعلى خلاف اليابان, كانت سياسة الصين الرفضية, في جانب واسع منها, تمتد جذورها عميقاً في المخيلة الصينية, إذ ترى نفسها بأنها المملكة الوسطى ويلازمها الإعتقاد الثابت بأعلوية الثقافة الصينية على جميع ثقافات الشعوب الأخرى. وكان مصير

---

[٧] هو الإتفاق الذي أبرمه الإمبراطور الياباني موتسيوهيتو مع قادة المحاربين "الساموراي". وكان هؤلاء القادة قد جردوا الإمبراطور من سلطاته حتى الرمزية منها منذ أن قام الإمبراطور قبل ٢٥٠ سنة من تاريخ الإتفاق بتولية القائد توكوغاوا ليازو على المحاربين. وإتبع هذا القائد سياسات قضت على الديانة المسيحية آنذاك وأدت إلى عزلة اليابان تجارياً وسياسياً عن العالم. وفي سنة ١٨٥٤ جاء العميد البحري ماثيو بيري يقود أربع سفن حربية وعرض على قادة اليابان طلباً من الولايات المتحدة بفتح موانئها للتجارة وإقامة علاقات دبلوماسية بين الأمتين. وكان قادة الساموراي يعرفون بالغزوات الإستعمارية الغربية في مناطق أخرى في العالم, الأمر الذي جعلهم يخشون من أن تكون وراء هذه السفن قوة تفرض عليهم القبول بهذا الطلب أو حتى إستعمار اليابان, فوافق أولئك القادة على الطلب فعقدوا معاهدة راناغاوا, ثم تبعتها عدة إتفاقات مع عدة أمم أوربية. لكن هذه الإتفاقات أغضبت جموع الشعب فأجبروا القادة على تقديم إستقالاتهم وإعادة الحكم إلى الإمبراطور. ثم أطلق الإمبراطور على حكمه اسم "حكم ميجي" التي تعني حكم التنوير, الذي جرى فيه الإنفتاح على الغرب والقضاء على الإقطاعية وجماعات الساموراي, وتقدمت في عهده الصناعة والأدب والفنون. المترجم

العزلة الصينية كمصير اليابانية, فلقد ألهتها الأسلحة الغربية التي إستعملتها بريطانيا ضد الصين في حرب الأفيون في الأعوام مابين ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢. وكأن هذه القضايا توحي بأنه؛ في خلال القرن التاسع عشر, جعلت القوة الغربية الأمر عسيراً على نحو يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبح في نهاية المطاف مستحيلاً على المجتمعات اللاغربية أن تتمسك بستراتيجيات إقصائية إنغلاقية صرفة.

وفي القرن العشرين, أدت التحسينات في وسائل النقل والإتصال والإعتماد العالمي المتبادل إلى زيادة تكلفة خسائر الإقصاء زيادة هائلة. وبإستثناء مجتمعات ريفية صغيرة ومعزولة لديها الرغبة في البقاء عند مستوى معيشي معين, فإن الرفض التام للتعصير وكذلك التغريب بالكاد يكون ممكناً في عالم يتصير عصرياً على نحو طاغ, ومترابط إلى حد بعيد. ويكتب دانيال بايس هذه السطور تخص الإسلام فيقول؛ ''لا يرفض التعصير وكذلك التغريب إلا المتزمتون المتطرفون إلى أقصى حدود التطرف. فإنهم يرمون بأجهزة التلفاز في الأنهار, ويحرمون ساعات المعصم, ويرفضون إستعمال المحركات ذات الإحتراق الداخلي. ولكن قد ضيق النهج اللاعملي لمثل هذه الجماعات على حدود مشاعر إستحسانها تضييقاً شديداً, وفي عدة حالات ــ مثل يان أزالا صاحب منظمة كانو, والذين إغتالوا السادات, والذين هاجموا جامع مكة, وبعض مجموعات الداكوا الماليزية ــ فإن هزائمهم في مواجهات عنيفة مع السلطات تسببت فيما بعد في إختفائهم مخلفين ورائهم شيئاً من أثر''[36]. ويلخص إختفائهم مع ترك أثر, على العموم, مصير السياسات الرفضية المحضة بحلول نهاية القرن العشرين. وبإستخدام صيغة توينبي, فإن التعصب ببساطة خيار لايقبل التطبيق.

الكمالية: إن الطريقة الثانية الممكنة للإستجابة التي كما يصفها توينبي هي القبول بالزواج من الإثنين في آن معاً؛ لإعتناق الإثنين التعصير والتغريب. وترتكز هذه الإستجابة على أساس الإفتراض بأن التعصير مرغوب فيه بل ضروري, وأن الثقافة الأهلية لا تنسجم مع التعصير فيجب التخلي عنها والقضاء عليها, فالمجتمع يجب أن يتغرب تماماً لكي يتعصر تعصيراً ناجحاً. إذ أن التعصير والتغريب يسند أحدهما الآخر ولابد أن يمضيا معاً. وهذه الطريقة لخصتها حجج بعض المفكرين اليابانيين والصينيين في السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر, إذ تقول بأنه؛ في سبيل التعصير, يجب أن تهجر مجتمعاتهم لغاتها التاريخية وتتبنى الإنجليزية كلغة وطنية. ولقد كانت وما

زالت وجهة النظر هذه, وليس في الأمر غرابة, شائعة بين النخب الغربية أكثر مما هي عليه بين النخب اللاغربية. وهذا الأمر يبعث برسالة تفيد بأنه ''حتى تكون ناجحاً, يجب أن تكون مثلنا؛ فطريقنا هو الطريق الوحيد''. فالحجة هي؛ إن ''القيم الدينية, والمبادئ الأخلاقية, والبنى الإجتماعية (لهذه المجتمعات اللاغربية) في أحسن أحوالها تخالف, وأحياناً تعادي قيم وممارسات الحياة القائمة على الصناعة''. لهذا, فإن التطور الإقتصادي ''يقتضي عملية أعادة تكوين جذرية ومدمرة للحياة والمجتمع, وغالباً ما يرافقها إعادة تفسير لمعنى الوجود نفسه عما كان تفهمه الناس الذين يعيشون في تلك الحضارات''[37]. ويسلط بايس الضوء على نفس القضية بإشارة صريحة إلى الإسلام فيقول:

لكي يهرب المسلمون من عزلتهم وحالتهم القلقة , فليس لهم إلا خيار واحد؛ وبشأن التعصير الذي يتطلب التغريب .... لا يقدم الإسلام بديلاً لهذا السبيل للتعصير ..... فلا يمكن تجنب العلمانية. إذ أن العلم والتقانة المعاصرين يقتضيان إمتصاص العمليات الفكرية المصاحبة لهما, وكذلك الحال مع المؤسسات السياسية. ولأن المضمون يجب أن لا يحاكي أقل من نموذج مكتمل, فإن هيمنة الحضارة الغربية يجب أن تكون مقبولة لكي يصبح التعلم منها أمراً ممكناً. ولايمكن تجنب اللغات الأوربية والمؤسسات التعليمية الغربية حتى إذا شجعت هذه الأخيرة على حرية التفكير وإسلوب الحياة العفوي. فلن يصير المسلمون على حال يمنحهم آلية فعل عملية ومن ثم يتطوروا إلا عندما يقبلوا على نحو واضح النموذج الغربي[38].

وقبل أن تكتب هذه الكلمات بنحو ستين عاماً, كان مصطفى كمال أتاتورك قد توصل إلى إستنتاجات تشبهها, وكان قد بنى تركيا جديدة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية, وكان قد بذل جهوداً جبارة لتحقيق الأمرين تعصير تركيا وتغريبها. وبالإنطلاق في هذا المسار, مع رفض الماضي الإسلامي, فإن أتاتورك قد جعل تركيا ''بلداً ممزقاً'', فالمجتمع كان مسلماً بديانته, وتراثه, وتقاليده وأعرافه لكنه أصبح بذات نخبة حاكمة عزّمت على تحويله إلى مجتمع عصري, وغربي, ومندمجاً مع الغرب. وفي السنوات الأخيرة للقرن العشرين, أخذت العديد من الدول تتبع مسار الإختيار الكمالي وتحاول أن تستبدل هوياتها اللاغربية هويات غربية. وسيجري تحليل محاولاتها في الفصل السادس.

الإصلاحية: تضمن مسار الرفض المهمة اليائسة لعزل مجتمع ما عن العالم العصري الذي يشد بقبضته عليه. بينما تضمنت الكمالية المهمة الصعبة وذات الوطئة القاسية لتحطيم ثقافة ظلت قائمة لقرون وغرس محلها ثقافة جديدة بالكامل مستوردة من حضارة أخرى. أما الإختيار الثالث فهو محاولة دمج التعصير مع المحافظة على القيم, والعادات, والأعراف المركزية لثقافة المجتمع الأهلية. ولقد كان هذا الإختيار هو الأوسع رواجاً, على نحو مفهوم, بين النخب اللاغربية. ففي الصين وفي أثناء المراحل الأخيرة من حكم سلالة شينغ, كان الشعار هو؛ تي ــ يونغ, والذي يعني؛ "التعليم الصيني من أجل المبادئ الأساسية, والتعليم الغربي من أجل الإستخدام العملي". وفي اليابان كان الشعار هو؛ واكون ــ يوسيا, ويعني؛ "الروح اليابانية ــ التقانة الغربية". وفي مصر, في ثلاثينات القرن التاسع عشر, فإن محمد علي "حاول التعصير التقني من دون تغريب ثقافي مفرط". ولكن, فشلت هذه المحاولة عندما أجبرته بريطانيا على التخلي عن معظم إصلاحاته من أجل التعصير. ونتيجة لذلك, كما يرى علي مزروي؛ "لم يكن قدر مصر كقدر اليابان في التعصير التقني من دون تغريب ثقافي, ولا كان كمصير أتاتورك في التعصير *بوساطة* التغريب الثقافي"[39]. وعلى الرغم من ذلك, وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر, حاول جمال الدين الأفغاني ومحمد عبدو ومصلحون آخرون إجراء مصالحة بين الإسلام و كل ما هو عصري, وحجتهم في ذلك هي؛ "إنسجام الإسلام مع العلم المعاصر وأفضل ما في الفكر الغربي", ومقدمين في ذلك؛ "المبادئ الأساسية الإسلامية لقبول الأفكار والأعراف العصرية, سواءاً كانت علمية, أو تقنية, أو سياسية وهذه الأخيرة تتعلق بـ(حكومة لها نظام حكم دستوري وتمثيلي[40])". وكانت هذه عملية إصلاحية من العيار الثقيل, ميالة نحو الكمالية التي لم تتقبل العصرية فحسب بل وكذلك بعض الأعراف الغربية. وكان المذهب الإصلاحي من هذا النوع يمثل الإستجابة السائدة لنخب المسلمين نحو الغرب على مدى خمسين عاما منذ سبعينات القرن التاسع عشر وحتى عشرينات القرن العشرين, عندما أثار تحدي تلك النخب أولاً ظهور الكمالية ومن ثم ظهور توجه إصلاحي أنقى في صورة مذهب الإصولية الدينية.

إن الرفضية, والكمالية, والإصلاحية تنطلق من إفتراضات مختلفة فيما يتعلق بما هو ممكن وما هو مرغوب فيه. إذ ترى الرفضية أن كلا الإثنين التعصير والتغريب غير مرغوب فيهما ويمكن

رفضهما كلاهما. أما الكمالية فترى أن كلا الإثنين التعصير والتغريب مرغوب فيهما, وأن السبب وراء الرغبة في الأخير كونه ضرورياً لتحقيق الأول, وكلاهما ممكناً. أما الإصلاحية فترى أن التعصير مرغوب فيه وهو أمر ممكن من دون تغريب ثقافي يمس الجوهر غير المرغوب فيه. ولهذه الأسباب تقوم الصراعات بين الرفضية والكمالية في الرغبة في التعصير والتغريب, وبين الكمالية والإصلاحية فيما يتعلق ما إذا يستطيع التعصير أن يحدث من دون التغريب أم لا.

يمثل الشكل ٣ـ١ رسماً بيانياً لعمل هذه المسارات الثلاثة. ستبقى الرفضية عند النقطة (أ), وتتحرك الكمالية على طول الخط القطري حتى النقطة (ب), وتتحرك الإصلاحية نحو النقطة (ز). ولكن بأي مسار قد تحركت بطبيعتها المجتمعات؟ وهذا الأمر لا يحتاج إلى توضيح, فكل مجتمع لاغربي قد إتخذ مساره الخاص, الذي قد يختلف إختلافاً أساسياً عن هذه السبل الثلاث النموذجية. وحتى علي مازروي يذهب إلى القول بأن مصر وإفريقيا قد تحركتا نحو النقطة (د) عبر "عملية مؤلمة للتغريب الثقافي من دون تعصير الفنون الصناعية", إلى الحد الذي عنده إذا كانت توجد أية صيغة عامة للتعصير والتغريب, فإنها ستظهر لتتخذ المسار الذي يمثله الخط المائل (أ)- (ي) كمسار أساسي, ويرتبط التعصير بالتغريب إرتباطاً وثيقاً, وفيما يتصل بالمجتمعات اللاغربية فإنها تتشرب بالعناصر الجوهرية للثقافة الغربية فتحرز تقدماً بطيئاً نحو التعصير. ولكن, عندما تزداد خطى التعصير تسارعاً في الصعود, فإن نسبة التغريب تنحدر نزولاً, ثم تمر الثقافة الأهلية بحالة إنبعاث. إذن التعصير الأعمق من شأنه أن يغير ميزان القوة بين الغرب والمجتمعات اللاغربية من ناحية, ويقوي الإلتزام بالثقافة الأهلية من ناحية أخرى.

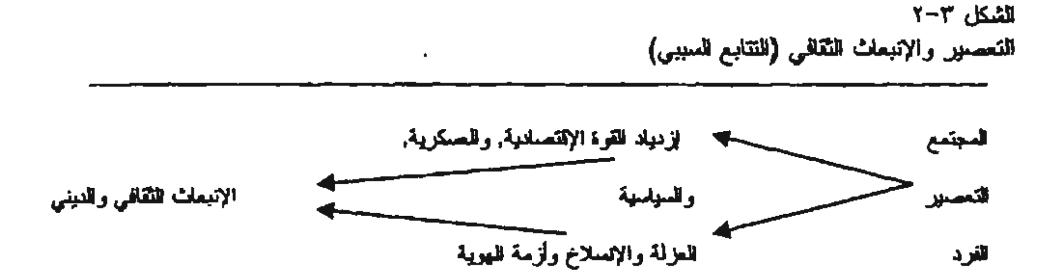
الشكل ٣-١

الإستجابات البديلة إلى التأثير الغربي

ب
م
ي
ز
أ
التغريب
التعصير

فالتغريب إذن؛ في أطوار التغير المبكرة, يسند التعصير. أما في الأطوار الأخيرة فإن التعصير يدعم التخلص من التغريب وعودة الثقافات الأهلية إلى الحياة بطريقتين: على المستوى الإجتماعي؛ يعزز التعصير القوة الإقتصادية, والعسكرية, والسياسية للمجتمع ككل, ويشجع أفراد ذلك المجتمع على أن يكونوا على ثقة بثقافتهم وأن يصبحوا أشد ميلاً للتوكيد على ثقافتهم. أما على المستوى الفردي؛ فيولد التعصير مشاعر الإنعزال والإنسلاخ بسبب تقطع وشائج العلاقات التقليدية والصلات الإجتماعية فتفضي إلى أزمات الهوية التي ينبرئ لها الدين فيقدم حلاً. هذا التتابع السببي بصفه بصيغة مبسطة الشكل ٣ــ٢.

الشكل ٣-٢
التعصير والانبعاث الثقافي (التتابع السببي)



ويتطابق هذا المخطط العام الإفتراضي مع الإثنتين؛ نظرية علم الإجتماع والتجربة التاريخية. ويستنتج رينر بوم مستعرضاً بإسهاب الدليل المتوفر الذي يتعلق بـ"فرضية اللاهوتية" التي تقول بأن "سعي الإنسان الدائم في البحث عن نفوذ يبعث على الثقة والإحترام وإستقلال شخصي ذا معنى يحدث بأساليب مميزة ثقافياً. وفي هذه القضايا لايوجد تقارب نحو عالم يتقاطع ثقافياً تقاطعاً يجعله منسجماً. وبدلاً عن ذلك, يبدو أنه يوجد لامتغيرية في الأشكال الثقافية التي تطورت بصيغ تمايزت بعضها عن بعض في أثناء المراحل التاريخية والحديثة المبكرة للتطور"[41]. أما عن عملية "إستعارة نظرية" فقال فروبينس, وسبنغلر, وبوزمان من بين آخرين بأنها تثبت إلى أي مدى تستعير الحضارات المتلقية بإنتقاء مفردات من الحضارات الأخرى فتكيفها, وتحولها, ثم تهضمها لكي تقوى وتضمن بقاء القيم الجوهرية أو "إبن الأم" لثقافاتها[42]. وكل الحضارات اللاغربية تقريباً في العالم قد وجدت منذ ألف عام على الأقل, وبعض منها منذ عدة آلاف. ولهذه الحضارات تاريخ حافل بالإستعارة من الحضارات الأخرى بطرق من شأنها أن تعزز من أسباب

الجزء الثاني

الميزان المتغير بين الحضارات

الفصل الرابع

إضمحلال الغرب: القوة، والثقافة، والعودة إلى الثقافات الأصلية

القوة الغربية: الهيمنة والإنحدار

توجد صورتان للقوة الغربية في علاقتها مع الحضارات الأخرى. الأولى هي للهيمنة الغربية الساحقة, والمزهوة بالنصر, والكاملة تقريباً. ولقد أزاح تفكك الإتحاد السوفيتي المتحدي الوحيد الجاد للغرب ونتيجة لذلك؛ فإن العالم ترسم صورته الآن وفي المستقبل أهداف, وأولويات, ومصالح الأمم الغربية الرئيسة, وربما يكون لها موازرة عرضية من اليابان. ولأن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة الباقية, فإنها تلتقي مع فرنسا وبريطانيا لتتخذ معاً القرارات الحاسمة في القضايا السياسية والأمنية؛ وتلتقي الولايات المتحدة مع ألمانيا واليابان لتتخذ معاً القرارات الحاسمة في القضايا الإقتصادية. وإن الغرب هو الحضارة الوحيدة التي لها مصالح جوهرية في أية حضارة أخرى أو إقليم وتمتلك القدرة على التأثير في سياسات, وإقتصاديات, وأمن أية حضارة أخرى أو إقليم. وتحتاج المجتمعات في الحضارات الأخرى, عادة, إلى العون الغربي لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها. وتسعى الأمم الغربية, كما لخص ذلك أحد المؤلفين, إلى:

- إمتلاك وتشغيل نظام الصيرفة الدولي.
- السيطرة على جميع العملات الصعبة.
- أن تكون المستهلك الأول في العالم.
- إنتاج الجزء الأعظم من بضائع العالم المصنوعة ببراعة.
- الهيمنة على أسواق رأس المال الدولية.

- ممارسة قيادة أخلاقية ذات شأن داخل الكثير من المجتمعات.
- أن تكون قادرة على تدخل عسكري كبير.
- السيطرة على مضائق البحار.
- أن تقوم بأغلب بحوث وتطوير فنون التقانة المتقدمة.
- السيطرة على القمة الرائدة في ميدان تعليم فنون التقانة.
- الهيمنة على ريادة الفضاء.
- الهيمنة على الصناعات الفضائية.
- الهيمنة على وسائل الإتصالات الدولية.
- الهيمنة على صناعة الأسلحة ذات التقانة الراقية[1].

أما الصورة الثانية للغرب فهي تختلف تماماً عن الأولى. إنها صورة لحضارة تنحدر, فحصتها من قوة العالم السياسية, والإقتصادية, والعسكرية تميل نزولاً في نسبتها إلى قوة حضارات أخرى في هذه الميادين. و لم يجلب نصر الغرب في الحرب الباردة معه بهجة النصر بل عاد عليه بالإنهاك. ويزداد إنشغال الغرب بمشاكله وحاجاته الداخلية أكثر فأكثر, لأنه يواجه بطئاً في النمو الإقتصادي, وركوداً في نمو الكثافات السكانية, وبطالة, وحالات عجز هائلة في الميزانيات المالية الحكومية, وأخلاق عمل واطئة, ونسب إدخار منخفضة, وتتفشى في العديد من الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة ظواهر التحلل الإجتماعي, والإدمان على المخدرات, والجريمة. وتتسارع خطى تحول القوة الإقتصادية إلى شرق آسيا تسارعاً يزداد يوماً بعد يوم, وأخذت تتبعها في ذلك, خطى التحول في القوة العسكرية والتأثير السياسي. وإن الهند تقف على عتبة نهوض إقتصادي في حين تزداد عدوانية العالم الإسلامي للغرب أكثر فأكثر. وطفقت رغبة المجتمعات الأخرى في قبول الإملاءات الغربية أو الإلتزام بنصائحها تتبخر على نحو يزداد سرعة, وكذلك تتبدد بالمقابل ثقة الغرب بأنفسهم وتضعف إرادتهم في الهيمنة. وشهدت السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين جدلاً واسعاً حول أطروحة إنحدار الولايات المتحدة. وتوصلت, في أواسط التسعينات, دراسة تحليلية إلى نتيجة تشبه, نوعاً ما, النتيجة التالية:

بالإستناد إلى كثير من الإعتبارات المهمة؛ فإن قوتها (قوة الولايات المتحدة) النسبية ستنحدر بخطى متسارعة. فبلغة قدراتها الإقتصادية المجردة, فإن وضع الولايات المتحدة الإقتصادي في علاقتها مع اليابان وفي نهاية المطاف مع الصين يرجح في شأنه أن يتآكل على نحو أعمق وأشد ثباتاً. وفيما يخص ملكوت القوة العسكرية, فإن ميزان القدرات المؤثرة بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الإقليمية النامية (وتشمل؛ ربما, إيران, والهند, والصين) سيتحول من المركز إلى المحيط. إذ سيتسرب شيئ من القوة البناءة لأمريكا إلى الأمم الأخرى؛ وسيجد بعض من قوتها الفاعلة (وبعض من قوتها الناعمة كذلك) طريقه إلى جهات لا تمثل أية دولة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات(2) .

أياً من هذين الصورتين المتناقضتين لمكانة الغرب في العالم تصف الحقيقة؟ والجواب, بالتأكيد, كلاهما تصف الحقيقة. إذ أن الغرب هو المهيمن على نحو كاسح الآن وسيبقى الرقم واحد وعلى أحسن ما يرام بلغة القوة والتأثير في القرن الواحد والعشرين. ولكن, كذلك تحدث الآن تغيرات تدريجية, وعنيدة, وجوهرية في موازين القوى بين الحضارات, وستظل القوة الغربية في نسبتها إلى قوى الحضارات الأخرى تستمر في الإنحدار. وفي أثناء التآكلات الغربية الأولى سيتبدد ببساطة قدر كبير من قوته وأما الباقي فسيتشتت على أسس إقليمية بين الحضارات الرئيسة العديدة ودولها الجوهرية. إن أبرز الإرتفاعات في قوى الحضارات الآسيوية هي الآن نتيجة طبيعية لنموها وستصبح فيما بعد نتيجة طبيعية لتطورها, ويجري هذا الأمر مع الصين تدريجياً حتى تظهر بصفات المجتمع الذي يحتمل على نحو مرجح أن يتحدى الغرب من أجل التأثير العالمي. وتؤدي هذه التغيرات في القوة بين الحضارات الآن وفي المستقبل إلى إحياء الثقافات وتعاظم التأكيد عليها في المجتمعات اللاغربية وإلى تعاظم رفضها الثقافة الغربية.

ولإنحدار الغرب ثلاثة سمات بارزة؛

الأولى, يتميز الإنحدار بأنه عملية بطيئة. فإستغرق إرتقاء القوة الغربية أربعمائة سنة, ويمكن أن يستغرق تراجعها مثل هذا الزمن. وخلص العالم البريطاني المعروف هيدلي بول إلى القول بأن "الهيمنة الأوربية أو الغربية على المجتمع الدولي العالمي ربما تُذكَر أنها بلغت أوجها في حوالي سنة ١٩٠٠"(3). وما أن ظهر الكتاب الأول للكاتب سبنغلر في سنة ١٩١٨ حتى ظلت إطروحة

"إنحدار الغرب" الموضوع المحوري في تاريخ القرن العشرين. ولقد إمتدت عملية الإنحدار نفسها إلى أغلب سنين القرن. ولكن, على نحو يمكن تخيله, يمكن لإيقاع عملية الإنحـدار أن يتـسارع. وغالباً ما يتواصل النمو الإقتصادي والإرتفاعات الأخرى في قدرات دولة ما حتى تتخـذ خطـاً مقوساً كالحرف S على الخطوط البيانية؛ إذ تكون البداية بطيئة ثم يعقبها تعجيل سريع ثم تحدث نسب منخفضة من التوسع, وبعد ذلك نزول عن المستوى. وقد يتخذ إنحدار الدول كذلك خطاً مقوساً فيرسم حرف S ولكنه بالمقلوب, كما حدث مع الإتحاد السوفيتي: إذ يبدأ معتدلاً ومن ثم يتعجل على نحو سريع قبل أن يصل إلى القاع. ومازال إنحدار الغرب في الطـور البطـيء الأول, ولكنه عند نقطة ما قد يتسارع منحدراً على نحو مثير.

الثانية, لا يتخذ الإنحدار خطاً مستقيماً. فهو غير منتظم إلى حد بعيد, فيمر بتوقفـات, وإنقلابات, ثم تلوح إشارات تؤكد مرة أخرى قوة الغرب تتبع الإشارات التي تدل على ضعفه. إذ تمتلك المجتمعات الديمقراطية الغربية المنفتحة طاقات عظيمة تمنحها القدرة على التجدد. علاوة على ذلك, وعلى خلاف كثير من الحضارات, فمازال للغرب مركزان رئيسان للقوة. وإن الإنحـدار الذي رآه بول يبدأ حوالي سنة ١٩٠٠ كان يمثل أصلاً إنحدار الجزء الأوربي من الحضارة الغربية. وفي السنين ما بين ١٩١٠ إلى ١٩٤٥ إنقسمت أوربا على نفسها وإنهمكت في مشاكلها الداخلية الإقتصادية, والإجتماعية, والسياسية. ولكن في الأربعينات, بدأ الطور الأمريكي مـن الهيمنـة الغربية, ففي سنة ١٩٤٥ هيمنت أمريكا بوقت قصير على ما يضاهي تقريباً ما إستحوذت عليـه جميع القوى المتحالفة في سنة ١٩١٨. وأدى التحرر من الإستعمار الذي أعقب الحرب إلى التقليل أكثر من التأثير الأوربي لكنه لم يقلل من تأثير الولايات المتحدة الـتي إسـتبدلت بالإمبراطوريـة الإقليمية التقليدية إستعماراً جديداً يتخطى حدود الدولة. وعلى الرغم من أن القـوة العـسكرية الأمريكية, في أثناء الحرب الباردة, كانت تضاهي القوة العسكرية الـسوفيتية, فقـوة الإقتـصاد الأمريكي كانت تنحدر في نسبتها إلى قوة الإقتصاد الياباني. لذلك كانت تبذل جهوداً, في فترات منتظمة, للتجديد العسكري والإقتصادي. وفي سنة ١٩٩١, ذهب بالفعل عالم بريطـاني آخـر معروف هو باري بوزان إلى القول بأن "الحقيقة الأعمق هي أن المركز الآن أكثر هيمنة, والمحيط أسهل إنقياداً في تبعيته من أي وقت مضى مذ بدأ التخلي عن المستعمرات"(4). ولكن قوة الـصلة

بين المركز والمحيط التي جاءت في تلك المقولة, تضمحل ما أن يضمحل النصر العسكري الذي كان باعثاً لها في مسيرة التاريخ.

الثالثة, إن القوة هي؛ قدرة شخص واحد أو مجموعة أشخاص على تغيير سلوك شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين. ويمكن أن يتبدل السلوك بالأغراء و الإكراه, أو التهديد والترغيب, ويتطلب هذا الأمر مدبراً بارعاً لمواطن القوة لإمتلاك مصادر إقتصادية, وعسكرية, ومؤسساتية, وبشرية, وسياسية, وتقنية, وإجتماعية, ومصادر أخرى. لهذا, فإن قوة دولة أو مجموعة دول يتم تقديرها عادة بقياس الموارد التي تضعها رهن إشارتها لتكون ضد موارد الدول الأخرى أو مجموعات الدول الأخرى في أثناء محاولتها التأثير عليها. وبلغت حصة الغرب في أغلب, وليس كل, مصادر القوة المهمة ذروتها في السنوات الأولى من القرن العشرين ومن ثم أخذت تنحدر نزولاً في نسبتها إلى مصادر قوة حضارات أخرى.

الأرض والسكان, في سنة ١٤٩٠ بسطت المجتمعات الغربية سيطرتها على أغلب أراضي شبه الجزيرة الأوربية ماعدا البلقان أو ربما على ١,٥ مليون ميل مربع من مساحة اليابسة للكرة الأرضية التي تبلغ مساحتها (بإستثناء قارة القطب الجنوبي) ٥٢,٥ مليون ميل مربع. وعندما بلغ الغرب أوج توسعه الإقليمي في سنة ١٩٢٠, فإنه حكم حكماً مباشراً حوالي ٢٥,٥ مليون ميل مربع أو نصف مساحة اليابسة من الكرة الأرضية تقريباً. وبحلول سنة ١٩٩٣, كان قد أُقتطَع هذا النفوذ الإقليمي إلى النصف فصار حوالي ١٢,٧ مليون ميل مربع. فتقهقر الغرب إلى موطنه الأوربي الأصل بالإضافة إلى أراضيه الشاسعة التي يسكنها المستوطنون في أمريكا الشمالية, وأستراليا, ونيوزلاند. وعلى النقيض من ذلك, زادت مساحة الأقاليم الإسلامية المستقلة من ١,٨ مليون ميل مربع في سنة ١٩٢٠ إلى أكثر من ١١ مليون ميل مربع في سنة ١٩٩٣. وحدثت تحولات مشابه للسيطرة على سكان هذه الأقاليم. فكان الغربيون في سنة ١٩٠٠ يؤلفون ٣٠ بالمائة من مجموع سكان العالم وبسطت الحكومات الغربية نفوذها على نحو ٤٥ بالمائة من ذلك المجموع ومن ثم ٤٨ بالمائة في سنة ١٩٢٠. وفيما عدا بقايا إستعمارية قليلة مثل هونغ كونغ, فإن الحكومات الغربية في سنة ١٩٩٣ لم تحكم إلا الغربيين. وبلغ عدد الغربيين أكثر بقليل من ١٣

بالمائة من مجموع البشر ويُقدَر لهم وفقاً للحسابات أن تنزل نسبتهم إلى ١١ بالمائة في بدايات القرن القادم (القرن ٢١) وإلى ١٠ بالمائة بحلول سنة ٢٠٢٥ [5]. وكان ترتيب الغرب, بلغة المجموع السكاني, في سنة ١٩٩٣ هو الرابع متخلفاً عن الحضارات الصينية, والإسلامية, والهندوسية.

الجدول ٤-١

مساحة الأرض التي تقع تحت السيطرة السياسية للحضارات

تقديرات المساحة الكلية لإقاليم الحضارات محسوبة بآلاف الأميال									
السنة	الغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية اللاتينية	الأرثوذكسية	أخرى
١٩٠٠	٢٠,٢٩٠	١٦٤	٤,٣١٧	٥٤	٣,٥٩٢	١٦١	٧,٧٢١	٨,٧٣٣	٧,٤٦٨
١٩٢٠	٢٥,٤٤٧	٤٠٠	٣,٩١٣	٥٤	١,٨١١	٢٦١	٨,٠٩٨	١٠,٢٥٨	٢,٢٥٨
١٩٧١	١٢,٨٠٦	٤,٦٣٦	٣,٩٣٦	١,٣١٦	٩,١٨٣	١٤٢	٧,٨٣٣	١٠,٣٤٦	٢,٣٠٢
١٩٩٣	١٢,٧١١	٥,٦٨٢	٣,٩٢٣	١,٢٧٩	١١,٠٥٤	١٤٥	٧,٨١٩	٧,١٦٩	٢,٧١٨
تقديرات إقليمية عالمية بالنسبة المئوية*									
١٩٠٠	٣٨,٧	٠,٣	٨,٢	٠,١	٦,٨	٠,٣	١٤,٧	١٦,٦	١٤,٣
١٩٢٠	٤٨,٥	٠,٨	٧,٥	٠,١	٣,٥	٠,٥	١٥,٤	١٩,٥	٤,٣
١٩٧١	٢٤,٤	٨,٨	٧,٥	٢,٥	١٧,٥	٠,٣	١٤,٩	١٩,٧	٤,٤
١٩٩٣	٢٤,٢	١٠,٨	٧,٥	٢,٤	٢١,١	٠,٣	١٤,٩	١٣,٧	٥,٢

ملاحظة: هذه حصص إقليمية عالمية إعتمدت على حدود الدولة السائدة للسنة المشار اليها

* تقدر مساحة اليابسة من الكرة الأرضية بنحو ٥٢,٥ مليون ميل مربع بإستثناء مساحة القطب الجنوبي

المصدر: الكتاب السنوي لرجل الدولة (نيويورك مطبعة أس. تي. مارتن, ١٩٠١-١٩٢٧), كتاب لطلس العالم (شيكاغو؛ الهيئة التعليمية للمؤسسات التجارية, ١٩٧٠), بريطانيا ـ الكتاب السنوي (الموسوعة البريطانية ١٩٩٢-١٩٩٤).

الجدول ٤-٢

عدد سكان الدول التي تنتمي إلى حضارات العالم الرئيسة, ١٩٩٣ (بالآلاف)

الصينية	١,٣٤٠,٩٠٠	الأمريكية اللاتينية	٥٠٧,٥٠٠
الإسلامية	٩٢٧,٦٠٠	الإفريقية	٣٩٢,١٠٠
الهندوسية	٩١٥,٨٠٠	الأرثوذكسية	٢٦١,٣٠٠
الغربية	٨٠٥,٤٠٠	اليابانية	١٢٤,٧٠٠

المصدر: جرى حساب هذه الأعداد من الإحصاءات المنشورة في الموسوعة البريطانية الكتاب السنوي لسنة ١٩٩٤ (شيكاغو: الموسوعة البريطانية, ١٩٩٤) في الصفحتين ٦٩ و ٧٦٤.

وبلغة المقادير الكمية, يؤلف الغربيون, بناءاً على ما تقدم, قلة تتناقص بثبات من مجموع سكان العالم. وكذلك بالحسابات الكمية, يتغير الميزان, بين سكان الغرب وأعداد سكان

الحضارات الأخرى. وإن الشعوب اللاغربية في طريقها لتصير أصح أبداناً, وأرقى تمدناً, وأرفع تعليماً, وأوسع ثقافة. وبحلول السنوات الأولى من تسعينات القرن العشرين, كانت نسب وفيات الأطفال في أمريكا اللاتينية, وإفريقيا, والشرق الأوسط, وجنوب آسيا, وشرق آسيا, وجنوب شرق آسيا تقدر بين ثلث إلى نصف مما كانت عليه الوفيات قبل ثلاثين سنة مضت. وكان قد إرتفع متوسط عمر الفرد في هذه المناطق كثيراً, بزيادة تتراوح بين أحدى عشرة سنة في إفريقيا إلى ثلاث وعشرين سنة في شرق آسيا. وفي السنين الأولى من ستينات القرن العشرين, كان أقل من ثلث السكان الراشدين في أغلب العالم الثالث متعلمين. أما في السنين الأولى من تسعينات القرن العشرين, ظلت قلة قليلة من الدول ماعدا إفريقيا أقل من نصف السكان فيها متعلمين. فحوالي خمسين بالمائة من سكان الهند وخمس وسبعين بالمائة من سكان الصين يستطيعون القراءة والكتابة. وفي سنة ١٩٧٠ بلغت نسب المتعلمين في الدول النامية معدل ٤١ بالمائة من نسب المتعلمين في الدول المتقدمة؛ إلا أنها بلغت ٧١ بالمائة بحلول سنة ١٩٩٢. إذ في السنين الأولى من تسعينات القرن العشرين, وفي كل مكان من العالم ماعدا إفريقيا جرى زج جميع الفئات العمرية في التعليم الإبتدائي على نحو فعلي. وفي السنين الأولى من ستينات القرن العشرين, وعلى نحو حمل دلالة ذات شأن, تم في آسيا, وأمريكا اللاتينية, والشرق الأوسط, وإفريقيا تسجيل أقل من ثلث الفئة العمرية الملائمة ككل في التعليم الثانوي, وفي السنين الأولى من التسعينات تم تسجيل نصف الفئة العمرية بإستثناء إفريقيا. وفي السنين الأولى من ستينات القرن العشرين, كان عدد السكان المتمدنين يؤلف أقل من ربع السكان ككل في أقل البلدان تطوراً. ولكن في السنين مابين ١٩٦٠ إلى ١٩٩٢ إرتفعت نسبة المتمدنين من السكان من ٤٩ بالمائة إلى ٧٣ بالمائة في أمريكا اللاتينية, ومن ٣٤ بالمائة إلى ٥٥ بالمائة في الدول العربية, ومن ١٤ بالمائة إلى ٢٩ بالمائة في إفريقيا, ومن ١٨ بالمائة إلى ٢٧ بالمائة في الصين, ومن ١٩ بالمائة إلى ٢٦ بالمائة في الهند[6].

وخلقت هذه التحولات في التعليم, والثقافة, والتمدن سكاناً منظمين إجتماعياً ذوي إمكانات تقوم على أسس رصينة والذين تعلق عليهم الآمال العريضة لإمكان إعدادهم للأغراض السياسية بطرق لا يمكن بوساطتها إعداد الريفيين الأميين. فالمجتمعات المنظمة اجتماعياً هي مجتمعات ذات قدرات جبارة. إذ في سنة ١٩٥٣, لما كان أقل من ١٥ بالمائة من الإيرانيين

متعلمين وأقل من ١٧ بالمائة متمدنين؛ قام كيرمت روزفلت وقلة من العمال السريون لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية, من دون عناء, فقمعوا تمرداً وأقعدوا الشاه على عرشه ثانية. ولكن, في سنة ١٩٧٩, لما كان ٥٠ بالمائة من الإيرانيين متعلمين و٤٧ بالمائة يعيشون في المدن ما كانت تستطيع أية قوة عسكرية أمريكية أن تبقي الشاه على عرشه. ومازالت تفصل هوة كبيرة بين الصينيين, والهنود, والعرب, والأفارقة من ناحية والغربيين, واليابانيين, والروس من ناحية أخرى. ولكنها سرعان ما تضيق, وفي نفس الوقت تتشقق فتتسع هوة أخرى. فيزداد معدل الأعمار للغربيين, واليابانيين, والروس بثبات مطرد, إلا أن النسبة الأكبر من السكان التي لم تعد تعمل تسلط عبئاً يزداد يوماً بعد يوم على أولئك الذين ما زالوا قادرين على العمل بوظائف إنتاجية. أما الحضارات الأخرى فابتلت بعبء أعداد الأطفال الكبيرة, ولكن الأطفال هم عمال المستقبل وجنوده.

الجدول ٤-٣

نسب سكان العالم تحت السيطرة السياسية للحضارات ما بين ١٩٠٠-٢٠٢٥ (بالنسب المئوية)

السنة	(الكل العالمي)*	الغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية اللاتينية	الأرثوذكسية	أخرى
١٩٠٠	(١,٦)	٤٤,٣	٠,٤	١٩,٣	٠,٣	٤,٢	٣,٥	٣,٢	٨,٥	١٦,٣
١٩٢٠	(١,٩)	٤٨,١	٠,٧	١٧,٣	٠,٣	٢,٤	٤,١	٤,٦	١٣,٩	٨,٦
١٩٧١	(٣,٧)	١٤,٤	٥,٦	٢٢,٨	١٥,٢	١٣,٠	٢,٨	٨,٤	١٠,٠	٥,٥
١٩٩٠	(٥,٣)	١٤,٧	٨,٢	٢٤,٣	١٦,٣	١٣,٤	٢,٣	٩,٢	٦,٥	٥,١
١٩٩٥	(٥,٨)	١٣,١	٩,٥	٢٤,٠	١٦,٤	١٥,٩†	٢,٢	٩,٣	٦,١‡	٣,٥
٢٠١٠	(٧,٢)	١١,٥	١١,٧	٢٢,٣	١٧,١	١٧,٩†	١,٨	١٠,٣	٥,٤‡	٢,٠
٢٠٢٥	(٨,٥)	١٠,١	١٤,٤	٢١,٠	١٦,٩	١٩,٢†	١,٥	٩,٢	٤,٩‡	٢,٨

ملاحظات: هذه تقديرات نسبية لسكان العالم تعتمد على حدود الدولة السائدة للسنة المشار اليها. التقديرات للسنين من ١٩٩٥ إلى ٢٠٢٥ تفترض بقاء حدود سنة ١٩٩٤.

* تقدير سكان العالم بالمليارات

† التقديرات لاتشمل الدول الأعضاء في الكومنويلث للدول المستقلة أو البوسنة

‡ التقديرات تشمل الدول الأعضاء في الكومنويلث للدول المستقلة, وجورجيا, ويوغسلافيا السابقة

المصدر: الأمم المتحدة, قسم السكان, فرع الإقتصاد والمعلومات الإجتماعية والتحليل السياسي, توقعات سكان العالم: المراجعة لسنة ١٩٩٢ (نيويورك, الأمم المتحدة, ١٩٩٣), الكتاب السنوي لرجل الدولة (نيويورك: مطبعة أس. تي. مارتن, ١٩٠١-١٩٢٧), رزنامة العالم وكتاب الحقائق (نيويورك, المطبعة العامة ١٩٧٠-١٩٩٣).

الإنتاج الإقتصادي, ربما كانت حصة الغرب من الإنتاج الإقتصادي العالمي قد بلغت ذروتها كذلك في عشرينات القرن العشرين, ولقد بدأت تنخفض ومازالت منذ الحرب العالمية الثانية. وفي سنة ١٧٥٠, كانت حصة الصين من إنتاج السلع المصنعة في العالم تقريباً الثلث, وحصة الهند تقريباً الربع, أما حصة الغرب فأقل من الخمس. وبحلول سنة ١٨٣٠ كان الغرب قد تقدم على الصين تقدماً ضئيلاً. وفي العقود التي أعقبت ذلك, كما أشار اليها باول بيروتش, أدى توجه الغرب نحو الصناعة إلى تراجع بقية العالم عنها. وفي سنة ١٩١٣, كانت الدول اللاغربية تنتج الثلثين تقريباً مما كانت قد أنتجته في عام ١٨٠٠. وإبتداءاً من أواسط القرن التاسع عشر إرتفعت حصة الغرب من إنتاج السلع المصنعة في العالم على نحو مثير فبلغت أوجها في سنة ١٩٢٨ عند ٨٤,٢ بالمائة. وفيما بعد إنحدرت حصة الغرب نزولاً حينما ظلت نسبتها في النمو متواضعة, بينما توسعت الدول ذات القدرات الصناعية الأقل منها في إنتاجها بخطى متسارعة بعد الحرب العالمية الثانية. وبحلول سنة ١٩٨٠, أصبح الغرب ينتج ٥٧,٨ بالمائة من مجموع إنتاج السلع المصنعة في العالم, وهي تقريباً الحصة نفسها كما كانت قبل ١٢٠ سنة في ستينات القرن التاسع عشر(7).

الجدول ٤-٤

حصص للحضارة أو الدولة من إنتاج السلع المصنعة في العالم للسنين من ١٧٥٠ إلى ١٩٨٠ (بالنسب المئوية, الكل العالمي = ١٠٠%)

الدولة	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٣٠	١٨٦٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٨	١٩٥٣	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٨٠
الغرب	١٨,٢	٢٣,٣	٣١,١	٥٣,٧	٦٨,٨	٧٧,٤	٨١,٦	٨٤,٢	٧٨,٦	٧٤,٦	٦٥,٤	٦١,٢	٥٧,٨
الصين	٣٢,٨	٣٣,٣	٢٩,٨	١٩,٧	١٢,٥	٦,٢	٣,٦	٣,٤	٣,١	٢,٣	٣,٥	٣,٩	٥,٠
اليابان	٣,٨	٣,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٥,٢	٢,٩	٥,١	٨,٨	٩,١
الهند/ باكستان	٢٤,٥	١٩,٧	١٧,٦	٨,٦	٢,٨	١,٧	١,٤	١,٩	٢,٤	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٣
روسيا/إتحاد الدول السوفيتية الإشتراكية*	٥,٠	٥,٦	٥,٦	٧,٠	٧,٦	٨,٨	٨,٢	٥,٣	٩,٠	١٦,٠	٢٠,٩	٢٠,١	٢١,١
البرازيل & المكسيك	–	–	–	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٢	١,٦	٢,٢
الأخرى	١٥,٧	١٤,٦	١٣,١	٧,٦	٥,٣	٢,٨	١,٧	١,١	٠,٩	١,٦	٢,١	٢,٣	٢,٥

* تشمل دول معاهدة وارشو في خلال سنوات الحرب الباردة

المصدر: باول بيروتش, "مستويات التحولات الصناعية في السنين ما بين ١٧٥٠ إلى ١٩٨٠" صحيفة التاريخ الإقتصادي الأوربي, العدد ١١ (خريف ١٩٨٢), الصفحات من ٢٦٩ إلى ٣٣٤.

ولا تتوفر بيانات يمكن الإعتماد عليها حول إجمالي الإنتاج الإقتصادي للفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الغرب, في سنة ١٩٥٠, كان ينتج تقريباً ٦٤ بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي: فبحلول ثمانيات القرن العشرين, كانت هذه النسبة قد هبطت إلى ٤٩ بالمائة (أنظر الجدول ٤ـ٥). وبحلول سنة ٢٠١٣, طبقاً لإحدى الدراسات, ستكون حصة الغرب ٣٠% لا غيرها من الإنتاج العالمي. ووفقاً لتقدير آخر, ففي سنة ١٩٩١ كانت أربع من إقتصاديات العالم السبع الكبرى تنتمي إلى أمم لا غربية: اليابان (في الترتيب الثاني), والصين (في الثالث), وروسيا (في السادس), والهند (في السابع). وفي سنة ١٩٩٢, كانت أمريكا تملك أكبر إقتصاد في العالم, وشملت قائمة الإقتصاديات العشر القمة في العالم, إقتصاديات تلك الدول الغربية الخمس بالإضافة إلى الدول القائدة للحضارات الخمس الأخرى؛ الصين, واليابان, والهند, وروسيا, والبرازيل. وتشير تقديرات جديرة بالثقة إلى أنه في سنة ٢٠٢٠, ستكون الإقتصاديات الخمس الكبرى في العالم في خمس حضارات مختلفة, وستشمل قائمة الإقتصاديات العشر القمة في العالم ثلاث دول غربية وحسب. وبالتأكيد, إن هذا الإنحدار النسبي للغرب هو, في جانب واسع منه, دال على فعالية الرقي المتسارع لشرق آسيا[8].

الجدول ٤-٥

حصص الحضارات من إجمالي الإنتاج الإقتصادي العالمي للسنين ما بين ١٩٥٠-١٩٩٢ (بالنسب المئوية)

السنة	الغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية اللاتينية	الأرثوذوكسية*	أخرى†
١٩٥٠	٦٤,١	٠,٢	٣,٣	٣,٨	٢,٩	٣,١	٥,٦	١٦,٠	١,٠
١٩٧٠	٥٣,٤	١,٧	٤,٨	٣,٠	٤,٦	٧,٨	٦,٢	١٧,٤	١,١
١٩٨٠	٤٨,٦	٢,٠	٦,٤	٢,٧	٦,٣	٨,٥	٧,٧	١٦,٤	١,٤
١٩٩٢	٤٨,٩	٢,١	١٠,٠	٣,٥	١١,٠	٨,٠	٨,٣	٦,٢	٢,٠

* التقدير للحضارة الأرثوذوكسية لسنة ١٩٩٢ يشمل الجمهوريات الإشتراكية للاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة.

† الأخرى تشمل حضارات أخرى والخطأ المقرب

المصدر: إن النسبة للسنوات ١٩٥٠, ١٩٧٠, ١٩٨٠, حسبها هربرت بلوك إعتماداً على البيانات النظامية للدولار. الإنتاج العالمي لسنة ١٩٨٠: وقفة إبداع؟ (واشنطن دي. سي.: مكتب الشؤون العامة, الولايات المتحدة, وزارة الخارجية ١٩٨١) في الصفحات ما بين ٣٠-٤٥. وتم حساب النسب لسنة ١٩٩٢ إعتماداً على تقديرات متفرقة القوة الشرائية للبنك العالمي في الجدول ٣٠ من تقرير تطور العالم لسنة ١٩٩٤ "نيويورك, مطبعة أكسفورد, سنة ١٩٩٤".

إن الإحصاءات العامة للإنتاج الإقتصادي تجعل فائدة الغرب الكيفية غامضة. ويهيمن الغرب واليابان هيمنة تكاد تكون تامة على صناعات التقانة المتقدمة. ولكن يجري الآن نشر الصناعات التقنية, فإذا كان الغرب يرغب في الحفاظ على تفوقه, فسيفعل ما يقدر عليه للتقليل من هذا الإنتشار. ولكن بفضل العالم المترابط الذي قد جعله الغرب كذلك, فإن محاولة جعل إنتشار التقانة إلى الحضارات الأخرى بطيئة تزداد صعوبة يوماً بعد يوم. فالعالم المترابط يضع الجميع في حال أكثر مساواة بغياب تهديد واحد, وطاغ, ومتفق عليه كالذي كان موجوداً في الحرب الباردة ويجعل إجراءات السيطرة على التقانة متواضعة التأثير.

ويبدو على نحو مرجح, بأن الصين كانت تملك, في معظم حقب التاريخ, أكبر إقتصاد في العالم. وإن إنتشار التقانة والتطور الإقتصادي للمجتمعات اللاغربية في النصف الثاني من القرن العشرين يتسببان الآن في العودة إلى النموذج التاريخي. وستكون هذه العودة عملية بطيئة, ولكن بحلول سنوات أواسط القرن الواحد والعشرين, إذا لم يكن قبل هذا التاريخ, يرجح أن يكون توزيع حصص الإنتاج الإقتصادي والسلع المصنعة بين الحضارات الرئيسة مشابهاً لتوزيع ١٨٠٠. وستزول الصورة "الماسية" للغرب التي ظلت مائتي عام تتربع على عرش الإقتصاد العالمي.

القدرة العسكرية, للقوة العسكرية أربعة أبعاد: البعد الكمي ويتضمن؛ أعداد المقاتلين, والأسلحة, والمعدات, والمصادر. والبعد التقني يتضمن؛ مدى تأثير الأسلحة وتطور المعدات. والبعد التنظيمي يتضمن؛ تماسك وإنضباط وتدريب وأخلاق الجند, ومدى فعالية العلاقات بين الأوامر والإنضباط بها. أما البعد المجتمعي فيتضمن؛ قدرة ورغبة المجتمع في إستعمال القوة العسكرية إستعمالاً فعالاً. وفي عشرينات القرن العشرين, كان الغرب يتقدم شوطاً طويلاً عن أية حضارة أخرى في جميع هذه الأبعاد. إلا أنه في خلال السنين, مذ أخذت قوة الغرب العسكرية تنحدر في نسبتها إلى القوة العسكرية للحضارات الأخرى, إنعكس إنحدارها ذاك على تغيير الميزان في الملاك العسكري, وهذا أحد المقاييس مع أنه على نحو واضح ليس بالمقياس الأهم للقدرة العسكرية. إذ أن التعصير والتطور الإقتصادي ولّد الموارد والرغبة عند الدول لتطوير قدراتها العسكرية, وفشلت قلة من الدول في القيام بذلك. وفي ثلاثينات القرن العشرين, عُدّت اليابان

وكذلك الإتحاد السوفييتي قوتين عسكريتين جبارتين حينما برزتا في الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء الحرب الباردة, كان الإتحاد السوفييتي يملك أحد أعظم قوتين عسكريتين في العالم على الإطلاق. وفي أيامنا هذه, يحتكر الغرب القدرة لنشر قوات عسكرية رسمية كبيرة في أي مكان من العالم. وفيما إذا كان الغرب سيظل يحتفظ بتلك القدرة أم لا هو أمر غير مؤكد. ولكن الأمر الذي يبدو مؤكداً على نحو معقول هو أنه ليست ثمة دولة أو مجموعة دول لاغربية تستطيع بناء قدرة عسكرية تباري قدرة الغرب في خلال العقود القادمة.

الجدول ٤-٦

حصص الحضارات من القوة البشرية العسكرية العالمية الكلية (بالنسب المئوية)

السنة	(الكلي العالمي)	الغربية	الإفريقية	الصينية	الهندوسية	الإسلامية	اليابانية	الأمريكية اللاتينية	الأرثوذوكسية	أخرى
١٩٠٠	١٠,٠٨٦	٤٣,٧	١,٦	١٠,٠	٠,٤	١٦,٧	١,٨	٩,٤	١٦,٦	٠,١
١٩٢٠	٨,٦٤٥	٤٨,٥	٣,٨	١٧,٤	٠,٤	٣,٦	٢,٩	١٠,٢	*١٢,٨	٠,٥
١٩٧٠	٢٣,٩٩١	٢٦,٨	٢,١	٢٤,٧	٦,٦	١٠,٤	٠,٣	٤,٠	٢٥,١	٢,٣
١٩٩١	٢٥,٧٩٧	٢١,١	٣,٤	٢٥,٧	٤,٨	٢٠,٠	١,٠	٦,٣	١٤,٣	٣,٥

ملاحظات: جرت التقديرات بالإعتماد على حدود الدولة القائمة للسنة المشار اليها.

تقديرات الكلي العالمي للقوات المسلحة (في الواجب الفعلي) للسنة المذكورة معروضة بالآلاف.

* الرقم المذكور يشمل الجمهوريات الإشتراكية للإتحاد السوفيتي السابق وهو تقدير لسنة ١٩٢٠ جي. لم. ماكنتوش في بي. لتش. لدل – هارت؛ الجيش الأحمر في السنين مابين ١٩١٨ إلى ١٩٤٥, الجيش السوفيتي الأحمر في السنين من ١٩٤٦ وحتى الآن (نيويورك: مطبعة هاركورت ١٩٥٦).

المصادر: الوكالة الأمريكية لنزع الأسلحة والسيطرة عليها. وكالة النفقات العسكرية ونقل الأسلحة العالمية (واشنطن؛ دي. سي: الوكالة؛ ١٩٧١-١٩٩٤), الكتاب السنوي لرجل الدولة (نيويورك: أس. تي. مطبعة مارتن, ١٩٠١-١٩٢٧).

وعلى أية حال, لقد هيمنت على السنين التي أعقبت الحرب الباردة خمس توجهات رئيسة في تطور القدرات العسكرية العالمية:

الأول, إختفت القوات المسلحة للإتحاد السوفيتي بعد زمن قصير من تفككه. وفيما عدا روسيا, لم ترث أية دولة من الإتحاد السوفيتي السابق قدرات عسكرية ذات شأن إلا أوكرانيا. وتم تقليص حجم القوات الروسية إلى درجة كبيرة وسُحبَت من وسط أوربا ودول البلطيق. وإنتهت معاهدة وارشو. وتم التخلي عن هدف تحدي القوة البحرية للولايات المتحدة. وأما أنه جرى التخلص من المعدات العسكرية أو أُهملَت فتدهورت حالتها حتى أصبحت لا تنفع لفعل شئ. وتم

تخفيض التخصيصات المالية للدفاع تخفيضاً هائلاً. وساد التحلل الأخلاقي في صفوف الضباط والجنود. وفي نفس الوقت, كان قادة القوة العسكرية الروسية يعيدون تحديد مهامهم وصياغة مذهبهم ويعّدون أنفسهم لأدوارهم الجديدة في حماية الروس والتعامل مع الصراعات الإقليمية الخارجية القريبة من روسيا.

أما الثاني, فإن الإنكماش الشديد في القدرات العسكرية الروسية حث على إنحدار أبطء, لكنه ذو دلالة, في النفقات, والقوات, والقدرات العسكرية الغربية. وطبقاً لخطط إدارتي بوش وكلنتون, كان يجب أن تنخفض النفقات العسكرية للولايات المتحدة بنحو ٣٥ بالمائة من ٣٤٢,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٠ (بقيمة الدولار لسنة ١٩٩٤) إلى ٢٢٢,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٨. وكان حجم القوة في تلك السنة سيصبح النصف من ثلثي القوة التي كانت عند نهاية الحرب الباردة. فكان سينخفض الملاك العسكري الكلي من ٢,١ مليون مقاتل إلى ١,٤ مليون. وجرى ومازال يجري إلغاء الكثير من برامج صناعة الأسلحة المهمة. وفي السنين مابين ١٩٨٥ و١٩٩٥ إنخفضت المشتريات السنوية للأسلحة المهمة فإنخفضت مشتريات السفن من ٢٩ إلى ٦ سفن, والطائرات من ٩٤٣ إلى ١٢٧ طائرة, والدبابات من ٧٢٠ إلى ولا دبابة, والصواريخ البعيدة المدى من ٤٨ إلى ١٨ صاروخ. وإبتداءاً من ثمانينات القرن العشرين, جرت في بريطانيا, وألمانيا, وبدرجة أقل في فرنسا تخفيضات مشابهة في نفقات الدفاع والقدرات العسكرية. وفي أواسط تسعينات القرن العشرين, حددت ألمانيا برنامجاً لتخفيض ملاك قواتها المسلحة من ٣٧٠,٠٠٠ مقاتل إلى ٣٤٠,٠٠٠ مقاتل ويحتمل أن تنزل إلى ٣٢٠,٠٠٠ ؛ وكان الجيش الفرنسي في طريقه لينخفض من قوة تبلغ ٢٩٠,٠٠٠ مقاتل في سنة ١٩٩٠ إلى ٢٢٥,٠٠٠ في سنة ١٩٩٧. وتقلص الملاك العسكري البريطاني من ٢٩٠,١٠٠ مقاتل في سنة ١٩٨٥ إلى ٢٧٤,٨٠٠ في سنة ١٩٩٣. وكذلك قلص أعضاء الناتو صيغ الخدمة الإلزامية وناقشوا إمكانية التخلي عنها.

أما الثالث, فإن التوجهات في شرق آسيا إختلفت إختلافاً عظيماً عن تلك التي جرت في روسيا والغرب. فزادت النفقات العسكرية وكان إجراء التحسينات على القوة العسكرية هو الحالة السائدة. وكانت الصين هي صاحبة الخطى الأسرع وحفز تسارع خطاها أمران؛ ثروتها

الإقتصادية المتزايدة, وقوة العزيمة الصينية, وتقوم أمم شرق آسيوية أخـرى بعمليـات التعـصير فوسعت من قواها العسكرية. ولقد مضت اليابان في تحسين قدراها العسكرية المتطورة إلى درجة راقية للغاية. أما تايوان, وكوريا الجنوبية, وتايلاند, وماليزيا, وسنغافورة, وإندونيسيا فجميعهـا تزيد من إنفاقها على قواها العسكرية وتشتري الطائرات, والدبابات, والـسفن مـن روسـيا, والولايات المتحدة, وبريطانيا, وفرنسا, وألمانيا, ودول أخرى. وبينما تنخفض نفقـات الـدفاع لحلف الناتو بنحو ١٠ بالمائة في السنين مابين ١٩٨٥ و ١٩٩٣ (من ٥٣٩,٦ مليـار دولار إلى ٤٨٥,٠ مليار دولار) (بقيمة الدولار النظامية لسنة ١٩٩٣), إرتفعت النفقات في شرق آسـيا إلى ٥٠ بالمائة من ٨٩,٨ مليار دولار إلى ١٣٤,٨ مليار دولار في أثناء نفس الفترة[9].

الرابع, تنتشر القدرات العسكرية بما فيها أسلحة الدمار الشامل على نحو واسـع عـبر العالم. وما أن تتطور الدول إقتصادياً؛ حتى تعمل على إيجاد القدرة على إنتاج الأسلحة. وعلـى سبيل المثال مابين ستينات وثمانينات القرن العشرين, زاد عدد الدول من العالم الثالث التي تنـتج طائرات مقاتلة من دولة واحدة إلى ثمان, والتي تنتج دبابات من واحدة إلى ست, والـتي تنـتج طائرات مروحية من واحدة إلى ست, والتي تنتج صواريخ قصيرة المدى من ولا دولة إلى سـبع. ولقد شهدت تسعينات القرن العشرين توجهات واسعة نحو عولمة الصناعات الدفاعية, التي يحتمل أن تزيد من تآكل عوائد الأسلحة الغربية[10]. وإن العديد من الدول اللاغربية أما إنها تمتلك أسلحة نووية مثل (روسيا, والصين, وإسرائيل, والهند, وباكستان, وربما كوريا الشمالية), أو إنها بذلت ومازالت تبذل جهوداً حثيثة لإمتلاكها مثل (إيران, العراق, ليبيا, وربما الجزائر) أو جعلت نفسها في وضع يسمح لها بإمتلاك تلك الأسلحة بسرعة إذا ما دعت الحاجة لإمتلاكها مثل (اليابان).

وأخيراً, تعمل كل تلك التطورات على جعل التوجهات المركزية في التخطيط والقـوة العسكرية في عالم ما بعد الحرب الباردة ذات سمات إقليمية. وتقدم هذه السمات الإقليمية التعليل المنطقي للتخفيضات التي جرت على القوات العسكرية الروسية والغربية وكذلك تفسر زيـادات القوة العسكرية في الدول الأخرى. فلم تعد روسيا تمتلك قدرة عسكرية عالمية ولكنها تركز الآن خططها البعيدة المدى وقواها على المناطق المجاورة لها. ولقد أعادت الصين توجيه خططها البعيدة المدى وقواها لتؤكد على إبراز القوة المحلية والدفاع عن مصالح الصين في شرق آسيا. وعلى نحـو

مشابه, أعادت الدول الأوربية توجيه قواها, من خلال حلف الناتو والإتحـاد الأوربي الغـربي, لتتعامل مع حالات عدم الإستقرار على محيط أوربا الغربية. ولقد غيرت الولايات المتحدة تخطيطها العسكري تغييراً جلياً من ردع ومقاتلة الإتحاد السوفيتي على أسس عالمية إلى تهيئة قواها للتعامل, في وقت واحد, مع الحالات الطارئة الإقليمية في الخليج العربي وشمال شرق آسيا. بيد أنه لـيس بالأمر المرجح أن تمتلك الولايات المتحدة القدرة العسكرية لتحقيق هذه الغايات. فلكـي تهـزم العراق, نشرت الولايات المتحدة في الخليج العربي ٧٥ بالمائة من طائراتها التكتيكية الفعالة, و٤٢ بالمائة من دباباتها المقاتلة الحديثة, و٤٦ بالمائة من حاملات طائراتها, و٣٧ بالمائة من ملاك جيشها البري, و٤٦ بالمائة من ملاكها البحري. وبسبب التخفيضات الكبيرة التي ستجرى على قواها في المستقبل, سيكون الأمر عسيراً على الولايات المتحدة أن تقوم بأعباء تنفيذ تدخل واحد, وهو أقل بكثير من تدخـلين, ضد قوى إقليمية رئيسة خارج العالم الغربي. وأخذ الأمن العـسكري, في جميع أنحاء العالم, على نحو متزايد لا يعتمد على توزيع القوى في العالم أو إجراءات القوى العظمى بل على توزيع القوى ضمن حدود كل إقليم في العالم وعلـى إجـراءات الـدول الجوهريـة للحضارات.

وخلاصة القول؛ على العموم سيبقى الغرب هو الحضارة ذات القوة الأعظم وفي أحسن أحوالها في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. أما بعد ذلك فيحتمل أن يظـل لهـا دور قيادي أساسي في الموهبة العلمية, وقدرات البحث والتطوير, والإبتكار التقني المدني والعسكري. ولكن السيطرة على مصادر القوة الأخرى تصبح, على نحو يزداد يوماً بعد يوم, موزعة بين الدول الجوهرية والقائدة للحضارات اللاغربية. وبلغت سيطرة الغرب على هذه المـصادر ذروتهـا في عشرينات القرن العشرين. ومذ ذلك الحين بدأت ومازالت تنحدر على غير إنتظام لكنه إنحـدار جوهري. وفي سنة ٢٠٢٠, أي بعد مائة عام من بلوغ تلك الذروة, يحتمل أن يسيطر الغرب على نحو ٢٤ بالمائة من سطح اليابسة في العالم (نزولاً عن الذروة التي بلغت ٤٩ بالمائة), و ١٠ بالمائة من عدد سكان العالم الكلي (نزولاً عن الذروة التي بلغت ٤٨ بالمائة), وربما ١٥ـــ٢٠ بالمائة من السكان المنظمين إجتماعياً, ونحو ٣٠ بالمائة من إجمالي الإنتاج الإقتصادي العالمي (نزولاً عن ذروة إرتقت إلى حوالي ٧٠ بالمائة), وربما ٢٥ بالمائة من الإنتاج الصناعي (نزولاً عن ذروة وصلت إلى

٨٤ بالمائة), وأقل من ١٠ بالمائة من القوة البشرية العسكرية في العالم (نزولاً عن ذروة بلغت ٤٥ بالمائة).

في سنة١٩١٩, كان هؤلاء الثلاثة معاً, وهم؛ ودرو ولسن, ولويد جورج, وجـــورج كليمنسو, قد سيطروا فعلاً على العالم, وحينما إجتمعوا في باريس قرروا؛ أياً من الدول من شأنها أن تبقى وأياً منها تزول, وأي دولة جديدة من شأنها أن تختلق, وأين تكون حدود تلك الـــدول ومن كان سيحكمها, وكيف سيجري تقسيم الشرق الأوسط والأجزاء الأخرى من العالم بـــين القوى المنتصرة. وقرروا كذلك بشأن التدخل العسكري في روسيا والتنازلات الإقتصادية التي من شأنها أن تنتزع من الصين. وبعد مرور مائة عام على ذلك التاريخ, لن تقدر أية مجموعة صـــغيرة من رجالات الدول أن تمارس سلطة تضاهي تلك السلطة, شريطة ألا تتألف تلك المجموعة مـــن ثلاثة غربيين ولكن من قادة من الدول الجوهر لحضارات العالم السبع أو الثمان الرئيسة. إن مـــن يخلفون ريغان, وتاتشر, وميتران, وكول سيكونون لهم أنداداً أولئك الذين يخلفون دنغ اكزيوبنغ, ونيكسون, وآنديرا غاندي, ويلتسن, وخميني, وسوهارتو. وسيكون عصر الهيمنة الغربيـــة قـــد إنتهى. وفي نفس الوقت, يعمل إضمحلال الغرب وقيام مراكز قوى أخرى على تعزيز العمليـــات العالمية للعودة إلى الثقافات الأهلية وإحياء الثقافات اللاغربية.

العودة إلى الثقافات الأهلية: إنبعاث الثقافات اللاغربية

إن توزيع الثقافات على خارطة العالم هو مرآة يعكس توزيع القوى فيه. فربما تتبع وربما لا تتبع التجارة علم الدولة, لكن الثقافة تتبع القوة وبنحو يكاد يكون دائم. وعبر التاريخ كان ومـــا إنفك يحدث توسع قوة أية حضارة في وقت متزامن مع إزدهار وتفتح ثقافتها ومازال يتضمن هذا الأمر وبنحو يكاد يكون دائم أن تستخدم الحضارة قوتها لنشر قيمها, وممارساتها, وأعرافهـــا في المجتمعات الأخرى. إن الحضارة الكونية تتطلب قوة كونية. وخلقت القوة الرومانية ما يقترب من حضارة كونية ضمن تخوم العالم الإغريقي ـــ الروماني. وإن الحضارة الغربية بشـــوب الإســـتعمار الأوربي في القرن التاسع عشر والسيطرة الأمريكية على الدول في القرن العشرين عملت على نشر الثقافة الغربية في كثير من مناطق العالم المعاصر. فأما الإستعمار الأوربي فقد إنتهى, وأما السيطرة

الأمريكية فإنها تتراجع. ويتبع ذلك تآكل الثقافة الغربية, عندما تعود الثقافات الأهلية, والعادات ذات الجذور التاريخية, واللغات, والإعتقادات, والأعراف فتؤكد نفسها من جديد. وإن القوة المتنامية للمجتمعات اللاغربية التي أفضى إليها التعصير تولد إنبعاث الثقافات اللاغربية في جميع أنحاء العالم*.

ولقد خلص جوزيف نيي إلى القول بأن "ثمة فرق موجود بين القوة المادية الفاعلة والقوة الناعمة", فالقوة المادية الفاعلة هي؛ قوة للسيطرة والتحكم وتقوم على المقدرة الإقتصادية والعسكرية, أما القوة الناعمة فهي قدرة أية دولة على جعل "الدول الأخرى ترغب في ما هي راغبة فيه" وذلك من خلال إستحسان ثقافتها ومذهب آيدلوجيتها. وكما يقول نيي؛ فإن إنتشار واسع للقوة المادية الفاعلة يحدث الآن في العالم وإن "قدرة الأمم الرئيسة على إستخدام مصادر قوتها التقليدية الآن هي أقل مما كانت عليه في الماضي". ويتابع نيي حديثه حتى يقول بأنه إذا كان لدولة ما "ثقافة وآيدلوجية جذابتان, فسيكون الآخرون راغبين أكثر في إتباع" قيادتها, لهذا فإن القوة الناعمة "مهمة كأهمية قوة التحكم المادية الفاعلة"[11]. ولكن ما الذي يجعل الثقافة والآيدلوجية جذابتين؟ يصبحان جذابتين حينما يجري رؤيتهما كأنهما السبب ذا الجذور العميقة وراء النجاح والتأثير المادي. فالقوة الناعمة هي ليست قوة إلا عندما تقوم على أساس من القوة المادية الفاعلة. إذ أن الزيادات في القوة الإقتصادية والعسكرية المادية تسبب زيادة في الثقة بالنفس, وغطرسة, والإعتقاد بأعلوية ثقافة المرء الخاصة أو القوة المعنوية الناعمة مقارنة بثقافات الشعوب الأخرى, وتزداد, إلى حد بعيد, جاذبيتها للشعوب الأخرى. أما حالات الضعف في القوة العسكرية والإقتصادية فتقود إلى عدم الثقة بالنفس, وأزمات الهوية, ومن ثم بذل الجهود لإيجاد السبل في الثقافات الأخرى التي تؤدي إلى النجاح الإقتصادي, والعسكري, والسياسي. وكلما

* إن الربط بين الثقافة والقوة يتجاهله, تقريباً عالمياً, أولئك الذين يزعمون بأن حضارة كونية هي الآن في طور الظهور ولابد أن تظهر, وكذلك أولئك الذين يزعمون بأن التغريب هو الشرط الأساس للتعصير. وكلا الأثنين يرفضون ادراك أن الأساس المنطقي لحججهم يتطلب منهم أن يساندوا توسع وإكتمال الهيمنة الغربية على العالم, وإن المجتمعات اذا ما تركت حرة لتقرر مصائرها الخاصة بها, فإنها ستنعش العقائد, والعادات, والممارسات القديمة وهي حسبما يراها مناصرو العولمة معادية للتقدم. لكن الذين يحاولون إقناع الآخرين بفضائل حضارة كونية, لايحاولون عادة إقناعهم بفضائل إمبراطورية كونية.

عززت المجتمعات اللاغربية قدراتها الإقتصادية, والعسكرية, والسياسية, يزداد أكثر فأكثر نفخهـا في أبواق فضائل قيمها, وأعرافها, وثقافاتها الخاصة.

نالت الآيدلوجية الشيوعية إستحسان الناس في جميع أنحاء العالم في خمسينات وستينات القرن العشرين عندما لازمها النجاح الإقتصادي والقوة العسكرية للإتحاد السوفيتي. وقد تبخر هذا الإستحسان عندما أصاب الركود الإقتصاد السوفيتي وباتت عاجزة عن الحفـاظ علـى القـوة العسكرية السوفيتية. ولقد نالت القيم والأعراف الغربية إستحسان أناس من ثقافات أخرى لأنهـا كانت تُرى بأنها المصدر للقوة والثروة الغربيتين. وظلت هذه العملية تجري لقـرون. فمـا بـين ١٠٠٠ و ١٣٠٠, كما أشار إلى ذلك وليام مكنيل فإن الديانة المسيحية, والقانون, الرومـاني, وعناصر أخرى من الثقافة الغربية تبناها الهنغار, والبولنديون, واللثوانيـون وأن هـذا "القبـول بالحضارة الغربية حفز عليه خوف يخالطه الإعجاب من براعة الأمراء الغـربيين العـسكرية"[12]. وكلما هبطت القوة الغربية, تهبط قدرة الغرب على فرض أفكاره في حقوق الإنسان, والتحررية, والديمقراطية على الحضارات الأخرى, وكذلك تقل جاذبية تلك القيم للحضارات الأخـرى.

لقد نالت الثقافة الغربية حظها فيما سبق, فلعدة قرون خلت كانت شعوب الحضارات الأخرى تنظر بحسد إلى الإزدهار الإقتصادي, والتطور التقني, والقوة العـسكرية, والإنـسجام السياسي التي تنعم بها المجتمعات الغربية. وكانت الشعوب اللاغربية تنشد السر في هذا النجاح في القيم والأعراف الغربية, وعندما حددت ما كانت تعتقد بأنه قد يكون المفتاح لـذلك النجـاح, حاولت العمل به في مجتمعاتها الخاصة. فلكي تصبح هذه المجتمعات غنية وقوية, كـان يجـب أن تصير مثل الغرب. ولكن الآن, أخذت هذه المواقف الكمالية تختفي من شرق آسيا. فلا ينسب إلى الشرق آسيويون تطورهم الإقتصادي المثير إلى إستيرادهم ثقافة الغرب بل الأحرى ينـسبونه إلى تمسكهم بثقافتهم الخاصة. فهم يزعمون بأنهم ينجحون لأنهم يختلفون عن الغرب. وعلـى نحـو مشابه؛ عندما كانت الشعوب اللاغربية تشعر بالضعف في علاقتها مع الغـرب, فإنهـا كانـت تستحضر روح القيم الغربية في حق تقرير المصير, والتحررية, والديمقراطية, والإسـتقلال لتبريـر وقفتها المعادية للهيمنة الغربية. أما الآن, فإن المجتمعات اللاغربية لم تعد ضعيفة بل تـصير أقـوى فأقوى على مُر الزمن, ولا تتردد في مهاجمة تلك القيم نفسها التي إستخدمتها فيما سبق لتـدعيم

مصالحها. وكانت الثورة ضد الغرب قد أكسبها شرعيتها أصلاً التوكيد على كونية القيم الغربية, أما الآن فيكسبها شرعيتها هو التوكيد على أعلوية القيم اللاغربية.

إن قيام هذه المواقف هو بروز ملامح ما أطلق عليه رونالد دور تسمية؛ "ظاهرة عودة الجيل الثاني إلى الثقافات الأهلية". وفي كلا الإثنين؛ المستعمرات الغربية السابقة والدول المستقلة مثل الصين واليابان, "كان الجيل الذي 'حمل على كاهله أعباء عملية التعصير' أو جيل 'ما بعد الإستقلال' غالباً ما يتلقى تدريبه في الجامعات الأجنبية (الغربية) وبلغة عالمية غربية. وإلى حد ما, بسبب أنهم كانوا شباب يافعين بعمر يسهل التأثير فيه عندما ذهبوا أول مرة إلى خارج أوطانهم, فربما كان تشربهم بالقيم وأساليب الحياة الغربية قد تغلغل إلى قرارة أنفسهم". وعلى النقيض من ذلك, يتلقى أغلب الجيل الثاني الأوسع بكثير من الجيل الأول تعليمه داخل الوطن في الجامعات التي أنشأها الجيل الأول, وباللغة المحلية أكثر من اللغة الإستعمارية التي أصبحت تُستَخدم, على نحو متزايد, للتوجيه. وإن هذه الجامعات "تمنح الطلبة إتصالاً موسعاً ومتشعباً إلى حد بعيد مع ثقافة العالم المتحضر" و "يجري تحويل المعرفة إلى معرفة أهلية بوساطة الترجمة ـــ التي عادة ما تكون في حدود ضيقة وركيكة". ويستاء الخريجون من هذه الجامعات من هيمنة الجيل الأول ذي التدريب الغربي ولهذا السبب غالباً ما "تستسلم مشاعرهم لإستحسان الحركات المعارضة الأهلية"[13]. ولما كان التأثير الغربي يتراجع, فإن القادة الشباب الملهمين لا يستطيعون أن يتطلعوا إلى الغرب لكي يمدهم بالقوة والثروة. بل يجب أن يجدوا أسباب النجاح في جوهر مجتمعاتهم الخاصة, ولهذا يجب أن يتكيفوا مع قيم وثقافة ذلك المجتمع.

لا تحتاج عملية العودة إلى الثقافات الأهلية إلى الإنتظار حتى الجيل الثاني. فقادة الجيل الأول الأكفاء, وذوي البصيرة النافذة, الذين تكيفوا يسعون إلى توطين أنفسهم لثقافات بلدانهم. وتوجد ثلاثة حالات يسهل ملاحظتها هي محمد علي جناح, وهاري لي, وسلمان بندرنيك. وكانوا خريجين لامعين, على التوالي, من جامعات أكسفورد, وكامبرج, ولنكولنزن, وهم محامون ممتازون, وأعضاء من النخب المتغربة تقريباً في مجتمعاتهم. وكان جناح هذا يعتنق العلمانية. أما لي فكان, كما وصفته كلمات أحد الوزراء البريطانيين؛ "أفضل رجل بريطاني ميال إلى سفك الدماء في شرق السويس". أمابندرنيك فكان مسيحي ناشئ. ولكن, حتى يقود هؤلاء الثلاثة أممهم إلى

الإستقلال وبعده كان يجب عليهم أن يتثقفوا بثقافة بلدالهم. فإنقلبوا إلى ثقافة أسلافهم, وفي خضم هذه العملية وفي أوقات معينة تغيرت هويات, وأسماء, وأزياء, وإعتقادات. فالمحامي الأنجليزي محمد علي جناح أصبح الباكستاني قوادي عزام, أما هاري لي فأصبح لي كوان يو. ثم أن العلماني جناح صار الحواري المتحمس الداعي إلى الإسلام كأساس للدولة الباكستانية. وتعلم الفتى المتنحلز لغة الماندرين وأصبح الداعية الفذ إلى الكنفوشيوسية. أما المسيحي بندرنيك فإنقلب إلى البوذية ونال إستحسان قومية السنهاليز.

وكانت العودة إلى الثقافات الأهلية هي الحالة السائدة في جميع أنحاء العالم اللاغربي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. وإن إحياء الإسلام و "العودة إلى الإسلام" باتت المواضيع المحورية في المجتمعات المسلمة. وفي الهند أصبح التيار السائد هو رفض الصيغ الغربية والعمل على "إضفاء الهندوسية" على السياسة والمجتمع. وفي شرق آسيا, تدعم الحكومات الديانة الكنفشيوسية, ويتحدث القادة في الميادين السياسية والفكرية عن "آسيوية" بلدالهم. وفي أواسط ثمانينات القرن العشرين, باتت اليابان يستبد بها هاجس التفكر في نظرية؛ "نيهونجنرون" أو نظرية "اليابان واليابانيين". ومن ثم خلص قادة اليابان في الميدان الفكري إلى القول بأن اليابان قد مرت عبر التاريخ في خلال "دورات من إستيرادات من الثقافات الخارجية" وإن " 'تحويل هذه الثقافات إلى ثقافات أهلية' من خلال تحويلها في صيغة أخرى وتصفيتها, كان يؤدي إلى إضطراب لا يمكن تجنبه ينتج عن إستفراغ الصيغة المستوردة بحافز الإبداع, والإنفتاح النهائي ثانية على العالم الخارجي". وفي الوقت الحاضر, فإن اليابان "تمر بالطور الثاني من هذه الدورة"[14]. وعند نهاية الحرب الباردة, صارت روسيا مرة أخرى بلداً "ممزقاً" بسبب قيام الصراع التقليدي بين دعاة التغريب ودعاة العودة إلى الثقافة السلافية التي تؤمن بالعبودية والإسترقاق. ولكن على مدار عقد من الزمن كان تيار الأول هو الغالب على الثاني, لأن غورباتشوف ذا التطلعات الغربية مهد السبيل إلى يالتسن وهو روسي في أسلوبه, وغربي في إعتقاذاته الواضحة, وهو بدوره كان يهدده القوميون الذين يجسدون توجه العودة إلى الثقافة الأهلية الأرثوذوكسية الروسية.

إن العودة للثقافات الأهلية يجري توسيعها بمفارقة الديمقراطية. إذ أن تبني الأعراف الديمقراطية الغربية الذي عملت به المجتمعات اللاغربية شجع بل ومنح الحرية للحركات الوطنية

السياسية المناهضة للغرب للوصول إلى السلطة. وفي ستينات وسبعينات القرن العشرين كانت الحكومات المتغربة والمؤيدة للغرب في الدول النامية تهددها الإنقلابات والثورات؛ أما في الثمانينات والتسعينات أخذ يداهمها, على نحو متزايد, خطر أن تطيح بها الإنتخابات عن الحكم. إن الصراعات بين دعاة الديمقراطية مع دعاة التغريب وعامة الشعب هي صراعات تكون بطبيعتها المتأصلة فيها ذات حدود ضيقة وليست عملية عولمة. فلا يفوز السياسيون في المجتمعات اللاغربية بالإنتخابات بوساطة التظاهر إلى أي مدى هم غربيين, بل بدلاً عن ذلك, تحثهم المنافسة الإنتخابية على تصنع ما يعتقدون بأنه سينال إستحسان الغالبية العظمى من الشعب, وأولئك ذوي الشخصيات العرقية, والقومية, والدينية عادة.

وتكون نتيجة ذلك تعبئة شعبية ضد النخب ذات التثقيف الغربي وتلك ذات التوجه الغربي. ولقد بذلت الجماعات الإسلامية المتشددة جهوداً لا بأس بها في بعض الإنتخابات التي جرت في الدول المسلمة وكانت ستتولى السلطة الوطنية في الجزائر لو لم تبطل القيادات العسكرية إنتخابات سنة ١٩٩٢. أما في الهند, فإن المنافسة من أجل حشد التأييد الإنتخابي قد شجعت, وعلى نحو يثير التساؤلات, على الإستحسان المجتمعي والعنف المجتمعي في آن معاً[15]. ومكنت الديمقراطية في سريلانكا حزب الحرية السريلانكي من الإطاحة بحزب النخبة ذا التوجه الغربي وهو الحزب الوطني المتحد في سنة ١٩٥٦, ومنحت الفرصة لظهور الحركة الوطنية بائيكا تششتانيا سنهاليز في ثمانينات القرن العشرين. وقبل حلول سنة ١٩٤٩ كانت النخبتان الجنوب إفريقية والغربية ترى جنوب إفريقيا دولة غربية. وبعد أن برزت ملامح نظام التمييز العنصري, أخذت النخب الغربية, تدريجياً, تقرأ جنوب إفريقيا خارج المعسكر الغربي, بينما ظل البيض في جنوب إفريقيا يعتقدون بأنهم غربيون. ولكن حتى يعودوا إلى مكانتهم في النظام الدولي الغربي, كان يجب عليهم العمل بالأعراف الديمقراطية الغربية مما أدى إلى أن تقوم نخبة سوداء متغربة إلى حد بعيد فتتولى السلطة. ولكن إذا ما فعل عامل الجيل الثاني فعله, فإن الذين يخلفونهم سيكونون, شيئاً فشيئاً, من الكسوسا, والزولو, وإفريقيين قلباً وقالباً وستُعَرِّف إفريقيا نفسها على نحو يزداد يوماً بعد يوم بأنها دولة إفريقية.

في مختلف الحقب الزمنية قبل القرن التاسع عشر, كان البيزنطيون, والعرب, والصينيون, والعثمانيون, والمغول, والروس على ثقة عظيمة بقدراتهم وإنجازاتهم بمقارنتها بقدرات وإنجازات الغرب. وكذلك كانوا هؤلاء, في تلك العصور, ينظرون بإزدراء إلى سفالة الغرب الثقافية, ورجعية مؤسساته الإجتماعية, وفساده, وإنحلاله. ولما كان النجاح الغربي يضمحل نسبياً, فإن مثل هذه المواقف ستعود فتظهر. ويعتقد الناس بأنهم "لم يعودوا مضطرين لإتخاذ هذه المواقف". أما إيران فهي حالة متطرفة, ولكن, كما تحدث لأحد المراقبين قائلاً؛ "يجري رفض القيم الغربية بطرق مختلفة, ولكن ليس أقل ثباتاً من ماليزيا, وإندونيسيا, وسنغافورة, والصين, واليابان"[16]. ونحن الآن نشهد "نهاية عهد التقدم" الذي هيمنت عليه مذاهب الآيدلوجيات الغربية وننتقل الآن إلى عهد ستتفاعل فيه مختلف الحضارات المتعددة وتتنافس وتتعايش معاً وتأوى بعضها بعضاً[17]. وتبدو هذه العملية العالمية للعودة إلى الثقافات الأهلية جلية على نحو واسع في عمليات إحياء الدين التي تحدث في مناطق كثيرة للغاية من العالم وعلى نحو أشد وضوحاً في الإنبعاث الثقافي في آسيا والدول الإسلامية الذي ولّدته, في جانب واسع منه, طبيعة علاقة التفاعل بين نشاطها الإقتصادي والنمو السكاني المصاحب له.

إنتقام الرب

زعمت النخب المفكرة بعامتها, في النصف الأول من القرن العشرين, بأن التعصير الإقتصادي والإجتماعي كان يقود إلى إضمحلال الدين ثم إختفاءه كعنصر ذي شأن في الوجود الإنساني. وإتفق على التسليم بهذا الإفتراض الطرفان؛ أولئك الذين رحبوا به, وأولئك الذين تأسفوا على هذا التوجه. إن التعصير الذي رحب به ذوي التوجهات العلمانية هو الذي يكون إلى الحد الذي كان يعمل فيه العلم, والعقلانية, والمذهب العملي على إستئصال الخرافات, والأساطير, والتوجهات اللاعقلانية, والطقوس التي تؤلف جوهر الأديان الموجودة. وكان المجتمع الذي سيظهر من شأنه أن يكون متسامح, وعقلاني, وعملي, ومتقدم, ويؤمن بقدراته لتحقيق ذاته ولا يؤمن بوجود قوة خارقة للطبيعة, وعلماني. ومن ناحية أخرى, حذر المحافظون الذين كان ينتابهم القلق من العواقب الوخيمة التي يجرها غياب الإعتقادات الدينية, والأعراف الدينية, والإرشاد الذي

يقدمه الدين للسلوك الإنساني الفردي والجماعي. وإن النتيجة النهائية من شأنها أن تكون فوضى, وفسق, وتقويض للحياة المتحضرة. وكان تي. أس. اليوت قد قال؛ "إذا لا يكون لك رب (وهو رب غيور), فيجب أن تدين بالولاء إلى هتلر وستالين"[18].

وأثبت النصف الثاني من القرن العشرين أن هذه الآمال والمخاوف لا أساس لها. وأصبح التعصير الإقتصادي والإجتماعي ذا مدى عالمي, وفي نفس الوقت حدث الإنبعاث العالمي للدين. وهذا الإنبعاث هو إنتقام الرب, كما سماه جلي كيبل, ولقد إجتاح كل قارة, وكل حضارة, وبالفعل كل بلد. وفي أواسط السبعينات, كما يدرك ذلك كيبل فيقول؛ كان التيار الذي ينشد إشباع الحياة بالنزعة الدنيوية وتكييف الدين مع العلمانية قد "جرى بالإتجاه المعاكس. فبرزت ملامح إسلوب ديني جديد لم يعد يهدف إلى التكيف مع القيم العلمانية ولكن إلى معالجة الأساس المقدس لتنظيم المجتمع — عن طريق تغيير النظم الإجتماعية عند الضرورة. وتم التعبير عن ذلك بطرق عديدة تفيد بأن هذا الإسلوب أيد التحول عن الحركة العصرانية التي كانت قد فشلت, ونسبت نكسة العصرانية ونهاياتها الميتة إلى مجافاة الرب. ولم يعد الموضوع تعصيراً بل 'تنصيراً ثانياً لأوربا', ولم يعد الهدف تعصير الإسلام بل 'إدخال الحياة العصرية في الإسلام' "[19].

ولقد تضمن هذا الأحياء الديني, في جانب منه, توسع بعض الأديان التي أدخلت في هدايتها مؤمنين جدد في مجتمعات لم تكن فيها تلك الأديان, فيما سبق, قد كسبتهم. ولكن, إلى حد أوسع من ذلك, كانت عودة الأديان إلى الحياة قد تضمنت عودة الناس إلى هذه الأديان, وإنعاشها من جديد, وإعطاء معنى جديد للأديان التقليدية في مجتمعاتهم. فالمسيحية, والإسلام, واليهودية, والهندوسية, والبوذية, والأرثوذوكسية جميعها شهدت موجات جديدة من الإلتزام, وقوة الصلة, وأخذت الشعائر الدينية يحيها ويقيمها المؤمنون الذين كانوا فيما مضى مؤمنين بالصدفة. وظهرت في جميع هذه الأديان حركات أصولية متشددة نذرت نفسها للقتال من أجل تطهير المذاهب والمؤسسات الدينية وإعادة صياغة السلوك الشخصي والإجتماعي والعام بما يتفق مع العقائد الدينية. وإن الحركات الأصولية الدينية المتشددة مثيرة للإعجاب ويمكن أن يكون لها تأثير سياسي ذو شأن. مع ذلك, فهي مازالت مجرد موجات سطحية من مدّ ديني أكثر عمقاً إلى درجة أنه سيعطي العالم شكلاً جديداً عند نهاية القرن العشرين. ويتخطى معنى تجديد الدين في

جميع أنحاء العالم إلى حد بعيد نشاطات المتطرفين المتزمتين. إذ في مجتمع إثر مجتمع, يُظهر الدين نفسه جلياً في الحياة اليومية وفي الأعمال التي يمارسها الناس وفي إهتمامات ومشاريع الحكومات. وإتخذ الأحياء الثقافي في الثقافة الكنفوشيوسية الدنيوية صيغة التوكيد على القيم الآسيوية ولكنه في بقية العالم يُظهر نفسه بالتوكيد على القيم الدينية. كما أشار إلى ذلك جورج ويجل فقال بأن "تطهير العالم من النزعة العلمانية الدنيوية هي إحدى الحقائق السائدة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين"(20).

ولقد صار الحضور الجماعي في جميع الأوقات وفي كل كنيسة, وقوة الصلة بالدين جلية على نحو مثير في الجمهوريات الشيوعية السابقة. ولقد قامت الإحياءات الدينية لتملأ الفراغ الذي خلفه إنهيار الآيدلوجية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الشيوعية فإجتاحت هذه البلدان من ألبانيا إلى فيتنام. ولقد مرت الأرثوذوكسية, في روسيا, بعملية إحياء جوهرية. وفي سنة ١٩٩٤, قال ٣٠ بالمائة من الروس تحت عمر خمسة وعشرين عاماً بأنهم كانوا قد تحولوا من الإلحاد إلى الأيمان بالرب. وزاد عدد الكنائس القائمة فعلاً من ٥٠ كنيسة في سنة ١٩٨٨ إلى ٢٥٠ كنيسة في سنة ١٩٩٣. وأصبح القادة السياسيون كلهم, بإتساق واحد, يحترمون الدين وحتى الحكومة تدعمه. وفي المدن الروسية, كما نقل عنها أحد الصحفيين ذو ملاحظة مرهفة في سنة ١٩٩٣ فقال؛ "مرة أخرى تعود دقات نواقيس الكنائس ليملأ صداها الأرجاء, وعادت تتلألأ تحت الشمس القباب الذهبية الجديدة. وإن الكنائس التي كانت منذ عهد قريب أطلالاً يتردد بين أركانها صدى أغنية مهيبة, ويُقبل عليها الناس أكثر من أي مكان في المدينة"(21). وفي نفس الوقت الذي عادت فيه الأرثوذوكسية للحياة في الجمهوريات السلافية[1], إكتسحت عودة الديانة الإسلامية إلى الحياة أواسط آسيا. وفي سنة ١٩٨٩, كان يوجد ١٦٠ جامعاً قائماً ومدرسة إسلامية واحدة في أواسط آسيا, أما بحلول بدايات سنة ١٩٩٣ فصارت حوالي ١٠,٠٠٠ جامع وعشر مدارس. وعلى الرغم من أن هذا الإنبعاث تضمن ولادة بعض الحركات السياسية المتشددة

---

[1] هي؛ روسيا الإتحادية, وبلاروسيا, وأوكرانيا التي وقعت معاهدة للإتحاد في سنة ١٩٢٢. المترجم

التي كانت ترعاها من الخارج المملكة العربية السعودية, وإيران, وباكستان, فإنه كان أصلاً حركة ثقافية ذات قاعدة واسعة إلى حد بعيد وتمثل الرافد الرئيس للاتجاه السائد[22].

كيف يمكن تفسير هذا الإنبعاث الديني العالمي؟ إن أسباباً خاصة عملت على قيام هـذا الإنبعاث في كل دولة من الدول وكل حضارة من الحضارات. ولكن يصعب على المرء التوقع بأن عدداً كبيراً من الأسباب المختلفة كانت ستؤدي إلى تطورات تحدث في زمن واحد وذات نتـائج متشابهة وفي أغلب بقاع العالم. إن الظاهرة العالمية تتطلب تفسيراً عالمياً. وعلى الرغم من أن كثير من الحوادث جرت في دول معينة ربما تكون قد تأثرت بعوامل فريدة, فكان يجب أن تكون بعض الأسباب العامة تفعل فعلها. فما كانت هذه الأسباب؟

إن السبب الأوضح, والأبرز, والأقوى على الإطلاق للإنبعاث الديني العالمي هو تحديداً الذي كان يفترض أن يكون السبب في موت الدين وهـو: عمليـات التعـصير الإجتمـاعي والإقتصادي والثقافي التي إجتاحت العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. إذ أن منابع الهويـة التي نشأت وإستمرت منذ عهد بعيد, وأنظمة السلطة وقعت فيهما الفوضى. فينتقل الناس مـن الريف ليسكنوا المدينة, ويصبحون معزولين عن جذورهم, ويشتغلون بأعمال جديدة أو يظلوا بلا عمل. ويتفاعلون مع عدد كبير من الغرباء ويتعرضون إلى ألوان جديدة مـن العلاقـات. لهـذا يحتاجون إلى منابع جديدة للهوية, وصيغ جديدة لمجتمع مستقر؛ ومنظومة قيم أخلاقيـة جديـدة لتمنحهم المعنى والغاية في حياتهم. وإن الدين, بكلا صورتيه كحالة عامة وكمتشدد, يلبي هـذه الحاجات. كما وضح هذا الأمر لي كوان يو, فيما يخص شرق آسيا, فقال:

نحن مجتمعات زراعية قد تحولت إلى صناعية بعمر جيل أو جيلين. فالذي حدث في الغرب على مدار ٢٠٠ عام أو أكثر يحدث هنا في حوالي ٥٠ عام أو أقل. فكل مـا جـرى خلال ٢٠٠ عام يجري حشره وإقحامه في إطار زمني ضيق للغاية, لـذلك لابـد أن تقـع إضطرابات وتقصيرات. فإذا ألقيت بنظرك إلى الدول التي تعيش نمواً سـريعاً ـ كوريـا, وتايلاند, وهونغ كونغ, وسنغافورة ـ فسترى ظاهرة واحدة يسهل ملاحظتها وهي: علو شأن الدين ..... إلا أن الأديان والعادات القديمة مثل؛ عبادة الأسلاف, والشامانية[٢], لم تعد ترضي

---

[٢] وهو دين بدائي ينتشر في شمال آسيا وحتى في أوربا يميزه الإعتقاد بوجود عالم محجوب, وهو عالم الآلهة والشياطين وأرواح الأسـلاف وبأن هذا العالم لايستجيب إلا للمؤمنين بديانة الشامان. المترجم

النفوس تماما. فثمة مسعى ينشد تعليلات أرقى من ذلك عن الغاية من الإنسان, عن سبب وجودنا في هذا العالم. ويصاحب ذلك المسعى نوبات من الوطئة الشديدة القسوة على المجتمع[23].

ولا تعيش الناس بالتفسير المقنع وحسب. إذ لا يمكنهم تدبير شؤون حياتهم والتصرف بعقلانية في متابعة مصالحهم الذاتية إلا إذا عَرَّفوا أنفسهم. وتفترض سياسة المنفعة الذاتية وجود هوية سلفاً. وفي فترات التغير الإجتماعي السريع تتحلل الهويات التي كانت موجودة من قبل. لذلك يجب أن يُعاد تعريف الذات, فيجري تكوين هويات جديدة. وبالنسبة للناس الذين يعانون من الحاجة لتحديد الإجابة على السؤال؛ من أكون أنا؟ ولأي مكان أنتمي؟ يقدم الدين إجابات شافية, فتعمل المجموعات المتدينة على تكوين تجمعات إجتماعية صغيرة لتحل محل تلك التي ضاعت في خضم حركة التمدن. وكما قال حسن الترابي بأن كل الأديان تمنح "الناس شعوراً بالهوية وتجعل فيهم العزم للتوجه بوجهة في الحياة". وفي خضم هذه العملية, تعود الناس فتكتشف أو تخلق هويات تاريخية جديدة. ومهما كانت الأهداف التي قد يرمي إليها دعاة العولمة, فإن الأديان تمنح الناس هوية بفرض فاصل أساسي بين المؤمنين وغير المؤمنين, بين جماعتنا الأعلى والجماعة المختلفة الأدنى[24].

ويذهب برنارد لويس إلى القول بأنه في العالم الإسلامي؛ كان ومازال ثمة "ميل يتكرر, في الفترات العصيبة التي تظهر فيها الحاجات الملحة, فمن شأن المسلمين أن يجدوا هويتهم وولائهم الأساسيين في المجتمع المتدين ــ أقصد؛ في كيان يُعَرِّفُه الإسلام أكثر مما تُعَرِّفُه معايير إقليمية وعرقية". وعلى نحو مشابه, يسلط جلي كيبل الضوء على مركزية البحث عن الهوية فيقول: "إن إعادة إدخال الناس في الإسلام إبتداءاً 'من الأدنى' هو في المقام الأول سبيل لإعادة بناء هوية في عالم فقد معناه وأصبح فوضى ويسوده التباعد"[25]. أما في الهند, "فيجري بناء هوية هندوسية جديدة" كرد على التوترات وإفرازات التباعد التي تولدها حركة التعصير[26]. أما الأحياء الديني في روسيا فهو نتيجة "للرغبة العاطفية للهوية التي لا يمكن أن تمنحها إلا الكنيسة الأرثوذوكسية كصلة وحيدة لم تنقطع يرتبط بها الروس إمتد عمرها لألف سنة", بينما ساعد هذا الأحياء في الدول الإسلامية, على نحو مشابه, على إنبثاق طموح جبار "إبتداءاً من دول أواسط آسيا":

للتوكيد على الهويات التي كبتتها موسكو لعقود من السنين[27]. أما الحركات المتشددة, على وجه الخصوص, فهي؛ "سبيل للتغلب على مصاعب ومشاكل الفوضى, وضياع الهوية والمعنى و إنهيار البنى الإجتماعية الرصينة التي أحدثها الولوج السريع في أساليب الحياة الإجتماعية والسياسية العصرية, والتي لا تبالي بالدين, وتسودها الثقافة العلمية, والتطور الإقتصادي". ويتفق مع ذلك, رأي وليام أتش. مكنيل حين قال؛ إن "الحركات المتشددة التي تكون ذات شأن هي تلك الحركات التي تكسب الناس من المجتمع ككل وبعامة لأنها تقدم حلاً أو تبدو أنها تقدم حلاً لقضاء الحاجات التي شعرت بها الإنسانية منذ عهد قريب ..... فليس من قبيل المصادفة أن تقوم كل هذه الحركات في دول حيث يعمل فيها الضغط السكاني على مساحة الأرض على جعل إستمرار العيش بالأساليب القروية القديمة مستحيلاً على غالبية السكان, وحيث تكون فيها وسائل الإتصالات العامة على أسس متمدنة, وبدخول هذه الوسائل القرى, قد بدء يتآكل إطار عمل دام دهراً طويلاً ينظم حياة الأرياف"[28].

وعلى نطاق أوسع من ذلك, جاء الإنبعاث الديني في جميع أنحاء العالم كردة فعل على النزعة الدنيوية, والنسبية الأخلاقية, والإنغماس في الشهوات والملذات الذاتية, وعادت الأديان لتؤكد على قيم النظام, والإنضباط, والعمل, والعون المتبادل, والتضامن الإنساني. وتقضي الجماعات الدينية الحاجات الإجتماعية التي تركتها سلطات الدولة الإدارية بلا عناية. وتشمل هذه الحاجات؛ توفير الخدمات الطبية والعناية الصحية, ورياض الأطفال والمدارس, والإهتمام بكبار السن, وتقديم نجدة فورية بعد الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث, ودعم الرفاهة الإجتماعية في نوبات الكساد الإقتصادي. إن إنهيار النظام وتداعي المجتمع المدني يُحدِثُ فراغات تملؤها الجماعات الدينية, وغالباً ما تكون الأصولية المتشددة منها[29].

وإذا كانت الأديان التقليدية السائدة لا تلبي الحاجات العاطفية والإجتماعية التي يعاني منها الذين إنفصلوا عن جذورهم, فإن جماعات دينية أخرى ستتدخل وتقضي تلك الحاجات وفي مجريات تلك العملية يزداد عدد أتباع دينها إزدياداً كبيراً ويتعاظم بروزه في الحياة الإجتماعية والسياسية. وكانت كوريا الجنوبية عبر التاريخ بلداً بوذياً صرفاً لا يضم إلا أعداداً قليلة من المسيحيين بلغت نسبتهم في سنة ١٩٥٠ واحداً بالمائة إلى ثلاثة بالمائة من السكان. وما أن شرعت

كوريا الجنوبية في عملية تطوير إقتصادية سريعة, رافقها حركة تمدن شاملة, وإختلافات وظيفية, حتى وُجدَت الديانة البوذية غائبة عن تلك التغيرات. "فبالنسبة للملايين الذين تدفقوا إلى المدن, وللكثيرين الذين ظلوا خلفهم في ريف قد تغير, فقدت البوذية الساكنة صاحبة العهد الزراعي الكوري إستحسانها. فقدمت الديانة المسيحية عزاءاً أنجع برسالتها في الخلاص الشخصي والمصير الفردي في زمان الإضطراب والتغير"[30]. وبحلول ثمانينات القرن العشرين, أصبحت نسبة المسيحيين, والعدد الأكبر هم من البروتستانتية المشيخانية* والكاثوليك, على أقل تقدير ٣٠ بالمائة من سكان كوريا الجنوبية.

وحدث تحول يوازي ذلك في أمريكا اللاتينية. فزاد عدد الذين يعتنقون البروتستانتية في أمريكا اللاتينية من تقريباً ٧ مليون في سنة ١٩٦٠ إلى حوالي ٥٠ مليون في سنة ١٩٩٠. وإن الأسباب وراء هذا النجاح, كما أدركها أساقفة الكاثوليك في أمريكا اللاتينية في سنة ١٩٨٩, تضمنت "بطء الكنيسة الكاثوليكية في إقامة علاقات تنسجم مع إيقاع السمات التقنية للحياة المتمدنة" و "تركيبتها التي تجعلها أحياناً عاجزة عن الإستجابة للحاجات النفسية للناس التي تعيش حياة هذا العصر". وعلى خلاف الكنيسة الكاثوليكية, كما لاحظ ذلك أحد الكهنة البرازيليين, فإن الكنائس البروتستانتية تشبع "الحاجات الأساسية للمرء ـــ إذ يجد فيها المرء الإحتضان الإنساني الحميم, والشفاء النفسي, وتجربة روحية عميقة". إن إنتشار البروتستانتية بين الفقراء في أمريكا اللاتينية هو, وفي المقام الأول, ليس مجرد إستبدال دين بآخر بل الأحرى إنها زيادة جوهرية صافية في الإلتزام والمشاركة الدينية عندما يصبح الكاثوليك بالإسم والخاملين ناشطين وإنجيليين تقاة. وفي البرازيل, عند بدايات تسعينات القرن العشرين, على سبيل المثال؛ عرَّف ٢٠ بالمائة من السكان أنفسهم بأنهم بروتستانت و ٧٣ بالمائة بأنهم كاثوليك, ولكن في أيام الآحاد كان ٢٠ مليون شخص في الكنائس البروتستانتية وحوالي ١٢ مليون شخص في الكنائس الكاثوليكية[31]. وكما هو الحال مع أديان العالم الأخرى, تمَر الديانة المسيحية بإنبعاث مرتبط بحركة التعصير, وفي أمريكا اللاتينية إتخذ هذا الإنبعاث صيغة بروتستانتية أكثر مما هي كاثوليكية.

* صفة لنوع من الكنائس البروتستانتية يدير شؤونها شيوخ منتخبين يتمتعون كلهم بمنزلة واحدة. المترجم

وتعكس هذه التغيرات في كوريا الجنوبية عجز الديانة البوذية والمذهب الكاثوليكي عن إشباع الحاجات النفسية, والعاطفية, والإجتماعية للناس الذين وقعوا في شَرك أذى حركة التعصير. وعما إذا كانت ستحدث تحولات أخرى مضافة ذات شأن في الإلتزام الديني في أي مكان آخر أم لا تحدث فإن هذا الأمر يعتمد على المدى الذي يكون فيه الدين السائد قادراً على إشباع هذه الحاجات أم لا. ولما تبين جَدب الكنفوشيوسية العاطفي, فإنما تبدو, بوضوح, صيداً سهلاً. إذ كان يمكن, في الدول الكنفوشيوسية, أن يكون للمذهبين البروتستانتي والكاثوليكي نصيباً من الإستحسان مشابهاً لذاك الذي حظيت به البروتستانتية الإنجيلية عند الأمريكيين اللاتينيين, والذي حظيت به الكاثوليكية عند الكوريين الجنوبيين, وكذلك مذهب الأصولية الدينية المتشددة عند المسلمين والهندوس. أما في الصين, في السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين, وبينما كان النمو الإقتصادي يجري على قدم وساق, إنتشرت المسيحية كذلك "بخاصة بين الشباب", ولعل ٥٠ مليون صيني هم مسيحيون. ولقد حاولت الحكومة الصينية منع إزديادهم عن طريق إلقاء الكهنة, والمبشرين, والداعين إلى الإنجيل في غياهب السجون, وحظر وقمع الطقوس والنشاطات الدينية, وفي سنة ١٩٩٤ تم الإقرار على قانون يحظر على الأجانب ممارسة الهداية أو إنشاء مدارس دينية أو أي تنظيمات دينية أخرى ويمنع المجموعات الدينية من الإرتباط بنشاطات يجري تمويلها من مصدر مستقل أو من الخارج. وإن الحال في سنغافورة, كالحال في الصين, حيث تبلغ نسبة المسيحيين فيها ٥ بالمائة من مجموع السكان. وفي السنوات الأخيرة من ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين, قام وزراء الحكومة فحذروا المبشرين بالإنجيل من مغبة العبث بـ"التوازن الديني الدقيق" للدولة, وإحتجزوا القائمين على الشؤون الدينية بضمنهم المسئولين عن المنظمات الكاثوليكية, وضيقت بإستمرار وبطرق متنوعة على حرية وعمل الجماعات والأفراد المسيحيين[32]. وبسبب نهاية الحرب الباردة والإنفتاحات السياسة التي تبعتها, تحركت الكنائس الغربية كذلك فصارت داخل الجمهوريات الكاثوليكية السوفيتية السابقة لتتنافس مع الكنائس الأرثوذوكسية العائدة إلى الحياة. وها هنا حدث كذلك ما حدث في الصين, فبُذلَت جهود لكبح جماح ممارستها للهداية. وفي سنة ١٩٩٣, في الوقت الذي كان يجري فيه إستنهاض الكنيسة الأرثوذوكسية, مّرر البرلمان الروسي قانوناً يطالب الجماعات المتدينة الأجنبية

بأن تحصل على تفويض من الدولة أو أن تندمج مع النظام الديني الروسي إذا كانت ستمارس أعمال تبشيرية أو تعليمية. إلا أن الرئيس يالتسن رفض أن يقر هذا القانون[33]. وعلى كل حال، فهذا السجل التاريخي يوحي بأنه حيثما قام الصراع بين تلك الجماعات, ينفخ إنتقام الرب ببوق إحياء الثقافات الأهلية: وإذا كانت الحاجات الدينية التي جلبتها معها حركة التعصير لا تقدر على تلبيتها الأديان التقليدية, تنقلب الناس إلى إستيرادات دينية مشبعة عاطفياً.

وبالإضافة إلى شَرك الأذى النفسي, والعاطفي, والإجتماعي الناتج عن التعصير, توجد محفزات أخرى للإنبعاث الديني تضمنت؛ تراجع الغرب ونهاية الحرب الباردة. فإبتداءاً من القرن التاسع عشر, مّرت إستجابات الحضارات اللاغربية عموماً إلى الحضارة الغربية في تعاقب منظومات نظرية مستوردة من الغرب. إذ في القرن التاسع عشر, تشربت النخب اللاغربية بالقيم التحررية الغربية, وإتخذت الأساليب الأولى لمعارضتهم الغرب صيغة المذهب القومي التحرري. وفي القرن العشرين, قامت النخب الروسية, والآسيوية, والعربية, والإفريقية, والأمريكية اللاتينية فإستوردت الآيدلوجيتين الإشتراكية والماركسية ودمجتهما مع المذهب القومي لكي تقف بوجه المذهب الرأسمالي الغربي والإستعمار الغربي. وإن إنهيار المذهب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي, والتعديلات الصارمة التي أُجريَت عليه في الصين, وفشل الإقتصاديات الإشتراكية في تحقيق تطور رصين قد خلقت وحتى الآن فراغ مكانة هذه الآيدلوجيات. ولقد حاولت حكومات وتجمعات غربية ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي, والمصرف العالمي أن تملأ هذا الفراغ بالمذاهب الإقتصادية للأرثوذوكسية الجديدة والسياسات الديمقراطية. أما إلى أي مدى سيدوم تأثير هذه المذاهب في الثقافات اللاغربية فهو أمر غير مؤكد. ولكن, في نفس الوقت, ترى الناس المذهب الشيوعي بأنه آخر إله دنيوي قد سقط وحسب, وبغياب آلهة جديدة مفروضة بالقوة, تنصرف الناس بإرتياح وحنين إلى ما هو حقيقي. فيتولى الدين الأمر ويصير محل الآيدلوجية, وتحل القومية الدينية محل المذهب القومي العلماني[34].

إن الحركات التي تسعى إلى الإحياء الديني مناهضة للمذهب العلماني, ومناهضة للعولمة, وبإستثناء مظاهرها المسيحية, فهي مناهضة للعالم الغربي. وهي كذلك معارضة للنسبية, والأنانية, والإستهلاكية المصاحبة لما قد أطلق عليه بروس بي. لورنس إسم "العصرانية" تمييزاً لها عن

"العصرية". ولا ترفض هذه الحركات, على جملتها, التمدن, والتحول إلى الصناعة, والتطـور, والرأسمالية, والعلم, وفنون التقانة, وما تنطوي عليه كل هذه الحالات من تغيير في نظام المجتمـع. وبهذا المعنى, فإنها ليست معادية للحياة العصرية. كما أدرك ذلك لي كوان يو وقال بـأن هـذه الحركات تتقبل التعصير "وكل ما يتعذر إجتنابه من العلم, والتقانة, والتغيرات في أساليب الحياة التي تجلبها معها" ولكنها "لا تتقبل فكرة أن تكون متغربة". ويذهب الترابي إلى القول بأنـه لا المذهب القومي ولا الإشتراكي أنتج تطوراً في العالم الإسلامي. "إن الدين هو القـوة المحركـة للتطور", وسيلعب الدين الإسلامي المُطهّر دوراً في العهد المعاصر يضاهي ذاك الدور الأخلاقـي الذي قامت به البروتستانتية في التاريخ الغربي. فلا يتضارب الدين مع تطور أية دولة عـصرية[35]. ولقد كانت ومازالت الحركات الأصولية المتشددة قوية في أكثر المجتمعات المسلمة تقدماً وعلى ما يبدو أشدها إنغماساً في العلمانية مثل؛ الجزائر, وإيران, ومصر, ولبنان, وتونس[36]. وإن الحركات الدينية, وعلى وجه الخصوص الأصولية المتشددة منها, هي حركات مـاهرة إلى حـد بعيـد في إستخدام وسائل الإتصالات الحديثة, وأساليب التنظيم البارعة لنشر رسالتها, مقتدية في ذلـك, وعلى نحو أشد إثارة, بالنجاح الذي حققته البروتستانتية في التبشير بالإنجيل الذي جرى بوسـائل الإتصالات في أمريكا الوسطى.

وجاء المساهمون في الإنبعاث الديني من كل شعاب الحياة ولكن بأغلبية كاسـحة مـن جمهورين مناصرين للإنبعاث كلاهما متمدن وكلاهما متنقل. إذ أن المهاجرين منذ عهد قريب إلى المدن بعامتهم يحتاجون إلى دعم وإرشاد عاطفي, وإجتماعي, ومادي, وهـذه الأمـور تمنحهـا الجماعات الدينية أكثر من أي مصدر آخر. لذلك تكون مكانة الدين عند هـؤلاء المهـاجرين عظيمة, وكما وصفها ريجز دبري, فهو ليس "أفيون الـشعوب, بـل هـو الـميمن المقـوي للضعيف"[37]. أما الجمهور المناصر الرئيس الآخر فهو؛ الطبقة الوسطى الجديدة التي تجـسد مـا وصفه رونالد دور بـ "ظاهرة عودة الجيل الثاني إلى الثقافات الأهليـة". فـإن الناشـطين في الجماعات الإسلامية المتشددة, كما أشار إلى ذلك كيبل بأنهم "ليسوا شيوخاً محافظين أو فلاحين أميين". وما جرى مع المسلمين هو نفسه الذي جرى مع الآخرين, فالأحياء الديني هو ظـاهرة مدنية وتنال إعجاب الناس من ذوي التوجه العصري, وعلى قدر حسن من التعليم, ويمارسـون

مهن في مجالات الحرف, وإدارة الدولة, والتجارة[38]. وإن الملتزمين بالدين بين المسلمين هم الشباب أما أبائهم فهم علمانيون. وجرى الحال مع الهندوسية بنفس الطريقة, إذ يأتي قادة حركات الإحياء الديني ها هنا كذلك من الجيل الثاني العائد إلى الثقافات الأهلية وهم غالباً ما يكونون من "رجال الأعمال وإداريين ناجحين" ويلقبون في الصحافة الهندية "سكبيز" ومعناها المثقف الموسور المغطى بالزعفران. وكان أنصارهم, في تسعينات القرن العشرين, ينحدرون على نحو متزايد من "الطبقة الهندية الوسطى ذات الديانة الهندوسية الخالصة ـــ تجارها ومحاسبيها, محاميها ومهندسيها" ومن "موظفيها الحكوميين الأعلى منصباً, ومفكريها, وصحفييها"[39]. وفي كوريا الجنوبية كانت نفس تلك الفئات من الناس تملأ على نحو متزايد الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية المشيخانية في ستينات وسبعينات القرن العشرين.

سواء أكان الدين أهلياً أم مستورداً, فهو يمنح معنى وعزماً في التوجه للنخب الصاعدة في المجتمعات التي تمر بعملية تعصير. كما لاحظ ذلك رونالد دور فقال؛ إن "نسب الفضل لدين تقليدي هو إدعاء لخلق تكافؤ في الإحترام تم فرضه ضد أمم أخرى مهيمنة, وفي نفس الوقت وعلى نحو يكاد يكون في أغلب الأحيان يجري فرضه ضد الطبقة الحاكمة التي قد إعتنقت قيماً وأساليب حياة من الأمم الأخرى المهيمنة". ويدرك ذلك وليام ميكنيل فيقول بأن "إعادة التوكيد على الإسلام, مهما كان محدوداً بأفق ضيق فإنه يعني, أكثر من أي شئ آخر, إنكار التأثير الأوربي والأمريكي على المجتمع المحلي, والسياسة, والأخلاق"[40]. وبهذا المعنى, فإن إحياء الأديان اللاغربية هي الظاهرة الأقوى لمناهضة مذهب التغريب في المجتمعات اللاغربية. وهذا الأحياء هو ليس رفضاً للحياة العصرية, بل هو رفضا للغرب والنزعة الدنيوية, والنسبية, وثقافة الإنحلال التي صاحبت الغرب. وهو رفض لما قد أُطلَق عليه تسمية "الإنعاش الغربي" للمجتمعات اللاغربية. وهو إعلان عن الإستقلال الثقافي عن الغرب, والفخر بالقول؛ "سنكون عصريين ولكن لن نكون غربيين".

الفصل الخامس

الإقتصاديات والنمو السكاني والحضارات المتحدية

إن العودة إلى الثقافات الأهلية وعودة الدين إلى الحياة هما ظاهرتـــان عالميتـــان. لكـــن الظواهر, من هذين النوعين, التي كانت أشد وضوحاً في ميلها إلى التوكيد الثقافي وتحدياتها الغرب هي تلك التي قامت في آسيا والتي نشأت عن الإسلام. وهي كانت الحضارات المفعمة بالحيويـــة والنشاط في الربع الأخير من القرن العشرين. ويبدو التحدي الإسلامي جلياً في الإنبعاث الإسلامي الثقافي, والإجتماعي, والسياسي السائد في العالم المسلم والرفض الذي صاحب ذلك الإنبعـــاث للقيم والأعراف الغربية. ويبدو التحدي الآسيوي واضحاً في كل الحضارات الآسيوية ـــ الصينية, واليابانية, والبوذية, والمسلمة ـــ وتشدد على إختلافاتها الثقافية عن الغرب, وفي بعض الأحيـــان تشدد على العموميات الثقافية التي تتقاسمها فيما بينها, وغالبـــاً مـــا تحـــدد هـــذه العموميـــات بالكنفوشيوسية. ويؤكد الآسيويون والمسلمون كلاهما على أعلوية ثقافتهما بالنسبة إلى الثقافـــة الغربية. وعلى النقيض من ذلك, فإن الشعوب في الحضارات اللاغربية الأخـــرى - الهندوســـية, والأرثوذوكسية, والأمريكية اللاتينية, والأفريقية - قد تشدد على الخصائص المميـــزة لثقافاتهـــا, ولكنها إبتداءاً من تسعينات القرن العشرين قد كانت مترددة في التصريح بأعلوية ثقافاتها بالنسبة إلى الثقافة الغربية. وتقف آسيا والإسلام كل بمفرده, وأحياناً معاً, في التوكيد على ثقتهما المتزايدة بالنفس في علاقتهما بالغرب.

وتكمن أسباب متصلة ولكنها مختلفة وراء هذين التحديين. وللتوكيد الآسيوي جذور في النمو الإقتصادي؛ أما التوكيد الإسلامي فينبثق إلى حد بعيد من التعبئـــة الإجتماعيـــة والنمـــو

السكاني. ولكل من هذين التحديين في الزمن الحاضر وسيظل لهما حتى في القرن الواحد والعشرين تأثير يزعزع الإستقرار إلى حد بعيد في السياسات العالمية. ولكن, تختلف طبيعة هذه التأثيرات جوهرياً. إذ أن التطور الإقتصادي للصين والمجتمعات الآسيوية الأخرى يزود حكوماتها بكلا الإثنين؛ الحوافز والموارد لتصبح مرغوب فيها أكثر في تعاملاتها مع الدول الأخرى. أما النمو السكاني في الدول المسلمة, وبخاصة إزدياد عدد الفئة العمرية مابين خمس عشرة وأربع وعشرين سنة, فيقدم مجندين للحركات الدينية الأصولية المتطرفة, والإرهاب, والتمرد, والهجرة. فيزيد النمو الإقتصادي من قوة الحكومات الآسيوية, بينما يهدد النمو السكاني حكومات المسلمين والمجتمعات اللامسلمة.

الإلبات الآسيوي

كان ومازال التطور الإقتصادي لشرق آسيا أحد التطورات ذات الشأن الأعظم في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وبدأت هذه العملية في اليابان في خمسينات القرن العشرين, وساد الإعتقاد لفترة من الزمن بأن اليابان هي الإستثناء الذائع الصيت: فهي الدولة اللاغربية التي صيّرت نفسها دولة عصرية بنجاح وأصبحت متطورة إقتصادياً. ولكن, إمتدت عملية التطور الإقتصادي إلى النمور الأربعة (هونغ كونغ, وتايوان, وكوريا الجنوبية, وسنغافورة) ومنها إلى الصين, وماليزيا, وتايلاند, وإندونيسيا, وهي الآن تقوم على أسس راسخة في الفلبين, والهند, وفيتنام. فغالباً ما كانت هذه الدول تدعم على مدار عقد أو أكثر من الزمن نسب لمعدل نمو سنوي تتراوح بين ٨ إلى ١٠ بالمائة أو أكثر. ولقد حدث توسع مثير بما يساوي ذلك في التجارة, فكان أولاً بين آسيا والعالم ومن ثم بين الدول الآسيوية. ويأتي هذا العمل الإقتصادي الآسيوي العظيم على نحو مثير معاكساً للنمو المتواضع للإقتصاديات الأوربية والأمريكية والركود الذي قد خيم على أغلب مناطق العالم الأخرى.

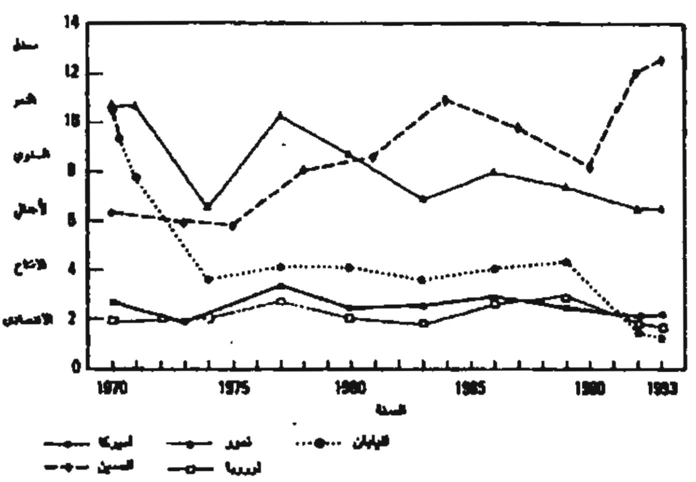
ولهذا لم يعد الإستثناء هو اليابان وحسب, بل إنه على نحو يزداد يوماً بعد يوم ليكون كل آسيا. فلن يدوم حال التماثل في الثروة مع الغرب من جانب والتماثل بالتخلف مع الدول اللاغربية من جانب آخر في الدول الآسيوية إلى ما بعد القرن العشرين. إذ كانت سرعة هذا

التحول فائقة. كما وقد أشار إلى ذلك كيشور محبوباني بقوله؛ في بريطانيا إستغرق مضاعفة الإنتاج الإقتصادي لكل فرد ثمان وخمسين سنة, وفي أمريكا إستغرق سبع وأربعين سنة, ولكن أنجزته اليابان في ثلاث وثلاثين سنة, وإندونيسيا في سبع عشرة سنة, وكوريا الجنوبية في إحدى عشرة سنة, والصين في عشر سنين. وكان الإقتصاد الصيني ينمو بنسب سنوية بلغت معدل ٨ بالمائة في ثمانينات القرن العشرين والنصف الأول من تسعيناته, وكانت النمور قريبة من هذا المستوى وجاءت خلف الصين في الترتيب أنظر الشكل (٥-١). وأعلن المصرف العالمي في سنة ١٩٩٣ بأن "المنطقة الإقتصادية الصينية" كانت قد أصبحت "قطب النمو الرابع" في العالم على قدم المساواة مع الولايات المتحدة, واليابان, وألمانيا. وطبقاً لأغلب التقديرات, فإن الإقتصاد الصيني سيصبح أكبر إقتصاديات العالم على الإطلاق في مطلع القرن الواحد والعشرين. ويرجح بشأن آسيا, ذات الإقتصاديين الثاني والثالث في العالم في تسعينات القرن العشرين, أن تمتلك أربع من أصل خمس أكبر اقتصاديات في العالم, وسبع من أصل عشر أكبر اقتصاديات في العالم بحلول سنة ٢٠٢٠. وبحلول ذلك التاريخ, يرجح أن تكون حصة المجتمعات الآسيوية ٤٠ بالمائة من إجمالي إنتاج الإقتصاد العالمي. ويحتمل أن تكون أشد الإقتصاديات تنافساً أغلبها من آسيا كذلك[1]. وحتى إذا يترل الإقتصاد الآسيوي عن مستواه فسرعان ما, وعلى نحو أشد إندفاعاً مما هو متوقع, تظهر نتائج النمو الذي قد حدث سابقاً في إقتصاديات آسيا والعالم وتبدو كأنها مازالت ضخمة.

ويغير الآن التطور الإقتصادي الشرق آسيوي ميزان القوة بين آسيا والغرب وبالتحديد الولايات المتحدة. إذ يُولد التطور الإقتصادي الناجح الثقة بالنفس والتعويل عليها عند الذين ينجزونه ويستفيدون منه. فالثروة, كالقوة, وهو أمر مسلم به بأنها برهان على الفضل, ودليل على الأعلوية الأخلاقية والثقافية. وعندما أمسى الشرق آسيويين أكثر نجاحاً إقتصادياً, فإنهم لم يترددوا في التأكيد على إمتياز ثقافتهم والإعلان جهاراً نهاراً عن أعلوية قيمهم وأسلوب حياتهم بمقارنتها مع تلك التي للمجتمعات الغربية. وتتناقص إستجابة المجتمعات الآسيوية يوماً بعد يوم لطلبات ومصالح الولايات المتحدة وتصير قادرة أكثر فأكثر على مقاومة الضغط الذي تسلطه عليها الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى.

الشكل ٥-١

التحدي بالقوة الإقتصادية: بين آسيا والغرب



المصدر: المصرف العالمي، الجداول العالمية لسنتي ١٩٩٥ و ١٩٩١ (بالتيمور: جون هوبكنز، مطبعة الجامعة، ١٩٩٥، ١٩٩١)؛ الإدارة العامة للميزانية، الحسابات والإحصاءات، آر. أو. سي. جرد إحصائي للدخل الوطني، منطقة تايوان، وجمهورية الصين، ١٩٥١ـ ١٩٩٥ (١٩٩٥). ملاحظة: هذه الخطوط البيانية هي سلسلة تمثل كل فاصلة فيها معدل ثلاثة سنين.

وأشــار السفير تومي كوه إلى "نهضة ثقافية" آسيوية في سنة ١٩٩٣ قائلاً: "ثمة نهضة ثقافية تجتاح آسيا من أقصاها إلى أقصاها". وتتضمن هذه النهضة "ثقة متنامية بالنفس". وهذا الأمر يعني بأن الآسيويين "ما عادوا يعتبرون أي شئ غربي أو أمريكي بأنه الأفضل بالضرورة"[٢]. وتعلــن هذه النهضة الثقافية عن نفسها بوضوح في التوكيد المتزايد على أمرين، الهويات الثقافية المتميزة لكل بلد آسيوي على إنفراد وعلى العموميات التي تشترك بها الثقافات الآسيوية التي تميزها عن الثقافة الغربية. وتظهر أهمية هذا الإحياء الثقافي في التفاعل المتغير للمجتمعين الشرق آسيويين الكبيرين مع الثقافة الغربية.

وعــندما فرض الغرب نفسه بالقوة على الصين. واليابان في أواسط القرن التاسع عشر، وبعــد إعجاب لم يستمر طويلاً بالكمالية، عملت النخب المهيمنة آنذاك على إختيار ستراتيجية إصلاحية. وبعيد إتفاق ميجي لإستعادة اليابان، تولت مجموعة مفعمة بالحيوية والنشاط السلطة في

اليابان, فدرست وإستعارت فنون تقنية, وممارسات, وأعراف غربية ثم شرعت بعملية تعصير اليابان. ولكن قامت بذلك بالطريقة التي من شأنها أن تحافظ على العناصر الأساسية للثقافة اليابانية التقليدية والتي ساهمت في كثير من جوانبها في عملية التعصير, ومنحت اليابان القدرة على أن تستحضر عناصر الثقافة الغربية, وتعيد صياغتها, وتبني عليها لكي تستحث التأييد لإستعمارها وتبريره في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين. ومن ناحية أخرى, كانت سلالة تشنغ الفاسدة, في الصين, عاجزة عن التكيف بنجاح مع التأثير الغربي. حتى أن الصين هزمتها اليابان والقوى الأوربية وإستغلتها وأذلتها. وتبع إنهيار السلالة الحاكمة في سنة ١٩١٠ الإنقسام والحرب الأهلية, ثم أخذ القادة الصينيون في الميادين السياسي والفكري, الذين كانوا يعيشون تلك الأحداث, يتوسلون بأفكار غربية ملائمة: فكانت مبادئ سون يات سين الثلاثة وهي "القومية, والديمقراطية, وقوت الشعب", وجاء ليانغ تشي تشاو بـ"التحررية", وعمل ماو تسي تونغ بـ"اللينينية الماركسية". وإذ بانت نهاية أربعينات القرن العشرين إنتصر هذا الإستيراد الأخير من الإتحاد السوفيتي إنتصاراً ساحقاً على تلك الإستيرادات الغربية - القومية, والتحررية, والديمقراطية, والديانة المسيحية - وتم تعريف الصين بأنه بلد إشتراكي.

وفي اليابان, أفضت الهزيمة النكراء في الحرب العالمية الثانية إلى فوضى ثقافية عارمة. وعلق أحد الغربيون المهتمون بعمق بالشأن الياباني في سنة ١٩٩٤ فقال؛ "يصعب علينا الأمر الآن صعوبة شديدة أن نُقدر إلى أي مدى جُرّ إلية ـــ الدين, والثقافة, وكل جانب من جوانب الوجود الفكري لهذا البلد ـــ لخدمة هذه الحرب. فكانت خسارة الحرب صدمة مدمرة للنظام. وأصبحت عقولهم ترى كل الأشياء والأمور تافهة فنبذوها كلها"[3]..وبدلاً عنها, أصبح كل شئ مرتبط بالغرب وعلى وجه الخصوص بالمحفوفة بالنصر الولايات المتحدة يرى بأنه صالح ومرغوب فيه. وهكذا حاولت اليابان محاكاة الولايات المتحدة, تماماً كما كانت الصين تحاكي الإتحاد السوفيتي.

وفي السنين الأخيرة من سبعينات القرن العشرين, كان فشل المذهب الشيوعي في تحقيق تطور إقتصادي, ونجاح المذهب الرأسمالي في اليابان وعلى نحو متزايد في مجتمعات آسيوية أخرى قد دفع القيادة الصينية الجديدة لتتحول بعيداً عن النموذج السوفيتي. وعزز إنهيار الإتحاد السوفيتي

بعد عقد من الزمن بدرجة أعمق جوانب فشل هذا الإستيراد. وباتت الصين تواجه هذه المسألة؛ أتنقلب نحو الغرب أم تنقلب على نفسها. وقام كثير من المفكرين وبعض من غيرهم فدافعوا عن تغريب القيم الثقافية بالجملة, لأنه التوجه الذي يبلغ أقصى غاياته الثقافية والشعبية في مسلسل تلفزيوني عنوانه *مرثاة النهر* وتنتصب فيه آلهة الديمقراطية في ساحة تاينانمن[1]. لكن هذا التوجه الغربي لم يدعُ إلى مّد يد العون لا إلى المئات القليلة المعدودة من الناس في بكين ولا إلى ٨٠٠ مليون مزارع يعيشون في أرياف الصين. إن التغريب التام لم يعد أمراً عملياً في نهاية القرن العشرين بالقدر الذي كان عليه عند نهاية القرن التاسع عشر. فبدلاً عن ذلك, إختارت القيادة الصينية صيغة جديدة من صيغة تي - يونغ والتي تعني: المذهب الرأسمالي والإرتباط بالإقتصاد العالمي, هذا من ناحية, والإتحاد تحت لواء حكم فاشستي والعودة إلى الإلتزام بالثقافة الصينية, من ناحية أخرى. فبعد التخلي عن الشرعية الثورية للينينية - الماركسية, حل النظام والشرعية الوطنية محل الشرعية التنفيذية, وإن هذا النظام أدى إليه التطور الإقتصادي الساحق, أما الشرعية الوطنية فلقد قاد إليها تفعيل الخصائص المتميزة للثقافة الصينية. وعلق أحد المعلقين الإذاعيين على ذلك قائلاً؛ "لقد إعتنق نظام ما بعد أحداث تايننمن بلهفة المذهب القومي كمعين جديد للشرعية", ولقد إنتفضت بوعي ضد الأمركة لإضفاء الشرعية على سلطتها وسلوكها[4]. وهكذا, فإن ثقافةً صينيةً تؤمن بالمذهب القومي هي في طور الظهور, وهذا الأمر عبرت عنه كلمات أحد قادة هونغ كونغ في سنة ١٩٩٤ حين قال؛ "نحن الصينيون نشعر بأننا قوميون وهو ما لم نشعر به من قبل أبداً. نحن صينيون ونشعر بالفخر بذلك". وفي الصين نفسها, في مطلع تسعينات القرن العشرين, نمت "رغبة شعبية للرجوع إلى كل ما هو صيني أصيل, وهو غالباً ما يكون عشائري أبوي, وممعن في الأهلية, وفاشستي". أما الديمقراطية, في خضم عودة ظهور حالة تاريخية, فستضعف الثقة بها ثم تُرفَض, كما رُفضَ المذهب اللينيني, لأنها مجرد خدعة أجنبية أخرى[5].

---

[1] وهي ساحة كبيرة وسط عاصمة الصين بكين, وتعتبر مكاناً تقليدياً لإقامة المهرجانات والتجمعات الكبيرة. وإكتسبت شهرة عالمية بعد أن قام جنود صينيون, تنفيذاً لأوامر الحكومة الصينية, بقتل مئات الطلبة الذين كانوا يتظاهرون في الساحة احتجاجاً على سياسات الحكومة. وقول الكاتب في مسلسل تلفزيوني ...... الخ, هو أسلوب سخرية وتهكم من النخب الغربية التي تدعو إلى تغريب الصين. المترجم

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين, ذهبت مجموعة مفكرين صينية مستقلة, توازي مؤسسة ووبر, إلى تعريف الكنفوشيوسية بأنها مصدر الرجعية الصينية. ولكن في السنين الأخيرة من القرن العشرين, فأن قادة صينيين سياسيين, توازي مكانتهم علماء الإجتماع الغربيين, يحتفلون بالكنفوشيوسية لأنها معين التقدم الصيني.* وفي ثمانينات القرن العشرين, بدأت الحكومة الصينية تدعم الإهتمام بالكنفوشيوسية, حين أعلنتها قادة الحزب بأنها ''الرافد الرئيس'' للثقافة الصينية[6]. وكذلك أصبحت الكنفوشيوسية, بالتأكيد, مثاراً لحماسة لي كوان يو, الذي أخذ يراها بأنها مصدر نجاح سنغافورة وأمسى مبشراً بالقيم الكنفوشيوسية إلى بقية العالم. وفي تسعينات القرن العشرين, أعلنت نفسها الحكومة التايوانية لتكون ''الوريث الشرعي للفكر الكنفوشيوسي'' وأخذ الرئيس لي تنغ ــ وي يُعَرِّف الناس بجذور التحول الديمقراطي لتايوان في ''موروثها الثقافي'' الصيني الذي يمتد تاريخه إلى عهد كاو ياو (القرن الواحد والعشرين ق.م), وفي التاريخ الكنفوشيوسي (القرن الخامس ق.م), وفي تاريخ المنشوس* (القرن الثالث ق.م)[7]. وسواء أكان القادة الصينيون راغبين في إضفاء الشرعية على الفاشستية أم الديمقراطية, فإنهم ينشدون الشرعية في ذلك من الثقافة الصينية العامة لا في الأفكار الغربية المستوردة.

إن المذهب القومي الذي تسنده الحكومة هو المذهب القومي الذي أسسه هان, ويساعد هذا المذهب على كبت الإختلافات اللغوية, والإقليمية, والإقتصادية بين ٩٠ بالمائة من سكان الصين ككل. وفي نفس الوقت, فإن هذا المذهب يعمق الإختلافات مع الأقليات ذات الأصول العرقية من غير الصينية التي تؤلف نسبة أقل من ١٠ بالمائة من كل سكان الصين لكنها تحتل ٦٠ بالمائة من أراضي الصين. وهو كذلك يقيم الأسس التي تجعل النظام معارضاً للديانة المسيحية, والتنظيمات المسيحية, ومحاولات الهداية إلى الديانة المسيحية التي تقدم إعتقاداً غربياً بديلاً من شأنه أن يملأ الفراغ الذي خلقه إنهيار المذهب اللينيني الذي عمل به ماو.

---

* هو مذهب ديني لفيلسوف صيني إسمه مينغ تشو علم أتباعه نظاماً أخلاقياً يقوم على أساس قيم النبل الروحي التي تمكن الإنسان من تحمل المصاعب بهدوء وسكينة نفس, وعلى أساس جوهر الإنسان الذي يدعو للخير وينهى عن الرذيلة والحقارة, والعمل بالكرم الروحي والمادي. المترجم

وفي عين الوقت, في ثمانينات القرن العشرين تناقض التطور الإقتصادي في اليابان مع الإخفاقات الواضحة للإقتصاد الأمريكي و"إنحدار" النظام الإجتماعي الأمريكي مما قاد اليابانيين إلى أن يصبحوا, على نحو يزداد يوماً بعد يوم, أكثر تحرراً من سحر النماذج الغربية, ويترسخ إقتناعهم يوماً بعد يوم بأن أسباب نجاحهم يجب أن تكمن في ثقافتهم الخاصة. وكانت الثقافة اليابانية قد أدت إلى نكبة عسكرية في سنة ١٩٤٥ ولهذا السبب كان يجب أن تُرفَض, أما وإنها أدت إلى نصر إقتصادي بحلول سنة ١٩٨٥ صار إعتناقها لهذا السبب ممكناً. ولما إشتدت ألفة اليابانيين بالغرب أدت بهم هذه الألفة إلى "الإدراك بأن كون الشئ غربياً هو ليس رائعاً إلى درجة يسلب الألباب بسحره بذاته ولذاته. فأخرجوا ذلك الإعجاب خارج نظامهم". وبينما تبنى يابانيو عهد ميجي لإستعادة اليابان سياسة "الإنفصال عن آسيا والإلتحاق بأوربا", تبنى يابانيو نهاية القرن العشرين الإحياء الثقافي وأقروا سياسة "الإبتعاد عن أمريكا والإرتباط بآسيا"[8]. وتضمن هذا التوجه؛ أولاً, إعادة تَعريف الهوية اليابانية بالتقاليد الثقافية اليابانية وجدد التأكيد على قيم تلك التقاليد. ثانياً؛ وهو الأمر الأصعب من سابقه, السعي إلى جعل اليابان "بلداً آسيوياً" وتَعريف اليابان بأنها على الرغم من حضارتها المتميزة, فهي جزء من الثقافة الآسيوية العامة. فإذا عرفنا إلى أي حد ذهبت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية, على النقيض من الصين, فعرفت نفسها كدولة غربية, وعرفنا إلى أي حد أن الغرب مهما كانت إخفاقاته فإنه لم ينهار إنهياراً تاماً كما إنهار الإتحاد السوفيتي, تبدو لنا الأسباب التي جعلت اليابان ترفض الغرب رفضاً قاطعاً أنها لم تكن بقوة ولا حتى قريبة في قوتها من الأسباب التي دفعت الصين لتنأى بنفسها بعيداً عن كلا النموذجين السوفيتي والغربي. ومن ناحية أخرى, فإن حضارة اليابان الفريدة في نوعها, والذكريات في الدول الأخرى عن الإستعمار الياباني, والمركزانية الإقتصادية للصينيين في الدول الآسيوية الأخرى, هي كذلك قضايا تفيد بأن الأمر سيكون أسهل على اليابان أن تنأى بنفسها بعيداً عن الغرب مما يكون عليها أمرها لو تمزج نفسها مع آسيا[9]. ولما عادت اليابان لتؤكد على هويتها الثقافية الخاصة, فإنها شددت على خصائصها الفريدة وإختلافاتها عن كلا الثقافتين الغربية والآسيوية مما عدا ثقافتها.

وعلى الرغم من أن الصينيين واليابانيين إكتشفوا قيمةً جديدةً في ثقافتيهما الخاصتين, فإنهم كذلك يشتركون بالعودة إلى توكيد أوسع على قيمة الثقافة الآسيوية على نحو عام بمقارنتها مع القيمة الغربية. وأدت حركة التعصير والنمو الذي صاحبها في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين إلى ترابط الشرق آسيويين بروابط قوية بما يمكن أن يسمى تسمية مناسبة بأنه الإثبات الأسيوي. وهذه المجموعة المركبة من المواقف لها أربعة مكونات.

الأول, يعتقد الآسيويون بأن دول شرق آسيا ستدعم تطورها الإقتصادي السريع, وأنها سرعان ما تتخطى الغرب في الإنتاج الإقتصادي, ولهذا السبب ستكون ذا تأثير متزايد في الشؤون العالمية بالمقارنة مع الغرب. فالنمو الإقتصادي يثير شعوراً بالقوة بين المجتمعات الآسيوية ويحفزهم على إثبات قدرتهم على الوقوف نداً للغرب. "إن الأيام التي كانت عندما تعطس أمريكا تصاب آسيا بالزكام قد ولت", هذا ما أعلنه أحد الصحفيين اليابانيين البارزين, وأضاف مسؤول حكومي ماليزي إلى هذه الإستعارة الطبية قائلاً: "بل حتى الحمى الشديدة لو أصابت أمريكا لن تجعل آسيا تسعل". وقال قائد آسيوي آخر بأن الآسيويين هم الآن "عند نهاية عهد الخشية وبداية عهد الوقاحة" في علاقاتهم مع الولايات المتحدة. وأكد نائب رئيس الوزراء الماليزي على أن "إزدهار آسيا المتزايد يعني بأنها الآن في وضع يمكنها من أن تقدم بدائل جادة إلى الترتيبات العالمية السائدة في الميادين السياسية, والإجتماعية, والإقتصادية"[10]. ويذهب الشرق آسيويين إلى القول بأن الإزدهار الإقتصادي كذلك يعني أن الغرب سيفقد, على نحو متسارع, قدرته على جعل المجتمعات الآسيوية تتكيف مع المعايير الغربية التي تتعلق بحقوق الإنسان وقيم أخرى.

الثاني, يعتقد الآسيويون بأن هذا النجاح الإقتصادي هو, في جانب واسع منه, نتيجة للثقافة الآسيوية التي هي أرقى من ثقافة الغرب, ويعتقدون بأن هذا الأخير متحلل ثقافياً وإجتماعياً. وفي أيام التدافع والعنفوان لثمانينات القرن العشرين حينما كان الإقتصاد الياباني, وصادراتها, وميزانها التجاري, ومخزوناتها من العملة الأجنبية تعيش إزدهاراً, فإن اليابانيين كانوا يتباهون, كما تباهى السعوديون من قبلهم, بقوتهم الإقتصادية الجديدة, وتحدثوا بازدراء عن إنحدار الغرب, ونسبوا نجاحهم إلى إخفاقات الغرب في الوصول إلى مرتبة رقي ثقافتهم وفساد الثقافة الغربية. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين, كانت روح النصر الآسيوية تتجلى ثانية بوضوح

بالذي لا يمكن أن يُوصَف إلا بأنه "الهجوم الثقافي السنغافوري". إذ إبتداءً من لي كوان يو فمن دونه من القادة السنغافوريين أخذوا يشيدون بعلو شأن آسيا في علاقتها مع الغرب وأخذوا يبنون إختلافات فضائل الثقافة الآسيوية, قاصدين بذلك فضائل الكنفوشيوسية أساساً, المسؤولة عن هذا النجاح بوصفها — النظام, والإنضباط, والمسؤولية العائلية, والعمل الجاد, والحياة الجماعية, والإعتدال في المتع الذاتية — وبمقارنتها مع؛ الإنغماس في ملذات الذات, والكسل, والحياة الفردانية, والجريمة, والتعليم الناقص, وقلة إحترام السلطة, و"التحجر الذهني" المسؤولة عن إنحدار الغرب. حتى قيل بأن الولايات المتحدة أذا كانت تريد أن تتنافس مع الشرق فإنها "تحتاج إلى إعادة النظر بفرضياتها الأساسية بشأن ترتيباتها الإجتماعية والسياسية, وفي أثناء هذه العملية تتعلم درس أو درسين من المجتمعات الشرق آسيوية"[11].

وعند الشرق آسيويين, فإن نجاح شرق آسيا هو, على وجه الخصوص, جاء نتيجة لتشديد الثقافة الآسيوية على الجماعية أكثر من تشديدها الفردانية. وأشار إلى ذلك لي كوان يو قائلاً؛ إن "القيم والممارسات الأكثر التي تدعو بنحو أشد إلى الجماعية عند الشرق آسيويين ولاسيما — اليابانيين, والكوريين, والتايوانيين, وأهل هونغ كونغ, والسنغافوريين — قد أثبتت بأنها مصادر قوة بكل ما في الكلمة من معنى للحاق بركب التقدم". و"إن القيم التي تحملها الثقافة الشرق آسيوية مثل؛ أولوية مصالح الجماعة على المصالح الفردية, تدعم جهد الجماعة الكلي الضروري للتطور بسرعة". ويتفق مع ذلك قول رئيس الوزراء إذ يقول؛ إن "أخلاق العمل عند اليابانيين والكوريين, التي تقوم على الإنضباط, والإخلاص, والإجتهاد, قد عملت عمل القوة المحركة للتطور الإقتصاد والإجتماعي لبلدانهم الخاصة. وجاءت أخلاق العمل هذه وليدة فلسفة تقول؛ إن الجماعة والوطن هما الأهم من الفرد"[12].

الثالث, على الرغم من إدراك الشرق آسيويين الإختلافات بين المجتمعات والحضارات الآسيوية, فهم يسلمون بأنه ثمة عموميات مهمة مشتركة بينهم كذلك. وقال أحد الصينيين المنشقين بأن "العموميات المركزية بينها هي المنظومة القيمية للكنفوشيوسية – التي يمجدها التاريخ وتشترك بها أغلب الدول في المنطقة", ولاسيما تأكيدها على حياة الإستقامة, والعائلة, والعمل, والإنضباط. والذي لا يقل عن ذلك في أهميته هو؛ الرفض المشترك للفردانية وسيادة الإعتقاد

بصحة المذهب الفاشستي ''المعتدل'' أو صيغ محدودة للغاية من الديمقراطية. وللمجتمعات الآسيوية مصالح مشتركة في مواجهة الغرب من أجل الدفاع عن هذه القيم المميزة وتدعيم مصالحها الإقتصادية الخاصة. ويذهب الآسيويون إلى القول بأن هذا الأمر يتطلب تطوير صيغ جديدة للتعاون بين الدول الآسيوية مثل توسيع إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان), وإيجاد مؤتمر إقتصادي لدول شرق آسيا. وعلى الرغم من أن المصلحة الإقتصادية للمجتمعات الشرق آسيوية في المدى القريب هي الحفاظ على منافذ إقتصادية في الأسواق الغربية, فيرجح, في المدى البعيد, أن يسود التمايز بين خصائص كل منطقة, لهذا السبب يجب أن تُشجَع التجارة والإستثمار بين الدول الآسيوية[13]. وإن الأمر ضروري بالنسبة لليابان, ضرورة خاصة, كدولة قائدة في عملية تطور آسيا, لكي تتحول بعيداً عن سياستها التاريخية ''سياسة خلع آسيوية اليابان وتأييد تغريبها'' وأن تتخذ ''مساراً لجعل اليابان بلداً آسيوياً ثانية'' أو على نحو أوسع من ذلك, الإعلاء من شأن ''الخصائص المميزة لآسيا'', وهو المسار الذي أقره المسئولون السنغافوريون[14].

الرابع, يزعم الشرق آسيويون بأن التطور الآسيوي والقيم الآسيوية هي النماذج التي ستقتدي بها المجتمعات اللاغربية الأخرى في محاولاتها اللحاق بركب الغرب والتي من شأن الغرب أن يتبناها لتجديد نفسه. ويدعي الشرق آسيويون بأن ''نموذج التطور الأنغلوسكسوني, الذي ظل مبجلاً على مدار أربعة عقود بصفته الوسيلة الأنجع لتعصير إقتصاديات الأمم النامية وبناء نظام سياسي قادر على الإستمرار, هو نموذج لا فائدة ترجى منه لتحقيق تلك الغايات''. ويحل الآن النموذج الآسيوي محله, لأن دولاً؛ إبتداءاً من المكسيك وتشلي ومروراً بإيران وتركيا وحتى جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق تحاول الآن أن تتعلم من نجاحه, حتى لو كانت الأجيال السابقة تحاول أن تتعلم من النجاح الغربي. فيجب على آسيا أن ''تنقل إلى بقية العالم تلك القيم الآسيوية التي هي ذات قيمة كونية ..... وإن نقل هذه القيم المثالية يعني تصدير النظام الإجتماعي الآسيوي, وبخاصة النظام الإجتماعي الشرق آسيوي''. ويكون الأمر ضرورياً بالنسبة إلى اليابان أن تسند ''عولمة دول المحيط الهادي'' تمهيداً لـ''عولمة آسيا'' ومن هذا العالم ''تبدأ بالتحديد صياغة خصائص النظام العالمي الجديد''[15].

إن المجتمعات القديرة هي التي تدعو إلى كونية حضارالها, أما المحتمعات الضعيفة فهي التي تدعو إلى الحفاظ على خصائصها الإقليمية بعيداً عن تأثيرات المجتمعات الأكبر والأقوى. فكانت ومازالت الثقة المتصاعدة بالنفس لمجتمعات شرق آسيا سبباً في بداية ظهور مذهب عولمة آسيوي يباري ذاك الذي كان ومازال خصيصة مميزة للغرب. "إن القيم الآسيوية هي قيم كونية, أما القيم الأوربية فهي قيم أوربية وحسب", هذا ما تضمنه خطاب الرئيس مهاتير إلى رؤساء الحكومات الأوربية في سنة ١٩٩٦[16]. ويجري على نحو يوازي ذلك إن ترسم فكرة "الغربة" الآسيوية صورة واحدة للغرب وهي, إلى حد بعيد, نفس الصورة الواحدة وبنفس الإسلوب السلبي الذي رسمت به فكرة "الإستشراق" الغربية ذات مرة صورة الشرق على نحو مزعوم. وعند الشرق آسيويين, فإن الإزدهار الإقتصادي هو البرهان على الرقي الأخلاقي. وإذا حدث في يوم ما وحلت الهند محل دول شرق آسيا وباتت موضع العالم الذي ينعم بأسرع نمو إقتصادي, فيجب أن يتهيأ العالم لسماع خطب مطولة تشيد برقي الثقافة الهندوسية, وتشيد بمآثر نظام الطوائف الإجتماعية الهندوسي وكيف أدت العودة إلى منابعها الصافية إلى التغلب على الإرث الغربي المهلك الذي خلفه الإستعمار البريطاني, وإن الهند في نهاية المطاف أخذت مكانها الذي يناسبها في منزلة الحضارات الراقية.

الإنبعاث الإسلامي

بينما أصبح الآسيويون يميلون أكثر فأكثر إلى التوكيد على ثقافتهم, كان المسلمون وبأعداد كبيرة وفي نفس الوقت يتوجهون نحو الإسلام كمعين للهوية, ومعنى للحياة, والإستقرار, والشرعية, والتطور, والقوة, والأمل, وإن هذا الأمل جسده الشعار الذي يقول؛ "الإسلام هو الحل". وإن هذا الإنبعاث الإسلامي* في بعد مداه وعمقه الشديد هو الطور الأخير في تهيئة

---

* يكتب مؤلف هذا الكتاب عبارة الإنبعاث الإسلامي بالحروف الأنجليزية الكبيرة, ويبدأ كلمة الإنبعاث بحرف إستهلالي كبير وهو أمر غير مألوف للقارئ باللغة الأنجليزية فيعلق على ذلك بقوله؛ قد يتساءل بعض القراء عن السبب الذي جعل كلمة الإنبعاث 'Resurgence' في عبارة الإنبعاث الإسلامي تكتب مبدوءة بحرف إستهلالي كبير, وإن السبب وراء ذلك هو للفت الإنتباه إلى ان هذه الكلمة تشير الى حدث تاريخي مهم إلى حد بعيد إذ يؤثر على خمس مجموع الإنسانية أو أكثر, الأمر الذي يجعله, على أقل تقدير, يبلغ من الأهمية درجة تضاهي أهمية الثورة الأمريكية, والثورة الفرنسية, والثورة الروسية التي تكتب الحروف 'R' من كلمات الثورة –

الحضارة الإسلامية لمواجهة الغرب, وهو مسعى لإيجاد "حل" لا في المنظومات النظرية الغربية بل في الإسلام, ويجسد هذا الشعار القبول بالحياة العصرية, والرفض للثقافة الغربية, والإلتزام ثانية بالإسلام كمرشد للحياة في العالم العصري. كما وضح ذلك مسئول سعودي كبير في سنة ١٩٩٤ حين قال؛ إن "الإستيرادات الأجنبية مليحة أما لأنها تلمع أو 'أشياء' مصنوعة بتقانة راقية. ولكن الأعراف الإجتماعية والسياسية غير الملموسة التي إستوردت من الخارج يمكن أن تكون مهلكة - إسأل عن ذلك شاه إيران ..... فمكانة الإسلام في نفوسنا ليست مجرد دين بل هو إسلوب للحياة. ونحن السعوديين نرغب في التعصير ولكن ليس بالضرورة أن نتغرب"[17].

فالإنبعاث الإسلامي هو المحاولة التي يقوم بأعبائها المسلمون لتحقيق هذا الهدف. فهي؛ حركة واسعة فكرية, وثقافية, وإجتماعية, وسياسية تسود جميع أنحاء العالم الإسلامي. ويعتقد على نحو شائع بأن "النهج الأصولي" الإسلامي هو الإسلام السياسي, وهو مجرد عنصر واحد من حركة إحياء أشمل بكثير لأفكار, وممارسات, وعلم البلاغة الإسلامية, وإعادة روح التفاني من أجل الإسلام إلى بلاد المسلمين. إن هذا الإنبعاث الإسلامي هو حالة سائدة ليست متطرفة, وهي عامة وليست معزولة.

ولقد أثر هذا الإنبعاث في المسلمين في كل بلد وفي أغلب الجوانب الإجتماعية والسياسية في الدول المسلمة. ولقد كتب جوهن أل. إسبوزيتو بشأن هذا الإنبعاث فيقول:

"إن الدلالات على وجود صحوة إسلامية في الحياة الشخصية" كثيرة ومنها: زيادة الإهتمام بالشعائر الدينية (الحضور في الجامع, الصلاة, الصيام), تكاثر البرمجة والمطبوعات الدينية, والتأكيد على نحو أشد على الزي والقيم الإسلامية, وإحياء مذهب التصوف. ولقد صاحب هذا التجديد ذو القاعدة الأوسع العودة للتأكيد على العمل بنهج الإسلام في الحياة العامة: فثمة تزايد في الحكومات, والمنظمات, والقوانين, والمصارف, وخدمات الرفاهة الإجتماعية, والموسسات التعليمية ذات التوجه الإسلامي. ولقد توجهت كلتا الاثنتين: الحكومات والحركات المعارضة لها إلى الإسلام أما لتعزيز سلطتها أو لحشد التأييد..... وإن أغلب الحكام والحكومات, وبضمنها أشد الدول علمانية مثل تركيا وتونس, التي تصبح واعية بقدرة الإسلام الكامنة, قد أبدت إحساسا وقلقا مفرطا بشأن القضايا الإسلامية.

-'Revolution' فيها بحرف إستهلالي كبير. وإن هذا الإنبعاث يشبه ويضاهي حركة الإصلاح البروتستانتية في المجتمع الغربي والتي يكتب الحرف 'R' من كلمة إصلاح 'Reformation' منها بحرف استهلالي كبير.

وبصيغة مشابهة لتلك, فإن عالم بارز آخر في الدين الإسلامي هو علي الدين هلال الدسوقي يرى هذا الإنبعاث بأنه يتضمن محاولات لإقامة القانون الإسلامي محل القانون الغربي, والعمل على زيادة إستخدام اللغة والرموز الدينية, والتوسع في التعليم الإسلامي (الذي بدا جليا في تكاثر المدارس الإسلامية وصياغة المناهج الدراسية في المدارس العادية بالأسلوب الإسلامي), وزيادة الإلتزام بالقواعد الإسلامية للسلوك الإجتماعي (مثلاً؛ عباءة وحجاب المرأة, وإجتناب الخمرة), وإزدياد المشاركة في الطقوس الدينية, وهيمنة المجموعات الإسلامية المعارضة للحكومات العلمانية في المجتمعات المسلمة, وتوسيع المحاولات لتطوير تضامن دولي بين الدول والمجتمعات الإسلامية[18]. إن إنتقام الرب هو ظاهرة عالمية, لكن الرب, أو بالأحرى الله قد جعل إنتقامه أعم وأشد نفاذاً في أمة الإسلام.

ويحمل الإنبعاث الإسلامي في مظاهره السياسية بعض الشبه بالمذهب الماركسي, فهو ذات نصوص مقدسة, ورؤية لمجتمع مثالي, ووعد بتغيير جذري, ورفض القوى الموجودة والدولة القومية, ويتأرجح التنوع المذهبي في هذا الإنبعاث من المذاهب الإصلاحية المعتدلة إلى العنيفة الثائرة. ولكن ثمة حالة تشابه حالة هذا الإنبعاث تكون أكثر فائدة للتحليل هي حركة الإصلاح البروتستانتية. فكلاهما ردتي فعل على ركود وفساد المؤسسات القائمة؛ وإنهما تدافعان عن العودة إلى صيغة أنقى وأشد لدينهما, وتبشران بالعمل, والنظام, والإنضباط, وتروقان للناس من الطبقة الوسطى البادئة بالظهور المفعمة بالحيوية والنشاط. وكلتا الحركتان مركبتان, ولهما مذاهب مختلفة, ولكن لكل منهما مذهبان رئيسان؛ فللبروتستانت اللوثرية والكالفانية[3], وللإسلام المذهبان الأصوليان المتشددان الشيعي والسني, وحتى أنه توجد جوانب متماثلة بين جون كالفن وآية الله خميني وحتى في الإلتزام الديني الذي حاولا فرضه على مجتمعيهما. وان الروح المركزية لكلتا الحركتين الإصلاح البروتستانتية والإنبعاث الإسلامي هي الإصلاح الجوهري. وأعلن قس

---

[3] اللوثرية: هي مذهب بروتستانتي أرسى أسسه المصلح الديني البروتستانتي لوثر الذي عاش السنين ما بين (١٤٨٣ــ١٥٤٦). أما الكالفانية فهي مذهب بروتستانتي أرسى أسسه اللاهوتي الفرنسي كالفن الذي عاش السنين ما بين (١٥٠٩ــ١٥٦٤) وهو مذهب يقول ان قدر الأنسان مرسوم من قبل ولادته. المترجم

بيورتاني[1] قائلاً؛ "يجب أن يكون الإصلاح كونياً ..... لنصلح كل مكان, وكل الناس, وكل مجالات العمل؛ لنصلح دور العدالة, والقضاة الضالين ..... لنصلح الجامعات, لنصلح المدن, لنصلح مدارس التعليم السافلة, لنصلح أيام الآحاد, لنصلح الشعائر الدينية, وعبادة الرب". وبنفس الصيغة يؤكد على ذلك حسن الترابي إذ يقول؛ إن "هذه الصحوة شاملة — فهي ليست لكسب ولاء الفرد وحسب؛ وهي ليست صحوة فكرية وثقافية ولا حتى سياسية وحسب, إنما هي صحوة تشمل كل هذه القضايا, فهي إعادة بناء شاملة للمجتمع من القمة إلى القاع"[19]. إن تجاهل تأثير الإنبعاث الإسلامي على العالم السياسي الشرقي في السنين الأخيرة من القرن العشرين هو أمر يساوي في أهميته تجاهل تأثير حركة الإصلاح البروتستانتية على السياسة الأوربية في السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر.

ويختلف الإنبعاث الإسلامي عن حركة الأصلاح البروتستانتية بجانب رئيس واحد. فهذه الأخيرة كان تأثيرها محدود إلى درجة كبيرة بنطاق شمال أوربا, وحققت تقدماً ضئيلاً في إسبانيا, وإيطاليا, وشرق أوربا, وفي عموم مناطق آل هابسبورغ. أما الإنبعاث الإسلامي فهو على النقيض من ذلك فبلغ كل مجتمع مسلم تقريباً. فإبتداءاً من سبعينات القرن العشرين, ظفرت الرموز, والمعتقدات, والممارسات, والأعراف, والسياسات, والمنظمات الإسلامية بالإلتزام المتزايد والتأييد في جميع أرجاء العالم الإسلامي الذي يبلغ تعداده مليار مسلم وتترامى أطرافه من المغرب إلى إندونيسيا ومن نيجيريا إلى كازخستان. وكانت العودة إلى الإسلام تميل للحدوث أولاً في المملكة الثقافية ثم تبدأ بالإنتقال إلى العالمين الإجتماعي والسياسي. وسواء أكان القادة في الميدانين الفكري والسياسي يؤيدون هذا الإنبعاث أم لا فإنهم لا يستطيعون تجاهله ولا تجنب تكييف أنفسهم له بطريقة أو بأخرى. إن التعميمات المطلقة عادة ما تكون خطرة وغالباً ما تكون خاطئة. ولكن ثمة تعميم مطلق يبدو مبرراً؛ ففي سنة ١٩٩٥ كانت كل دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة, ماعدا

---

[1] البيورتاني؛ هو التطهري المتزمت الداعي إلى التمسك الصارم بأهداب الدين والأخلاق الفاضلة. وكانت قد ظهرت جماعة بروتستانتية تطهرية في إنجلترا ونيوإنجلاند في القرنين السادس عشر والسابع عشر طالبت بتبسيط طقوس العبادة والتمسك الشديد بأهداب الفضيلة. المترجم

إيران, تبدو إسلامية وداعية للإسلام ثقافياً, وإجتماعياً, وسياسياً, أكثر مما كانت عليه قبل خمسة عشر عاماً من ذلك التاريخ[20] .

وكان لحركة العودة إلى الإسلام موضوعاً محورياً, في أغلب الدول المسلمة, وهو تطوير المنظمات الإجتماعية الإسلامية وأن تتولى الجماعات الإسلامية المنظمات الموجودة من قبل. ويولي الإسلاميون إهتماماً إستثنائياً بأمرين هما إنشاء مدارس إسلامية وتوسيع التأثير الإسلامي في مدارس الدولة. وواقع الأمر أن الجماعات الإسلامية أصبحت حقيقة قائمة في "المجتمع المدني" الإسلامي فصارت توازي وتتفوق وتحل, في مداها ونشاطها, محل مؤسسات المجتمع المدني العلماني التي غالباً ما تكون هشة. وفي مصر, في مطلع تسعينات القرن العشرين, كانت قد طورت المنظمات الإسلامية شبكة منظمات شاملة تقدم خدمات صحية, وخدمات للرفاهة الإجتماعية, وتعليمية وخدمات أخرى غيرها إلى عدد كبير من فقراء مصر, فتملأ بذلك الفراغ الذي خلفته الحكومة. ولما وقع الزلزال الذي ضرب القاهرة في سنة ١٩٩٢, كانت هذه المنظمات "حاضرة في الشوارع في غضون ساعات, لتوزع الأطعمة والأغطية بينما تأخرت محاولات النجدة الحكومي". وفي الأردن, إتبع الأخوان المسلمون بوعي سياسة تطوير "بنية تحتية لجمهورية إسلامية" في الأسس الإجتماعية والثقافية وفي مطلع تسعينات القرن العشرين, وفي هذا البلد الصغير ذي الأربعة ملايين نسمة كانت منظمة الأخوان المسلمين تدير مستشفى كبيرة, وعشرين عيادة طبية, وأربعين مدرسة إسلامية, ومائة وعشرين مركزاً لتعليم القرآن. وفي جوار هذا البلد, في الضفة الغربية وغزة, أنشأت المنظمات الإسلامية وأدارت "إتحادات طلابية, ومنظمات شبابية, وجمعيات دينية, وإجتماعية, وتعليمية", وشملت مدارس تتراوح من رياض الأطفال إلى جامعات إسلامية, وعيادات طبية, ودور أيتام, ودار عناية بالعجزة, ونظام لتأهيل قضاة وحكام قضائيين على أصول إسلامية. وإنتشرت المنظمات الإسلامية في جميع أنحاء إندونيسيا في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. إذ في مطلع ثمانينات القرن العشرين, كانت المنظمة المحمدية الأوسع في إندونيسيا والتي بلغ عدد أعضائها ستة ملايين عضو, قد أنشأت "دولة- رفاهة- دينية- داخل- الدولة- العلمانية", وصارت تنهض بخدمات "من المهد- إلى- اللحد" إمتدت إلى الدولة برمتها من خلال شبكة واسعة من مدارس, وعيادات طبية, ومستشفيات, ومؤسسات بمستوى - جامعة.

وفي هذه المجتمعات المسلمة وأخرى غيرها كانت المنظمات الإسلامية, التي تم حظر نشاطها السياسي, تقدم خدمات إجتماعية تضاهي تلك الخدمات التي كانت تقدمها الأجهزة السياسية في الولايات المتحدة في السنوات الأولى من القرن العشرين[21].

لقد كانت ومازالت المظاهر السياسية للإنبعاث الإسلامي أقل هيمنة من مظاهره الإجتماعية والثقافية, ولكن هذه المظاهر السياسية مازالت تمثل التطور السياسي الوحيد الأهم في المجتمعات المسلمة في الربع الأخير من القرن العشرين. ولقد تفاوت مدى وبنية الدعم السياسي للحركات الإسلامية من دولة إلى دولة. ومازالت توجد بعض الميول الواسعة لهذا الدعم. إلا أن هذه الحركات بجملتها لا تحظى بكثير من الدعم من النخب الريفية, والفلاحين, وكبار السن. وكالأصوليين المتشددين في الأديان الأخرى, فإن الإسلاميين المتطرفين هم من المساهمين في عملية التعصير ومن نتائجها بأغلبية كاسحة. وهم من الشباب الذين يجري عليهم حال الإنتقال من الريف إلى المدينة وذوي توجهات عصرية وتم كسبهم على نحو واسع من ثلاثة مجموعات.

وكما هو الحال مع الحركات الثائرة, فلقد تألف العنصر الجوهري لتلك الحركات من الطلبة والمفكرين. إذ كان, في أغلب الدول, فوز الأصوليين المتشددين بالسيطرة على إتحادات الطلبة والتنظيمات التي تشبهها هو الطور الأول في عملية جعل السياسة إسلامية, وتم ذلك عن طريق "إختراق" إسلامي كان يحدث في الجامعات في سبعينات القرن العشرين في مصر, وباكستان, وأفغانستان, ثم تحول هذا المد إلى دول مسلمة أخرى. وكانت مشاعر إستحسان الحركات الإسلامية قوية على وجه الخصوص بين الطلاب في المعاهد التقنية, والفروع الهندسية, والأقسام العلمية. وفي تسعينات القرن العشرين, كان, في المملكة العربية السعودية, والجزائر, ودول أخرى يلوح "عامل عودة الجيل الثاني إلى الثقافات الأهلية" معلناً عن نفسه بوضوح بسبب إزدياد نسب طلاب الجامعات الذين يجري تعليمهم باللغات المحلية ثم يصبحون لهذا السبب, على نحو متزايد, عرضة لتأثيرات الحركات الإسلامية المتطرفة[22]. وكذلك كثيراً ما كسب الإسلاميون إستحسان النساء, فشهدت تركيا تمايزاً واضحاً بين جيل النساء الأكبر سناً المؤيدات للعلمانية وبناتهن وحفيداتهن اللائي لهن توجه إسلامي[23]. وإن إحدى الدراسات التي أُجريَت بشأن القادة العسكريين للجماعات الإسلامية المتشددة المصرية كشفت بأنهم يتصفون

بخمسة خصائص رئيسة, يبدو أنها نموذجية لتعميمها على الإسلاميين المتشددين في الدول الأخرى. فكانوا شباباً في عشرينات وثلاثينات أعمارهم بأغلبيتهم الكاسحة. وكان ثمانون بالمائة منهم طلاب جامعات أو تخرجوا منها. وأكثر من نصفهم جاءوا من كليات ممتازة أو من المجالات المرغوب فيها فكرياً للتخصص التقني مثل الطب والهندسة. وكان أكثر من سبعين بالمائة منهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى الأدنى, "ذوي حال متوسط ولكن ليسوا من أجداد فقراء" وكانوا هم الجيل الأول في عوائلهم يحصل على تعليم عال. وعاشوا طفولتهم في مدن صغيرة أو مناطق ريفية ولكن كانوا قد أصبحوا يقطنون في المدن الكبيرة[24].

وبينما كَوَّن الطلبة والمفكرون الكوادر العسكرية وقوات الإصطدام للحركات الإسلامية المتطرفة, ألّف الذين ينحدرون من الطبقة الوسطى الجزء الأعظم من الأعضاء الناشطين فيها. وإلى حد ما جاء هؤلاء الناشطين من الذين غالباً ما يطلق عليهم إسم جماعات الطبقة الوسطى "التقليدية": تجار كبار وصغار, وأصحاب أعمال حرفية صغيرة, وأصحاب دكاكين. ولعب هؤلاء دوراً حاسماً في قيام الثورة الإيرانية وقدمت دعماً كبيراً للحركات المتشددة في الجزائر, وتركيا, وإندونيسيا. ولكن إلى حد أبعد من ذلك, ينتمي المتشددون إلى قطاعات أكثر "عصرية" من الطبقة الوسطى. و"يحتمل أن يضم الناشطون الإسلاميون عدداً كبيراً غير متجانس من شباب على مستوى عال من التعليم وأذكياء إلى درجة كبيرة في المناطق التي يسكنون فيها", إذ يكون من بينهم أطباء, ومحامين, ومهندسين, وعلماء, ومدرسين, وموظفين حكوميين مدنيين[25].

وكان العنصر الرئيس الثالث من الجمهور المناصر للحركات الإسلامية المتطرفة هم المهاجرين منذ عهد قريب إلى المدن. وتزايدت, في جميع إنحاء العالم الإسلامي, أعداد السكان المتمدنين بنسب مثيرة في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. ولما كان المهاجرين إلى المدينة يُحشَرون في الأحياء الفقيرة المزدحمة القذرة المتعفنة وغالباً ما تكون بدائية, فإنهم كانوا يحتاجون إلى الخدمات الإجتماعية التي تمنحها المنظمات الإسلامية فأصبحوا المستفيدين منها. وعلاوة على ذلك, كما أشار إلى ذلك برنست جلنر قائلاً ؛ إن الإسلام يمنح "هوية مشرفة" إلى هذه "الجماهير الغفيرة التي إنفصلت حديثاً عن جذورها". ففي إستانبول وأنقرة, والقاهرة وأسيوط, والجزائر وفاس, وفي قطاع غزة نظمت الأحزاب الإسلامية المتشددة بنجاح هؤلاء "المضطهدين

والمنبوذين" ونالت إستحسانهم. وقال أولـفر روي بأن "جمهور الإسلام الثائر هو من نتائج المجتمع العصري ..... وهم الوافدين الجدد إلى الحياة المدنية, هم ملايين الفلاحين الذين ضاعفوا إلى ثلاثة أضعاف أعداد سكان كبرى الحواضر الإسلامية"[26].

وبحلول أواسط تسعينات القرن العشرين, لم تكن الحكومات الإسلامية قد تولت السلطة على نحو واضح إلا في إيران والسودان. وكان عدد قليل من الدول المسلمة, مثل تركيا وباكستان, لها أنظمة تدعي الحق بالشرعية الديمقراطية. أما الحكومات في الدول المسلمة الأربعين الأخرى فكانت على نحو ساحق لا ديمقراطية فيسيطر عليها: الملوك, أو أنظمة الحزب الواحد, أو أنظمة عسكرية, أو حكومة يسيطر عليها حاكم مطلق واحد (طاغية), أو حكومات تدمج بين هذه الأنواع من الحكم, وهي عادة تقوم على أساس عائلة, أو عشيرة, أو قبيلة بحدود معينة وفي بعض الحالات تعتمد إلى حد بعيد على دعم أجنبي. وحاول النظامان في المملكة العربية السعودية, والمغرب أن يستحضرا صيغة للشرعية الإسلامية. ولكن تفتقر أغلب هذه الحكومات إلى أدنى الأسس التي تجعل حكمها شرعياً بلغة القيم الإسلامية, أو الديمقراطية, أو القومية. فكانت هذه الأنظمة, كما وصفتها عبارة كليمنت هنري مورو "أنظمة المتاعب", فهي قمعية, وفاسدة, وبعيدة بعداً حتى الإنفصال عن حاجات وتطلعات مجتمعاتها. وقد تظل مثل هذه الأنظمة تسند نفسها لفترات طويلة من الزمن. فلا تسقط بالضرورة. ألا وأنها في العالم المعاصر, فلقد أصبحت إحتمالية أنها ستتغير أو تنهار مرجحة. وبناءاً على هذا الإحتمال, وفي أواسط تسعينات القرن العشرين, ظهرت قضية مركزية تتعلق بالحكومات البديلة المحتملة: فمن هم الذين سيخلفونها وما سيكون شأنهم؟ وفي كل بلد تقريباً في أواسط التسعينات, كان النظام البديل الأكثر ترجيحاً أن يخلفها هو؛ نظام إسلامي متشدد.

وفي خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين, إجتاحت العالم موجة من التحول نحو الديمقراطية من أقصاه إلى أقصاه, فأحاطت بعدة عشرات من الدول. وكان لهذه الموجة تأثير على المجتمعات المسلمة, لكنه كان تأثيراً محدوداً. وبينما كانت قوة الحركات الديمقراطية تتعاظم ثم تولت السلطة في جنوبي أوربا, وأمريكا اللاتينية, ومحيط شرق آسيا, ووسط أوربا, كانت قوة الحركات الإسلامية المتشددة, في نفس الوقت, تتعاظم في الدول المسلمة. وكانت هذه الحركة

الإسلامية البديل العملي الذي يوازي حركة المعارضة الديمقراطية ضد الأنظمة الفاشستية في المجتمعات المسيحية, وجاءت, في جانب واسع منها, نتيجة لأسباب متشابهة مثل: التحريك والتحول الإجتماعي, وفقدان الشرعية التنفيذية للأنظمة الإستبدادية, والمحيط الدولي المتغير؛ ويتضمن حتى الزيادات في أسعار النفط, وفي العالم المسلم شجعت هذه القضايا التوجهات الإسلامية المتشددة أكثر من التوجهات الديمقراطية. وقام الكهنة, والقساوسة, ومجموعات دينية عادية, بأدوار مهمة في الوقوف ضد الأنظمة الفاشستية في المجتمعات المسيحية, أما في الدول المسلمة, فقام العلماء, والجماعات التي نشأت على أساس تعاليم الجامع, والإسلاميون المتشددون فأدوا أدواراً تضاهي تلك الأدوار. وكما كان البابا رأس الكنيسة الكاثوليكية شخصية مركزية لإنهاء النظام الشيوعي في بولندا, فقد أطاح آية الله بنظام الشاه.

وفي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين, هيمنت الحركات الإسلامية المتشددة على المعارضة وكثيراً ما إحتكرتها ضد الحكومات في الدول المسلمة. وكانت قوة تيار هذه الحركات, في جانب منه, دالة على ضعف المصادر البديلة لحركة المعارضة. فكانت الحركات اليسارية والشيوعية قد نُزعَت عنها الثقة ومن ثم قوضها, على نحو فعلي, إنهيار الإتحاد السوفيتي والشيوعية العالمية. وكانت الجماعات التحررية, والديمقراطية المعارضة موجودة في أغلب المجتمعات المسلمة, ولكن كانت دائماً حصراً على أعداد محدودة من المفكرين وآخرين ذوي جذور وإرتباطات غربية. وماعدا إستثناءات عرضية وحسب, فإن الديمقراطيين التحرريين كانوا غير قادرين على كسب دعم شعبي يقوم على أساس رصين في المجتمعات المسلمة, وحتى الحركة الإسلامية التحررية فشلت في مد جذورها في تلك المجتمعات. ويدرك ذلك فؤاد عجمي فيقول؛ "من مجتمع مسلم لآخر, إذا كان المرء يكتب عن المذهب التحرري وعن العّرف البرجوازي الوطني, فكأنه يكتب تعازياً لرجال قبلوا التحدي في نزاع يستحيل عليهم النصر فيه ومن ثم فشلوا"(27). إن فشل الديمقراطية التحررية العام في تولي زمام الأمور في المجتمعات المسلمة هو ظاهرة ظلت مستمرة ومتكررة على مدار قرن برمته, إبتداءاً من السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر. ولهذا الفشل مصدره, وعلى أقل تقدير في جانب منه, هو؛ طبيعة الثقافة والمجتمع الإسلاميين اللذان لا يتقبلان المفاهيم التحررية الغربية.

إن نجاح الحركات الإسلامية المتشددة في الهيمنة على المعارضة وتوطد مكانتها لتكون البديل الوحيد الذي يمكن أن يخلف الأنظمة التي لا تتزحزح عن سدة الحكم هو أمر ساعدت عليه, إلى حد بعيد, سياسات تلك الأنظمة أيضاً. إذ من وقت لآخر في أثناء الحرب الباردة, شجعت الكثير من الحكومات بضمنها الجزائرية, والتركية, والأردنية, والمصرية, والإسرائيلية على دعم الإسلاميين المتطرفين لأنهم قوة مضادة للشيوعية أو معادية للحركات القومية. وعلى أقل تقدير, كانت المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى تمد الأخوان المسلمين وجماعات إسلامية متشددة أخرى في العديد من الدول بأموال ضخمة إلى أن قامت حرب الخليج. وإن قدرة الجماعات الإسلامية في الهيمنة على المعارضة عززها, أيضاً, قمع الحكومة لحركات المعارضة العلمانية. وعلى العموم تتناسب قوة الحركات المتشددة عكسياً مع قوة الأحزاب الديمقراطية العلمانية أو القومية العلمانية فكانت أضعف في دول مثل؛ المغرب, وتركيا التي سمحت إلى حد ما بمنافسة الأحزاب المتعددة, مما كان عليه حالها في دول قمعت كل التيارات المعارضة[28]. إلا أن المعارضة العلمانية معرضة للقمع أكثر من المعارضة الدينية. إذ تستطيع هذه الأخيرة أن تعمل داخل وخلف شبكة من جوامع, وجمعيات خيرية, ومؤسسات وقفية, وغيرها من المؤسسات الإسلامية التي تشعر الحكومة بأنها غير قادرة على قمعها. أما الحركات الديمقراطية التحررية فلا تمتلك مثل هذا الغطاء ولهذا السبب تسيطر عليها وتستأصلها الحكومة بنحو إسهل.

وفي محاولة للإستيلاء على حق الأولوية في الميول الإسلامية, وسعت الحكومات التعليم الديني في المدارس التي تسيطر عليها الدولة, التي غالباً ما حدث فهيمن عليها مدرسون ينتمون لحركات إسلامية متطرفة وسيطرت عليها أفكار تلك الحركات, وكذلك وسعت الحكومات من دعمها إلى الدين والمؤسسات التعليمية الدينية. وكانت هذه الإجراءات, في جانب منها, دليل على تعهد الحكومة بالإسلام, ومن خلال رصد الأموال بسطت هذه الإجراءات السيطرة الحكومية على المؤسسات ومناهج التعليم الإسلامي. ولكنها كذلك, أدت إلى تثقيف أعداد كبيرة من الطلبة والمواطنين بالقيم الإسلامية, الأمر الذي كان يجعلهم أكثر عرضة لتأثيرات الحركات الإسلامية المتطرفة, فتخرجوا فيها محاربين إنطلقوا بعدها إلى العمل لمصلحة أهداف حركات إسلامية متطرفة.

إن قوة الإنبعاث الإسلامي وإستحسان الحركات الإسلامية أغرى الحكومـات لـدعم المؤسسات والممارسات الإسلامية وتجسيد الرموز والممارسات الإسلامية داخل أنظمتها. وعلـى المستوى الأوسع, فإن هذا الأمر يعني التوكيد أو إعادة التوكيد على الشخصية الإسلامية لـدولها ومجتمعاتها. وفي سبعينات وثمانينات القرن العشرين, تدافع القادة السياسيون على عجل لتَعْريـف أنظمتهم وأنفسهم بالإسلام. فأقتنع الملك حسين ملك الأردن بأنه؛ كان للحكومات العلمانيـة نصيب ضئيل من المستقبل في العالم العربي, وتحدث عن الحاجة إلى إقامة "ديمقراطية إسلامية" و "إسلام ينهض بعملية التعصير". وأكد الملك الحسن ملك المغرب على خـشيته مـن الرسـول ومكانته فهو "أمير المؤمنين". وها هو سلطان بروني, الذي لم يشاهد من قبل يؤدي ممارسـات المسلمين, بات يوماً بعد يوم "يزداد تقاً" وعَرَّف نظامه بأنه؛ "مملكة ملايو المسلمة". وهذا بن علي في تونس أخذ يتضرع إلى الله في خطبه و "يلف نفسه بعباءة الإسـلام" لكـبح جمـاح إستحسان الجماعات الإسلامية المتنامي[29]. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين, تبنى سـوهارتو على نحو واضح سـياسة تجعله يصير "أشد إسلاماً". وفي بنغلادش, تم حذف مبـدأ الإقـرار بـ"العلمانية" من الدستور في أواسط سبعينات القرن العشرين, وبحلول الـسنوات الأولى مـن التسعينات أصبحت الهوية العلمانية الكمالية التركية, ولأول مرة, على محك تحد خطير[30]. ولكي يؤكدوا على التزامهم الإسلامي, سارع, على عجل, المسئولون الحكوميون - أوزال, وسوهارتو, وكريموف - لأداء مناسك فريضة الحج.

وكذلك عملت الحكومات في الدول المسلمة على جعل القانون إسلامياً. ففي إندونيسيا تم تجسيد أعراف ومفاهيم الشرعية الإسلامية في نظام قانوني علماني. وعلى النقيض من ذلـك, ولكي تعكس ماليزيا غالبية سكانها غير المسلمة, فإنها توجهت نحو صـياغة نظـامين قـانونيين منفصلين, أحدهما إسلامي والآخر علماني[31]. أما في باكستان, وفي أثناء فترة نظام ضياء الحـق, بُذلَت جهود عظيمة لجعل القانون والإقتصاد إسلاميين. فأدخلت العقوبات الإسلامية, وأُنشأ نظام لدور العدل والقضاء تحكم بالشريعة الإسلامية, وأعلنت الشريعة الإسلامية بأنها القانون الأعلـى للبلاد.

وكبقية مظاهر الإحياء الديني العالمية الأخرى, فإن الإنبعاث الإسلامي هو نتيجة لأمرين هما حركة التعصير ومحاولة للحاق بها. وإن أسبابه الأساسية هي تلك التي كانت بعامتها سبباً في قيام تيارات العودة إلى الثقافات الأهلية في المجتمعات اللاغربية وهي: حركة التمدن, والتحريك الإجتماعي, والمستويات العالية من التعليم والتثقيف, والإستعمال المكثف لوسائل الإتصالات ووسائل الأعلام, والتفاعل الموسع مع الثقافة الغربية والثقافات الأخرى. فقوضت هذه التطورات القرية التقليدية, والروابط العشائرية, وخلقت التباعد والإنفصال بين الناس, وأزمة هوية. وإن الرموز, والإلتزامات, والإعتقادات الإسلامية تلبي الحاجات النفسية التي تنشأ عن تلك القضايا, وإن المنظمات الخيرية الإسلامية تقضي الحاجات الإجتماعية, والثقافية, والإقتصادية للمسلمين الذين وقعوا في شَرَك عملية التعصير. فيشعر المسلمون بالحاجة للرجوع إلى الأفكار, والعادات, والأعراف الإسلامية لكي تمنحهم البوصلة والقوة المحركة للإبحار في دوامة التعصير[32].

ولقد قيل بأن الأحياء الإسلامي جاء كذلك "نتيجة لإنحدار قوة الغرب وهيبته ..... حينما تخلى الغرب عن سطوته الساحقة, وذهب عن مُثله وأعرافه رونقها". وعلى نحو أكثر تحديداً, إن الإنبعاث الإسلامي حث عليه ومنحه الطاقة المحركة هو الإزدهار النفطي لسبعينات القرن العشرين, الذي زاد من ثروة وقوة العديد من الأمم المسلمة إلى درجة كبيرة, ومكنها من قلب العلاقات المبنية على أساس الهيمنة والتبعية التي كانت قائمة مع الغرب. وكما تحدث عنها جون بي. كلي في حينها قائلا؛ "فيما يخص السعوديين؛ فإنه مما لاشك فيه, أنهم يشعرون برضى عظيم ليكونوا هم الرابحين من العقوبات المذلة التي يبتلى بها الغربيين, لأنها ليست مجرد تعبير عن القوة والإستقلال بل هي كذلك تُظهر, كما يقصد بها أن تُظهر, الازدراء للديانة المسيحية والعلياء للإسلام". إذ أن أفعال الدول المسلمة الغنية بالنفط "إذا ما وضعت في نصابها التاريخي, والديني, والعرقي, والثقافي, لبلغت ليس أقل من محاولة جريئة لإخضاع الغرب المسيحي وجعله تحت طائلة دفع الجزية للشرق المسلم"[33]. وتستخدم حكومات السعودية, وليبيا, وأخرى غيرها مصادرها النفطية الغنية لتحفيز وتمويل الإحياء الإسلامي, وأدت ثروة المسلمين إلى إنقلاب المسلمين عن الإفتتان بالثقافة الغربية إلى الإرتباط العميق بثقافتهم الخاصة والرغبة في التوكيد على مكانة وشأن دين الإسلام في المجتمعات غير الإسلامية. وتماما كما كان يجري رؤية الثروة الغربية,

فيما سبق, بأنها برهان على أعلوية الثقافة الغربية, فأن الثروة النفطية كان يجري رؤيتها برهاناً على أعلوية الإسلام.

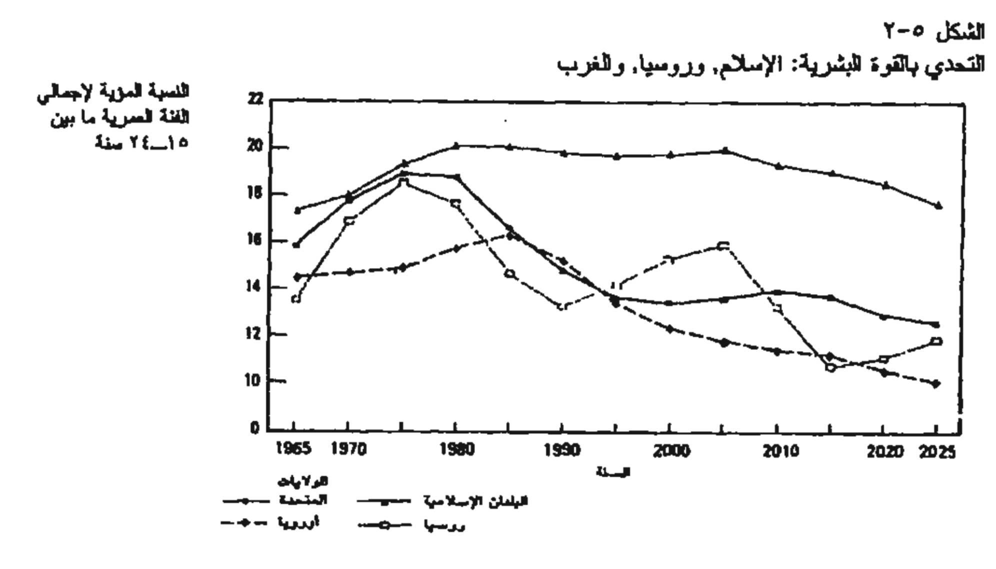
إن الحافز الذي ولدّته الإرتفاعات الكبيرة في أسعار النفط في ثمانينات القرن العشرين قد إضمحل, لكن النمو السكاني كان قوة محركة لا تنضب. وبينما كان ومازال إرتقاء شرق آسيا يستمد طاقته من نسب النمو الإقتصادي المذهلة, فإن إنبعاث الإسلام كان ومازال يستمد طاقاته من نسب مذهلة بنفس الدرجة للنمو السكاني. إذ أن الإزدياد في أعداد السكان في الدول الإسلامية, ولاسيما في البلقان, وشمال إفريقيا, وأواسط آسيا, لم يزل أكبر بكثير, على نحو يلفت النظر, من النمو السكاني في الدول المجاورة لها وفي العالم عموماً. وفي السنين مابين ١٩٦٥ و ١٩٩٠ إرتفع العدد الكلي للبشر على الأرض فزاد من ٣,٣ مليار إلى ٥,٣ مليار نسمة, بمعدل نمو سنوي ١,٨٥ بالمائة. وكانت معدلات النمو في المجتمعات المسلمة تكاد تكون دائماً أعلى من ٢,٠ بالمائة وغالباً ما تتخطى ٢,٥ بالمائة, وكانت في بعض الأحيان أعلى من ٣,٠ بالمائة. فعلى سبيل المثال, في السنين مابين ١٩٦٥ و ١٩٩٠ زاد عدد سكان المغرب بمعدل ٢,٦٥ بالمائة في السنة, من ٢٩,٨ مليون نسمة إلى ٥٩ مليون نسمة, وفيما يتعلق بالجزائريين فكان عددهم بتضاعفهم بمعدل سنوي بلغ ٣,٠. وفي خلال نفس السنين, زاد عدد المصريين بمعدل ٢,٣ بالمائة فمن ٢٩,٤ مليون نسمة إلى ٥٢,٤ مليون نسمة. وفي أواسط آسيا, وفي السنين مابين ١٩٧٠ و ١٩٩٣, إرتفعت أعداد السكان بمعدل ٢,٩ بالمائة في طاجكستان, و ٢,٦ بالمائة في أوزباكستان, و ٢,٥ بالمائة في تركمانستان, و ١,٩ بالمائة في قرغيزستان, ولكن بمعدل ١,١ بالمائة وحسب في كازخستان, التي سكانها تقريباً نصفهم من الروس. أما باكستان وبنغلادش فكان معدل نموهما السكاني يتخطى ٢,٥ بالمائة في السنة, بينما كان معدل النمو السكاني في إندونيسيا أعلى من ٢,٠ بالمائة في السنة. وعلى كل حال, كان المسلمون, كما سبق وذكرنا, يؤلفون حوالي ١٨ بالمائة من سكان العالم في سنة ١٩٨٠ ويرجح أن تكون نسبتهم أعلى من ٢٠ بالمائة في سنة ٢٠٠٠, و ٣٠ بالمائة في سنة ٢٠٢٥ (34).

لقد بلغت معدلات النمو السكاني في المغرب ودول أخرى ذروتها وهي الآن بدأت تنحدر, لكن النمو بأعداد غير مقيدة بنسبة سيظل كبيراً, وسيتم الشعور بتأثير ذلك النمو طول

مدة الربع الأول من القرن العشرين. أما في السنين القادمة, فسيكون سكان الدول المسلمة, على نحو غير متجانس, من الشباب, وبهذات تضخم سكاني بارز للمراهقين والذين هم في العشرينات من أعمارهم "أنظر الشكل ٥ـ٢". وعلاوة على ذلك, سيكون السكان من هذه الفئة العمرية, على نحو كاسح, متمدنين وقد حصلوا, على أقل تقدير, على التعليم الإعدادي. ولهذا الربط بين الحجم في الأعداد والتحريك الإجتماعي ثلاثة عواقب سياسية ذات شأن.

الشكل ٥-٢

التحدي بالقوة البشرية: الإسلام، وروسيا، والغرب



المصدر: الأمم المتحدة، قسم السكان، فرع للمعلومات الإقتصادية والإجتماعي والتحليل السياسي، توقعات للنمو السكاني، العدد لسنة ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٥)، الأمم المتحدة، قسم السكان، للفرع الخاص بالمعلومات الإقتصادية والإجتماعية والتحليل السياسي، للتوزيع العمري والجنسي لسكان العالم، نسخة ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة ١٩٩٤).

الأولى، إن الشباب هم الأبطال والأنصار الفاعلون للمعارضة, وزعزعة الإستقرار, والإصلاح, والثورة. وعبر التاريخ كان ومازال وجود فئات شبابية كبيرة يميل أن يتزامن مع مثل تلك الحركات. ولقد قيل بأن "حركة الإصلاح البروتستانتية هي شاهد على إحدى حركات الشباب العظيمة في التاريخ". وخلص جاك غولدستون إلى القول على نحو مقنع بأن نمو القوة البشرية كان عاملاً مركزياً في قيام موجتين من الثورات حدثت في أوراسيا في أواسط القرن

السابع عشر والسنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر[35]. وتزامن تزايد ملفت للنظر في نسبة الشباب في الدول الغربية مع "عصر الثورة الديمقراطية" في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. أما في القرن التاسع عشر فإن التحول الناجح إلى الصناعة والهجرة قلصا التأثير السياسي لشرائح الشباب في المجتمعات الغربية. لكن, نسب الشباب إرتفعت ثانية في عشرينات القرن العشرين وأصبحت تمد الحركات الفاشية وأخرى متطرفة بمتطوعين لتحقيق أهدافها[36]. وبعد مرور أربعة عقود من ذلك, كان لجيل أطفال ما بعد الحرب العالمية الثانية المزدهر عددياً أثره البليغ سياسياً في المظاهرات والإحتجاجات التي قامت في ستينات القرن العشرين.

ولقد أخذ شباب الإسلام يلقي بأثره على الإنبعاث الإسلامي. فبينما بدأ الإنبعاث الإسلامي يشق طريقه في سبعينات القرن العشرين, ومن ثم أخذ يفعل فعله في الثمانينات, إرتفعت نسب الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة وأربع وعشرين سنة) إرتفاعاً كبيراً في الدول المسلمة الرئيسة وبدأت تتخطى نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان في تلك الدول. وفي الكثير من الدول المسلمة, بلغ التضخم الشبابي ذروته في سبعينات وثمانينات القرن العشرين وستبلغ ذروتها في الدول الأخرى عند مطلع القرن القادم (أنظر الجدول٥-١). إن الذروات الفعلية أو البارزة في جميع هذه الدول, بإستثناء واحدة, هي فوق ٢٠ بالمائة؛ إذ تهبط ذروة عدد سكان المملكة العربية السعودية المقدرة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين إلى أقل من ذلك بقليل. ويمد هؤلاء الشباب المنظمات الإسلامية والحركات السياسية بالمتطوعين الجدد. فليس ثمة إحتمال أن يكون الأمر برمته محض مصادفة أنه؛ كانت نسبة الشباب ترتفع بين سكان إيران على نحو مثير في سبعينات القرن العشرين لتبلغ ٢٠ بالمائة في النصف الأخير من السبعينات, ثم تقوم الثورة الإيرانية في سنة ١٩٧٩, أو إن هذا الحدث المهم ذاع صيته حتى بلغ الجزائر في مطلع التسعينات في نفس الوقت الذي كانت فيه جبهة الإنقاذ الإسلامية المتشددة تكسب تأييداً شعبياً وتحرز إنتصارات إنتخابية. وتحدث كذلك تغيرات إقليمية محتملة مهمة في تضخم نسبة الشباب المسلم (أنظر الشكل ٥-٣ في ص ١٦٤). وعلى الرغم من انه يجب التعامل مع هذه البيانات بحذر, فإن هذه التقديرات التي يبنى على أساسها إحتمالات المستقبل توحي بأن نسبتي الشباب البوسني والألباني ستنحدر إنحداراً شديداً عند منقلب القرن الواحد والعشرين. ومن

ناحية أخرى, سيبقى التضخم الشبابي مرتفعاً في دول الخليج. وقال ولي عهد المملكة العربية السعودية عبد الله في سنة ١٩٨٨ بأن الخطر الأعظم الذي يهدد بلاده كان ظهور حركات أصولية إسلامية بين الشباب[37]. وبناءاً على هذه التقديرات لإحتمالات المستقبل, فإن ذلك الخطر سيظل حاضراً بقوة في القرن الحادي والعشرين.

الجدول ٥-١
زيادة أعداد الشباب في الدول المسلمة

السبعينات	الثمانينات	التسعينات	العشرة الأولى من القرن (٢١)	عشرينات القرن (٢١)
البوسنة	سوريا	الجزائر	طاجكستان	قرغيزستان
البحرين	ألبانيا	العراق	تركمانستان	ماليزيا
الإمارات العربية	اليمن	الأردن	مصر	باكستان
إيران	تركيا	المغرب	إيران	سوريا
مصر	تونس	بنغلادش	العربية السعودية	اليمن
كازخستان	باكستان	إندونيسيا	الكويت	الأردن
	ماليزيا		السودان	العراق
	قرغيزستان			عمان
	طاجكستان			ليبيا
	تركمانستان			أفغانستان
	أذربيجان			

العقود التي بلغت فيها أو التي تشير التوقعات بأنها ستبلغ فيها نسبة شريحة الأعمار بين ١٥ إلى ٢٠ سنة من عدد السكان الكلي ذروتها (وهي تكاد تكون بنحو دائم أعلى من ٢٠ بالمائة) وفي بعض هذه الدول تبلغ هذه النسبة ذروتها مرتين.

المصدر: نفس مصدر الشكل ٥-٢

وفي دول عربية كبيرة مثل (الجزائر, ومصر, والمغرب, وسوريا, وتونس) سيرتفع عدد الذين هم في مطلع العشرينات من أعمارهم وما زالوا يبحثون عن عمل حتى حلول سنة ٢٠١٠. فستزداد نسبة الداخلين في سوق العمل بمقارنتها بسنة ١٩٩٠ بنحو ٣٠ بالمائة في تونس, وبنحو ٥٠ بالمائة في الجزائر, ومصر, والمغرب, وتبلغ حوالي ١٠٠ بالمائة في سوريا. وكذلك تخلق الزيادة المتسارعة للأمية في المجتمعات العربية فجوة بين الجيل الأمي الأصغر عمراً والجيل الأكبر عمراً المتعلم على نحو واسع ولهذا السبب "يحدث تفكك بين المعرفة والقوة" ويرجح أنه "يسلط توتراً شديداً على الأنظمة السياسية"[38].

وتحتاج الكثافات السكانية الأكبر إلى موارد أكثر, ولهذا السبب فإن الناس من الدول ذات الكثافات السكانية العالية أو التي تنمو كثافاتها السكانية على نحو متسارع تميل للإندفاع نحو

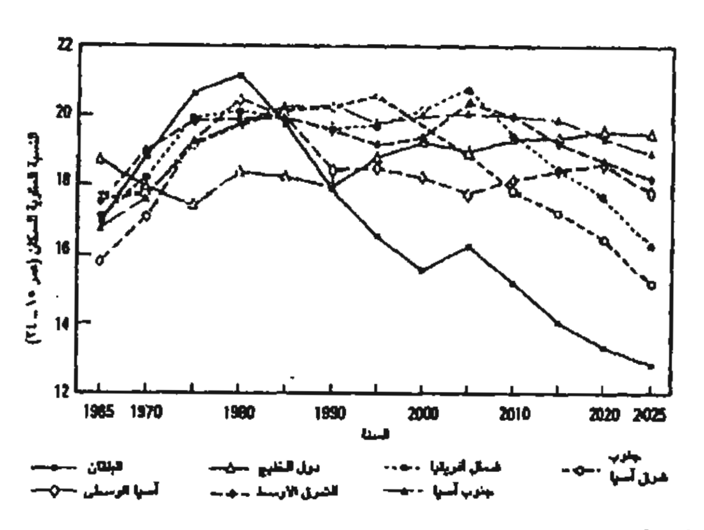
الخارج, فتحتل أرضاً, وتسلط ضغطاً على الشعوب الأخرى الأقل نشاطاً في نموهـا السكاني. وبناءاً على ذلك, فإن النمو السكاني الإسلامي عامل رئيس يساهم في قيام النزاعات على طول تخوم العالم الإسلامي بين المسلمين والشعوب الأخرى. ويشجع تزامن زيادة الكثافة السكانية مع الركود الإقتصادي على هجرة المسلمين إلى المجتمعات الغربية وأخرى غير مسلمة, الأمر الذي يجعل الهجرة قضية في تلك المجتمعات. وإن حالة التجاور المكاني بين شعب ينمو على نحو متسارع وذو ثقافة معينة وشعب آخر ينمو ببطء أو راكد في نموه السكاني وذو ثقافة مختلفة تُوّلد ضغوطاً تؤدي إلى تعديلات إقتصادية و/أو سياسية في كلا المجتمعين تتماشى مع تلك الحالة. ففي سبعينات القرن العشرين, على سبيل المثال, تغير ميزان الكثافة السكانية تغيراً كبيراً بين الإتحاد السوفيتي السابق والمسلمين الذين كان تزايدهم بنحو ٢٤ بالمائة بينما كانت زيادة الروس بنحو ٦,٥ بالمائة, فأثار هذا الأمر قلقاً شديداً بين القادة الشيوعيين في أواسط آسيا[39]. وعلى نحو مشابه, فإن الزيادة المتسارعة في عدد الألبانيين تجعل الصرب, أو اليونانيين, أو حتى الإيطاليين غير مطمئنين. ويعيش الإسرائيليون قلقاً بشأن معدلات النمو العالية في أعداد الفلسطينيين, أما إسبانيا فإن معدل نموها السكاني الأقل من خمس الواحد بالمائة في السنة يجعلها غير مرتاحة لمواجهتها جيرانها دول المغرب العربي الذين تبلغ سرعة نموهم السكاني أكثر من عشرة أضعاف نموها وفي وقت يبلغ إجمالي المنتوجات الوطنية لتلك الدول حوالي نسبة واحد إلى عشرة من إجمالي منتوجها الوطني الخاص.

تغير التحديات

لا يستطيع أي مجتمع أن ينهض بأعباء نمو إقتصادي يتجاوز معدله العشرة برقم إلى ما لانهاية, فالإزدهار الإقتصادي سيتزل عن مستواه يوما ما في مطلع القرن الحادي والعشرين. وإنخفضت معدلات نمو الإقتصاد الياباني فعلياً في أواسط سبعينات القرن العشرين ومن بعد ذلك لم تكن أي معدلات لنمو إقتصادي تعلو علواً ذا شأن على معدلات النمو الإقتصادي للولايات المتحدة والدول الأوربية. وسترى دولة إثر أخرى من دول "المعجزة الإقتصادية" معدلات نموها تنحدر وتقترب من المستويات "العادية" التي تظل تحافظ عليها الأنظمة الإقتصادية المعقدة. وعلى

نحو مشابه, لا تبقى حركة إحياء ديني أو حركة ثقافية قائمة إلى الأبد, إذ في مرحلة ما ستنخمد جذوة الإنبعاث الإسلامي ويذوي بفعل مسيرة الزمن. وإن هذا الأمر يرجح حدوثه ترجيحاً غالباً عندما يضعف حافز القوة البشرية المتنامية التي تغذيه في العقدين الثاني والثالث من القرن الحادي والعشرين. وبحلول ذلك الزمن, ستقل وتضعف مجموعات المسلحين, والمحاربين, والمهاجرين, ويرجح أن تنخفض مستويات الصراع داخل الإسلام نفسه وبين المسلمين والآخرين (أنظر الفصل العاشر). ولن تصبح العلاقات بين الإسلام والغرب حميمة ولكنها ستكون أقل تضارباً وشبه حرب (أنظر الفصل التاسع) ويرجح أن تمهد السبيل إلى حرب باردة أو ربما سلام متوازن بلا ود.

الشكل ٥-٣
زيادة نسبة الشباب المسلم حسب الإقليم



المصدر: الأمم المتحدة, قسم السكان, فرع المعلومات الإقتصادية والإجتماعية والتحليل السياسي, توقعات النمو السكاني, العدد لسنة ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة, ١٩٩٥), الأمم المتحدة, قسم السكان, الفرع الخاص بالمعلومات الإقتصادية والإجتماعية والتحليل السياسي, التوزيع العمري والجنسي لسكان العالم, إصدار ١٩٩٤ (نيويورك: الأمم المتحدة, ١٩٩٤).

سيترك التطور الإقتصادي في آسيا إرثاً من إقتصاديات أغنى وأعقد, وذات إرتباطات دولية مهمة, وبرجوازيات ثرية, وطبقات وسطى غنية. ويرجح أن تفضي هذه القضايا إلى سياسات أوسع تعددية ويمكن أن تكون أكثر ديمقراطية, ولكن لن تكون بالضرورة أكثر تأييداً للتوجهات

الغربية. وبدلاً عن ذلك, ستشجع السلطة, القائمة على أساس متين, على توكيد آسيوي دائم في الشؤون الدولية وتسعى إلى توجيه التيارات العالمية بطرق لا تجعلها تنسجم روحاً مع الغرب وتعيد تشكيل المؤسسات الدولية بالصيغ التي تجعلها بعيدة عن النماذج والمعايير الغربية. أما الإنبعاث الإسلامي, فهو كمثله من الحركات بهذا المستوى بما فيها حركة الإصلاح البروتستانتية, فأنه سيخلف إرثاً من قضايا ذات شأن. وسيكون للمسلمين وعي أشد بكثير مما هم عليه الآن بما يشتركون فيه وما يميزهم عن غير المسلمين. ولن يكون جيل القادة الجدد الذي سيتولى زمام الأمور, في الوقت الذي ينضج فيه جيل التضخم الشبابي, بالضرورة متشدداً, ولكنه سيكون ملتزماً بالإسلام أكثر بكثير من أسلافه. وعند ذاك سيكون قد ترسخ العمل بالثقافات الأهلية. وسيخلف الإنبعاث الإسلامي شبكة من منظمات إجتماعية, وثقافية, وإقتصادية, وسياسية إسلامية داخل المجتمعات المسلمة ومنها ما يتجاوز حدود تلك المجتمعات. وبحلول ذلك الزمن, سيكون الإنبعاث قد كشف عن إن "الإسلام هو الحل" للمشاكل الأخلاقية, ومشاكل الهوية, وإيجاد معنى للحياة, والأيمان, ولكنه ليس حلاً للظلم الإجتماعي, والقمع السياسي, والتخلف الإقتصادي, والضعف العسكري. ويمكن أن تُولد الإخفاقات خيبة أمل واسعة النطاق بالإسلام السياسي, فتظهر ردة فعل ضده, ثم القيام ببحث عن "حلول" بديلة لهذه المشاكل. وعلى نحو يمكن تخيله, يمكن أن تظهر حتى حركات قومية معادية للتوجهات الغربية بقوة أشد, وتنحي باللائمة على الغرب بإعتباره مسؤولاً عن إخفاقات الإسلام. ويمكن أن يكون ثمة إختيار بديل, فإذا واصلت ماليزيا وإندونيسيا تقدمهما الإقتصادي, فإنهما ربما يقدما "نموذجاً إسلامياً" يُحتذَى به للتطور ليتنافس مع النماذج الغربية والآسيوية.

وعلى أية حال, ففي أثناء العقود المقبلة سيكون للنمو الإقتصادي الآسيوي تأثيراته المزعزعة للإستقرار بعمق على النظام الدولي القائم على أساس الهيمنة الغربية, وعندما يصاحب ذلك تطور الصين, إذا مضت قدماً في تقدمها, فأنه سيحدث تحول هائل في ميزان القوة بين الحضارات. علاوة على ذلك, يمكن أن تنتقل الهند إلى مرحلة تطور إقتصادي متسارع فتظهر كمنافس يباري البقية من أجل التأثير في الشؤون العالمية. وفي عين الوقت, سيكون النمو في الكثافة السكانية للمسلمين قوة مزعزعة للإستقرار لكلا الاثنين المجتمعات المسلمة وجاراتها.

وستظل الأعداد الكبيرة للشباب ذوي التعليم الثانوي تمد الإنبعاث الإسلامي بالقوة البشرية وتعزز الروح القتالية, والمثل والقيم العسكرية للمسلمين, والهجرة. ونتيجة لذلك, يـرجح أن تـشهد السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين إنبعاثاً يتطور على الدوام في القوة والثقافة اللاغربيتين فيحدث إصطدام شعوب الحضارات اللاغربية بالغرب وبعضها ببعض.

الجزء الثالث

نظام الحضارات البادئ بالظهور

الفصل السادس

إعادة بناء السياسات العالمية على أسس ثقافية

التجمع لتكوين التجمعات: سياسات الهوية

إن السياسات العالمية بعد أن حفزتها حركة التعصير, يجري إعادة تركيبها الآن لتكون منسجمة مع الخطوط الثقافية. فتتقرب الشعوب والدول ذات الثقافات المتشابهة لتجتمع معاً. بينما تتباعد الشعوب والدول ذات الثقافات المختلفة فتفترق. فالتكتلات التي حددتها العلاقات بالآيدلوجية وبالقوة العظمى تنهار فتخلي السبيل لقيام تكتلات تحددها الثقافة والحضارة. ويجري إعادة رسم الحدود السياسية, على نحو يزداد يوماً بعد يوم, لتتلاءم مع الحدود الثقافية: العرقية, والدينية, والحضاراتية. وتحل التجمعات الثقافية الآن محل كتل الحرب الباردة, وتصير خطوط الصدع بين الحضارات أكثر فأكثر هي الخطوط المحورية للصراع في السياسات العالمية.

وفي أثناء الحرب الباردة, كانت تستطيع أية دولة أن تكون غير منحازة, كما كان حال كثير من الدول, أو أنها كانت تستطيع أن تغير إنحيازها, كما فعلت بعض الدول, فتحول ميولها من طرف إلى طرف آخر. وكان قادة أية دولة يستطيعون العمل بأحد هذه الإختيارات بناءاً على إسلوب ادراكاتهم لمصالحهم الأمنية, وحساباتهم لتوازن القوة, والأوليات التي تفرضها آيدلوجياتهم. أما في العالم الجديد, فإن الهوية الثقافية هي العامل المحوري الذي يصوغ إرتباطات وعداوات أية دولة مع الدول الأخرى. وبينما كانت أية دولة قادرة على تجنب الإنحياز في الحرب الباردة, فإنها لا تستطيع الآن أن تظل بلا هوية. فالسؤال "مع أي طرف أنت؟" قد حل محله سؤال يقصد الجوهر بنحو أعمق وهو "من أنت؟" وكل دولة يجب أن تمتلك جواباً على هذا السؤال. وسيكون ذلك الجواب هو هويتها الثقافية, ويحدد مكانة تلك الدولة على خارطة السياسات العالمية, وكذلك, يحدد أصدقائها, وأعدائها.

ولقد شهدت تسعينات القرن العشرين ثورة أزمة هوية على مستوى العالم. وتكاد تكون هذه الأزمة في كل مكان, فأينما يلقي المرء ببصره يجد الناس تتساءل "من نحن؟" و "لأي مكان

ننتمي؟" و "من هم الذين ليسوا منا؟". ولا تكون هذه الأسئلة محورية عند الشعوب التي تحاول تكوين دول أمة جديدة, كما في يوغسلافيا السابقة, فحسب بل هي محورية على نحو أعم من ذلك بكثير. وفي أواسط التسعينات, شملت الدول, التي دار فيها جدل محتدم حول التساؤلات بشأن الهوية الوطنية, من بين أخريات: الجزائر, وكندا, والصين, وألمانيا, وبريطانيا العظمى, والهند, وإيران, واليابان, والمكسيك, والمغرب, وروسيا, وجنوب إفريقيا, وسوريا, وتونس, وتركيا, وأوكرانيا, والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتأكيد, تُطرح قضايا الهوية بقوة, على وجه الخصوص, في الدول التي تعاني من صدع ثقافي وهي تلك الدول التي تضم جماعات كبيرة الحجم من أناس تنتمي إلى حضارات مختلفة.

وفي خضم محاولة التغلب على مشاكل أزمة الهوية, لا تجد الناس أمامها إلا صلة الدم, والإعتقاد, والدين, والنسب القبلي. فتلم الناس شملها مع الذين هم أسلاف, ودين, ولغة, وقيم, وأعراف تشبه ما هم, وتنأى بنفسها عن الذين يختلفون معهم فيما هم من تلك الخصائص. وفي أوربا, فإن النمسا, وفنلندا, والسويد هي جزء من الغرب ثقافياً, وإضطرت أن تنفصل عن الغرب وتكون محايدة في أثناء الحرب الباردة؛ أما الآن فهي تستطيع الإنضمام إلى أقربائها في الثقافة في الإتحاد الأوربي. وتتحرك الآن الدول الكاثوليكية والبروتستانتية في معاهدة وارشو السابقة, بولندا, وهنغاريا, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا للحصول على عضوية في الإتحاد الأوربي وحلف الناتو, وتسلك دول البلطيق نفس المسار خلف تلك الدول. وجعلت مراكز القوى الأوربية الأمر واضحاً بأنها لا ترغب في إنضمام دولة مسلمة, ويقصدون بذلك تركيا, إلى الإتحاد الأوربي وأنها غير سعيدة بوجود دولة مسلمة ثانية, وهي البوسنة, على ارض القارة الأوربية. وفي شمال أوربا, إستحثت نهاية الإتحاد السوفيتي ظهور نماذج جديدة وأخرى (قديمة) لتكوين إتحادات بين جمهوريات البلطيق ومن بينها السويد, وفنلندا. وأشار رئيس وزراء السويد مذكراً روسيا بأن جمهوريات البلطيق هي جزء من "الخارج القريب" للسويد, وبأن السويد لا يمكن أن تكون محايدة لو وقع إعتداء روسي عليها.

وتحدث تكتلات مشابهة لتلك في البلقان. ففي أثناء الحرب الباردة, كانت اليونان وتركيا عضويتين في حلف الناتو, وكانت بلغاريا ورومانيا عضويتين في حلف وارشو, وكانت

يوغسلافيا غير منحازة, وكانت ألبانيا دولة منعزلة أحياناً, وأحياناً أخرى تـرتبط مـع الـصين الشيوعية. أما الآن فتنهار تلك التكتلات لتخلي السبيل إلى التكتلات الحضاراتية التي تمتد جذورها عميقاً في الإسلام والمذهب الأرثوذوكسي. ويتحدث قادة دول البلقان عن حلف أرثوذوكـسي يوناني ـــ صربي ـــ بلغاري في طور التبلور. وإدعى رئيس الوزراء اليوناني قائلاً؛ إن "حـروب البلقان ..... جعلت رنين الروابط الأرثوذوكسية تخرج إلى السطح ... وإن هذه الوشيجة, كانت هامدة, ولكن بسبب التطورات التي تجري في البلقان فإنها تستعيد شيئاً من جوهرها الحقيقي. ولما كان العالم يّمر بحالة سائلة سيولة تامة, فإن الناس تنشد فيه الهوية والأمان. إذ تبحث النـاس الآن عن الجذور والإرتباطات لتدافع عن نفسها ضد المجهول". وتردد صدى وجهات النظر هـذه في كلمات قائد الحزب المعارض الرئيس في صربيا حين قال؛ "إن الوضع في جنوب شـرق أوربـا سيتطلب عاجلاً تكوين حلف بلقاني جديد يضم الدول الأرثوذوكسية, ويشمل صربيا, وبلغاريا, واليونان, لكي تقاوم زحف الإسلام القادم". وفي نظرة نحو الشمال, فـإن صـربيا ورومانيـا الأرثوذوكسيتان تعملان جنباً إلى جنب بتعاون وثيق لحل مشكلاتهما المـشتركة مـع هنغاريـا الكاثوليكية. وبغياب الخطر السوفيتي, يصبح التحالف "غير الطبيعي" بين اليونان وتركيا لا معنى له أساساً, ولهذا السبب تحتدم النزاعات بينهما على بحر إيجا, وقبرص, والتوازن العسكري بينهما, ودورهما في حلف الناتو والإتحاد الأوربي, وعلاقاتهما مع الولايات المتحدة. وتعود تركيا فتؤكـد على دورها كحامية لمسلمي البلقان فتقدم الدعم إلى البوسنة. وفي يوغسلافيا الـسابقة, تـدعم روسيا صربيا الأرثوذوكسية, وتوازر ألمانيا الكروات الكاثوليك, وتتظافر جهود الدول المسلمة لتقدم الدعم للحكومة البوسنية, أما الصربيون فيقاتلون الكروات, والبوسنيين المسلمين, والألبان المسلمين. وعلى أية حال, فلقد تم بلقنة دول البلقان مرة أخرى بما يتماشى مع الحدود الدينيـة. كما أدرك ذلك ميشا غليني قائلاً؛ "ثمة محورين بادئين بالظهور, أحدهم صار في زي أرثوذوكسي شرقي, والآخر تلفع بثوب إسلامي", ويظل الإحتمال قائماً بشأن "وقوع صراع لم يسبق لقوته مثيل من أجل إمتلاك التأثير بين المحور البلغرادي/الأثني والتحالف الألباني/التركي"[1].

وفي نفس الوقت, وفي الإتحاد السوفيتي السابق, تنجذب بلاروسيا, ومولدافيا, وأوكرانيا نحو روسيا, أما الأرمينيون والأذربيجانيون فيقتل بعضهم بعضاً وعندها يحاول أقربائهما الـروس

والترك أن يساندوهما وأن يحتويا النزاع. ويشن الجيش الروسي حرباً على المسلمين المتطـرفين في طاجكستان والمسلمين القوميين في الشيشان. وتعمل الجمهوريات المسلمة للإتحاد السوفيتي السابق معاً لتطوير صيغ متنوعة لإتحادات إقتصادية وسياسية فيما بينها وتوسع روابطها مع جارالها مـن الدول المسلمة, بينما تكرس تركيا, وإيران, والمملكة العربية السعودية جهـوداً عظيمـة لتنمـي علاقاتها مع هذه الدول الجديدة. وفي شبه القارة الهندية, تظل الهند وباكستان يتناطحـان علـى كشمير, وميزان القوة بينهما, ويشتد القتال في كشمير, أما داخل الهند فتقوم نزاعات جديدة بين الحركتين الأصوليتين المتطرفتين الإسلامية والهندوسية.

وفي شرق آسيا, ولأنه وطن يضم شعوباً تنتمي إلى ست حضارات مختلفـة, تكتسـب عمليات بناء القوات المسلحة الزخم الأعظم وتصبح النزاعات الإقليمية هي الأهم من كل نزاع. أما الدول الصينية الأقل شأناً؛ تايوان, وهونغ كونغ, وسنغافورة, والمجتمعات الصينية البعيدة مـا وراء البحار في جنوب شرق آسيا فتصبر على نحو يزداد شيئاً فشيئاً متوجهة نحـو الـوطن الأم ومرتبطة به ومعتمدة عليه. وتتحرك الكوريتان بتردد لكنه تحرك ذو شأن نحـو التوحـد. أمـا العلاقات بين دول جنوب شرق آسيا, بين الدول المسلمة من ناحية والدول الصينية والمسيحية من ناحية أخرى فتمسي متوترة توتراً يزداد يوماً بعد يوم وأحياناً تصبح عنيفة.

أما بشأن أمريكا اللاتينية, فإن الإتحادات الإقتصادية ـ السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور), ومعاهدة الأنديز, والمعاهدة الثلاثية بين (المكسيك, وكولومبيا, وفنزويلا), والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ـ كلها تدب فيها حياة جديدة, فتؤكد على الميزة التي برهنها, على نحو ينبض بالحياة, الإتحاد الأوربي وهي بأن الإندماج الإقتصادي ينطلق في طريق الإنجازات على نحو أسرع وأوسع عندما يقوم ذلك الإندماج على أساس العموميات الثقافية المشتركة. وفي عـين الوقت, تحاول الولايات المتحدة وكندا أن تمتص المكسيك وتضمها إلى منطقة التجـارة الحـرة لأمريكا الشمالية في عملية يعتمد نجاحها في المدى البعيد, وفي جانب واسع منها, علـى قـدرة المكسيك على إعادة تعريف نفسها ثقافياً من دولة أمريكية لاتينية إلى دولة أمريكية شمالية.

وبسبب نهاية نظام الحرب الباردة, طفقت الدول في جميع أنحاء العالم تنمـي عـداوات جديدة وتنعش علاقات نسب قديمة. ولقد كانت الدول حتى وقت قريب تلـتمس الـسبيل إلى

التجمعات, وهي الآن تجد تلك التجمعات التي تضمها مع دول ذات ثقافة تشبه ثقافتها وتنتمي إلى نفس الحضارة. فالسياسيون يجدون لذلك الأسباب والشعوب تتوحد مع التجمعات الثقافية "الأكبر" التي تتخطى حدود دولة شعب ما, وتشمل مثل هذه الحالات؛ "صربيا الأكبر", و"الصين الأكبر", و"تركيا الأكبر", و"هنغاريا الأكبر", و"كرواتيا الأكبر", و"أذربيجان الأكبر", و"روسيا الأكبر", و"ألبانيا الأكبر", و"إيران الأكبر", و"أوزباكستان الأكبر".

هل ستحدث التكتلات السياسية والإقتصادية دائما في نفس الوقت الذي تحدث فيه التكتلات الثقافية والحضاراتية؟ بالتأكيد لا تحدثان في زمن واحد, إذ أن إعتبارات توازن القوة تودي, في بعض الأحيان, إلى تحالفات عبر الحضارات, كما أدت إلى ذلك من قبل حينما دفعت فرانسيس الأول إلى التحالف مع العثمانيين ضد آل هابسبورغ[1]. بالإضافة إلى أن صيغ الإتحادات التي يتم تشكيلها لخدمة أغراض دول في عهد ما ستظل قائمة لتدخل عهد جديد يعقبه. لكنها يُرجَح أن تصبح أضعف وأقل شأناً فيجري تكييفها لخدمة غايات يفرضها العصر الجديد. ومما لاشك فيه أن اليونان وتركيا سيظلان عضويتين في حلف الناتو ولكن علاقاقما بالدول الأخرى في حلف الناتو سيصيبها الهزال. وعلى هذا المنوال يجري الحال مع تحالفات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا, وتحالفها الصميمي مع إسرائيل, وروابطها الأمنية مع باكستان. أما المنظمات الدولية المتعددة الحضارات مثل إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) فيمكن أن تواجه صعوبة تزداد على الدوام في الحفاظ على تماسكها. أما الدول مثل باكستان والهند اللتان كانتا شريكتين لقوتين عظميين مختلفتين في أثناء الحرب الباردة, فإنها الآن تعيد تحديد مصالحها وتبحث عن إتحادات جديدة تعكس حقائق السياسات المبنية على أسس ثقافية. أما الدول الإفريقية التي كانت تعتمد على الدعم الغربي الذي كانت الغاية منه مواجهة التأثير السوفيتي هناك, فأنها تتطلع على نحو يزداد يوماً بعد يوم إلى جنوب إفريقيا لكي تكون قائدة لها ولتمدها بالعون.

---

[1] وهي عائلة ملكية حكم أبنائها عدة دول أوربية إبتداماً من أواخر العصور الوسطى وحتى القرن العشرين. فتقلد آل هابسبورغ تاج الإمبراطورية الرومانية المقدسة في ألمانيا وحكموها من ١٤٤٠ وحتى سنة ١٩١٨. وكان آل هابسبورغ قد بلغوا أوج سلطانهم عندما أصبح تشارلز ملكاً على إسبانيا, ولما تنازل عن العرش سنة ١٥٥٨ إنقسمت الإمبراطورية بين الفرعين الإسباني والنمساوي, وإنتهى حكم الفرع الإسباني بعد سنة ١٧٠٠, وتبعه الفرع النمساوي بعد سنة ١٩١٨. المترجم

لماذا يكون من شأن العمومية الثقافية المشتركة أن تسهل التعاون والإلتحام بين النـــاس ومن شأن الإختلافات الثقافية أن تثير الإنشقاقات والتراعات؟

أولاً, يمتلك كل شخص هويات متعددة قد تتنافر فتكون بعضها ضد بعض أو تقـــوي بعضها بعضاً مثل :هوية نسب, وهوية مهنية, وثقافية, ومؤسساتية إجتماعية, وإقليمية, وتعليمية, وحزبية, وفكرية, وأخرى غيرها. وإن مشاعر الإنتماء إلى هويات ذات أبعاد منـــسجمة باتجـــاه واحد ربما تصطدم مع مشاعر الإنتماء إلى هويات ذات أبعاد منسجمة بإتجاه آخر يختلف: فإنـــه, وفي حالة نموذجية, إضطر العمال الألمان في سنة ١٩١٤ أن يختاروا بين هويتهم الطبقية فيكونوا بما ينتمون إلى طبقة العمال والكادحين الدولية أو هويتهم الوطنية فيكونوا بما ينتمـــون إلى الـــشعب والإمبراطورية الألمانية. أما في عالم هذا العصر, فإن الهوية الثقافية تزداد أهميتها, على نحو مستمر, أكثر فأكثر بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى للهوية.

وبموازاة أي بعد مفرد, عادة ما تكون الهوية ذات الشأن الأعظم هي؛ التي على مستوى المواجهة المباشرة وجهاً لوجه مع أخرى تقابلها. ولكن لا تتضارب بالضرورة الهويات ذات البعد الأضيق مع الهويات ذات البعد الأوسع. ويمكن تعريف ضابط في حيش تنظيمياً بفصيله, وفوجه, وصنفه, وخدمته. وبإسلوب يشبه ذاك الإسلوب, يمكن تعريف أي شخص ثقافيـــاً بقبيلتـــه أو قبيلتها, وجماعته أو جماعتها العرقية, وقوميته أو قوميتها, ودينه أو دينها, وحضارته أو حضارتها. وقد يعزز علو شأن الهوية على المستويات الأدنى بروز شأنها فعلاً على المستويات الأعلى. كمـــا أوحى بذلك بيرك حين قال؛ إن "حب الكل لا يخمده هذا الإنحياز الثانوي ..... فأن تعلق المرء بجماعة ثانوية, وأن يحب فصيلة صغيرة ينتمي إليها في المجتمع, هي القوة الدافعة الرئيسة (البـــزرة, كما كانت دائماً) لمشاعر حب الكل". وفي عالم يقيم وزناً للثقافة, تكون الفصائل هي القبائـــل والمجموعات العرقية, أما الأفواج فهي الأمم, أما الجيوش فهي الحضارات. ولأن المدى الذي إليـــه تجعل الناس أنفسها مختلفة على طول حدود ثقافية يزداد, فإنه أمر يعني أن التراعات بين الجماعات الثقافية تتعاظم أهميتها؛ ولما كانت الحضارات هي الهويات الأوسع؛ لهذا السبب تصبح الصراعات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة شأناً محورياً للسياسات العالمية.

ثانياً, إن إزدياد أهمية الهوية الثقافية, في جانب واسع منه, كما تم مناقشة ذلك في الفصلين الثالث والرابع, هو نتيجة للتعصير الإجتماعي ـ الإقتصادي على مستوى الفرد, إذ يخلق الخلع من الجذور والتباعد الحاجة إلى هويات ذات معنى, أما على المستوى المجتمعي فتحفز القدرات القائمة على أساس متين وقوة المجتمعات اللاغربية على إحياء الهويات والثقافات الأهلية.

ثالثاً, إن الهوية على أي مستوى ـ شخصي, أو قبلي, أو عرقي, أو حضاري ـ لا يمكن تحديد ماهيتها إلا بعلاقتها بهوية "أخرى" لشخص مختلف, أو قبيلة مختلفة, أو عرق مختلف, أو حضارة مختلفة. ولقد إختلفت عبر التاريخ العلاقات بين دول أو كيانات أخرى تنتمي إلى نفس الحضارة عن العلاقات بين دول أو كيانات تنتمي إلى حضارات مختلفة عنها. فثمة نظم جفريه شعورية منفصلة تتحكم بالسلوك الذي نمارسه مع أولئك الذين "مثلنا" والسلوك الآخر الذي نمارسه مع "البرابرة" الذين ليسوا مثلنا. وكانت قواعد سلوك الأمم النصرانية التي تتحكم بإسلوب التعامل بعضها مع البعض تختلف عن تلك القواعد التي تتحكم بإسلوب التعامل مع الأتراك أو آخرين "وثنيين". وكان المسلمون يتصرفون مع الذين في *دار السلام* على نحو يختلف مع أولئك الذين في *دار الحرب*. وكان الصينيون يعاملون الأجانب من أصل صيني بأساليب تختلف عن تعاملهم مع الأجانب الآخرين. إن الـ"نا" الحضاراتية التي تشير إلى من هم داخل الحضارة والـ"هم" الحضاراتية التي تشير إلى الذين خارج الحضارة, هو أمر ظل ثابتا في تاريخ الإنسانية. وتنشأ هذه الإختلافات بين السلوك الحضاراتي الداخلي والآخر الحضاراتي الخارجي عن:

١. الشعور بالتفوق "وأحيانا بالنقص" نحو أناس يُدرَكون بأنهم مختلفين عنهم أشد الإختلاف؛
٢. الخوف من مثل هؤلاء الناس والإفتقار إلى الثقة بهم؛
٣. صعوبة الإتصال بهم نتيجة للإختلافات في اللغة والإختلافات فيما يعتبر سلوك مدني؛
٤. فقدان الألفة بالأفكار, والطبائع, والعلاقات والممارسات الإجتماعية, للناس الآخرين.

وفي عالم اليوم, قد أدت التحسينات التي طرأت على وسائل النقل والإتصال إلى تفاعلات أكثر إستمراراً, وأشد كثافة, وأقرب تماثلاً, وأوسع في شموليتها بين أناس ذوي

حضارات مختلفة. ونتيجة لذلك يعلو شأن هوياتهم الحضاراتية أكثر فأكثر. فيزداد إيمان الفرنسيين, والألمان, والبلجيكيين, والهولنديين بأنهم أوربيين. ويجد مسلموا الشرق الأوسط أن البوسنيين والشيشانيين ينتسبون إلى هويتهم فيهبون لمساندتهم. ويحدد الصينيون في جميع أنحاء شرق آسيا مصالحهم بربطها مع مصالح الوطن الأم. ويرى الروس أن الصرب والشعوب الأرثوذوكسية الأخرى ينتسبون إلى هويتهم فيمدونهما بالدعم. وتدل هذه المستويات الأوسع للهوية الحضاراتية على وعي أعمق بالإختلافات الحضاراتية وبالحاجة إلى حماية ما يميز "نا" عن "هم".

رابعاً, إن أسباب الصراع بين دول وجماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة هي, إلى درجة كبيرة, تلك الأسباب التي كانت على الدوام تُوّلد صراعاً بين جماعات وهي: السيطرة على الناس, والأرض, والثروة, والقوة النسبية, وهي تعني قدرة إحدى الجماعات على فرض قيمها, وثقافتها, وأعرافها الخاصة على جماعة أخرى بمقارنتها مع قدرة تلك الجماعة أن تفعل ذلك بها. لكن الصراع بين جماعات ذات ثقافات مختلفة قد يتضمن كذلك قضايا ثقافية. إذ أن الإختلافات في المنظومة الفكرية العلمانية بين اللينينية ـــ الماركسية والديمقراطية التحررية يمكن, على أقل تقدير, أن تُطرَح للنقاش إذا كانت لا تُحَل, فيمكن أن يجري التفاوض على الإختلافات في الشأن المادي وغالباً ما تحسم بحل وسط بطريقة لا يمكن من خلالها حسم القضايا الثقافية. فلا يحتمل أن يحل الهندوس والمسلمون قضية بشأن بناء معبد وجامع يراد بنائهما في أيوديا[*] أيبنيان كلاهما كل منهما ببناية منفصلة, أم لا يبنيان أياً منهما, أم تبنى بناية توفيقية واحدة تكون معبداً وجامعاً في آن معاً. ولا يمكن أن تحسم بسهولة تلك التي تبدو أنها قضية إقليمية واضحة المعالم بين الألبان المسلمين والصرب الأرثوذوكس تتعلق بكوسوفو أو بين اليهود والعرب تتعلق بالقدس لأن لكلا المكانين معنى تاريخي, وثقافي, وعاطفي عميق لكلا الشعبين في كلا الحالتين. وعلى نحو مشابه, لا يُرجَح أن يقبل كلا الإثنين السلطات الفرنسية وأباء المسلمين بحل وسط من شأنه أن يسمح للطالبات بإرتداء الزي الإسلامي في أي يوم آخر خلال السنة الدراسية. إن القضايا الثقافية هي مثل القضايا التي يكون حلها بنعم أو لا, أي إختيار لا يقبل القسمة على إثنين.

---

[*] وهي مدينة تقع شرق الهند جنوب كلكتا. المترجم

خامساً, وفي نهاية المطاف تقوم النزاعات في كل مكان. فلا يملك المرء إلا أن يكره الإنسان. إذ لكي تُعَرِّف الناس ذواتها ومكنوناتها تحتاج إلى أعداء: فتحتاج إلى المنافسين في العمل, والخصوم في الإنجاز, والمعارضين في السياسات. وإن البشر بطبيعتهم المتأصلة في أنفسهم لا يثقون بأولئك الذين يختلفون عنهم بل ويرونهم خطراً ولهم القدرة على إيذائهم. وإن الحل لصراع ما وإختفاء أحد الأعداء يُوَلِّد قدرات شخصية, وإجتماعية, وسياسية تصبح باعثاً لقيام صراعات جديدة وأعداء جدد. كما تحدث علي ما زروي عن ذلك بقوله؛ إن ''الـ'نا' ضد الـ'هم' توشك أن تكون في ميدان الصراع السياسي حالة كونية''[2]. وفي عالم هذا العصر, يُرجَح أن تصير الـ''هم'' أكثر فأكثر تشير إلى أناس ينتمون إلى حضارة مختلفة. ولم تنهي نهاية الحرب الباردة صراعاً بل الأحرى أنها أصبحت باعثاً لظهور هويات جديدة كان لها جذورها في ثقافات معينة وباعثاً لقيام صور جديدة من الصراع بين جماعات تنتمي إلى ثقافات مختلفة وهي على المستوى الأوسع حضارات. وفي عين الوقت, تشجع الثقافة المشتركة على التعاون بين دول وجماعات تتقاسم تلك الثقافة, ويمكن رؤية هذا الأمر في نماذج الإتحاد الإقليمي البادئة بالظهور بين الدول ولاسيما في الميدان الإقتصادي.

الثقافة والتعاون الإقتصادي

في مطلع تسعينات القرن العشرين تردد على الأسماع كثير من الحديث عن الخصائص الإقليمية, والتوجه للعمل بالنهج الإقليمي في السياسات العالمية. وحلت الصراعات الإقليمية محل الصراع العالمي على جدول أعمال الأمن العالمي. وقامت قوى رئيسة مثل روسيا, والصين, والولايات المتحدة, وكذلك قوى ثانوية مثل السويد, وتركيا فأعادت تحديد مصالحها الأمنية بصيغ إقليمية على نحو واضح. وتوسعت التجارة داخل الأقاليم توسعاً أسرع من التجارة ما بين الأقاليم, وتنبأ كثيرون بظهور كتل إقتصادية أوربية, وأمريكية شمالية, وشرق آسيوية, وربما غيرها.

ولكن مازالت صيغة ''إقليمية'' لا تكفي لوصف ما كان يجري فعلاً. فالأقاليم هي كيانات جغرافية لا سياسية ولا ثقافية. وكما جرى مع دول البلقان أو دول الشرق الأوسط,

فربما تمزقها حروب تقوم بين الحضارات وفي داخل الحضارة الواحدة نفسها. إن الأقاليم هي أسس تمهد السبيل إلى التعاون بين الدول ولكن إلى الحد الذي عنده تتوافق الجغرافية مع الثقافة. أمـــا إذا كان القرب المكاني مفصولاً عن الثقافة فإنه لا يمنح العمومية الثقافية الجامعة وربما لا يغذي هـــذا القرب إلا العكس. وتتطلب التحالفات العسكرية والإتحادات الإقتصادية التعاون بين أعـــضائها, ويعتمد التعاون على الثقة, وهذه الثقة تنبع ببالغ السهولة من القيم والثقافة المشتركة. وبناءاً على ذلك, وعلى الرغم من أن العصر والغاية تلعبان دوراً كذلك, يتناسب التأثير الكلي للمنظمـــات الإقليمية بعامتها عكسياً مع الإختلافات الحضاراتية لأعضائها. وعلى العموم تؤدي المنظمات التي ينتمي أعضائها إلى حضارة واحدة كثير من الأمور وهي أكثر نجاحاً مـــن المنظمـــات المتعـــددة الحضارات. وهذا الحال واقع فعلاً في كلا المنظمات السياسية والأمنية من ناحيـــة, والمنظمـــات الإقتصادية من ناحية أخرى.

وجاء نجاح حلف الناتو, في جانب كبير منه, نتيجة لكونه المنظمة الأمنية المركزية لدول غربية ذات قيم وإفتراضات فلسفية مشتركة. وحتى الإتحاد الأوربي الغربي هـــو نتيجـــة للثقافـــة الأوربية المشتركة. أما منظمة الأمن والتعاون في أوربا فتضم دولاً تنتمي, على أقـــل تقـــدير, إلى ثلاث حضارات ذات قيم ومصالح مختلفة تماماً وهذا الأمر يضع العراقيل أمام سعيها لتطوير هوية مؤسساتية ذات شأن وأمام نهوضها بنشاطات مهمة وواسعة النطاق. أما منظمة التجمع الكـــاريبي التي ينتمي أعضاءها إلى حضارة واحدة, فتتألف من ثلاث عشرة مستعمرة إنجليزية سابقة وجميعها ناطقة باللغة الإنجليزية, وقد أنشأت مجموعة شاملة من ترتيبات تعاونية, وتتعاون بعض التجمعات الفرعية منها تعاوناً أشد كثافة. لكن المحاولات التي ترمي إلى تكوين منظمات كاريبيـــة لتكـــون جسراً عبر خط الصدع الفاصل بين الدول الناطقة بالأنجليزية من جهة والدول الناطقة بالإسبانية والبرتغالية من جهة أخرى على البحر الكاريبي كانت دائماً تبوء بالفشل.وعلى نحو مشابه, فـــإن إتحاد جنوب آسيا للعمل المشترك الإقليمي الذي أُنشأ في سنة ١٩٨٥ وضم سبع دول هندوسية, ومسلمة, وبوذية كان ولازال بلا فعالية بنحو يكاد يكون كاملاً, إلى درجة أنه صار عاجز عـــن عقد إجتماعات[3].

إن علاقة الثقافة بسياسات النهج الإقليمي واضحة كالشمس في رابعة النهار فيما يتعلق بالإندماج الإقتصادي. وإبتداءاً من الأضعف إلى الأقوى إندماجاً, فإن المستويات الأربعة الـتي يدركها المرء للإرتباط الإقتصادي بين الدول هي:

١. منطقة تجارة حرة؛

٢. إتحاد جمركي؛

٣. سوق مشتركة؛

٤. إتحاد إقتصادي.

ولقد قطع الإتحاد الأوربي الشوط الأبعد على طريق الإندماج الإقتصادي فهو ذو سوق مشتركة وعناصر كثيرة للإتحاد الإقتصادي. وكانت دول معاهدة ميركوسور ودول معاهدة الأنديز غير المتجانسة نسبيا في طريقها, في سنة ١٩٩٤, أن تنشأ إتحادات جمركية. وفي آسيا لم يبدأ إتحاد (آسيان) المتعدد الحضارات بالتحرك نحو إقامة منطقة تجارة حرة إلا في سنة ١٩٩٢. وتأخرت منظمات إقتصادية متعددة الحضارات خلف آسيان مسافة أبعد من ذلك بكثير. وفي سنة ١٩٩٥, فبإستثناء هامشي لمنظمة إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا), لم تنشأ أية منظمة مثلها منطقة تجارة حرة أقل شأنا لأية صيغة أخرى أشمل للإندماج الإقتصادي.

وفي أوربا الغربية وأمريكا اللاتينية, تغذي العمومية الحضاراتية التعاون والتنظيم الإقليمي الإقتصادي. ويعلم الأوربيون الغربيون والأمريكيون اللاتينيون بأن لهم الكثير مما يشتركون فيه. وتوجد في شرق آسيا خمس حضارات (أو ست إذا حسبت معها روسيا). لهذا, فإن شرق آسيا منطقة الإختبار لما يخص تطوير منظمات ذات شأن ليس لها جذور في حضارة مشتركة واحدة. وإبتداءاً من مطلع تسعينات القرن العشرين, لم يكن يوجد في شرق آسيا منظمة أمنية أو حلف عسكري متعدد الأطراف يضاهي حلف الناتو. وكانت قد أُنشأت منظمة إقليمية متعددة الحضارات في سنة ١٩٦٧ وهي إتحاد أمم شرق آسيا (آسيان) وتضم خمس دول أعضاء واحدة صينية, وواحدة بوذية, وواحدة مسيحية, وإثنتين مسلمتين. وكل دولة من هذه الدول واجهت تحديات فعلية بسبب تمردات شيوعية وتحديات محتملة قادمة من شمال فيتنام والصين.

وغالباً ما يضرب بـ(آسيان) المثل بأنها نموذج لمنظمة متعددة الحضارات فعالة. لكنها أيضا يضرب بها المثل على ندرة منظمات كهذه. وهي ليست تحالفاً عسكرياً. وبينما يتعاون أعضائها, في بعض الأحيان, عسكرياً على أسس ثنائية, فجميع أعضائها كذلك توسع الآن من ميزانياتها العسكرية ومنهمكة بعمليات بناء عسكرية, الأمر الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع التخفيضات التي تقوم بها دول غرب أوربا والأمريكية اللاتينية. ومن الناحية الإقتصادية, كانت آسيان قد أنشأت منذ البداية لتحقيق "تعاون إقتصادي وليس لتحقيق إندماج إقتصادي", ونتيجة لذلك, ظلت الخصيصة الإقليمية تنمو بـ"خطى بطيئة", وحتى إنشاء منطقة تجارة حرة لا يجري التفكير فيه إلى أن يحل القرن الحادي والعشرين[4]. وفي سنة ١٩٧٨, أنشأت آسيان مؤتمر ما بعد الوزاري الذي من خلاله كان يستطيع وزراء خارجية دول آسيان الأعضاء أن يجتمعوا مع أولئك الذين تعتبرهم "شركائها في الحوار" وهم: الولايات المتحدة, واليابان, وكندا, وأستراليا, ونيوزلندا, وكوريا الجنوبية, والجمعية الأوربية. لكن المؤتمر ما بعد الوزاري قد أُنشأ ليكون في المقام الأول منبراً للحوارات الثنائية ولم يزل عاجزاً عن التعامل مع "أية قضايا أمنية ذات شأن"[5]. وفي سنة ١٩٩٣, أنتجت آسيان ميدان ساكن أوسع من ذلك, وهو منبر آسيان الإقليمي, الذي ضم أعضاء آسيان وشركائها في الحوار بالإضافة إلى روسيا, والصين, وفيتنام, ولاوس, وغينيا الجديدة بابوا. إلا أنها كما يدل عليها إسمها, فكانت هذه المنظمة محلاً للحديث الجماعي وليس للعمل الجماعي. وإغتنم الأعضاء فرصة إجتماعه الأول في سنة ١٩٩٤ لـ"يعربوا عن وجهات نظرهم حول القضايا الأمنية الإقليمية", ولكن تم تجنب القضايا التي من شأنها أن تثير الخلاف لأنها, كما علق على ذلك أحد المسئولين, لو أُثيرَت لكانت"الأطراف المشاركة المعنية ستبدأ بمهاجمة بعضها بعضاً"[6]. إن آسيان وبناتها دليل على جوانب العجز المتأصلة في المنظمات الإقليمية المتعددة الحضارات.

لن تظهر منظمات إقليمية شرق آسيوية ذات شأن إلا إذا كانت ثمة عمومية ثقافية شرق آسيوية جامعة إلى الحد الذي يكفي لإسنادها. ومما لاشك فيه أن المجتمعات الآسيوية تتقاسم بعض الأمور المشتركة التي تجعلها تختلف عن الغرب. وخلص رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد إلى القول بأن هذه العموميات الجامعة ترسي أسساً لقيام إتحاد ولقد شجعت على تشكيل المؤتمر

الإقتصادي الشرق آسيوي (إبايك) على هذه الأسس. وكان سيضم دول آسيان, ومينمار, وتايوان, وهونغ كونغ, وكوريا الجنوبية, واللتان تعتبران الأهم؛ الصين واليابان. ويذهب مهاتير إلى القول بأن منظمة المؤتمر الإقتصادي الشرق آسيوي (إبايك) تمتد جذورها في الثقافة المشتركة. ويجب أن تعتبر "ليست مجرد مجموعة جغرافية بسبب أنها في شرق آسيا, ولكن كذلك كمجموعة ثقافية. وعلى الرغم من أن الشرق آسيويين قد يكونوا يابانيين أو كوريين أو إندونيسيين, فإنهم جميعاً يمتلكون بعضاً من الجوانب المتشابهة ..... فالأوربيون يتجمعون معاً, والأمريكيون يتجمعون معاً. ونحن الآسيويين يجب أن نتجمع معاً كذلك". كما قال أحد مرافقي مهاتير بأن الغاية من هذه المنظمة هي تعزيز "التجارة الإقليمية بين الدول ذات العموميات الثقافية الجامعة هنا في آسيا"[7].

وهكذا تكون المقدمة المنطقية المفهومة ضمناً لمنظمة المؤتمر الإقتصادي الشرق آسيوي هي أن نجاح الأعمال الإقتصادية المشتركة تأتي نتيجةً منطقيةً لازمة للثقافة المشتركة. ويجري إستبعاد أستراليا, ونيوزلندا, والولايات المتحدة منها لأنها ليست آسيوية ثقافياً. إلا أن نجاح (إبايك) يعتمد إعتماداً كبيراً على مشاركة اليابان والصين. ولقد ناشد مهاتير اليابانيين للانضمام إلى المنظمة. فأخبر جمهور المستمعين اليابانيين قائلاً؛ "إن اليابان بلد آسيوي. وهي من شرق آسيا", "فلا يمكنكم مجافاة هذه الحقيقة الجغرو ـ ثقافية. فأنتم تنتمون إلى هذا المكان"[8]. لكن الحكومة اليابانية كانت كارهة لحثها على العمل في (إبايك), فمن جانب بسبب الخشية من إثارة سخط الولايات المتحدة, ومن جانب آخر بسبب أنها كانت منقسمة على نفسها بشأن ما إذا كان يجب أن تُعَرِّف نفسها كدولة آسيوية أم لا. فإذا تنضم اليابان إلى (إبايك), فإنها ستهيمن عليها, الأمر الذي يسبب, على نحو مرجح, خوفاً وتوجساً بين الأعضاء وكذلك تثير نزعة عدائية شديدة عند الصينيين. ولعدة سنوات ظل يدور حديث عن أن اليابان تنشأ "كتلة ين" آسيوية لإحداث توازن مع الإتحاد الأوربي وإتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). مع ذلك يظل اليابان بلداً منعزلاً وله إرتباطات ثقافية قليلة مع جيرانه ومنذ سنة ١٩٩٥ وحتى الآن لم تتجسد أية فكرة لكتلة ين بحقيقة مادية ملموسة.

وبينما كانت آسيان تتحرك ببطء, ظلت كتلة الين حلماً, فترددت اليابـــان, ولم تـــزل (إيابك) عن أسسها, وعلى الرغم من ذلك إزداد التفاعل الإقتصادي في شرق آسيا على نحو مثير. وكان لهذا التوسع جذور في الروابط الثقافية بين المجتمعات الصينية الشرق آسيوية. وكانت هـــذه الروابط باعثاً على "إندماج غير رسمي دائم" لإقتصاد دولي يقوم على أساس صيني, يـــضاهي في كثير من جوانبه إتحاد هانسياتك[٣], و"لعله يقود إلى سوق صينية مشتركة حقيقيـــة"[9] (راجـــع الصفحتين ٩٦ــ٢٣٥). ويجري الحال في شرق آسيا, كما في أي مكان آخر, فمازالت العمومية الثقافية الجامعة هي الشرط الأول اللازم لتكوين إندماج إقتصادي ذي شأن.

وحثت نهاية الحرب الباردة على بذل الجهود في محاولات خلق منظمات إقتصادية إقليمية جديدة وإحياء القديم منها. ولقد إعتمد نجاح هذه المحاولات, إلى درجة كبيرة, على التجـــانس الثقافي للدول المشتركة في هذه المحاولات. ويُرجَح أن تظل خطة شمعون بيريز التي طرحها في سنة ١٩٩٤ لإنشاء سوق شرق أوسطية مشتركة "سراب في صحراء" لحقبة زمنية قادمة, وعلق على ذلك أحد المسئولين العرب قائلاً؛ "إن العالم العربي ليس في حاجة إلى مؤسسة أو مصرف مـــالي للتنمية تشارك فيه إسرائيل"[10]. إن إتحاد الدول الكاريبية, الذي أُنشأ في سنة ١٩٩٤ لكي يربط التجمع الكاريبي هاييتي ودول الإقليم الناطقة بالإسبانية, لا يكشف إلا عن مؤشرات ضعيفة بشأن التغلب على الإختلافات اللغوية والثقافية لأعضائها المختلفين بل يكشف عن عزلة المـــستعمرات الأنجليزية السابقة وتوجهها الجارف نحو الولايات المتحدة[11]. أما المحاولات التي سعت إلى تكوين منظمات أكثر تجانساً ثقافياً فكانت تحرز تقدماً. وعلى الرغم من أن باكستان, وإيران, وتركيـــا مقسمة على طول خطوط حضاراتية ثانوية, فإنها في سنة ١٩٨٥ أعادت الحياة إلى إتفاق كان ينام في سبات عميق وهو التعاون الإقليمي من أجل التنمية الذي كانت قد أنشأته في ســـنة ١٩٧٧, وأعادت تسميته بـــ"منظمة التعاون الإقتصادي". وفيما بعد كانت الإتفاقات قـــد بلغـــت إلى تخفيضات في التعرفة الجمركية وإجراءات أخرى متنوعة, وفي سنة ١٩٩٢ جرى توسيع عـــضوية منظمة التعاون الإقتصادي (إيكو) لتضم أفغانستان والجمهوريات المسلمة الست للاتحاد السوفيتي

---

[٣] وهو إتحاد مشترك إقتصادي عسكري أنشأه لوبيك وهامبورغ في سنة ١٢٤١ للدفاع وحماية المدن الحرة في شمال ألمانيا والمناطق المحيطة بها. وبلغ هذا الإتحاد أوج قوته في القرن الرابع عشر وعقد آخر إجتماع له في سنة ١٦٦٩. المترجم

السابق. وفي نفس الوقت, إتفقت جمهوريات أواسط آسيا الخمس للإتحاد السوفيتي السابق في سنة ١٩٩١ مبدئياً على إقامة سوق مشتركة, وفي سنة ١٩٩٤ وقعت أكبر دولتين منها, أوزباكستان وكازخستان إتفاقاً يسمح بـ"التداول الحر للبضائع, والخدمات, ورأس المال" ولتنسيق سياساهما المالية, والنقدية, والتعرفة الجمركية. وفي سنة ١٩٩١, إنضمت البرازيل, والأرجنتين, وأراغواي, وباراغواي معاً في منظمة السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) بهدف تجاوز المراحل العادية للإندماج الإقتصادي, وبحلول سنة ١٩٩٥, حل محلها إتحاد جمركي جزئي. وأنشأت دول منظمة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى الراكدة فيما سبق منطقة تجارة حرة في سنة ١٩٩٠, وأقامت مجموعة الأنديز الهامدة كسابقتها إتحاداً جمركياً في سنة ١٩٩٤. وفي سنة ١٩٩٢, إتفقت دول منظمة الفايزغراد (بولندا, وهنغاريا, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا) على إقامة منطقة تجارة حرة وسط أوربية, وفي سنة ١٩٩٤ عجلت الجدول الزمني المقرر لإدراك هذه المنطقة الحرة في أسرع وقت[12].

ويأتي التوسع التجاري كنتيجة منطقية للإندماج ثم التكامل الإقتصادي, وفي خلال ثمانيات ومطلع تسعينات القرن العشرين, أخذت التجارة داخل الإقليم الواحد تزداد أهميتها أكثر فأكثر في نسبتها إلى التجارة مابين الأقاليم. فألّفت التجارة داخل الجمعية الأوربية نسبة ٥٠,٦ بالمائة من إجمالي تجارة الجمعية في سنة ١٩٨٠ ونمت إلى ٥٨,٩ بالمائة بحلول سنة ١٩٨٩. وحدثت تحولات مشاهة نحو التجارة الإقليمية في أمريكا الشمالية وشرق آسيا. أما في أمريكا اللاتينية, فإن إقامة السوق المشتركة لدول الجنوب (ميركوسور) وإحياء معاهدة الأنديز حفزتا ارتفاعاً مفاجئاً في التجارة داخل أمريكا اللاتينية في مطلع تسعينات القرن العشرين, فتضاعفت التجارة بين البرازيل والأرجنتين إلى ثلاثة أضعافها, وتضاعفت التجارة بين كولومبيا وفنزويلا حتى بلغت أربعة أضعافها في المدة مابين ١٩٩٠ و ١٩٩٣. وفي سنة ١٩٩٤ حلت البرازيل محل الولايات المتحدة كشريك يحظى بالحصة الأكبر في التعامل التجاري مع الأرجنتين. وجاء إنشاء إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا), على نحو مشابه لسابقتها, مصحوباً بزيادة كبيرة في التجارة مابين المكسيك والولايات المتحدة. وتوسعت كذلك التجارة ضمن إقليم شرق آسيا على نحو أسرع من التجارة خارج الإقليم, لكن توسع تلك التجارة قيده ميل اليابان لإبقاء أسواقها

مغلقة بوجهها. أما التجارة بين دول النطاق الثقافي الصيني (دول إتحاد أمم آسيان, وتايوان, وهونغ كونغ, وكوريا الجنوبية, والصين) فزادت من أقل من ٢٠ بالمائة من إجمالي نموها التجاري في سنة ١٩٧٠ إلى تقريباً ٣٠ بالمائة من إجمالي نموها التجاري في سنة ١٩٩٢ بينما إنحدرت حصة اليابان من هذه التجارة من ٢٣ بالمائة إلى ١٣ بالمائة. وفي سنة ١٩٩٢, تجاوزت صادرات النطاق الصيني إلى دول النطاق الآخر صادراتهما كلاهما إلى الولايات المتحدة وصادراتهما مجتمعة إلى اليابان والجمعية الأوروبية[13].

ولأن المجتمع والحضارة اليابانية فريدة بذاتها, فإنها تواجه صعوبات في تطوير روابطها الإقتصادية مع دول شرق آسيا وفي التعامل مع خلافاتها الإقتصادية مع الولايات المتحدة وأوربا. ومهما كانت قوة الروابط التجارية والإستثمارية التي قد تصطنعها اليابان مع دول شرق آسيوية أخرى, فإن إختلافاتها الثقافية عن تلك الدول, وعلى وجه الخصوص عن نخبها الإقتصادية الصينية الواسعة, ستمنعها عن إنشاء تجمع إقتصادي إقليمي تقوده اليابان يحاكي تجمع إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) أو الإتحاد الأوربي. وفي عين الوقت, تثير إختلافاتها الثقافية مع الغرب سوء الفهم والنزعة العدوانية في علاقاتها الإقتصادية مع الولايات المتحدة وأوربا. فإذا كان الإندماج الإقتصادي, وهو ما يبدو عليه الحال فعلاً, يعتمد على العمومية الثقافية الجامعة, فإن اليابان وبسبب كونها بلداً منعزلاً ثقافياً يمكن أن يكون له مستقبل معزولاً إقتصادياً.

وفيما مضى, كانت نماذج التعاملات التجارية بين الأمم تتبع وتوازي نماذج التحالفات بين الأمم[14]. أما في العالم البادئ بالظهور, فإن نماذج التعاملات التجارية ستتأثر بها النماذج الثقافية تحديداً. فيعقد رجال الأعمال صفقات تجارية مع أناس يفهمونهم ويثقون بهم؛ فتسلم الدول سيادتها إلى إتحادات دولية تتألف من دول متشابهة — في العقل تفهمها وتثق بها. وإن جذور التعاون الإقتصادي تمتد عميقاً في العمومية الثقافية الجامعة.

بنية الحضارات

في خلال الحرب الباردة أقامة الدول علاقات منطقية مع القوتين العظميين كدول حليفة, وتابعة, ومرؤوسة, ومحايدة, ولا متحيزة. أما في عالم ما بعد الحرب الباردة, فتنتسب الدول إلى

الحضارات كدول عضوات، ودول جوهرية، ودول منعزلة، ودول متصدعة، ودول ممزقة. وإن الحضارات تشبه القبائل والأمم فتمتلك تركيبات سياسية. *والدولة العضوة* هي؛ أية دولة تُعرَف بكاملها ثقافياً بحضارة بعينها، مثل مصر فهي تُعرَف بكاملها بالحضارة العربية ـــ الإسلامية، وكذلك إيطاليا فتُعرَف بكاملها بالحضارة الأوربية ـــ الغربية. وقد تضم الحضارة كذلك أناساً يشتركون بثقافتها ويُعرَفون بها، لكنهم من الذين يعيشون في دول تهيمن عليها دول عضوات لحضارة أخرى. وعادة ما تمتلك كل حضارة موضع واحد أو أكثر تراه أو تراها عضواتها بأنه مصدر أو مصادر أساسية لثقافة الحضارة. وغالباً ما تكمن هذه المصادر داخل *الدولة الجوهر* أو الدول الجوهر للحضارة وهي دولتها أو دولها المركزية ذات القوة الأعظم والتأثير الأعظم ثقافياً.

ويختلف عدد ودور الدول الجوهر من حضارة إلى أخرى وقد يتغير مع تقلبات الزمن. فالحضارة اليابانية متطابقة فعلاً مع الدولة الجوهر اليابانية الواحدة. أما الحضارات الصينية، والأرثوذوكسية، والهندوسية فتمتلك كل منها دولة جوهر واحدة مهيمنة هيمنة كاسحة، وتمتلك كل منها دول عضوات وجماهير من أناس تنتسب إلى حضاراتها ويقطنون في دول تهيمن عليها شعوب تنتمي إلى حضارات مختلفة مثل (الصينيين البعيدين عن الصين في ما وراء البحار، والروس في "الخارج القريب" من روسيا، والتاميل السريلانكيين). وعلى مّر التاريخ عادة ما يمتلك الغرب عدة دول جوهر؛ ويمتلك الآن دولتي جوهر هي؛ الولايات المتحدة، والجوهر الفرنسي ـــ الألماني في أوربا، ومعهما بريطانيا كمركز قوة إضافي يتأرجح بينهما على غير هدى. أما الحضارات الإسلامية، والأمريكية اللاتينية، والإفريقية فإنها تفتقر إلى دول جوهر. ويعود السبب في جانب من ذلك إلى النهج الإستعماري للقوى الغربية التي إقتسمت فيما بينها إفريقيا، والشرق الأوسط، وقبل قرون من ذلك كانت قد إقتسمت أمريكا اللاتينية على نحو أقل صرامة.

وإن غياب دولة جوهر إسلامية يجر على المجتمعات المسلمة وغير المسلمة كلاهما مشاكلاً كبيرةً، وهي المشاكل التي سيجرى مناقشتها في الفصل السابع. وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية، فعلى نحو معقول، كان يمكن أن تصبح إسبانيا الدولة الجوهر للحضارة الناطقة بالإسبانية أو حتى الناطقة بالبرتغالية والإسبانية معاً لكن قادة إسبانيا إختاروا بوعي أن تصبح دولتهم عضوة في

الحضارة الأوربية الغربية, بينما تحافظ في نفس الوقت على روابط ثقافية مع مستعمراتها السابقة. وإن الحجم, والموارد, والكثافة السكانية, والقدرة العسكرية والإقتصادية تؤهل البرازيل لتكون قائدة أمريكا اللاتينية, والأمر المعقول كان يمكن أن تصبح كذلك. لكن البرازيل تراها دول أمريكا اللاتينية كما ترى الدول المسلمة إيران. وإلا لكانت مؤهلةً تماماً لتصبح الدولة الجوهر, إذ أن الإختلافات الحضاراتية الثانوية (الدين فيما يتعلق بإيران واللغة فيما يتعلق بالبرازيل) تجعل الأمر عسيراً عليها أن تنهض بذلك الدور. لهذا, فإن لأمريكا اللاتينية عدة دول هي؛ البرازيل, والمكسيك, وفنزويلا, والأرجنتين تتعاون في دور القيادة وتتنافس عليه. وما يجعل موقف أمريكا اللاتينية معقداً كذلك هو حقيقة أن المكسيك قد حاولت إعادة تَعْريف نفسها فتغير هويتها من هوية أمريكية لاتينية إلى هوية أمريكية شمالية وربما يتبعها في ذلك تشلي ودول أخرى. وفي الختام, يمكن أن تندمج أمريكا اللاتينية في الحضارة الغربية فتمسي صيغة متفرعة من حضارة غربية ذات ثلاث شعب.

إن قدرة أية دولة جوهر ممكنة لتكون قائدة إفريقيا ما تحت الصحراء[4] يقيدها إنقسام إفريقيا إلى دول ناطقة بالفرنسية وأخرى ناطقة بالأنجليزية. وكانت, لفترة قصيرة من الزمن, ساحل العاج دولة جوهر لإفريقيا الناطقة بالفرنسية. ولكن, إلى درجة كبيرة, كانت ولازالت الدولة الجوهر لإفريقيا الفرنسية هي فرنسا, التي حافظت على إرتباطات إقتصادية, وعسكرية, وسياسية صميمية مع مستعمراتها السابقة بعد إستقلالها عنها. وإن الدولتين الإفريقيتين المؤهلتين إلى درجة كبيرة أن تصبحا دولتي جوهر كلتاهما ناطقتين بالأنجليزية. في حين أن حجم نيجيريا ومواردها, وموقعها تجعلها دولة جوهر ممكنة, لكن الشقاق الذي تعيشه مابين حضاراتها, والفساد الشامل, والتقلب السياسي, ووجود حكومة قمعية, والمشاكل الإقتصادية كل هذه القضايا قد قيدت قدرتها على نحو صارم لتنهض بهذا الدور, على الرغم من أنها قامت بهذا الدور في بعض الأحيان. أما جنوب إفريقيا فإن تحولها الهادئ والمتفق عليه عن سياسة التمييز العنصري, وقدرتها التصنيعية, ومستوى تطورها الإقتصادي الأعلى بمقارنته بدول إفريقية أخرى, وقدراتها العسكرية,

---

[4] وهي أكبر صحراء في العالم وتدعى بالصحراء الكبرى, وتقع جنوب أو (تحت) الجزائر وليبيا وغرب وجنوب السودان. المترجم

ومواردها الطبيعية, وقيادتها السياسية السوداء والبيضاء المحنكة كل هذه القضايا تميز جنوب إفريقيا مشيرة إلى أنها على نحو واضح قائدة دول الجنوب الإفريقي وربما قائدة إفريقيا الأنجليزية, ويمكن أن تكون قائدة كل إفريقيا ما تحت الصحراء.

أما *الدولة المنعزلة* فهي؛ الدولة التي تفتقر إلى العمومية الثقافية التي تجمعها مع المجتمعات الأخرى. وعلى سبيل المثال, فإن إثيوبيا تعزلها ثقافياً لغتها السائدة؛ وهي اللغة الأمهرية* التي تكتب بالخط الأثيوبي، ودينها السائد؛ وهو القبطي الأرثوذوكسي, وتاريخها الإستعماري, وإختلافاتها الدينية مع الشعوب المسلمة التي تحيط بها من معظم جوانبها. وعلى الرغم من أن نخبة هاييتي قد أضافت, على نحو تقليدي, نكهة جديدة إلى روابطها الثقافية مع فرنسا, فإن لغة هاييتي الكرول, ودينها الودونية[٦], وأصولها من العبيد الثائرين, وتاريخها الهمجي كل هذه القضايا تجتمع معا لتجعل منها بلداً منعزلاً. وتحدث عنها سدني مينتز قائلاً؛ "كل أمة فريدة في نوعها" إلا "هاييتي فهي صنف قائم بذاته". ونتيجة لذلك, وفي خلال الأزمة الهاييتية في سنة ١٩٩٤, لم تعتبر دول أمريكا اللاتينية القضية الهاييتية قضية أمريكية لاتينية وكانت غير راغبة في إيواء لاجئين هاييتين على الرغم من أنها آوت لاجئين كوبيين. وكما وصفها الرئيس البنمي المنتخب بقوله؛ "في أمريكا اللاتينية لا يُعتَرف بهاييتي بأنها دولة أمريكية لاتينية, فالهاييتون ينطقون بلغة مختلفة, وجذورهم العرقية مختلفة, ولهم ثقافة مختلفة, إنهم مختلفون للغاية في كل هذه القضايا". إن هاييتي مفصولة بقدر يوازي ذلك عن الدول السوداء الناطقة بالأنجليزية من دول البحر الكاريبي. وأشار ذات مرة أحد معلقي الإذاعة إلى ذلك قائلاً؛ إن "الهاييتيين غرباء عن أي شخص من غرينادا أو جامايكا تماما كما هم غرباء عن أي شخص من لاوا أو مونتانا". إن هاييتي "هي الجارة التي لا يرغب فيها أحد", فهي, حقاً, دولة بلا نسب(15).

إن الدولة المنعزلة الأهم هي اليابان. فلا يشترك أي بلد آخر بثقافته المميزة له, وإن المهاجرين اليابانيين هم أما ليسوا بذات شأن عددياً في الدول الأخرى أو قد باتوا يتثقفون بثقافة تلك الدول (مثل؛ اليابانيون الأمريكان). والأمر الذي عزز عزلة اليابان إلى حد أبعد هو حقيقة أن

---

* وهي لغة أهل الحبشة. المترجم

[٦] وهو دين إفريقي الأصل منتشر بين سكان هاييتي ويقوم على السحر والشعوذة والعرافة في المقام الأول. المترجم

ثقافتها مغلقة على خصائصها المميزة لها إلى أبعد الحدود ولا تتضمن على دين عـالمي يمكـن أن يكون موجوداً في مكان آخر غيرها مثل (المسيحية, أو الإسلام) أو آيدلوجية عالمية موجـودة في مكان آخر مثل (التحررية, أو الشيوعية) التي يمكن تصديرها إلى المجتمعات الأخرى ومن ثم تقيم إرتباطاً ثقافياً مع الشعوب في تلك المجتمعات.

وإن كل الدول تقريباً هي غير متجانسة في داخلها فهي تحتوي على جماعتين أو أكثـر تختلف عرقياً, وعنصرياً, ودينياً. وكثير من الدول منقسمة في داخلها إلى درجـة تلعـب فيهـا الخلافات والنزاعات بين هذه الجماعات دوراً مهما في سياسات الدولة. وعادة ما يتباين عمق هذا الإنقسام مع إختلاف الزمن. ويمكن أن تؤدي الإنقسامات العميقة داخل دولة ما إلى عنف خطير أو يهدد وجود الدولة. وإن ظهور هذا التهديد الأخير وقيام حركـات تطالـب بحكـم ذاتي أو إنفصال يصبح أمراً محتملاً على نحو مرجح حينما تتوافق الإختلافات الثقافية مع إختلافات الموقع الجغرافي. وإذا لم تتوافق الإختلافات الثقافية مع إختلافات جغرافية, فربما تجري الأمور بما يـؤدي إلى توافقهما أما من خلال إبادة جماعية أو هجرة مفروضة بالقوة.

أما الدول التي تحتوي على تجمعات ثقافية مختلفة تنتمي إلى نفس الحضارة فربما تـصبح مقسمة إنقساماً قاطعاً بإنفصال أما كالذي يحدث في (تشيكسلوفاكيا) أو في مرحلة الـصيرورة ليكون ممكنا كما في (كندا). إلا أن الإنقسامات القاطعة مرجحة أن تحدث ترجيحاً أكثر بكـثير من ذلك في داخل *الدول المتصدعة* حيث يكون فيها جماعات كبيرة تنتمي إلى حضارات مختلفة. وغالبا ما تنمو هذه الإنقسامات وتزداد حدة التوترات التي تجري معها حينما تحاول الجماعة ذات الأغلبية التي تنتمي إلى إحدى الحضارات أن تعرف البلد بأنه أداتها السياسية وتجعل لغتها, ودينها, ورموزها هي لغة ودين ورموز الدولة كما قد حاول فعل ذلك الهندوس, والسنهاليز[٧], والمسلمون في الهند, وسريلانكا, وماليزيا.

أما *الدول المتصدعة* التي تعمل الإختلافات الإقليمية فيها على زيادة عمق خطوط الصدع بين الحضارات فتواجه مشاكل خاصة من أجل الحفاظ على وحدتها. ففي السودان مازالت الحرب

---

[٧] السنهاليز؛ هي جماعة عرقية قومية تؤلف لغالبية سكان سريلانكا, ولغة السنهاليز هي اللغة الرئيسة فيها. المترجم

الأهلية تدور رحاها منذ عقود بين الشمال المسلم والجنوب ذي الأغلبية المسيحية. ولقد ألقى نفس الإنقسام الحضاراتي بسحره على السياسات النيجرية وإستمر لمدة زمنية مشابهة فأيقظ حرب إنفصال شعواء بالإضافة إلى إنقلابات على الحكومة, وأعمال شغب, وأعمال عنف أخرى. أما في تنزانيا, فإن البّر الرئيس المسيحي روحاً وجزيرة زنجبار العربية المسلمة أخذتا يتباعدان أبعد فأبعد حتى أصبحتا دولتين منفصلتين في كثير من الجوانب. وفيما يتعلق بزنجبار, فإنها في سنة ١٩٩٢, إنضمت سراً إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ثم بدأت تنزانيا تغريها حتى إنسحبت منه في السنة التالية[16]. ولقد ولد نفس الإنقسام المسيحي ــ المسلم توترات ونزاعات في كينيا. أما في القرن الافريقي, فإن إثيوبيا المسيحية وإريتريا المسلمة بأغلبية كاسحة إنفصلتا عن بعضهما في سنة ١٩٩٣. ولكن ظلت إثيوبيا تضم أقلية مسلمة كبيرة بين أبنائها من شعب أوروموا[^٨]. وتوجد دول أخرى تقسمها خطوط الصدع الحضاراتية وبضمنها؛ الهند (بين المسلمين والهندوس), وسريلانكا (بين السنهاليز البوذيين والتاميل الهندوس), وماليزيا وسنغافورة (بين الصينيين والمسلمين الملاييين), والصين (بين صينيوا هان[^٩] وأهل التبت البوذيين والترك المسلمين), والفلبين (بين المسيحيين والمسلمين), وإندونيسيا (بين المسلمين ومسيحيو تيمور).

ومازال تأثير خطوط الصدع الحضاراتية المثيرة للشقاق والنزاع بارز بوضوح في هذه الدول المتصدعة وقد حافظت على التئامها, في أثناء الحرب الباردة, الأنظمة الشيوعية الفاشستية التي أكسبتها شرعيتها الآيدلوجية الماركسية ــ اللينينية. وعند إنهيار الشيوعية, حلت الثقافة محل الآيدلوجية وأصبحت كالمغناطيس مصدراً للتجاذب والتنافر. وإفترقت يوغسلافيا عن الإتحاد السوفيتي وتقسمتا إلى كيانات جديدة إنتظمت في مجموعات على طول خطوط حضاراتية: فدول البلطيق هي (بروتستانت وكاثوليك), والجمهوريات الأرثوذوكسية والمسلمة في الإتحاد السوفيتي السابق؛ وسلوفينيا وكرواتيا الكاثوليكيتان؛ والبوسنة ــ الهرسك المسلمة جزئياً؛ وصربيا ــ مونتونغرو ومقدونيا الأرثوذوكسيتان في يوغسلافيا السابقة. وحيثما بقيت هذه الكيانات, التي

[^٨]: أوروموا؛ هو شعب كبير يقطن جنوب ووسط إثيوبيا وشمال كينيا. المترجم
[^٩]: هان؛ هي جماعة عرقية تؤلف حوالي ٩٢ بالمائة من مجموع سكان الصين, وهو كذلك إسم لسلالة إمبراطورية حكمت الصين مابين ٢٠٦ــ٢٢١ قبل الميلاد. المترجم

خلفتها تلك الكيانات الكبيرة, تشمل جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, فإن إنقسامات المرحلة الثانية أعلنت عن نفسها بوضوح. إذ أن البوسنة ــ الهرسك قسمتها حرب فحولتــها إلى ثلاثــة أجزاء صربي, ومسلم, وكرواتي. وقام الصربيون والكروات فقاتلوا بعضهم بعضاً في كرواتيا. وإن الوضع المسالم الدائم لكوسوفو المسلمة الألبانية في داخل صربيا الأرثوذوكسية السلافية هو وضع غير مأمون إلى أقصى حد, وتصاعدت التوترات بــين الأقليــة المــسلمة الألبانيــة والأغلبيــة الأرثوذوكسية السلافية في مقدونيا. وكذلك, تباعدت كثير من الجمهوريات السوفيتية الــسابقة على جانبي خطوط صدع حضاراتية, وجاء جانب من هذا الأمر بسبب أن الحكومة الــسوفيتية رسمت الحدود على هذا النحو لكي تخلق جمهوريات مقسمة, ولكي تذهب منطقة كريميا الروسية إلى أوكرانيا, وتذهب منطقة ناغورنو ــ كاراباخ إلى أذربيجان. ويوجد في روسيا عدة أقليــات مسلمة صغيرة نسبياً وعلى نحو بارز بوضوح في شمال القوقاز ومنطقة الفولجا. وتوجد في إستونيا, ولاتيفيا, وكازخستان أقليات روسية كبيرة, وهي كذلك عملت على إيجادها, إلى حــد بعيــد, السياسة الروسية. أما أوكرانيا فهي مقسمة بين الغرب الناطق بالأوكرانية القــومي اليونــاييتي[١٠] والشرق الناطق بالروسية الأرثوذوكسي.

وفي الدولة المتصدعة, في حقيقة الأمر, تقول الجماعات الرئيسة التي تنتمي إلى حضارتين مختلفتين أو أكثر؛ "نحن شعوب مختلفة وننتمي إلى أماكن مختلفة". فتباعد بينــها قــوى التنــافر وتنجذب نحو الأقطاب المغناطيسية الحضاراتية في المجتمعات الأخرى. أما *الدولة الممزقة*, فهي على النقيض من ذلك, إذ هي ذات ثقافة مهيمنة واحدة تجعلها تنتمي إلى حضارة بعينها, لكن قادتهــا يريدون تحويلها إلى حضارة أخرى. وفي حقيقة الأمر, يقول قادتها؛ "نحن شعب واحد وننتمــي جميعاً إلى مكان واحد ولكن نريد تغيير ذلك المكان". وعلــى خــلاف الــشعوب في الــدول المتصدعة, إذ يتفقون على قضية من يكونوا هم ولكن يختلفون على قضية أيــة حــضارة هــي حضارتهم المناسبة. وعلى نحو نموذجي, تعتنق نسبة كبيرة من القــادة الــسياسيين الــستراتيجية الكمالية ويقررون بأن مجتمعهم يجب أن يرفض ثقافته وأعرافه اللاغربيــة, ويجــب أن يلتحــق

---

[١٠] اليونابيت؛ هو مذهب مسيحي كاثوليكي جرى نشره في عصر سلطة كنيسة روما ومازالت الكنائس اليونايتية تحتفظ بصلة حميمــة بكنيسة روما الكاثوليكية وتحتفظ بلغاتها وطقوسها ونظام القانون الكنسي الخاصة بها. المترجم

بالغرب. ويجب أن يتعصر ويتغرب. وكانت روسيا ومازالت بلداً ممزقاً منذ عهد بيتر العظيم, فظلت منقسمة على نفسها بشأن هذه القضية؛ هل إن روسيا جزء من الحضارة الغربية أم هي جوهر لحضارة أورثوذوكسية أوراسيوية متميزة. وإن بلد مصطفى كمال هو, بالتأكيد, البلد الممزق النموذجي الذي, منذ عشرينات القرن العشرين, مازال يحاول أن يتعصر ويتغرب وأن يكون جزءاً من الغرب. وبعد مضي قرنين تقريباً على تعريف المكسيك نفسها كدولة أمريكية لاتينية, ومعارضة للولايات المتحدة, فإن محاولة قادته, في ثمانينات القرن العشرين, إعادة تعريفة كمجتمع أمريكي شمالي جعلته بلداً ممزقاً. وعلى النقيض من ذلك, كان قادة أستراليا في تسعينات القرن العشرين, يحاولون فك إرتباط بلدهم عن الغرب وجعله جزءاً من آسيا, وبتلك الطريقة خلقوا منه بلداً — ممزقاً — على — نحو — مقلوب. ويمكن تحديد نوع الدول الممزقة بكلا الظاهرتين. ويشير قادة الدول الممزقة إلى بلدانهم ويصفوها بأنها "جسر" بين ثقافتين, ويصفها المراقبون بأنها ذات وجه كوجه يانوس[11]. "فتتطلع روسيا إلى الغرب — والشرق", "أما تركيا فالشرق, أم الغرب أيهما أفضل؟"، أما "المذهب القومي الأسترالي: فالمسألة هي مسألة ولاءات منقسمة"، إن كل هذه القضايا هي عناوين رئيسة نموذجية تلقي الضوء على مشاكل الهوية التي تعاني منها الدولة الممزقة[17].

الدول الممزقة: فشل تغيير الحضارة

لكي تعيد أية دولة ممزقة تعريف هويتها الحضاراتية بنجاح, فيجب عليها أن تلبي, على الأقل, ثلاثة شروط. الأول, يجب أن تكون نخبة الدولة السياسية والإقتصادية بعامتها مؤيدة ومتحمسة لهذا التحول. أما الثاني, فيجب أن يكون عموم الشعب على الأقل راغب في قبول إعادة تعريف الهوية. أما الثالث, فيجب على العناصر المهيمنة في الحضارة المضيفة, وهي في أغلب الحالات الغرب, أن تكون راغبة في إحتضان الدولة المتحولة إليها. وستستمر عملية إعادة تعريف

---

[11] وهو إله الأبواب والبدايات عند الرومان وهو ذو وجهين ينظران بإتجاهين متعاكسين. المترجم

الهوية ردحاً طويلاً من الزمن, ويعترضها كثير من العقبات, وتجلب معها الآلام سياسياً, وإجتماعياً, وتقليدياً, وثقافياً. وهي كذلك, إلى يومنا هذا كانت فاشلة.

روسيا: بحلول تسعينات القرن العشرين, كان قد مُر على المكسيك وهي على حال التمزق عدة سنوات, ومُر على تركيا عدة عقود, أما روسيا فكانت, منذ عدة قرون,ولازالت بلداً ممزقاً, وعلى خلاف المكسيك وتركيا الجمهورية, فإن روسيا دولة جوهر لحضارة رئيسة. ولو أعادت تركيا أو المكسيك تعريف نفسيهما بأنهما عضوات في الحضارة الغربية, لكان تأثير ذلك على الحضارة الإسلامية أو الأمريكية اللاتينية قليلاً أو كان ضرره ليس بالكبير. ولكن لو صارت روسيا غربية, لأصبحت الحضارة الأرثوذوكسية بلا كيان. وأضرم إنهيار الإتحاد السوفيتي لهيب الجدل من جديد بين الروس حول القضية المحورية التي تتعلق بروسيا والغرب.

ولقد تطورت علاقات روسيا بالحضارة الغربية عبر أربعة أطوار. ففي الطور الأول, وهو طور إستمر حتى عهد حكم بيتر العظيم الذي إمتد في السنين مابين (١٦٨٩ــ١٧٢٥), وكانت دولة كييفان روس ودولة موسكوفية[١٢] كل منهما كياناً منعزلاً عن الغرب ولم يكن لهما إلا إتصالات قليلة بالمجتمعات الأوربية الغربية. وتطورت الحضارة الروسية كحفيدة للحضارة البيزنطية, ومن ثم, وعلى مدى مائتي عام إمتدت من أواسط القرن الثالث عشر وحتى أواسط القرن الخامس عشر, رزحت روسيا تحت سلطان المنغول. ولم تكن روسيا معرضة, وإن كانت فلفترة قصيرة, إلى الظواهر التي تُعرَف بها عبر التاريخ الحضارة الغربية وهي: الكاثوليكية الرومانية, والإقطاعية, والنهضة الأوربية, وحركة الإصلاح البروتستانتية, والتوسع ما وراء البحار والإستعمار, وحركة التنوير الفلسفية, وظهور الدولة القومية. وحددت سبع من الظواهر الثمانية المذكورة السمات المميزة للحضارة الغربية وهي ــ الدين, واللغات المتعددة, وفصل الدين عن

---

[١٢] كييفان روس هي دولة أنشأها السلافيون وهي أصل روسيا هذا الزمن وكان مركزها كييف وشملت أغلب مناطق أوكرانيا كما هي اليوم وبلاروسيا وجزءاً من شمال غرب روسيا وبلغت أوج قوتها وعصرها الذهبي في عهد حكم فالديمر وإبنه ياروسلاف في القرنين العاشر والحادي عشر وشهد هذا العصر دخولها في الديانة الأرثوذوكسية المسيحية وسقطت على يد المغول في سنة ١٢٤٠, أما موسكوفيه فهي امارة ظهرت في سنة ١٢٨٠ وكان مركزها موسكو واتحدت مع امارة أخرى في القرن ١٦ لتكون نواة الأمبراطورية الروسية التي حالت فيما بعد. المترجم

الدولة, وحكم القانون, والتعددية الإجتماعية, والهيئات التمثيلية, والفردانية ــ وكل تلك الظواهر وهذه السمات كانت غائبة تقريباً بجملتها عن التجربة الروسية. ويمكن أن يكون الإستثناء الوحيد هو التراث الإغريقي الروماني, الذي بلغ روسيا بوساطة بيزنطة ولهذا السبب كان مختلفاً تماماً عن ذاك التراث الذي بلغ الغرب من روما مباشرة. وجاءت الحضارة الروسية نتيجة لجذور ثقافتها الأهلية التي تمتد إلى عهدي دولتي كييفان روس وموسكوفيه, والتأثير البيزنطي البليغ, وحكم المنغول الذي خيم عليها زمناً طويلاً. فكونت هذه التأثيرات مجتمعاً وثقافةً كان لهما القليل مما تشابهان به المجتمع والثقافة اللذان تطورا في أوربا الغربية تحت تأثير قوى تختلف إختلافاً كبيراً.

وعند نهاية القرن السابع عشر, لم تكن روسيا مختلفة عن أوربا وحسب, بل كانت كذلك متخلفة بمقارنتها مع أوربا, كما عرف ذلك بيتر العظيم في أثناء جولته في أوربا في سنة ١٦٩٧ـــ١٦٩٨. فعقد العزم على أمرين تعصير وتغريب بلده. ولكي يجعل شعبه يبدو أوربياً, كان أول شئ فعله عند عودته إلى موسكو أن حلق لحى نبلائه ومنعهم من إرتداء عباءاتهم الطويلة وقبعاتهم المخروطية. وعلى الرغم من إن بيتر لم يلغ الألف بائية السربالية, فإنه أجرى عليها إصلاحات فعلاً وبسطها وأدخل عليها بعض الكلمات والعبارات الغربية. لكنه أعطى الأولية القصوى إلى تطوير وتعصير القوات العسكرية الروسية: لتكوين قوة بحرية, وإدخال التجنيد الإلزامي, وإنشاء الصناعات العسكرية للأسلحة الدفاعية, وإقامة مدارس تقنية, وبعث الطلاب للدراسة في مدارس الغرب, وإستورد من الغرب أحدث المعارف التي تتعلق بالأسلحة, والسفن وصناعة السفن, ومعارف الملاحة, والإدارة البيروقراطية, وأموراً أخرى ضرورية للفعالية العسكرية. ولكي ينهض بأعباء هذه الإبداعات, أصلح على نحو صارم نظام الضريبة ووسعه, وحينما إقترب عهده من نهايته, أعاد تنظيم تركيبة الحكومة. وعزم على أن يجعل روسيا ليست قوة أوربية وحسب بل كذلك قوة داخل أوربا, فهجر موسكو, وبنى عاصمة جديدة في مدينة أس.تي. بيترسبيرغ, وشن حرباً على السويد سماها حرب الشمال العظيمة لكي يثبت روسيا كقوة مهيمنة على البلطيق ويجعل لها حضوراً في أوربا.

لكن بيتر, وفي خضم محاولته جعل بلده عصرياً وغربياً, فإنه كذلك, عـزز خـصائص روسيا الآسيوية بوساطة إتمام الحكم المطلق وإستئصال أي مصدر يمكن أن يكون موجوداً للتعددية الإجتماعية والسياسية. و لم تكن طبقة النبلاء قبل عهده قوية قط, فزادها بيتر ضـعفاً, وزاد مـن أهمية نبل الخدمة, وأنشأ جدولا أسماه جدول تصنيف المنزلة يعتمد على الإستحقاق بالعمل وليس على الحق المكتسب بالنسب أو بالمكانة الإجتماعية. فكان النبلاء مثل الفلاحين يـتم تجنيـدهم لخدمة الدولة, فكوَّن بذلك طبقة "نبلاء ذليلة" وهي الطبقة التي, فيما بعد, أغـضبت القيـصر كوستين[18]. وقد ضُيِّق الخناق على إستقلالية عبيد الأرض حينما جرى ربطهم بقـوانين أشـد صرامة إلى كلا الإثنين أراضيهم وأسيادهم. أما الكنيسة الأرثوذوكسية, التي كانت دائما تحـت سيطرة الدولة العامة, فقد أُعيَد تنظيمها ووضعت تحت سيطرة مجلس كنسي يشرف على تعـيين أعضاءه القيصر مباشرة. وكذلك, مُنح القيصر سلطة تسمية من يخلفه مـن دون الرجـوع إلى الممارسات السائدة للتوريث. وبعد هذه التغييرات بادر بيتر فأعطى مثلاً في روسيا على العلاقـة الوثيقة بين التعصير والتغريب من ناحية, والحكم المطلق من ناحية أخرى. وجـ ا , بعـد هـذا النموذج البيتري, لينين, وستالين, وإلى درجة أقل كاثرين الثاني, والكساندر الثاني, الذين حاولوا كذلك, بأساليب مختلفة, تعصير وتغريب روسيا وتقوية سلطة حكومة الحاكم الفـر المطلقـة. وعلى الأقل, حتى ثمانينات القرن العشرين, كان الذين يحاولون جعل روسيا ديمقراطية هـم ـادة الذين يناصرون تغريبها, لكن الذين يحاولون تغريبها لا يريدونها ديمقراطية. إن الدرس مـن هـ ذا التاريخ الروسي هو أن مركزانية السلطة هي الـشرط الأول الـلازم للإصـلاح الإجتمـاعي والإقتصادي. وفي السنين الأخيرة من الثمانينات, ناح رفاق غورباتشوف على فشلهم في إعطـاء هذه الحقيقة قدر حقها بكيل النقد الشديد للعقبات التي كانت نتيجتها إتخاذ نهج سياسي جديـد وهو "الإنفتاح" الذي يسمح بمناقشة المشاكل الإجتماعية والتقصيرات السياسية بحريـة أكثـر ليمهد السبيل إلى التحرر الإقتصادي.

وكان بيتر ناجحاً في جعل روسيا جزءاً من أوربا أكثر من نجاحه في جعل أوربا جـزءاً من روسيا. وعلى النقيض من الإمبراطورية العثمانية, جاءت الإمبراطورية الروسية لتكون مقبولة كمساهم رئيس وشرعي في النظام الدولي الأوربي. وفي داخل الوطن, أحدثت إصلاحات بيتـر

بعض التغييرات إلا أن مجتمعه ظل هجيناً: فماعدا نخبة صغيرة, ظلت الأساليب, والأعراف, والإعتقادات الآسيوية والبيزنطية مهيمنةً على المجتمع الروسي وكان يدركها الروس والأوربيون كلاهما بأنها كذلك. وكما عبر عن ذلك دميستر بقوله؛ "أخدش جلد روسي فسترى دم تتري".
لقد خلق بيتر بلداً ممزقاً, وفي خلال القرن التاسع عشر, تفجع مناصروا الثقافة السلافية ومناصروا التغريب معاً على هذا الحال التعيس وإختلفوا بقوة فيما إذا كانت نهاية هذا الأمر تكمن في أن يصيروا أوربيين تماماً أو بإستأصال التأثيرات الأوربية والعودة إلى الروح الروسية الحقيقية. حتى أن مناصراً للتغريب مثل تشاديف خلص إلى القول؛ إن "الشمس هي شمس الغرب" ويجب على روسيا أن تستعمل هذا الضياء لتنير أعرافها وتغيرها. أما مناصر للثقافة السلافية مثل دانيلفسكي فأستنكر, بكلمات سمعت كذلك في تسعينات القرن العشرين, محاولات جعل روسيا أوربية ووصفها بأنها "تشوه حياة الشعب وتستبدل صيغه بصيغ أجنبية منحازة", فإن "إستعارة أعراف أجنبية وزرعها في التراب الروسي" يؤدي إلى "النظر إلى كلا العلاقتين المحلية والأجنبية وقضايا الحياة الروسية من وجهة نظر أجنبية, كما لو أنها تُرى من خلال نظارات مصممة للرؤية من زاوية إنعكاس أوربية"[19]. وفي الحقبة التاريخية الروسية التالية, أمسى بيتر بطلاً عند مناصري التغريب وشيطاناً عند معارضيهم, وجسد هؤلاء المعارضين تجسيداً بلغ حدوده القصوى الأوراسيويون الذين ظهروا في عشرينات القرن العشرين, فلقد لعنوه ووصفوه بالخائن وهتفوا يحيون البلاشفة لرفضهم التغريب, وتحديهم أوربا, ونقلهم العاصمة ثانية إلى موسكو.

وإستهلت الثورة البلشفية الطور الثالث من العلاقة بين روسيا والغرب, وهو طور يختلف إلى حد بعيد عن الطور المتأرجح الذي ظل قائماً على مدار قرنين. وخلقت هذه الثورة نظاماً سياسياً ــ إقتصادياً ما كان يمكن أن يقوم في الغرب بإسم الآيدلوجية التي تم صياغتها في الغرب. وكان قد دار جدل بين مناصري الثقافة السلافية ومناصري التغريب بشأن ما إذا كانت روسيا قادرة على أن تكون مختلفة من دون أن تكون متخلفة بالمقارنة مع الغرب أم لا. فقدمت الحركة الشيوعية بذكاء حلاً لهذه القضية: فكانت روسيا مختلفة أصلاً عن الغرب ومناهضة له لأنها كانت أرقى تطوراً من الغرب. وكانت تمسك بزمام القيادة في ثورة العمال التي كانت في طريقها لتجتاح العالم من أقصاه إلى أقصاه في نهاية المطاف. و لم تكن روسيا تجسد الماضي الآسيوي المتخلف بل

مستقبلاً سوفيتياً تقدمياً. وفي الحقيقة, إن الثورة البلشفية مّكنَت روسيا من التقدم بخطوات واسعة متخطية بها الغرب, وجاعلة نفسها مختلفة وذلك ليس بسبب "أننا مختلفين ولن نكون مـثلكم", كما كان قد زعم مناصرو الثقافة السلافية ولكن بسبب "نحن مختلفون وستصبحون أنتم مثلنا في نهاية المطاف", كما كانت رسالة الشيوعية الدولية.

وعلى الرغم من أن الحركة الشيوعية مّكنَت القادة السوفيت من أن يميزوا أنفسهم عـن الغرب, هي كذلك, وفي نفس الوقت, خلقت روابطاً قوية مع الغرب. وكان مـاركس وأنجلـز ألمانيين؛ وكان أغلب المناصرين الأوائل لأفكارهما في السنيين الأخيرة من القرن التاسـع عـشر ومطلع القرن العشرين هم أوربيين غربيين؛ وبحلول سنة ١٩١٠, إرتبطت كثير مـن الإتحـادات العمالية والأحزاب الإشتراكية الديمقراطية والأحزاب العمالية في المجتمعات الغربية بآيدلوجيتـهما وأخذت تصير هذه الإتحادات والأحزاب ذات تأثير يزداد أكثر فأكثر على السياسات الأوربيـة. وبعد قيام الثورة البلشفية إنشطرت أحزاب جناح اليسار إلى أحزاب شيوعية وإشتراكية, وكلتاهما كانت مراكز قوى مؤثرة في الدول الأوربية. وفي كثير من بقاع الغرب, ساد المنظور الماركسي: إذ كان يعتقد بأن الشيوعية والإشتراكية هما موجة المستقبل فإعتنقتهما نخب السياسيين والمفكرين على نطاق واسع بطريقة أو بأخرى. لذلك فأن الجدل في روسيا بين مناصري الثقافـة الـسلافية ومناصري التغريب حول مستقبل روسيا حل محله جدل في أوربا بين اليـسار والـيمين بـشأن مستقبل الغرب وفيما إذا كان الإتحاد السوفيتي يجسد صورة ذلك المستقبل أم لا. وبعد الحـرب العالمية الثانية, عززت قوة الإتحاد السوفيتي مشاعر الإعجاب بالشيوعية في كلا الاثنين الغـرب, وعلى نحو أشد إعجاباً, في تلك الحضارات اللاغربية التي كانت في ذلك الوقت تقاوم الغرب. أما في المجتمعات اللاغربية التي يهيمن عليها الغرب, فإن نخبها التي كانت راغبةً في إغـراء الغـرب تحدثت بلغة حق تقرير المصير والديمقراطية؛ أما نخبها التي كانت راغبة في مواجهة الغـرب فإنهـا إتخذت سبيل الثورة والتحرير الوطني.

إن الروس, بوساطة تبنيهم آيدلوجية غربية وإستخدامها في تحدي الغرب, هم بمعنى مـا أصبحوا أقرب إلى الغرب ومرتبطين صميمياً مع الغرب أكثر من أي زمن مـضى في تـاريخهم. وعلى الرغم من أن الآيدلوجيتين الديمقراطية التحررية والشيوعية تختلفان إختلافاً عظيماً, كـان

الطرفان, بمعنى ما, يتحدثان بنفس اللغة. وجاء إنهيار الشيوعية ومن ثم الإتحاد السوفيتي لينهي هذا التفاعل السياسي ـ الفكري بين الغرب وروسيا. وكان الغرب يتمنى ويعتقد بأن النتيجة ستكون إنتصار الديمقراطية التحررية في جميع أجزاء إمبراطورية الإتحاد السوفيتي السابق. ولكن لم يكن ذلك الأمر ليترل قضاءاً وقدراً. فإبتداء من سنة ١٩٩٥, كان مستقبل الديمقراطية التحررية في روسيا والجمهوريات الأرثوذوكسية غير مضمون. بالإضافة إلى أنه؛ حينما كف الروس عن التصرف كماركسيين, وطفقوا يتصرفون بأنهم روس, إتسعت الفجوة بين روسيا والغرب. إن الصراع بين الديمقراطية التحررية واللينينية ـ الماركسية كان صراعاً بين الآيدلوجيتين اللتان, على الرغم من إختلافاتهما الكبيرة, كان يجتمع فيهما الأمران العصرية والعلمانية ويشتركان ظاهريا بالسعي لتحيق الأهداف القصوى في الحرية, والمساواة, والرفاهة المادية. وكان يمكن أن يمضي الغرب الديمقراطي قدماً بمناظرة فكرية مع السوفيت الماركسي. ومن شأن الأمر أن يكون مستحيلاً على الغرب ليفعل ذلك مع كيان روسي أرثوذوكسي قومي.

وفي خلال سنين العهد السوفيتي توقف الصراع بين مناصري الثقافة السلافية ومناصري التغريب عندما قام سولشنتزين وساغروفز كلاهما وتحديا التركيبة المنطقية الشيوعية مبينا ما فيها من عيوب. وما أن إنهارت تلك التركيبة المنطقية الشيوعية; حتى عاد الجدل حول هوية روسيا الحقيقية فظهر على أشدة. هل يجب على روسيا أن تتبنى قيماً, وأعرافاً, وممارسات غربية, وتحاول أن تكون جزءاً من الغرب؟ أم كانت روسيا تجسد فعلاً حضارة أرثوذوكسية وأوراسيوية متميزة, تختلف عن الحضارة الغربية وذات قدر فريد يجعلها ترتبط بأوربا وبآسيا في آن معا؟ وكانت نخب السياسيين والمفكرين وحتى جماهير الشعب بعامتها منقسمة على نحو حاد بشأن هاتين المسألتين. فمن طرف كان مناصرو التغريب, أو "مؤيدو العولمة" أو "الأطلسيون", وعلى الطرف الآخر كان خلفاء مناصري الثقافة السلافية ويُشار إليهم بصيغ متباينة فتارة "قوميين" وأخرى "أوراسيويين" وأخرى يقال عنهم باللغة الروسية "درزافينكي" أي (مؤيدو دولة قوية)[20].

وكانت الخلافات الأساسية بين هذه الجماعات تدور حول السياسة الخارجية وإلى درجة أقل حول الإصلاح الإقتصادي وتركيبة الدولة. وإنتظمت الآراء على طول سلسلة متصلة تتدرج من أحد الأطراف إلى الطرف الآخر. فتجمع حول أحد هذين الطرفين من هذا التسلسل الطيفي

أولئك الذين صاغوا بالتحديد ما يسمى بـ"الفكر الجديد" الذي إعتنقه غورباتشوف وجسده في هدفه لـ"وطن أوربي مشترك" وإعتنقه كذلك كثير من مستشاري يالتسن رفيعي المستوى, وعبر عنه في رغبته أن تصبح روسيا "بلداً طبيعياً" ويتم قبولها كدولة عضوة ثامنة في نادي الدول الصناعية الكبرى السبع للديمقراطيات الصناعية الكبرى. ويذهب القوميون الأكثر اعتدالاً مثل سيرجي ستانكفتش إلى القول؛ إن روسيا يجب أن ترفض المسار "الأطلسي" ويجب أن تعطي الأولوية إلى حماية الروس في الدول الأخرى, وتشدد على روابطها مع الأتراك والمسلمين, وتدعم "إعادة توزيع يمكن تحقيقها لمواردنا, وخياراتنا, وروابطنا, ومصالحنا لمصلحة آسيا, أو بتوجه نحو الشرق"[21]. وإنتقد أصحاب هذا الرأي يالتسن لجعله المصالح الروسية تابعة للمصالح الغربية, وتقليصه القدرة العسكرية الروسية, وإخفاقه في دعم الأصدقاء التقليديين مثل صربيا, ودفعه الإصلاح الإقتصادي والسياسي بأساليب جارحة لشعور الشعب الروسي. وكانت دلالة هذا التيار هو شعبية جديدة للأفكار التي طرحها بيتر سافتسكي, الذي خلص إلى القول, في عشرينات القرن العشرين, بأن روسيا كانت حضارة أوراسيوية فريدة في نوعها.

أما القوميون الأكثر تطرفاً فكانوا منقسمين بين طرفين فمن طرف يقف القوميين الروس مثل سولشنتزين, الذين دافعوا عن روسيا التي تضم كل الروس بالإضافة إلى المرتبطين بها إرتباطاً وثيقاً وهم البلاروسيين والأوكرانيين الأرثوذوكسيين السلافيين ولكن لا أحد غيرهم, ومن طرف آخر يقف القوميين الإمبراطوريين مثل فلاديمير زرنوفسكي, الذين كانوا راغبين في إعادة إنشاء الإمبراطورية السوفيتية والقوة العسكرية الروسية. وكان الذين في المجموعة الأخيرة أحياناً معادين للسامية وكذلك معادين للغرب وكانوا راغبين في إعادة توجيه السياسة الخارجية الروسية نحو الشرق والجنوب, فأما أن تهيمن على الجنوب المسلم (كما زعم زرنوفسكي), أو أن تتعاون مع الدول المسلمة والصين ضد الغرب. وكذلك دعم القوميون تأييداً أكثر شمولاً لنصرة الصرب في حربهم ضد المسلمين. وكانت الخلافات بين مؤيدي العولمة والقوميين تنعكس على مؤسسات الدولة, فتنعكس على التطلعات المستقبلية لوزارة الخارجية والقوات العسكرية. وكانت تنعكس كذلك في سياسات يالتسن الخارجية والأمنية إذ تذهب تارةً بإتجاه وتارةً أخرى بإتجاه آخر يختلف.

وكانت الجماهير الروسية منقسمة على نفسها تماماً كانقسام النخب الروسية. فتم إجراء إستطلاع, في سنة ١٩٩٢, شاركت فيه عينة تتكون من ٢٠٦٩ روسياً أوربياً وكشف هذا الإستطلاع بأن ٤٠ بالمائة من المشاركين فيه كانوا "منفتحين على الغرب", و٣٦ بالمائة منهم "منغلقين عن الغرب", و٢٤ بالمائة منهم "لم يقرروا بعد". وفي كانون الأول من سنة ١٩٩٣, نالت الأحزاب الإصلاحية في الانتخابات البرلمانية ٣٤,٢ بالمائة من الأصوات, وفازت الأحزاب القومية المعارضة للإصلاح بـ ٤٣,٣ بالمائة من الأصوات, وكسبت الأحزاب الوسطية ١٣,٧ بالمائة[22] من الأصوات. وعلى نحو مشابه, وفي الإنتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران من سنة ١٩٩٦ , إنقسم الشعب مرةً أخرى على نفسه إذ صوت تقريباً ٤٣ بالمائة تأييداً للمرشحين ذوي التوجهات الغربية, ويالتسن, والمرشحين الآخرين ذوي التوجهات الإصلاحية, بينما صوت ٥٢ بالمائة تأييداً للمرشحين القوميين والشيوعيين. أما بشان قضيتها المركزية التي تتعلق بالهوية, فظلت روسيا في التسعينات بلداً ممزقاً على نحو واضح, فهي ذات إزدواجية غربية ـ سلافية وهي "سمة لا تتغير ..... *للشخصية الوطنية*"[23].

تركيا: حاول مصطفي كمال أتاتورك عبر سلسلة إصلاحات محسوبة بدقة في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين أن ينقل شعبه بعيداً عن ماضيه العثماني والإسلامي. وكانت المبادئ الرئيسة أو "المنطلقات الست" للكمالية هي؛ الشعبية, والحكم الجمهوري, والقومية, والعلمانية, والدولانية, والإصلاحية. ولما رفض كمال إمبراطورية متعددة القوميات, إنما كان يرمي بذلك إلى تكوين أمة متجانسة, وفي خضم هذه العملية كان يطرد ويقتل الأرمن واليونانيين. ثم أنه خلع السلطان وأنشأ نظاماً جمهورياً على الطراز الغربي للسلطة السياسية. وقضى على الخلافة التي كانت المصدر المركزي للسلطة الدينية, وألغى التعليم التقليدي ووضع حداً لرجال الدين, وأبطل العمل بالمدارس والكليات الدينية التي تفصل بين الجنسين, وانشأ نظاماً علمانياً موحداً للتعليم العام, وأطاح بالمحاكم الدينية التي تحكم بالقانون الإسلامي, وإستبدلها بنظام قانوني يقوم على أساس القانون المدني السويسري, وإستبدل التقويم التقليدي بالتقويم الغريغوري, وخلع الإسلام رسمياً عن كونه دين الدولة. وحذا حذو بيتر العظيم, فمنع إرتداء الطربوش لأنه كان رمزاً لنزعة

تقليدية دينية. وشجع الناس على إرتداء القبعات, وأصدر مرسوماً يقضي بأن تركيا ستكتب بالخط الروماني وليس بالخط العربي. وكان هذا الإجراء الإصلاحي الأخير ذا شأواً جوهرياً, إذ "جعل الأمر مستحيلاً فعلاً على الجيل الجديد الذي بات يتلقى تعليمه بالخط الروماني أن يكتسب وسيلة للوصول إلى الجزء الأعظم من الأدب التقليدي. وشجع هذا الخط على تعلم اللغات الأوربية؛ وخفف إلى درجة كبيرة من مشكلة الأمية المتفاقمة"[24]. ولما أعاد كمال تعريف الهوية الوطنية, والسياسية, والدينية, والثقافية للشعب التركي, فإنه حاول في ثلاثينات القرن العشرين, بكل حيوية ونشاط أن يعزز التطور الإقتصادي. فجاء بالتغريب ليكون وسيلةً للتعصير, وكانا يجريان معاً يداً بيد.

وظلت تركيا محايدة في أثناء الحرب الأهلية الغربية التي دارت رحاها في السنين ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ [١٣]. ولكن في السنين التي أعقبت تلك الحرب, تحركت على عجل لتُعَرف نفسها أكثر من السابق بالهوية الغربية. وكانت, على نحو واضح, تحذو حذو النماذج الغربية, فتحولت من حكم الحزب الواحد إلى نظام يقوم على أساس تنافس الأحزاب. وعملت من أجل نيل عضوية الناتو, وفي نهاية المطاف, كان لها ذلك في سنة ١٩٥٢, وهكذا أثبتت نفسها بأنها عضوة في العالم الحر. وأصبحت تتلقى مليارات الدولارات من المساعدات الإقتصادية والأمنية الغربية؛ فقواتها العسكرية دربها وجهزها بعدتها الغرب وإندمجت في تركيبة قيادة الناتو؛ وضيفت على أراضيها القواعد العسكرية الأمريكية. وهكذا أصبح الغرب يرى تركيا بأنها حصنه الشرقي لإحتواء ومنع توسع الإتحاد السوفييتي نحو البحر المتوسط, والشرق الأوسط, والخليج العربي. وكان هذا الإرتباط مع الغرب وتعريف الذات به سبباً في أن تشجبها دول عدم الإنحياز اللاغربية في المؤتمر الذي عُقِد في باندنغ في إندونيسيا في سنة ١٩٥٥, وهاجمتها الدول الإسلامية ووصفتها بأنها كافرة[25].

وبعد الحرب الباردة ظلت النخبة التركية مؤيدة على نحو كاسح لأن تكون تركيا غربية وأوربية. وإن عضوية تركيا الوطيدة في حلف الناتو عند هذه النخبة أمر لا غنى عنه لأنها تودي

---

[١٣] هكذا جاءت بالنص, فالكاتب يعتبر الحرب العالمية الثانية حرباً أهلية حدثت في موطن العالم الغربي. المترجم

إلى إيجاد علاقة تنظيمية حميمة مع الغرب وهي ضرورية لإقامة توازن مع اليونان. إلا أن تجسيد إرتباط تركيا بالغرب في عضويتها في حلف الناتو كان نتيجةً من نتائج الحرب الباردة. وجاءت نهايتها فأزالت السبب الأساس لوجود ذلك الإرتباط وستؤدي إلى إضعافه وإعادة تحديده. فلم تعد تركيا تنفع الغرب كحصن ضد الخطر الكبير القادم من الشمال, بل الأحرى, شريك جاهز, كما في حرب الخليج, في التعامل مع التهديدات القادمة من الجنوب. ففي تلك الحرب, أسدت تركيا عوناً حاسماً للتحالف المضاد لصدام حسين بوساطة غلق أنابيب نقل النفط عبر أراضيها التي يصل من خلالها نفط العراق إلى البحر المتوسط, والسماح للطائرات الأمريكية أن تشن غاراتها على العراق من قواعد لها في تركيا. لكن هذه القرارات التي إتخذها الرئيس أوزال أثارت انتقاداً لاذعاً في تركيا وأفضت إلى إستقالة وزير الخارجية, ووزير الدفاع, ورئيس الأركان العسكرية العامة, وكذلك أدت إلى خروج تظاهرات جماهيرية كبيرة تحتج على تعاون أوزال التام مع الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك, حث الرئيس أوزال ورئيسة الوزراء تشلر كلاهما معا على إنهاء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق في أقرب وقت ممكن, التي فرضت كذلك عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على تركيا[26]. إن رغبة تركيا في العمل مع الغرب للتعامل مع التهديدات الإسلامية القادمة من الجنوب هو أمر مشكوك فيه أكثر مما كانت رغبتها للوقوف مع الغرب بوجه التهديد السوفيتي. وفي خلال أزمة الخليج, فإن معارضة ألمانيا, وهي الصديقة التقليدية لتركيا, لإعتبار أي هجوم صاروخي عراقي ضد تركيا بأنه هجوم على الناتو, بينت كذلك أن تركيا لا تستطيع الإتكال على الدعم الغربي للوقوف ضد التهديدات الجنوبية. و لم تثر المواجهات مع الإتحاد السوفيتي قضية هوية حضارة تركيا؛ إلا أن علاقات ما بعد الحرب الباردة مع الدول العربية أثارتها.

وإبتداءاً من ثمانينات القرن العشرين, كان هدفاً رئيساً, وربما الهدف الأول, للسياسة الخارجية للنخبة التركية ذات التوجه الغربي هو تأمين عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي. وقدمت تركيا طلباً رسمياً لإكتساب العضوية في نيسان سنة ١٩٨٧. وفي كانون الثاني سنة ١٩٨٩, تم إبلاغ تركيا بأن طلبها لا يمكن النظر فيه قبل سنة ١٩٩٣..وفي سنة ١٩٩٤, وافق الإتحاد الأوربي على قبول طلبات النمسا, وفنلندا, والسويد, والنرويج, وكان يُؤمَل على نحو واسع أن تُتخَذ في السنوات القادمة الإجراءات الإيجابية بشأن طلبات بولندا, وهنغارية, وجمهورية التشيك,

ويحتمل فيما بعد أن تُتخذ إجراءات إيجابية كذلك بشأن طلبات سلوفينيا, وسلوفاكيا, وجمهوريات البلطيق. وما أصاب تركيا بخيبة أمل على نحو واضح هو؛ أن ألمانيا مرةً أخرى, العضوة الأقوى تأثيراً في الجمعية الأوروبية, لم تؤيد بنحو فعال عضوية الأتراك وبدلاً عن ذلك أعطت الأولوية لدعم عضوية دول أواسط أوروبا[27]. ونتيجة لضغط الولايات المتحدة, تفاوض الإتحاد الأوربي فعلاً حول إتحاد جمركي مع تركيا؛ ولكن ظلت العضوية الكاملة بعيدة المنال وأملاً تحوم حوله الشكوك.

لماذا جرى تجاهل تركيا ولماذا تبدو دائماً وكأنها في آخر الصف؟ في العلن, أشار المسئولون الأوربيون إلى المستوى الهابط للتطور الإقتصادي التركي, وقلة إحترامها لحقوق الإنسان الأقل حتى من الدول الأسكندنافية. أما في الخفاء, فيتفق الأوربيون والأتراك كلاهما على أن الأسباب الحقيقية كانت معارضة اليونانيين الشديدة, والأهم من ذلك هو حقيقة إن تركيا بلد مسلم. ولا تريد الدول الغربية أن تواجه إحتمال فتح حدودها للهجرة القادمة من بلد يضم ٦٠ مليون مسلم ويعاني من نسبة بطالة عالية. بل الأهم من ذلك, أنهم يشعرون بأن الأتراك ما كانوا ينتموا ثقافياً إلى أوربا. كما أشار الرئيس أوزال في سنة ١٩٩٢ إلى ذلك بقوله؛ إن سجل تركيا لحقوق الإنسان هو "حجة مُختلقَة لتبرير السبب الذي من أجله يجب ألا تنضم تركيا إلى الجمعية الأوربية, لكن السبب الحقيقي هو أننا مسلمون, وأنهم مسيحيون". لكنه أردف قائلاً؛ "إنهم لا يصرحون بذلك". وفي المقابل, يتفق المسئولون الأوربيون على أن الإتحاد الأوربي هو "نادي مسيحي" وأن "تركيا فقيرة أكثر مما ينبغي, وكثيفة السكان أكثر مما ينبغي, وجلفة أكثر مما ينبغي, ومسلمة أكثر مما ينبغي, وكل شئ فيها أكثر مما ينبغي". وعلق على ذلك أحد المراقبين قائلاً؛ "إن الكابوس الذي لا يرويه أحد من الأوربيين" هو الذكريات التاريخية عن "غارات المحاربين المسلمين على أوربا الغربية وغارات الأتراك على بوابات فينا". وفي المقابل, ولّدت هذه المواقف "إدراكاً مشتركاً بين الأتراك" بأن "الغرب لا يرى مكاناً لتركيا المسلمة داخل أوربا"[28].

وبعد أن قامت تركيا ورفضت مكة, ولأن بروكسل[11] رفضتها, إغتنمت تركيا الفرصة التي سنحت لها عند إنحلال الإتحاد السوفيتي لتتوجه نحو طشقند. وقدم الرئيس أوزال والقادة الأتراك رؤية لتجمع الشعوب التركية وبذلوا جهوداً عظيمة لتطوير روابط مع "الأتراك خارج تركيا" في "الخارج القريب" من تركيا الذي يمتد من "من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين". وتم توجيه إهتمام خاص إلى أذربيجان وجمهوريات أواسط آسيا الناطقة بالتركية الأربع وهي؛ أوزباكستان, وتركمانستان, وكازخستان, وقرغيزستان. وفي سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢, شرعت تركيا بنشاطات واسعة النطاق كانت غايتها دعم روابطها مع هذه الجمهوريات الجديدة وتعزيز تأثيرها عليها. وتضمنت هذه النشاطات ديوناً بعيدة الأجل وقليلة الفائدة بلغت ١,٥ مليار دولار, ومساعدات للإعانة العاجلة بلغت ٧٥ مليون دولار, ومحطة تلفازية فضائية (حلت محل القناة الناطقة بالروسية), وخطوط إتصالات هاتفية, وخدمات النقل الجوي, وقبول الآف الزمالات الدراسية للطلاب تسمح لهم بالدراسة في تركيا,.وتدريب المصرفيين, ورجال الأعمال, والدبلوماسيين, والمئات من ضباط الجيش الأذربيجانيين والأواسط آسيويين. وتم إرسال المدرسين إلى الجمهوريات الجديدة لتعليم اللغة التركية, وبدأ العمل بحوالي ٢٠٠٠ مشروع تجاري مشترك. ولقد مهدت العمومية الثقافية الجامعة السبل لهذه العلاقات الإقتصادية. وعلق على تلك العلاقات أحد رجال الأعمال الترك قائلاً؛ "إن أهم شئ من أجل تحقيق النجاح في أذربيجان وتركمانستان هو العثور على الشريك المناسب. وهذا الأمر ليس بالعسير على الأتراك, فنحن نمتلك نفس الثقافة, وبدرجة أقل أو أكثر من ذلك ننطق بنفس اللغة, ونأكل من نفس المطبخ"(29).

إن إعادة توجيه تركيا نحو القوقاز وأواسط آسيا لم يزوده بطاقته المحركة الحلم بأن تكون تركيا قائدة تجمع الأمم التركية وحسب, بل كذلك الرغبة في مواجهة إيران والمملكة العربية السعودية لئلا توسعا من تأثيرهما ولكيلا تدعما حركة الأصولية الإسلامية المتطرفة في هذه المنطقة. ويرى الأتراك أنفسهم بأنهم يقدمون "النموذج التركي" أو "الفكر التركي" ــ وهو دولة علمانية ديمقراطية مسلمة ولها إقتصاد سوق ــ لتكون البديل. وبالإضافة إلى ذلك, كانت

---

[11] بروكسل عاصمة بلجيكا, أما طشقند فهي عاصمة أوزباكستان. المترجم

تركيا تأمل من وراء ذلك إحتواء عودة التأثير الروسي ثانية. وبوساطة تقديم بديل عـن روسـيا والإسلام, فإن تركيا من شأنها كذلك أن تسند طلبها لكي يحظى بتأييد الإتحاد الأوربي ومـن ثم الحصول على عضوية دائمة فيه.

وأصبحت موجة نشاط تركيا الأولى للعمل مع الجمهوريات التركية مقيدة أكثر في سنة ١٩٩٣ بسبب مواردها المحدودة, وتولي سليمان ديمرل السلطة بعد موت الرئيس أوزال, وعـودة التوكيد على تأثير روسيا في ما يعتبر "خارجها القريب". وحالما أصبحت الجمهوريات التركيـة للإتحاد السوفيتي السابق مستقلة, سارع قادها إلى أنقرة لمغازلة تركيا. ومن ثم مارسـت عليهـا روسيا ضغطاً وعرضت لها إغراءات, فإنقلبت راجعةً إليها, وأكدت بعامتها علـى الحاجـة إلى علاقات "متوازنة" بين أبناء عمومتهم في الثقافة وسيدهم الإستعماري السابق. ولكـن, ظـل الأتراك يحاولون إستخدام علاقات قرابتهم الثقافية لتوسيع روابطهم الإقتصادية والـسياسية, وفي الصفقة الأهم؛ أمنت تركيا عقد إتفاق مع الحكومات ذات الصلة بالموضوع وشركات النفط لمد خط أنابيب خاص بنقل نفط دول أواسط آسيا وأذربيجان عبر الأراضـي التركيـة إلى البحـر المتوسط[30].

وبينما كانت تركيا تعمل لتطوير روابطها مع الجمهوريات التركية للإتحـاد الـسوفيتي السابق, كانت هويتها العلمانية الكمالية الخاصة تواجه تحدياً داخل الـوطن. أولاً, بالنـسبة إلى تركيا, كما هو الحال مع كثير من الدول, فإن نهاية الحرب الباردة مع ما صاحبها مـن حالـة الإنفصال عن الجذور التي ولدها التطور الإقتصادي والإجتماعي, أثارت قضايا مهمـة تتعلـق بـ"الهوية الوطنية والإنتماء العرقي"[31], فانبرى لها الدين ليقدم حلاً. فالإرث العلمـاني الـذي خلفاه أتاتورك والنخبة التركية على مدى ثلثي قرن يصير أكثر فأكثر عرضةً للنقد واللوم. وكانت تجربة الأتراك خارج الوطن تركيا تميل إلى إثارة المشاعر الإسلامية داخل الـوطن تركيـا. إذ أن الأتراك الذين عادوا قادمين من ألمانيا الغربية "كانت ردة فعلهم للعداء الذي واجهوه هناك هـو الرجوع إلى ما كان مألوفاً, وكان المألوف هو الإسلام". وأخذ يصير الرأي والعمل الـسائدين إسلاميين على نحو متزايد. وفي سنة ١٩٩٣, نقلت تقارير إعلامية بأن "إطلاق اللحى بالأسلوب الإسلامي وتحجب النساء قد إنتشر في تركيا, وأخذت الجوامع تجذب جماهيراً أوسع فعلاً, وبعض

المكتبات تغرق الآن بالكتب والصحف, وأشرطة التسجيل الصوتي, والأقراص المدمجة الصوتية والصورية كلها تستذكر أمجاد التاريخ الإسلامي, ورؤاه, وطريقته للحياة, وتثني على دور الإمبراطورية العثمانية في الحفاظ على القيم التي بشر بها الرسول محمد". كما نقلت التقارير بأنه "ليس أقل من ٢٩٠ بيتاً للطباعة وطابعة مكتبية, و ٣٠٠ مطبوع بضمنها أربع صحف يومية, وبضعة مئات من محطات إذاعية غير مرخصة ومثلها حوالي ٣٠ قناة تلفازية غير مرخصة كانت كلها تنشر الفكر الإسلامي"[32].

ولما واجهت المشاعر الإسلامية المتنامية حكام تركيا, فإنهم حاولوا تبني ممارسات إسلامية متشددة, وكسب تأييد المتشددين. وفي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين, مولت الحكومة التركية التي يفترض أنها علمانية مكتباً لإدارة الشؤون الدينية بميزانية مالية أكبر من ميزانيات بعض الوزارات, ورصدت الأموال لبناء الجوامع, وإعطاء الإرشاد الديني المطلوب في جميع المدارس العامة, وقدمت منحاً مالية للمدارس الإسلامية التي تضاعفت خمس مرات في خلال التسعينات, والتي تجمع تحت أسقفها حوالي ١٥ بالمائة من أطفال المدارس الإعدادية, والتي تبشر بمواعظ المذاهب الإسلامية ويتخرج منها الآلاف الذين يجري إدخالهم في الوظائف الحكومية. وفي مقارنة رمزية, لكنها مثيرة, مع فرنسا, فإن الحكومة التركية سمحت فعلاً للطالبات بارتداء لفاع الرأس التقليدي, بعد سبعين سنة مذ منع أتاتورك الطربوش[33]. إن إجراءات الحكومة هذه, في جانب واسع منها, قد حرضت عليها الرغبة في تغيير إتجاه الريح عن أشرعة سفن الإسلاميين الأمر الذي يبين إلى أي مدى كانت تلك الريح قوية في ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين.

ثانياً, غير الإنبعاث الإسلامي سمة السياسات التركية. فالقادة الأتراك, وعلى نحو أشد وضوحاً ترغت أوزال, يعرفون أنفسهم على نحو واضح بالرموز والسياسات الإسلامية. فما حدث في تركيا, كما حدث في أي مكان آخر, فلقد عززت الديمقراطية إنبعاث الثقافات الأهلية والعودة إلى الدين. إذ أنه "بدافع الحماسة لتملق الجماهير وكسب رضاهم ومن ثم الحصول على أصواتهم, كان يجب على السياسيين ــ بل حتى العسكريين وهم الحصن الأخير للعلمانية وحراسها ــ أن يضعوا في حساباتهم التطلعات الدينية للجماهير؛ لهذا السبب لم تكن التنازلات التي قدموها بنكهة مثيرة للدهماء قليلة". لأن الحركات الشعبية كانت ذات نزعة دينية. وبينما كانت

النخبة والجماعات البيروقراطية وبخاصة العسكرية منها كلها ذات توجه علماني, كان المتعاطفون مع الإسلاميين يعلنون عن مشاعرهم بوضوح بين صفوف القوات المسلحة, فقد طُرد عدة مئات من طلاب الأكاديميات العسكرية في سنة ١٩٨٧, بسبب أفكار عاطفية إسلامية مريبة. وكانت الأحزاب السياسية الرئيسة تشعر على نحو متزايد بالحاجة إلى إيجاد تأييد إنتخابي من منظمات إسلامية عادت للعمل, أو جمعيات معينة كان قد منعها أتاتورك من العمل[34]. وفي الإنتخابات المحلية التي جرت في آذار سنة ١٩٩٤, كان حزب الرفاء المتشدد هو الحزب الوحيد من بين خمسة أحزاب رئيسة, الذي زاد حصته من الأصوات فحصل على تقريباً ١٩ بالمائة من الأصوات بمقارنتها مع ٢١ بالمائة لحزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه رئيسة الوزراء تشلر, و ٢٠ بالمائة من الأصوات لحزب الوطن الأم الذي كان يتزعمه الراحل أوزال. وإنتزع حزب الرفاء الهيمنة على المدينتين التركيتين الرئيسيتين إسطنبول وأنقرة, وجرت هيمنته بتيار جارف نحو الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد. وفي إنتخابات كانون الأول سنة ١٩٩٥, فاز حزب الرفاء بأصوات ومقاعد في البرلمان أكثر من أي حزب آخر, وبعد ستة أشهر تولى زمام الحكم بإئتلافه مع أحد الأحزاب العلمانية. وكما جرى الحال في الدول الأخرى, جاء تأييد المتشددين من الشباب, والمهاجرين العائدين, و"المسحوقين والمنبوذين" و "والمهاجرين الجدد إلى المدنية, و'عراة' المدن الكبيرة"[35].

ثالثاً, أثر إنبعاث الإسلام في السياسة الخارجية التركية. فوقفت تركيا, تحت قيادة أوزال, وقفة حازمة إلى جانب الغرب في حرب الخليج, متأملة من أن ذلك الفعل كان سيرجح عضويتها في الجمعية الأوربية. لكن هذه النتيجة المأمولة لم تتجسد, ولم يُطمئن تردد حلف الناتو الأتراك بشأن الرد الذي كان ليقوم به لو كان العراق قد هاجم تركيا في خلال تلك الحرب لأن هذا الأمر يتعلق بالكيفية التي كان سيرد بها حلف الناتو على أي خطر غير روسي يهدد بلادهم[36]. وحاول القادة الأتراك توسيع إرتباطاتهم العسكرية مع إسرائيل, الأمر الذي جعل الإسلاميين الأتراك يوجهون لهم نقداً لاذعاً. والأهم من ذلك, في خلال الثمانينات, وسعت تركيا من علاقاتها مع العرب والدول المسلمة الأخرى وفي التسعينات دعمت على نحو فعال المصالح الإسلامية عن طريق تقديم دعم كبير إلى مسلمي البوسنة وكذلك إلى أذربيجان. وفيما

يتعلق بدول البلقان, أو أواسط آسيا, أو الشرق الأوسط, كانت السياسة الخارجية التركية تصير أكثر فأكثر ذات طابع إسلامي.

وعلى مدى سنين طويلة, توفر في تركيا شرطان من الشروط الثلاثة التي يجب أن تتوفر في أية دولة ممزقة, كحد أدنى, لكي تغير هويتها الحضارية. فأيدت النخب التركية هذا التحول على نحو كاسح وكانت جماهيرها مذعنة لذلك. لكن نخب الحضارة المستقبلة, وهي الحضارة الغربية, لم تتقبلها. وبينما عجز كلا الطرفين عن إتخاذ قرار قاطع, حرك الإنبعاث الإسلامي داخل تركيا مشاعراً معادية للغرب بين الجماهير التركية وأخذ يقوض التوجه العلماني المؤيد للغرب للنخب التركية. وإن العقبات التي تعترض تركيا في طريق تحولها إلى بلد أوربي تماماً, هي محدودية قدرتها للنهوض بدور مهيمن فيما يتعلق بالجمهوريات التركية للإتحاد السوفيتي السابق, وظهور الميول الإسلامية التي تعمل على تآكل إرث أتاتورك, ويبدو أن كل هذه القضايا تؤكد على أن تركيا ستظل بلداً ممزقاً.

وإذ يعكس القادة الأتراك هذه التوجهات المتضاربة, فإنهم, بين الحين والآخر, يصفون بلدهم بأنه "جسر" بين ثقافتين, وفي سنة ١٩٩٣, ذهبت رئيسة الوزراء تانسو تشلر إلى القول بأن تركيا تجمع الإثنتين "الديمقراطية الغربية" و "أنها جزء من الشرق الأوسط", فهي "جسر يصل بين حضارتين, جسدياً وفلسفياً". وإذ تعكس تشلر هذه الإزدواجية علناً في بلدها, فإنها غالباً ما تظهر كمسلمة, لكنها حينما تخاطب أعضاء حلف الناتو تكون خلاصة قولها؛ إن "الحقيقة الجغرافية والسياسية هي أن تركيا بلد أوربي". وعلى نحو مشابه, وصف سليمان ديمرل تركيا بأنها "جسر مهم للغاية في المنطقة يمتد من الغرب إلى الشرق, أي من أوربا إلى الصين"[37]. إلا أن أي جسر هو شئ مصطنع يربط بين كيانين ماديين لكنه ليس جزءاً من أي منهما. وحينما يصف قادة تركيا بلدهم بالجسر, فإنهم يؤكدون بتعبير منمق أن بلدهم ممزق.

المكسيك: أصبحت تركيا بلداً ممزقاً في عشرينات القرن العشرين, أما المكسيك فلم يدركها التمزق إلا في الثمانينات. وعلى الرغم من ذلك, فلعلاقتهما بالغرب بعض الجوانب المتشابهة. فكما جرى الحال مع تركيا, كان للمكسيك ثقافة لاغربية متميزة. وحتى في القرن

العشرين, كما وصفها أوكتافيو باز بقوله؛ إن "جوهر المكسيك هو هندي, فهي ليست أوربية"[38]. وفي القرن التاسع عشر, كان حال المكسيك, كحال الإمبراطورية العثمانية, إذ مزقتها القوى الغربية. وفي العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين, مَّرت المكسيك بما مَّرت به تركيا, فقامت فيها ثورة أرست أسساً جديدةً للهوية الوطنية ونظاماً سياسياً جديداً يرتكز على الحزب الواحد. لكن, في تركيا جاءت الثورة بكلا الأمرين؛ رفض الثقافة الإسلامية والعثمانية التقليدية ومحاولة إستيراد ثقافة غربية والإنضمام إلى الغرب. أما ما حدث في المكسيك, فكما حدث في روسيا, جاءت الثورة لتجسد وتكيف عناصراً من الثقافة الغربية, الأمر الذي ولّد حركة قومية مناهضة للرأسمالية والديمقراطية التي للغرب. لهذا السبب, وعلى مدى ستين عاماً, حاولت تركيا أن تعرف نفسها كدولة أوربية, بينما حاولت المكسيك أن تعرف نفسها بالضد من الولايات المتحدة الأمريكية. إذ في خلال السنين مابين ثلاثينات وثمانينات القرن العشرين, إتبع قادة المكسيك سياسات إقتصادية وخارجية كان من شأنها أن تتحدى المصالح الأمريكية.

وتغير هذا الحال في الثمانينات, فبدأ الرئيس ميغيول دي لامدريد, وسار بما بدءه خليفته الرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري, بإعادة تعريف على مستويات شاملة للأهداف, والممارسات, والهوية المكسيكية بمحاولة أشد حزماً ترمي إلى التغيير منذ ثورة ١٩١٠. وفي حقيقة الأمر, إن ساليناس أصبح مصطفى كمال المكسيك. إذ إن أتاتورك أيد العلمانية والقومية وهي الأفكار السائدة في الغرب في زمانه؛ بينما أيد ساليناس التحررية الإقتصادية, وهي واحدة من فكرتين سائدتين في الغرب في زمانه (فلم يعتنق الفكرة الأخرى في الديمقراطية السياسية). وكما جرى الحال مع أتاتورك, كانت هذه الرؤى يتقاسمها بنحو واسع النخب السياسية والإقتصادية, التي كانت تضم كثيراً مّن هم مثل ساليناس ودي لامدريد, وكانوا قد تلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة. وخفض ساليناس على نحو مثير نسبة التضخم, وخصخص عدداً كبيراً من المؤسسات والشركات العامة, وشجع الإستثمار الأجنبي, وخفض التعرفة الجمركية, والإعانات المالية الحكومية, وأعاد جدولة الديون الأجنبية, وتحدى قوة الإتحادات العمالية, وزاد من الإنتاجية, وأدخل المكسيك في إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا. وتماماً كما كانت إصلاحات أتاتورك غايتها تحويل تركيا من دولة شرق أوسطية مسلمة إلى دولة علمانية

أوربية, كانت إصلاحات ساليناس غايتها تغيير المكسيك من دولة أمريكية لاتينية إلى دولة أمريكية شمالية.

ولم يكن إختيار المكسيك هذا إختياراً لا بديل عنه. فعلى نحو يمكن إدراكه, كان يمكن أن تستمر النخب المكسيكية في إتباع سياسة مناهضة لأمريكا, وهو المسار القومي والمحافظ للعالم الثالث الذي كان قد إتخذه أسلافهم في أغلب سنوات هذا القرن. أما الخيار الآخر, كما يذهب إلى القول بعض المكسيكيين بأنه كان يمكن أن يحاولوا تطوير إتحاد للأمم الأيبرية مع إسبانيا والبرتغال ودول أمريكا الجنوبية.

هل تنجح المكسيك في سعيها أن تكون أمريكية شمالية؟ يفضل الجزء الأعظم الكاسح من النخب السياسية, والإقتصادية, والفكرية ذلك المسار. وكذلك على خلاف الموقف مع تركيا, لقد رحب الجزء الأعظم الكاسح من النخب السياسية, والإقتصادية, والفكرية للحضارة المستقبلة بالتحول الثقافي المكسيكي. وتسلط قضية الهجرة مابين الحضارات المستعصية على الحل الضوء على هذا الإختلاف. إذ تولّد الخشية من هجرة تركية كبيرة معارضة النخب والجماهير الأوربية كلاهما جلب تركيا إلى أوربا. وعلى النقيض من ذلك, كانت حقيقة وجود هجرة مكسيكية كبيرة, شرعية وغير شرعية, إلى الولايات المتحدة جزءاً من حجة ساليناس من أجل الإنضمام إلى إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة إذ قال: "أما أن تقبلوا بضائعنا أو تقبلوا شعبنا". وبالإضافة إلى ذلك, فإن الفرق في الثقافة بين المكسيك والولايات المتحدة هو أقل بكثير من الفرق بين تركيا وأوربا. فديانة المكسيك هي المذهب الكاثوليكي, ولغتها الإسبانية, وكانت توجهات نخبها عبر التاريخ نحو أوربا (حيث كانوا يرسلون أولادهم ليتلقوا تعليمهم), وصارت توجهات نخبها منذ وقت قصير نحو الولايات المتحدة (حيث يرسلون أولادهم الآن ليتلقوا تعليمهم). ومن شأن التوافق بين أمريكا الشمالية الأنغلو ـ أمريكية والمكسيك الإسبانية الهندية أن يكون أسهل من التوافق بين أوربا المسيحية وتركيا المسلمة. وعلى الرغم من كل هذه العموميات المشتركة, فإنه بعد المصادقة على إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا), نمت معارضة في الولايات المتحدة لأي إرتباط أعمق من ذلك مع المكسيك وتطالب بفرض قيود على الهجرة, وتتذمر من نقل

المصانع إلى الجنوب, وتشكلك في قدرة المكسيك على الإلتزام بمفاهيم أمريكا الشمالية في الحرية وحكم القانون(39) .

أما الشرط اللازم الثالث لكي تحقق الدولة الممزقة تحولاً ناجحاً في الهوية هو الإذعان الجماهيري العام لهذا التحول, على الرغم من ألها ليس بالضرورة تؤيده. فتعتمد أهمية هذا العامل, إلى حد ما, على مدى أهمية آراء الجماهير في عملية صنع القرار للدولة. وإبتداءاً من سنة ١٩٩٥, لم تُختَبَر وقفة المكسيك المؤيدة للغرب في عملية تحول نحو الديمقراطية. ولم يكن تمرد يوم السنة الجديدة, الذي قامت به بضعة آلاف منظمين على أكمل وجه وكانت تساندهم, على نحو متطرف, العصابات في تشياباس[١٥], مؤشراً بحد ذاته على وجود مقاومة جوهرية لعملية التحول إلى أمريكا الشمالية. ولكن الإستجابة العاطفية التي أحدثها ذلك التمرد بين المفكرين, والصحفيين, وآخرين ممن تسمح لهم مجالات عملهم بصياغة الرأي العام المكسيكي, توحي بأن التحول نحو أمريكا الشمالية عموماً وإلى إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) خصوصاً يمكن أن تقاومه مقاومةً تتزايد يوماً بعد يوم النخب والجماهير المكسيكية. لذلك أعطى الرئيس ساليناس بوعي بالغ الإصلاح الإقتصادي وعملية التغريب أولوية أعلى من الإصلاح السياسي والتحول إلى الديمقراطية. إلا أن التطور الإقتصادي والإرتباط المتزايد مع الولايات المتحدة كلاهما سيعززان القوى التي تدعم تحول ديمقراطي حقيقي للنظام السياسي المكسيكي. أما السؤال الرئيس عن مستقبل المكسيك فهو: إلى أي مدى سيحفز التعصير والتحول الديمقراطي عملية التخلص من التغريب, مسببة إنسحابها من إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) أو إضعافها بشدة, وإحداث تغيرات موازية لذلك في السياسات التي تفرضها على المكسيك نخبها ذات التوجهات الغربية التي ظهرت في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين؟ وهل يتماشى تحول المكسيك نحو أمريكا الشمالية مع تحولاتها الديمقراطية؟

---

[١٥] إقليم جبلي يقع جنوب المكسيك على حدودها مع غواتيمالا تحتمي به عصابات المتمردين التي ثارت في كانون الثاني سنة ١٩٩٤ ضد الفقر والسلطة المستبدة وتطالب بالديمقراطية, وفي سنة ١٩٩٥ ساندت هذه العصابات تمرد يوم السنة الجديدة. المترجم

أستراليا: على النقيض من روسيا, وتركيا, والمكسيك, كانت ومازالت أستراليا منذ بدايات تكوينها مجتمعاً غربياً. وفي خلال سنين القرن العشرين بأجمعها, تحالفت استراليا تحالفاً وثيقاً أولاً مع بريطانيا ومن ثم مع الولايات المتحدة؛ وفي أثناء الحرب الباردة لم تكن أستراليا دولة عضوة من الغرب وحسب بل وكذلك جزءاً من جوهر القوات العسكرية والمخابراتية الأمريكية ــ الأنجليزية ــ الكندية ــ الأسترالية للغرب. ولكن, في مطلع التسعينات, قرر قادة أستراليا السياسيين بأن أستراليا يجب أن تتخلى عن الغرب, وتعيد تعريف نفسها بأنها مجتمع آسيوي, وتنمي علاقات وثيقة مع جيرانها في الجغرافيا. فأعلن رئيس الوزراء بول كيتنغ بأن أستراليا يجب أن تنهي حالة كونها "مكتب فرعي للإمبراطورية", ويجب أن تصبح جمهورية, وترمي إلى "إلقاء شباكها" في آسيا. وتابع يقول بأن هذا الأمر كان ضرورياً لإنشاء هوية أسترالية كبلد مستقل. "فأستراليا لاتستطيع أن تقدم نفسها إلى العالم بأنها مجتمع متعدد الثقافات, وترتبط بآسيا, لنخلق هذه الرابطة, ولنخلقها على نحو مقنع, بينما وبطريقة ما, على الأقل بصيغ دستورية, تبقى أستراليا مجتمعاً مشتقاً من الغرب". وأعلن كيتنغ بأن أستراليا كانت قد عانت سنين طوال من "حب انجلترا ومن السبات", وبأن الشراكة المستمرة مع بريطانيا من شأنها أن تكون "مقوضة لثقافتنا الوطنية, وإن مستقبلنا الإقتصادي, ومصيرنا في آسيا والمحيط الهادي". وعبر وزير الخارجية غاريث إيفانز عن مشاعر مشابهة[40].

وقامت حجة إعادة تعريف أستراليا بأنها بلد آسيوي على أساس الإفتراض بأن الإقتصاديات تطغى على الثقافة في صياغة مصير الأمم. وكان الحافز المركزي هو النمو الفعال لإقتصاديات شرق آسيا, التي بدورها حفزت توسعاً متسارعاً للتجارة الأسترالية مع آسيا. ففي سنة ١٩٧١, إمتص شرق وجنوب شرق آسيا ٣٩ بالمائة من صادرات أستراليا, وساهم في ٢١ بالمائة من إستيرادالها. وبحلول سنة ١٩٩٤, كان شرق وجنوب شرق آسيا يأخذ ٦٢ بالمائة من صادرات أستراليا, ويقدم ٤١ بالمائة من إستيرادالها. وعلى النقيض من ذلك, ذهبت ١١,٨ بالمائة من صادرات أستراليا, في سنة ١٩٩١, إلى الجمعية الأوربية و ١٠,١ بالمائة إلى الولايات المتحدة. إن هذه الرابطة الإقتصادية التي تزداد عمقاً في آسيا عززها في عقول الأستراليين الإعتقاد بأن العالم

كان يتحرك نحو تكوين ثلاثة كتل إقتصادية رئيسة وبأن مكان أستراليا منها في الكتلة المشرق آسيوية.

وعلى الرغم من هذه الإرتباطات الإقتصادية, تبدو الحيلة الأسترالية في آسيا غير مرجحة أن تفي بأي شرط من الشروط التي تجعل بلداً ممزقاً ينجح في عملية تغيير الحضارة. أولاً, في أواسط التسعينات كانت النخب الأسترالية تفتقر إلى الحماس الجارف لإتخاذ هذا المسار. وإلى حد ما, كانت هذه القضية هي قضية موالاة حزبية توجه ضد قادة حزب التحرر المتأرجحين أو المعارضين. وصارت الحكومة العمالية كذلك تحت طائلة النقد اللاذع الذي أكاله لها العديد من المفكرين والصحفيين. فلا يوجد إجماع نخبة واضح يؤيد الإختيار الآسيوي. ثانياً, كان رأي عامة الشعب الأسترالي متضارباً. فمنذ سنة ١٩٨٧ وحتى سنة ١٩٩٣, إرتفعت نسبة الجمهور الأسترالي الذي يفضل إنهاء الملكية من ٢١ بالمائة إلى ٤٦ بالمائة. ولكن عند تلك المرحلة أخذ التأييد لعملية تغيير هوية الحضارة يذوي ويتآكل. إذ إنخفضت نسبة الجماهير المؤيدة لمحو رمز الإتحاد مع المملكة المتحدة من العلم الأسترالي من ٤٢ بالمائة في آيار سنة ١٩٩٢ إلى ٣٥ بالمائة في آب من سنة ١٩٩٣. كما تحدث عن ذلك أحد المسئولين الرسميين الأستراليين في سنة ١٩٩٢ قائلاً؛ "يصعب على عامة الشعب أن تهضم الأمر, فحينما أقول بين الحين والأخر بأن أستراليا يجب أن تكون جزءاً من آسيا, لا أستطيع أن أخبركم كم من الرسائل التي تفصح عن كراهيتها لي تصلني"[(41)].

ثالثاً, والأهم مما سبق, هو أن نخب الدول الآسيوية كانت ومازالت أقل إستعداداً لقبول ما تقدمت به أستراليا مما هو عليه إستعداد النخب الأوربية في قبول ما تقدمت به تركيا. فلقد جعلت نخب الدول الآسيوية الأمر واضحاً بأنه إذا كانت أستراليا راغبةً في أن تكون جزءاً من آسيا فيجب أن تصير آسيوية فعلاً, وهذه النخب ترى هذا الأمر غير مرجحاً إن لم يكن مستحيلاً. وأشار أحد المسئولين الأندونوسيين إلى ذلك بقوله؛ إن "نجاح الإندماج الأسترالي مع آسيا يعتمد على أمر واحد وهو — إلى أي مدى ترحب الدول الآسيوية بالنية الأسترالية. فيعتمد قبول أستراليا في آسيا على المدى الذي تحسن فيه حكومة وشعب أستراليا فهم الثقافة والمجتمع الآسيويين". ويرى الآسيويون فجوة بين الخطاب الأسترالي الموجه إلى آسيا وحقيقتها الغربية

المناقضة له. وطبقاً لما قاله أحد الدبلوماسيين الأستراليين فلقد قابل التايلنديون إلحاح أستراليا بألها آسيوية "بقدرة تحمل مذهلة"[42]. وأعلن رئيس الوزراء الماليزي مهاتير في تشرين الأول من عام ١٩٩٤, قائلاً؛ "مازالت أستراليا أوربية ثقافياً ..... ونحن نعتقد بألها أوربية", لهذا السبب يجب أن لا تكون أستراليا عضوة في مؤتمر شرق آسيا الإقتصادي. ونحن الآسيويين أقل ميلاً إلى توجيه النقد بغير تحفظ إلى الدول الأخرى أو إصدار حكم عليها. لكن أستراليا, ولكولها أوربية ثقافيـــاً, تشعر بأن لها الحق لتخبر الآخرين عما يجب إن يفعلوه وعما يجب أن لا يفعلوه, وما هو الصواب وما هو الخطأ. ومن ثم هي, بالتأكيد, ليست منسجمة مع المجموعـــة. تلـــك هـــي حجـــتي في (الإعتراض على عضويتها في مؤتمر شرق آسيا الاقتصادي 'ايايك'). إن السبب هو لـــيس لـــون الجلد, لكنه الثقافة"[43]. وبإختصار, فإن الآسيويون عازمين على إبعاد أستراليا عن ناديهم لنفس السبب الذي جعل الأوربيين يبعدون تركيا وهو: ألهم يختلفون عنا. وكان رئيس وزراء أســـتراليا كيتنغ يحب أن يقول بأنه سيغير وضع أستراليا من "الرجل الغريب خارج آسيا إلى الرجل الغريب داخل آسيا". لكن هذا القول مزخرف بالأرداف بالمعنى المعاكس, فالرجل الغريب لا يدخل.

كما صرح مهاتير بأن الثقافة والقيم هي المانع الرئيس لانـــضمام أســـتراليا إلى آســـيا. وتحدث, بين الحين والآخر, إصطدامات بشأن إلتزام الأستراليين بالديمقراطية, وحقوق الإنـــسان, وحرية الصحافة, وإحتجاجالها على الإنتهاكات التي ترتكبها حكومات كل الدول المجاورة لهـــا لهذه الحقوق. وعلق على ذلك أحد كبار الدبلوماسيين الأستراليين قائلا؛ "إن المشكلة الحقيقيـــة التي تعاني منها أستراليا في المنطقة هي ليست علمنا إنما هي القيم الإجتماعية الأساسية. وأنا أظـــن أنكم لن تجدوا أستراليين راغبين في التخلي عن أياً من تلك القيم لتكون مقبولة في المنطقـــة"[44]. وجرى إبداء الآراء بشأن الإختلافات في الشخصية, وإسلوب الحياة, والسلوك. كما أوحى بذلك مهاتير قائلاً؛ إن الآسيوين بعامتهم يسعون لتحقيق غاياهم التي عند الآخرين بطرق من شـــألها أن تكون مهذبة, ومحتشمة, وملطفة, ومراوغة , فهي على غير حكم, وعلى غير تزمت, وعلى غير مواجهة. أما الأستراليين, فهم على النقيض من ذلك, شعب من العالم الناطق بالإنجليزية صريحين للغاية, ويتصرفون بفظاظة, ويتجرعون بالحديث, ويمكن أن يقول عنهم المرء ألهم بليدو الحـــس. وكان هذا الإصطدام بين الثقافتين واضحاً على نحو مثير في تعاملات بول كيتنـــغ الخاصـــة مـــع

الآسيويين. إذ كان كيتنغ يجسد الخصائص الوطنية الأسترالية إلى أقصى حد, ولقد وُصفَ بأنه "ضارب الخوازيق لأي سياسي" فله أسلوب "بطبيعته يثير الغضب والخصام", ولم يتردد يوماً في شجب خصومه السياسيين فوصفهم بأنهم "أكياس نفايات", و "قوادين نتنين", و "مجرمين معتوهين ذوي أدمغة خربة"[45]. وبينما كان كيتنغ يطرح حجته في أن أستراليا يجب أن تكون بلداً آسيوياً, فإنه, بين الحين والآخر, يثير سخط القادة الآسيويين, ويصدمهم, ويحرك عداوتهم بصراحته الفظة. كانت الهوة بين الثقافتين جد واسعة حتى أنها أعمت مؤيدي الإلتقاء الثقافي إلى درجة أوقع معها سلوكه بذاته النفور والإشمئزاز في نفوس أولئك الذين دعاهم أخوة الثقافة.

ويمكن أن يُعتبر هذا الخيار الكيتنغي ـــ الأفانزي بأنه نتيجة قصيرة النظر لإعطاء أولوية مبالغ فيها للعوامل الإقتصادية وتجاهلاً لثقافة البلد أكثر مما هو تجديد لها, وبأنه خدعة سياسية مراوغة لشد الإنتباه بعيداً عن المشاكل الإقتصادية الأسترالية. أما من وجهة نظر أخرى, فيمكن إعتبار هذا الخيار بأنه مبادرة بعيدة النظر ترمي إلى ضم أستراليا وتعريف هويتها بالمراكز الإقتصادية, والسياسية التي ستكون, في نهاية المطاف, مراكز القوى العسكرية الصاعدة في آسيا. وفيما يخص هذا الأمر, فيمكن أن تصبح أستراليا أول دولة, من بين العديد من الدول الغربية التي يمكن أن تصبح مثلها, تحاول أن تتخلى عن الغرب وتلتحق بركب الحضارات اللاغربية البادئة بالإرتقاء. وربما, عند بداية القرن الثاني والعشرين, يعيد المؤرخون النظر بشأن الخيار الكيتنغي ـــ الأفانزي فيعتبروه مؤشراً رئيساً على إنحدار الغرب. ولكن إذا تم تحقيق هذا الإختيار, فانه لن يستأصل إرث أستراليا الغربي, وسيظل "البلد المحظوظ" بلداً ممزقاً على الدوام, أي أنه سيظل يجمع كلتا الصفتين؛ "مكتب فرعي للإمبراطورية" كما شجبها كيتنغ, و"الرعاع البيض الجدد لآسيا" كما سماها بإحتقار لي كوان يو[46].

لم يكن هذا الأمر, كما إنه ليس في الزمن الحاضر, قدر أستراليا الذي لا مفر منه. وإذ تُقبل رغبة قادة أستراليا في الإنفصال عن بريطانيا, فإنهم يستطيعون, بدلاً من تعريف أستراليا بأنها قوة آسيوية, تعريفها كدولة من المحيط الهادي, كما حاول سلف كيتنغ بمنصب رئيس الوزراء روبرت هوك أن يفعل ذلك حقاً. فإذا ترغب أستراليا في أن تجعل نفسها جمهورية منفصلة عن التاج البريطاني, فإنها تستطيع أن تجعل نفسها أول دولة في العالم تفعل ذلك, إذ أن أية دولة في

العالم مثل أستراليا التي هي من أصل بريطاني, ودولة مهاجرين, وحجمها يعادل حجم قارة, وتنطق بلسان إنجليزي, وظلت دولة حليفة للغرب على مدار ثلاثة حروب, وسكانها هم على نحو كاسح أوربيين, وإذا كان الحال كحال أستراليا فإنهم كذلك يصيرون على نحو متزايد آسيويين. أما من ناحية ثقافية, فأن القيم التي جاءت في إعلان الإستقلال في الرابع من تموز من عام ١٧٧٦ تنسجم مع القيم الأسترالية أكثر بكثير من إنسجام القيم الأسترالية مع أي قيم آسيوية. أما من الناحية الإقتصادية, فإن أستراليا, بدلاً عن محاولة التخبط في طريقها داخل مجموعة مجتمعات لا تلتقي معها ثقافيا ولهذا السبب ترفضها تلك المجتمعات, يستطيع قادة أستراليا أن يقترحوا توسيع إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) وجعله إتفاقاً شمال أمريكي — جنوب الهادي فيكون إسمه (ناسب) بترتيب يضم الولايات المتحدة, وكندا, وأستراليا, ونيوزلاند. وإن مثل هذا التجمع من شانه أن يوائم الثقافة مع الإقتصاديات ويفرز هوية سليمة وثابتة لأستراليا, وإن مثل هذه الهوية لن تأتي نتيجة لمحاولات بغير ذي جدوى لجعل أستراليا دولة آسيوية.

الجرثوم الغربي والإنفصام الثقافي. بينما شرع القادة الأستراليين في مسعى للإنضمام إلى آسيا, كان قادة الدول الممزقة الأخرى — تركيا, والمكسيك, وروسيا يحاولون تجسيد الغرب في مجتمعاتهم وتجسيد مجتمعاتهم في الغرب. لكن تجربتهم تقيم برهاناً بليغاً على قوة, ومرونة, وليونة الثقافات الأهلية وقدرتها على تجديد نفسها, ومن ثم مقاومة, وإحتواء, وتكييف الإستيرادات الغربية. وفي حين تكون الإستجابة الرافضة للغرب مستحيلة, كانت ومازالت الإستجابة الكمالية غير ناجحة. وإذا كانت المجتمعات اللاغربية لابد وأن تتعصر, فإنها يجب أن تنهض بذلك بأسلوبها الخاص لا بالإسلوب الغربي, وأن تحذو حذو اليابان فتوظف تقاليدها, وأعرافها, وقيمها الخاصة وتبني عليها.

إن القادة السياسيين الذين تشربت نفوسهم بالخيلاء حتى أصبحوا يعتقدون بأنهم قادرين على إعادة صياغة ثقافات مجتمعاتهم صياغةً تختلف جوهرياً عن تلك الثقافات مصيرهم الفشل. فعلى الرغم من أنهم يستطيعون إدخال عناصر من الثقافة الغربية على ثقافة مجتمعهم, فإنهم غير قادرين على كبت أو إستئصال العناصر الجوهرية لثقافتهم الأهلية. وعلى العكس, فما أن يصيب

الجرثوم الغربي جسد مجتمع آخر, حتى يصبح القضاء عليه أمراً عسيراً. إذ يبقى الجرثوم يفعل فعله لكنه ليس بالمميت؛ فالمريض يظل حياً لكنه لا يحيا سليماً قط. ويستطيع القـــادة الـــسياسيين أن يصنعوا التاريخ لكنهم لا يستطيعون الهروب منه. وهم ينتجون دولاً ممزقة؛ ولا يخلقون مجتمعات غربية. ويصيبون دولهم بجرثوم الإنفصام الثقافي الذي يصبح خصيصته الدائمة وتعرف دولهـــم به.

الفصل السابع

دول الجوهر، والدوائر ذات المركز الواحد والنظام الحضاراتي

الحضارات والنظام

في السياسات العالمية البادئة بالظهور الآن, تحل الدول الجوهرية للحضارات الرئيسة محل القوتين العظميين للحرب الباردة لتكون هي الأقطاب الرئيسة للتجاذب والتنافر بين الدول. ويمكن ملاحظة هذه التغيرات بوضوح بالغ بخاصة في الحضارات الغربية, والأرثوذوكسية, والصينية. إذ تظهر الآن في هذه الحضارات تجمعات حضاراتية تتضمن دول جوهر, ودول عضوات, وأقليات سكانية تتشابه معها ثقافياً في الدول المجاورة, ومعها أيضاً, وهو الأمر الذي يثير جدلاً أكثر, الشعوب التي تنتمي إلى ثقافات أخرى في الدول المجاورة. وغالباً ما تميل الدول في هذه الكتل الحضاراتية إلى أن تكون موزعة في حلقات حول الدولة أو الدول الجوهر التي تكون مركزها, فتعكس بذلك درجات توحدها وإندماجها في تلك الكتلة. ولما كان الإسلام يفتقر إلى دولة جوهر ذات معالم واضحة, فهو الآن يركز وعيه المشترك من أجلها إلا أنه حتى الآن لم ينشأ إلا بنية سياسية أولية من دون أن يتعداها.

وتميل الدول إلى الإنضمام إلى ركب دول ذات ثقافة تشبه ثقافتها وتميل إلى إقامة توازن ضد الدول التي تعوزها معها العمومية الثقافية المشتركة. وهذا الحال واقع فعلاً على وجه الخصوص فيما يتعلق بالدول الجوهر. فتجذب إليها قوتها أولئك الذين يتشابهون معها ثقافياً وتبعد عنها الذين يختلفون معها ثقافياً. وبدافع أسباب أمنية, قد تحاول دول الجوهر أن تدمج أو تهيمن على بعض الشعوب من الحضارات الأخرى, والتي بدورها تحاول أن تقاوم أو تهرب من مثل هذه

الهيمنة كما يجري الحال مع (الصين ضد التبتيين واليوغير[1]؛ أما روسيا فضد التتار والشيشانيين والمسلمين في أواسط آسيا). وكذلك, فإن العلاقات التاريخية وإعتبارات ميزان القوة تقود بعض الدول إلى مقاومة تأثير دولها الجوهر في حضاراتها. فكلا الدولتين؛ جورجيا وروسيا أرثوذوكسيتان, لكن الجورجيين عبر التاريخ قد قاوموا الهيمنة الروسية وأي إرتباط وثيق مع روسيا. وكلا الدولتين؛ فيتنام والصين كنفوشيوسيتان, وعلى الرغم من ذلك, قد ظلت بينهما عداوة تاريخية تشبه النموذج الروسي الجورجي. ولكن بمرور الزمن تستطيع العمومية الثقافية المشتركة ونمو وعي حضاراتي أوسع وأقوى أن تجمع هذه الدول معاً, كما قد إجتمعت دول أوربا الغربية معاً.

وأياً كان النظام في العالم الثالث, في أثناء الحرب الباردة, فهو جاء نتيجة لهيمنة القوتين العظميين لكتلتي الحرب الباردة وتأثير هاتين القوتين فيه. أما في العالم البادئ بالظهور, فإن القوة العالمية تصير إلى زوال, وظهور مجتمع عالمي حلم بعيد المنال. وليس ثمة دولة, حتى الولايات المتحدة, لها مصالح أمنية ذات شأن على مستوى العالم. لذلك, فإن مقومات النظام في عالم اليوم الذي أصبح أكثر تعقيداً وأمسى التغاير بين عناصره أشد إختلافاً, توجد داخل الحضارات وفيما بينها. فأما أن ينتظم العالم على أساس الحضارات أو لا ينتظم أبداً. وفي عالم كهذا, تكون الدول الجوهرية للحضارات هي مصادر النظام داخل الحضارات, ومن خلال مفاوضات مع دول جوهر أخرى, تصبح مصدر النظام بين الحضارات.

وإن عالماً تلعب فيه الدول الجوهر دوراً قيادياً أو مهيمناً هو عالم تكون له محيطات تأثير عديدة. بل أنه أيضاً, عالم يكون فيه التأثير الذي تمارسه الدول الجوهر هو؛ ذلك التأثير الذي تكسبه حدته أو تخفف منه الثقافة المشتركة التي تتقاسمها الدول الجوهر مع الدول العضوات في حضاراتها. وإن العمومية الثقافية الجامعة هي التي تكسب دور القيادة وفرض النظام الذي تنهض به الدولة الجوهر الشرعية عند الدول العضوات والقوى والمؤسسات الخارجية كلتاهما. ولهذا السبب, فإنه لم يعد يجدي نفعاً أن تفعل الأمم المتحدة كما فعل أمينها العام بطرس غالي في سنة ١٩٩٤, حين أصدر قانوناً بشأن "الحفاظ على محيط التأثير", الذي يقضي بأنه يجب ألا تشارك

---

[1] وهم شعب من أصول تركية يعتمد على الزراعة في معيشته ويسكن إقليم إكسنجيانغ في الصين ولغتهم اليوغير التركية. المترجم

القوة الإقليمية المهيمنة بأكثر من ثلث قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمثل هذا الشرط يتحدى الحقيقة الجغرافية, لأنه في أية منطقة حيث توجد دولة مهيمنة لا يمكن أن يحل فيها السلام ويصان إلا بوساطة قيادة تلك الدولة. فليست الأمم المتحدة بالبديل عن أية قوة إقليمية, وتصبح القـوة الإقليمية هي المسئولة وذات شرعية حين تنهض بأعبائها الدول الجوهر في علاقتها مع العـضوات الأخريات لحضاراتها.

وتستطيع أية دولة جوهر أن تمارس وظيفتها التنظيمية لأن الدول العضوات تدركها على أنها نسيب ثقافي. فكل حضارة هي عائلة متشعبة, وتكون فيها الدول الجوهر مثل أعضاء العائلـة الأكبر سناً فتمد أقربائها بالموازرة وتجعل عندهم الإنضباط. أما بغياب صلة القرابة تلك, فإن قدرة أية دولة أقوى على حل النزاعات في إقليم الدولة الجوهر وحتى فرض النظام عليه تكون محدودة. فلن تقبل باكستان وبنغلادش وحتى سريلانكا أن تفرض الهند النظام في جنوب آسيا, كما لـن تقبل أية دولة أخرى من دول شرق آسيا أن تقوم اليابان بذلك الدور في شرق آسيا.

وحينما تفتقر الحضارات إلى الدول الجوهر, تصبح مشاكل إقامة النظام داخل الحضارات أو إقامة نظام تفاوض بين الحضارات أكثر صعوبة. فغياب دولة جوهر إسلامية تـستطيع شـرعاً وتحظى بالقبول أن تتصل بالبوسنيين, كما إتصلت روسيا بالصربيين وألمانيا بـالكروات, حمـل الولايات المتحدة على محاولة القيام بهذا الدور. وتعود الأسباب في أن أمريكا كانت غير بـذات نفع حينما قامت بذلك الدور إلى عدم وجود مصلحة ستراتيجية أمريكية في المكان الذي تم فيـه رسم حدود الدول في يوغسلافيا السابقة, وغياب أي إرتباط ثقـافي بـين الولايـات المتحـدة والبوسنة, ووجود معارضة أوربية ضد إنشاء دولة مسلمة في أوربا. ولقد أدى غياب دول جوهر في إفريقيا والعالم العربي كلاهما إلى تعقيد الجهود التي تبذل من أجل إيجاد حل للحرب الأهليـة القائمة في جنوب السودان إلى درجة كبيرة.

تعيين حدود الغرب

في أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة بمثابة المركز لتجمع واسع ومتنوع ومتعدد الحضارات يتكون من دول تشترك بالغاية التي ترمي إلى منع الإتحاد السوفيتي من أن يتوسع أبعـد

مما وصل إليه. وعُرفَ هذا التجمع على نحو متباين بأنه "العالم الحر", أو "الغرب", أو "الحلفاء", وضم كثيراً من المجتمعات ولكن ليست كلها غربية هي؛ تركيا, اليونان, اليابان, كوريا, والفلبين, وإسرائيل, وضم دولاً أخرى على نحو غير ثابت مثل؛ تايوان, وتايلاند, وباكستان. وكان يقف ضد هذا التجمع تجمع يتكون من دول تجانسها أقل بقليل منه, وكان يضم الدول الأرثوذوكسية جميعها ماعدا اليونان, وعدة دول كانت عبر التاريخ غربية وهي؛ فيتنام, وكوبا, وإلى درجة أقل الهند, وفي بعض الأحيان كان يضم دولة إفريقية أو أكثر. وعند نهاية الحرب الباردة تفكك هذان التجمعان اللذان كانا يتكونان من حضارات متعددة ومتقاطعة ثقافياً. وكان تحلل النظام السوفيتي ولاسيما معاهدة وارشو مفاجئاً. وبعملية أبطء من هذا التحلل لكنها بنحو مشابه يبدأ الآن إعادة تركيب "العالم الحر" المتعدد الحضارات للحرب الباردة في صورة تجمع جديد أكثر أو أقل تعايشاً مع الحضارة الغربية. وإن عمليةً لرسم الحدود قادمة في الطريق وتتضمن تعريف العضوية للمنظمات الدولية الغربية.

إن دولتي الجوهر للإتحاد الأوربي؛ فرنسا وألمانيا, يحيط بهما أولاً تجمع داخلي يتكون من بلجيكا, وهولندا, ولوكسمبورغ, ولقد وافقت كل هذه الدول على إزالة القيود المفروضة على إنتقال البضائع والأشخاص؛ وبعد هذا التجمع الداخلي يأتي تجمع لدول عضوات أخرى مثل؛ إيطاليا, إسبانيا, والبرتغال, والدنمارك, وبريطانيا, وإيرلندا, واليونان؛ والدول التي أصبحت عضوات في سنة ١٩٩٥ وهي؛ (النمسا, وفنلندا, والسويد)؛ وتلك الدول التي إبتداءاً من ذلك التاريخ كانت عضوات مشاركات وهي؛ (بولندا, وهنغارية, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا, وبلغاريا, ورومانيا). ومن أجل تجسيد هذه الحقيقة, قام الحزب الحاكم في ألمانيا ومسئولون كبار من فرنسا في سنة ١٩٩٤ بتقديم إقتراحات من شأنها أن تجعل الإتحاد بصيغة مختلفة. فإقترحت الخطة الألمانية أن يتكون "الجوهر الصلب" من الأعضاء الأصليين ماعدا إيطاليا وأن "تكون ألمانيا وفرنسا نواة الجوهر الصلب". وكانت دول الجوهر الصلب ,على وجه السرعة, في طريقها أن تنشأ نظاماً لعملة موحدة وتوحد سياساتها الخارجية والدفاعية. وتقريباً في نفس الوقت, إقترح رئيس وزراء فرنسا أدوارد بلادير صيغة إتحاد يتألف من ثلاثة حلقات تكون فيه الدول الخمس المؤيدة للإندماج جوهر الإتحاد, وتكون الدول العضوات الأخرى الحالية الحلقة الثانية, أما الدول

الجديدة التي في طريقها أن تصبح دول عضوات فتؤلف حلقة خارجية للإتحاد. وفيما بعد, قدم وزير خارجية فرنسا ألين جوبيه شرحاً لفكرته التي يقترح فيها؛"حلقة خارجية تتكون من دول شريكة, وتشمل دولاً من شرق وأواسط أوربا؛ وحلقة وسطى تتكون من دول عضوات كان يشترط عليها أن تقبل بالإنضباط بقواعد النظام في بعض المجالات منها؛ (سوق واحد, وإتحاد جمركي, ... الخ)؛ وعدة حلقات داخلية تؤلف 'الألتحامات المقواة' التي تدمج تلك الدول الراغبة في التحرك أسرع من الأخريات والقادرة على ذلك التحرك في مجالات مثل الدفاع, وتوحيد العملة, والسياسة الخارجية, ... وهلم جرا"[1]. وإقترح قادة سياسيين آخرين صيغاً أخرى من الترتيبات, ولكن تضمنت جميعها تجمعاً داخلياً يتكون من دول متحدة إتحاداً أشد التحاماً ويأتي بعدها تجمعات خارجية تتألف من دول مندمجة إندماجاً أقل إكتمالاً مع الدولة الجوهر حتى تتصل هذه الإلتحامات الخارجية لتُكوّن الخط الفاصل بين الدول العضوات عن غير العضوات.

ولازال تحديد ذلك الخط الفاصل إحدى التحديات المهمة التي تواجه الغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة. ففي أثناء الحرب الباردة لم تكن أوربا ككل واحد موجودة. ولكن بعد إنهيار الشيوعية أمسى الأمر ضرورياً لأوربا أن تواجه وتجيب السؤال التالي: ما هي أوربا؟ إن حدود أوربا في الشمال, والغرب, والجنوب حددتها أحواض مائية ضخمة, وفي نفس الوقت حددتها من الجنوب إختلافات واضحة في الثقافة. ولكن أين الحد الشرقي لأوربا؟ ومن هي الدول التي يعتقد بأنها أوربية ولهذا السبب تكون كعضوات ممكنات في الإتحاد الأوربي, وحلف الناتو, والإتحادات المماثلة لهما؟

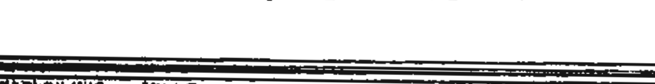
إن الجواب الذي يأتي لازماً لزوماً منطقياً ويغلب على كل جواب على هذه الأسئلة يقدمه الخط التاريخي العظيم الذي ظل قائماً لقرون فاصلاً الشعوب المسيحية الغربية عن الشعوب المسلمة والأرثوذوكسية. ويعود تاريخ هذا الخط إلى تقسيم الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع وإلى قيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة في القرن العاشر. وظل قائماً تقريباً في مكانه الموجود الآن منذ ليس أقل من خمسمائة سنة. وإبتداءاً من الشمال؛ يمتد هذا الخط على طول ما يعرف الآن الحدود بين فلندا وروسيا, وبين دول البلطيق (إستونيا, ولاتفيا, ولثوانيا) وروسيا, ثم يمر عبر غرب

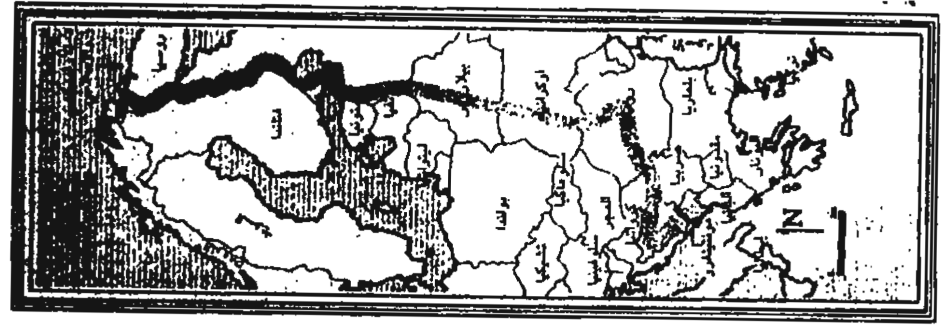
بلاروسيا, ثم يمضي عبر أوكرانيا ليفصل بين اليونايبت غرباً والأرثوذوكس شرقاً, ويمر عبر رومانيا ليفصل بين ترانسلفانيا بسكانها الكاثوليك البلغار عن باقي البلاد, ثم يذهب عبر يوغسلافيا السابقة فيمتد على طول الحد الذي يفصل سلوفينيا وكرواتيا عن بقية الجمهوريات. أما في دول البلقان, فإن هذا الخط يتوافق بالتأكيد مع التقسيم التاريخي بين الإمبراطوريتين النمساوية — المنغارية من جهة والعثمانية من جهة أخرى. وهذا هو الحد الثقافي لأوربا, وفي عالم ما بعد الحرب الباردة يكون أيضاً هو الحد السياسي والإقتصادي لأوربا والغرب.

وهكذا يقدم المنظور الحضاراتي إسلوباً واضحاً للفصل وإجابة ملزمة منطقياً للسؤال الذي يواجه أوربيو الغرب وهو: أين تنتهي أوربا؟ تنتهي أوربا حيثما تنتهي الديانة المسيحية الغربية وتبدأ الديانتان الإسلامية والأرثوذوكسية. وهذه هي الإجابة التي يرغب في أن يسمعها أوربيو الغرب, والتي يؤيدوها همساً على نحو كاسح, والتي قد أقرها إقراراً واضحاً كثير من القادة في الميادين الفكرية والسياسية. كما خلص ميشيل هوارد إلى القول؛ إن الأمر ضرورياً أن يُدرَك التمييز الذي كان ضبابياً في خلال السنوات السوفيتية بين أوربا الوسطى وأوربا الشرقية الحقيقية. أما أوربا الوسطى فتشمل؛ ''تلك الأراضي التي كانت ذات مرة تشكل جزءاً من النصرانية الغربية وهي؛ الأراضي القديمة لإمبراطورية آل هابسبورغ, والنمسا, وهنغارية, وتشيكوسلوفاكيا, بالإضافة إلى پولندا والتخوم الشرقية لألمانيا. وأما إسم أوربا الشرقية فيجب أن يعني تلك المناطق التي تطورت تحت رعاية الكنيسة الأرثوذوكسية وهي؛ مجتمعات البحر الأسود في بلغاريا ورومانيا التي لم تنشأ إلا تحت الهيمنة العثمانية في القرن التاسع عشر, والأجزاء 'الأوربية' من الإتحاد السوفيتي''. ومازال ميشيل هوارد يقول؛ إن المهمة الأولى لأوربا الغربية يجب أن ''تكون إعادة إمتصاص شعوب أوربا الوسطى في ثقافتنا وتجمعنا الإقتصادي حيث ينتمون فعلا؛ وتجبير الروابط بين لندن وباريس, وروما, وميونخ, ولبيزنغ, ووارشو, وبراغ, وبودابست''. وبعد سنتين من قول ميشيل هذا, علق عليه بير بيهار قائلاً؛ ''إن ثمة خط صدع جديد يبدأ الآن بالظهور وهو خط تقسيم ثقافي أصلاً بين أوربا التي تميزها الديانة المسيحية الغربية أي (الكاثوليكية الرومانية والبروتستانتية) من ناحية, وأوربا التي تميزها الديانة المسيحية الشرقية والتقاليد الإسلامية من ناحية أخرى''. وعلى نحو مشابه رأى أحد القياديين الفنلنديين أن الخط الفاصل القاطع في أوربا يحل

الآن محل الستار الحديدي بوصفه "خط الصدع الثقافي القديم بين الشرق والغرب" الذي يضع "أراضي الإمبراطورية النمساوية ــ الهنغارية السابقة وكذلك بولندا ودول البلطيق" داخل أوربا الغرب ويضع الدول الأخرى الشرق أوربية والبلقان خارج أوربا. ويتفق مع هذا الرحل الفنلندي رجل إنجليزي بارز فيقول؛ إن "هذا الخط كان حداً فاصلاً دينياً عظيماً .... بين الكنائس الشرقية والكنائس الغربية: ويقال على نحو واسع, هو خط فاصل بين تلك الشعوب التي تلقت نصرانيتها من روما مباشرة أو من خلال وساطة سلتية[٢] أو ألمانية, وتلك الشعوب في شرق أو جنوب شرق أوربا التي جاءتهم نصرانيتهم بوساطة القسطنطينية (بيزنطة)[2].

الحدود الشرقية للحضارة الغربية





وكذلك تشدد الشعوب في أواسط أوربا على أهمية هذا الخط الفاصل. فالدول التي حققت تقدماً كبيراً في تجريد نفسها من موروثات الشيوعية متحولة نحو السياسات الديمقراطية وإقتصاديات السوق هي مفصولة عن تلك الدول التي لم تحقق ذلك التقدم بوساطة "الخط الذي يفصل الكاثوليكية والبروتستانتية من ناحية, عن الأرثوذوكسية من ناحية أخرى". وتحدث بهذا الشأن رئيس لثوانيا قائلاً؛ منذ قرون خلت, كان يجب على اللثوانيين أن يختاروا بين "حضارتين"

[٢] وهم قوم من أصل هندي أوربي وسكنوا أواسط أوربا أصلاً ثم إنتشروا في أوربا الغربية منها؛ الجزر البريطانية, وإسبانيا, وفرنسا وجنوب غرب أنقرة في العصور ماقبل الرومان. ولاتزال اللغة السلتية حية إلى اليوم في إيرلندا والشمال الغربي من أسكتلندا وفي ويلز. المترجم

فـ"آثروا العالم اللاتيني, وإهتدوا بالكاثوليكية الرومانية وإختاروا صيغةً لنظام الدولة يقوم على أساس القانون". وبنفس اللغة يقول البولنديون بأنهم كانوا ومازالوا جزءاً من الغرب منذ أن وقع إختيارهم, في القرن العاشر, على المسيحية اللاتينية لتكون ضد البيزنطية[3]. وعلى النقيض من ذلك, فإن الشعوب في الدول الأرثوذوكسية الشرق أوربية ترى على نحو متضارب هذا التشديد الجديد على خط الصدع الثقافي هذا. فيرى البلغار والرومان فوائداً عظيمةً من أن يكونوا جزءاً من الغرب وأن يتم تمثيلهم في مؤسساته؛ ولكنهم أيضاً يُعَرِّفُون أنفسهم بالتقاليد الأرثوذوكسية, وأما فيما يخص البلغار فإنهم يُعَرِّفُون أنفسهم بإرتباطهم الوثيق تاريخياً مع روسيا وبيزنطة.

ويقيم تعريف أوربا بالنصرانية الغربية معياراً واضحاً يسمح بقبول أعضاء جدد في المنظمات الغربية. وإن الإتحاد الأوربي هو الكيان الأولي للغرب في أوربا وبدأ هذا الكيان من جديد بتوسيع عضويته في سنة ١٩٩٤ بقبول دول غربية ثقافياً هي النمسا, وفنلندا, والسويد. وفي ربيع عام ١٩٩٤ , إتخذ الإتحاد قراراً موقتاً من شأنه أن يستبعد عن عضويته جميع الجمهوريات السوفيتية السابقة بإستثناء دول البلطيق. ووقع كذلك "إتفاقيات صداقة" مع دول أوربا الوسطى الأربعة وهي؛ (بولندا, وهنغاريا, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا) ودولتين من أوربا الشرقية هي؛ (رومانيا, وبلغاريا). ولكن لا يُرجَح أن تصبح أية دولة من هذه الدول عضوة بكامل إمتيازات العضوية في الإتحاد الأوربي إلا في وقت ما في القرن الحادي والعشرين, ومما لاشك فيه أن دول أوربا الوسطى ستحقق تلك المكانة قبل رومانيا وبلغاريا لو تحقق لهاتين الدولتين هذا الإحتمال الأخير فعلاً. وفي نفس الوقت؛ تبدو العضوية الدائمة لدول البلطيق وسلوفينيا تبشر بالنجاح, أما طلبات تركيا المسلمة, ومالطا الصغيرة, وقبرص الأرثوذوكسية فظلت معلقة لا يُبت في شأنها منذ سنة ١٩٩٥. إن الأفضلية في توسيع عضوية الإتحاد الأوربي تتجه على نحو واضح بإتجاه تلك الدول التي هي غربية ثقافياً والتي تميل أن تكون أكثر تطوراً إقتصادياً. ولو جرى العمل بهذا المعيار, لكانت دول مجموعة الفايزغراد وهي؛ (بولندا, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا, وهنغارية), ودول البلطيق, وسلوفينيا, وكرواتيا, ومالطا ستصبح في نهاية المطاف عضوات في الإتحاد الأوربي ولكان سيصبح الإتحاد امتداداً للحضارة الغربية كما كانت موجودة عبر التاريخ في أوربا.

ويملي منطق الحضارات نتيجةً مشابهةً لتلك تتعلق بتوسيع حلف الناتو. وبدأت الحـــرب الباردة ببسط النفوذ السياسي والعسكري السوفيتي في أوربا الوسطى. فكونت الولايات المتحـــدة ودول أوربا الغربية حلف الناتو لتردع, وإذا لزم الأمر؛ لتقهر أي عدوان سوفيتي أعمق من ذلك. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة, أصبح حلف الناتو منظمة أمنية للحضارة الغربية. ولما وضـــعت الحرب الباردة أوزارها, ما بقي لحلف الناتو إلا غرض واحد لا مفر منه وهو: ضمان أن لا تعود الحرب الباردة من جديد, وذلك عن طريق منع أية عملية أعادة فرض سيطرة سياسية وعـــسكرية روسية على أوربا الوسطى. ولهذا السبب تنفتح منظمة الأمن الغربية الناتو على نحو ملائم للغايـــة لقبول عضوية الدول الغربية التي ترغب في الإلتحاق به والتي يتوفر فيها الشروط الأساسية بلغـــة الآهلية, والديمقراطية السياسية, والسيطرة المدنية على القوة العسكرية.

إن السياسة الأمريكية التي تتعامل مع الترتيبات الأمنية الأوربية ما بعد الحـــرب البـــاردة جسدت على نحو جوهري نهجاً أكثر ميلاً نحو العولمة, وقد تجسد هذا النهج في تجمع "الشراكة من أجل السلام", الذي من شأنه أن يكون مفتوحاً على نحو عـــام لقبـــول الـــدول الأوربيـــة والأوراسيوية كذلك. وأكد هذا النهج أيضاً على دور المنظمة في الأمن والتعاون في أوربـــا. وتم التعبير عن هذا النهج في إشارات للرئيس كلنتون حين زار أوربا في كانون الثاني من سنة ١٩٩٤ جاءت بقوله؛ "إن حدود الحرية يجب أن تُعرَف الآن بسلوك جديد وليس بتاريخ قديم. وأنا أقول لكل من سيرسم خط جديد في أوربا: نحن يجب ألا نمنع إمكانية المستقبل الأفـــضل لأوربـــا ـــ فالديمقراطية في كل مكان, وإقتصاديات السوق في كل منطقة, والدول تتعاون من أجل الأمـــن المشترك في كل صوب ـــ فيجب أن نحتسب من نتائج أقل شأناً من تلك النتائج". ولكن بعـــد سنة من ذلك الخطاب كانت الإدارة قد أدركت أهمية الحدود التي إختطها "التـــاريخ القـــديم" وكانت لابد أن تقبل "نتائج أقل شأناً" لتجسد بذلك حقائق الإختلافات الحضاراتية. وتحركت الإدارة بنشاط لبناء معيار وجـــدول زمني لتوسيع عضوية حلف الناتو فقبلت أولاً عضوية بولندا, وهنغارية, وجمهورية التشيك, وسلوفاكيا, ومن ثم قبـــلت بعضوية سلوفينيا, وربما تقبل فيما بعد بجمهوريات البلطيق.

وعارضت روسيا بقوة أي توسيع لحلف الناتو, وحتى أولئك الروس الذين يفترض أنهم كانوا أكثر تحرراً وتأييداً للغرب إعترضوا متحججين بأن ذلك التوسع من شـأنه أن يقـوي إلى درجة كبيرة القوى السياسية القومية والمعادية للغرب في روسيا. وعلى الرغم من أن توسع حلف الناتو محدود بقبول الدول التي هي تاريخياً جزء من النصرانية الغربية, فانه يتعهد لروسيا أيضاً بأنه سيستبعد صربيا, وبلغاريا, ورومانيا, ومولدافيا, وبلاروسيا, وأوكرانيا مادامت باقية موحدة. وإن توسع حلف الناتو المحدود على الدول الغربية من شأنه كذلك أن يزيد من أهميـة دور روسـيا كدولة جوهر لحضارة أرثوذوكسية منفصلة ولهذا السبب تصبح هي الدولة التي يجب أن تكـون مسئولة عن النظام داخل وعلى إمتداد حدود الحضارة الأرثوذوكسية.

وتظهر فائدة التمييز بين الدول بلغة الحضارة بجلاء فيما يتعلق بجمهوريات البلطيق, فهي الجمهوريات السوفيتية السابقة الوحيدة الغربية على نحو واضح بلغة تاريخها, وثقافتها, ودينـها, وكان ومازال مصيرها على نحو ثابت مثار اهتمام كبير عند الغرب. ولم تعترف الولايات المتحدة رسميا قط بدمج هذه الجمهوريات في الإتحاد السوفيتي, وأيدت تحركها نحو الإستقلال حينما كان الإتحاد السوفيتي ينهار, وأصرّت على أن يلتزم الروس بالجدول المتفق عليه لسحب قواته من هذه الجمهوريات. وكانت الرسالة إلى الروس بأنهم يجب أن يقروا بأن دول البلطيق هي خارج محيط تأثيرهم أياً كان هذا المحيط الذي يرغبون في إقامته فيما يتعلق بجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق الأخرى. كما تحدث عن ذلك رئيس الوزراء السويدي قائلاً؛ "إن هذا الإنجاز الذي حققته إدارة كلنتن كان أحد مساهماتها المهمة إلى حد بعيد في الأمـن والإسـتقرار الأوروبـيين" وساعد الديمقراطيين الروس عن طريق البرهنة على أن أي مخطط إنتقامي يقوم به القوميـون المتـشددون الروس كان سيصبح بلا جدوى بوجه التكفل الغربي الواضح بتلك الجمهوريات[4].

وعلى الرغم من الإهتمام الكثير الذي جرى تكريسه لتوسيع الإتحـاد الأوربي وحلـف الناتو, يثير إعادة الترتيب الثقافي لهاتين المنظمتين كذلك قضية إمكانية تقليصهما. وتوجد دولـة لاغربية واحدة, وهي اليونان, عضوة في كلا المنظمتين, والأخرى تركيا عضوة في حلف النـاتو ومقدمة لطلب العضوية في الإتحاد الأوربي. وكانت هذه العلاقات من نتائج الحرب الباردة, فهل لها أي مكان في عالم ما بعد الحرب الباردة ذو الحضارات؟

إن عضوية تركيا في الإتحاد الأوربي قضية يصعب البت فيها أما عضويتها في حلف الناتو فلقد هاجمها حزب الرفاء. ولكن يُرجَح أن تظل تركيا عضوة في حلف الناتو ما لم يحقق حزب الرفاء نصراً إنتخابياً مدوياً أو بخلاف ذلك, تقوم تركيا فترفض بوعي موروثها الأتاتوركي وتعيد تَعْريف نفسها بأنها قائدة للعالم الإسلامي. إنه أمر معقول, وربما يكون مرغوباً فيه عند تركيا لكنه غير مرجحاً أن يحدث في المستقبل القريب. ومهما كان دور تركيا في حلف الناتو, فإنها سترعى مصالحها المتميزة الخاصة على نحو متزايد فيما يتعلق بدول البلقان, والعالم العربي, وآسيا الوسطى.

أما اليونان فهي ليست جزءاً من الحضارة الغربية, لكنها كانت مهد الحضارة الرومانية الإغريقية التي كانت معيناً مهماً للحضارة الغربية. وبشأن معارضتهم للأتراك, فأن اليونانيين كانوا يعتبرون أنفسهم عبر التاريخ حاملو رماح المسيحية. وعلى خلاف الصرب, والرومان, والبلغار, كان تاريخ اليونانيين مضفوراً ضفراً صميمياً مع التاريخ الغربي. وعلى الرغم من كل ذلك, فاليونان كذلك هي حالة شاذة, إذ أنها الدولة الأرثوذكسية الدخيلة على المنظمات الغربية. وما كانت يوماً قط عضوة سهلة سواءاً كانت في الإتحاد الأوربي أم في حلف الناتو وقد واجهت صعوبة في تكييف نفسها مع مبادئ وأعراف المنظمتين. وابتداءاً من أواسط الستينات وحتى أواسط السبعينات, كانت تحكم اليونان زمرة عسكرية, ولم يكن بمقدورها الإنضمام إلى الجمعية الأوربية إلى أن تحولت إلى الديمقراطية. وغالباً ما كان يبدو قادتها يشطون عن طريقهم فينحرفون عن المعايير الغربية فيناصبون الحكومات الغربية العداء. وكانت أفقر من بقية أعضاء الجمعية الأوربية وأعضاء حلف الناتو, وغالباً ما كانت تتبع سياسات إقتصادية تبدو وكأنها تهزأ بالمعايير السائدة في إتفاقات بروكسل. وإن سلوكها كرئيسة لمجلس الإتحاد الأوربي في سنة ١٩٩٤ أغضب بقية الأعضاء حتى أن المسئولين الأوربيين الغربيين يلقبونها سراً بالغلطة.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة, أخذت السياسات اليونانية تنحرف أكثر فأكثر بعيداً عن سياسات الغرب. وإعترضت الحكومات الغربية بعنف على حصارها لمقدونيا وأدت هذه المعارضة إلى قيام المفوضية الأوربية بالبحث في توجيه إنذار قضائي ضد اليونان في محكمة العدل الأوربية. أما فيما يتعلق بالنزاعات في يوغسلافيا السابقة, فإن اليونان فصلت نفسها عن السياسات التي تتبعها القوى الغربية الرئيسة, وساندت الصرب على نحو فعال, وخرقت خرقاً

سافراً عقوبات الأمم المتحدة المفروضة عليهم. وعند نهاية الإتحاد السوفيتي والخطر الشيوعي, صار لليونان مصالح مشتركة مع روسيا بالضد من عدوهم المشترك؛ تركيا. وسمحت لروسيا بإيجاد حضور لها ذي شأن في قبرص اليونانية, وكنتيجة "لدينهما الأرثوذوكسي الشرقي المشترك", فلقد رحب القبارصة اليونانيين بقدوم الروس والصرب على الجزيرة[5]. وفي سنة ١٩٩٥, كان بعض ألفين من المشاريع التجارية والصناعية التي يمتلكها روس تعمل في قبرص؛ وجرى طباعة صحف روسية وصرب - كرواتية هناك؛ وكانت الحكومة القبرصية اليونانية تشتري إمدادات أسلحتها من روسيا. وسبرت اليونان مع روسيا إمكانية جلب النفط من القوقاز وآسيا الوسطى إلى البحر الأبيض المتوسط ليمر عبر خط أنابيب نقل بلغارية- يونانية ليتجاوز بذلك تركيا ودول مسلمة أخرى. وعلى كل حال, فلقد إتخذت السياسات الخارجية اليونانية توجهاً أرثوذوكسياً من العيار الثقيل. ومما لاشك فيه أن اليونان ستبقى عضوة رسمياً في حلف الناتو والإتحاد الأوربي. ولكن عندما تشتد عملية إعادة الترتيب الثقافي, فالأمر الذي لاشك فيه كذلك هو أن هاتين العضويتان ستصبحان أضعف, وذات شأن أقل, وقبول وجودها يكون أصعب على الأطراف المتعلقة بالموضوع. إن حليف الحرب الباردة المعادي للإتحاد السوفيتي يتغير الآن إلى حليف ما بعد الحرب الباردة مؤيداً لروسيا.

روسيا وخارجها القريب

إن خليفة الإمبراطوريتين القيصرية والشيوعية هي كتلة حضاراتية, توازي في كثير من جوانبها الكتلة الحضاراتية للغرب في أوربا. وإن روسيا, في مكانة الجوهر, هي المعادل الكفء للجوهر فرنسا وألمانيا, وهي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بحلقة داخلية تتألف من الجمهوريتين السلافيتين الأرثوذوكسيتين المهيمنتين بلاروسيا ومولدافيا, وكازخستان التي ٤٠ بالمائة من سكانها هم من الروس, وأرمينيا التي كانت عبر التاريخ حليفاً مخلصاً لروسيا. وفي أواسط التسعينات, كان لكل هذه الدول حكومات مناصرة لروسيا وبعامتها تولت السلطة من خلال الإنتخابات. وتوجد علاقات روسية وثيقة لكنها أقل كثافة مع جورجيا (ذات الغالبية الأرثوذوكسية الكاسحة) ومع أوكرانيا (التي الجزء الأكبر من سكانها هم أرثوذوكس) إلا أنها تمتلك أيضا كلا الاثنتين؛ شعوراً

عارماً بالهوية القومية وماضي مستقل. أما في دول البلقان الأرثوذوكسية, فلروسيا علاقات وثيقة مع بلغاريا, واليونان, وصربيا, وقبرص, ولها علاقات نوعاً ما أقل من ذلك مع رومانيا. وظلت الجمهوريات المسلمة للإتحاد السوفيتي السابق معتمدةً على روسيا في كلا الميدانين الإقتصادي والأمني. أما دول البلطيق, فهي على النقيض من ذلك, إذ تستجيب لشد الجاذبية الأوربي وحولت نفسها فعلياً بعيداً عن محيط التأثير الروسي.

وعلى أية حال, تنشأ روسيا الآن كتلةً ذات وطن أرثوذوكسي جوهري تحت قيادتها ويحيط بهذه الكتلة مصد يتكون من دول إسلامية ضعيفة نسبياً والتي بدرجات متفاوتة ستهيمن عليها روسيا وستحاول إبتداءاً منها أن تقصي تأثير القوى الأخرى. وتتأمل روسيا أيضاً من العالم أن يقبل ويوافق على هذا النظام. كما أشار يالتسن في شباط من سنة ١٩٩٣ إلى ذلك قائلاً؛ "ينبغي على الحكومات والمنظمات الدولية الأجنبية أن تمنح روسيا سلطات خاصة كضمانة للسلام والإستقرار في الأقاليم السابقة لجمهوريات الإتحاد السوفيتي". إذ في حين كان الإتحاد السوفيتي قوة عظمى وله مصالح عالمية, فإن روسيا اليوم هي قوة رئيسة لها مصالح إقليمية وحضاراتية.

إن الدول الأرثوذوكسية للإتحاد السوفيتي السابق هي دول مركزية لتطوير كتلة روسية متماسكة في الشؤون الأوراسيوية والعالمية. وفي أثناء عملية تفكك الإتحاد السوفيتي, تحركت كل هذه الدول الخمس نحو توجه قومي إلى درجة كبيرة, مشددة في ذلك على إستقلالها الجديد عن موسكو وإبتعادها عنها. وفيما بعد, فإن إدراك الحقائق الإقتصادية, والجغرافية, والثقافية قادت الناخبين في أربع دول منها إلى إنتخاب حكومات مؤيدة لروسيا ولكي تدعم السياسات المؤيدة لروسيا. وتتطلع الشعوب في هذه الدول إلى روسيا لتمدها بالدعم وتسندها بالحماية. أما في الدولة الخامسة وهي؛ جورجيا, فلقد أجبر تدخل روسيا العسكري الحكومة الجورجية على تغيير موقفها ليكون مشابهاً لموقف السابقات.

ولقد حددت أرمينيا, عبر التاريخ, مصالحها مع روسيا, وإفتخرت روسيا بنفسها كونها حامية أرمينيا ضد جاراتها المسلمات. وجرى إحياء هذه العلاقة في سنوات ما بعد الحرب الباردة. وكان الأرمينيون ومازالوا معتمدين على الإقتصاد والدعم العسكري الروسي ولقد دعموا روسيا

في قضايا تتعلق بالعلاقات بين الجمهوريات السوفيتية السابقة. ولكلا الدولتين مصالح ستراتيجية متقاربة.

وعلى خلاف أرمينيا, تمتلك بلاروسيا شعوراً ضئيلاً بالهوية القومية. وهي كذلك تعتمد أكثر بكثير من أرمينيا على الدعم الروسي. وكثير من سكانها يعرفون أنفسهم بالهوية الروسية على نفس القدر الذي يعرفون به أنفسهم هوية بلدهم الخاص. وفي كانون الثاني من سنة ١٩٩٤, إستبدل المجلس التشريعي رئيس الدولة الوسطي والقومي المعتدل برئيس محافظ مناصر لروسيا. وفي تموز من سنة ١٩٩٤, إنتخب ٨٠ بالمائة من المقترعين رئيساً حليفاً متطرفاً لمناصرة روسيا وهو فلاديمير زرنوفسكي. وإن بلاروسيا الملتحقة حديثا بإتحاد الدول المستقلة, كانت عضوة مؤسسة للإتحاد الإقتصادي الذي تَكوّن عام ١٩٩٣ مع روسيا وأوكرانيا, ووافقت على نظام العملة الموحدة مع روسيا, وسلمت أسلحتها النووية إلى روسيا ووافقت على إبقاء القوات الروسية على ترابها لما تبقى من سنوات هذا القرن (العشرين). وفي سنة ١٩٩٥ كانت بلاروسيا, في واقع الحال, جزءاً من روسيا في كل شئ ماعدا إسمها.

بعد أن أصبحت مولدافيا مستقلة عند إنهيار الإتحاد السوفيتي, تطلع الكثيرون إلى عودة إندماجها النهائي مع رومانيا. وبالمقابل, حفزت الخشية من حدوث هذا الإندماج على ظهور حركة ردة في شرق مولدافيا الذي صار روسياً فيما بعد, وكانت هذه الحركة تحظى بتأييد موسكو الضمني والدعم الفعال من الجيش الروسي الرابع عشر فقادت إلى تكوين جمهورية عبر نهر الدينستر[٣]. إلا أن الحماسة المولدافية للإتحاد مع رومانيا إنحدرت نتيجةً لردة فعل نحو المشاكل الإقتصادية لكلا البلدين والضغط الإقتصادي الروسي. فإنضمت مولدافيا إلى إتحاد الدول المستقلة وتوسعت تجارتها مع روسيا. وفي شباط من عام ١٩٩٤, نالت الأحزاب المؤيدة لروسيا نجاحاً ساحقاً في الانتخابات البرلمانية.

وفي هذه الجمهوريات الثلاث يستجيب رأي عموم الشعب إلى بعض الدمج في المصالح الإقتصادية الستراتيجية الأمر الذي أدى إلى وجود حكومات تفضل تكتل وثيق الصلة بروسيا.

---

[٣] وهو نهر ينبع من غرب أوكرانيا ويمر شرق مولدافيا ويصب في البحر الأسود وكان يمثل حدودها مع روسيا من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٤٠. المترجم

وفي نهاية المطاف, ظهر توجه يشبه ذلك في أوكرانيا. أما في جورجيا فكان مسار الأحداث مختلفاً. إذ كانت جورجيا بلداً مستقلاً حتى عام ١٨٠١ حين طلب حاكمها الملك جورج الثامن الحماية الروسية ضد الترك. وعادت جورجيا مستقلة مرة أخرى لمدة ثلاثة سنوات بعد قيام الثورة الروسية من سنة ١٩١٨ وحتى ١٩٢١, ولكن جاء البلاشفة فدمجوها بالقوة في الإتحاد السوفيتي. وعندما إنتهى الإتحاد السوفيتي أعلنت جورجيا إستقلالها مرة أخرى. وفاز بالإنتخابات ائتلاف وطني, إلا إن قائد هذا الإئتلاف إتخذ سياسات مستبدة وعمليات قمعية دمرت الدولة فتم الإطاحة به بعنف. وعاد إدوارد شيفردنادزة, الذي كان, فيما مضى, وزير خارجية الإتحاد السوفيتي, ليقود دولة جورجيا وثبته على السلطة إنتخابات رئاسية جرت في سنة ١٩٩٢ وسنة ١٩٩٥. ولكن واجهته حركة إنفصالية في أبخازيا وباتت تتلقى دعماً روسياً كبيراً, وواجه كذلك عصيان مسلح قاده المبعد غامساخورديا. فحذا شيفردنادزة حذو الملك جورج, وخلص إلى القول؛ "إننا لا نملك إختياراً عظيماً", وعاد إلى موسكو طلبا للنجدة. وتدخلت القوات الروسية لنصرته على شرط أن يكون ثمن هذه النصرة هو؛ إنضمام جورجيا إلى إتحاد الدول المستقلة. وفي سنة ١٩٩٤, وافق الجورجيون على السماح للروس بالإحتفاظ بثلاثة قواعد عسكرية لهم في جورجيا لمدة غير محددة. وكانت الغاية من التدخل الروسي في المقام الأول هي إضعاف الحكومة الجورجية ومن ثم مساندتها وبهذا السبيل أُدخلَت جورجيا ذات العقلية الطامحة للإستقلال في داخل المعسكر الروسي.

وبصرف النظر عن روسيا, فإن الجمهورية الأشد كثافة سكانية والأهم من بين جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق هي أوكرانيا. وكانت أوكرانيا مستقلة في عهود مختلفة من التاريخ. إلا أنها في أغلب زمن العهد المعاصر كانت جزءاً من الكيان السياسي الذي تسيطر عليه موسكو. ووقع الحدث الفاصل في سنة ١٦٥٤ حينما وافق بودان خميلنتسكي وهو؛ زعيم القوزاق[٤] الذي قاد إنتفاضةً ضد الحكم البولندي, فتعهد بأن يؤدي يمين الولاء لقيصر روسيا في مقابل العون ضد البولنديين. ومذ ذاك الحين وحتى سنة ١٩٩١, بإستثناء جمهورية مستقلة قصيرة

---

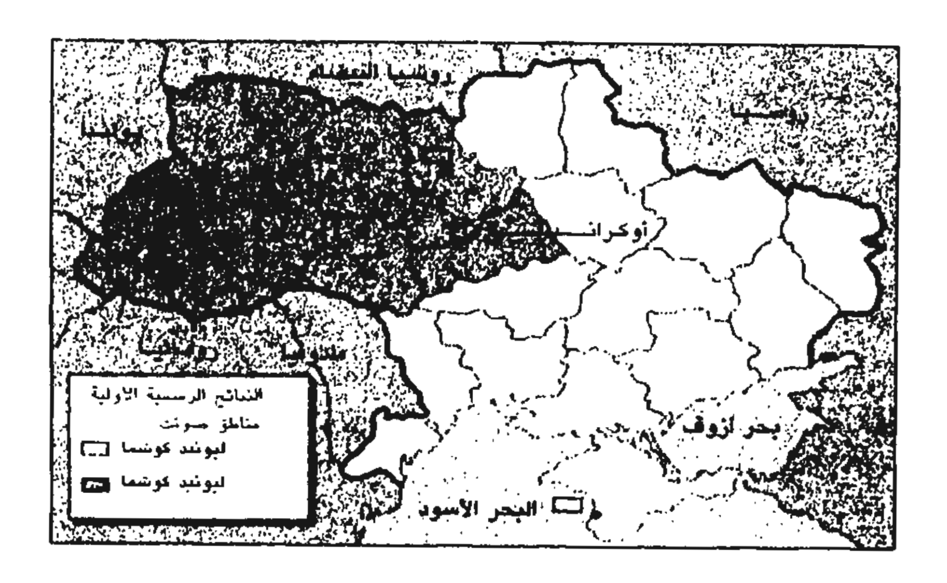
[٤] وهو شعب سلافي يقطن جنوب أوربا وروسيا وأوكرانيا والمناطق الآسيوية المجاورة وهو شعب معروف بفروسيته وخبرته القتالية وكونوا نخبة من مجموعات فرسان في روسيا القيصرية. المترجم

العهد قامت في السنين مابين ١٩١٧ و ١٩٢٠, فإن ما يسمى اليوم بأوكرانيا كانت تهيمن عليه موسكو سياسياً. مع ذلك, فإن أوكرانيا بلد متصدع إذ يضم ثقافتين متباينتين عن بعضهما. ويمر خط الصدع الحضاري بين الحضارتين الغربية والأرثوذوكسية عبر قلبها وظلت وضيفته تلك قائمة لقرون. وكانت أوكرانيا الغربية في بعض الحقب الزمنية الماضية جزءاً من بولندا, ولثوانيا, والإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. وكان جزء كبير من سكانها ومازالوا من أتباع كنيسة اليونايت التي ممارساتها هي طقوس أرثوذوكسية لكنها تعترف بالبابا في روما رأس الكنيسة الكاثوليكية. وعلى مّر التاريخ كان الأوكرانيين الغربيين ينطقون باللغة الأوكرانية وكانوا ولازالوا ذوي نزعة قومية قوية في تطلعهم. أما الذين في أوكرانيا الشرقية فكانوا وحتى الآن أرثوذوكسيين على نحو ساحق وينطق معظمهم باللسان الروسي. وفي مطلع تسعينات القرن العشرين, ألّفَ الروس ٢٢ بالمائة من إجمالي سكان أوكرانيا, وكان الذين ينطقون بالروسية المحلية ٣١ بالمائة منهم. وكان غالبية طلاب المدارس الإبتدائية والثانوية يتلقون تعليمهم باللغة الروسية[6]. وإن منطقة كريميا هي روسية بغالبيتها العظمى وكانت جزءاً من الإتحاد الروسي حتى سنة ١٩٥٤ حينما أعادها كروشوف إعادة مزعومة ليست فعلية إلى أوكرانيا إعترافاً بقرار خميلنتسكي قبل ٣٠٠ سنة خلت.

وتبدو الخلافات بين أوكرانيا الشرقية وأوكرانية الغربية جلية في مواقف شعبيهما. ففي أواخر سنة ١٩٩٢, على سبيل المثال, قال ثلث الروس في أوكرانيا الغربية بالمقارنة مع ١٠ بالمائة لا غيرها من الروس في كييف بأنهم يعانون من حقد معادي للروس[7]. وكان الإنشقاق شرق - غرب واضحاً وضوحاً مثيراً في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في تموز سنة ١٩٩٤. إذ أن صاحب المنصب الرئاسي, ليوند كرافشوك, الذي على الرغم من أنه كان يعمل بإرتباط وثيق مع القادة الروس, عرّف نفسه بأنه قائد قومي وفاز بتأييد ثلاثة عشر مقاطعة لأوكرانيا الغربية بأغلبيات وصلت إلى أكثر من ٩٠ بالمائة. أما خصمه, ليوند كوشما, الذي أخذ دروساً في الخطابة باللغة الأوكرانية في أثناء حملته الإنتخابية, فإنه فاز بتأييد المقاطعات الثلاث عشرة الشرقية بأغلبيات تضاهي أغلبيات السابق. وفاز كوشما بـ٥٢ بالمائة من إجمالي الأصوات. وفي واقع الحال, وافقت أغلبية من الجماهير الأوكرانية في سنة ١٩٩٤ على الخيار الذي إتخذه خميلنتسكي

في سنة ١٦٥٤. كما علق على الإنتخابات أحد الخبراء الأمريكان قائلا: "إن الإنتخابات عكست, بل إنها حتى بلورت, الصدع بين السلافيين المتأوربين في أوكرانيا الغربية والسلافيين ذوي الرؤية الروسية التي تقول فيما يجب أن تكون عليه أوكرانيا. وهذا الحال ليس إستقطاباً عرقيا بقدر ما هو إختلافاً بين ثقافتين"[8].

أوكرانيا: دولة متصدعة



ونتيجة لهذا التقسيم, يمكن أن تتطور العلاقات بين أوكرانيا وروسيا بطريقة من بين ثلاث طرق. ففي مطلع تسعينات القرن العشرين, كانت توجد قضايا مهمة على نحو حاسم بين الدولتين تتعلق بالأسلحة النووية, ومنطقة كريميا, وحقوق للروس في أوكرانيا, وأسطول البحر الأسود, والعلاقات الإقتصادية. وكان الكثيرون يعتقدون بأن وقوع النزاع المسلح كان مرجحاً, الأمر الذي دفع بعض المحللين الغربيين إلى القول بأن الغرب يجب أن يؤيد إمتلاك أوكرانيا ترسانة نووية لردع أي إعتداء روسي[9]. ولكن, إذا ما أُخذَت الحضارة بنظر الإعتبار, فإن العنف بين الأوكرانيين والروس غير مرجح. فهاتان الدولتان سلافيتان, وفي المقام الأول هما شعبان

أرثوذوكسيان وقامت بينهما علاقات حميمة ظلت قائمة لقرون, ولازال الزواج المتبادل بين الشعبين حالة شائعة. وعلى الرغم من القضايا المثيرة للتراع إلى حد كبير, والضغط الذي يسلطه القوميون المتطرفون من كلا الطرفين, يعمل قادة البلدين كليهما بجد وبنجاح إلى حد بعيد للتخفيف من شدة هذه التراعات. وإن إنتخاب رئيس ذي توجه روسي على نحو واضح في أوكرانيا أواسط سنة ١٩٩٤, قلل هذا الأمر إلى حد أبعد من إحتمالية وقوع نزاع متفاقم بين البلدين. وفي حين قام نزاع خطير بين المسلمين والمسيحيين في مكان آخر من الإتحاد السوفيتي السابق, وحدث توتر أشد وبعض القتال بين الروس وشعوب البلطيق, فإبتداءاً من سنة ١٩٩٥ لم يحدث أي عنف فعلي بين الروس والأوكرانيين.

أما الطريق الثاني, وهو إحتمال نوعاً ما أكثر ترجيحاً, أنه يمكن أن تنقسم أوكرانيا على طول خط صدعها الحضاراتي إلى كيانين منفصلين, ومن شأن الكيان الشرقي منهما أن يندمج مع روسيا. وبرزت قضية الإنفصال أولاً حينما تعلق الأمر بمنطقة كريميا. ويؤيد مواطنو كريميا, الذين ٧٠ بالمائة منهم روس, تأييداً بالأكثرية إستقلالَ أوكرانيا عن الإتحاد السوفيتي وذلك في إستفتاء عام أُجرِيَ في كانون الثاني من سنة ١٩٩١. وفي آيار من سنة ١٩٩٢, صوت البرلمان الكريمياني كذلك تأييداً لإعلان الإستقلال عن أوكرانيا ومن ثم أُبطِلَ هذا التصويت تحت الضغط الأوكراني. لكن البرلمان الروسي صوت تأييداً لإلغاء قرار إعادة كريميا إلى أوكرانيا الذي تم إتخاذه في سنة ١٩٥٤. وفي كانون الثاني من سنة ١٩٩٤, إنتخبت جماهير كريميا رئيساً كان قد قاد حملته الإنتخابية على أساس برنامج "الوحدة مع روسيا". وحفز هذا الأمر بعض الناس على إثارة السؤال التالي؛ هل ستكون كريميا ناغورنوكاراباخ أو أبخازيا جديدة؟[10] وكان الجواب "كلا" بصوت مدوي حتى أن الرئيس الكريمياني الجديد تراجع عن وعده بإجراء إستفتاء عام حول الإستقلال وبدلاً عن ذلك تفاوض مع حكومة كييف. وفي آيار من سنة ١٩٩٤, تأجج الموقف مرة أخرى عندما صوت البرلمان الكريمياني تأييداً لإعادة العمل بدستور سنة ١٩٩٢ الذي يجعل كريميا مستقلة فعلاً عن أوكرانيا. ولكن, مرة أخرى, أدى تحفظ القادة الروس والأوكرانيين على هذه القضية إلى منعها من أن تُوَلّد عنفاً, وأدى إنتخاب رئيس أوكراني مؤيد للروس وهو كوشما, بعد شهرين من ذلك, إلى إضعاف الإندفاع الكريمياني نحو الإنفصال.

إلا أن ذلك الإنتخاب زاد فعلاً من إمكانية أن ينفصل جزء البلاد الغربي عن أوكرانيا التي كانت تقترب أقرب فأقرب من روسيا. ولعل بعض الروس يرحبون بهذا الأمر. كما تحدث عن ذلك أحد الجنرالات الروس قائلا؛ "إن أوكرانيا أو بالأحرى أوكرانيا الشرقية ستعود إلى روسيا في خلال خمس، أو عشر، أو خمس عشرة سنة. أما أوكرانيا الغربية فلتذهب إلى الجحيم!"[11]. إلا أن قطعة يونايتيت مثل هذه من أوكرانيا ولها توجه غربي لن تكون قادرة على الحياة إلا إذا حظيت بدعم غربي قوي وفعال. وفي المقابل، لا يُرجَح أن يكون مثل هذا الدعم آت قريباً، إلا إذا تدهورت العلاقات بين الغرب وروسيا تدهوراً خطيراً وتصل إلى درجة التماثل مع علاقات الحرب الباردة.

أما الطريق الثالث، وهو مجرى أكثر ترجيحاً لوقوع الأحداث، هو أن أوكرانيا ستبقى موحدة، وتبقى متصدعة، وتبقى مستقلة، وبنحو عام تظل تتعاون تعاوناً وثيقاً مع روسيا. وما أن يتم حل القضايا الإنتقالية التي تتعلق بالأسلحة النووية والقوات العسكرية، ستكون القضايا الأخطر والأبعد مدى هي القضايا الإقتصادية، وإيجاد الحل لما تُسَهل حله الثقافة المشتركة والروابط الشخصية الحميمة جزئياً. وأشار إلى ذلك جون موريسون بقوله؛ إن العلاقة الروسية — الأوكرانية تنتمي إلى علاقات أوربا الشرقية بنفس القدر الذي تنتمي فيه العلاقة الفرنسية — الألمانية إلى أوربا الغربية[12]. فتماماً كما تُكوّن هذه العلاقة الأخيرة الجوهر للاتحاد الأوربي، فإن السابقة هي جوهر لا غنى عنه للوحدة في العالم الأرثوذوكسي.

الصين الأكبر ومحيطها المزدهر معاً

إن الصين، على مَّر التاريخ، ترى نفسها أنها تضم "نطاقاً صينياً" يشمل كوريا، وفيتنام، وجزر ليو شيو، وفي بعض الأحيان اليابان؛ وتضم "نطاقاً آسيوياً داخلياً" يتألف من غير الصينيين المانشوس، والمنغول، واليوغير، والترك، وأهل التبت، وكلهم من الذين يجب السيطرة عليهم لأسباب أمنية. ويأتي بعده "نطاق خارجي" يتكون من البربر، الذين برغم ذلك "كان الأمر المتوقع بشأنهم أن يدفعوا الأتاوة ويعترفوا بأعلوية الصين"[13]. فتصير الحضارة الصينية في هذا العصر مبنية بشكل شبيه بالتالي: يتكون الجوهر المركزي من صين هان، أما المقاطعات المحيطة بها

فهي جزء من الصين إلا أنها تمتلك حكماً ذاتياً إلى درجة كبيرة, ومقاطعات أخرى هي جزء من الصين شرعاً ولكن يسكنها بكثافة شعوب غير صينية تنتمي إلى حضارات أخرى وهي (التبت, أكسنجيانغ), ومجتمعات صينية ستصبح أو يرجح أن تصبح جزءاً من الصين التي مركزها بكين ولكن بشروط محددة وهي؛ (هونغ كونغ, وتايوان), ودولة أخرى يهيمن عليها الصينيون ولها توجه يزداد يوماً بعد يوم نحو الصين وهي؛ (سنغافورة), ويوجد سكان صينيون مؤثرين إلى حد بعيد في تايلاند, وفيتنام, وماليزيا, وإندونيسيا, والفلبين, ومجتمعات غير صينية في (كوريا الشمالية والجنوبية, وفيتنام) التي على الرغم من ذلك تتقاسم فيما بينها الكثير من الثقافة الكنفوشيوسية الصينية.

وفي خلال خمسينات القرن العشرين, عَرَّفت الصين نفسها بأنها حليف للإتحاد السوفيتي. ومن ثم, وبعد الإنفصال الصيني ــ السوفيتي, صارت ترى نفسها كقائدة العالم الثالث ضد كلا القوتين العظميين الأمر الذي أصابها بخسائر كبيرة وجلب لها فوائداً ضئيلة. وبعد التحول الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة في عهد إدارة رئيسها نيكسون, سعت الصين إلى أن تكون هي الطرف الثالث في لعبة ميزان القوة مع القوتين العظميين, فوضعت نفسها إلى جانب الولايات المتحدة في خلال سبعينات القرن العشرين عندما كانت الولايات المتحدة تبدو ضعيفة, ومن ثم تحولت إلى موضع يبعد مسافة متوازنة بين القوتين العظميين في الثمانينات عندما تعاظمت قوة الولايات المتحدة العسكرية وإنحدر إقتصاد الإتحاد السوفيتي وبات عاجزاً عن التقدم في أفغانستان. ولكن بعد أن إنتهى التنافس على القوة العظمى فقدت "الورقة الصينية" كل قيمتها وأُجبرَت الصين مرةً أخرى على أن تعيد تحديد دورها في الشؤون العالمية. فحددت لنفسها هدفين: أن تصبح بطلة الثقافة الصينية؛ أي الدولة الجوهر التي تمتلك مركز الجذب الحضاري الذي توجه جميع المجتمعات الصينية نفسها نحوه, وأن تستعيد المكانة التاريخية التي فقدتها في القرن التاسع عشر كالقوة المهيمنة في شرق آسيا.

إن هذه الأدوار الصينية البادئة بالظهور يجري رؤيتها: أولاً, في الأسلوب الذي تصف فيه الصين نفسها مكانتها في الشؤون العالمية؛ وثانياً, في المدى الذي قد صار إليه الصينيون خارج الصين مرتبطين إقتصادياً بالصين؛ وثالثاً, تزايد الإرتباطات الإقتصادية, والسياسية, والدبلوماسية

مع الكيانات الصينية الثلاثة الرئيسة الأخرى وهي هونغ كونغ, وتايوان, وسنغافورة, وكـذلك ثبات توجه دول جنوب شرق آسيا نحو الصين حيث يمتلك الصينيون تأثيراً سياسياً كبيراً.

وترى الحكومة الصينية بأن الوطن الأم الصين هو الدولة الجوهر للحضارة الصينية الـتي يجب أن تتوجه نحوها جميع المجتمعات الصينية الأخرى. وبعد أن مَرّ زمن طويل منـذ أن تخلت الحكومة الصينية عن محاولاتها في دعم مصالحها خارج أراضيها من خلال الأحـزاب الـشيوعية المحلية, فقد أخذت تسعى إلى "أن تضع نفسها كممثل للروح الصينية في جميع أنحاء العـالم"[14]. وبالنسبة للحكومة الصينية, فإنها تعتبر كل الذين من أصل صيني, حتى لو كانوا مواطنين في دول أخرى, هم أعضاء من المجتمع الصيني ولهذا السبب يخضعون إلى حد ما لسلطة الحكومة الصينية. ويحدث أن تُعَرف الهوية الصينية بصيغ عرقية. فيقول أحد الخبراء من جمهورية الصين الـشعبية أن الصينيين هم من نفس "العرق, والدم, والثقافة". وفي أواسط تسعينات القرن العشرين, كانـت تسمع هذه العبارة من مصادر صينية منها حكومية ومنها خاصة. وفيما يخص الصينيين وأولئـك الذين من أصل صيني ويعيشون في مجتمعات غير صينية, فإن "إختبار المرآة" يصبح هو الإختبـار ليعرفوا ما إذا كانوا صينيين أم لا, فتكون النصيحة لهم؛ أن "إذهب وأنظر في المرآة" هي نصيحة الصينيين ذوي التوجه نحو بكين إلى أولئك الذين من أصل صيني ويحاولون الإندماج في المجتمعات الغربية. إن صينيو الشتات أو كما يسمون في اللغة الصينية *هيوارين* أي الذين من أصل صـيني, تمييزاً لهم عن الذين يسمون باللغة الصينية زهنغيورين التي تعني الشعب داخل حدود دولة الصين, قد كوّنوا مفهوما عن "الصين الثقافية" كعملية لإظهار وعيهم بالثقافة المشتركة أو كما يـسمى في اللغة الصينية غونشي. إن الهوية الصينية, التي كانت عرضة لهجمات شرسة كثيرة للغاية شنها الغرب في القرن العشرين, يجري الآن صياغتها من جديد بلغة العناصر الدائمة للثقافة الصينية[15].

وعلى مدار التاريخ, كانت تأتي هذه الهوية منسجمة مع العلاقات المتنوعة بالـسلطات المركزية للدولة الصينية. وإن هذا الشعور بالهوية الثقافية عززه توسيع العلاقات الإقتصادية بـين الدول الصينية المتعددة وهو يسهل هذا التوسع, الذي, بدوره, كان ومازال عنصراً أساساً في دعم نمو إقتصادي متسارع في الوطن الأم الصين ومناطق أخرى, الأمر الذي بدوره أوجد الحافز المادي والنفسي لتعزيز الهوية الثقافية الصينية.

ولذلك السبب فإن ''الصين الأكبر'' هي ليست ببساطة فكرة مجردة, إنما هي حقيقة ثقافية وإقتصادية تنمو متسارعة ولقد أخذت تصير حقيقة سياسية. وكان الصينيون هم الذين حملوا على كاهلهم التطور الإقتصادي المثير الذي حدث في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين: فحدث هذا التطور الإقتصادي في الوطن الأم والنمور (ثلاثة نمور من أصل أربعة هم صينيون), وجنوب شرق آسيا. وإن إقتصاد شرق آسيا وبنحو يزداد يوماً بعد يوم يصير مركزه الصين وتحت هيمنة صينية. وقدم الصينيون من هونغ كونغ, وتايوان, وسنغافورة كثير من رؤوس الأموال التي قام عليها النمو الإقتصادي في الوطن الأم الصين في التسعينات. أما الصينيون البعيدين عن الوطن الأم في دول أخرى في جنوب شرق آسيا, فإنهم هيمنوا على إقتصاديات البلدان التي يعيشون فيها. وفي مطلع التسعينات ألّف الصينيون نسبة واحد بالمائة من سكان الفلبين, لكنهم كانوا مسئولين عن ٣٥ بالمائة من مبيعات الشركات المملوكة محلياً. وفي إندونيسيا, في أواسط الثمانينات, كانت نسبة الصينيين فيها تتراح مابين ٢ــ٣ بالمائة من مجموع السكان لكنهم إمتلكوا تقريباً ٧٠ بالمائة من رأس المال المحلي الخاص, وكان فيها سبعة عشر من أصل خمسة وعشرين مشروعاً تجارياً من المشاريع الكبرى يسيطر عليها الصينيون, وإن أحد الإتحادات لمجموعة شركات صينية أفادت عنه تقارير تقول أن حصته كانت ٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج الوطني الإندونيسي. وفي مطلع التسعينات كانت نسبة الصينيين ١٠ بالمائة من مجموع السكان في تايلاند, لكنهم إمتلكوا تسع من أصل أكبر عشر بمجموعات تجارية وكانوا مسئولين على ٥٠ بالمائة من إجمالي الإنتاج الوطني التايلندي. ويؤلف الصينيون ثلث سكان ماليزيا لكنهم يسيطرون سيطرةً تكاد تكون تامة على الإقتصاد الماليزي. إن الإقتصاد الشرق آسيوي خارج اليابان وكوريا هو إقتصاد صيني أصلاً[16].

إن ظهور محيط الصين الأكبر المزدهر إقتصادياً معاً هو أمر جعلته سهلاً إلى درجة كبيرة ''شبكة خيزران'' من العلاقات العائلية والشخصية والثقافة المشتركة. فالصينيون خارج الصين عبر البحار قادرين أكثر بكثير من الغربيين واليابانيين أن يقوموا بأعمال تجارية في الصين. وتعتمد الثقة والإلتزام في الصين على الإتصالات الشخصية وليس على عقود أو قوانين أو وثائق شرعية أخرى. ويجد رجال الأعمال الغربيين أن يقوموا بأعمال تجارية في الهند أسهل مما يكون عليه الأمر في الصين حيث تقوم قدسية أي إتفاق على العلاقة الشخصية بين أطراف الإتفاق. وقال أحد

المراقبين اليابنيين الرائدين بحسد في سنة ١٩٩٣ بأن الصين إستفادت من "شبكة لا حدود لها من التجار الصينيين في هونغ كونغ, وتايوان, وجنوب شرق آسيا"[17]. وإتفق معه أحد رجال الأعمال الأمريكان فقال؛ إن الصينيين في ما وراء البحار "يمتلكون الخبرات في المقاولات, ويتمكنون من اللغة, ويرتبطون بشبكة الخيزران إبتداءاً من العلاقات العائلية وحتى الإتصالات الشخصية, وهذه فائدة عظيمة تجعل الصينيين يتغلبون على أي شخص يجب عليه أن يعود بالتقارير إلى مجلس إدارة شركة في أكرون أو فلاديليفيا. وكانت الفوائد التي يجنيها الصينيون من غير الوطن الأم بتعاملهم مع الوطن الأم قد عبر عنها على نحو حسن لي كوان يو حين قال:"نحن صينيون ونعتز بعرقنا. فنتقاسم بعض الخصائص بوساطة الأسلاف والثقافة المشتركة ..... فالناس تشعر بالتعاطف الطبيعي مع أولئك الذين يشتركون معهم بصفاتهم الجسدية. وهذا الشعور الحميم يقوى عندما يتقاسمون كذلك الأسس التي تقوم عليها الثقافة واللغة. وهذا الأمر يمهد السبيل إلى الألفة والثقة المريحتين, وهما الأساس لكل علاقات العمل"[18]. وفي السنين الأخيرة من ثمانينات وتسعينات القرن العشرين, كان الصينيون ذوي العرق الصيني في ما وراء البحار قادرين على "البرهنة للعالم الذي يؤمن بالشك أن الإرتباطات الشخصية النسبية التي تتكون بوساطة نفس اللغة والثقافة يمكن أن تعوض عن نقص في حكم القانون ونقص في الشفافية في القوانين والنظم". وتم تسليط الضوء على جذور التطور الإقتصادي الذي تعود أسبابه إلى الثقافة المشتركة في مؤتمر المقاولين الصينيين العالمي الثاني الذي عُقد في هونغ كونغ في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٣, ووُصف بأنه "إحتفال بالنصر الصيني حضره رجال أعمال من أصل صيني جاءوا من جميع أنحاء العالم"[19]. إن العمومية الثقافية الجامعة في العالم الصيني كما في أي مكان آخر تعزز الإرتباط الإقتصادي.

إن تخفيض الإرتباط الإقتصادي الغربي في الصين بعد حوادث ساحة تاينانمن, وبعد عقد من السنين من النمو الإقتصادي الصيني السريع, أوجد الفرصة والحافز للصينيين في ما وراء البحار ليستفيدوا من ثقافتهم المشتركة وإتصالاتهم الشخصية وليستثمروا بكثافة في الصين. وكانت النتيجة توسعاً مثيراً للروابط الإقتصادية بعامتها بين المجتمعات الصينية. وفي سنة ١٩٩٢, جاءت ٨٠ بالمائة من الإستثمارات المباشرة الأجنبية في الصين التي بلغت (١١,٣ مليار دولار) من

الصينيين في ما وراء البحار, وفي المقام الأول من الذين في هونغ كونغ بنسبة (٦٨,٣ بالمائة), أما من الذين في تايوان فبلغت النسبة (٩,٣ بالمائة), وجاءت كذلك من الذين في سنغافورة, ومكاو, ومناطق أخرى. وعلى النقيض من ذلك, ساهمت اليابان ٦,٦ بالمائة والولايات المتحدة ٤,٦ بالمائة من مجموع الإستثمارات الأجنبية الكلي في الصين. فمن إجمالي الإستثمار الأجنبي المتراكم الذي بلغ ٥٠ مليار دولار, كان ٦٧ بالمائة منها من مصادر صينية. وكان النمو التجاري مثيراً للإعجاب بقدر يوازي ذلك؛ فزاد إجمالي صادرات تايوان إلى الصين من تقريباً لا شئ في سنة ١٩٨٦ إلى ٨ بالمائة من إجمالي صادرات تايوان في سنة ١٩٩٢, فارتفعت في تلك السنة بنسبة ٣٥ بالمائة. وزادت صادرات سنغافورة إلى الصين إلى ٢٢ بالمائة في سنة ١٩٩٢ بالمقارنة مع النمو الكلي في صادراتها الأقل من ٢ بالمائة. كما لاحظ ذلك موري وديتبوم في سنة ١٩٩٣ وقال؛ "على الرغم من الهيمنة اليابانية الراهنة على المنطقة, فإن إقتصاداً ذا قاعدة صينية لآسيا هو الآن في طور الظهور كبورة جديدة للصناعة, والتجارة, والمال. إذ تحتوي هذه المنطقة الستراتيجية مصادراً أساسية للقدرة التقنية والتصنيعية في (تايوان), وحنكة متميزة في المقاولات, والتسويق, وتقدم الخدمات في (هونغ كونغ), وشبكة إتصالات رائعة في (سنغافورة), وبحيرة هائلة من رأس المال النقدي في (الثلاثة معا), ولها هبة طبيعية مترامية الأطراف من الأرض, واليد العاملة وهي (الصين الأم)"[20]. وعلاوة على ذلك, طبعاً, كانت الصين الوطن الأم يمكن أن تكون أكبر الأسواق البادئة بالأتساع, فبحلول أواسط التسعينات كانت الإستثمارات في الصين تميل ميلاً متزايداً أن تبيع إنتاجاتها في ذلك السوق وكذلك أن تصدر منه.

وإندمج الصينيون في دول جنوب شرق آسيا بدرجات متفاوتة مع السكان المحليين, وهؤلاء السكان غالباً ما يضمرون المشاعر المعادية للصينيين التي, في بعض الأحيان, كما حدث في أعمال الشغب التي وقعت في مدينة ميدان في إندونيسيا في نيسان من سنة ١٩٩٤, تثور فتتحول إلى أعمال عنف. وإنتقد بعض الماليزيين والأندونسيين تسرب الإستثمار الصيني إلى الوطن الأم ووصفوا ذلك بأنه "تهريب رأس المال", فكان يجب على القادة السياسيين وعلى رأسهم سوهارتو أن يطمئنوا جماهيرهم بأن هذا الأمر ما كان ليدمر إقتصادياتهم. وبالمقابل أكد صينيو جنوب شرق آسيا على أن ولاءاتهم كانت هي بما لا يقبل اللبس إلى بلدانهم التي ولدوا فيها وليس

إلى بلد أسلافهم. وفي مطلع التسعينات كان تدفق أموال الصينيين من جنوب شرق آسيا إلى الصين قد واجهه تدفق غزير لإستثمارات تايوانية إلى الفلبين, وماليزيا, وفيتنام.

إن الإندماج بين قوة إقتصادية متنامية وثقافة صينية مشتركة قاد هونغ كونغ, وتايوان, وسنغافورة إلى أن يربطوا أنفسهم إرتباطاً يزداد قوةً أكثر فأكثر مع الوطن الأم الصين. ولما كان صينيو هونغ كونغ يهيئون أنفسهم إلى إقتراب تحويل السلطة, أخذوا يكيفون أنفسهم إلى الحكم الصادر من بكين أكثر من الحكم الصادر من لندن. وأصبح رجال الأعمال والقادة الآخرين يمتنعون عن نقد الصين أو فعل أمور قد تثير سخط الصين. لأنهم عندما فعلوا تلك الأمور وأثاروا غضبها, فإن الحكومة الصينية ما كانت تتردد في أن ترد على الفور. وبحلول سنة ١٩٩٤, كان مئات رجال الأعمال يتعاونون مع بكين فيؤدون وضيفة "مستشارو هونغ كونغ" بصيغة كانت في حقيقة أمرها حكومة ظل. وفي مطلع التسعينات, كذلك توسع تأثير الإقتصاد الصيني في هونغ كونغ على نحو مثير بإستثمار من الوطن الأم بلغ بحلول سنة ١٩٩٣, حسب ما نقلته التقارير, أكثر من الإستثمارات اليابانية والولايات المتحدة مجتمعتين[21]. وبحلول أواسط التسعينات, أصبح الإندماج الإقتصادي بين هونغ كونغ والوطن الأم الصين مكتملاً فعلاً, ويتبعه الإندماج السياسي الذي كان سيصير مكتملاً في سنة ١٩٩٧.

وتأخر توسيع إرتباطات تايوان مع الوطن الأم فكانت خلف هونغ كونغ. وعلى الرغم من ذلك, بدأت تحدث تغيرات مهمة في الثمانينات. فعلى مدار ثلاثة عقود, إبتداءاً من سنة ١٩٤٩, رفضت الجمهوريتان الصينيتان الإعتراف بوجود وشرعية إحداهما الأخرى, ولم يكن لإحداهما أي إتصالات مع الأخرى, وكانتا في حالة حرب حقيقية تظهر من حين لآخر بتبادل إطلاق النار على سواحل جزرهما. ولكن بعد أن تولى دينغ إكزيوبنغ سلطته وبدء بعملية الإصلاح الإقتصادي, بادرت حكومة الوطن الأم بسلسلة من المحاولات التوفيقية بين الجمهوريتين. وفي سنة ١٩٨١, إستجابت الحكومة التايوانية وشرعت بالتحول بعيداً عن سياستها السابقة ذات "اللاءات الثلاثة" وهي: لا إتفاق, ولا تفاوض, ولا حل مع الوطن الأم. وفي آيار من سنة ١٩٨٦ جرت المفاوضات الأولى بين ممثلي الجانبين حول طائرة تملكها جمهورية الصين كانت قد

أختطفَت لإعادتها إلى الوطن الأم. وفي العام التالي ألغت هذه الجمهورية الصينية الحظر المفــروض على السفر إلى الوطن الأم[22].

وإن التوسع السريع في العلاقات الإقتصادية بين تايوان والوطن الأم الذي جاء فيما بعد كان قد سهله إلى درجة كبيرة ''الروح الصينية المشتركة'' والثقة المتبادلة التي نتجت عنها. كمــا قال رئيس المفاوضين التايوانيين بأن الشعب التايواني والصيني يمتلكان ''دماً أشد كثافةً من الماء في رقة الشعور''، وإفتخرا بإنجازات بعضهم بعضا. وبحلول سنة ١٩٩٣، كان قد بلغ عدد الزائرين من تايوان إلى الوطن الأم ٤,٢ مليون زائر، و ٤٠,٠٠٠ زائر من الوطن الأم إلى تايوان، وكــان يجري تبادل ٤٠,٠٠٠ رسالة و ١٣,٠٠٠ مكالمة هاتفية يومياً. ونقلت تقارير بأن حجم التبادل التجاري بين الصينيتين بلغ ١٤,٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٣، وكان قــد إســتثمر ٢٠,٠٠٠ مشروع تجاري تايواني في الوطن الأم إستثماراً بلغ رقماً مابين ١٥ مليــار و ٣٠ مليــار دولار. وكان إهتمام تايوان بالوطن الأم يزداد أكثر فأكثر وإعتمد نجاحها عليه. وأشار أحد المــسئولين التايوانيين في سنة ١٩٩٣ إلى ذلك قائلاً؛ ''قبل سنة ١٩٨٠ كان السوق الأهم بالنسبة إلى تايوان هي أمريكا، ولكن في التسعينات عرفنا إن العامل الأشد تأثيراً على نجاح الإقتصاد التايواني هــو الوطن الأم''. وكانت اليد العاملة الرخيصة في الوطن الأم مصدر جذب رئــيس للمــستثمرين التايوانيين فواجهوا بها نقص اليد العاملة في الوطن تايوان. وفي سنة ١٩٩٤، جرى التمهيد لعملية معاكسة لتصحيح عدم التوازن في معادلة رأس المال ـــ اليد العاملة بين الصينيتين فقامت شركات الصيد التايوانية بإستئجار ١٠,٠٠٠ عامل من الوطن الأم لتجهيز سفنها بالقوة العاملة[23].

وقادت الإرتباطات الإقتصادية المتنامية إلى مفاوضات بين الحكومتين. وفي سنة ١٩٩١، أنشأت تايوان مؤسسة تبادل المضائق، وأنشأ الوطن الأم إتحاداً لتنظيم العلاقات عبر مضيق تايوان، من أجل تنظيم الإتصالات بين بعضهم البعض. وعُقِد إجتماعهما الأول في سنغافورة في نيــسان من سنة ١٩٩٣، ثم أعقبته إجتماعات جرت على أرض الوطن الأم وتايوان. وفي آب من ســنة ١٩٩٤، تم التوصل إلى إتفاقية ''الإنطلاق'' وتناول هذا الإتفاق عدداً من القضايا الرئيسة، وبدأ التفكير فيما يتعلق بقمة ممكنة بين كبار قادة الحكومتين.

وفي أواسط التسعينات, ظلت قضايا رئيسة قائمة بين تايبيه وبكين وتشمل قضية السيادة, ومشاركة تايوان في المنظمات الدولية, وإمكانية أن تُعَرّف تايوان نفسها كدولة مستقلة. ولكن أصبحت إحتمالية حدوث هذه الأخيرة بعيدة بعداً يزداد أكثر فأكثر, لأن الحزب الرئيس المؤيد للإستقلال, وهو الحزب الديمقراطي التقدمي, أكتشف أن المصوتين التايوانيين لم يكونوا راغبين في تعطيل العلاقات القائمة مع الوطن الأم, وإن تأييد الحزب بالإنتخابات كان سيتضرر لو أنه أثار القضية. ولهذا السبب أكد قادة الحزب الديمقراطي التقدمي بأنهم إذا فازوا فعلاً بالسلطة, لن يكون الإستقلال قضية مباشرة على جدول أعمالهم. وتقاسمت الحكومتان إهتماماً مشتركاً في التوكيد على سيادة الصين على جزيرة سبراتلي وعلى جزر أخرى في بحر الصين الجنوبي وفي التوكيد على معاملة تايوان بما يتوافق مع المعاهدة الأمريكية للتجارة مع الأمم المفضلة° في تجارتها مع الوطن الأم. وفي مطلع التسعينات, كانت الصينيتان تقتربان من بعضهما البعض ببطء ولكن بتفاهم وعلى نحو لا يمكن إجتنابه, وأخذتا تنميان مصالح مشتركة بالإعتماد على علاقاتهما الإقتصادية المتنامية والهوية الثقافية المشتركة.

وتوقف هذا التحرك نحو التكيف فجأة في عام ١٩٩٥ حينما دفعت الحكومة التايوانية الأمور بعدوانية بإتجاه الإعتراف الدبلوماسي والسماح لها بالإنضمام إلى منظمات دولية. وذهب الرئيس لي تنغ وي بزيارة "خاصة" إلى الولايات المتحدة, ثم أجرت تايوان الإنتخابات التشريعية في كانون الأول من سنة ١٩٩٥, وتبعتها إنتخابات رئاسية في آيار من سنة ١٩٩٦. وفي ردة فعل, قامت الحكومة الصينية بتجريب صواريخ في المياه القريبة من أكبر الموانئ التايوانية, وأجرت تمارين عسكرية قرب سواحل الجزر التي تسيطر عليها تايوان. فأثارت هذه التطورات قضيتين رئيسيتين؛ إحداهما تتعلق بالزمن الحاضر: هل يمكن أن تبقى تايوان ديمقراطية من غير أن تكون مستقلة فعلاً؟ أما التي تتعلق بالمستقبل فهي: هل تستطيع تايوان أن تكون ديمقراطية بعد أن يذهب عنها إستقلالها؟

° وهي نوع من المعاهدات التجارية معترف بها في الأمم المتحدة تتفق الدول الموقعة فيها على منح احداها الأخرى نفس الشروط المفضلة التي تعرض في أي اتفاق مع اي أمة أخرى. المترجم

وفي حقيقة الأمر, لقد مرّت علاقات تايوان بالوطن الأم في خلال طورين ويمكن أن تدخل ثالثاً. فظلت الحكومة القومية على مدار عقود تدّعي بأنها هي الحكومة لكل الصين, وكان هذا الإدعاء يعني على نحو واضح النزاع ضد الحكومة التي كانت في حقيقة الأمر هي الحكومة لكل الصين ماعدا تايوان. وفي الثمانينات, تخلت الحكومة التايوانية عن هذا الإدعاء, وعرّفت نفسها بأنها حكومة تايوان وحسب, الأمر الذي أرسى أسس التكيف مع فكرة الوطن الأم التي تقول بـ "دولة واحدة ذات نظامين". لكن الكثير من الأفراد والجماعات في تايوان كانت تشدد على نحو متزايد على الهوية الثقافية الخاصة بتايوان, وعلى الفترة القصيرة نسبياً التي كانت فيها تايوان تحت الحكم الصيني, وعلى لغتها المحلية التي لا يفهمها الناطقين بلغة الماندرين. وفي حقيقة الأمر, أنهم كانوا يحاولون تعّريف المجتمع التايواني بأنه غير صيني وبناءاً عليه يكون مستقلاً شرعاً عن الصين. وعلاوة على ذلك, فعندما أصبحت حكومة تايوان أنشط دولياً, هي؛ أيضاً, كانت تبدو وكأنما توحي بأنها دولة منفصلة وليست جزءاً من الصين. وبإختصار, كان يبدو تعّريف الذات لحكومة تايوان قد تغير من حكومة لكل الصين إلى حكومة لجزء من الصين, ثم إلى حكومة غير صينية. ويشكل هذا الوضع الأخير إستقلالها الفعلي, وهو أمر من شأنه أن لا تقبله حكومة بكين إطلاقاً, التي أكدت مراراً وتكراراً على رغبتها في إستخدام القوة لمنع هذا الحال من التبلور. وكذلك صرح قادة الحكومة الصينية بأنه بعد دمج هونغ كونغ في جمهورية الصين الشعبية في سنة ١٩٩٧, ودمج مكاو في سنة ١٩٩٩, فأنهم سيتحركون لإعادة توحيد تايوان مع الوطن الأم. وإن الكيفية التي سيحدث بها هذا الأمر, على نحو مسلم به , تعتمد على الدرجة التي يمتد إليها التأييد للإستقلال الرسمي في تايوان, وحسم الصراع على الخلافة في بكين, الأمر الذي سيشجع القادة السياسيين والعسكريين ليصبحوا قوميين بإيمان قوي, وتطوير القدرات العسكرية الصينية التي من شأنها أن تقوم فعلاً بحصار تايوان أو غزوها. وفي السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين, يبدو الأمر المرجح أنه بوساطة الإكراه, والتكييف, أو على الأرجح مزج بين الأمرين, ستصبح تايوان أكثر إندماجاً وعلى نحو وثيق مع الوطن الأم الصين.

وحتى السنين الأخيرة من سبعينات القرن العشرين, كانت العلاقات بين سنغافورة المعادية بقوة للشيوعية والجمهورية الشعبية الصينية تتسم بالبرود, وكان لي كوان يو وقادة

سنغافورة الآخرين ينظرون بإزدراء إلى الرجعية الصينية. ولكن, ما أن بان التطـــور الإقتـــصادي الصيني في الثمانينات, حتى أخذت سنغافورة تعيد توجيه نفسها نحو الوطن الأم بأسلوب محابـــاة تقليدي. وبحلول سنة ١٩٩٢, كانت سنغافورة قد إستثمرت بـــ ١,٩ مليار دولار في الـــصين, وفي السنة التالية تم الإعلان عن خطط لبناء مدينة تصنيعية, سموها بـــ"سنغافورة الثانية", خارج شنغهاي, التي من شأنها أن تدّر مليارات الدولارات من الإستثمار. وأصـــبح لي كـــوان نـــصيراً متحمساً لإمكانات الإقتصاد الصيني ومعجباً بقوتها. حتى أنه, في سنة ١٩٩٣, قـــال؛ "حيثمـــا تكون الصين, يكون العمل"[24]. وتحولت الإستثمارات الأجنبية السنغافورية التي كانت مركـــزة وبكثافة في ماليزيا وإندونيسيا إلى الصين. وكانت نصف المشاريع القائمة خارج سنغافورة, الـــتي ساعدتها الحكومة السنغافورية في سنة ١٩٩٣, قد تم إنشائها في الصين. وأصرّ لي كوان يو في أول زيارة له إلى بكين في السبعينات, كما نقلت تقارير إعلامية, على أن يتحدث مع القادة الصينيين باللغة الإنجليزية وليس بلغة الماندرين. ولا يُحتمَل أنه فعل هذا الأمر بعد عقدين من ذلك التاريخ.

الإسلام: وعي بدون تماسك

كانت ومازالت تركيبة الولاء السياسي عند العرب وعند المسلمين بعامتهم هي التركيبـــة النقيضة لتركيبة الولاء السياسي عند الغرب المعاصر. وفيما يخص هذا الأخير, لا تـــزال الدولـــة القومية هي أعلى مراتب الولاء السياسي. وتتفرع منها الولاءات الأضيق أفقاً ويجـــري تـــصنيفها ضمن الولاء إلى الدولة القومية. أما الجماعات التي تتخطى حدود الدولة القومية – وهي تجمعات لغوية أو دينية أو حضارات – فقد تميزت بولاء وإلتزام أقل قوة. وعلى طول السلـــسلة المتـــصلة إبتداءاً من الكيانات الأضيق أفقاً في الولاء إلى الكيانات الأوسع أفقاً في الـــولاء, تميـــل ولاءات الغرب, بناءاً على ذلك, أن تصل ذروتها في وسط هذه السلسلة, فيشكل منحنى قوة الـــولاء إلى حد ما حرف U مقلوب من اللغة الإنجليزية. أما فيما يتعلق بالعالم الإسلامي, فإن تركيبة الولاء مازالت تقريبا عكس ذلك تماماً. فكان ولازال للإسلام وسط مجوف في سلسلة ترتيب ولاءاتـــه. كما أدرك ذلك ايرا لابيدوس فقال؛ "إن التركيبتين الجوهريتين والأصيلتين والدائمتين كانتا ولا تزالان العائلة, والعشيرة, والقبيلة من ناحية, ومن ناحية أخرى الكيانات المترابطة للثقافة, والدين,

والإمبراطورية وهي بمستوى أوسع بكثير من السابقات"[25]. وفي شرح مشابه قال أحد العلماء الليبيين؛ إن "الروح القبلية والدين (الإسلام) لعبا ومازالا يلعبان بدور مهم ومصيري في التطورات الاجتماعية, والإقتصادية, والثقافية, والسياسية في المجتمعات العربية والأنظمة السياسية. وهما مترابطين فعلاً على النحو الذي يجعلهما تعتبران هما العاملين والمتغيرين الأهم اللذان يصوغان ويقرران الثقافة السياسية العربية والعقل السياسي العربي". وكما وصف ذلك تحسين بشير بقوله؛ كانت ومازالت القبائل هي المحور الذي تدور حوله السياسات في الدول العربية, التي كثير منها هي ببساطة "قبائل الأعلام", إذ جاء جانب كبير من نجاح مؤسس المملكة العربية السعودية في تأسيس الدولة نتيجةً لخبرته في تكوّين إئتلاف قبلي بوساطة الزواج ووسائل أخرى, وظلت السياسات السعودية سياسات قبلية على نحو واسع فتحرض قبيلة السدير على قبيلة شمر وقبائل أخرى. ولقد قامت على الأقل ثمان عشرة قبيلة رئيسة في ليبيا بأدوار عظيمة في تطور ليبيا, ويحكى عن بضع خمسمائة قبيلة تعيش في السودان, تؤلف أكبرها ١٢ بالمائة من سكانه[26].

وفي أواسط آسيا, وعبر التاريخ, لم يكن للهوية القومية وجود. "فكان الولاء إلى القبيلة, والعشيرة, وإمتدادات العائلة, وليس للدولة". ومن الطرف الآخر, إمتلكت الشعوب هناك فعلاً "لغةً, وديناً, وثقافةً, وأساليب حياة" مشتركة بينها, ولكن, كان "الإسلام القوة الموحدة الأشد بين الناس, حتى أنها أقوى من سلطان الأمير". ولازالت بضع مائة عشيرة "جبلية" وسبعين عشيرة "تعيش في السهل" موجودة بين الشيشانين وتنتسب إلى شعوب شمال القوقاز وتسيطر على السياسات والإقتصاد إلى الحد الذي معه صار يدعى الإقتصاد الشيشاني, على النقيض من الإقتصاد السوفيتي المنظم, بأنه إقتصاد "عشائري"[27].

وفي جميع أرجاء العالم الإسلامي كانت ولازالت الجماعات الصغيرة, والأيمان العظيم, والقبيلة, والأمة, هي البورة الرئيسة للولاء والإلتزام, أما الدولة القومية فكانت وحتى الآن أقل شأناً من ذلك. وفي جميع أنحاء العالم العربي, تعاني الدول القائمة من مشاكل تخص شرعيتها لأنها عند الأغلبية دولاً تعسفية, إن لم تكن حكومات تتحكم بها الثروات, وهي من نتاجات النهج الإستعماري الأوربي, وغالباً ما لا تتفق حدودها حتى مع الجماعات العرقية مثل البربر والكرد. وإن هذه الدول تقسم أمة العرب, أما الدولة العربية التي توحد كل العرب فلم تتجسد حتى اليوم

أبداً. وبالإضافة إلى ذلك, لا تنسجم فكرة سيادة الدولة القومية مع الأيمان بسيادة الله وأولوية الأمة. ولأن الحركة الأصولية الإسلامية المتشددة هي حركة ثورية, فإنها رفضت الدولة القومية من أجل وحدة الإسلام تماما كما رفضتها الحركة الماركسية لمصلحة وحدة طبقة العمال الدولية. ويظهر ضعف الدولة القومية في العالم الإسلامي في حقيقة أنه؛ حينما وقعت نزاعات كثيرة بين المجموعات الإسلامية في السنين التي أعقبت الحرب العالمية الثانية, كانت الحروب الكبيرة بين الدول المسلمة نادرة, ومن أبرزها قيام العراق بغزو جيرانه.

أما في سبعينات وثمانينات القرن العشرين, فإن العوامل التي كانت سبباً في الإنبعاث الإسلامي هي نفسها كذلك التي زادت من قوة الشعور بالإنتماء إلى الأمة أو الحضارة الإسلامية ككل. كما تحدث بهذا الشأن أحد العلماء في أواسط التسعينات قائلاً:

إن الإهتمام البالغ بهوية ووحدة المسلمين قد حفز عليها تحفيزاً أشد مما كانت عليه فيما سبق؛ التخلي عن المستعمرات, والنمو السكاني, والتحول إلى الصناعة, والتمدن, والنظام الإقتصادي الدولي المتقلب الذي رافقه, من بين أشياء أخرى, ظهور الثروة النفطية من تحت أراضي المسلمين ..... ولقد عززت وسائل الإتصالات العصرية ووسعت الروابط بين الشعوب المسلمة. وزادت أعداد المسلمين الذين يؤدون مناسك الحج في مكة زيادةً كبيرةً, الأمر الذي يخلق شعوراً أقوى بالهوية المشتركة بين المسلمين الذين تتباعد أوطانهم بعداً قصياً كالصين والسنغال, واليمن وبنغلادش. وتزداد أعداد الطلبة القادمين من إندونيسيا, وماليزيا, وجنوب الفلبين, وإفريقيا ليدرسوا الآن في جامعات الشرق الأوسط ويقيمون إتصالات شخصية عبر الحدود القومية, وأصبحت تُعقد مؤتمرات ومشاورات وتزداد أكثر فأكثر بين المفكرين المسلمين والعلماء الدينيين تجري في مراكز مثل طهران, ومكة, وكوالالمبور ..... ويجري نشر الأشرطة الصوتية, التي صارت الآن صورية, لخطب الجوامع عبر الحدود الدولية, حتى إن أصوات الخطباء المؤثرين يصل الآن إلى المستمعين إلى ما بعد مجتمعاتهم المحلية[28].

وكان ومازال شعور المسلمين بأنهم وحدة واحدة ينعكس في أفعال الدول والمنظمات الدولية وتشجع عليه. وفي سنة ١٩٦٩, عمل قادة المملكة العربية السعودية مع قادة باكستان, والمغرب, وإيران, وتونس, وتركيا, ونظموا أول قمة إسلامية في الرباط. وإنبثقت عن تلك القمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست رسمياً وأصبح مركز قيادتها في جدة في سنة ١٩٧٢. وبالفعل

تنظم الآن جميع الدول ذات نسبة سكان مسلمة كبيرة إلى منظمة المؤتمر التي هي المنظمة الوحيدة من نوعها بين الدول. إذ أن الحكومات المسيحية, والأرثوذوكسية, والبوذية, والهندوسية ليس لها منظمات بين دولها تعتمد في عضويتها على الدين, أما الحكومات المسلمة فلها ذلك. وبالإضافة إلى ذلك, قامت حكومات المملكة العربية السعودية, وباكستان, وإيران, وليبيا برعاية ودعم منظمات غير حكومية مثل المؤتمر الإسلامي العالمي (وهو صنيعة باكستان), والإتحاد العالمي الإسلامي (وهو صنيعة السعودية), وكذلك "عدد كبير من أنظمة, وأحزاب, وحركات, ومنظمات, غالبا ما تكون بعيدة بعضها عن بعض للغاية, والتي يعتقد بألها تشترك في توجهات منظوماقما الفكرية" وهي التي "تغني تدفق المعلومات والموارد المادية بين المسلمين"[29].

إلا أن الإنتقال من الوعي الإسلامي إلى التماسك الإسلامي يتضمن مفارقتين. الأولى, إن الإسلام مقسم بين مراكز قوى تتنافس فيما بينها, فيحاول كل منها الإستفادة من توحد المسلمين مع الأمة لكي يدعم التماسك الإسلامي تحت قيادته. وتجري هذه المنافسة بين الأنظمة الحاكمة القائمة ومنظماقما من ناحية, وبين الأنظمة الإسلامية ومنظماقما من ناحية أخرى. وأمسكت المملكة العربية السعودية بدفة القيادة بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي كان أحد أسباب إنشائها هو لكي تمتلك السعودية قوةً تواجه بها الجامعة العربية التي كانت في ذلك الوقت يهيمن عليها جمال عبد الناصر. وفي سنة ١٩٩١, وبعد حرب الخليج, أنشأ قائد السودان حسن الترابي المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي كجبهة تواجه منظمة المؤتمر الإسلامي التي تهيمن عليها السعودية. وكان الإجتماع الثالث للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي عُقِد في الخرطوم بداية سنة ١٩٩٥, قد حضره عدة مئات من الوفود جاءت من منظمات وحركات إسلامية من ثمانين دولة[30]. وبالإضافة إلى هذه المنظمات الرسمية تسببت الحرب الأفغانية في قيام شبكة شاملة من جماعات سرية غير رسمية من المقاتلين برزت تقاتل دفاعاً عن حركات مسلمة أو إسلامية في الجزائر, والشيشان, ومصر, وتونس, والبوسنة, وفلسطين, والفلبين, ومناطق أخرى. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها, جُدِدَت صفوف هذه الجماعات بمقاتلين تدربوا في جامعة داوا والجهاد خارج مدينة بيشاور وفي معسكرات كانت ترعاها وتساندها زمر شتى من الأجانب في أفغانستان. إن المصالح المشتركة التي تتقاسمها الأنظمة والحركات الأصولية المتشددة جعلتها أحياناً تتغلب على

خصومالها الأكثر تقليدية, وبتأييد إيراني, تكوّنت روابط بين الجماعات الأصولية المتطرفة السنية والشيعية منها. ويوجد تعاون عسكري وثيق بين السودان وإيران, وتستفاد القوات الجوية والبحرية الإيرانية من التسهيلات السودانية, وتعاونت الحكومتان في دعم الجماعات الأصولية في الجزائر ومناطق أخرى. وقام حسن الترابي وصدام حسين بتنمية علاقات وثيقة على نحو مزعوم في سنة ١٩٩٤, وتحركت إيران والعراق نحو المصالحة[31].

أما الثانية, تفترض فكرة *الأمة* مقدماً عدم شرعية الدولة القومية ولهذا السبب لا يمكن توحيد *الأمة* إلا بوساطة أفعال تنهض بها دولة واحد جوهرية قوية أو أكثر وهي في الزمن الحاضر غير موجودة. وكان ولازال مفهوم الإسلام بأنه مجتمع ديني ــ سياسي موحد يعني بأن الدول الجوهر كانت دائماً لا تتجسد في الماضي إلا عندما يتم دمج القيادة الدينية والسياسية وهي عادة ــ قيادة الخليفة أو السلطان ــ في مؤسسة حاكمة مفردة. وكانت الفتوحات السريعة التي قام بها العرب في القرن السابع في شمال إفريقيا والشرق الأوسط قد بلغت ذروتها في عهد الخلافة الأموية التي كانت عاصمتها في دمشق. وأعقبتها في القرن الثامن الخلافة العباسية التي قامت في بغداد وتأثرت بالفرس, وظهرت في خلالها خلافة ثانوية في القاهرة, وقرطبة في القرن العاشر. وعقب ذلك بأربعمائة سنة, إجتاح الترك العثمانيون الشرق الأوسط من أقصاه إلى أقصاه, وإحتلوا القسطنطينية في سنة ١٤٥٣, وأقاموا خلافة جديدة في سنة ١٥١٧. وتقريبا في نفس الوقت غزت شعوب تركية أخرى الهند وأسسوا لإمبراطورية المغول. وقوض إرتقاء الغرب كلا الإمبراطوريتين العثمانية والمغولية, وجاءت نهاية الإمبراطورية العثمانية فتركت العالم الإسلامي من غير دولة جوهر. فكانت أقاليمه, إلى درجة كبيرة, مقسمة بين القوى الغربية وحينما إنسحبت منها تلك القوى خلفت ورائها دولاً ضعيفةً تقوم على أساس النموذج الغربي وتميل إلى تقاليد الإسلام. ولهذا السبب, لم يكن لأي بلد مسلم, على طول أغلب زمن القرن العشرين, القدر الكافي من القوة والثقافة والشرعية الدينية لتحمل على عاتقها هذا الدور وتكون مقبولة عند الدول المسلمة الأخرى وغير المسلمة كقائدة للعالم الإسلامي.

إن غياب دولة جوهر للعالم الإسلامي هو عامل رئيس يساهم في إثارة الصراعات الداخلية والخارجية السائدة التي غدت سمة العالم الإسلامي. وإن حالة الوعي بلا تماسك هو

مصدر ضعف الإسلام ومصدر تهديد للحضارات الأخرى. فهل يُحتمَل أن تقوم دولة جوهر في العالم الإسلامي؟

يجب على أية دولة جوهر إسلامية أن تمتلك الموارد الإقتصادية, والقوة العسكرية, والكفاءة التنظيمية, والهوية الإسلامية, وتتعهد بأن تحمل على عاتقها كلا القيادتين السياسية والدينية *للأمة*. ويتردد, من حين لآخر, ذكر ست دول بأنها تستطيع أن تكون قائدة للإسلام؛ ولكن في الوقت الحاضر لا واحدة منها تمتلك كل الشروط اللازمة لتكون دولة جوهر فعالة. فإندونيسيا هي أكبر دولة مسلمة وتشهد نمواً إقتصادياً سريعاً, ولكنها تقع على محيط العالم الإسلامي بعيدة كثيراً عن مركزه العربي. وإسلامها يتسم بالإرتخاء, وذات تنوع جنوب شرق آسيوي, وشعبها وثقافتها هما خليط من تأثيرات أهلية, ومسلمة, وهندوسية, وصينية, ومسيحية. أما مصر فهي بلد عربي, وذو كثافة سكانية عالية, وموقع جغرافي مركزي ومهم ستراتيجياً في الشرق الأوسط, وفيها مؤسسة رائدة للتعليم الإسلامي وهي جامعة الأزهر. لكنها أيضا دولة فقيرة, وتعتمد إقتصادياً على الولايات المتحدة, ومؤسسات الدولة فيها يسيطر عليها الغرب, والدول العربية الغنية بالنفط.

ولقد عُرفَت إيران, وباكستان, والمملكة العربية السعودية كل منها نفسها تَعْريفاً واضحاً بأنها دولة مسلمة, وحاولت على نحو فعال أن تمارس تأثيراً على *الأمة* وتؤدي دور القيادة فيها. وفي أثناء عملها هذا, قد تنافست هذه الدول الثلاث فيما بينها في رعاية المنظمات, وتمويل الجماعات الإسلامية المتشددة, وتقديم الدعم إلى المقاتلين في أفغانستان, والتودد إلى الشعوب المسلمة في أواسط آسيا. وتمتلك إيران الحجم, والموقع المركزي, والكثافة السكانية, والتقاليد التاريخية, والمصادر النفطية, ومستوى متوسط من التطور الإقتصادية وهذه القضايا من شأنها أن تؤهلها لتكون دولة جوهر إسلامية. ولكن تسعين بالمائة من المسلمين هم من المذهب السني بينما إيران شيعية؛ واللغة الفارسية بعيدة من أن تكون لغة ثانية بعد العربية للعالم الإسلامي؛ وكانت العلاقات بين الفرس والعرب عبر التاريخ تعج بالعداء.

وتمتلك باكستان الحجم, والقوة البشرية, والبراعة العسكرية الفائقة, وقد حاول قادتها إلى حد ما بثبات أن يطاليوا بدور الراعية للتعاون بين الدول المسلمة وبدور المتحدثة بإسم الإسلام

إلى بقية العالم. إلا أنها فقيرة نسبيا وتعاني من إنقسامات داخلية عرقية وإقليمية خطيرة, ولها سجل تاريخي من الإضطرابات, ويشغلها التركيز على مشكلتها الأمنية في مواجهة الهند, الأمــر الــذي يعتمد بدوره, في جانب كبير منه, على مدى رغبتها في تنمية علاقات وثيقة مع الدول المســلمة الأخرى, وكذلك مع قوى غير مسلمة مثل الصين والولايات المتحدة.

أما المملكة العربية السعودية فكانت الموطن الأصل للإسلام, وتوجد فيها أقدس المواضع المقدسة, ولغتها هي لغة الإسلام, وتمتلك أكبر مخزون نفطي في العالم وما ينتج عن ذلك من تأثير مالي. ولقد عملت حكومتها على تشكيل المجتمع السعودي بما يتفق مع خطوط إسلامية صارمة. وفي خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين, كانت المملكة العربية السعودية القــوة الوحيــدة الأشد تأثيراً في العالم الإسلامي. وأنفقت مليارات الدولارات دعماً للحركات الإسلامية, في جميع أنحاء العالم, إبتداءاً من بناء الجوامع إلى الكتب المنهجية وحتى الأحزاب الــسياسية والمنظمــات الإسلامية المتشــددة, والحركات الإرهابية, وكانت, نسبياً, لا تفضل شيئاً على أخر في فعلــها ذاك. ولكن من ناحية أخرى, فإن كثافتها السكانية الصغيرة نسبياً وجغرافيتها السهلة الإختــراق تجعلاها تعتمد علي الغرب لكي تضمن أمنها.

وأخيراً, تمتلك تركيا التاريخ, والقوة البشرية, ومستوى متوسط من التطور الإقتصادي, وإنسجاماً وطنياً, وعرفاً وكفاءةً عسكريةً تؤهلها أن تكون دولة جوهر للعالم الإسلامي. ولكــن بعد أن عَرّف أتاتورك تركيا تَعّريفاً واضحاً بأنها مجتمع علماني منع بذلك الجمهورية التركية عــن خلافة الإمبراطورية العثمانية في هذا الدور. فلا تســتطيع تركيا حتى أن تكون عضوة مؤســسة في منظمة المؤتمر الإسلامي بسبب التزامها بالعلمانية في دستورها. ومادامت تركيا تظل تُعّــرف نفسها دولة علمانية, فإن قيادة العالم الإسلامي تُنكر عليها.

ولكن ما يكون لو غيرت تركيا تَعّريف نفسها؟ إلى حد ما, تستطيع تركيا أن تكــون مستعدة للتخلي عن دورها الذي يعود عليها بالإحباط والذلة كما لو كانت شــحاذاً يتوســل لإكتساب عضوية في الغرب, وتنهض بدورها التاريخي الأكثر تأثيراً وذي الرفعة كمتحدث رئيس بإسم الإسلام وعدوة للغرب. وكانت الحركة الأصولية وحتى الآن على وشك الظهور في تركيا, وبقيادة حكم أوزال بذلت تركيا جهوداً كبيرة لتُعّرف نفسها بالعالم العربي؛ ولقد إستفادت مــن

الروابط العرقية واللغوية لتلعب دوراً متواضعاً في أواسط آسيا, ولقد ساندت مسلمي البوسنة بالتشجيع والدعم. وإن تركيا هي الوحيدة من بين الدول المسلمة التي لها إرتباطات تاريخية شاملة مع المسلمين في البلقان, والشرق الأوسط, وشمال إفريقيا, وأواسط آسيا. وعلى نحو يمكن إدراكه, تستطيع تركيا, في حقيقة الأمر, أن تفعل ما تفعله جنوب إفريقيا؛ فتتخلى عن العلمانية لأنها دخيلة على جوهرها, كما تخلت جنوب إفريقيا عن سياسة التمييز العنصري وبتلك الطريقة غيرت نفسها فتحولت من دولة عنصرية في حضارتها إلى دولة قائدة لتلك الحضارة. فبعد أن جربت جنوب إفريقيا الصالح والطالح عند الغرب في الديانة المسيحية والتمييز العنصري, فإنها أصبحت مؤهلة تأهيلاً فريداً لقيادة إفريقيا. وبعد أن جربت تركيا الطالح والصالح عند الغرب في العلمانية والديمقراطية, فإنها لربما تكون مؤهلة لقيادة الإسلام بنفس قدر تأهل جنوب إفريقيا ولكن حتى تنال ذلك كان يجب أن ترفض الإرث الأتاتوركي على نحو أشمل مما رفضت به روسيا الإرث اللينيني. ومن شأنها كذلك أن تختار قائداً من طراز أتاتورك وذلك الشخص الذي يجمع الشرعية الدينية والسياسية ليخرج تركيا من حال البلد الممزق فيجعلها دولة جوهر.

الجزء الرابع

إصطدام الحضارات

الفصل الثامن

الغرب والبقية: القضايا القائمة بين الحضارات

العالمية الغربية

في العالم البادئ بالظهور, لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات الــتي تنتمــي إلى حضارات مختلفة حميمة بل غالباً ما ستكون عدوانية. إلا أن بعض العلاقات بين الحضارات أشــد ميلاً للنزاع من العلاقات الأخرى. أما على المستوى الأصغر, فإن خطوط الصدع الأعنف تكون بين العالم الإسلامي وجيرانه من الأرثوذوكس, والهندوس, والأفارقة, والمسيح الغربي. أما علــى المستوى الأكبر, فإن الإنقسام السائد يكون بين "الغرب والبقية", وذلك بنزاعات أشد ضــراوة تقوم بين المجتمعات المسلمة والآسيوية من طرف والغرب من طرف آخــر. ويُــرجّح أن تقــع الإصطدامات الخطيرة في المستقبل نتيجة لتفاعل الغطرسة الغربية, والتعصب الإسلامي, والإصرار الصــيني.

إن الغرب هو الوحيد بين الحضارات الذي مازال صاحب أثر كبير وأحياناً يكون له أثر مدمر على أية حضارة أخرى. ونتيجة لذلك, تكون العلاقة بين قوة وثقافة الغرب وقوة وثقافات الحضارات الأخرى هي سمة عالم الحضارات الطاغية. وكلما زادت القوة النــسبية للحــضارات الأخرى, يضمحل الإعجاب بالثقافة الغربية وتزداد ثقة الشعوب اللاغربيــة بثقافــاتهم الأهليــة وتتعاظم قوة إلتزامهم بها. وتبعاً لذلك, تصبح المشكلة المركزية في العلاقة بين الغرب والبقية هــي عدم وجود توافق بين محاولات الغرب ــــ وعلى وجه الخصوص الأمريكية منها ــــ لنشر ثقافــة غربية كونية وبين قدرتها البادئة بالإنحدار للنهوض بذلك.

وإن انهيار الشيوعية زاد هذا اللاتوافق سوءاً بسبب أنه عزز الإعتقاد في الغــرب بــأن آيدلوجيته في التحررية والديمقراطية كانت قد إنتصرت عالمياً ولهذا السبب كانت صالحة للعــالم

أجمع. إن الغرب, ولاسيما الولايات المتحدة, الذي كان دائماً أمة مبشرة, يعتقد بأن الشعوب اللاغربية يجب أن تلزم نفسها بالقيم الغربية في الديمقراطية, والأسواق الحرة, والحكم المحدود, وحقوق الإنسان, والفردانية, وحكم القانون, وينبغي أن تجسد هذه القيم في أعرافها. وتعتنق الأقليات في الحضارات الأخرى هذه القيم وتؤيدها, لكن المواقف السائدة بشأنها في الثقافات اللاغربية تتأرجح بين الشكية الواسعة النطاق والمعارضة الشديدة. فما يراه الغرب كونياً تراه البقية إستعماراً.

ويحاول الغرب الآن وسيظل يحاول دعم مكانته العظيمة والدفاع عن مصالحه بوساطة تعريف هذه المصالح بأنها مصالح "المجتمع العالمي". ولقد أصبحت تلك العبارة إسماً مركباً يلطف (ويحل محل عبارة "العالم الحر") لإضفاء الشرعية العالمية على الأفعال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى. وعلى سبيل المثال, يحاول الغرب الآن دمج إقتصاديات المجتمعات اللاغربية في نظام إقتصادي واحد يهيمن هو عليه. فبوساطة صندوق النقد الدولي ومؤسسات إقتصادية دولية أخرى, يعمل الغرب على دعم مصالحه الإقتصادية ويفرض على الأمم الأخرى السياسات الإقتصادية التي يراها مناسبة. ولكن, مما لا شك فيه أن صندوق النقد الدولي, لو أجرى إستفتاء في شعوب لاغربية بشأنه, فإنه سيفوز بتأييد وزراء المال وقلة من الآخرين لكنه سينال نسبة لا تفضله على نحو كاسح من كل الآخرين تقريباً, الذين من شأنهم أن يتفق رأيهم مع وصف جورجي آربتوف لمسئولي صندوق النقد الدولي حين قال عنهم: إنهم "البلاشفة الجدد الذين يهوون مصادرة أموال الناس, ويفرضون عليهم أحكاماً غير ديمقراطية وقوانين دخيلة على السلوك الإقتصادي والسياسي تخنق الحرية الإقتصادية"[1].

وكذلك لا يتردد اللاغربيون في الإشارة إلى الفجوات بين المبادئ الغربية والأفعال الغربية. إذ أن النفاق, وإزدواجية المعايير, و"الإستثناءات", هي الثمن لمطامح العولمة. فالديمقراطية مطلوبة لكنها ليست ديمقراطية لو أنها جلبت إلى الحكم الأصوليين الإسلاميين؛ وحظر تصنيع أسلحة الدمار الشامل يفرض على إيران والعراق لكنه لا يفرض على إسرائيل؛ والتجارة الحرة هي روح النمو الإقتصادي لكنها ليست الروح للزراعة؛ وحقوق الإنسان هي قضية ذات شأن مع الصين لكنها ليست بقضية مع المملكة العربية السعودية؛ والإعتداء على الكويتيين أصحاب

النفط رُفض على نطاق واســع ولكن لا يُرفَض أي إعتداء على البوسنيين الذين لا يملكون شيئاً من النفط. إن المعايير المزدوجــة في الأجراء العملي هي الثمن الذي لا يمكن تجنبه للمعايير العالمية لأي مبدأ.

وبعد أن نالت المجتمعات اللاغربية الإستقلال السياسي, فإنها تأمل أن تحرر نفسها مــن الهيمنة الإقتصادية, والعسكرية, والثقافة الغربية. فالمجتمعات الشرق آسيوية هي علــى الطريــق الصحيح تماماً لمعادلة الغرب إقتصادياً. وتبحث الدول الآسيوية والإسلامية عن أقصر السبل لموازنة الغرب عسكرياً. إن المطامح العالمية للحضارة الغربية, وقوة الغرب النسبية الآخــذة بالإنحــدار, والتوكيد الثقافي المتزايد للحضارات الأخرى, كل هذه القضايا تؤكد بعامتها علــى العلاقــات العسيرة بين الغرب والبقية. إلا أن طبيعة تلك العلاقات والمدى الذي تكون عنده عدوانية يختلف بدرجات كبيرة وفيها ثلاثة أنواع. إذ فيما يتعلق بعلاقات الغرب بالحضارتين المتحديتين الإسلام والصين, فإنه يُرجَح في شأهما أن تكون متوترة على الدوام, وغالباً ما تكون عدوانية إلى أقــصى حد. أما علاقة الغرب بأمريكا اللاتينية وإفريقيا وهما أضعف الحضارات ومازالتــا إلى حــد مــا تعتمدان على الغرب؛ فستتضمن مستويات أقل صراعاً بكثير من سابقتها ولاسيما مــع أمريكــا اللاتينية. أما علاقة روسيا, واليابان, والهند بالغرب فيُرجَح في أمرها أن تقع بين نوعي العلاقــات للمجموعتين السابقتين, فتتضمن عناصراً للتعاون والنزاع, إذ أن دول الجوهر الثلاثة هذه تصطف أحياناً مع الحضارتين المتحديتين, وأحياناً تنحاز إلى الغرب. فإنها الحضارات "المتأرجحة" بــين الغرب من ناحية, والحضارتين الإسلامية والصينية من ناحية أخرى.

إن الإسلام والصين يجسدان تقاليداً ثقافيةً عظيمةً تختلف أشد الإختلاف عــن التقاليــد الثقافية التي للغرب وهي في عيونهم ذات الأعلوية المطلقة على الثقافة الغربية. وتزداد قوة وتوكيد الحضارتين معاً في علاقتهما مع الغرب, وتتضاعف الآن الصراعات بين قيمهما ومصالحهما وقيم ومصالح الغرب, بل وستتصير أشد. ولأن الإسلام تعوزه دولة جوهر, فإن علاقاته مــع الغــرب تختلف إختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى. ولكن, منذ سبعينات القرن العشرين, لازال ثمة تيار, إلى حد ما ثابت, معادياً للغرب, وتميز هذا التيار بظهور الحركة الأصولية المتشددة, وتحول الــسلطة داخل الدول المسلمة من الحكومات الأكثر تأييداً للغرب إلى الحكومات الأشد عــداءاً للغــرب,

وقيام شبه حرب بين بعض الجماعات الإسلامية والغرب, ومن ثم إضعاف الروابط الأمنية للحرب الباردة التي كانت موجودة بين بعض الدول المسلمة والولايات المتحدة. إن الكشف عن الخلافات بشأن قضايا معينة هو قضية جوهرية يقوم عليها الدور الذي ستلعبه هاتين الحضارتين وصلة هـذا الدور بالغرب في صياغة مستقبل العالم. فهل تظل المؤسسات العالمية, وتوزيع القوة, وسياسات وإقتصاديات الأمم في القرن الحادي والعشرين تعكس, في المقام الأول, القيم والمصالح الغربية أم تشكلها, في المقام الأول, قيم ومصالح الإسلام والصين؟

وتتنبأ النظرية الواقعية للعلاقات الدولية بأن الدول الجوهر للحضارات اللاغربية يجب أن تتلاحم لموازنة قوة الغرب المهيمنة. وهذا ما قد حدث فعلاً في بعض المناطق. إلا أن تحالفاً عاماً معادياً للغرب لا يبدو قيامه مرجحاً في المستقبل القريب. فتختلف الحضارتان الإسلامية والصينية جوهريا بلغة الدين, والثقافة, والتركيبة الإجتماعية, والتقاليد, والسياسات المتبعة, والإفتراضات الأساسية في أصل إسلوب حياتهما. أما بلغة الموروث فيُحتَمل أن يكون لكل منهما القليل مما تشترك فيه مع الأخرى حتى أقل مما يشتركان فيه مع الحضارة الغربية. وعلى الرغم من ذلك, ففي السياسة؛ يخلق العدو المشترك مصالحاً مشتركة. فالمجتمعان الإسلامي والصيني يران الغرب عدوهما, لهذا يصبح عندهما سبب ليتعاون إحدهما مع الأخرى ضد الغرب, تماماً كما تعاون الحلفاء وستالين ضد هتلر. ويحدث هذا التعاون في قضايا مختلفة وتشمل؛ حقوق الإنسان, والقضايا الإقتصادية, وعلى نحو أشد وضوحاً, الجهود التي تبذلها المجتمعات في كلا الحضارتين من أجل تطوير قدراتهما العسكرية, وعلى وجه الخصوص, أسلحة الدمار الشامل وصواريخ تلقيها, لكي تواجه التفوق العسكري التقليدي للغرب. وبحلول مطلع تسعينات القرن العشرين, حلت "الرابطة الكنفوشيوسية ــ الإسلامية" محل العلاقة بين الصين وكوريا الشمالية من ناحية, ومن ناحية أخرى قامت علاقات بدرجات متفاوتة من القوة بين باكستان, وإيران, والعراق, وسوريا, وليبيا, والجزائر لمواجهة الغرب في تلك القضايا.

إن القضايا التي تفصل الغرب عن المجتمعات الأخرى هذه تزداد أهميتها يوماً بعد يوم على جدول الأعمال الدولي. وتتضمن ثلاث قضايا مثل هذه محاولات الغرب في : (١) الحفاظ على تفوقه العسكري بوساطة سياسة حظر إنتشار الأسلحة, ومواجهة إنتشار الأسلحة فيما

يتعلق بالأسلحة النووية, والبايلوجية, والكيماوية ووسائل إلقائها؛ (٢) تعزيز القيم والأعراف السياسية الغربية عن طريق الضغط على المجتمعات الأخرى لكي تحترم حقوق الإنسان تماماً كما هي مفهومة في الغرب ولكي تتبنى سياسة ديمقراطية على أسس غربية ؛ (٣) حماية الإندماج الثقافي, والاجتماعي, والعرقي للمجتمعات الغربية وذلك عن طريق تقييد عدد المقبولين من اللاغربيين كمهاجرين أو لاجئين. وفي جميع هذه الميادين الثلاثة قد واجه الغرب ويُرجَح أن يظل يواجه صعوبات في الدفاع عن مصالحه فيها ضد مصالح المجتمعات اللاغربية.

إنتشار الأسلحة

إن تكاثر الإمكانات العسكرية هو نتيجة للإقتصاد العالمي والتطور الإقتصادي. فعندما تصبح اليابان, والصين, ودول آسيوية أخرى أغنى إقتصادياً, فأنها ستكون أقوى عسكرياً, كما ستصبح المجتمعات الإسلامية في نهاية المطاف كذلك. وكما ستصير روسيا على ذلك الحال إذا مضت في إصلاح إقتصادها بنجاح. ولقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين حصول الكثير من الأمم اللاغربية على أسلحة متطورة عن طريق نقلها من المجتمعات الغربية, وروسيا, وإسرائيل, والصين, وكذلك أوجدت وسائل إنتاج أسلحة محلية لصناعة أسلحة متطورة إلى درجة كبيرة. وستستمر هذه العمليات وربما تتسارع في أثناء السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من ذلك, فإن الغرب الذي سيظل على حال لا بأس به في ذلك القرن, والمقصود به ههنا في المقام الأول الولايات المتحدة مع بعض العون تسديه لها بريطانيا وفرنسا, فسيكون هو وحده القادر على التدخل عسكرياً في أي بقعة على الأرض تقريباً. والولايات المتحدة هي الوحيدة التي ستمتلك القوة الجوية القادرة على قصف أي مكان في العالم فعلاً. وهذه هي العناصر المركزية للمكانة العسكرية للولايات المتحدة كقوة عالمية وعناصر أساسية لمكانة الغرب كحضارة مهيمنة على العالم. وفي المستقبل القريب, سيكون توازن القوة العسكرية التقليدية بين الغرب والبقية لمصلحة الغرب على نحو لا يقارن.

إن الوقت, والجهد, والكلفة المالية المطلوبة لتطوير قدرة عسكرية تقليدية من الطراز الأول أثارت حوافزاً عظيمةً عند الدول اللاغربية حتى تتخذ سبلاً أخرى لمواجهة القوة العسكرية

الغربية التقليدية. وإن السبيل الأقصر هو إمتلاك أسلحة دمار شامل ووسائل إلقائهـا. ولـدول الجوهر للحضارات والدول المهيمنة إقليمياً أو التي تطمح أن تكون كذلك دوافع خاصة تحثها على إمتلاك هذه الأسلحة. فمن شأن مثل هذه الأسلحة أولاً؛ أن تُمَكّن تلك الدول لبسط هيمنتـها على الدول الأخرى في حضارهما وإقليمها, وثانياً؛ تجهيزها بالوسائل لردع أي تدخل في حضارهما وإقليمها تقوم به الولايات المتحدة وقوى خارجية أخرى. ولو أن صدام حسين كان قـد أخـر غزوه الكويت لسنتين أو ثلاث حتى إمتلك العراق أسلحة نووية, لكان الأمر المرجح ترجيحاً غالباً أنه قد إمتلك الكويت ويمكن تماماً أن يمتلك معها حقول النفط السعودية. وإستخلصت الـدول اللاغربية العبر الساطعة من حرب الخليج. وكانت هذه العبر عند القوة العسكرية لكوريا الشمالية هي: "لا تدع الأمريكان يستجمعون قوتهم؛ لا تدعهم يستعملون قـوتهم الجويـة؛ لا تـدعهم يأخذون بزمام المبادرة؛ لا تدعهم يشنون حرباً بخسائر قليلة في جنودهم". أما عنـد مسـئولين عسكريين هنود كبار فكان الدرس أوضح تماماً وهو:"لا تقاتل الولايات المتحـدة إذا كنـت لا تمتلك أسلحة نووية"[2]. ومازال ذلك الدرس يتأثر به تأثراً عميقاً القادة الـسياسيين ورؤسـاء الأركان في القوات العسكرية في جميع أنحاء العالم اللاغربي؛ إذ أن له لازمة منطقيـة معقولـة تقول:"إذا كنت تمتلك أسلحة نووية, فإن الولايات المتحدة لن تحاربك".

ولقد علق على ذلك لورنس فريدمان قائلا؛ "إن الأسلحة النووية في حقيقة أمرها تقوي الميل نحو تفتيت النظام الدولي أكثر مما تعزز سياسات القوة كما هو معـروف فتلعـب القـوى العظمى سابقاً بدور أقل شأناً في نظام دولي كهذا". لهذا يكون دور الأسلحة النووية عند الغرب في عالم ما بعد الحرب الباردة على خلاف دورها في أثناء الحرب الباردة. ففي ذلك الحين, كمـا أشار إلى ذلك وزير الدفاع لس أسبن بقوله؛ كانت الأسلحة النووية قد عوضت عن الـنقص في القوة العسكرية التقليدية الغربية لمواجهة الإتحاد السوفيتي. فكانت هذه الأسلحة هي "المعـادل". ولكن في عالم ما بعد الحرب الباردة, أصبح للولايات المتحدة قوة عسكرية تقليدية "لا تبارى, إلا أن خصومنا المحتملين, هم الذين ربما يحصلون على أسلحة نووية, ونحن الذين يمكن أن ينتهي بنـا الأمر فنكون المعادلين"[3].

ولهذا لا يكون الأمر مثيراً للإستغراب أن روسيا لازالت تؤكد على دور الأسلحة النووية في تخطيطها الدفاعي, وفي سنة ١٩٩٥, رتبت الأمور لشراء صواريخ إضافية عابرة للقارات وقاصفات من أوكرانيا. وعلق على ذلك أحد خبراء الأسلحة الأمريكان قائلاً؛ "نحن الآن نسمع من الروس ما كنا معتادين على قوله عن الروس في الخمسينات, إذ يقول الروس الآن؛ نحن نحتاج إلى الأسلحة النووية لمعادلة تفوق قوتهم العسكرية التقليدية". وفي مثل معاكس متصل بالموضوع؛ رفضت الولايات المتحدة في أثناء الحرب الباردة, من أجل أغراض تخص الردع, التبرأ من أن تكون هي أول من يستخدم الأسلحة النووية. ولكي تجاري روسيا مهمتها الجديدة في الردع بالأسلحة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة, فإنها تخلت في سنة ١٩٩٣ فعلاً عن تعهد السوفيت السابق بأن لا تكون هي أول من يستعمل السلاح النووي. وفي عين الوقت, فإن الصين, وفي محاولتها تطوير ستراتيجيتها النووية للردع المحدود ما بعد الحرب الباردة, بدأت كذلك تعيد النظر وتُضّعف من تعهدها الذي قطعته في سنة ١٩٦٤ بأن لا تكون هي أول من يستخدم السلاح النووي[4]. وعندما تمتلك دول جوهر وقوى إقليمية أخرى الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى, فيُرجَح أنها تتبع هذه الأساليب لكي تزيد إلى أقصى حد من قوة الردع لأسلحتها بوجه أي عمل عسكري تقليدي غربي ضدها.

وكذلك يمكن أن تهدد الأسلحة النووية الغرب على نحو أسرع وأكثر فعالية. إذ تمتلك الصين وروسيا صواريخاً عابرةً للقارات من النوع الذي يمكن أن يطال أوربا وشمال أمريكا حاملةً معها رؤوسها النووية. وتزيد الآن كوريا الشمالية, وباكستان, والهند من مدى صواريخها, وإلى حد ما يُحتمَل كذلك أن تمتلك القدرة على جعل الغرب هدفاً لها. وعلاوة على ذلك, يمكن أن تُلقى الأسلحة النووية بوسائل أخرى. وشرع المحللون العسكريون بتحليل ضروب من أعمال العنف؛ إبتداءاً من التي تعتبر حرباً في حد شدتها الأدنى مثل الإرهاب, أو حرب عصابات متشعبة, مروراً بحروب محدودة إلى الحروب الأكبر؛ فتبدأ من الحروب التي تدخل فيها قوات تقليدية ضخمة إلى الحرب النووية. وعبر التاريخ ظل الإرهاب سلاح الضعيف, أي أنه, لأولئك الذين لا يمتلكون قوة عسكرية تقليدية. ومنذ الحرب العالمية الثانية, لم تزل الأسلحة النووية كذلك هي السلاح الذي بوساطته يعوض به الضعيف عن النقص في قوته التقليدية. وفيما مضى, كان

الإرهابيون لا يستطيعون القيام إلا بأعمال عنف محدودة, فيقتلون قلة من الناس هنـــا أو تـــدمير وسيلة خدمية هناك. وكانت القوات العسكرية الضخمة مطلوبة للقيام بعنف هائل. ولكـــن, إلى حد ما, سيكون قلة من الإرهابيين قادرين على القيام بعنف هائل ودمـــار شـــامل. وفي حـــال منفصل, يظل الإرهاب, والأسلحة النووية هي أسلحة الضعيف اللاغربي. أما حينما يندمجان, فإن ذلك اللاغربي الضعيف سيصبر قوياً.

وفي عالم ما بعد الحرب الباردة, كانت ولازالت المحاولات الساعية إلى تطوير أســـلحة دمار شامل ووسائل إلقائها تتركز في الدول الإسلامية والكنفوشيوسية. وتمتلك باكستان وربمـــا كوريا الشمالية عدداً صغيراً من الأسلحة النووية أو على أقل تقدير لهما القدرة علـــى تجميعهـــا بسرعة وهما أيضاً تطوران أو تمتلكان صواريخاً أبعد مدى قادرة على إلقائها. وكان العراق يمتلك قدرة حرب كيماوية كبيرة, وكان يبذل جهوداً عظيمةً لإمتلاك أسلحة بايلوجية ونووية. ولإيران برنامج شامل لتطوير أسلحة نووية ولازالت ترفع من قدرتها على إلقائها. وفي سنة ١٩٨٨, أعلن الرئيس رفسنجاني قائلاً؛ نحن الإيرانيين "يجب أن نجهز أنفسنا تماماً بكلا النوعين من الأســـلحة الهجومية والدفاعية الكيماوية, والجرثومية, والإشعاعية", وبعد ثلاثة سنين من هذا القول قام نائبه ليخبر قمةً للمؤتمر الإسلامي قائلاً؛ "بما أن إسرائيل ستبقى تمتلك أسلحة نووية, فنحن المـــسلمين يجب أن نتعاون على صناعة قنبلة نووية, بغض النظر عن محاولات الأمم المتحدة في منع إنتـــشار أسلحة الدمار الشامل". وفي سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٣, قال مسئولون كبار في أجهزة مخـــابرات الولايات المتحدة إن إيران كانت تسعى إلى إمتلاك أسلحة نووية, وفي سنة ١٩٩٥ صرح وزيـــر الخارجية الأمريكي وورن كرستوفر بفضاضة قائلاً؛ "إن إيران اليوم منشغلة بمحاولة تبذل فيهـــا كل ما تستطيع من أجل صناعة أسلحة نووية". ووفقاً لما نقلته تقارير, فإن دولاً مسلمةً أخـــرى مهتمة في صناعة أسلحة نووية وهي؛ ليبيا, والجزائر, والمملكة العربية السعودية. وكما جـــاء في عبارة على ما زروي الملونة حين قال؛ "إن الهلال الآن فوق سحابة دخان بهيئة نبات الفطـــر[1]", ويمكن أن يهدد آخرين علاوة على الغرب. فالإسلام يمكن أن يصبح ذات يوم يلعب لعبة القمار

---

[1] سحابة على شكل نبات الفطر هي شكل الدخان المرتفع من الأرض إلى السماء الذي يسببه إنفجار القنبلة النووية, ومعنى الجملـــة؛ أن الإسلام تمكن من صناعة القنبلة النووية. المترجم

الروليت النووية الروسية مع الحضارتين الأخريين ـــ الهندوسية في جنوب آسيا والحركة الصهيونية واليهودية المسيسة في الشرق الوسط"[5].

وتنتشر أسلحة الدمار الشامل حيثما نشأ إرتباط كنفوشيوسي ـــ إسلامي أشمل وأقوى, فتلعب الصين الدور المحوري في نقل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية كلاهما إلى الكثير من الدول المسلمة. وتضمنت عمليات النقل هذه: بناء مفاعل نووي سري, بحراسة محكمة في الصحراء الجزائرية, ويبدو أنه مجرد بناية لفرق التفتيش, ولكن يعتقد عدد كبير من الخبراء الغربيين بأنه قادر على إنتاج البلوتونيوم؛ وتضمنت أيضاً؛ بيع مواد لإنتاج أسلحة كيماوية إلى ليبيا, وتزويد المملكة العربية السعودية بصواريخ سي. أس.أس ـــ٢ متوسطة المدى, وأمدت العراق, وليبيا, وسوريا, وكوريا الشمالية بتقانة أو مواد نووية, ونقلت إلى العراق أعداداً كبيرةً من أنواع الأسلحة التقليدية, وبالإضافة إلى أسلحة الصين, قامت كوريا الشمالية في مطلع التسعينات بتجهيز سوريا بصواريخ سكود ـــ سي, جرى تسليمها بوساطة إيران, ومن ثم زودتها بقواعد متحركة مخصصة لإطلاق تلك الصواريخ منها[6].

ولقد كانت حلقة الوصل المركزية في رابطة السلاح الكنفوشيوسية ـــ الإسلامية هي العلاقة بين الصين, وإلى درجة أقل منها, كوريا الشمالية من طرف, ومن الطرف الآخر باكستان وإيران. وفي السنين مابين ١٩٨٠ و١٩٩١, كانت الدولتان الرئيستان اللتان تستلمان أسلحة صينية هما إيران وباكستان, وكان العراق يحاول اللحاق بهما. وإبتداءاً من السبعينات أخذت الصين وباكستان تنميان علاقة عسكرية صميمة إلى أقصى حد. وفي سنة ١٩٨٩, وقّعت الدولتان في مذكرة دبلوماسية للتفاهم تبقى سارية المفعول لمدة عشرة سنوات من أجل "التعاون العسكري في مجالات البيع, والبحث المشترك والتطوير, والإنتاج المشترك, ونقل التقانة, وكذلك التصدير إلى أية دولة ثالثة من خلال إتفاق مشترك". وتم التوقيع في إتفاق إضافي يقضي بتغطية مشتريات الأسلحة الباكستانية بسلف مالية صينية وذلك في سنة ١٩٩٣. ونتيجة لذلك, أصبحت الصين "ممولة باكستان الأكثر إعتماداً والأشمل للمعدات العسكرية, فتنقل إليها الصادرات المتصلة بالقوات المسلحة وبالفعل من كل نوع ومصممة لكل صنف من صنوف القوات العسكرية الباكستانية". وكذلك ساعدت الصين باكستان لخلق قدرات إنتاجية لصناعة طائرات مقاتلة

نفاثة, ودبابات, ومدافع, وصواريخ. وإن الأمر ذو الشأن الأعظم على كل ما تقدم, أن الـصين أسدت عوناً جوهرياً إلى باكستان في تطوير قدرتها على تصنيع أسلحتها النووية. فيقال أنها زودت باكستان باليورانيوم لتخصيبه, وقدمت لها المشورة في تصميم القنبلة النووية, ويحتمل أنها سمحت إلى باكستان بتفجير قنبلتها النووية في موقع إختبار صيني. ثم زودت الصين باكستان بصواريخ من طراز أم ــ١١, وهي صواريخ ذاتية الدفع يبلغ مداها إلى ٣٠٠ كيلومتر ويمكن أن تحمل رؤوساً نووية, وهذه العملية تخرق الإلتزام بتعهد قطعته الصين للولايات المتحدة. وفي المقابل, قد حصلت الصين على تقنية الإرضاع الجوي للطائرات وصواريخ ستنجر من باكستان[7].

وبحلول التسعينات, كذلك كانت قد أصبحت إرتباطات الأسلحة بين الصين وإيـران مكثفة. وفي أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية التي إندلعت في الثمانينات, زودت الصين إيران بـــ ٢٢ بالمائة من أسلحتها, وفي سنة ١٩٨٩ أصبحت ممولة أسلحتها الأكبر الوحيدة. وإشـتركت الصين كذلك بحيوية ونشاط في محاولات إيران المعلنة بوضوح لإمتلاك أسلحة نووية. وبعد التوقيع في "إتفاقية تعاون صينية ـ إيرانية أولية", فإن الدولتين فيما بعد إتفقتا في كانون الثاني من سنة ١٩٩٠ على تفاهم يستمر لمدة عشر سنوات بشأن التعاون العلمي ونقل التقانة العـسكرية. وفي أيلول من سنة ١٩٩٢, رافق خبراء إيرانيين في مجال الطاقة النووية الرئيس رفسنجاني في زيارته إلى باكستان ومن ثم توجه بهم إلى الصين حيث وقّع في إتفاق آخر للتعاون النووي, وفي شباط مـن سنة ١٩٩٣, وافقت الصين على بناء مفاعلين نوويين من طراز أم دبل يوـ ٣٠٠ في إيران. ومن أجل تنفيذ هذه الاتفاقات, نقلت الصين تقانة وخبرة في الصناعة النووية إلى إيران, ودربت علماء ومهندسين إيرانيين, وزودت إيران بجهاز تخصيب كهرومغناطيسي متطور لفصل النظائر. وفي سنة ١٩٩٥, وبعد ضغط أمريكي صارم, وافقت الصين على أن "تلغي" بيع مفاعلين من طـراز أم دبل يو ـ٣٠٠, هذا طبقاً لما أعلنته الولايات المتحدة, أو أن "تعلق" هذا البيع وفقاً لما أعلنتـه الصين. وكانت الصين أيضا ممولة صواريخ وتقانة صواريخ رئيسة لإيران؛ وتضمن هذا التمويل في السنوات الأخيرة من الثمانينات صواريخ من طراز(سلكويرم) تم تسليمها بوساطة كوريا الشمالية و"عشرات, أو ربما المئات, من أنظمة توجيه الصواريخ ومعدات آلية تعمل بالحاسوب", ومابين سنتي ١٩٩٤ـ١٩٩٥, سمحت الصين كذلك بصناعة صواريخ أرض ـ أرض صـينية داخـل

إيران. وأكملت كوريا الشمالية هذا العون عن طريق شحن صواريخ سكود إلى إيران, ومساعدتها في تطوير قدراتها التصنيعية, ومن ثم وافقت في سنة ١٩٩٣ على مدّ إيران بصاروخ من صناعتها تطلق عليه إسم (نودونغ ــ ١) الذي يبلغ مداه ٦٠٠ ميل. أما الضلع الثالث من هذا المثلث, فتنمي إيران وباكستان علاقات تعاون شاملة في مجال الطاقة النووية, إذ تدرب باكستان العلماء الإيرانيين, ووافقت باكستان, وإيران, والصين في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢ على العمل جميعاً في مشاريع نووية[8]. إن المساعدة الصينية الشاملة لباكستان وإيران في تطوير أسلحة دمار شامل تقيم الدليل على مستوى غير عادي من الإلتزام والتعاون بين هذه الدول.

الجدول ٨-١

أرقام منتقاة من مبيعات الأسلحة الصينية جرت في السنين ما بين ١٩٨٠-١٩٩١

	إيران	باكستان	العراق
دبابات معركة الخط الأول	٥٤٠	١,١٠٠	١,٣٠٠
ناقلات جلود مدرعة	٣٠٠	ــ	٦٥٠
صواريخ موجهة ضد الدبابات	٧,٥٠٠	١٠٠	ــ
قطع غيار للصواريخ/قاذفات صواريخ	*١,٢٠٠	٥٠	٧٢٠
طائرات مقاتلة	١٤٠	٢١٢	ــ
صواريخ ضد السفن	٣٣٢	٣٢	ــ
صواريخ أرض ــ جو	*٧٨٨	*٢٢٢	ــ

* الأرقام غير مؤكدة.

المصدر: كارل دبل يو. أكنبري؛ يشرح ويبين تأثير إنتشار الأسلحة الصينية (واشنطن: جامعة الدفاع القومي، مؤسسة الدراسات الستراتيجية القومية؛ مكنير في الصفحة رقم ٣٦, شباط من سنة ١٩٩٥) الجزء ١٢.

ونتيجة لهذه التطورات وما تحمله معها من أخطار يمكن أن تهدد المصالح الغربية, فلقد قفزت قضية إنتشار أسلحة الدمار الشامل إلى قمة أولويات جدول قضايا أمن الغرب. فعلى سبيل المثال, في سنة ١٩٩٠, كان ٥٩ بالمائة من عامة الشعب الأمريكي يعتقد بإن منع إنتشار الأسلحة النووية كان هدفاً مهماً للسياسة الخارجية. وفي سنة ١٩٩٤, كان ٨٢ بالمائة من عامة الشعب و٩٠ بالمائة من قادة السياسة الخارجية الأمريكية يعتبرون ذلك الأمر على نفس القدر من الأهمية. وفي أيلول من سنة ١٩٩٣, سلط الرئيس كلنتون الضوء على الأهمية الخاصة لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل, ثم في خريف سنة ١٩٩٤ أعلن "حالة الطوارئ القومية" للتعامل مع "الأخطار غير المتوقعة وغير العادية التي تهدد الأمن القومي, والسياسة الخارجية, وإقتصاد الولايات المتحدة"

وذلك بسبب "إنتشار الأسلحة النووية, والجرثومية, والكيماوية, ووسائل إلقاء مثل هذه الأسلحة". أما في سنة ١٩٩١, فأنشأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مركزاً لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل يتكون من كادر عمل يضم ١٠٠ شخص, وفي كانون الأول من سنة ١٩٩٣ أعلن وزير الدفاع الأمريكي وهو آسبن عن تأسيس هيئة جديدة لمبادرة الدفاع لمواجهة إنتشار الأسلحة, وإيجاد منصب جديد يشغله سكرتير مساعد للحفاظ على الأمن النووي ومواجهة إنتشار الأسلحة[9].

وفي أثناء الحرب الباردة دخلت الولايات المتحدة في سباق تسلح تقليدي ضد الإتحاد السوفيتي, إذ كانتا تطوران, أكثر فأكثر, أسلحة نووية ذكية تقنياً ووسائل من أجل إلقائها.وكان هذا السباق عملية بناء متصاعد في مواجهة عملية بناء متصاعد. أما في عالم ما بعد الحرب الباردة, فإن سباق التسلح المحوري صار من نوع آخر. فيحاول خصوم الغرب الآن إمتلاك أسلحة دمار شامل بينما يحاول الغرب منعهم من إدراك غايتهم تلك. وهذا الأمر ليس عملية بناء في مواجهة عملية بناء بل الأصح هي عملية بناء ضد عملية هدم. وبعيداً عن لهجة الخطابة, فإن حجم وقدرات ترسانة الغرب النووية هما ليسا جزءاً من المنافسة. وتعتمد المحصلة النهائية لأي سباق تسلح من نوع عملية بناء في مواجهة عملية بناء أخرى على الموارد, والإلتزام, والكفاءة التقنية لكلا الجانبين. فالمحصلة النهائية إذا لا تنزل قضاءاً وقدراً. أما المحصلة النهائية للسباق بين عملية بناء في مواجهة عملية هدم فيمكن التنبؤ بها على نحو أسهل. فربما تبطئ جهود الغرب الهدامة عملية بناء مصانع الأسلحة التي تنهض بها المجتمعات الأخرى, لكن هذه الجهود الهدامة لن توقف عملية البناء. إذ أن التطور الإقتصادي والإجتماعي الذي حدث في المجتمعات اللاغربية, والمحفزات التجارية عند كل المجتمعات سواءاً كانت غربية أو لا غربية للإنتفاع مالياً من وراء بيع الأسلحة, والتقانة, والخبرة, ووجود المحفزات السياسية عند دول الجوهر والقوى الإقليمية لكي تدافع عن مناطق نفوذها المحلية, كل هذه القضايا تعمل على إفساد محاولات الهدم الغربية.

ويدعم الغرب قضية منع إنتشار الأسلحة كما لو أنها تعكس مصالح كل الأمم في النظام والإستقرار العالميين. إلا أن الأمم الأخرى ترى قضية منع إنتشار الأسلحة أنها تخدم مصالح الهيمنة الغربية إلى درجة أن هذا الحال إنعكس في الإختلافات في طرائق الإهتمام بشأن قضية إنتشار

الأسلحة بين الغرب, وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة, من ناحية والقوى الإقليمية التي من شأن أمنها أن يؤثر فيه إنتشار الأسلحة من ناحية أخرى. وكان هذا الأمر جلياً فيما يتعلق بقضية كوريا. ومابين سنتي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ أقحمت الولايات المتحدة نفسها في حالة أزمة رأي حول عدد الأسلحة النووية المتوقعة التي تمتلكها كوريا الشمالية. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٣, أعلنها الرئيس كلنتن بصراحة قائلاً؛ "لا يمكن السماح لكوريا الشمالية بصناعة قنبلة نووية ويجب أن نكون حازمين بهذا الشأن". وقام أعضاء من مجلس الشيوخ, وممثلون عن الهيئات, ومسئولون سابقون لإدارة بوش بمناقشة الحاجة إلى هجوم وقائي على المصانع النووية لكوريا الشمالية, وكان لقلق الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي لكوريا الشمالية جذوره العميقة في إهتمامها بشأن إنتشار الأسلحة العالمي؛ فليس الأمر هو أن مثل هذه القدرة كانت ستعرقل وتعقد من إجراءات يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة في شرق آسيا وحسب, بل لو أن كوريا الشمالية باعت تقانتها و/أو أسلحتها النووية, فإنها كان يمكن أن يصير لها تأثيرات مشابهة لتأثيرات الولايات المتحدة في جنوب آسيا والشرق الوسط.

أما كوريا الجنوبية من ناحية أخرى, فإنها ترى القنبلة النووية من زاوية علاقتها بمصالحها الإقليمية. وكان الكثير من الكوريين الجنوبيين يرون قنبلة كوريا الشمالية بأنها قنبلة كورية, أي أنها قنبلة لن تُستخدَم أبداً ضد كوريين آخرين ولكن يمكن أن تُستخدَم للدفاع عن الإستقلال والمصالح الكورية ضد اليابان ومصادر خطر أخرى محتملة. وأخذ المسئولون المدنيون والضباط العسكريون يتطلعون تطلعاً صريحاً إلى كوريا موحدة تمتلك تلك القدرة النووية. وجرى خدمة مصالح كوريا الجنوبية على أحسن وجه؛ فكان من شأن كوريا الشمالية أن تتحمل التكاليف وتعاني من الطعن الدولي من جراء صناعة هذه القنبلة؛ وفي نهاية المطاف سترثها كوريا الجنوبية؛ وإن دمج أسلحة كوريا الشمالية النووية بالبراعة التصنيعية الفائقة لكوريا الجنوبية من شأنه أن يجعل قيام كوريا موحدة أمراً ممكناً لتتخذ دورها المناسب كلاعبة رئيسة على الساحة الشرق آسيوية. ونتيجة لذلك, ظهرت إختلافات بارزة إلى الحد الذي كانت معه واشنطن ترى وجود أزمة كبيرة في شبه الجزيرة الكورية في سنة ١٩٩٤ في حين غاب أي إحساس ذو شأن بوجود أزمة في سيؤول, الأمر الذي ولّد "فجوةً تثير الرعب" بين العاصمتين. وقال أحد الصحفيين عند

إشتداد ''الأزمة'' في حزيران من عام ١٩٩٤ بأن إحدى ''غرائب التحفظ النووي لكوريا الشمالية, منذ بداياته قبل عدة سنوات مضت, هو حينما يشتد الإحساس بالأزمة عند الآخرين تجد هذا الإحساس أبعد ما يكون عن كوريا''.وحدثت فجوة رعب مشابهة بين المصالح الأمنية الأمريكية والمصالح الأمنية للقوى الإقليمية في جنوب آسيا, وصارت أمريكا في هذا الأمر أشد قلقاً بشأن إنتشار الأسلحة النووية في تلك المنطقة من سكانها أنفسهم. وحتى الهند وباكستان تجد كل منهما التهديد النووي الذي تفرضه الأخرى عليها أسهل قبولاً من المطالب الأمريكية بإيقاف أو تخفيض أو إستئصال كلا الخطرين[10].

إن المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة ودول غربية أخرى لمنع إنتشار الأسلحة ''المعادلة'' لأسلحة الدمار الشامل أحرزت ويرجح أن تبقى تحرز نجاحاً محدوداً. فبعد شهر من قول الرئيس كلنتون بأنه لا يمكن السماح لكوريا الشمالية بإمتلاك أسلحة نووية, أخبرته وكالات إستخبارات الولايات المتحدة بأنها ربما إمتلكت سلاح نووي أو سلاحين[11]. وتبعاً لذلك, تغيرت سياسة الولايات المتحدة فأصبحت تعرض على الكوريين الشماليين مكافآت إغراءاً لهم لكيلا يوسعوا من ترسانتهم النووية. وكذلك كانت الولايات المتحدة عاجزة عن جر عملية تطوير الأسلحة النووية التي تقوم بها الهند وباكستان في الإتجاه المعاكس أو إيقافها كما أنها مازالت عاجزة عن إيقاف التقدم النووي الإيراني.

وفي المؤتمر الذي عُقد في نيسان من سنة ١٩٩٥ بشأن معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية, كانت القضية المحورية هي؛ ما إذا كان يجب تجديد المعاهدة إلى أمد غير مسمى أم إلى مدة خمسة وعشرين عاماً. فقادت الولايات المتحدة محاولة من أجل الحصول على قرار بمددها تمديداً دائماً. إلا أن كثيراً من الدول الأخرى أعلنت إعتراضها على مثل هذا التمديد إلا إذا رافقه تخفيض كبير وأكثر بكثير من الجاري حالياً في الأسلحة النووية الذي تنفذه القوى النووية الخمس المعروفة. وعلاوة على ذلك, إعترضت مصر على هذا التمديد ما لم توقع إسرائيل في المعاهدة وتقبل بالإجراءات الوقائية لفرق التفتيش. وفي نهاية الأمر, فازت الولايات المتحدة بإجماع كاسح على تمديد لأجل غير مسمى بوساطة ستراتيجية ناجعة نجاعاً باهراً تضمنت لي الذراع, ورشى, وتهديدات. فعلى سبيل المثال؛ لا مصر ولا المكسيك, اللتان كانتا قد وقفتا معارضتين للتمديد إلى

أحل غير مسمى, كان يمكن أن تظل ثابتة على موقفها لتكون في نهاية الأمـــر ضـــد إعتمادهـــا الإقتصادي على الولايات المتحدة. وعلى الرغم من إن الإتفاقية تم تمديدها بالإجماع أعرب ممثلوا سبع أمم مسلمة هي؛ (سوريا, والأردن, وإيران, والعراق, وليبيا, ومصر, وماليزيا) وأمة إفريقيـــة واحدة هي؛ نيجيريا عن وجهات نظر معارضة في المناقشة النهائية[12].

وفي سنة ١٩٩٣, تبدلت أهداف الغرب الرئيسة, كما حددها الـــسياسة الأمريكيـــة, فتحولت من منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل إلى مواجهة إنتشارها. وجاء هذا التبـــدل نتيجـــةً لأدراك واقعي رأى إلى أي مدى لا يمكن معه تجنب إنتشار بعض أنواع الأسلحة النووية. ومـــن أجل إتخاذ مسار مناسب, فإن سياسة الولايات المتحدة ستتحول من مواجهة إنتـــشار الأســـلحة النووية إلى التكيف مع إنتشارها, وإذا إستطاعت الحكومة أن تخرج من أفكار عقليـــة الحـــرب الباردة, فإن سياستها ستعرف كيف أن تشجيع إنتشار الأسلحة النووية يمكن أن يخـــدم مـــصالح الولايات المتحدة والمصالح الغربية. ولكن إبتداءاً من سنة ١٩٩٥, ظلت الولايات المتحدة والغرب ملتزمان بسياسة الهدم المحكوم عليها بالفشل في نهاية المطاف. إن إنتشار الأسلحة النووية والأسلحة الأخرى ذات التدمير الشامل هي ظاهرة مركزية لعملية إنتشار بطيئة للقوة لا يمكن منع حدوثها في عالم متعدد الحضارات.

حقوق الإنسان والديمقراطية

في خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين, تحولت أكثر من ثلاثين دولة مـــن أنظمـــة سياسية فاشستية إلى أنظمة ديمقراطية. وكانت عدة أسباب تقف وراء هذه الموجة من التحولات. ومما لاشك فيه كان التطور الإقتصادي هو العامل الرئيس الأول الـــذي ولَّـــد هـــذه الـــتغيرات السياسية. ولكن بالإضافة إلى العامل الإقتصادي, كانت سياسات وإجراءات الولايات المتحـــدة والقوى الأوربية الرئيسة والمؤسسات الدولية قد ساعدت على جلـــب الديمقراطيـــة إلى إســـبانيا والبرتغال, وعدة دول أمريكية لاتينية, والفلبين, وكوريا الجنوبية, وشرق أوربا. وكانت عمليـــة التحول إلى الديمقراطية ناجحة إلى أبعد حد في الدول التي كانت تعمل عليها تأثيرات مـــسيحية وغربية قوية. وكانت الأنظمة الديمقراطية الجديدة تبدو مرجحة إلى درجة كبيرة أن تستقر بثبات

في دول جنوب وأواسط أوربا التي كانت على نحو دائم كاثوليكية أو بروتستانتية, وأقل ترجيحاً من ذلك, أن تستقر الأنظمة الديمقراطية في دول أمريكا اللاتينية. أما في شرق آسيا, فعملت التأثيرات الكاثوليكية والأمريكية الشديدة على إعادة الفلبين إلى الديمقراطية في الثمانيات, بينما دعم قادة مسيحيين التحرك نحو الديمقراطية في كوريا الجنوبية وتايوان. وكما قد تم الإشارة إلى ذلك في صفحة سابقة, ففي الإتحاد السوفيتي السابق, تبدو جمهوريات البلطيق أنها توطد الديمقراطية بنجاح؛ أما مدى الديمقراطية وإستقرارها في الجمهوريات الأرثوذوكسية فإنه أمر متباين إلى درجات كبيرة وثباتها غير مضمون؛ أما التوقعات بشأن الديمقراطية في الجمهوريات المسلمة فهي كئيبة. وبحلول تسعينات القرن العشرين, فما عدا كوبا, كانت التحولات الديمقراطية قد حدثت في أغلب الدول التي تعتنق شعوبها الديانة المسيحية الغربية أو التي كانت التأثيرات المسيحية الكبيرة مسلطة عليها بإستثناء إفريقيا.

وإن هذه التحولات وإنهيار الإتحاد السوفيتي ولّدت في الغرب, وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة, الإعتقاد بأن ثمة ثورة ديمقراطية عالمية كانت تحدث وبأن المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان وصيغ الديمقراطية السياسية الغربية كانت على وشك أن تسود العالم برمّته. ولهذا السبب, أمسى دعم هذا الإنتشار للديمقراطية هدفاً له أولوية عظيمة عند الغربيين. وأيدت هذا الدعم إدارة بوش, إذ أعلن وزير خارجيتها جيمس بيكر في نيسان من سنة ١٩٩٠ أنه "ما بعد سياسة الإحتواء تأتي الديمقراطية" وبأنه إستعداداً لعالم ما بعد الحرب الباردة "قد حدد الرئيس بوش مهمتنا لتكون دعم وتعزيز الديمقراطية". وحتى بل كلنتون, في أثناء حملته الإنتخابية التي قادها في عام ١٩٩٢, قال مراراً وتكراراً بأن دعم الديمقراطية ستكون القضية ذات الأولوية الأعلى لإدارته, وكان نشر الديمقراطية هو موضوع السياسة الخارجية الوحيد الذي من أجله كرس له كلنتن خطاباً إنتخابياً كاملاً كبيراً. وأوصى ذات مرة في مكتبه بزيادة تعادل الثلثين لأضافتها إلى تمويل الوقف القومي من أجل الديمقراطية؛ وحدد مساعده في الأمن القومي القضية المحورية للسياسة الخارجية للرئيس كلنتن بأنها "توسيع الديمقراطية"؛ وعرّف وزير الدفاع في إدارته دعم الديمقراطية بأنه أحد أربعة أهداف رئيسة وكان يحاول أن يجد لنفسه مكانة كبيرة في وزارته بدعم ذلك الهدف. وإلى درجة اقل من ذلك وبطرق أقل وضوحاً, كذلك إتخذت قضية

دعم حقوق الإنسان والديمقراطية دوراً بارزاً في السياسات الخارجية للدول الأوربية وفي المعيار الذي إستعملته المؤسسات الإقتصادية الدولية التي يسيطر عليها الغرب والتي تقوم على إعطاء القروض والمنح إلى الدول النامية.

وإبتداءاً من سنة ١٩٩٥, كانت قد لاقت الجهود الأوربية والغربية لتحقيق هذه الأهداف نجاحاً محدوداً. فكانت جميع الحضارات اللاغربية تقريباً مقاومة لهذا الضغط الذي يسلطه عليها الغرب.وكانت هذه الحضارات المقاومة تشمل الهندوسية, والأرثوذوكسية, والإفريقية, وإلى حد ما حتى دول أمريكا اللاتينية. لكن المقاومة الأعظم على الإطلاق لمحاولات نشر الديمقراطية هي التي أبداها الإسلام وآسيا. وكانت لهذه المقاومة جذور تمتد في حركات أوسع للتوكيد الثقافي تجسدت في الإنبعاث الإسلامي والإثبات الآسيوي.

ونشأت إخفاقات الولايات المتحدة فيما يتعلق بآسيا أولاً بسبب الثروة الإقتصادية والثقة بالنفس المتزايدين للحكومات الآسيوية. وكان القائمون على الأعلام العام في آسيا يُذّكرون الغرب مراراً وتكراراً بأن العهد القديم؛ عهد الإتكال والتبعية صار ماضياً وبأن الغرب الذي كان ينتج نصف الإنتاج الإقتصادي العالمي في أربعينات القرن العشرين, وهيمن على الأمم المتحدة, وكتب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان قد أصبح في ذمة التاريخ. وذهب أحد المسئولين السنغافوريين إلى القول؛ إن ''الجهود التي تُبذل لدعم حقوق الإنسان في آسيا, يجب أن يجري حسابها أيضاً على نحو ينسجم مع توزيع القوة الذي قد تغير في عالم ما بعد الحرب الباردة ..... فلقد إنخفض النفوذ الغربي المهيمن على شرق وجنوب شرق آسيا إنخفاضاً كبيراً''[13].

إن هذا الرجل على حق. إذ بينما يمكن أن يسمى الإتفاق بشأن القضايا النووية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية تسميةً مناسبة بأنه ''إستسلام بالتفاوض'', فإن إذعان الولايات المتحدة بشأن قضايا حقوق الإنسان أمام الصين وقوى آسيوية أخرى كان إستسلاماً بلا شروط. فإنه بعد تهديد الصين بإخراجها من معاهدة الأمم الأكثر تفضيلاً في التعاملات الإقتصادية إذا لم تكن أشد إقبالاً على التعاون في قضايا حقوق الإنسان, كانت إدارة كلنتن في بادئ الأمر قد رأت أن وزارة خارجيتها قد أُذلَت في بكين, إذ أن بكين رفضت حتى القيام بإيماءة تحفظ ماء الوجه لتلك الوزارة, ومن ثم إستجابة إدارة كلنتن إلى هذا السلوك بإعادة الإعلان عن سياستها السابقة

فقامت بفصل مكانة الأمم الأكثر تفضيلاً في التعاملات الإقتصادية عن الإهتمامات بحقوق الإنسان. وفي المقابل, كانت ردة فعل الصين على ما تبين لها من ضعف هو المضي بل أنها زادت على شدة السلوك الذي إعترضت عليه إدارة كلنتن. وتراجعت هذه الإدارة في هزائم مشابهة لتلك في تعاملاتها مع سنغافورة بشأن طرد مواطن أمريكي, ومع إندونيسيا حول عنفها القمعي في تيمور الشرقية.

إن قدرة الأنظمة الآسيوية على مقاومة الضغوط الغربية من أجل حقوق الإنسان قد عززتها عدة عوامل. وكان أصحاب الأعمال الأمريكيين والأوربيين قلقين على نحو يائس بشأن توسيع تجارتهم وإستثمارهم في الدول التي تشهد نمواً سريعاً فوضعت حكوماتها تحت ضغط شديد حتى لا تعطل العلاقات الإقتصادية معهم. وعلاوة على ذلك, كانت الدول الآسيوية ترى مثل هذا الضغط بأنه تعد على سيادتها وكانت تهرع لمساندة بعضها بعضاً حينما يجري إثارة هذه القضايا. وكان رجال الأعمال التايوانيين, واليابانيين, والقادمين من هونغ كونغ الذين كانوا يستثمرون في الصين هم المستفيدين الرئيسيين من قيام الصين بحجب إمتيازاتها في معاهدة الأمم الأكثر تفضيلاً في التعاملات الإقتصادية عن الولايات المتحدة. وعلى العموم, تنأى اليابان بنفسها عن سياسات حقوق الإنسان الأمريكية: فتحدث رئيس وزرائها كيتشي ميازاوا بعد وقت ليس بالطويل من أحداث ساحة تايننمن قائلاً؛ أننا لن ندع "نظريات حقوق الإنسان المجردة" تؤثر على علاقاتنا مع الصين. وكانت الدول الأعضاء في منظمة آسيان غير راغبة في ممارسة ضغط على مينمار, بل أنها بالفعل رحبت في سنة ١٩٩٤ بالزمرة العسكرية الحاكمة لتشارك في إجتماعها في تلك السنة, أما الإتحاد الأوربي فلقد قال الناطق باسمه بأنه كان لابد أن يعترف بأن سياسته "لم تكن قد لاقت نجاحاً تاماً" وكان سيضطر إلى إتباع سياسة تنسجم مع إسلوب منظمة آسيان في التعامل مع مينمار. وبالإضافة إلى ذلك, فإن القوة الإقتصادية المتنامية سمحت لدول مثل ماليزيا وإندونيسيا أن تضع وتطبق "شروطاً مقابلة" على دول وشركات توجه إليها النقد أو تقوم بسلوك آخر تراه تلك الدول بغيظاً[14].

وعلى كل حال, إن القوة الإقتصادية المتعاظمة للدول الأسيوية تجعلها ذات مناعة تزداد أكثر فأكثر ضد الضغط الغربي الذي يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية. كما أدرك ذلك ريتشارد

نيكسون إذ قال في سنة ١٩٩٤؛ إن "قوة إقتصاد الصين اليوم تجعل محاضرات الولايات المتحدة بشأن حقوق الإنسان غير حكيمة. وبعد عقدين تجعلها غير لائقة, وبعدها بعقدين ستجعلها مثيرة للضحك"[15]. إلا أنه بحلول ذلك الزمن, يستطيع التطور الإقتصادي الصيني أن يجعل تلك المحاضرات غير ضرورية. إذ يقوي النمو الإقتصادي الآن الحكومات الآسيوية في علاقتها بالحكومات الغربية. وفي المدى الأبعد سيقوي كذلك المجتمعات الآسيوية في علاقتها بالحكومات الآسيوية. وإذا بلغت الديمقراطية يوماً دول آسيوية بالإضافة إلى الدول الديمقراطية الموجودة الآن, فإنها ستأتي لأن الطبقتين البرجوازية والوسطى اللتان تتعاظم قوتهما أكثر فأكثر تريدالها تأتي.

وعلى النقيض من الإتفاق على التمديد بلا أجل معلوم لمعاهدة منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل, فإن المحاولات الغربية في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في وكالات الأمم المتحدة بعامتها إنتهت إلى لا شيء. وفيما عدا بعض الإستثناءات, مثل تلك التي تدين العراق, كانت القرارات حول حقوق الإنسان يتم هزيمتها بنحو يكاد يكون دائماً في جلسات التصويت عليها في الأمم المتحدة. وماعدا بعض دول أمريكا اللاتينية, فإن حكومات الدول الأخرى كانت كارهة لضمها إلى قائمة الدول التي تحاول دعم ما يراه كثيرون أنه "إستعمار حقوق الإنسان". وعلى سبيل المثال, في سنة ١٩٩٠ قدمت السويد مشروع قرار نيابة عن عشرين أمة غربية يدين النظام العسكري في مينمار, لكن أجهضته معارضة دول آسيوية ودول أخرى. وكان التصويت يحبط إتخاذ قرارات تدين إيران لإساءتها إلى حقوق الإنسان, ولمدة خمس سنين كاملة في التسعينات كانت الصين قادرة على حشد التأييد الآسيوي لقهر أي قرار يرعاه الغرب يعبر فيه عن قلقه بشأن إنتهاكات الصين لحقوق الإنسان. وفي سنة ١٩٩٤, قدمت باكستان مشروع قرار إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين إنتهاكات الهند لحقوق الإنسان في كشمير. فوقفت الدول الصديقة للهند معاً ضد القرار, ولكن هذا ما فعلته أيضاً دولتان صديقتان مقربتان لباكستان, إذ أن الصين وإيران, اللتان كانتا هدفين لإجراءات مشابهة, هما اللتان أقنعتا باكستان بسحب مشروع ذلك القرار. وتحدثت عن ذلك صحيفة الإقتصادي فقالت؛ أنه نتيجة لفشل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في إدانة الوحشية الهندية في كشمير فإنها "ومن دون أن تدري, قد أجازتها. وكذلك جعلت دولاً أخرى تفر بجرائمها وهي: تركيا, وإندونيسيا, وكولومبيا, والجزائر,

فجميعها هربت من النقد. ومادام الحال كذلك, فإن لجنة حقوق الإنسان تساعد حكومات ترتكب المجازر وتمارس التعذيب, وهو الأمر الذي يتناقض تماماً مع الغاية التي أرادها من أنشئوا هذه اللجنة"[16].

إن الإختلافات على حقوق الإنسان بين الغرب والحضارات الأخرى, وقدرة الغرب المحدودة لتحقيق أهدافه كُشف عنها النقاب تماماً في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان الذي عُقد في فينا في حزيران من عام ١٩٩٣. فكانت دول أوربا وأمريكا الشمالية في جانب, وفي الجانب الآخر كانت كتلة تتألف من خمسين دولة لاغربية؛ منها العضوات الخمس عشرة الأكثر نشاطاً على الإطلاق فضمت حكومات؛ واحدة منها أمريكية لاتينية وهي؛ (كوبا), وواحدة بوذية وهي؛ (مينمار), وأربع دول كنفوشيوسية لها آيدلوجيات سياسية, ونظم إقتصادية, ومستويات تطور تتباين تبايناً كبيراً وهي؛ (سنغافورة, وفيتنام, وكوريا الشمالية, والصين), وتسع دول مسلمة وهي؛ (ماليزيا, وإندونيسيا, وباكستان, وإيران, والعراق, وسوريا, واليمن, والسودان, وليبيا). وجاءت قيادة هذا التجمع الآسيوي ــ الإسلامي من الصين, وسوريا, وإيران. وما بين هذين التجمعين, كانت تقف, ماعدا كوبا, دول أمريكا اللاتينية التي كثيراً ما أيدت الغرب, ودول إفريقية وأرثوذوكسية التي كانت أحياناً تؤيد المواقف الغربية إلا أنها كثيراً ما عارضتها.

وكانت القضايا التي تنقسم بشأنها الدول على طول الخطوط الحضاراتية قد تضمنت: قيام الكلية الكونية الدينية لتكون ضد النسبية الثقافية فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ ووقوف الأولوية النسبية للإقتصاد والحقوق الإجتماعية بما فيها حق التطور لتكون ضد الحقوق السياسية والمدنية؛ وتلازم الشروط السياسية فيما يتعلق في العون الإقتصادي؛ وإيجاد منصب لمندوب في الأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان؛ والمدى الذي إليه يُسمح لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية, التي تلتقي على نحو متزامن في فينا, أن تشارك في مؤتمر حكومي؛ وما هي الحقوق الخاصة التي من شأن المؤتمر أن يصادق عليها؛ وقضايا أخرى أكثر تحديداً مثل ما إذا كان يجب أن يسمح للزعيم الروحي للديانة اللامية (الداليا لاما) في إلقاء خطاب في المؤتمر أم لا, وما إذا كان يجب أن تُدان إنتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة بوضوح أم لا.

وكانت توجد خلافات رئيسة بين الدول الغربية والكتلة الآسيوية ـ الإسلامية بشأن هذه القضايا. وقبل شهرين من إنعقاد مؤتمر فينا إجتمعت الدول الآسيوية في بانكوك وصادقت على إعلان شدَّد على أن حقوق الإنسان يجب أن ينظر إليها "في سياق ... الخصوصيات الوطنية والإقليمية وخلفيات تاريخية ودينية وثقافية مختلفة"، وأن مراقبة حقوق الإنسان تنتهك سيادة الدولة، وأن العون الإقتصادي المشروط بممارسة حقوق الإنسان كان مناقضاً للحق في التطور. وكانت الخلافات على هذه القضايا وأخرى غيرها قد بلغت درجة عظيمة حتى أن الوثيقة التي تم تقديمها بوساطة الإجتماع التحضيري الختامي السابق لمؤتمر فينا والذي عُقد في جنيف في مطلع آيار كانت قد وُضعَت بكاملها تقريباً على الرف الأمر الذي يدل على مخالفات إرتكبتها دولة واحدة أو عدة دول.

وكانت الأمم الغربية سيئة الإستعداد حينما حضرت في مؤتمر فينا، وكانت أقل عدداً، وفي أثناء مجريات المؤتمر إختلفت فيما بينها أكثر من إختلاف خصومها. ونتيجة لذلك، وبإستثناء المصادقة القوية على حقوق المرأة، فإن الإعلان الذي صادق عليه المؤتمر كان يمثل الحد الأدنى من الطموح. كما تحدث عنه أحد مناصري حقوق الإنسان قائلاً؛ "كانت وثيقة مليئة بالأخطاء والتناقضات"، وجسدت إنتصاراً للإئتلاف الآسيوي ـ الإسلامي وهزيمةً للغرب[17]. ولم يتضمن إعلان فينا على مصادقة واضحة على حقوق حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع، وحرية الدين؛ ولهذا كان في كثير من جوانبه أضعف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كانت الأمم المتحدة قد تبنته في سنة ١٩٤٨. وإن هذا التحول يعكس إنحدار الغرب. وأشار إلى ذلك أحد مناصري حقوق الإنسان الأمريكان بقوله؛ "إن نظام حقوق الإنسان الدولي لسنة ١٩٤٥ لم يعد موجوداً. لقد تآكلت الهيمنة الأمريكية. أما أوربا فحتى في تعاملها مع أحداث سنة ١٩٩٢ لم تكن إلا أكثر بقليل من كونها شبه جزيرة. إن العالم الآن هو عربي، وآسيوي، وأفريقي، بنفس القدر الذي يكون فيه غربياً. واليوم يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية أقل صلة بالكثير مما هو موجود على هذا الكوكب مما كانت عليه حالتها في العهد الذي جاء مباشرةً بعد الحرب العالمية الثانية". وكان لأحد المنتقدين الآسيويين للغرب آراء مشابهة لتلك إذ قال: "لأول مرة منذ أن تبنت الدول الإعلان العالمي في سنة ١٩٤٨، تصير الدول

التي لم تتشرب تماماً بالتقاليد المسيحية ـــ اليهودية والقانون الطبيعي في الصف المتقدم. وسيحدد هذا الوضع, الذي لم يسبق له مثيل, السياسات الدولية الجديدة لحقوق الإنسان. وإن هذا الوضع كذلك سيضاعف الفرص لقيام صراع''[18].

وعلق مراقب آخر للأحداث على ذلك بقوله؛ ''كان الفائز الأكبر'' في فينا ''على نحو واضح هي الصين, فعلى أقل تقدير؛ إذا كان النجاح يُقاس بوساطة القدرة على إخبار الآخرين بأن يبتعدوا عن طريقها, فإن بكين ظلت تحرز النصر تلو الآخر في مجريات الإجتماع ببساطة عن طريق الرمي بثقلها هنا وهناك''[19]. وعلى الرغم من أن الغرب قد تمت هزيمته بالتصويت وببراعة المناورة, فكان قادراً بعد بضعة أشهر على أن يسجل انتصاراً لا يستهان به على الصين. فكان تأمين الفوز بحق تنظيم الألعاب الأولمبية لصيف سنة ٢٠٠٠ في بكين هو الهدف الرئيس الذي سعت إليه الحكومة الصينية, التي وظفت من أجل تحقيقه موارداً هائلةً. وكانت في الصين حملة إعلامية واسعة بشأن الفوز بعطاء تنظيم الألعاب الأولمبية وكانت تُعقَد على هذا الفوز آمال شعبية كبيرة؛ فمارست الحكومة الصينية ضغوطاً على حكومات أخرى لكي تضغط بدورها على إتحاداتها الأولمبية؛ والتحقت تايوان وهونغ كونغ بهذه الحملة. أما على الجانب الآخر, فوقف الكونغرس الأمريكي, والبرلمان الأوربي, ومنظمات حقوق الإنسان كلها لتعارض بقوة إختيار بكين. وعلى الرغم من أن التصويت في اللجنة الأولمبية الدولية يجري بالإقتراع السري, فإنه جاء على نحو واضح منسجماً مع الخطوط الحضاراتية. فكما نقلت التقارير الإعلامية أنه في الإقتراع الأول, وبسبب التأييد الإفريقي الواسع, جاءت بكين في المرتبة الأولى بينما جاءت سدني في المرتبة الثانية. أما في الإقتراع الذي تلاه, فعندما تم حذف إسطنبول, أعطى التضامن الكنفوشيوسي ـــ الإسلامي أصواته على نحو كاسح إلى بكين؛ وحينما تم حذف برلين ومانشستر ذهبت أصوات هذين البلدين بكاملها إلى سدني؛ فأعطتها تلك الأصوات الفوز بحق تنظيم الأولمبياد في الإقتراع الرابع وألحقت هزيمة مذلة بالصين, هذه الهزيمة التي ألقت الصين المسؤولية فيها بصراحة على الولايات المتحدة. وعلق على ذلك الحدث لي كوان يو فقال؛ ''إن أمريكا وبريطانيا نجحتا في أن يحطا من قدر الصين ومن حجمها .... وكان السبب الظاهري هو 'حقوق الإنسان' لكن السبب الحقيقي كان سياسياً, وذلك لإظهار قوة السلطان السياسي الغربي''[20].* ومما لاشك فيه, أن

أكثر الناس في العالم يهتمون بالألعاب الرياضية أكثر من الإهتمام بحقوق الإنسان؛ ولكن بعد أن مني الغرب بالهزائم في قضايا حقوق الإنسان التي عانى منها في فينا وأماكن أخرى, فإن هذه التظاهرة المعزولة لـ"سلطان" الغرب كانت كذلك مؤشراً يوحي بالضعف الغربي.

*كان التصويت في جولات الأقتراع الأربعة كالتالي:

	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
بكين	٣٢	٣٧	٤٠	٤٣
سدني	٣٠	٣٠	٣٧	٤٥
مانشستر	١١	١٣	١١	
برلين	٩	٩		
إستنبول	٧			
ممتنع عن التصويت			١	١
المجموع	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩

وإن السلطان الغربي لا يصير ضعيفا وحسب, بل إن مفارقة الديمقراطية هي كذلك تضعف الإرادة الغربية لدعم الديمقراطية في عالم ما بعد الحرب الباردة. ففي أثناء الحرب الباردة واجه الغرب, وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة, مشكلة "الطاغية الصديق": وهي معضلات التعاون مع الزمر العسكرية الحاكمة, والطغاة الذين كانوا ضد الشيوعية ولهذا السبب كانوا شركاء نافعين في الحرب الباردة. وولّد مثل هذا التعاون عدم إرتياح وفي بعض الأحيان تسببت في إحراج الدول الغربية عندما كانت هذه الأنظمة ترتكب إنتهاكات فظيعة في حقوق الإنسان. ولكن كان يمكن تبرير ذلك التعاون بأنه أهون الشر؛ إذ كانت هذه الحكومات عادة ألطف في قمعها من الأنظمة الشيوعية بكل ما في الكلمة من معنى, ويمكن التوقع بأنها أقصر عمراً وكذلك أشد تأثراً بالتأثيرات الأمريكية وتأثيرات خارجية أخرى. فلماذا إذاً لا يجري العمل مع طاغية صديق أقل وحشية إذا كان البديل طاغية غير صديق وأشد وحشية؟ ويمكن أن يكون الإختيار في عالم ما بعد الحرب الباردة الإختيار الأصعب فهو إختيار بين طاغية صديق وديمقراطي

غير صديق. وإن الإفتراض الغربي البسيط بأن الحكومات المنتخبة بالوسائل الديمقراطية ستكون متعاونة مع الغرب ومؤيدة له لا يحمل معه الحقيقة بالضرورة في المجتمعات اللاغربية حيث يمكن أن يجلب التنافس الإنتخابي قوميين وأصوليين معادين للغرب إلى سدة الحكم. وشعر الغرب بالإرتياح حينما تدخل الجيش الجزائري في سنة ١٩٩٢ وألغى نتائج الإنتخابات التي كانت ستفوز بها على نحو واضح جبهة التحرير الإسلامية. ثم تمت طمأنة الحكومات الغربية مرة أخرى حينما أُستبعَد حزب الرفاء الديني المتشدد في تركيا وحزب باراتيا جاناتا القومي في الهند عن السلطة بعد أن أحرز كلاهما إنتصاراً إنتخابياً في بلده في سنة ١٩٩٥ و ١٩٩٦. ومن ناحية أخرى, فإن إيران, في سياق ثورتها, تمتلك في بعض الجوانب أحد أكثر الأنظمة ديمقراطية في العالم الإسلامي, وإن الإنتخابات التنافسية في كثير من الدول العربية بضمنها المملكة العربية السعودية ومصر من شأنها, وعلى نحو يكاد يكون مؤكداً, أن تؤدي إلى أن تتولي السلطة حكومات أقل ميلاً عاطفياً بكثير إلى المصالح الغربية من سابقاتها غير الديمقراطية. ويمكن أن تكون الحكومة المنتخبة شعبياً في الصين حكومةً ذات نزعة قومية إلى حد بعيد بكل ما في الكلمة من معنى. وما أن يعرف قادة الغرب بأن العمليات الديمقراطية في المجتمعات اللاغربية غالباً ما تؤدي إلى أن تتولى السلطة حكومات غير صديقة للغرب, حتى يحاولوا التأثير على تلك الإنتخابات وكذلك يفقدوا حماسهم في دعم الديمقراطية في تلك المجتمعات.

الهجرة

إذا كان النمو السكاني زيادةً أو نقصاناً يتزل قضاءاً وقدراً, فإن الحركات السكانية هي محرك التاريخ. إذ في قرون مضت, أدت نسب النمو المتباينة, والظروف الإقتصادية, وسياسات الحكومات إلى إنتقال الاغريق, واليهود, والقبائل الجرمانية, والإسكندنافيون, والترك, والروس, والصينيون, وآخرين غيرهم في هجرات بأعداد ضخمة. وفي بعض الحالات, كانت هذه الحركات السكانية مسالمة نسبياً, وفي حالات أخرى كانت عنيفة إلى حد بعيد. أما في القرن التاسع عشر, فكان الأوربيون هم العرق الأول في الغزو السكاني. إذ هاجر في السنين مابين ١٨٢١ و ١٩٢٤ ما يقارب من ٥٥ مليون أوربي إلى ما وراء البحار, فهاجر ٣٤ مليون منهم إلى الولايات المتحدة.

وقام الغربيون بغزو الشعوب الأخرى وفي بعض الأحيان أبادوا منها شعوباً, وإستكشفوا وإستوطنوا الأراضي الأقل كثافة سكانية. وربما كان تصدير البشر هو البعد الوحيد الأهم لإرتقاء الغرب في الزمن مابين القرنين السادس عشر والعشرين.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين موجة مختلفة بل أنها أوسع في الهجرة. ففي سنة ١٩٩٠, بلغ عدد المهاجرين الدوليين الشرعيين حوالي ١٠٠ مليون شخص, وبلغ عدد اللاجئين ١٩ مليون شخص, وربما بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين على أقل تقدير ١٠ مليون شخص تقريباً. وكانت هذه الموجة الجديدة من الهجرة, في جانب منها نتيجة للتحرر من الإستعمار وقيام دول جديدة, فإتخذت دول سياسيات شجعت الناس أو أجبرتهم على الإنتقال. إلا أنها جاءت أيضاً نتيجةً لحركة التعصير والتطور التقني. وإن التحسينات التي طرأت على وسائل النقل جعلت الهجرة أسهل, وأسرع, وأرخص؛ وعززت التحسينات التي طرأت على وسائل الإتصال الحوافز للقيام بمحاولة الحصول على فرص تحسين الحالة المادية ودعمت العلاقات بين المهاجرين وعوائلهم في وطنهم الأصل. وعلاوة على ذلك, فكما حفز النمو الإقتصادي عند الغرب على الهجرة في القرن التاسع عشر, فقد حث التطور الإقتصادي في المجتمعات اللاغربية على الهجرة في القرن العشرين. وإن الهجرة عملية تتزايد تزايداً ذاتياً. ويشير إلى ذلك ميرون وينر بقوله؛ "إذا كان ثمة 'قانون واحد' في الهجرة, فهو أن الهجرة تظل مستمرة, فما أن تبدأ حتى تحدث جريانها الخاص بها. فالمهاجرون يُمَكنون أصدقائهم وأقربائهم الذين ظلوا خلفهم في الوطن من أن يهاجروا بوساطة تزويدهم بالمعلومات عن كيفية القيام بالهجرة, ويزودهم بالموارد التي تيسر إنتقالهم, ويقدمون لهم العون في إيجاد وظائف وسكن". وتكون نتيجة ذلك, كما عبر عنها ميرون, هو؛ "أزمة هجرة عالمية"[21].

ولقد عارض الغربيون بثبات وعلى نحو طاغ إنتشار الأسلحة النووية, ولقد ساندوا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى النقيض من ذلك لا تزال آرائهم بشأن الهجرة متأرجحة وتتغير متى ما تغير ميزان القوة على نحو واضح في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وحتى سبعينات القرن العشرين كانت الدول الأوربية بعامتها تميل ميلاً يفضل الهجرة, وفي بعض الحالات, وعلى نحو أشد وضوحاً, شجعت عليها ألمانيا وسويسرا لمعالجة حالات النقص في اليد

العاملة. وفي سنة ١٩٦٥, غيرت الولايات المتحدة نسب الهجرة ذات الوجهة الأوربية التي كانت قائمة منذ العشرينات, فعدلت قوانينها تعديلاً كبيراً, لتجعل حدوث زيادات هائلة في الهجرة إليها وظهور مصادر جديدة للمهاجرين أمراً ممكناً في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. ولكن بحلول الثمانينات, أدت نسب البطالة المرتفعة, وإزدياد عدد المهاجرين, وملامحهم "غير الأوربية" لغالبيتهم العظمى إلى تبدلات صارمة في المواقف والسياسة الأوربية. وبعد سنوات قليلة أدت مثل هذه الأسباب إلى تبدل يشابه ذلك في الولايات المتحدة.

ولقد إنتقل أغلب مهاجرو ولاجئو السنوات الأخيرة من القرن العشرين من مجتمع لاغربي إلى آخر لاغربي. إلا أن تدفق المهاجرين إلى المجتمعات الغربية قد إقترب من أكبر أعداد الهجرة الغربية للقرن التاسع عشر. ففي سنة ١٩٩٠, كان مهاجرو الجيل الأول يقدرون بـ ٢٠ مليون في الولايات المتحدة, ويقدرون في أوربا بـ ١٥,٥ مليون, وفي أستراليا وكندا بـ ٨ مليون. وبلغت نسبة المهاجرين إلى إجمالي السكان ٧ بالمائة إلى ٨ بالمائة في الدول الأوربية الكبرة. وألَّفت نسبة المهاجرين في الولايات المتحدة ٨,٧ بالمائة من السكان في سنة ١٩٩٤, وهي ضعف النسبة في سنة ١٩٧٠, وألَّفت ٢٥ بالمائة من سكان كاليفورنيا و ١٦ بالمائة من سكان نيويورك. ودخل حوالي ٨,٣ مليون شخص إلى الولايات المتحدة في الثمانينات و ٤,٥ مليون شخص في الأعوام الأربعة الأولى من التسعينات.

وجاءت الغالبية العظمى من المهاجرين الجدد من مجتمعات لاغربية. وبلغ عدد السكان الأجانب في ألمانيا وتركيا ١,٦٧٥,٠٠٠ شخص في سنة ١٩٩٠, أما يوغسلافيا, وإيطاليا, واليونان فقدمت الإحصاءات الأكبر غير المتوقعة التالية؛ ففي إيطاليا كانت مصادر الهجرة الرئيسة إليها هي المغرب, والولايات المتحدة "الأمر المسلم به أن أكثرهم أمريكان من أصل إيطالي عائدين إلى وطنهم", وتونس, والفلبين. وبحلول أواسط القرن التسعينات, إستقر ما يقارب من ٤ ملايين مسلم ليعيشوا في فرنسا وما يرقى إلى ١٣ مليون مسلم في أوربا الغربية بعامتها. وفي خمسينات القرن العشرين, جاء ثلثا المهاجرين إلى الولايات المتحدة من أوربا وكندا؛ أما في الثمانينات, فجاء تقريباً ٣٥ بالمائة من عدد أكبر بكثير من المهاجرين من آسيا, و ٤٥ بالمائة من أمريكا اللاتينية, وأقل من ١٥ بالمائة من أوربا وكندا. وفي حين يكون النمو السكاني الطبيعي

منخفض في الولايات المتحدة وهو صفر فعلاً في أوربا, يكون للمهاجرين نسب إنجاب أعلى ولهذا السبب سيكون لهم الحصة الأكبر من النمو السكاني في المستقبل في المجتمعات الغربيــة. ونتيجــة لذلك, يخشى الغربيون خشيةً تتزايد مع الزمن من "أنهم الآن لا يجري غزوهم بجيوش أو دبابات بل بالمهاجرين الذين ينطقون بلغات أخرى, ويعبدون آلهة أخرى, وينتمون إلى ثقافات أخـرى, كما انهم يخشون أن يأخذ هؤلاء المهاجرين وظائفهم في المستقبل, ويحتلون أرضهم, ويجعلـونهم يعيشون من دون نظام رفاهة إجتماعية, ويهددون إسلوب حياتهم"[22]. ويتحدث عن ذلك ستنلي هوفمان قائلاً؛ إن هذه المخاوف التي تثير الهلع, والتي تمتد جذورها في إنحدار النمــو الــسكاني النسبي, "تقوم على أساس من إصطدامات ثقافية حقيقية ومخاوف بشأن الهوية الوطنية"[23].

وبحلول السنوات الأولى من التسعينات, كان ثلثا المهاجرين في أوربا مــن المــسلمين, وأصبح القلق الأوربي بشأن الهجرة أشد من كل قلق ذاك الذي يتعلــق بهجــرة المــسلمين. وإن التحدي هو في النمو السكاني ـــ فكانت حصة المهاجرين ١٠ بالمائة من نسبة الولادات في أوربا الغربية, وكانت حصة المهاجرين العرب ٥٠ بالمائة من نــسبة الــولادات في بروكــسل ـــ وإن التحدي هو ثقافي, فالتجمعات المسلمة سواءاً كانت تركية في ألمانيا أو جزائرية في فرنسا فإنهــا مازالت غير مندمجة مع الثقافات المضيفة, ومما زاد من قلق الأوربيين إن هذه التجمعات المــسلمة يبدو عليها مؤشرات ضئيلة للإندماج في تلك الثقافات. وأشار إلى ذلك جين ماري دوميناش في سنة ١٩٩١, قائلاً؛ "ثمة خوف ينمو متزايداً في أوربا من أقصاها إلى أقصاها بشأن المجتمع المسلم الذي ينتشر عبر الخطوط الأوربية تشمل حوالي ثلاث عشرة أمة من الجمعية الأوربية".

وعلق على قضية المهاجرين أحد الصحفيين الأمريكان قائلاً:

إن النزعة العدائية الأوربية هي إنتقائية على نحو يثيــر الفــضول. إذ أن قلــة مــن الفرنسيين قلقون بشأن إنقضاض يأتي عليهم من الشرق ـــ فالبولنديون بعد كــل شــيء هــم أوربيون وكاثوليكيون. لكن بالنسبة إلى أغلب الفرنسيين, فإن المهاجرين من غير العــرب لا يُخوفوا ولا يُحتقروا, بل إن النزعة العدائية تتوجه في أغلبها نحو المسلمين. فالكلمة "مهاجر" عند الفرنسيين هي بالفعل مرادف للإسلام, الذي هو الآن ثاني أكبر دين في فرنسا, وهو أمر يعكس عنصرية ثقافية وعرقية لها جذور عميقة في التاريخ الفرنسي[24].

إلا أن الفرنسيين هم ذوي عنصرية ثقافية أكثر من كونهم عنصريين عرقياً بأي معنى دقيق. فلقد قبلوا الأفارقة السود الذين يتكلمون الفرنسية بطلاقة في هيئتهم التشريعية لكنهم لا يقبلون الفتيات المسلمات اللواتي يرتدن لفاع الرأس في مدارسهم. وفي سنة ١٩٩٠, كان ٧٦ بالمائة من عامة الفرنسيين يعتقدون بأنه يوجد مسلمون أكثر مما ينبغي في فرنسا, ويعتقد ٤٦ بالمائة بأنه يوجد سود أكثر مما ينبغي, ويرى ٤٠ بالمائة منهم بأنه يوجد آسيويون أكثر مما ينبغي, ويرى ٢٤ بالمائة منهم بأنه يوجد يهود أكثر مما ينبغي في فرنسا. وفي سنة ١٩٩٤, قال ٤٧ بالمائة من عامة الشعب الألماني بأنهم ما كانوا يفضلوا أن يكون العرب جيراناً لهم, وقال ٣٩ بالمائة منهم أنهم لا يريدون البولنديين, وقال ٣٦ بالمائة منهم أنهم لا يريدون الترك, وقال ٢٢ بالمائة منهم أنهم لا يريدون اليهود[25]. أما في أوربا الغربية, فإن معاداة السامية الموجهة ضد العرب قد حلت على نحو واسع محل معاداة السامية الموجهة ضد اليهود.

وكشفت المعارضة الشعبية ضد الهجرة والنزعة العدائية نحو المهاجرين عن نفسها إلى أقصى حد في أعمال العنف ضد مجتمعات المهاجرين والأفراد التي أصبحت قضية ولاسيما في ألمانيا في مطلع التسعينات. والأهم من ذلك, إرتفعت نسبة الأصوات المؤيدة لأحزاب جناح اليمين, والحزب القومي, والأحزاب المعارضة للهجرة. لكن هذه النسب في الأصوات كانت نادراً ما تكون كبيرة. إذ نال الحزب الجمهوري في ألمانيا أكثر من ٧ بالمائة من الأصوات في الإنتخابات الأوربية التي جرت في سنة ١٩٨٩, لكنه لم يكسب إلا ٢,١ بالمائة في الإنتخابات الوطنية التي جرت في سنة ١٩٩٠. وفي فرنسا زادت الأصوات المؤيدة للجبهة الوطنية التي كانت غير جديرة بالإهتمام في سنة ١٩٨١, إلى ٩,٦ بالمائة في سنة ١٩٨٨, وإستقرت فيما بعد مابين ١٢ بالمائة إلى ١٥ بالمائة في الإنتخابات الإقليمية والبرلمانية. وفي سنة ١٩٩٥ نال المرشحان القوميان للرئاسة ١٩,٩ بالمائة من الأصوات وتم إنتخاب مرشحو الجبهة الوطنية كرؤساء بلديات حتى في مدينتي طولون ونيس. وعلى نحو مشابه, إرتفعت في إيطاليا نسبة الأصوات المؤيدة للتحالف الوطني من حوالي ٥ بالمائة في الثمانينات إلى مابين ١٠ بالمائة إلى ١٥ بالمائة في مطلع التسعينات. وفي بلجيكا زادت نسبة الأصوات المؤيدة للتكتل الفلمنكي[1]/الجبهة الوطنية إلى ٩ بالمائة في سنة ١٩٩٤ في

[1] وهي مجموعة عرقية تنطق باللغة الفلمنكية وتقطن في شمال وغرب بلجيكا. المترجم

الإنتخابات المحلية, إذ كسب التكتل الفلمنكي ٢٨ بالمائة من الأصوات في مدينة آنتويرب. أما في النمسا فارتفعت نسبة الأصوات المؤيدة لحزب الحرية في الإنتخابات العامة من أقل من ١٠ بالمائة في سنة ١٩٨٦ إلى أكثر من ١٥ بالمائة في سنة ١٩٩٠, وإلى تقريباً ٢٣ بالمائة في سنة ١٩٩٤[26].

إن هذه الأحزاب الأوربية التي تقف ضد هجرة المسلمين إلى دولها, كانت في جانب كبير منها هي النظير المقابل للأحزاب الإسلامية المتشددة في الدول المسلمة. فكانت هذه الأحزاب الأوربية ونظيراتها المسلمة كلتاهما أحزاباً مارقةً إذ تشجب فساد المؤسسات والأحزاب القائمة عليها, وتستغل المظالم الإقتصادية, وبخاصة البطالة, فتلجأ إلى إغراءات عرقية ودينية, وتهاجم التأثيرات الأجنبية في مجتمعاتها. وفي كلتا الحالتين ظهرت جماعات لها أراء متطرفة متعصبة وتورطت بأعمال إرهابية وأحداث عنف. وفي أغلب الحالات كانت الأحزاب الإسلامية المتشددة والأحزاب الأوربية القومية كلتاهما تميل لتفعل أفضل ما لديها في الإنتخابات المحلية مما هو عليه فعلها في الإنتخابات الوطنية. وكانت المؤسسات السياسية في الدول المسلمة والأوربية تستجيب إلى هذه التطورات بأساليب متشابهة. وكما قد رأينا, أصبحت الحكومات في الدول المسلمة بأجمعها أكثر إسلامية في توجهاتها, ورموزها, وسياساتها, وممارساتها. أما في أوربا, فتبنت الأحزاب السائدة النهج الخطابي لأحزاب جناح اليمين والمعادية للهجرة, وأيدت إجراءاتها. وحيثما كانت السياسات الديمقراطية تعمل على نحو فعال, وكان يوجد حزبان بديلان أو أكثر لحزب إسلامي أو قومي, فإن الأصوات المؤيدة لها تبلغ ذروتها عندما ترتفع إلى حوالي ٢٠ بالمائة. ولم تجتاز الأصوات المؤيدة للأحزاب المعارضة تلك النسبة إلا حينما لم يكن يوجد بديل مؤثر آخر للحزب أو الإئتلاف في السلطة, كما جرى عليه الحال في الجزائر, والنمسا, وكان واضحاً إلى حد بعيد في إيطاليا.

وفي مطلع التسعينات تنافس القادة السياسيون الأوربيون فيما بينهم من أجل الإستجابة إلى المشاعر المعادية للهجرة. ففي فرنسا, أعلن جاك شيراك في سنة ١٩٩٠ قائلاً: إن ''الهجرة يجب أن يتم إيقافها بكل أشكالها''؛ كما دعى وزير الداخلية تشارلز باسكوا في سنة ١٩٩٣ إلى السعي من أجل جعل ''الهجرة صفراً''؛ كما أن القادة السياسيين مثل فرانسوا ميتران, وأدث كريسون, وفالري جسكارد دي ستينغ, وآخرون إتخذوا مواقفاً معارضةً للهجرة. وكانت الهجرة

قضيةً رئيسةً في الإنتخابات البرلمانية التي جرت في سنة ١٩٩٣ وساهمت على نحو واضح في فوز الأحزاب المحافظة في تلك الإنتخابات. وفي خلال السنوات الأولى من التسعينات جرى تغيير سياسة الحكومة الفرنسية إلى الشكل الذي يجعل الأمر عسيراً على أبناء الأجانب أن يصيروا مواطنين فرنسيين, وعلى عوائل الأجانب في الهجرة إليهم, وعلى الأجانب في المطالبة بحق اللجوء السياسي, وعلى الجزائريين في الحصول على تأشيرات تسمح لهم بدخول فرنسا. وأُبعَد المهاجرون غير الشرعيين وجرى تعزيز قوات الشرطة وسلطات الحكومة الأخرى التي تتعامل مع الهجرة.

وفي ألمانيا عبر المستشار هلمت كول والقادة السياسين الآخرين كذلك عن قلقهم بشأن الهجرة, وفي خطوة الحكومة الأهم, عَدّلَت المادة السادسة عشر من الدستور الألماني التي تنص على ضمان حق اللجوء السياسي "للأشخاص المضطهدين لأسباب سياسية" وقطعت منها الفوائد التي تمنحها لمن يطلبون اللجوء السياسي. وفي سنة ١٩٩٢, جاء إلى ألمانيا ٤٣٨,٠٠٠ شخص طلباً للجوء السياسي؛ بينما لم يأتِ إليها في سنة ١٩٩٤ لهذا الغرض إلا ١٢٧,٠٠٠ شخص. أما بريطانيا فكانت قد خفضت في سنة ١٩٨٠ تخفيضاً كبيراً من الهجرة القادمة إليها إلى حوالي ٥٠,٠٠٠ شخص في السنة ولهذا السبب كانت هذه القضية تثير مشاعر ومعارضة أقل حدة في هذا البلد مما هو عليه الحال في بقية القارة. ولكن في الفترة مابين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ خفضت بريطانيا عدد الذين تمنحهم حق اللجوء السياسي وتسمح لهم بالبقاء في بريطانيا من أكثر من ٢٠,٠٠٠ شخص إلى اقل من ١٠,٠٠٠ شخص. وحينما أزيلت الحواجز عن التنقل بين دول الإتحاد الأوربي, كان قلق بريطانيا يتركز إلى درجة كبيرة على مخاطر هجرة غير أوربية قادمة من أوربا. وعلى العموم كانت دول أوربا الغربية في أواسط التسعينات تتحرك تحركاً لا يرحم نحو تخفيض الهجرة إليها من مصادر غير أوربية تخفيضاً إلى حده الأدنى أن لم يجري استئصالها تماماً.

وتقدمت قضية الهجرة على كل قضية في وقت تأخر إلى حد ما في الولايات المتحدة عن الوقت الذي ظهرت فيه في أوربا و لم تُوَلّد نفس الحدة في المشاعر. وكانت الولايات المتحدة دائماً دولة مهاجرين, ولازالت ترى نفسها بأنها كذلك, ولقد طورت عبر التاريخ عمليات ناجحة للغاية من أجل إستيعاب القادمين الجدد. وبالإضافة إلى ذلك, كانت البطالة في الثمانينات والتسعينات أقل في الولايات المتحدة إلى درجة كبيرة مما كانت عليه في أوربا, فلم يكن الخوف

من فقدان الوظائف عاملاً حاسماً في صياغة المواقف بشأن الهجرة. وكانت مصادر الهجرة إلى أمريكا كذلك متنوعة أكثر من مصادر الهجرة إلى أوربا, ولهذا السبب كان الخوف من أن يجتاحها مجموعة أجنبية واحدة أقل على المستوى الوطني, على الرغم من أن هذا الخوف موجود فعلاً على مستويات محلية معينة. وكان الفرق الثقافي بين أكبر مجموعتي مهاجرين عن الثقافة المضيفة كذلك أقل مما هو عليه الفرق في أوربا؛ فالمكسيكيون هم كاثوليكيون وينطقون بالأسبانية, والفلبينيون هم كاثوليكيون وينطقون بالإنجليزية.

وعلى الرغم من هذه العوامل, ففي خلال ربع قرن بعد أن تمت المصادقة على قرار سنة ١٩٦٥ الذي سمح بزيادة كبيرة في الهجرة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية, تغير الرأي العام الأمريكي تغيراً حاسماً. إذ في سنة ١٩٦٥ لم يكن الراغبون بهجرة أقل من عامة الشعب إلا ٣٣ بالمائة. وفي سنة ١٩٧٧ كانت نسبة الراغبين بهجرة أقل ٤٢ بالمائة؛ وإرتفعت في سنة ١٩٨٦ إلى ٤٩ بالمائة, وفي الفترة مابين ١٩٩٠ و ١٩٩٣ أصبحت ٦١ بالمائة. وتكشف إقتراعات الإنتخابات في التسعينات بثبات عن إن نسبة ٦٠ بالمائة أو أكثر من عامة الشعب يفضلون تقليص الهجرة[27]. وعلى الرغم من أن القلق على الإقتصاد والظروف الإقتصادية تؤثر في المواقف بشأن الهجرة, فإن المعارضة المتزايدة بثبات ضدها في زمان اليسر وزمان العسر توحي بأن الثقافة, والجريمة, وإسلوب الحياة كانت هي العوامل الأهم في هذا التبدل في الرأي. وعلق أحد المراقبين على هذا الأمر في سنة ١٩٩٤ قائلاً؛ "إن الكثير, وربما أغلب الأمريكان, مازالوا يرون أمتهم بأنها وطن أهله أوربيين, وجاءت قوانينه من الموروث البريطاني, ولغته هي (ويجب أن تبقى) الإنجليزية, وإن مؤسساته وعمرانه العام تجد ما يلهمها في المعايير الرومانية ـــ الإغريقية الغربية, ولدينه جذور يهودية ـــ مسيحية, وجاءت عظمته أصلاً من العمل الأخلاقي البروتستانتي". وإذ يعكس عامة الشعب هذه الآراء, قالت نسبة ٥٥ بالمائة من عينة من عامة الشعب أنهم يعتقدون بإن الهجرة خطر يهدد الثقافة الأمريكية. وبينما يرى الأوربيون خطر الهجرة حين تكون قادمة من المسلمين أو العرب, يرى الأمريكيون هذا الخطر أمريكي لاتيني وآسيوي إلا أنه في المقام الأول مكسيكي. وحينما سُئل الأمريكان في سنة ١٩٩٠ عن أي الدول كانت الولايات المتحدة تسمح أن يأتي منها مهاجرون أكثر مما ينبغي, فكان عدد أفراد المجموعة التي حددت المكسيك بلغ ضعف

عدد أية مجموعة أخرى من العينة, وجاء بعدها حسب الترتيب كوبا, والشرق (على غير تحديد), وأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية (على غير تحديد), واليابان, وفيتنام, والصين, وكوريا[28].

وأدت المعارضة الجماهيرية المتنامية ضد الهجرة, في مطلع التسعينات, إلى ردة فعل سياسية تضاهي تلك التي حدثت في أوربا. وإذ تعكس الأحزاب اليمينية والمعارضة للهجرة طبيعة النظام السياسي الأمريكي, فإنها لم تكسب أصواتاً أكثر, لكن المجموعات الشعبية والخيرية المناهضة للهجرة أصبحت بأعداد كبيرة, وأكثر نشاطاً, وصوتها يُسمَع على نطاق أوسع. وإنصب إمتعاض شديد على ٣,٥ مليون إلى ٤ مليون مهاجر غير شرعي, وإستجاب السياسيون إلى هذا الإمتعاض. وكما جرى الحال في أوربا, فكانت ردة الفعل الأقوى على مستويات الولاية والمستويات المحلية التي تقع عليها أعباء أغلب الخسائر التي تأتي بسبب المهاجرين. ونتيجة لذلك؛ وفي سنة ١٩٩٤ إنضمت إلى فلوريدا تباعاً ست ولايات أخرى فقدمت طلباً إلى الحكومة الفدرالية من أجل منحها ٨٨٤ مليون دولار سنويا لتغطية نفقات التعليم, والإعانة, والدعم القانوني, ونفقات أخرى سببها المهاجرون غير الشرعيين. وفي كاليفورنيا, وهي الولاية التي يعيش فيها العدد الأكبر من المهاجرين بالعدد المجرد وبالنسبة, كسب حاكمها بيت ولسن التأييد الشعبي لأنه دعى إلى إلغاء التعليم العام لأبناء المهاجرين غير الشرعيين, ورفض منح حق المواطنة لأبناء المهاجرين غير الشرعيين الذين ولدوا في الولايات المتحدة, ومنع عنهم الإعانات المالية التي تمنحها الولاية من أجل العناية الطبية الطارئة للمهاجرين غير الشرعيين. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٤, صادق أهل كاليفورنيا بأغلبية كاسحة على القرار ذي الرقم ١٨٧, الذي يحرم على الغرباء غير الشرعيين وأبنائهم الإستفادة من الخدمات الصحية, والتعليم, والإعانة.

وفي سنة ١٩٩٤, كانت إدارة كلنتن كذلك, تنقلب على وقفتها الأولى, فتحركت نحو تقوية وسائل السيطرة على الهجرة, وتشديد القوانين التي تسيطر على منح حق اللجوء السياسي, وتوسيع خدمة الهجرة والتطبيع, وتعزيز قوات خفر الحدود, وإنشاء حواجز مادية على طول حدودها مع المكسيك. وفي سنة ١٩٩٥, أوصت لجنة إصلاح الهجرة, التي فوضها الكونغرس في سنة ١٩٩٠, بتخفيض الهجرة الشرعية السنوية من أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ إلى ٥٥٠,٠٠٠ ومنح الأفضلية في الهجرة إلى الأبناء من صغار السن ومن الأقارب الزوج أو الزوجة دون غيرهم من

أقارب الذين إكتسبوا حق المواطنة أو المقيمين في الوقت الحاضر, وهي الشروط الـتي ''أثـارت غضب العوائل الأمريكية ذات الأصول الآسيوية والإسبانية ـ البرتغالية''[29]. وكان هذا تـشريعاً يجسد كثيراً من توصيات لجنة إصلاح الهجرة وإجراءات أخرى تفرض قيوداً علـى الهجـرة في طريقها أن تصبح قوانيناً بعد أن تَمّر بالكونغرس في سنة ١٩٩٥ــ٩٦. وهكذا بحلـول أواسـط التسعينات, كانت قد أصبحت الهجرة قضية سياسية رئيسة في الولايات المتحدة, وفي سنة ١٩٩٦ جعل باترك بوتشنان معارضة الهجرة القضية المحورية المطلقة لحملته الإنتخابية. وتحذو الولايـات المتحدة حذو أوربا في التحرك نحو تخفيض كبير في عدد اللاغربيين الذين يدخلون مجتمعها.

هل تستطيع أياً من أوربا أو الولايات المتحدة أن توقف مّد الهجرة هذا؟ لقد مّرت فرنسا بموجة جامحة ذات شأن من التشائمية من مستقبل النمو السكاني, وتمتد هذه الموجة إبتـداءاً مـن الرواية اللافحة التي ألّفَها جين راسبيل في السبعينات إلى التحليل العلمي الذي قدمه كلود شيزنيه في التسعينات وتوجتها في سنة ١٩٩١ تعليقات بير ليلوتش الذي قال؛ ''إن التـاريخ, والمحـيط السكاني القريب, والفقر تدل على أن قدر فرنسا وأوربا هو أن يجتاحها أناس قادمين من مجتمعات فاشـلة من الجنوب. فكان ماضي أوربا أبيـض يهودي - مسيحي. أمـا مـستقبلها فلـيس كذلك''*[30]. لكن المستقبل لا يُقدر على نحو لا يمكن تغييره؛ ولا حتى مـستقبل أي شـخص سرمدي. إن القضية هي ليست ما إذا كانت أوربا ستكون مسلمة أم لا, أو أن الولايات المتحدة ستكون إسبانية أو برتغالية أم لا. بل إن القضية هي ما إذا كانت أوربا وأمريكا ستصبح يوما مـا مجتمعات متصدعة فتحتوي على جماعتين متميزتين عن بعضهما البعض ومنفـصلتين إلى درجـة كبيرة وتنتميان إلى حضارتين مختلفتين, الأمر الذي يعتمد, بالمقابل, على أعداد المهاجرين, والمدى الذي إليه يتم هضمهم في الثقافات الغربية السائدة في أوربا وأمريكا.

---

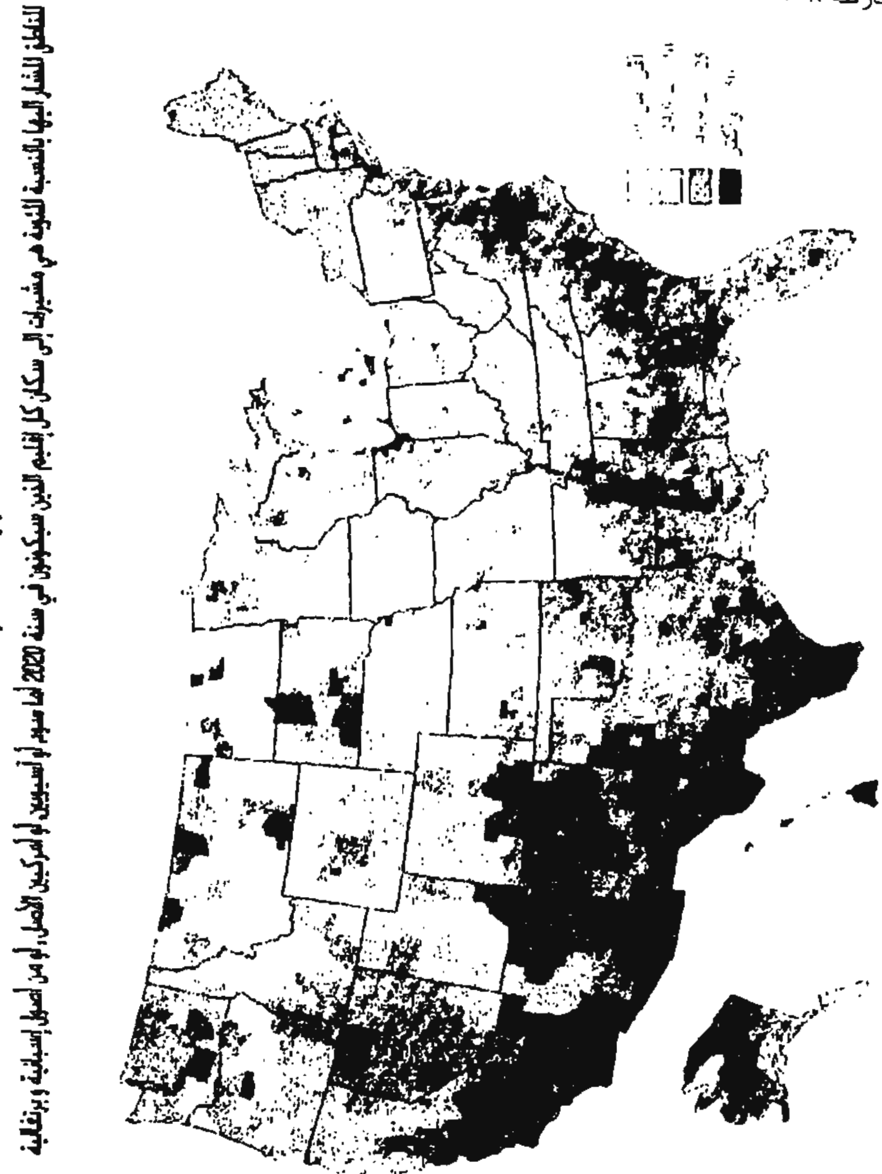
* إن رواية راسبيل التي عنوانها معسكر *القديسين* تم طبعها أول مرة في سنة ١٩٧٣ (باريس طبعات روبرت لافرونت) وأصدرت بطبعـة جديدة في سنة ١٩٨٥ حينما زادت حدة القلق بشأن الهجرة في فرنسا. وإن إهتمام الأمريكان بهذه الرواية أيقظه على نحو مـثير حـدة القلق الذي زاد في أمريكا في سنة ١٩٩٤, وماثيو كونيلي و بول كنيدي بطرحهم السؤال؛ ''هل يجب أن يكون البقية ضد الغـرب؟'' و أتلنتك منثلي, في المجلد ٢٧٤ صدر في (كانون الأول من سنة ١٩٩٤), في الصفحات ٦١ وما بعدها, ومقدمـة راسـبيل في النـسخة الفرنسية التي صدرت في سنة ١٩٨٥ وطبعت باللغة الإنجليزية في العقد الإجتماعي, في المجلد الرابع (شتاء ١٩٩٣ــ٩٤) الـصفحات ١١٥ــ١١٧.

إن المجتمعات الأوربية بعامتها أما أنها لا ترغب في جعل المهاجرين يتثقفون بثقافتها أو تواجه صعوبة كبيرة في القيام بذلك, أما إلى أية درجة تبلغ رغبة المهاجرين المسلمين وأولادهم في أن يتثقفوا بتلك الثقافات, فإنه أمر غير واضح. ولهذه الأسباب, فإن هجرةً كبيرةً تستمر زمناً طويلاً يرجح أن تؤدي إلى تكوين دول مقسمة إلى مجتمعات مسيحية ومسلمة. وهذه النتيجة يمكن تجنبها إلى الحد الذي عنده تكون الحكومات والشعوب الأوربية مستعدة لتحمل عقبات تقييد مثل هذه الهجرة؛ التي تتضمن الخسائر المالية المباشرة للإجراءات المضادة للهجرة, والخسائر الإجتماعية بسبب الإمعان في عزل الجماعات المهاجرة الموجودة الآن, والخسائر الإقتصادية المحتملة في المدى البعيد بسبب شحة اليد العاملة ونسب النمو الضئيلة.

لكن مشكلة الغزو السكاني المسلم يُحتمَل أن تضعف, فحينما تبلغ نسب النمو السكاني في مجتمعات شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذروتها, كما قد بلغت ذروتها في بعض الدول, فإنها تبدأ بعدها بالهبوط[31]. إذ إلى الدرجة التي يحفز عندها ضغط النمو السكاني على الهجرة, فإن هجرة المسلمين يمكن أن تكون أقل بكثير بحلول سنة ٢٠٢٥. وهذا الحال لا ينطبق على إفريقيا ما تحت الصحراء. ولكن, إذا ما حدث تطور إقتصادي وأدى إلى حركة إجتماعية في غرب ووسط إفريقيا, ستزداد حوافز وأسباب الهجرة, لهذا, فإن الخطر على أوربا من "جعلها مسلمة" سيخلفه خطر "جعلها إفريقية". أما إلى أي مدى يكون فيه هذا الخطر حقيقة ملموسة, فإنه أمر سيتأثر كذلك تأثراً كبيراً بالمدى الذي إليه يقلل مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) والجوائح الأخرى سكان إفريقيا, وبالدرجة التي عندها تجذب جنوب إفريقيا المهاجرين من دول أخرى من إفريقيا.

وبينما يفرض المسلمون المشكلة المباشرة على أوربا, يفرض المكسيكيون المشكلة المباشرة على الولايات المتحدة. وإذ يكون الأمر المسلم به هو إستمرار التوجهات والسياسات الجارية, فإن الوضع السكاني لأمريكا, كما يكشف عن ذلك النسب والجدول ٨-٢, سيتغير على نحو مثير في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين, فيصبح تقريباً ٥٠ بالمائة منها من البيض و ٢٥ بالمائة منها إسبانية ـــ برتغالية, وكما يجري الحال مع أوربا, فيمكن أن تؤدي التعديلات في سياسة الهجرة وتعزيزات فعالة في إجراءات مضادة للهجرة إلى تغير هذه المؤشرات.

الخارطة ٨-١



الولايات المتحدة: دولة متصدعة

المناطق المشار إليها بالنسبة المئوية هي مشيرات إلى سكان كل إقليم الذين سيكونون في سنة 2020 أما سوداً أو آسيويين أو أمركيين الأصل، أو من أصول إسبانية وبرتغالية

المصدر: إعتمدت على بيانات من مكتب إحصاء سكان الولايات المتحدة. حقوق الطباعة لروجر دويل في سنة ١٩٩٥ خاص إلى التقرير العالمي وأخبار الولايات المتحدة.

الجدول ٨ـ٢
سكان الولايات المتحدة حسب العنصر والعرق (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٥	٢٠٢٠ تقدير	٢٠٥٠ تقدير
بيض من غير الأسبان أو البرتغال	%٧٤	%٦٤	%٥٣
بيض من أصول إسبانية أو برتغالية	%١٠	%١٦	%٢٥
سود	%١٢	%١٣	%١٤
آسيويون ومن سكان جزر المحيط الهادي	%٣	%٦	%٨
أمريكان من الهنود الحمر وسكان الآسكا الأصليين	<%١	<%١	%١
المجموع الكلي (بالملايين)	٢٦٣	٣٢٣	٣٩٤

المصدر: مكتب الولايات المتحدة للإحصاء السكاني. مؤشرات على الزيادات السكانية للولايات المتحدة حسب العمر، والجنس، والعنصر، وذوي الأصول الأسبانية والبرتغالية للسنين من ١٩٩٥ إلى ٢٠٥٠ (واشنطن: مكتب الحكومة للطباعة سنة ١٩٩٦) الصفحتين ١٢ـ١٣.

وحتى لو جرى إتخاذ تلك التعديلات، فستبقى القضية المركزية هي؛ إلى أية درجة يتم دمج ذوي الثقافة الإسبانية والبرتغالية في المجتمع الأمريكي كما جرى ذلك على الجماعات المهاجرة السابقة. ويواجه الجيلان الثاني والثالث من المهاجرين من ذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية مجموعة متنوعة وواسعة من المحفزات والضغوط في إندماجهم ذلك. أما الهجرة المكسيكية، من ناحية أخرى، فتختلف عن الهجرات الأخرى في نواحي يُحتمَل أن يكون لها شأن. أولاً؛ يأتي المهاجرون من أوربا وآسيا عبر المحيطات، بينما يأتي المكسيكيون مشياً عبر الحدود أو يخوضون النهر ليعبروا إلى الضفة الأخرى. ويضاف إلى ذلك، تمكنهم سهولة وسائل النقل والإتصال المتزايدة من الإحتفاظ بإتصالات وصلة هوية وثيقة مع مجتمعاتهم الأصلية. ثانياً؛ يتجمع المهاجرون المكسيكيون جنوب غرب الولايات المتحدة ويكونون بذلك جزءاً من الإمتداد الطبيعي للمجتمع المكسيكي يمتد من يوكاتان وحتى كولورادو (أنظر الخريطة ٨ـ١). ثالثاً؛ توحي بعض الدلائل بأن مقاومة الإندماج هو أقوى بين المهاجرين المكسيكيين مما هو عليه الحال مع الجماعات المهاجرة الأخرى، وبأن المكسيكيين يميلون إلى المحافظة على هويتهم المكسيكية، كما شهد على ذلك النزاع على القرار رقم ١٨٧ الذي صدر في كاليفورنيا في سنة ١٩٩٤. رابعاً؛ إن المنطقة التي يسكنها المهاجرون المكسيكيون هي المنطقة التي إستولت عليها الولايات المتحدة بعد أن هزمت المكسيك في أواسط القرن العشرين. ويكاد يكون الأمر مؤكداً أن التطور الإقتصادي المكسيكي سيولّد مشاعراً إنتقامية مكسيكية. وفي وقت ما ، يمكن أن تكون نتائج التوسع بالقوة العسكرية

في القرن التاسع عشر مُهدّدة ويُحتمَل أن يقلبها التوسع السكاني المكسيكي في القــرن الحــادي والعشرين.

إن ميزان القوة المتغير بين الحضارات يجعل الأمر عسيراً أكثر فأكثر على الغرب أن يحقق أهدافه فيما يخص إنتشار أسلحة الدمار الشامل, وحقوق الإنسان, والهجرة, وقــضايا أخــرى. ولكي يقلل الغرب من خسائره في هذا الموقف, يتطلب منه الأمر أن يستخدم مصادره الإقتصادية ببراعة بأسلوب العصا والجزرة في تعامله مع المجتمعات الأخرى, وأن يرسخ وحدتــه و ينــسق سياساته لكي يجعل الأمر صعباً على المجتمعات الأخرى أن تحرض دولة أوربية على أخرى, أو أن تشجع وتستغل الخلافات بين الأمم اللاغربية. وإن قدرة الغرب على إتخاذ هــذه الــستراتيجيات ستشكلها طبيعة وقوة نزاعاته ضد الحضارات المتحدية من ناحية, ومن ناحية أخرى يعتمد علــى المدى الذي إليه يستطيع أن يتوحد وينمي مصالح مشتركة مع الحضارات المتأرجحة.

الفصل التاسع

السياسات العالمية للحضارات

الدول الجوهر ونزاعات خطوط الصدع

إن الحضارات هي القبائل الإنسانية المطلقة عن الحدود, لهذا فإن صراع الحضارات هو صراع قبلي على مستوى عالمي. وفي العالم البادئ بالظهور, قد تشكل دول وجماعات تنتمي إلى حضارتين مختلفتين إرتباطات وإئتلافات محدودة, ومن أجل أغراض خاصة, ومن أجل المناورة لكي تتقدم بمصالحها على كيانات تنتمي إلى حضارة ثالثة أو من أجل تحقيق غايات مشتركة. إلا أن العلاقات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, في الغالب, لن تكون حميمة أبداً, بل عادة ما تكون باردة, وغالباً ما تكون عدوانية. أما العلاقات الموروثة من الماضي بين دول ذات حضارات مختلفة, مثل التحالفات العسكرية للحرب الباردة, فيُرجَح أن تضعف أو تتبخر. أما الآمال بشأن "شراكات" وثيقة مابين الحضارات, مثل التي صاغها ذات مرة قادتها من أجل روسيا وأمريكا, فهي غاية لن تُدرَك . إن العلاقات البادئة بالظهور مابين الحضارات ستتنوع على نحو طبيعي فتتدرج من المتباعدة إلى العنيفة, وسيقع بين هذين النوعين سلسلة من علاقات أشد تدهوراً وإنحداراً. وفي كثير من الحالات, يُرجَح أن تقترب العلاقات من الـ"سلام البارد" وهو السلام الذي حذر بشأنه بورس يالتسن من أنه يمكن أن يكون مستقبل العلاقات بين روسيا والغرب. ويمكن لعلاقات أخرى مابين الحضارات أن تقترب من حالة "حرب باردة". وكان أول من صاغ مصطلح *الحرب الباردة* هم إسبانيوا القرن الثالث عشر ليصفوا به "تعايشهم القلق" مع المسلمين على ساحل البحر المتوسط, وفي تسعينات القرن العشرين, رأى كثيرون "حرباً باردة حضاراتية" تقع وتشتد مرة أخرى بين الإسلام والغرب[1]. وفي عالم الحضارات لن تكون هذه الحرب هي العلاقة الوحيدة التي تتميز بهذه الصفة. فعبارات الوصف مثل؛ سلام بارد, حرب

باردة, حرب تجارية, شبه حرب, سلام قلق, علاقات مضطربة, خصومة شديدة, تعايش تنافسي, سباقات تسلح, يُرجَح على الأغلب أن تكون هي العبارات التي تصف العلاقات بين كيانات تنتمي إلى حضارات مختلفة. أما الثقة والصداقة فستكون نادرة.

وسيتخذ الصراع الحضاري صيغتين. فعلى المستوى المحلي أو الأصغر؛ ستنشب *نزاعات خطوط الصدع* بين الدول المتجاورة التي تنتمي إلى حضارات مختلفة, ونزاعات بين الجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة داخل أية دولة, ونزاعات , كما قامت في الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا السابقتين, تنشب بين جماعات تحاول أن تنشئ دولاً جديدةً على أنقاض دول قديمة. وتسود نزاعات خطوط الصدع, على وجه الخصوص, العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين. أما أسباب هذه النزاعات وطبيعتها والقوى المحركة لها فيبينها الفصلان العاشر والحادي عشر. أما على المستوى العالمي أو الأكبر, فستقع *نزاعات دول الجوهر* بين الدول الرئيسة للحضارات المختلفة. وإن القضايا التي تكون قضايا تقليدية للسياسات الدولية في هذه النزاعات, تشمل القضايا التالية:

١. التأثير النسبي, في تشكيل الأحداث العالمية, وإجراءات المنظمات الدولية العالمية مثل الأمم المتحدة, وصندوق النقد الدولي, والمصرف العالمي؛
٢. القوة العسكرية النسبية, التي تظهر بوضوح في الخلافات بشأن منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على الأسلحة وسباقات التسلح؛
٣. القوة والرفاهة الإقتصادية, التي تظهر بوضوح في النزاعات على التجارة, والإستثمار, وقضايا أخرى؛
٤. قيام شعب بالتمييز ضد شعب آخر ينتمي إلى حضارة أخرى أو بإبعاد جماعة, تنتمي إلى حضارة أخرى, عن أراضيه , ويتضمن هذا الأمر جهوداً تبذلها دولة تنتمي إلى إحدى الحضارات لحماية جماعة ينتسبون لها في حضارة أخرى؛
٥. القيم والثقافة, هي التي تنشب من أجلها الصراعات عندما تحاول دولة ما أن تدعم أو تفرض قيمها على شعب ينتمي إلى حضارة أخرى؛

٦. أحياناً, الأرض, التي تصبح عليها دول الجوهر مشاركات على خط المواجهة في حروب خط الصدع.

إن هذه القضايا, هي بالتأكيد, أسباب النزاع بين البشر على مدار التاريخ. ولكن عندما يكون الخصوم في القضية دولاً تنتمي إلى حضارات مختلفة, فإن الإختلافات الثقافية تزيد من قوة النزاع. وفي خضم تنافس دول الجوهر فيما بينها, تحاول هذه الدول أن تحشد حولها جماعاتها التي تنتمي إلى حضاراتها, لكي تنال تأييداً من حضارات ثالثة, وتعزز إنقساماً مابين الحضارات المعادية لها وتدعم إرتدادات عن بعضها البعض, ولكي تستخدم الخلطة المناسبة للإجراءات الدبلوماسية, والسياسية, والإقتصادية, وإجراءات سرية وإغراءات دعائية وإجراءات قسرية حتى تدرك غاياتها. ولكن لا يُرجَح أن تذهب دول الجوهر إلى إستعمال القوة العسكرية وجهاً لوجه بعضها ضد بعض, إلا في مواقف مثل التي أصبحت قائمة في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية حيث تتحاور دول الجوهر بعضها جنب بعض على طول خط الصدع الحضاري. أما فيما عدا ذلك من حالات, فإن حروب دول الجوهر لا تقوم إلا في حالتين؛ الأولى؛ يمكن أن تنشب هذه الحروب بسبب تصاعد قوة نزاعات خط الصدع بين الجماعات المحلية بصفتها جماعات نسبية, وبضمنها دول الجوهر, فتهرع لمساندة المحاربين الذين ينتسبون إليها. إلا إن هذه الإحتمالية بذاتها تخلق باعثاً رئيساً لدول الجوهر في الحضارات المواجهة لها يدفعها إلى إحتواء أو حل نزاع خط الصدع.

الثانية؛ يمكن أن تقع حرب الدولة الجوهر بسبب التغيرات التي تحدث في الميزان العالمي للقوة بين الحضارات. إذ في داخل الحضارة الإغريقية, قادت قوة الأثنيين المتعاظمة, كما قال ثيوسايديز, إلى حرب البيلوبونسس[1]. كما وأن تاريخ الحضارة الغربية هو تاريخ لـ"حروب الهيمنة" بين القوى الصاعدة والهابطة. أما المدى الذي إليه تعمل عوامل مشابهة على إثارة نزاع

[1] وهي الحرب التي قامت بين الاثنيين وحلفائهم من طرف والسبارطيين والذين إتحدوا معهم من أمراء صقلية وجزر أخرى من الطرف الآخر ووقعت في سنة ٤٣١ ق.م وإنتهت بهزيمة الأثنيين وحلفائهم في سنة ٤٠٤ ق.م. وجاء إسم هذه الحرب من شبه جزيرة البيلوبونسس التي كان يسكنها السبارطيين وتشكل في هذا الزمن الجزء الأعظم من اليونان. وكان السبب الرئيس في قيام هذه الحرب هو خوف السبارطيين والذين إتحدوا معهم من قوة الأثنيين بكثرة عددهم ومهاراتهم في فنون الحرب والأسلحة وقوتهم البحرية التي كانت تتزايد, لذلك كانوا يتحينون الفرصة لشن حرب عليها وجاءت تلك الفرصة عندما تمرد أحد أمراء الأثنيين على أثينا. المترجم

بين دول الجوهر الصاعدة والأخرى الهابطة من حضارات مختلفة فإنه أمر يعتمد في جانب منه على ما إذا كان إقامة التوازن أو أتباع قوة أكبر هو الإسلوب المفضل في هذه الحضارات عند الدول التي تحاول أن تتكيف إلى صعود قوة جديدة. وعلى الرغم من أن التبعية ربما تكون هي أكثر السمات المميزة للحضارات الآسيوية, يمكن أن يستحث إرتقاء قوة الصين محاولات لإقامة التوازن تقوم بها دول من حضارات أخرى, مثل الولايات المتحدة, والهند, وروسيا. وإن السبب وراء إنقطاع حرب الهيمنة في التاريخ الغربي تلك التي كانت بين بريطانيا العظمى والولايات المتحدة, والأمر الذي يمكن التسليم به, وهو التحول السلمي من سلاماً بريطانيا إلى سلاماً أمريكانا كان يعود في جانب واسع منه إلى النسب الثقافي الوثيق بين المجتمعين. وإن غياب مثل علاقة النسب هذه في التغير في ميزان القوة بين الغرب والصين لا يجعل قيام النزاع المسلح حتمياً لكنه يجعل إحتمالية وقوعه أكبر. وإن طبيعة فاعلية الإسلام هي سبب عامل الآن لقيام الكثير من حروب خط الصدع الصغيرة نسبياً؛ أما إرتقاء الصين فيمكن أن يكون سبباً في إندلاع حرب حضاراتية عظيمة بين دول الجوهر.

الإسلام والغرب

لقد زعم بعض الغربيين وبضمنهم بل كلنتن بأنه؛ ليس للغرب مشاكل مع الإسلام ولكن مع المتطرفين الإسلاميين الميالين للعنف وحسب. وإن ألفاً وأربعمائة سنة من التاريخ تقيم البرهان على ما هو عكس ذلك. فما إنفكت العلاقات بين الإسلام والمسيحية الأرثوذوكسية والغربية كلتاهما علاقات تتقاذفها العواصف. ولازال كل منها هو آخر الآخر. وإن صراع القرن العشرين بين الديمقراطية التحررية واللينينية الماركسية هو ظاهرة تاريخية زائلة بمقارنتها بالعلاقة ذات الصراع العميق بين الإسلام والمسيحية. وفي بعض الأحيان, قد عم فيها تعايش سلمي؛ وفي أغلب الأحيان كانت العلاقة تمثل واحدةً من أشد العداوات وعلاقة من درجات متباينة فتتدرج من الخصومة الشديدة إلى حرب حامية الوطيس. وتحدث عن تلك العلاقة جون أسبوزتو قائلاً؛ إن "طبيعة حركتها التاريخية .... هي غالباً ما يكون المجتمعان في تنافس, وفي بعض الأحيان يشتبكان في قتال مهلك, من أجل الهيمنة, والأرض, وإزهاق الأرواح"[2]. وعبر القرون, قد إرتفعت وإنخفضت

حظوظ هذين الدينين تبعاً لموجات الزخم الدافعة, وتوقفاتها, وموجات الزخم الدافعة المقابلة وتوقفاتها.

إن الإندفاع العربي الإسلامي الأول خارج موطنهم إبتداءاً من مطلع القرن السابع وحتى أواسط القرن الثامن قد ثبّت حكم المسلمين في شمال إفريقيا, وشبه الجزيرة الأيبيرية, والشرق الأوسط, وبلاد فارس, وشمال الهند. وعلى مدار قرنين أو نحو ذلك, إستقرت خطوط التقسيم بين الإسلام والمسيحية. ثم, في السنين الأخيرة من القرن الحادي عشر, أكد المسيحيون ثانية على سيطرتهم على الساحل الغربي من البحر المتوسط, فغزوا صقلية, وإحتلوا طليطلة. وفي سنة ١٠٩٥ قامت المسيحية بالحملة الصليبية, وعلى مدار قرن ونصف من الزمن حاول ملوك المسيحية أن يقيموا حكماً مسيحياً في الأرض المقدسة والمناطق المحاورة لها في الشرق الأدنى ولكن كان نجاحهم في ذلك أخذ يتناقص على الدوام حتى فقدوا عكا, وكانت هي آخر موطئ قدم لهم هناك, في سنة ١٢٩١. وفي عين الوقت كان قد ظهر العثمانيون الترك على مسرح الأحداث. فعملوا على إضعاف الدولة البيزنطية أول الأمر ومن ثم غزوا أغلب دول البلقان وكذلك شمال إفريقيا, وإحتلوا القسطنطينية في سنة ١٤٥٣, وحاصروا فينا في سنة ١٥٢٩. ويتحدث عن ذلك برنارد لويس فيقول ''لمدة ألف سنة تقريباً منذ أن حط المسلمون رحالهم في إسبانيا إلى الحصار التركي الثاني على فينا, كانت أوربا ترزح تحت تهديد لا ينقطع من الإسلام''[5]. إن الإسلام هو الحضارة الوحيدة الذي قد جعل بقاء الغرب أمراً تحوم حوله الشكوك, ولقد فعل هذا مرتين على الأقل.

ولكن بحلول القرن الخامس عشر, أخذ هذا المدّ ينقلب. فإستعاد المسيحيون بالتدريج شبه الجزيرة الأيبيرية, وأكملوا المهمة بإستعادة غرناطة في سنة ١٤٩٢. وفي نفس الوقت, كانت الإبتكارات الأوربية في الإبحار عبر المحيطات قد مكنت البرتغاليين ومن ثم الآخرين من تطويق قلب موطن المسلمين, فدخلوا المحيط الهندي وعبروه إلى ما بعده. وتزامن مع ذلك أن أنهى الروس قرنين من الزمن من حكم التتار. وفيما بعد إندفع العثمانيون مرة أخرى وأخيرة نحو الأمام ليحاصروا فينا في سنة ١٦٨٣. ورسم فشلهم هناك بداية خط تراجع طويل, وتضمن كفاح الشعوب الأرثوذكسية في دول البلقان لتحرير أنفسهم من الحكم العثماني, وتوسع إمبراطورية آل هابسبورغ, وتقدم الروس المثير الذي بلغ البحر الأسود والقوقاز. وعلى مدار قرن أو نحوه كانت

قد تحول الذي يُسمَى "إبتلاء المسيحية" فصار "رجل أوربا المريض"[4]. وعند نهاية الحرب العالمية الأولى, قامت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فأطلقت رصاصة الرحمة على الإمبراطورية العثمانية, وأقاموا حكماً مباشراً أو غير مباشر على جميع الأراضي العثمانية المتبقية ماعدا أرض الجمهورية التركية. وبحلول سنة ١٩٢٠, لم يتبقى إلا تركيا, والمملكة العربية السعودية, وإيران, وأفغانستان مستقلة عن صيغة ما لحكم غير إسلامي.

وبالمقابل بدأ تراجع الإستعمار الغربي بطيئاً في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين, وتسارَع إنسحابه على نحو مثير في أثر الحرب العالمية الثانية. وخلف إنهيار الإتحاد السوفيتي إستقلال مجتمعات إسلامية أخرى. وطبقاً لإحدى الحسابات, فإن بضعة إثنان وتسعين إستيلاءاً على أراضي للمسلمين قامت بها حكومات غير مسلمة حدثت في السنين بين ١٧٥٧ و ١٩١٩. وبحلول سنة ١٩٩٥, أصبحت تسعة وستون من هذه الأراضي مرة أخرى تحت حكم المسلمين, وكانت حوالي خمس وأربعين دولة مستقلة لها كثافة سكانية كاسحة من المسلمين. وتنعكس هذه الطبيعة العنيفة لهذه العلاقات المتغيرة في حقيقة أن ٥٠ بالمائة من الحروب التي قامت بين دولتين لهما دينين مختلفين في السنين بين ١٨٢٠ و ١٩٢٩ كانت حروباً نشبت بين دول مسلمة وأخرى مسيحية[5].

إن الأسباب وراء هذا النموذج من الصراع المستمر لا تكمن في ظواهر عابرة مثل نوبة الغضب المسيحي في القرن الثاني عشر أو تعصب المسلمين في القرن العشرين. بل إنها تنبع من طبيعة الدينين والحضارتين القائمتين على أساسهما. فمن ناحية, كان الصراع نتيجة للإختلاف, وعلى وجه الخصوص, مفهوم المسلمين عن الإسلام بأنه إسلوب للحياة يتخطى الحدود بين الدين والسياسة ويوحدهما وهو مفهوم يقف بالضد من المفهوم المسيحي الغربي الذي يفصل ملكوت الرب عن ملكوت القيصر. إلا إن هذا الصراع نشأ أيضاً بسبب جوانب التشابه بينهما. فكلا الدينين موحد, وتختلف عن الأديان المشرّكة بأنها لا تستطيع أن تستوعب آلهة جديدة بسهولة, وترى العالم بصيغة ثنائية هي؛ صيغة نحن - و - هم. وكلاهما دين كوني, ويدعي كل منهما بأنه دين الإيمان الحقيقي الذي يستطيع أن يعتنقه كل البشر. وكل منهما دين تبشيري يعتقد بأن من يؤمن به يقع على عاتقه واجب هداية غير المؤمنين إلى دين الإيمان الحق. وإنتشر الإسلام منذ

نشأته الأولى بالفتوحات وعندما أزفت الفرصة للمسيحية فعلت ذلـــك أيـــضاً. وإن المفهـــومين المتوازيين للـــ"الجهاد" و "الحملة الصليبية" لا يتشاهان وحسب بل تميزان هذين الدينين عـــن الأديان الكبرى الأخرى في العالم. وللإسلام والمسيحية, وحتى اليهودية, نظريات تقـــول بغائيـــة التاريخ على النقيض من النظريات التي تقول بدورانية التاريخ أو بسكونية التـــاريخ الـــسائدة في الحضارات الأخرى.

وكان مستوى الصراع العنيف بين الإسلام والمسيحية عبر الزمن ومازال يتأثر بإرتفـــاع النمو السكاني أو إنخفاضه, والتقلبات الإقتصادية, والتطور التقني, وقوة الإلتزام بالدين. وصاحب إنتشار الإسلام في القرن السابع هجرات ضخمة قامت بها الشعوب العربية, وكانت منها هجرات غير مسبوقة بـــ"حجمها وسرعتها", ونزلت في أراضي الإمبراطوريتين البيزنطية والـــساسانية. وبعد بضعة قرون من ذلك, جاءت الحملات الصليبية, في جانب كبير منـــها, نتيجـــةً للنمـــو الإقتصادي, وزيادة الكثافة السكانية, و "الإحياء الكنسي" في أوربا قرن الحادي عشر, وهـــذا الإحياء جعل في الإمكان تجنيد أعداد كبيرة من الفرسان والفلاحين من أجل الزحف إلى الأرض المقدسة. وكتب عن هذا الزحف أحد البيزنطيين قائلاً؛ عندما زحفت أول حملة صليبية وبلغـــت القسطنطينية بدت وكأن الغرب عن بكرة أبيه, وفيه كل قبائل البربر التي تقطن من ما وراء البحر الأدرياتيكي وحتى مرتفعات مضيق جبل طارق, كانوا قد إنطلقوا في هجرة جماعية هائلة وكانوا يتقدمون سيراً على الأقدام, مندفعين كأنهم كتلة صماء ومعها كل ما تحمل ويتصل بها صعداً إلى داخل آسيا"[6]. وفي القرن التاسع عشر أدت, مرة أخرى, زيادة فخمة في النمـــو الـــسكاني إلى هيجان أوربي, وتسبب في أكبر هجرة في التاريخ تلك التي تدفقت على أراضي المسلمين وكذلك أراضي أخرى.

ولقد عملت مزيج من عوامل تشبه السابقة على زيادة قوة الصراع بين الإسلام والغرب في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. أولاً؛ ولّد النمو السكاني المتزايد عند المسلمين أعـــداداً كبيرةً من الشباب العاطلين عن العمل والساخطين الذين يصبحون مجندين في الحركات الإسلامية المتطرفة, ويسلطون ضغطاً على المجتمعات المجاورة لهم, ويهاجرون إلى الغرب. ثانياً؛ لقـــد مـــنح الإنبعاث الإسلامي المسلمين الثقة من جديد في الشخصية المتميزة وجدارة حـــضارتهم وقـــيمهم

بمقارنتها مع تلك التي للغرب. ثالثاً؛ إن محاولات الغرب المتزامنة مع ذلك لعولمة قيمه وأعرافه, والحفاظ على تفوقه العسكري والإقتصادي, ومحاولاته في التدخل في النزاعات داخل العالم الإسلامي, كل هذه القضايا تثير إستياءاً شديداً بين المسلمين. رابعاً؛ أزال إنهيار الشيوعية العدو المشترك للغرب والإسلام وجعل كل منهما يرى الآخر هو الخطر الأكبر. خامساً؛ إن الإتصال والإختلاط المتزايدين بين المسلمين والغربيين تحفز كل منهما على معنى جديد للهوية الخاصة لكل منهما وتُعرفُه إلى أي مدى هي تختلف عن تلك التي للآخر. وكذلك, فإن التفاعل والإختلاط يزيد من سوء الخلافات بشأن حقوق الدول العضوات لحضارة ما في دولة هيمنت عليها دول عضوات لحضارة أخرى. وفي داخل المجتمعات المسلمة والمسيحية كلاهما, إنحدرت القدرة على تحمل الآخر إنحداراً حاداً في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين.

لهذا, فإن أسباب الصراع الذي عاد من جديد بين الإسلام والغرب يكمن في قضايا جوهرية للقوة والثقافة. فمن الحاكم؟ ومن المحكوم؟ هذه هي القضية المركزية في السياسة التي عرفها لينين, وإنما هي أصل التنافس بين الإسلام والغرب. ولكن ثمة صراع آخر بالإضافة هذا الصراع والذي كان سيعتبره لينين بغير ذي شأن, وهو يقوم بين رؤيتين لما هو حق وما هو باطل, وبناءاً على ذلك تجري معرفة من هو على حق ومن هو على باطل. وما دام الإسلام يبقى الإسلام (والذي سيبقى), والغرب يبقى الغرب (وإن كان هذا الأمر مشكوك فيه أكثر), فإن هذا الصراع الجوهري بين الحضارتين العظيمتين وأساليب حياتهما سيظل قائماً فيحدد علاقاتهما في المستقبل تماماً كما حددها على مدى أربع عشرة قرناً مضت.

ولقد عَكّر هذه العلاقات تعكيراً جعلها أسوأ مما كانت عليه عدد من القضايا ذات الوجود الفعلي التي عليها تختلف مواقفهما أو تتصارع. وعبر التاريخ, كانت إحدى القضايا الرئيسة هي الإستيلاء على الأرض, لكنها في هذا الزمن تغيرت نسبياً. فإن ثمان وعشرين نزاعاً من نزاعات خطوط الصدع دارت في أواسط التسعينات بين المسلمين وغير المسلمين كانت تسع عشرة منها بين المسلمين والمسيحيين. إذ كان أحد عشرة نزاعاً منها ضد المسيحيين الأرثوذكس وسبع ضد مؤمنين بالمسيحية الغربية في إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ولم يحدث إلا واحد من هذه النزاعات العنيفة أو التي يحتمل أن تكون عنيفة, هو الذي دار بين الكروات والبوسنيين, على طول

خط الصدع بين الغرب والإسلام تماماً. وإن النهاية الكاملة للإستعمار الإقليمي الغربي وغياب التوسع الإقليمي الإسلامي المتجدد لحد الآن قد أدى إلى إنفصال جغرافي إلى درجة أنه لا يوجد إلا في مناطق قليلة في البلقان مجتمعات غربية ومسلمة متجاورة تجاوراً مباشراً. لهذا السبب, فإن النزاعات بين الغرب والإسلام يكون تركيزها أقل على الأرض من تركيزها على قضايا حضاراتية أوسع مثل إنتشار أسلحة الدمار الشامل, وحقوق الإنسان والديمقراطية, والسيطرة على مصادر النفط, والهجرة, والإرهاب الإسلامي, والتدخل الغربي.

وفي أعقاب الحرب الباردة أصبحت الشدة المتزايدة لهذا العداء التاريخي يدركه على نحو واسع أعضاء المجتمعين. إذ في سنة ١٩٩١, على سبيل المثال, كان يرى باري بوزان كثيراً من الأسباب تبين لماذا كانت حرب باردة مجتمعية في طور الظهور "بين الغرب والإسلام, وستكون فيها أوربا على خط المواجهة".

إن لجزء من هذا التطور علاقة بالعلمانية التي تقف ضد القيم الدينية, ولجزء منه علاقة بالعداء التاريخي بين المسيحية والإسلام, ولجزء منه علاقة بالشعور بالغيرة من القوة الغربية, ولجزء منه علاقة بالإستياء من الهيمنة الغربية على سياسة ما بعد الإستعمار التي تحدد تركيبة الشرق الأوسط, ولجزء منه علاقة بالشعور بالمرارة والذلة عند المقارنة المثيرة للبغضاء بين إنجازات الحضارتين الإسلامية والغربية في القرنين الماضيين.

وأضاف باري بوزان قائلاً "إن حرباً باردة مجتمعية ضد الإسلام من شأنها أن تصب في تقوية الهوية الأوربية في كل أنحاء أوربا في وقت حاسم من مسيرة الإتحاد الأوربي". ولهذا السبب, "فربما يكون بالفعل تجمع جوهري في الغرب مهيئاً ليس لتأييد الحرب الباردة ضد الإسلام وحسب بل وحتى مهيئاً ليتبنى سياسات من شأنها أن تزيد من قوته". وفي سنة ١٩٩٠, قام برنارد لويس, وهو خبير بالشؤون الإسلامية, بتحليل "جذور غضب المسلمين", وخلص إلى النتيجة التالية:

يجب أن يكون الأمر واضحاً الآن بأننا نواجه نزعة وحركة تتجاوز إلى حد بعيد مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي ترعاها. فإن ما يحدث هو ليس أقل من إصطدام

حضارات, ولعله يكون أمراً لاعقلاني لكنه بالتأكيد ردة فعل تاريخية لعداء قديم ضد تراثنا اليهودي - المسيحي, وحاضرنا العلماني, وإنتشارهما كلاهما في جميع أنحاء العالم. إن الأمر ذو الأهمية الحاسمة هو أننا من جانبنا ينبغي لن لا يدفعنا الغضب إلى ردة فعل تساويها فتكون لاعقلانية مثلها ضد نلك الخصم[7].

وجاءت ملاحظات مشابه لتلك من المجتمع الإسلامي. فقال صحفي مصري رائد, وهو محمد سيد أحمد, في سنة ١٩٩٤ أنه؛ "ثمة علامات لا يمكن أن تُفهَم خطأً تدل على إصطدام يزداد أكثر فأكثر بين الأخلاق الغربية المسيحية ــ اليهودية وحركة الإحياء الإسلامي, وهو الإصطدام الذي يمتد الآن من المحيط الأطلسي غرباً وحتى الصين شرقاً". وتنبأ مسلم هندي بارز في سنة ١٩٩٢ بقوله؛ إن "مواجهة الغرب الثانية ستأتي على وجه التحديد من العالم الإسلامي. وإنه على إمتداد أرض الأمم الإسلامية من المغرب وحتى باكستان سينشب صراع من أجل نظام عالمي جديد". ويعتقد محامي تونسي كبير بأن الصراع كان قائماً من قبل إذ قال؛ "لقد حاول النهج الإستعماري أن يمسخ كل التقاليد الثقافية للإسلام. إنني لست مسلماً متطرفاً. ولا أعتقد أنه يوجد صراع بين الأديان, أنما يوجد صراع بين الحضارات"[8].

في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين, كان التيار العام في الإسلام يجري في إتجاه معادي للغرب. ومن ناحية, فإن هذا الأمر هو نتيجة طبيعية للإنبعاث الإسلامي وردة فعل ضد ما يدركه المسلمون من تسمم بالأفكار الغربية في المجتمعات المسلمة. إن "عودة التوكيد على الإسلام مهما كانت صيغته الطائفية محدودة, فإنها تعني الرفض للتأثير الأوربي الأمريكي على المجتمع المحلي, والسياسات, والأخلاق"[9]. وذات مرة فيما مضى, أخبر القادة المسلمون شعوبهم قائلين؛ "إننا يجب أن نكون مثل الغربيين". ولكن لو قال أي قائد مسلم هذا القول في الربع الأخير من القرن العشرين, لأصبح شخصاً معزول. وحقاً, يصعب أن تجد تصريحات يعلنها مسلمون, سواءاً كانوا سياسيين, أو مسئولين, أو أكاديميين, أو أصحاب أعمال, أو صحفيين, تقول في الثناء على القيم والأعراف الغربية. وبدلاً عن ذلك, إنهم يؤكدون على الإختلافات بين حضارتهم والحضارة الغربية, وعلى أعلوية ثقافتهم, وعلى الحاجة إلى صيانة وسلامة تلك الثقافة ضد الإنقضاض الغربي عليها. وإن المسلمين يخشون ويتشاءمون من القوة الغربية والتهديد الذي تسلطه هذه القوة على

الغرب عسكرياً أو مثل مصر والجزائر متكلين عليه إقتصادياً. وفي السنوات الأخيرة من الثمانينات, إنهارت الأنظمة الشيوعية في أوربا الشرقية عندما أصبح الأمر واضحاً أن الإتحاد السوفيتي لم يعد قادراً أو متمكناً من أن يمدها بالدعم الإقتصادي والعسكري. وإذا أصبح الأمر جلياً يوماً ما أن الغرب ما عاد يمكنه المحافظة على الأنظمة المسلمة التابعة له, فيُرجَح أنها ستعاني من مصير يشابه ذلك.

كانت ولازالت النزعة العدائية الإسلامية المتنامية ضد الغرب يوازيها زيادة في القلق الغربي بشأن "التهديد الإسلامي" الذي يفرضه على وجه الخصوص النهج المتطرف الإسلامي. ويرى الغرب الإسلام أنه مصدر لإنتشار أسلحة الدمار الشامل, والإرهاب, أما في أوربا فالمسلمين مهاجرين غير مرغوب فيهم. ويتقاسم هذه المخاوف عامة الناس والقادة كلاهما. وحين سُئل مواطنون أمريكيين مهتمين بالسياسة الخارجية في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٤ عما إذا كان "الإنبعاث الإسلامي" خطراً على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أم لا؟ فأجاب, على سبيل المثال, ٦١ بالمائة من عينة بلغت ٣٥,٠٠٠ شخص بنعم ولم يقل لا سوى ٢٨ بالمائة منهم. وقبل سنة من ذلك التاريخ حينما سُئلَت عينة عشوائية من عامة الناس عن أية دولة يأتي منها الخطر الأعظم على الولايات المتحدة فإختارت هذه العينة إيران, والصين, والعراق كأخطر ثلاث دول. وعلى نحو مشابه بتلك العينة, طُرَح سؤال في سنة ١٩٩٤ لتحديد أعظم "التهديدات الخطيرة" على الولايات المتحدة, فقال ٧٢ بالمائة من عامة الجمهور و ٦١ بالمائة من قادة السياسة الخارجية بأنه إنتشار الأسلحة النووية, بينما قال ٦٩ بالمائة من عامة الجمهور و ٣٣ بالمائة من القادة بأنه الإرهاب الدولي – وإن هاتين القضيتين ترتبطان على نحو واسع بالإسلام. علاوة على ذلك, كان ٣٣ بالمائة من عامة الجمهور و ٣٩ من القادة يرون خطراً في الإنتشار الممكن للأصولية الإسلامية المتطرفة. وكان للأوربيين آراء مشابهة لتلك, ففي ربيع سنة ١٩٩١, على سبيل المثال, قال ٥١ بالمائة من عينة من عامة الشعب الفرنسي؛ إن الخطر الرئيس على فرنسا كان يأتي من الجنوب مقابل ٨ بالمائة لا أكثر منهم قالوا أنه كان يمكن أن يأتي من الشرق. أما الدول الأربع التي يخافها الفرنسيون أشد الخوف فكانت أربعتها مسلمة: العراق بنسبة ٥٢ بالمائة, وإيران بنسبة ٣٥, وليبيا بنسبة ٢٦ بالمائة, والجزائر بنسبة ٢٢ بالمائة[12]. وأعرب القادة السياسيين

بضمنهم المستشار الألماني ورئيس الوزراء الفرنسي عن مخاوف مشابهة بتلك, وكذلك تصرح الأمانة العامة لحلف الناتو في سنة ١٩٩٥ أن الأصولية الإسلامية المتطرفة كانت "على أقل تقدير, خطيرة بنفس القدر الذي كانت عليه الشيوعية خطيرة" على الغرب, وأشار "أحد المسئولين الكبار المقربين" في إدارة الرئيس كلنتن إلى الإسلام بأنه الخصم العالمي للغرب[13].

ولما تم الغياب الفعلي للتهديد العسكري القادم من الشرق, فإن ما يخططه حلف الناتو يجري توجيهه على نحو متزايد نحو الأخطار المحتملة القادمة من الجنوب. وأشار إلى ذلك أحد المحللين في الجيش الأمريكي في سنة ١٩٩٢ بقوله؛ إن "الجبهة الجنوبية" تحل الآن محل الجبهة الوسطى "وهي تصير الآن على نحو متسارع خط المواجهة الجديد لحلف الناتو". ومن أجل صد هذه الأخطار القادمة من الجنوب بدأ أعضاء حلف الناتو الجنوبيين ـــ إيطاليا, وفرنسا, وإسبانيا, والبرتغال ـــ بالتخطيط والقيام بالعمليات العسكرية المشتركة وفي نفس الوقت جعلوا حكومات المغرب العربي كمستشارات لها في طرق مواجهة المتطرفين الإسلاميين. ووفرت هذه الأخطار القادمة كذلك المبررات المنطقية لحضور عسكري أمريكي كبير مستمر في أوربا. وتحدث عن هذا الأمر مسئول سابق رفيع المستوى في الولايات المتحدة قائلاً؛ "مع أن قوات الولايات المتحدة الموجودة في أوربا هي ليست الترياق الشافي للمشاكل التي يخلفها الإسلام الأصولي المتطرف, تلقي هذه القوات بالفعل ظلاً ثقيلاً على التخطيط العسكري في جميع أرجاء المنطقة. هل تتذكرون الإنتشار الناجح للقوات الأمريكية, والفرنسية, والبريطانية إنطلاقاً من أوربا في حرب الخليج التي وقعت في سنة ١٩٩٠ـــ١٩٩١؟ هؤلاء الذين في المنطقة يتذكرون[14]. ولعله كان قد أضاف, أنهم يتذكرون ذلك الإنتشار بخوف, وبغض, وكراهية.

وبعد أن تبينت الصور السائدة التي يدركها المسلمون والغربيون أحدهم عن الآخر بالإضافة إلى ظهور النهج الإسلامي المتشدد في تطرفه, فإنه قلما يكون الأمر مفاجئاً أن يتبع الثورة الإيرانية في سنة ١٩٧٩, إزدياد شدة شبه حرب بين الحضارتين الإسلام والغرب. وإنها شبه حرب لثلاثة أسباب. الأول؛ لم يكن كل الإسلام يحارب كل الغرب. إذ أن دولتين متشددتين هما (إيران, والسودان), وثلاث دول غير متشددة هي (العراق, وليبيا, وسوريا), بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات الإسلامية المتطرفة التي يأتيها الدعم المالي من دول مسلمة أخرى مثل المملكة

العربية السعودية, كانت ولازالت تحارب الولايات المتحدة, وفي بعض الأحيان, تحارب بريطانيا, وفرنسا, ودولا وجماعات غربية أخرى, وكذلك تحارب إسرائيل واليهود عامة. أما الثاني؛ أنها شبه حرب لأنها, ماعدا حرب الخليج التي إندلعت في سنة ١٩٩٠ـ٩١, يجري شنها بوسائل محدودة: إذ يقف الإرهاب في طرف, والقوة الجوية, والعمل السري, والعقوبات الإقتصادية في الطرف الآخر. أما الثالث؛ أنها شبه حرب لأنها على الرغم من أن العنف كان ولازال مستمراً, فإنها لم تكن مستمرة. فلقد تخللتها أعمال متقطعة يقوم بها أحد الطرفين فيثير إستجابة عند الآخر. وعلى الرغم من أنها شبه حرب لكنها تظل حرباً. فحتى لو تم إستثناء عشرات الآلاف من الجنود والمدنيين العراقيين الذين قتلهم القصف الغربي في شهري كانون الثاني ـ شباط من سنة ١٩٩١, فإن عدد القتلى والجرحى يظل بالآلاف حقاً, ووقعت حوادث القتل بالفعل في كل يوم إبتداءاً من سنة ١٩٧٩. ولقد قُتل عدد كبير من الغربيين في شبه الحرب هذه أكثر من الذين قُتلوا في الحرب "الحقيقية" في الخليج.

وفضلاً عن ذلك, لقد إعترف الطرفان بإن هذا الصراع هو حرب. وأعلن خميني منذ وقت مبكر من هذه الحرب, وبدقة تامة, قائلاً؛ إن "إيران تخوض حرباً قائمة بالفعل ضد أمريكا"[15], وينادي القذافي بين الحين والآخر بالحرب المقدسة ضد الغرب. ولقد تحدث قادة المسلمين للجماعات والدول المتطرفة الأخرى بلغة مشابهة بتلك. أما من طرف الغرب, فلقد صنفت الولايات المتحدة سبع دول بأنها "دول إرهابية", خمس منها مسلمة هي؛ (إيران, والعراق, وسوريا, وليبيا, والسودان), أما الدولتان الأخريان فهما كوبا وكوريا الشمالية. إلا أن هذا التصنيف في حقيقة أمره يعرفها بأنها أعداء, لأنها تهاجم الولايات المتحدة وأصدقائها بما يوجد تحت تصرفها من أشد الأسلحة تأثيراً, ولهذا السبب تدرك الولايات المتحدة وجود حالة حرب معها. ويشير مسئولو الولايات المتحدة مراراً وتكراراً إلى هذه الدول بوصفها دول "مارقة", و "رجعية", و "شاذة" ــ وبهذا يضعوها خارج النظام الدولي المتحضر ويجعلوها أهدافاً مشروعة للإجراءات المضادة التي تقوم بها عدة أطراف أو طرف واحد. وإتهمت حكومة الولايات المتحدة الذين قصفوا مركز التجارة العالمي بنيتهم في "شن حرب إرهاب مدني ضد الولايات المتحدة" وزعمت بأن المتآمرين المتهمين بالتخطيط للقيام بتفجيرات أكبر وأكثر في مانهاتن كانوا "جنوداً"

في صراع "يتضمن شن حرب" على الولايات المتحدة. فإذا ما إدعى المسلمون بأنه ثمة حروب غربية تُشن على الإسلام, وإدعى الغرب بأنه ثمة حروب تشنها جماعات إسلامية عليه, فيبدو الأمر المعقول هو أن نستنتج أن شيئاً ما شديد الشبه بالحرب إلى حد بعيد تجري أحداثه الآن.

وفي شبه الحرب هذه, قد إستفاد كل طرف فيها من جوانب قوته الخاصة وجوانب ضعف الطرف الآخر. فمن الناحية العسكرية, كانت ولازالت شبه الحرب هذه على نحو واسع حرباً بين الإرهاب والقوة الجوية. فالمقاتلون المسلمون المهيئون يستغلون المجتمعات المنفتحة في الغرب فيزرعون سيارات مفخخة بالقنابل في أهداف يختاروها. بينما يستفاد الخبراء العسكريين الغربيين من الأجواء المفتوحة للعالم الإسلامي فيلقون قنابل ذكية على أهداف ينتخبوها. ويتآمر المقاتلون الإسلاميون الداخلين في المعركة على ذبح الغربيين البارزين؛ بينما تتآمر أمريكا على الإطاحة بالأنظمة الإسلامية المتشددة. وفي خلال السنوات الخمس عشرة مابين ١٩٨٠ و ١٩٩٥, وطبقاً لتقارير وزارة الدفاع الأمريكية, قامت الولايات بسبع عشرة عملية عسكرية في الشرق الأوسط, جميعها كانت موجهة ضد المسلمين. ولا توجد عمليات عسكرية مشابهة بتلك قامت بها القوات العسكرية الأمريكية ضد أناس من أي حضارة أخرى.

وإلى اليوم, وماعدا حرب الخليج, ظل كل طرف يحافظ على شدة من العنف عند مستويات منخفضة معقولة ويمسك عن تسمية أعمال العنف بأنها أعمال حرب من شأنها أن تتطلب ردة فعل شاملة. وعلقت على ذلك صحيفة الإقتصادي بالتالي؛ "لو أمرت ليبيا إحدى غواصاتها بإغراق باخرة أمريكية, لكانت أمريكا تتعامل معه على انه عمل حرب قامت به الحكومة الليبية, وما كانت أمريكا لتسعى إلى تسليم قائد الغواصة لها. ومن ناحية المبدأ, فإن قيام الإستخبارات الليبية بتفجير طائرة أمريكية لنقل المسافرين هو أمر لا يختلف عن ذلك"[16]. وعلى الرغم من ذلك, يقوم المشاركون في هذه الحرب بعمليات أشد عنفاً أحدهم ضد الآخر أكثر مما قامت به الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي أحدهم ضد الآخر على نحو مباشر في أثناء الحرب الباردة. وبإستثناء حالات نادرة, فإن أياً من القوتين العظمتين لم تقتل عمداً مدنيين ولا حتى الذين يتصل عملهم بالعمل العسكري للقوة العظمى الأخرى. لكن هذا النوع من القتل كثيراً ما يحدث في شبه الحرب هذه.

ويدعي القادة الأمريكان بأن المسلمين المتورطين في شبه الحرب هذه هم قلة صغيرة, وإن إستعمالها العنف ترفضه أغلبية المسلمين الذين هم معتدلين. وربما يكون هذا الأمر صحيحاً, ولكن ينقصه الدليل الذي يؤيده. فكانت ومازالت الإحتجاجات على العنف المعادي للغرب غائبةً تماماً عن الدول المسلمة. وإن الحكومات المسلمة, وحتى الحكومات المتعبة الغارقة في المشاكل الصديقة للغرب والمعتمدة عليه كانت ومازالت متحفظة على نحو يثير الإستغراب حينما يبلغ الأمر درجة تتطلب إدانة أعمال الإرهاب ضد الغرب. أما في الجانب الآخر, فإن الحكومات وعامة الجماهير الأوربية قد أيدت على نحو واسع الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة ضد خصومها من المسلمين وقلما إنتقدت تلك الأعمال, بتناقض يثير الدهشة مع المعارضة المتحمسة التي غالباً ما كانوا يعبرون عنها بشأن العمليات التي تقوم بها أمريكا ضد الإتحاد السوفيتي والشيوعية في الحرب الباردة. إن النزاعات الحضاراتية, على خلاف النزاعات الفكرية, يقف فيها النسيب إلى جانب نسيبه.

إن المشكلة الأساسية التي يعاني منها الغرب هي ليست الأصولية الإسلامية المتطرفة. بل أنها الإسلام نفسه, فهو حضارة مختلفة يعيش في ظلها أناس يجري إقناعهم بأعلوية ثقافتهم ويستأسرهم هاجس إنحطاط قوتهم. وإن المشكلة التي يعاني منها الإسلام هي ليست وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو وزارة الدفاع الأمريكية, بل إنها الغرب نفسه, فهو حضارة مختلفة يعيش في ظلها أناس يجري إقناعهم بكونية ثقافتهم ويؤمنون بأن قوتهم المتفوقة, وإن كانت تنحدر, تفرض عليهم الإلتزام بنشر تلك الثقافة في جميع أنحاء العالم. إن هذه المقومات الأساسية هي التي تمد الصراع بين الإسلام والغرب بأسباب قيامه وديمومته.

آسيا, والصين, وأمريكا

مرجل الحضارات: إن التغيرات الإقتصادية في آسيا, وبخاصة في شرق آسيا, هي إحدى التطورات ذات الشأن الأعظم في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وبحلول التسعينات, كان هذا التطور الإقتصادي قد ولّد شعوراً بالغبطة بشأن الإقتصاد بين كثير من المراقبين الذين كانوا يحسبون شرق آسيا وكل إطار المحيط الهادي مرتبطاً بشبكة عمل تجارية تتوسع بلا حدود

إلى درجة من شأنها أن تضمن السلام والإنسجام بين الأمم. وقد كان مبعث هذا التفاؤل هو الإفتراض الذي تحوم حول صحته الشكوك إلى حد بعيد الذي يقول بأن التبادل التجاري هو قوة ثابتة تدعم السلام. لكن هذا الإفتراض ليس هو واقع الحال. فالنمو الإقتصادي يجلب معه عدم الإستقرار السياسي داخل الدول ومابين الدول, مغيراً بذلك ميزان القوة بين الدول وبين الأقاليم. وإن التبادل الإقتصادي يحمل الناس على الإتصال فيما بينهم إلا انه لا يحملهم على الإتفاق فيما بينهم. وعبر التاريخ, كان هذا التبادل التجاري غالباً ما يقود إلى وعي عميق بالإختلافات بين الشعوب فيثير مخاوف متبادلة. فالتجارة بين الدول تودي إلى التراع تماماً كما تعود بالفوائد. فإذا صدقت تجربة الماضي, فإن آسيا ذات الشمس الإقتصادية المشرقة ستولد آسيا ذات ظلال سياسية, آسيا يسودها الإضطراب والصراع.

إن التطور الإقتصادي لآسيا والثقة بالنفس المتنامية للمجتمعات الآسيوية يوقعان الفوضى في السياسات الدولية في هذا الزمن بثلاثة طرق على الأقل. الأولى؛ يُمّكن التطور الإقتصادي الدول الآسيوية من زيادة قدراتها العسكرية, الأمر الذي يجعل القضايا والعداوات التي كان قد تم كبتها في أثناء الحرب الباردة في مقدمة كل القضايا, ولهذا السبب فإن التطور الإقتصادي يزيد من إحتمالية التراع والإضطراب في الإقليم. الثانية؛ يزيد التطور الإقتصادي من شدة التراعات بين المجتمعات الآسيوية والغرب, وفي المقام الأول ضد الولايات المتحدة, ويقوي قدرة المجتمعات الآسيوية لتظهر على خصومها في هذه التراعات. أما الثالثة؛ إن النمو الإقتصادي للصين, التي هي أكبر قوة في آسيا, يزيد من تأثيرها في المنطقة ومن إحتمالية أن تعيد التوكيد على هيمنتها التقليدية في شرق آسيا, وبتلك الوسيلة تجبر الأمم الأخرى على إما أن تكون "تابعة" لها وتكيف أنفسها لهذا التغير أو إقامة "التوازن" ضدها ومحاولة إحتواء تأثيرها.

في خلال القرون العديدة من السطوة الغربية, كانت العلاقات التي قامت فيها هي مسرحية غربية لُعبَت أدوارها بالتبادل بين القوى الغربية الكبرى وإلى النهاية, وأكملتها, إلى حد ما, روسيا أولاً في القرن الثامن عشر, ومن ثم اليابان في القرن العشرين. وكانت أوربا المجتلد الرئيس لصراع وتعاون القوى العظمى, وحتى في أثناء الحرب الباردة كان خط المواجهة الأول بين القوى العظمى في قلب أوربا. وبقدر تعلق الأمر بالعلاقات الدولية القائمة في عالم ما بعد الحرب

الباردة, فإن لها حلبة صراع رئيسة, وهذه الحلبة هي آسيا وعلى وجه الخصوص شرق آسيا. لذلك, فإن آسيا هي مرجل الحضارات. فشرق آسيا وحده يحتوي على مجتمعات تنتمي إلى ست حضارات هي – اليابانية, والصينية, والأرثوذوكسية, والبوذية, والإسلامية, والغربية – ويضيف إليها جنوب آسيا الحضارة الهندوسية. وإن الدول الجوهر لأربعة حضارات منها؛ اليابان, والصين, وروسيا, والولايات المتحدة, هي لاعبات رئيسات في شرق آسيا؛ ويضيف إليها جنوب آسيا الهند, وإندونيسيا التي هي قوة مسلمة صاعدة. وعلاوة على ذلك, يضم شرق آسيا عدة قوى متوسطة المستوى ولها نفوذ إقتصادي متنامي؛ مثل كوريا الجنوبية, وتايوان, وماليزيا, بالإضافة إلى فيتنام التي يمكن أن تكون قوية. وتكون النتيجة من كل هذا وضعاً معقداً إلى حد بعيد من العلاقات الدولية, يشبه في كثير من جوانبه تلك التي كانت قائمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أوربا, فيكون محفوفاً بكل السيولة والقلق التي تميز الأوضاع المتعددة الأقطاب.

إن طبيعة شرق آسيا هي أنه ذو قوى متعددة, وحضارات متعددة وهذه الطبيعة تميزه عن أوربا الغربية, وستعزز الإختلافات الإقتصادية والسياسية هذا الإختلاف. ولكل دول أوربا الغربية ديمقراطيات مستقرة, ولها إقتصاديات سوق, وهي على مستوى عال من التطور الإقتصادي. وفي أواسط التسعينات, كان شرق آسيا يحتوي نظاماً ديمقراطياً مستقراً واحداً, وعدة ديمقراطيات حديثة العهد غير مستقرة, وفيه أربع من أصل خمس حكومات شيوعية ذات حكم مطلق باقية في العالم, بالإضافة إلى حكومات عسكرية, وحكومات الحاكم المطلق, وأنظمة فاشستية يهيمن فيها الحزب الواحد. وتتراوح مستويات التطور الإقتصادي من تلك التي لليابان وسنغافورة إلى تلك التي لفيتنام وكوريا الشمالية. ويوجد توجه عام نحو التحول إلى إقتصاديات السوق والإنفتاح الإقتصادي, لكن الأنظمة الإقتصادية مازالت تنتظم في سلسلة متصلة إبتداءاً من إقتصاد القيادة الذي تقوده الحكومة لكوريا الشمالية بوساطة خليط متنوع من سيطرة الدولة والمؤسسات الخاصة إلى الإقتصاد ذي الشعار؛ دعه يعمل, كإقتصاد هونغ كونغ.

وبغض النظر عن المدى الذي إليه تفرض الهيمنة الصينية في بعض الأحيان نظاماً يستمر لزمن قصير في المنطقة, فإن مجتمعاً دولياً (بالمعنى البريطاني لهذا المصطلح) لم يظهر في شرق آسيا حتى الآن كالذي لازال موجوداً في أوربا الغربية[17]. وفي السنوات الأخيرة من القرن العشرين

أصبحت أوربا ترتبط معاً بوساطة مؤسسات دولية معقدة وكثيفة على نحو إستثنائي هي؛ الإتحاد الأوربي، وحلف الناتو، والإتحاد الأوربي الغربي، والمجلس الأوربي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا، ومؤسسات أخرى غيرها. ولم يكن لشرق آسيا أية مؤسسات تضاهي تلك المؤسسات ماخلا منظمة إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي لا تحتوي أية قوة كبرى، وقد تجنبت بعامتها القضايا الأمنية، وأخذت تواً تتحرك نحو صيغ جد بدائية من التكامل الإقتصادي. وفي التسعينات، كانت المنظمة الأوسع وهي المجلس الإقتصادي الآسيوي في المحيط الهادي (أيبك)، التي تمثل أغلب الدول على سواحل المحيط الهادي، قد ظهرت إلى الوجود، لكنها كانت دكاناً لتجاذب أطراف الحديث حتى أنه أضعف من منظمة (آسيان). ولا توجد مؤسسات متعددة الأطراف رئيسة أخرى تجمع القوى الآسيوية الرئيسة معاً.

ومرة أخرى على النقيض من أوربا الغربية، فإن البذور التي تثمر النزاع بين الدول هي غزيرة في شرق آسيا. فالمنطقتان المعرّفتان على نحو واسع ألهما خطرتان قد ضمتا الكوريتين والصينيتين. إلا أن هاتين المنطقتين هما من مخلفات الحرب الباردة. فالخلافات الآيدلوجية تقل أهميتها في هذا الزمن، وبحلول سنة ١٩٩٥، كانت قد إتسعت العلاقات بين الصينيتين إتساعاً ذا شأن وكانت قد بدأت تتطور بين الكوريتين. أما إحتمالية أن الكوريين يقاتلون الكوريين فهي موجودة لكنها منخفضة؛ أما التوقعات بإن الصينيين يقاتلون الصينيين فهي أعلى، لكنها مازالت محدودة، الا إذا تبرأ التايوانيون من هويتهم الصينية وأنشئوا رسمياً جمهورية مستقلة لتايوان. كما نصت وثيقة عسكرية صينية تثبت صحة قول أحد الجنرالات أنه؛ ”لابد أن تكون ثمة حدود لحالات الإحتراب بين أعضاء العائلة الواحدة“[18]. وعلى الرغم من أن وقوع العنف بين الكوريتين أو الصينيتين يبقى أمراً ممكناً، يُرجَح أن تزيل العموميات الثقافية الجامعة هذا الإحتمال بمرور الزمن.

إن نزاعات شرق آسيا التي ورثتها من الحرب الباردة تلحق بها وتحل محلها في هذا الزمن نزاعات أخرى محتملة تعكس عداوات قديمة وعلاقات إقتصادية جديدة. وكانت التحليلات بشأن الأمن في شرق آسيا في مطلع التسعينات تشير بين الحين والآخر إلى منطقة شرق آسيا بوصفها ”جيرة خطيرة“، وبأنها ”ناضجة لإثارة العداء“، وبأنها منطقة تجري فيها ”حروب باردة

متعددة"، وبأنها "تستعد للمستقبل" الذي ستسوده الحرب وعدم الإستقرار[19]. وعلى النقيض من أوربا الغربية، يعاني شرق آسيا في تسعينات القرن العشرين من مشاكل إقليمية لم تحل بعد، وأهمها تتضمن تلك القائمة بين روسيا واليابان على الجزر الشمالية، وتلك القائمة بين الصين وفيتنام والفلبين ويحتمل أن تدخل دول آسيوية أخرى في النزاع على بحر الصين الجنوبي. وإن الخلافات على الحدود بين الصين من طرف، وروسيا والهند من طرف آخر كانت قد قلت في أواسط التسعينات ولكن يمكن أن تطفو على السطح مرة أخرى، إذ يمكن أن تطالب الصين بمنغوليا. وإن حركات التمرد أو الإنفصالية، التي في أغلبها يأتيها الدعم من خارج الدول التي تعمل فيها، توجد في ميندناو، وتيمور الشرقية، والتبت، وجنوب تايلاند، وميانمار الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من إن السلام يعم شرق آسيا في أواسط التسعينات، فلقد إندلعت حروب كبيرة في خلال الخمسين سنة الماضية في كوريا وفيتنام، ولقد حاربت الصين، وهي القوة المركزية في آسيا، الأمريكان علاوة على كل جاراتها تقريباً بضمنهم الكوريين، والفيتناميين، والصينيين القوميين، والهنود، والتبتيين، والروس. وفي سنة ١٩٩٣، حدد تحليل قام به عسكريون صينيون ثمانية مواضع إقليمية ساخنة كانت تهدد الأمن العسكري للصين، وإستنتج المجلس العسكري المركزي الصيني أن مستقبل الأمن في شرق آسيا على العموم يبدو "مروعاً إلى أبعد حد". وإنه لم يعم أوربا الغربية السلام ولم يعد أحد يفكر بالحرب إلا بعد قرون من الكفاح. أما في شرق آسيا فالأمر ليس كذلك، ويمكن أن يكون كما وصفه آرون فردبيرغ حين قال؛ "إن ماضي أوربا يمكن أن يصبح هو مستقبل آسيا"[20].

إن طبيعة فاعلية النشاط الإقتصادي، والنزاعات الإقليمية، والعداوات المنبعثة من جديد، والمخاوف السياسية كلها أوجدت الأسباب لزيادات كبيرة في الميزانيات المالية العسكرية، والقدرات العسكرية في شرق آسيا في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. ولكي تستثمر الحكومات الشرق آسيوية ثرواتها الحديثة العهد، وفي كثير من الحالات تستثمر شعوبها الحسنة التثقيف، فقد تحركت الحكومات الآسيوية لتبديل جيوشها الكبيرة التي تتألف من الفلاحين والسيئة التجهيز بقوات عسكرية أصغر حجماً، وأشد إحترافاً، ومتطورة تقنياً. وفي حين يتزايد القلق بشأن مدى الإلتزام الأمريكي في شرق آسيا، ترمي الدول في هذا الإقليم إلى أن تصبح

معتمدة على نفسها عسكرياً. وبينما إستمرت دول شرق آسيا في إستيراد كميات كبيرة من الأسلحة من أوربا, والولايات المتحدة, والإتحاد السوفيتي السابق, فإنها منحت في ذلك الإستيراد الأفضلية لإستيراد التقانة التي من شأنها أن تُمّكنها من صناعة طائرات, وصواريخ, ومعدات كهربية متطورة داخل الوطن. ولقد طورت اليابان, والدول الصينية ـــ الصين, وتايوان, وسنغافورة, وكوريا الجنوبية ـــ صناعات الأسلحة أكثر فأكثر. وإذ تدرك دول شرق آسيا موقعها الجغرافي الساحلي, فإن تشديدها كان على إبراز القوة والقدرات الجوية والبحرية. ونتيجة لذلك, تصير الأمم, التي كانت فيما مضى غير قادرة عسكرياً على قتال بعضها بعضا, يوماً بعد يوم أكثر قدرة على فعل ذلك. ولقد تضمنت هذه البناءات العسكرية قليلاً من الشفافية ولهذا السبب عززت كثيراً من الريبة والشك[21]. وفي موقف تتبدل فيه علاقات القوة, تتساءل كل حكومة تساؤلاً يفرض نفسه وتساؤلاً مشروعاً؛ "بعد عشر سنين إبتداءاً من الآن من سيكون عدوي ومن سيكون, لو كان ثمة أحد, صديقي؟"

الحروب الباردة الآسيوية ـــ الأمريكية؛ في السنين الأخيرة من الثمانينات وبدايات التسعينات أخذت العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الآسيوية, ماخلا فيتنام, تصير عدوانية أكثر فأكثر, وإن قدرة الولايات المتحدة على أن تظهر على خصومها في هذه النزاعات قد إنحدرت. وميزت هذه التوجهات بوجه خاص علاقاتها بالقوى الكبرى في شرق آسيا, وتطورت العلاقات الأمريكية بالصين واليابان بما يتلاءم مع مسارات متوازية. فالأمريكان, من طرف, والصينيون واليابانيون من الطرف الآخر, تحدثوا عن بداية قيام حروب باردة بين دولهم[22]. وبدأت هذه التوجهات المتزامنة في عهد إدارة بوش وإزدادت سرعتها في عهد إدارة كلنتن. وبحلول أواسط التسعينات, كان يمكن وصف العلاقات الأمريكية بالقوتين الآسيويتين الرئيستين في أحسن أحوالها بأنها "متوترة" وكان يبدو ثمة أمل ضئيل أن تكون أقل توتراً*.

---

* يجب أن يكون الأمر واضحاً بأنه, على الأقل في الولايات المتحدة, يوجد تشويش في معنى المصطلحات التي تخص العلاقات بين الدول. فمصطلح علاقات "جيدة" يجري الإعتقاد بأنها تتسم بالود ويسودها التعاون؛ أما مصطلح علاقات "سيئة" فيجري الإعتقاد بأنها تتميز بمناصبة العداء والخصام. ويبين هذا الإستخدام قراءتين لبعدين مختلفين أشد الإختلاف: اذ يجعل الود ضد العداء, والرغبة ضد النفور. وهذا الإستخدام يعكس ميزة الإفتراض الأمريكي بأن الإنسجام في العلاقات الدولية دائماً أمر جيد وبأن النزاع دائماً أمر سيئ. =

ففي مطلع التسعينات, أصبحت العلاقات اليابانية ــ الأمريكية ملتهبة وتشتد التهاباً أكثر فأكثر بسبب خلافات على عدد كبير من القضايا, ومن ضمنها دور اليابان في حرب الخليج, والوجود العسكري الأمريكي في اليابان, ومواقف اليابان بشأن سياسات حقوق الإنسان الأمريكية فيما يخص الصين ودولاً أخرى, ومشاركة اليابان في مهمات حفظ السلام, والأهم من ذلك, العلاقات الإقتصادية, وبخاصة التجارة, حتى أن إشارات حروب التجارة باتت مألوفة[23]. وطالب المسئولون الأمريكان, ولاسيما في عهد إدارة كلنتن, بإنفصالات أكثر فأكثر عن اليابان؛ وقاوم المسئولون اليابانيون هذه المطالب بقوة تزداد أكثر فأكثر. وكان كل خلاف ياباني ــ أمريكي على التجارة يصير أقسى وأصعب على الحل من الذي سبقه. وفي آذار من سنة ١٩٩٤, على سبيل المثال, وقع الرئيس كلنتن في قانون يمنحه السلطة في أن ينفذ أقسى القيود على اليابان, ذلك القانون الذي تسبب في إحتجاجات ليس في اليابان وحسب بل أيضاً من رئيس منظمة الإتفاق العام على التعرفة الجمركية والتجارة (غات), وهي منظمة التجارة العالمية الرئيسة. وبعد زمن قصير ردت اليابان بـ"هجوم ناقد لاذع" على سياسات الولايات المتحدة, وعقب ذلك بمدة قصيرة, قامت الولايات المتحدة بـ"إتهام اليابان رسمياً" بتهمة التمييز ضد شركات الولايات المتحدة في منح العقود الحكومية. وفي ربيع سنة ١٩٩٥ هددت إدارة كلنتن بفرض تعرفة جمركية تبلغ ١٠٠ بالمائة على السيارات الفخمة اليابانية, وذلك بإتفاق ينص على تجنب فرض هذه التعرفة قبل أن تكون العقوبات قد دخلت حيز التنفيذ. فكانت حالة ما شديدة الشبه بحرب تجارية دائرة على نحو واضح بين الدولتين. وفي أواسط التسعينات, كانت قد بلغت مرارة الموقف درجة بدأت معها الشخصيات القائدة للسياسة اليابانية تعترض وتثير الريبة بشأن الوجود العسكري الأمريكي في اليابان.

=ولكن تعريف العلاقات الجيدة بأنها علاقات تتسم بالود لا يكون صحيحاً إلا اذا كان النزاع غير مرغوب فيه على الإطلاق. ويظن اغلب الأمريكان أن الأمر كان "جيداً" أن جعلت ادارة بوش علاقات الولايات المتحدة مع العراق "سيئة" عن طريق الذهاب إلى الحرب من أجل الكويت. ومن أجل تجنب التشويش فيما اذا كان المصطلح "جيد" يعني مرغوب فيه أو التآلف, والمصطلح "سيئ" يعني غير مرغوب فيه أو عدائي, فإنني لن أستخدم "جيد" و"سيئ" إلا لكي أقصد بها مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه. ولذا كان الأمر عسيراً كان ممتعاً, فالأمريكان يجرون تنافساً في المجتمع الأمريكي بين الآراء, والجماعات, والأحزاب, وفروع الحكومة, والمشاريع الإنشائية. فلماذا يؤمن الأمريكان بأن الصراع جيد داخل مجتمعهم لكنه سيئ بين المجتمعات إنه لسؤال ساحر, وهو على الفضل ما علمت لم يدرسه أحد بجد حتى الآن.

وفي خلال هذه السنين أصبح رأي عامة الجماهير في كل بلد منهما وبثبات أقل ميلاً للود نحو البلد الآخر. وفي سنة ١٩٨٥, قال ٨٧ بالمائة من عامة الشعب الأمريكي أنه كان لهم موقف عام يتسم بالود نحو اليابان. أما بحلول عام ١٩٩٠, فإنخفضت هذه النسبة إلى ٦٧ بالمائة, وفي سنة ١٩٩٣, كان مجرد ٥٠ بالمائة من الأمريكان يشعرون بأنهم يميلون بود نحو اليابان, وقال الثلثين منهم تقريباً بأنهم يحاولون تجنب شراء البضائع اليابانية. وفي عام ١٩٨٥, وصف ٧٣ بالمائة من اليابانيين العلاقات الأمريكية – اليابانية بأنها ودية؛ وبحلول عام ١٩٩٣, قال ٦٤ بالمائة منهم بأنها كانت ليست ودية. وظهرت في سنة ١٩٩١ نقطة إنقلاب حاسمة في تبدل الرأي العام جعلته يختلف عن قالبه في الحرب الباردة. وفي تلك السنة, حلت كل دولة محل الإتحاد السوفيتي فيما تدركه الدولة الأخرى عنها. ولأول مرة يضع الأمريكان اليابان فوق الإتحاد السوفيتي في تصنيفها خطراً يهدد الأمن الأمريكي, ولأول مرة يضع اليابانيون الولايات المتحدة قبل الإتحاد السوفيتي كخطر يهدد أمن اليابان[24].

وكانت التغيرات في مواقف عامة الجماهير تباريها التغيرات في آراء النخبة. وفي الولايات المتحدة ظهرت مجموعة ذات شأن من المنظرين في المجالات الأكاديمية, والفكرية, والسياسية, وشدّدت على الإختلافات الثقافية والبنوية بين الدولتين, وعلى حاجة الولايات المتحدة إلى أن تتخذ مساراً أقسى في التعامل مع اليابان في القضايا الإقتصادية. حتى أن صور اليابان في وسائل الأعلام والمطبوعات, من غير الروائية الخيالية, والقصص الشعبية أصبحت مبتذلة أكثر فأكثر. وفي إسلوب موازي لذلك, ظهر في اليابان جيل جديد من القادة السياسيين الذين لم يكونوا قد خبروا قوة أمريكا في الحرب العالمية الأولى وخيرها الذي جاء بعد تلك الحرب, وأخذ هذا الجيل يتفاخر تفاخراً عظيماً بالنجاح الإقتصادي الياباني, وهو راغب تماماً في مقاومة المطالب الأمريكية بأساليب لم يكن الجيل الأسبق راغب فيها. وكان هؤلاء "المقاومون" اليابانيون النظير المقابل إلى "المنظرين" الأمريكان, ووجد المرشحون للمناصب السياسية في كلا البلدين إن الدفاع عن مسار قاسي في القضايا التي تؤثر على العلاقات اليابانية – الأمريكية تجري على أحسن ما يرام مع الناخبين.

وفي السنوات الأخيرة من ثمانينات ومطلع تسعينات القرن العشرين, أخذت العلاقات الأمريكية بالصين تزداد عدوانية أكثر فأكثر. وتحدث دنغ إكسيوبنغ في أيلول من سنة ١٩٩١ بهذا الشأن قائلاً؛ إن النزاعات بين البلدين أحدثت "حربا باردة جديدة", وهي عبارة تتكرر بإنتظام في الصحافة الصينية. وفي آب من سنة ١٩٩٥, أعلنت وكالة صحافة الحكومة بأن "العلاقات الصينية ــ الأمريكية هي الآن عند أدنى مستويات إنحطاطها منذ أن أقام البلدان علاقات دبلوماسية" في سنة ١٩٧٩. فالمسئولون الصينيون يشجبون بين الحين والآخر تدخلاً مزعوماً في الشؤون الصينية. وإن إحدى الوثائق الحكومية الصينية صدرت في سنة ١٩٩٢ جاء فيها؛ "نحن يجب أن نشير إلى أنه لكون الولايات المتحدة صارت القوة العظمى الوحيدة في العالم, فإنها أصبحت تسعى بوحشية من أجل الهيمنة وإتباع سياسات التسلط, وكذلك فإن قوتها تنحدر نسبياً, وإنه ثمة حدود لما هي قادرة على فعله". وتحدث الرئيس جيانغ زيمن في آب من سنة ١٩٩٥ قائلاً؛ "إن القوى الغربية المعادية لم تتخلى حتى الآن عن مؤامراتها الرامية إلى تغريب بلدنا وتقسيمه". وبحلول سنة ١٩٩٥, نقلت التقارير الإعلامية بأنه كان يوجد إجماع واسع بين القادة والعلماء على أن الولايات المتحدة كانت تحاول أن "تقسم" الصين إقليمياً, وتخريبها سياسياً, وإحتوائها ستراتيجياً, وإحباطها إقتصادياً[25].

ويوجد برهان على كل هذه التهم. فالولايات المتحدة سمحت لرئيس تايوان لي بالمجيء إلى الولايات المتحدة, وباعت لتايوان ١٥٠ طائرة من طراز أف -١٦, وأطلقت على التبت تسمية؛ "إقليم ذو سيادة محتل", وشجبت الصين لإساءتها لحقوق الإنسان, ورفضت أن تنظم بكين أولمبياد ٢٠٠٠, وطبّعت العلاقات مع فيتنام, واتهمت الصين بتصدير مكونات أسلحة كيماوية إلى إيران, وفرضت عقوبات تجارية على الصين بسبب صفقات بيع معدات صواريخ إلى باكستان, وهددت الصين بعقوبات أخرى في القضايا الإقتصادية, بينما في نفس الوقت تمنع قبول الصين في منظمة التجارة العالمية. ويتهم كل طرف منهما الطرف الآخر بسوء النية: فالصين حسبما يقوله الأمريكان؛ إنتهكت إتفاقات التفاهم بشأن تصدير الصواريخ, وحقوق الملكية الفكرية, وتشغيل السجناء, أما الولايات المتحدة حسبما يقوله الصينيون؛ خرقت إتفاقات بسماحها للرئيس لي بالقدوم إلى الولايات المتحدة وبيع طائرات مقاتلة متطورة إلى تايوان.

وكانت المجموعة الأهم في الصين من بين المجموعات التي لها وجهة النظر العدائية نحو الولايات المتحدة هم ضباط الجيش, الذين, على ما يبدو, يضغطون بإنتظام على الحكومة لكي تتخذ مساراً أشد حزماً مع الولايات المتحدة. وفي حزيران من سنة ١٩٩٣, نقلت التقارير بأن ١٠٠ من جنرالات الجيش الصيني بعثوا رسالة إلى الرئيس دنغ يشتكون فيها من سياسة الحكومة "السلبية" إتجاه الولايات المتحدة, وفشلها في مقاومة محاولات الولايات المتحدة لـ"إبتزاز" الصين. وفي خريف تلك السنة, صدرت وثيقة سرية للحكومة الصينية بينت الأسباب التي تراها القوات المسلحة أنها تمهد السبيل للنزاع مع الولايات المتحدة وهي؛ "لأن الصين والولايات المتحدة تشتبكان بنزاعات قائمة منذ زمن بعيد بشأن آيدلوجيتهما, ونظامهما الإجتماعي, وسياساتهما الخارجية, وإن الأمر سيكون إثباتاً للمستحيل أن تتحسن العلاقات الصينية – الأمريكية جوهرياً". وبما أن الأمريكان يعتقدون بأن شرق آسيا ستصبح "القلب للإقتصاد العالمي ..... فإن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل خصماً قوياً في شرق آسيا"[26]. وفي أواسط التسعينات, وصف المسئولون الصينيون والوكالات الصينية, الولايات المتحدة, وكما هو معتاد, بأنها قوة معادية.

وجاء العداء المتنامي بين الصين والولايات المتحدة في جانب منه بسبب السياسات المحلية في كلا الدولتين. وكما جرى الحال مع اليابان, فكان الرأي العام المتبلور الأمريكي منقسم على نفسه. ونصحت كثير من الشخصيات المؤسساتية بإقامة إرتباط بناء مع الصين, وتوسيع العلاقات الإقتصادية معها, وجذب الصين إلى ما يسمى بمجتمع الأمم. بينما شدَّد آخرون على الخطر الصيني المحتمل على المصالح الأمريكية, ونصحوا بأن التوجهات التي ترمي إلى إسترضاء الصين تؤدي إلى نتائج سلبية, وحثوا على إتباع سياسة إحتواء صارمة. وفي سنة ١٩٩٣, جعلت عامة الجماهير الأمريكية الصين الدولة الثانية تماماً بعد إيران كدولة تفرض أعظم الخطر على الولايات المتحدة. وكان غالباً ما يتم توجيه السياسات الأمريكية لكي تؤدي إيماءات رمزية؛ مثل زيارة لي إلى مدينة كورنيل الأمريكية ولقاء كلنتن بالداليا لاما[*], تلك الإيماءات التي أغضبت الصينيين, بينما, في نفس الوقت, تعمل هذه السياسات على قيادة الإدارة إلى التضحية بإعتبارات

---

[*] وهو الزعيم الروحي لأتباع الديانة اللامية التي هي بوذية أهل التبت ومنغوليا. المترجم

حقوق الإنسان من أجل المصالح الإقتصادية, كما في توسيع معاهدة الأمة الأكثر تفضيلاً. وفيما يخص الصينيين, فإن الحكومة الصينية من ناحيتها كانت تحتاج إلى عدو جديد لإسناد دعواها إلى النهج القومي الصيني وجعل سلطتها شرعية. وكلما طال الزمن على الصراع على الخلافة, يزداد التأثير السياسي للقوات العسكرية, وأمسى الرئيس جيانغ ومنافسين آخرين يتنافسون على سلطة ما بعد ــ دنغ فهم لا يستطيعون تحمل أن يكونوا متقاعسين في الدفاع عن المصالح الصينية.

وهكذا على مدار عقد من الزمن "تدهورت" العلاقات الأمريكية مع اليابان والصين كلتاهما. وكان هذا التحول في العلاقات الآسيوية ــ الأمريكية واسع إلى حد بعيد وأحاط بمساحات من قضايا مختلفة كثيرة إلى حد بعيد حتى يبدو الأمر غير محتمل أنه يمكن لأسبابه أن تكون موجودة في صراعات منفردة على المصلحة تدور على قطع غيار للآلات الميكانيكية, ومبيعات آلات التصوير, أو القواعد العسكرية, هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى, تدور على زج المنشقين في السجون, أو نقل الأسلحة, أو القرصنة على أفكار وإبداعات الدولة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك, كان الأمر يجري, على نحو واضح, بالضد من المصلحة الوطنية الأمريكية أن تجعل أمريكا علاقاتها, وفي وقت واحد, تصير أشد نزاعاً مع القوتين الآسيويتين الرئيستين, إذ أن القواعد الأساسية للعبة الدبلوماسية وسياسات القوة تقضي بأنه كان يجب على الولايات المتحدة أن تعزل إحداهما فتجعلها ضد الأخرى أو على الأقل تلطف علاقاتها مع إحداهما إذا أخذت تصير أشد نزاعاً مع الأخرى. إلا أن هذا الأمر لم يقع. فكانت عوامل أشمل تفعل فعلها فتعزز النزاع في العلاقات الآسيوية ــ الأمريكية, وتجعل القضايا المنفردة التي تطفو على السطح في تلك العلاقات أصعب على الحل. وكان لهذه الظاهرة أسباب عامة.

أولاً؛ إزدياد التفاعل بين المجتمعات الآسيوية والولايات المتحدة عن طريق وسائل الإتصالات الموسعة, والتجارة, والإستثمار, ومعرفة أحدهما الآخر, الأمر الذي ضاعف القضايا والمواضيع التي يمكن أن تصطدم فيها المصالح, بل إنها فعلاً إصطدمت. وهذا التفاعل المتزايد أخذ يهدد عادات ومعتقدات الآخر منهما التي كانت قد بدت وهي بعيدة غريبة بلا ضرر. أما السبب الثاني؛ فكان الخطر السوفيتي في خمسينات القرن العشرين الذي أدى إلى قيام معاهدة الأمن المشتركة الأمريكية ــ اليابانية. وأدى تزايد القوة السوفيتية في سبعينات القرن العشرين إلى إقامة

علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين في سنة ١٩٧٩, وقيام تعاون بين الدولتين لغرض خاص هو دعم مصلحتهما المشتركة في معادلة ذلك الخطر. وأزالت نهاية الحرب الباردة هذه المصلحة الطاغية للولايات المتحدة والقوى الآسيوية و لم تترك شيئاً من مصلحة محلها. وتبعاً لذلك, إن قضايا أخرى حيثما قامت نزاعات ذات شأن في المصلحة أصبحت تتقدم على كل القضايا. أما السبب الثالث؛ فإن التطور الإقتصادي لدول شرق آسيا قد غير التوازن الكلي في القوة بينها وبين الولايات المتحدة. إن الآسيويين, كما قد رأينا, يؤكدون على نحو متزايد على جدارة قيمهم وأعرافهم وأعلوية ثقافتهم على الثقافة الغربية. أما الأمريكان, على الطرف الآخر, فإنهم كانوا يميلون, ولاسيما بعد نصرهم في الحرب الباردة, إلى الجزم بأن قيمهم وأعرافهم تلائم العالم أجمع, وأنهم لازالوا يمتلكون القوة لئن يرسموا صورة السياسات الخارجية والمحلية للمجتمعات الآسيوية.

إن هذه البيئة الدولية المتقلبة جلبت الإختلافات الثقافية الجوهرية بين الحضارات الآسيوية والحضارة الأمريكية فجعلتها في المقدمة. وعلى المستوى الأشمل تسود الروح الكنفوشيوسية في كثير من المجتمعات الآسيوية وتشدّد فيها على قيم إحترام السلطة, والتسلسل الهرمي, وثانوية حقوق ومصالح الفرد, وعلى أهمية الإجماع في الرأي, وتجنب المواجهة, و"حفظ ماء الوجه", وبنحو عام؛ سيادة الدولة على المجتمع وسيادة المجتمع على الفرد. وبالإضافة إلى ذلك, يميل الآسيويون إلى التفكير في تطوير مجتمعاتهم بلغة العمل لقرون ولألف سنة, وتمنح الأولوية إلى زيادة المكاسب التي تأتي في الأمد البعيد إلى أقصى حد. وتتناقض هذه المواقف مع القيم ذات السيادة في المعتقدات الأمريكية في الحرية, والمساواة, والديمقراطية, والفردانية, والنزعة الأمريكية إلى الارتياب بالحكومة, ومعارضة السلطة, ومناصبة الخصم العداء وإقامة التوازن ضده, والحث على التنافس, وتقديس حقوق الإنسان, وتسيان الماضي, وتجاهل المستقبل, والتركيز على زيادة المكاسب العاجلة إلى أقصى حد. إن أسباب الصراع يكمن في الإختلافات الجوهرية في المجتمع والثقافة.

وكان لهذه الإختلافات عواقبها في العلاقات بين الولايات المتحدة والمجتمعات الآسيوية الرئيسة. فبذل الدبلوماسيون جهوداً عظيمةً لحل النزاعات الأمريكية مع اليابان على القضايا الإقتصادية وعلى وجه الخصوص فائض التجارة اليابانية والتمنع الياباني عن البضائع والإستثمارات الأمريكية. وإتسمت المفاوضات التجارية اليابانية ــ الأمريكية بكثير من إمارات المفاوضات

السوفيتية ـــ الأمريكية بشأن السيطرة على السلاح في الحرب الباردة. وإبتداءاً من سنة ١٩٩٥, كانت "مفاوضات التجارة اليابانية ـــ الأمريكية" قد أدت إلى نتائج أقل شـأناً بكـثير مـن "مفاوضات السيطرة على السلاح السوفيتية ـــ الأمريكية" لأن هذه الـصراعات تنـشأ عـن الإختلافات الجوهرية في نظامي الإقتصاديين, ولاسيما الطبيعة الفريدة للإقتصاد الياباني بين تلـك الإقتصاديات للدول الصناعية الكبرى. فلقد بلغت إستيرادات اليابان من البضائع المصنعة حـوالي ٣,١ بالمائة من إجمالي إنتاجها الوطني بمقارنته بمعدل يبلغ ٧,٤ بالمائة من إجمالي الإنتاجات الوطنية للقوى الصناعية الكبرى. ولازالت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في اليابان ضئيلة إلى حد بعيد إذ تبلغ ٠,٧ من المائة من إجمالي الإنتاج المحلي بمقارنتها مع ٢٨,٦ بالمائة من إجمالي الإنتاج المحلـي للولايات المتحدة, و ٣٨,٥ بالمائة لأوربا. وإن اليابان هي الوحيدة من بين الدول الصناعية الكبيرة التي أدارت مبالغ فائضة من ميزانيتها في مطلع تسعينات القرن العشرين[27].

وعلى أية حال, ما كان الإقتصاد الياباني يعمل بالطريقة التي يفترض أن تكون قـوانين كونية كما يمليه علم الإقتصاد الغربي. وإن الإفتراض البسيط الذي وضعه الخـبراء الإقتـصاديين الغربيون بأن إنخفاض قيمة الدولار من شأنه أن يقلل من فائض التجارة اليابانية أثبت أنه خاطئ. فعلى الرغم من أن إتفاقية بلازا لسنة ١٩٨٥ عدلت العجز التجاري الأمريكي مع أوربا, كان لها تأثير ضئيل في تعديل العجز بالمقارنة مع اليابان. ففي حين كان يقيم الين الياباني بأقل من الواحد من المائة للدولار الواحد, ظل فائض التجارة اليابانية مرتفعاً بل حتى أنـه إزداد. ولهـذا كـان اليابانيون قادرين على النهوض بكلا الأمرين؛ عملة قوية وفائض تجاري. ويميل الفكر الإقتصادي الغربي إلى إفتراض وجود إنخفاض تجاري سلبي يقع في العلاقة بين البطالة والتضخم, فلما كانـت نسبة البطالة أقل من ٥ بالمائة وهو الأمر المهم, كان يعتقد أنها ستطلق شرارة ضغوط التـضخم. ولكن, على الرغم من ذلك, كان على مدار سنين لليابان بطالة يبلغ معدلها أقل مـن ٣ بالمائـة وتضخم يبلغ معدله ١,٥ بالمائة. وبحلول تسعينات القرن العشرين حدث أن أدرك خبراء الإقتصاد الأمريكان واليابانيون كلاهما الإختلافات الأساسية في هذين النظامين الإقتصاديين ووضـعوها في إطار فكري. وإسـتنتجت إحدى الدراسات المتأنية أن المستوى المنخفض الفريـد مـن نوعـه للإستيرادات من البضائع المصنعة الذي تتميز به اليابان "لا يمكن تعليله بوساطة إستخدام العوامل

الإقتصادية القياسية". وذهب تحليل آخر إلى القول؛ إن "الإقتصاد الياباني لا ينطبق عليه المنطق الغربي, مهما يقول المتنبؤون الغربيون, وذلك لسبب بسيط هو أن الإقتصاد الياباني ليس إقتصاد سوق حر غربي. فإن اليابانيين ... قد إخترعوا نوعاً من الإقتصاد من شأنه أن يسلك طرقاً تدحض وتذهل القدرات التنبؤية للمراقبين الغربيين"(28).

ما الذي يفسر هذه السمة المميزة للإقتصاد الياباني؟ ومن بين إقتصاديات الدول الصناعية الكبرى, فإن الإقتصاد الياباني فريد من نوعه لأن المجتمع الياباني هو مجتمع لا غربي بنحو فريد. إذ أن المجتمع والثقافة اليابانية يختلفان عن المجتمع والثقافة الغربية, ولاسيما عن الأمريكية منها. ولقد تم تسليط الضوء على هذه الإختلافات في كل تحليل مقارن حاد يخص اليابان وأمريكا(29). ويعتمد الحل للقضايا الإقتصادية القائمة بين اليابان والولايات المتحدة على تحولات أساسية في طبيعة أحد الإقتصادين أو كلاهما, الأمر الذي يعتمد بدوره على تحولات أساسية في مجتمع وثقافة إحدى الدولتين أو كلتاهما. وإن حدوث مثل هذه التحولات ليس بالأمر المستحيل. فالمجتمعات والثقافات تتغير فعلاً. ولعل هذا التغير يأتي نتيجةً لحدث ذي وطأة قاسية. إذ أن الهزيمة النكراء في الحرب العالمية الثانية جعلت دولتين من أشد دول العالم تشرباً بالروح العسكرية يصبحا دولتين من أشد الدول حباً في السلام. ولكن, لا يبدو الأمر مرجحاً سواءاً كانت الولايات المتحدة أم اليابان ستفرض هوريشيما إقتصادية على الأخرى. وكذلك يمكن أن يغير التطور الإقتصادي البنية الإجتماعية وثقافة الدولة تغييراً عميقاً, كما حدث في إسبانيا في السنين مابين مطلع خمسينات القرن العشرين والسنين الأخيرة من سبعيناته, ولعل الثروة الإقتصادية تجعل اليابان مجتمعاً أشد شبهاً بالأمريكان فيكون ذا نزعة إستهلاكية. وفي السنين الأخيرة من الثمانينات, ذهب عامة الشعب في اليابان وأمريكا كلتاهما إلى القول بأن بلدهم كان يجب أن يصير أكثر شبها بالبلد الآخر. وبطريقة محدودة كان الإتفاق الياباني ـــ الأمريكي بشأن مبادرات إزالة العوائق البنيوية منسقاً لدعم التوجه نحو هذا المنعطف. ويبين فشل هذه الإتفاق وإخفاق محاولات مشابهة له إلى أي مدى تضرب الخلافات الإقتصادية بجذورها عميقاً في ثقافتي المجتمعين.

وبينما كان للنزاعات بين الولايات المتحدة وآسيا أسبابها في الإختلافات الثقافية, عكست نتائج نزاعاتهما التبدل في علاقات القوة بين الولايات المتحدة وآسيا. وسجلت الولايات

المتحدة بعض الإنتصارات في هذه النزاعات, لكن التيار كان يجري بإتجاه آسيوي, وإن تغير ميزان القوة يزيد هذه الصراعات سوءاً. وكانت الولايات المتحدة تتوقع من الحكومات الآسيوية أن تقبلها كقائدة "للمجتمع الدولي", وأن تذعن إلى ممارسة المبادئ والقيم الغربية في مجتمعاتها. أما الآسيويون, على الجانب الآخر, فكما تحدث عنهم نائب رئيس الولايات المتحدة للشوون السياسية والعسكرية ونستن لورد إذ قال؛ "انهم كانوا يعون ويفتخرون بإنجازاتهم", وكانوا يتوقعون أن يجري معاملتهم معاملة الند للند, وكانوا يميلون إلى النظر إلى الولايات المتحدة على إنها "حاضنة[*] دولية, إن لم تكن مستأسدة على من هم أضعف منها". ولكن, يوجد في الثقافة الأمريكية حقائق عميقة لا سبيل إلى تجاهلها تجبر الولايات المتحدة أن تكون على الأقل حاضنة إن لم تكن مستأسدة على من هم أضعف منها في الشؤون الدولية, ونتيجة لذلك كانت التطلعات الأمريكية تقع في صراع مع التطلعات الآسيوية على نحو متزايد. وعبر سلسلة طويلة من القضايا, تعلم اليابانيون وقادة آسيويين آخرين أن يقولوا "لا" إلى نظرائهم الأمريكان. ويجري التعبير عنها أحياناً بطرق آسيوية مؤدبة من أساليب "الإنصراف". إن نقطة الإنقلاب الرمزية في العلاقات الأمريكية الآسيوية ربما كانت تلك التي وصفها أحد المسئولين اليابانيين الكبار بأنها "أول قطار كبير يخرج من سكته فيتحطم" في العلاقات الأمريكية ـ اليابانية, التي حدثت في شباط من سنة ١٩٩٤, عندما رفض رئيس الوزراء موريهيرو هوسوكاوا رفضاً قاطعاً طلب الرئيس كلنتن الموجه إلى غايات عددية في الإستيرادات اليابانية من البضائع المصنعة الأمريكية. وعلق على ذلك مسئول ياباني آخر قائلاً؛ "ما كان يمكن أن نتصور حدوث أمر مثل هذا حتى قبل سنة". وبعد سنة من ذلك التاريخ أكد وزير خارجية اليابان على هذا التغير قائلاً؛ أنه عهد من المنافسة الإقتصادية بين الأمم والأقاليم وكانت مصلحة اليابان الوطنية أهم من "هويتها المجردة" كعضوة من الغرب(30).

وإن تكيفاً أمريكياً تدريجياً إلى حالة ميزان القوة المتغير إنعكس في السياسة الأمريكية نحو آسيا في التسعينات. أولاً؛ في حقيقة الأمر, سلّمت بأنها تفتقر إلى الإرادة/أو القدرة على الضغط على المجتمعات الآسيوية, فالولايات المتحدة فصلت مابين مناطق أية قضية حيثما كان يمكن أن تستفيد بطريقة الضغط على منطقة وأخذ ما تريده من المنطقة الأخرى في مناطق قضية ما إذا كان

[*] حاضنة؛ مربية أولاد غير أولادها.

فيها نزاع. وعلى الرغم من أن الرئيس كلنتن كان قد نادى بالأولية الأعلى لحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الصين, إستجاب إلى الضغط الذي سلطه عليه أصحاب الأعمال, وتايوان, وجهات أخرى, ففصل حقوق الإنسان عن القضايا الإقتصادية, وتخلى عن محاولة إستخدام توسيع إتفاق مكانة الأمة الأكثر تفضيلا كوسيلة للتأثير على سلوك الصين نحو معارضيها السياسيين. وفي تحرك مواز لذلك, فصلت إدارة كلنتن على نحو واضح السياسة الأمنية نحو اليابان عن التجارة وقضايا إقتصادية أخرى, حيث كانت تستطيع, على نحو مسلم, أن تستفيد بطريقة ممارسة الضغط على مناطق القضية, حينما كانت علاقاتها باليابان أشد صراعاً. وهكذا تخلت الولايات المتحدة عن أسلحتها التي كان يمكنها إستخدامها عن طريق دعم حقوق الإنسان بالضغط على الصين, وإستخلاص التنازلات التجارية من اليابان التي يعود بها هذا الضغط.

ثانياً؛ إتبعت الولايات المتحدة, مراراً وتكراراً, مساراً تتوقع فيه تبادل الإمتيازات التجارية مع الأمم الآسيوية, فتقدم تنازلات متوقعةً بذلك أنها ستأتي بتنازلات مماثلة لها من الآسيويين. وكان غالباً ما يبرر هذا المسار بالنزول عند الحاجة إلى الإبقاء على "إرتباط بناء" أو "حوار" مع الدولة الآسيوية. ولكن في كثير من الأحيان فسرت الدولة الآسيوية هذا التنازل بأنه إشارة على ضعف أمريكي, ولهذا السبب كانت تستطيع أن تتمادى أكثر في رفض المطالب الأمريكية. وكان هذا النموذج من العلاقات واضحاً على وجه الخصوص فيما يتعلق بالصين التي إستجابت إلى الفصل الذي قامت به الولايات المتحدة بين الإهتمام بحقوق الإنسان عن العمل بمكانة الأمم الأكثر تفضيلاً في الإتفاقات التجارية فنفذت سلسلة واسعة جديدة من إنتهاكات حقوق الإنسان. وبسبب الميل الأمريكي إلى تعريف العلاقات "الجيدة" بأنها "ودية", فإن الولايات المتحدة تخسر خسارة عظيمة في مجاراتها التنافس مع المجتمعات الآسيوية التي تعرف العلاقات "الجيدة" بأنها العلاقات التي تأتي لها بالإنتصارات. اذ يرى الآسيويون الأمر, أن التنازلات الأمريكية ليست متبادلة, بل تأتي لكي تُستغل.

ثالثاً؛ تطورت حالة تكرار قيام النزاعات الأمريكية ــ اليابانية على القضايا التجارية التي كانت الولايات المتحدة فيها ستصوغ مطالباً من اليابان وتهدد بعقوبات إن لم تُلبّي مطالبها. فتبعت ذلك مفاوضات مطولة ثم وفي اللحظة الأخيرة وقبل أن تكون العقوبات سارية المفعول

كان إتــفاق قد أُعلن عنه. وكانت القضايا التي تم الإتفاق عليها جرى صياغتها بعامتها بعبارات ملتبسة إلى درجة أن الولايات المتحدة كان يمكنها أن تدعي إنتصاراً مبــدئياً, وكــان يــستطيع اليابانيون أن يعملوا بالإتفاق أو لا يعملوا به فهذا الأمر يجري حسبما يشتهون وكان سيعود كل شيئ كما كان من قبل. وبأسلوب مشابه, ما وافق الصينيون على مــضض علــى الإعلانــات المشتركة للمبادئ الرئيسة التي تتعلق بحقوق الإنسان, أو الملكية الفكرية, أو إنتشار الأســلحة إلا لكي يفسروها تفسيراً مختلفاً تماماً عن تفسير الولايات المتحدة ثم يــستمروا بإتبــاع سياســاتهم السابقة.

إن هذه الإختلافات في الثقافة وتغير ميزان القوة بين آسيا وأمريكا شــجع المجتمعــات الآسيوية على أن يساند بعضها بعضاً في نزاعاتها ضد الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال؛ في سنة ١٩٩٤, وقفت بالفعل كل الدول الآسيوية ''من أستراليا إلى ماليزيا وحتى كوريا الجنوبية'' خلف اليابان في مقاومتها مطلب الولايات المتحدة الــذي يقــضي بالتوجــه إلى غايــات عدديــة في الإستيرادات اليابانية. وفي نفس الوقت, حدث تجمع مشابه لذلك في معاهدة الأمة الأكثر تفضيلاً للوقوف من أجل مساندة الصين, إذ وقف رئيس وزراء اليابان هوسوكاوا في مقدمــة التجمــع ليقول بأن مفاهيم حقوق الإنسان الغربية لا يمكن أن ''تُطبَق تطبيقاً أعمى'' على آســيا, وقــام رئيس وزراء سنغافورة لــي كوان يو ليحذر بأن الولايات المتحدة إذا ضغطت على الصين فإنها ''ستجد نفسها وحيدةً تماماً في المحيط الهادي''[31].وفي مظهر آخر من مظاهر التضامن, إحتــشد آسيويون, وأفارقة, وآخرون ليقفوا خلف اليابانيين تأييداً لإعادة إنتخاب صاحب المنصب الياباني كرئيس لمنظمة الصحة العالمية بالضد من معارضة الغرب, وأيدت اليابان أحد الكوريين الجنوبيين ليترأس منظمة التجارة العالمية بالضد من الذي رشحته أمريكا؛ وهو الرئيس المكسيكي الــسابق كارلوس سالينس. ويبين التاريخ بما لا يقبل الخلاف أنه بحلول تسعينات القرن العشرين بات كل بلد في شرق آسيا يشعر, حينما يتعلق الأمر بالقضايا القائمة عبر المحيط الهادي, بأنه يشترك بالكثير مع الدول الشرق آسيوية حتى أكثر مما كان يشترك فيه مع الولايات المتحدة.

إن نهاية الحرب الباردة, والتفاعل المتزايد بين آسيا وأمريكا, والإنحدار النــسبي في قــوة أمريكا, كل هذه القضايا جعلت إصطدام الثقافات يطفو على السطح بين الولايــات المتحــدة

واليابان ومجتمعات آسيوية أخرى ومكنت هذه الأخيرة من مقاومة الضغط الأمريكي. وفرض إرتقاء الصين تحدياً جوهرياً أكبر على الولايات المتحدة. وغطت نزاعات الولايات المتحدة ضد الصين مدى واسع من القضايا أوسع من مدى القضايا التي تغطيها نزاعاتها ضد اليابان, إذ شملت قضايا إقتصادية, وحقوق الإنسان, والتبت, وتايوان, وبحر الصين الجنوبي, وإنتشار الأسلحة. ويكاد يكون أنه ليس ثمة قضية سياسية رئيسة إشتركت فيها الولايات المتحدة والصين فعلاً بأهداف مشتركة. فتقع الخلافات في كل قضية. وكما يجري الحال مع اليابان, كانت هذه النزاعات, في جانب واسع منها, تضرب بجذورها في الثقافتين المختلفتين للمجتمعين. إلا أن النزاعات بين الولايات المتحدة والصين تتضمن كذلك قضايا جوهرية تتعلق الهيمنة. فالصين كارهة لقبول القيادة الأمريكية أو سيطرتها على العالم؛ أما الولايات المتحدة فهي غير راغبة في قيادة الصين أو هيمنتها على آسيا. ولقد حاولت الولايات المتحدة على مدار مائتي عام أن تمنع ظهور قوة تهيمن هيمنة ساحقة على أوربا. وعلى مدى زمن يقارب من مائة عام, إبتداءاً من إتخاذها سياسة "الباب المفتوح" في علاقتها مع الصين, كانت تحاول أن تفعل نفس الأمر في آسيا. ومن أجل تحقق هذه الأهداف, خاضت حربين عالميتين وحرباً باردة ضد ألمانية الإمبراطورية, وألمانية النازية, واليابان الإمبراطورية, والإتحاد السوفيتي, والصين الشيوعية. وظلت هذه الغاية قائمة وأعاد التوكيد عليها الرئيسان ريغان وبوش. وإن ظهور الصين كقوة إقليمية مهيمنة في شرق آسيا, إذا مضت قدماً في مسيرها لهذه الغاية, من شأنه أن يتحدى تلك الغاية الأمريكية. إذ أن السبب الرئيس الذي يقوم عليه النزاع بين أمريكا والصين هو إختلافهم الأساسي على ما يجب أن يكون عليه ميزان القوة في المستقبل في شرق آسيا.

الهيمنة الصينية: إقامة التوازن وإتخاذ سبيل التبعية. إن شرق آسيا ذا الست حضارات, وثمان عشرة دولة, وله إقتصاديات سريعة النمو, وإختلافات سياسية أساسية, وإختلافات إقتصادية وإجتماعية بين مجتمعاته, تمكنه كل هذه القضايا من أن ينشئ أي نموذج من نماذج العلاقات الدولية المتعددة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وعلى نحو معقول, يمكن أن تظهر مجموعة معقدة إلى حد بعيد من علاقات يسودها التعاون والنزاع ترتبط بها أغلب القوى الكبيرة

وذات المستوى المتوسط في المنطقة. أو يمكن أن تظهر قوة رئيسة, أو يمكن أن يتجسد نظام دولي متعدد الأقطاب تتنافس فيه, فيما بينها, الصين, واليابان, والولايات المتحدة, وروسيا, ويحتمل أن تدخل الهند في هذا التنافس. أما البديل عن ذلك, فيمكن أن تهيمن على سياسات شرق آسيا خصومة ثنائية القطب راسخة بين الصين واليابان أو بين الصين والولايات المتحدة, بينما تجعل الدول الأخرى نفسها مع أحد الطرفين أو مع الآخر أو تختار عدم الإنحياز. أو على نحو معقول, يمكن أن تعود سياسات شرق آسيا إلى نموذجه الأحادي القطب التقليدي فيكون ذات تفرع هرمي للقوة مركزه بكين. فإذا نهضت الصين بمستوياتها العالية من النمو الإقتصادي في القرن الحادي والعشرين, وصانت وحدتها في عهد ما بعد دنغ, ولم تنهكها الصراعات على الخلافة, فإنها على الأرجح ستحاول إدراك محصلة هذه النتائج. وفيما إذا كانت ستنجح في محاولتها تلك أم لا فانه أمر يعتمد على ردود أفعال اللاعبات الأخريات في لعبة سياسة القوة في شرق آسيا.

إن تاريخ الصين, وثقافتها, وتقاليدها, وحجمها, وطبيعة نشاطها الإقتصادي, وتصوراتها الذهنية عن ذاتها, كل هذه القضايا تحملها على إتخاذ مكانة مهيمنة في شرق آسيا. وإن هذه الغاية تأتي نتيجة طبيعية لنموها الإقتصادي السريع. فقد شرعت كل قوة رئيسة كبيرة أخرى مثل؛ بريطانيا وفرنسا, وألمانيا واليابان, والولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي, في التوسع إلى خارج حدودها, وتوكيد مركزيتها, وإستعمار الآخرين, وجاء ذلك في نفس السنين التي كانت تمّر فيها بتقدم صناعي ونمو إقتصادي متسارعين أو مباشرة عقب تلك السنين. وليس ثمة سبب يجلب الإعتقاد بإن إكتساب القوة الإقتصادية والعسكرية لن تكون له نتائج في الصين تشابه تلك النتائج. فعلى مدى ألفي عام, كانت الصين القوة المتفوقة في شرق آسيا. ويؤكد الصينيون الآن توكيداً يتزايد يوماً بعد يوم على عزمهم على إستعادة ذلك الدور التاريخي ووضع نهاية للإذلال والتبعية للغرب واليابان التي طالت لأكثر من قرن من الزمن والتي بدأت بمعاهدة نانكنغ[4] التي فرضتها عليها بريطانيا في عام ١٨٤٢.

---

[4] وهي المعاهدة التي أنهت حرب الأفيون الأولى بين بريطانيا والصين, التي نشبت في سنة ١٨٣٩ وإستمرت حتى سنة ١٨٤٢, وكان التجار البريطانيين قد يأسوا من ترويج وبيع بضائعهم وخاصة المواد المعدنية المصنعة على الشعب الصيني لأن الصينيين لايرغبون في إقتناء المواد المصنعة الأجنبية, فقام بعض التجار البريطانيين بجلب الأفيون من الهند وبيعه في الموانئ الصينية, وحينما رأى الأمبراطور كثرة بعض البحارة وهم مخدرين على الموانئ أمر بغلق جميع الموانئ الصينية بوجه كل السفن الأجنبية, وبعد حادثة قتل أحد الكهنة الصينيين على -

وفي السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين طفقت الصين بتحويل موارد إقتصادها المتنامي إلى قوة عسكرية وتأثير سياسي. وإذا دام لها نموها الإقتصادي, فإن عملية التحويل هـذه ستبلغ نسب كبيرة. وطبقاً لما جاء في إحصاءات رسمية؛ فإن الأنفاق العسكري الصيني إنخفض في أغلب أعوام الثمانينات. أما في السنين مابين ١٩٨٨ و ١٩٩٣, فإن النفقات العسكرية تضاعفت بالمبالغ الجارية فزادت بحوالي ٥٠ بالمائة بلغة الواقع. وكانت زيادة تبلغ ٢١ بالمائة جرى التخطيط لبلوغها في سنة ١٩٩٥. وتراوحت تخمينات النفقات العسكرية الصينية لسنة ١٩٩٣ بين تقريباً ٢٢ مليار دولار إلى ٣٧ مليار دولار حسب نسب صرف عملة الدولار الرسمي, وما يصل إلى ٩٠ مليار دولار بلغة المعادل للقوة الشرائية. وفي السنين الأخيرة من الثمانينات أعادت الصين صياغة ستراتيجيتها العسكرية, فحولتها من الدفاع ضد الغزو في حرب كبيرة ضد الإتحاد السوفيتي إلى ستراتيجية إقليمية تؤكد على إظهار القوة. وإنسجاماً مع هذا التحول أخذت تطور قدرات قواها البحرية, وتمتلك طائرات مقاتلة حديثة وذات المدى الأبعد, وتطور قدرة إرضاع الطائرات بالوقود جواً, وإتخذت قراراً بامتلاك حاملة طائرات. ودخلت الصين كذلك بعلاقة إنتفاع متبادل في شراء الأسلحة مع روسيا.

إن الصين في طريقها إلى أن تصبح القوة المهيمنة في شرق آسيا. ويصير الآن التطور الإقتصاد الشرق آسيوي ذا توجه صيني أكثر فأكثر, ولقد دفعه هذا الإتجاه النمو الإقتصادي المتسارع للوطن الأم والصينيات الثلاثة الأخرى بالإضافة إلى الدور المحوري الذي قد قام به ذوو العرق الصيني في تطور إقتصاديات تايلاند, وماليزيا, وإندونيسيا, والفلبين. والأمر الأشد خطراً, أن الصين تصير أكثر قوة ونشاطاً في توكيدها على مطالبتها ببحر الصين الجنوبي؛ فتطور قاعدتها العسكرية في جزر باراسيل, وتحارب الفيتناميين من أجل حفنة من الجزر في سنة ١٩٨٨, وتنشأ حضوراً عسكرياً على جزيرة مستشيفريف القريبة من شاطئ الفلبين, وحتى أنها تدعي بأن حقول الغاز تمتد حتى جزيرة ناتيونا الإندونيسية. ولقد أنهت الصين أيضاً تأييدها الخفي للوجود

= بيد بريطانيين في أحد الموانئ حالت سفينة محملة بالأفيون تحميها القوات البحرية البريطانية دمرتها الصين على مقربة من احدى موانئها فاندلعت الحرب التي كان من شروطها إستيلاء بريطانيا على جزيرة هونك كونغ وفتح حدود الصين أمام البضائع التجارية البريطانية. المترجم

العسكري الأمريكي المستمر في شرق آسيا وبدأت تعارض بقوة ذلك الإنتشار. وعلى نحو مشابه لذلك, فعلى الرغم من أن الصين, في أثناء الحرب الباردة, حثت اليابان بهدوء على تقوية قدرتها العسكرية, فلقد عبرت في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة عن قلقها المتزايد بشأن تنامي القوة العسكرية اليابانية. وتتصرف الصين بأسلوب تقليدي كقوة إقليمية مهيمنة, إذ تحاول الآن تذليل العقبات لتحقيق إنجازها في التفوق العسكري الإقليمي.

وفيما عدا بعض الإستثناءات النادرة, مثل التي يمكن أن تحدث في بحر الصين الجنوبي, فإن الهيمنة الصينية في شرق آسيا لا يُرجَح أن تتضمن توسعاً للإستحواذ على الأرض بوساطة إستعمال مباشر للقوة العسكرية. ولكن يُرجَح أن يعني هذا الأمر أن الصين ستنتظر من الدول الشرق آسيوية الأخرى, وبدرجات متفاوتة, أن تقوم ببعض أو جميع الأمور التالية؛

- تأييد وحدة التراب الصيني, وسيطرة الصين على التبت وإقليم إكسنجيانغ, ودمج هونغ كونغ وتايوان في الصين؛
- التسليم بسيادة الصين على بحر الصين الجنوبي وربما سيادتها على منغوليا؛
- تأييد الصين بنحو عام في نزاعاتها ضد الغرب على القضايا الإقتصادية, وحقوق الإنسان, وإنتشار الأسلحة, وقضايا أخرى؛
- قبول هيمنة القوة العسكرية الصينية في المنطقة والإمتناع عن إمتلاك أسلحة نووية أو قوات تقليدية تمكنها من أن تتحدى تلك الهيمنة؛
- تبني سياسات تجارية وإستثمارية تجاري المصالح الصينية وتؤدي إلى التطور الإقتصادي الصيني؛
- تذعن إلى ما تراه القيادة الصينية في التعامل مع المشاكل الإقليمية؛
- تكون بعامتها مفتوحة للهجرة القادمة من الصين؛
- تمنع أو تقمع الحركات المناهضة للصين والمعادية للصينيين داخل مجتمعاتها؛
- تحترم حقوق الصينيين داخل مجتمعاتها, ويتضمن هذا الإحترام؛ حقهم في الحفاظ على علاقات وثيقة مع أقربائهم ومدنهم التي إنحدرت منها أصولهم في الصين؛

- الإمتناع عن إقامة التحالفات العسكرية أو الإئتلافات المعادية للصين مع قوى أخرى؛
- دعم إستعمال لغة الماندرين كلغة مضافة إلى الإنجليزية ولكي تحل محلها في نهاية المطاف كلغة للإتصالات الأوسع في شرق آسيا.

ويقارن المحللون ظهور الصين بظهور ألمانيا ويلهلمن* التي ظهرت كقوة مهيمنة في أوربا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر. ودائماً ما يكون ظهور قوى عظمى جديدة مزعزعاً للإستقرار إلى حد بعيد, فإذا حدث هذا الأمر وظهرت الصين كقوة كبرى فإن ظهورها ذاك سيقزم أية ظاهرة مشابهة حدثت في أثناء النصف الأخير من الألفية الثانية. وتحدث بهذا الشأن لي كوان يو قائلاً؛ "إن حجم الإزاحة الذي تحدثه الصين من العالم يبلغ درجة أن العالم يجب أن يقيم توازناً جديداً يجاريها يستغرق زمناً يمتد إلى ٣٠ أو ٤٠ سنة. فلا يمكن الإدعاء بإن الذي يظهر مجرد لاعب آخر كبير. بل إنه اللاعب الأكبر في تاريخ البشرية"[32]. فإذا إستمر التطور الإقتصادي الصيني لعقد آخر من الزمن, وهو أمر يبدو مرجحاً, وإذا صانت الصين وحدتها في أثناء فترة الخلافة, وهو أمر يبدو محتملاً, فإن الدول الشرق آسيوية والعالم سيضطر للإستجابة إلى الدور الجازم على نحو متزايد لهذا اللاعب الأكبر في تاريخ الإنسانية.

والحديث هنا بوجه عام, تستطيع الدول أن تستجيب بطريقة واحدة أو بدمج لطريقتين إلى إرتقاء قوة جديدة. فالدولة بمفردها أو في إئتلافها مع دول أخرى تستطيع محاولة ضمان أمنها بوساطة إقامة توازن ضد القوة البادئة بالإرتقاء, ومحاولة إحتوائها, ومن ثم, إن كان الأمر ضرورياً, الخروج في حرب لقهرها. أما الخيار البديل, فتستطيع الدول أن تجرب التبعية للقوة البادئة بالظهور, والتكيف لها, وأن تتخذ موضعاً ثانوياً أو تابعاً في علاقتها بالقوة البادئة بالظهور على أمل أن تبقى مصالحها الجوهرية مصانة. أو , وهو أمر معقول, تستطيع الدول محاولة العمل

* وهو لقب لألمانيا على إسم إمبراطورها الأخير الذي حكمها من سنة ١٨٨٨ وحتى نفيه إلى هولندا في سنة ١٩١٨ بعد قيام الثورة الألمانية. ويقال أنه ربما أصيب في رأسه فادت تلك الأصابة إلى خلل في دماغه لجعلت قدرته العقلية ضعيفة, وتصرفاته دائماً ما تكون عدائية, وبلا إحساس ولا براعة, وعنيد برأيه, وأحياناً يتعامل مع المشاكل والناس بتهور, وأثرت شخصيته وإسلوبه على الحياة السياسية وشوهتها, وتميز عهد حكمه بالنزعة العسكرية, وكانت سياساته وشخصيته تثير عداء بريطانيا, وفرنسا, وروسيا وأحياناً تحيرهم. المترجم

بمزيج من أعمال إقامة التوازن والمسير في طريق التبعية, على الرغم من أن هذا الأمر يقود إلى المجازفة في أمرين هما إثارة النزعة العدائية للقوة البادئة بالإرتقاء والبقاء من دون حماية ضدها. وحسبما تقوله نظرية العلاقات الدولية الغربية؛ فإن إقامة التوازن عادة ما يكون الإختيار المرغوب فيه أكثر, وفي الحقيقة؛ كان ولازال هو الإختيار الذي يجري اللجوء إليه أكثر من إتخاذ دور التبعية. ولقد حاول أن يبرهن على ذلك ستيفن والت حين قال؛

على العموم, من شأن حسابات الغاية أن تحث الدول على إقامة التوازن. إذ أن المسير في طريق التبعية محفوف بالمخاطر لأنه يتطلب الثقة؛ فإنما تساند دولة ما قوة مهيمنة على أمل أن تبقى تلك القوة لطيفة معها. لكن الذي يجلب أمناً أكثر هو إقامة التوازن ضدها, في حال إنقلبت تلك القوة لتكون عدوانية عليها. والأبلغ من ذلك, يعزز التكتل مع الجانب الأضعف من تأثير دولة ما داخل الإئتلاف الذي يأتي نتيجة لذاك التكتل, لأن الجانب الأضعف يعاني من حاجة أعظم إلى المساعدة[33].

إن تحليل والت هذا الذي يُرجح تكوين تحالف في جنوب غرب آسيا يبين بأن الدول تحاول بنحو يكاد يكون دائماً أن توجد التوازن ضد الأخطار الخارجية. وكذلك مازال يفترض على نحو عام بأن السلوك الذي يسعى إلى إقامة التوازن كان هو المعيار في أغلب حقب التاريخ الأوربي الحديث, إذ قامت عدة قوى بتحويل تحالفاتها لكي توازن وتحتوي ما كانت ترى من الأخطار التي كان يفرضها عليها فليب الثاني, ولويس الرابع عشر, وفردرك العظيم, ونابليون, والقيصر, وهتلر. إلا أن والت يسلم بأن الدول ربما تختار التبعية "تحت ظروف معينة", وكما يذهب راندول شولر إلى القول؛ إنه على الأرجح أن تسير الدول التي تتمتع بروح تتوق إلى التطور في طريق التبعية مع القوة البادئة بالإرتقاء لأنها غير قانعة بحالها وتأمل أن تستفيد من التغيرات في الوضع القائم[34]. وبالإضافة إلى ذلك, وكما توحي كلمات والت, تتطلب التبعية درجةً من الثقة في نوايا الدولة الأقوى التي لا تضمر لها ضغينة.

وفي عملية إقامة توازن للقوة, تستطيع الدول أن تلعب إما دوراً رئيساً أو ثانوياً. أولاً؛ تستطيع الدولة (أ) أن تحاول إقامة توازن للقوة ضد الدولة (ب) التي تراها عدواً محتملاً, وذلك بعقد تحالفات مع الدولتين (ج) و (د), وعن طريق تطوير قدرتها العسكرية وقدراتها الأخرى

(الأمر الذي يُرجَح أن يؤدي إلى سباق تسلح)، أو بوساطة نوع من الدمج بين هذه الوسائل. وفي هذه الحالة تكون الدولتان (أ) و (ب) هما الموازنتان *الرئيستان* لإحداهما الأخرى. ثانياً؛ ربما لا تدرك الدولة (أ) أية دولة أخرى على إنها عدو سيظهر وشيكاً ولكن ربما لها مصلحة في تدعيم توازن القوة بين الدولتين (ب) و (ج) اللتان لو أصبحت أياً منهما قوية أكثر مما ينبغي يمكن أن تفرض خطراً على الدولة (أ). وفي هذه الحالة تسلك الدولة (أ) وكأنها موازن *ثانوي* في علاقتها بالدولتين (ب) و (ج)، اللتان قد يكونان الموازنتين الرئيستين إحداهما للأخرى.

كيف إذن ستستجيب الدول إلى الصين إذا أخذت بالظهور كقوة مهيمنة في شرق آسيا؟ ومما لاشك فيه أن الإستجابات ستكون متباينة تبايناً شاسعاً. ولأن الصين قد حددت الولايات المتحدة بأنها عدوتها الأولى، فسيكون الميل الأمريكي السائد هو أن تتصرف كموازن رئيس وتمنع قيام الهيمنة الصينية. وسيكون إتخاذ مثل هذا الدور منسجماً مع التطلع الأمريكي التقليدي في منع هيمنة أية قوة مفردة سواءاً كانت في أوربا أو في آسيا. ولم يعد ذلك الهدف مناسباً في أوربا، لكنه يمكن أن يكون مناسباً في آسيا. وإن اتحاداً قلقاً في أوربا الغربية يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة ثقافياً، وسياسياً، وإقتصادياً لن يهدد الأمن الأمريكي. لكن صيناً موحدةً، وقويةً، وذات عزم يمكن أن تهدد الأمن الأمريكي. فهل أن الأمر يصب في مصلحة أمريكا أن تتأهب للخروج إلى حرب متى ما كانت ضرورية لمنع قيام الهيمنة الصينية في شرق آسيا؟ فإذا إستمر التطور الاقتصادي الصيني، فإنه يمكن أن يكون القضية الأمنية الوحيدة الأخطر على الإطلاق التي يواجهها صناع السياسة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وإذا كانت الولايات المتحدة تريد بالفعل أن تضع حداً للهيمنة الصينية على شرق آسيا، فستحتاج إلى إعادة توجيه التحالف الياباني بإتجاه يخدم تلك الغاية، وتنمي روابطاً عسكريةً وثيقةً مع الأمم الآسيوية الأخرى، وتعزز وجودها العسكري في آسيا وتزيد القوة العسكرية التي تستطيع جلبها لنشرها فيها. أما إذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة في شن الحرب على الهيمنة الصينية، فإنها ستضطر أن تكفر بعولمتها، وتتعلم كيف تعيش مع تلك الهيمنة، وتحمل نفسها على إجراء تخفيض إلى حد معلوم في قدرتها على صناعة وتوجيه الأحداث على ذلك الجانب البعيد من الهادي. ويتضمن كل من هذين المسارين خسائراً وأخطاراً جسيمة. أما الخطر الأعظم فهو أن الولايات المتحدة لن تتخذ

خياراً واضحاً فتزل وتقع في حرب مع الصين من دون أن تُقدّر على وجه الدقة ما إذا كانت تلك الحرب تصب في مصلحتها الوطنية أم لا, ومن دون أن تكون مستعدة لخوض هذه الحرب بنحــو فعال.

وبحسابات نظرية, تستطيع الولايات المتحدة أن تحاول إحتواء الصين عن طريق لعب دور موازنة ثانوي إذا أخذت بعض القوى الرئيسة الأخرى تسلك كموازن أول للصين. وإن الإحتمال المعقول الوحيد هو أن تقوم اليابان بهذا الدور, ومن شأن هذا الأمر أن يتطلب تغيرات كــبيرة في السياسة اليابانية منها؛ إعادة تسليح مكثفة للقوات المسلحة اليابانية, وإمتلاك الأسلحة النوويــة, وتنافس فعال ضد الصين لكسب التأييد بين القوى الآسيوية الأخرى. إلا أن اليابان ربما تكــون غير راغبة في المشاركة في إئتلاف تقوده الولايات المتحدة لمواجهة الصين, وعلى الرغم من أن هذا الأمر غير مؤكد كذلك, فإنه لا يُرجَح أن تغدو اليابان الموازن الرئيس للصين. وعلاوة على ذلك, لم تبدي الولايات المتحدة كثيراً من الإهتمام أو القدرة على لعب دور موازن ثــانوي. فأمريكــا حينما كانت دولة جديدة صغيرة حاولت أن تلعب هذا الدور في أثناء العهد النابليوني فإنتهى بها الأمر إلى أنها أمست تخوض حروباً ضد بريطانيا وفرنسا كلتاهما. وفي خلال الربع الأول من القرن العشرين, لم تبذل الولايات المتحدة إلا أقل الجهود لتعزيز التوازنات بين الدول الأوربيــة وبــين الدول الآسيوية ونتيجة لذلك أصبحت متورطة في الحربين العالميتين لإستعادة التوازنات التي كانت قد إختلت. وفي أثناء الحرب الباردة, ما كانت الولايات المتحدة تمتلك البديل عــن أن تكــون الموازن الأول للإتحاد السوفيتي. ولهذا السبب, فإن الولايات المتحدة ما كانت موازناً ثانوياً أبداً مذ صارت قوة عظمى. وإذ تغدو القوة العظمى الوحيدة في العالم, فإن هذا الأمر يعني أنها ســتلعب دوراً بارعاً, ومرناً, وغامضاً, بل وحتى مخادعاً. فتستطيع القيام بتحويل التأييد والدعم من طرف إلى آخر, رافضة وهي في خضم ذلك أن تؤيد أو تعارض دولة ما تبدو في منظور القيم الأمريكية أنها على حق أخلاقياً, ومؤيدة دولة ما هي أخلاقياً على باطل. وحتى لو إنبرت اليابــان بالفعــل لتظهر كموازن أول للصين في آسيا, فإن قدرة الولايات المتحدة على إسناد ذلك التوازن تحــوم حولها الشكوك. إذ أن قدرة الولايات المتحدة على حشد قوتها على نحو مباشر ضد تهديد واحــد قائم أكثر بكثير من قدرتها فيما لو تطلب الأمر إقامة التوازن عن بعد بــين خطــرين محــتملين.

وأخيراً, فإن إتخاذ سبيل التبعية يرجح أن تكون موجودة بين القوى الآسيوية, وهو أمر من شأنه أن يحول دون نجاح أية محاولة أمريكية للقيام بتوازن ثانوي.

وإلى الحد الذي إليه يعتمد إتخاذ سبيل التبعية على الثقة, فإن ثلاثة قضايا لازمة لزوماً منطقياً لحدوث ذلك. الأولى؛ إن التبعية يحتمل, على نحو مرجح, أن تحدث بين دول تنتمي إلى نفس الحضارة أو فيما عدا ذلك تشترك بعموميات ثقافية جامعة أكثر من إحتمال حدوثها بين دول تفتقر إلى أية عمومية ثقافية جامعة. الثانية؛ يُرجَح أن تتباين مستويات الثقة مع تباين سياق الأحداث. فالولد الأصغر سيتبع أخاه الأكبر عندما يواجهون أولاداً آخرين؛ ولا يُرجح أن يثق بأخيه الأكبر عندما يكونان لوحدهما في دارهما. لهذا السبب, فإن تفاعلات أكثر تكراراً بين دول ذات حضارات مختلفة ستشجع أكثر على إتخاذ سبيل التبعية في داخل الحضارات. الثالثة؛ إن الميول نحو إتخاذ سبيل التبعية أو العمل على إقامة التوازن ربما تتباين بين الحضارات, لأن مستويات الثقة بين عضوات كل حضارة تختلف. فعلى سبيل المثال, إن عمومية الميل نحو إقامة التوازن في الشرق الأوسط ربما تعكس مستويات الثقة الواطئة التي يضرب في إنخفاضها المثل في الثقافة العربية والثقافات الشرق الأوسطية الأخرى.

وبالإضافة إلى هذه التأثيرات, فإن الميول نحو إتخاذ سبيل التبعية أو إقامة التوازن ستشكلها توقعات وأولويات تتعلق بتوزيع مراكز القوة. فمرّت المجتمعات الأوربية بمرحلة من الحكم الإستبدادي لكنها تجنبت الإمبراطوريات البيروقراطية الراسخة أو "أنظمة الحكومات الاستبدادية المطلقة الشرقية" التي كانت خصيصة تميزت بها آسيا في أغلب حقب التاريخ. أما الإقطاعية في أوربا, فأرست الأسس في سبيل التعددية والأخذ بالغرض بأن نوعاً من توزيع القوة كان أمر طبيعياً ومرغوب فيه. وإن الأمر هو على هذا المنوال على المستوى العالمي, إذ كان يعتقد بأن توازن القوى هو أمر طبيعي ومرغوب فيه, فكانت مسؤولية رجالات الدول هي صيانة وتوطيد هذا التوازن. ولهذا السبب, حينما أصبح إستقرار التوازن مهدداً, فإن سلوك إقامة التوازن تم الشروع به لإستعادة إستقراره. وبإختصار, إن صورة النموذج الأوربي للمجتمع الدولي كان مرآة تعكس صورة النموذج الأوربي للمجتمع المحلي.

أما الإمبراطوريات البيروقراطية الآسيوية, فإنها على النقيض من ذلك, فكان لها فسحة ضيقة للتعددية الإجتماعية أو السياسية وتقسيم السلطة. ففي داخل الصين يبدو إتخاذ سبيل التبعية أنه كان ومازال بمقارنته مع محاولة إقامة التوازن أهم بكثير مما كان عليه الأمر في أوربا. وفي أثناء عشرينات القرن العشرين, فكما كتب في ذلك لوشيان بايا ليقول؛ "إنما يسعى القادة العسكريين أولاً إلى أن يتعلموا ما يستطيعون إكتسابه من الإلتحاق بمركب القوي, وعند ذلك وحسب يكتشفون المكاسب التي يجنوها من التحالف مع الضعيف ..... أما فيما يتعلق بالقادة العسكريين الصينيين, فإن الإستقلال الذاتي لم يكن عندهم هو القيمة المطلقة, أي ليست كما كانت تجري عليه الحسابات الأوربية التقليدية لإقامة التوازن؛ بل الأحرى أنهم يتخذون قراراتهم على أساس مصاحبة مركز القوة". وفي حديث يتميز بمسحة مشابهة لتلك يقول أفري غولدستين؛ إن إتخاذ سبيل التبعية كان سمة تميزت بها السياسات في الصين الشيوعية على الرغم من أن تركيبة السلطة واضحة نسبياً في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٦٦. وعندما أحدثت الثورة الثقافية فيما بعد ظروفاً تكاد تكون فوضى وحالات من القلق يتعلق بالسلطة إلى درجة أنها كانت تهدد بقاء وإستقرار العوامل السياسية, أخذ سلوك إقامة التوازن يسود[35]. والأمر المسلم به, إن عودة تركيبة أكثر تحديداً ووضوحاً لتتولى السلطة بعد سنة ١٩٧٨ هو أمر إستعاد معه أيضاً إتخاذ التبعية كأسلوب طاغ على السلوك السياسي.

وعبر التاريخ, لم يرسم الصينيون حداً فاصلاً للتميز بين الشؤون المحلية والأخرى الخارجية. "فكان تصورهم لنظام العالم ليس أكثر من نتيجة طبيعية لتصورهم عن النظام الداخلي الصيني ولهذا السبب حدث مّد إندفع إلى الخارج للهوية الحضاراتية الصينية" التي "كان يفترض أن تعود فتعلن عن نفسها في دائرة قابلة للأتساع أكثر وذات مركز واحد لكونها النظام الكوني السليم". أو كما عبر عنها رودرك ماكفاركيوار بقوله؛ "إن الرؤية الصينية التقليدية للعالم كانت إنعكاساً للرؤية الكنفوشيوسية التي ترى المجتمع بأنه ذو تسلسل هرمي منظم بدقة. فكان يفترض أن يكون الملوك والدول الأجنبية تابعين للملكة الوسطى. 'فكما ليس في السماء شمسان, لا يمكن أن يكون على الأرض إمبراطوران' ". ونتيجة لهذه الرؤية, لم يكن الصينيون وحتى الآن متحمسين "لإعتناق أفكار تؤمن بنظام للأمن يعتمد على أقطاب متعددة أو أطراف متعددة".

وإن الآسيويين بعامتهم يرغبون في "التسلسل الهرمي" في العلاقات الدولية, فلا زال النموذج الأوربي لحروب الهيمنة غائباً عن التاريخ الشرق آسيوي. وإن توازناً وظيفياً فعالاً لنظام القوة كالذي كان مثالياً عبر التاريخ بالنسبة إلى أوربا, كان دخيلاً على آسيا. وكانت العلاقات الدولية الشرق آسيوية حتى مجيئ القوى الغربية إليها في أواسط القرن التاسع عشر, ذات مركزية صينية تنتظم حولها المجتمعات الأخرى بدرجات متباينة من التبعية إلى بكين, والتعاون معها, والإستقلال عنها[36]. وإن الصورة المثالية للنظام في العالم, هي بالتأكيد, لم يتم إدراكها تماماً بالممارسة الفعلية أبداً. وعلى الرغم من ذلك, يتناقض التسلسل الهرمي لنظام القوة في السياسات الدولية تناقضاً صارخاً مع النظام الأوربي لتوازن القوة.

ونتيجة لهذا التصور عن نظام العالم, فإن الميل الصيني نحو إتخاذ سبيل التبعية الموجود في السياسات المحلية حاضر كذلك في العلاقات الدولية. وإن الدرجة التي إليها يعمل هذا الميل على تشكيل السياسات الخارجية لكل دولة على إنفراد تميل إلى التباين بتباين الدرجة التي عندها تتقاسم تلك الدولة الثقافة الكنفوشيوسية مع الصين وبتباين علاقاتها التاريخية معها. إذ لكوريا الكثير مما تشترك فيه ثقافياً مع الصين وكانت عبر التاريخ تميل نحو الصين. أما عند سنغافورة, فإن الصين الشيوعية كانت عدوة لها في أثناء الحرب الباردة. ولكن في الثمانينات, طفقت سنغافورة تبدل موقفها وحاول قادتها بحيوية إقناع الولايات المتحدة بحاجتها وحاجة دول أخرى إلى إقامة علاقات حسنة مع حقائق القوة الصينية. أما ماليزيا, ذات الكثافة السكانية الصينية الكبيرة ونزعات قادتها المعادية للغرب, هي كذلك أخذت تميل بقوة نحو الإتجاه الصيني. وحافظت تايلاند على إستقلالها في القرنين التاسع عشر والعشرين عن طريق تكييف نفسها إلى النهجين الإستعماريين الأوربي والياباني ولقد أبدت كل نية بالقيام بنفس التكيف مع الصين, وهو ميل عززه تهديد أمني محتمل تراه تايلاند قادماً إليها من فيتنام.

إن إندونيسيا وفيتنام هما الدولتان الشرق آسيويتين الأكثر ميلاً نحو إقامة توازن ضد الصين وإحتوائها. فإندونيسيا دولة كبيرة, ومسلمة, وبعيدة عن الصين, لكنها من دون مساعدة الدول الأخرى لا تستطيع منع التوكيد الصيني في السيطرة على بحر الصين الجنوبي. وفي خريف سنة ١٩٩٥, إرتبطت إندونيسيا بأستراليا بأتفاق أمني يلزمهما بأستشارة إحداهما الأخرى في حالة

حدوث "تحديات معادية" لأمنيهما[37]. وعلى الرغم من إن كلا الطرفين أنكر أن يكون هذا الإتفاق ترتيباً مضاداً للصين, فإنهما عرفا الصين فعلاً بأنها المصدر الأكثر ترجيحاً للتحديات المعادية. ولفيتنام ثقافة كنفوشيوسية واسعة ولكن كان لها عبر التاريخ ومازال علاقات عدوانية إلى درجة كبيرة مع الصين. وفي سنة ١٩٧٩, خاضت حرباً لم تستمر طويلاً ضد الصين. ولقد إدعت فيتنام والصين كلاهما سيادتها على جميع جزر سبراتلي, وكانت قواتهما البحرية تضرب إحداها الأخرى أحياناً في السبعينات والثمانينات. وفي مطلع التسعينات تدنت القدرات العسكرية لفيتنام في علاقتها بالقدرات العسكرية للصين. وتبعاً لذلك, فإن فيتنام هي أكثر من أية دولة آسيوية أخرى تمتلك الحافز لإيجاد شركاء لها من أجل إقامة التوازن ضد الصين. وإن قبولها في منظمة إتحاد أمم جنوب شرق آسيا (آسيان), وتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٥ كانتا خطوتين للمسير في هذا الاتجاه. إلا أن وجود الإنقسامات في داخل منظمة (آسيان) وعدم رغبة هذا الإتحاد في تحدي الصين تجعل الأمر غير محتملاً إلى درجة كبيرة أن تصير منظمة آسيان في المستقبل تحالفاً معادياً للصين أو أنه سيقدم تأييداً كبيراً إلى فيتنام في مواجهة الصين. وكانت الولايات المتحدة ستصبح دولةً أشد رغبة في سعيها إلى احتواء الصين, ولكن عند أواسط التسعينات صار الأمر غير واضحاً إلى أي مدى ستذهب في الصراع ضد توكيد للسيطرة الصينية على بحر الصين الجنوبي. وأخيراً, فيما يخص فيتنام, فإن "البديل الأهون شراً" يمكن أن يكون التكيف مع الصين والرضى بجعلها عند الصينيين مثل فنلندا عند الروس بأية جهة أرادت سيرتها لخدمة مصالحها الإقتصادية والسياسية والعسكرية, الأمر الذي على الرغم من انه "سيجرح كبرياء الفيتناميين ..... فهو ربما يضمن بقائهم"[38].

وفي التسعينات, قد عبرت كل الأمم الآسيوية بالقول حقاً, ماخلا الصين وكوريا الشمالية, عن تأييدها للحضور العسكري الدائم للولايات المتحدة في المنطقة. ولكن, ما تعمل به فعلاً, فبإستثناء فيتنام, تميل هذه الأمم إلى التكيف مع الصين. وأنهى الفلبينيون وجود القواعد الجوية والبحرية الأمريكية الرئيسة على أراضيهم, ولقد تصاعدت المعارضة في أوكيناوا ضد وجود القوات العسكرية الأمريكية الكبيرة الأخرى الباقية على جزيرة الفلبين. وفي سنة ١٩٩٤, رفضت تايلاند, وماليزيا, وإندونيسيا, طلبات من الولايات المتحدة للسماح بإرساء ست سفن للإمدادات

في مياهها كقاعدة عائمة لكي تسهل تدخلاً عسكرياً تقوم به الولايات المتحدة أما في جنوب شرق آسيا أو في جنوب غربها. وفي مظهر آخر من مظاهر الخلاف, أذعن المنبر الإقليمي لمنظمة آسيان إلى المطالب الصينية بأن تظل قضايا جزر سبراتلي بعيدة عن جدول أعمال المنبر, و لم يثر إحتلال الصين لجزيرة مستشيفريف القريبة من شواطئ الفلبين في سنة ١٩٩٥ أي إحتجاجات من أي دول أخرى عضوة في منظمة آسيان. وفي سنة ١٩٩٥ـ٩٦, عندما هددت الصين تايوان بالقول وبالفعل العسكري, إستجابت الحكومات الآسيوية لهذا الحدث مرة أخرى إستجابة من أصابه الصمم. وإن ميل الحكومات الآسيوية نحو التبعية بين سببها بوضوح ميشيل أوكسنبرغ حين قال؛ "إن القادة الآسيويين قلقون حقاً من أن ميزان القوة يمكن أن يتغير لمصلحة الصين, ولكن وبينما هم في حال من الترقب والقلق, لا يريدون مواجهة بكين الآن", لذلك فإنهم "لن يسيروا مع الولايات المتحدة في حملة صليبية ضد الصين"[39].

إن إرتقاء الصين سيفرض تهديداً كبيراً على اليابان, وسينقسم اليابانيون إنقساماً عميقاً بشأن أية ستراتيجية يجب أن تتبعها اليابان. فهل يجب أن تحاول التكيف مع الصين, ربما مع بعض الإعتراف, الذي يكون بعيداً عن التجارة, بالهيمنة السياسية ـ العسكرية للصين في مقابل الإعتراف بأولوية اليابان في القضايا التجارية؟ أم يجب عليها محاولة إعطاء معنى وروحاً جديدين للتحالف الأمريكي ـ الياباني كنواة لإئتلاف يسعى إلى موازنة وإحتواء الصين؟ أم يجب عليها محاولة تطوير قوتها العسكرية الخاصة بها لتدافع بها عن مصالحها ضد أي غزوات صينية؟ إن اليابان ربما تتجنب, ما دامت تستطيع فعل ذلك, أية إجابة حاسمة على هذه المسائل.

إن النواة لأية محاولة ذات جدوى لموازنة وإحتواء الصين لابد أن تكون تحالفاً عسكرياً يابانياً ـ أمريكياً. وأنه أمر معقول, فربما تذعن اليابان ببطء إلى إعادة توجيه التحالف إلى خدمة تلك الغاية. وسيعتمد عمل اليابان بهذه الكيفية على ثقتها في: (١) قدرة أمريكا الكلية على إسناد نفسها بنفسها كقوة عظمى وحيدة في العالم وقدرتها على الحفاظ على قيادة فعالة في الشؤون العالمية؛ (٢) والإلتزام الأمريكي بالحفاظ على وجودها في آسيا وأن تصارع بقوة محاولات الصين لتوسيع تأثيرها؛ (٣) وقدرة الولايات المتحدة واليابان على إحتواء الصين بدون تكاليف باهظة بلغة الموارد أو خسائر كبيرة بلغة الحرب.

أما بغياب حل رئيس تقدمة وتلتزم به الولايات المتحدة أو عدم أرجحية ظهور مثل هذا ذلك الحل, فيُرجَح أن تتخذ اليابان سبيل التبعية مع الصين. وبإستثناء ما حدث في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين حينما إتبعت اليابان سياسة أحادية الجانب للغزو والإستيلاء على الأرض في شرق آسيا التي جرت عليها عواقب تسببت في كوارث, فلقد سعت عبر التاريخ إلى الحفاظ على أمنها عن طريق جعل نفسها حليفة إلى ما تدرك أنها القوة المهيمنة التي لها معها صلة وثيقة. وحتى في ثلاثينات القرن العشرين حينما إنضمت إلى المحور, فإنها كانت تجعل نفسها في صف ما تبين فيما بعد أنه القوة العسكرية ـ الفكرية الأشد فعلاً وحيوية على الإطلاق في السياسات العالمية. وفي وقت سابق لذلك من القرن نفسه, كانت قد دخلت في تحالف إنجلوـ ياباني, وهو أمر يدل على وعي تام, لأن بريطانيا العظمى كانت في حينها القوة القائدة في الشؤون العالمية. وفي خمسينات القرن العشرين, وعلى نحو مشابه, جعلت اليابان نفسها رفيقة للولايات المتحدة لأنها الدولة الأقوى في العالم على الإطلاق وهي الدولة التي تستطيع أن تضمن أمن اليابان. وعلى منوال الصينيين, فإن اليابانيين يرون السياسات الدولية بأنها ذات تسلسل هرمي لأن سياساتهم المحلية ذات تركيبة هرمية. وكما تحدث أحد العلماء اليابانيين الرائدين في هذا الشأن قائلاً؛

عندما يفكر اليابانيون بمكانة أمتهم في المجتمع الدولي، غالباً ما ترتسم في تصورهم النماذج المحلية كقياسات تمثيلية. فيميل اليابانيون إلى أن يروا نظاماً دولياً كأنما يعطي تجسيداً خارجياً للنماذج الثقافية التي يجري إظهارها بوضوح داخلياً في المجتمع الياباني، الذي تمنحه خصائصه تلك الصلة الوثيقة للتركيبات المنتظمة عمودياً. وإن مثل هذه الصورة للنظام الدولي مازالت تؤثر فيها تجربة اليابان الطويلة مع العلاقات الصينية ـ اليابانية ما قبل العصر الحديث (نظام الإجلال وإعطاء الأتاوة).

لهذا السبب, كان ولازال السلوك الياباني في التحالف هو "تبعية من أساسه وليس إقامة توازن" والسعي إلى "الوقوف في صف القوة المهيمنة"[40]..وجاء قول أحد الغربيين المقيمين زمناً طويلاً هناك متفقاً مع هذا الوصف إذ قال؛ إن اليابانيين "هم أسرع من أغلب الآخرين للانحناء أمام *القوة الأعظم* وهم أسرع في التعاون مع ما يدركونها بأنها الأخلاق الأرفع منزلة ..... وهم

الأسرع على الإطلاق في الإستياء من الظلم الذي يأتي من فساد الأخلاق, وتقهقر الهيمنة". ولأن دور الولايات المتحدة في آسيا ينحسر وتصير الصين صاحبة اليد الأعلى, فإن السياسة اليابانية ستتكيف وفقاً لذلك. وبالفعل, لقد طفقت تتكيف مع الصين. ولقد أدرك كيشور مهبوباني ذلك الأمر فقال؛ إن المسألة الرئيسة في العلاقات الصينية ـ اليابانية هي "أيهما يكون القائد؟" ويصير الجواب واضحاً. "لن تكون ثمة تصريحات أو إتفاقات تفاهم واضحة, ولكن كان أمراً ذات شأن أن يختار الإمبراطور الياباني زيارة الصين في سنة ١٩٩٢ في وقت كانت فيه بكين مازالت معزولة دولياً نسبياً"[41].

أما إذا جرت الأمور بنحو مثالي, فإنه مما لاشك فيه, سيفضل القادة والشعب اليابانيين النموذج الذي كان سائداً قبل عدة عقود خلت فيظلا تحت الذراع الحامية لولايات متحدة مهيمنة. ولكن, كلما إنحدر الحضور الأمريكي نزولاً في آسيا, فإن القوى الموجودة في اليابان التي تحث اليابان على "إستعادة آسيويتها" ستزداد شدتها وسيترل اليابانيون عند قبول هيمنة الصين العائدة من جديد التي لا يمكن تجنبها حينما تظهر على المشهد الشرق آسيوي. وعلى سبيل المثال, عندما طُرح سؤال على عينة من عامة الشعب الياباني في سنة ١٩٩٤ عن أية أمة سيكون لها التأثير الأعظم في آسيا في القرن الحادي والعشرين, أجاب ٤٤ بالمائة منهم بأنها الصين, وقال ٣٠ بالمائة منهم ألها الولايات المتحدة, و لم يختار اليابان سوى ١٦ بالمائة من العينة[42]. كما تنبأ مسئول ياباني رفيع المستوى في سنة ١٩٩٥, بإن اليابان ستمتلك "الإنضباط" للتكيف إلى إرتقاء الصين. ثم تساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة ستمتلك الإنضباط أم لا. إن مسألته الأولى جديرة بالقبول, أما الجواب على مسألته التالية فهو غير مؤكد.

إن الهيمنة الصينية ستقلل من الأوضاع القلقة والتراع في شرق آسيا. وستقلص هذه الهيمنة كذلك من التأثير الأمريكي والغربي في تلك المنطقة وتجبر الولايات المتحدة على قبول ما كانت عبر التاريخ تحاول منعه وهو: هيمنة قوة أخرى على إقليم مهم في العالم. أما إلى أي مدى تهدد هذه الهيمنة مصالح أي دولة من الدول الآسيوية الأخرى أو مصالح الولايات المتحدة, فإن هذا الأمر يعتمد في جانب منه على ما يحدث في الصين. فالنمو الإقتصادي يولّد القوة العسكرية والتأثير السياسي, بل وحتى يمكنه أن يحفز التطور السياسي والحركة نحو صيغة لسياسات أكثر

إنفتاحاً, وتؤمن بالتعددية, ويحتمل حتى صيغة لسياسات ديمقراطية. ومما يمكن القياس عليه أن النمو الاقتصادي كان له ذلك التأثير فيما سبق على كوريا الجنوبية وتايوان.ولكن في كلا البلدين, كان القادة السياسيين الأكثر نشاطاً في دفع الدولة إلى طريق الديمقراطية هم من المسيحيين.

إن الإرث الكنفوشيوسي للصين, بتشديده على السلطة, والنظام, والتسلسل الهرمي, وأعلوية حق الجماعة على حق الفرد, يضع العراقيل في طريق التحول إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك, يخلق النمو الإقتصادي الآن في جنوب الصين على نحو يزداد يوماً بعد يوم مستويات عالية من الثراء, وبرجوازيات ذات حيوية فعالة, وتراكمات للقوة الإقتصادية خارجة عن السيطرة الحكومية, وطبقة متوسطة تتوسع بإطراد. وعلاوة على ذلك, إن الشعب الصيني مرتبط إرتباطاً عميقاً بالعالم الخارجي, بصيغ التجارة, والإستثمار, والتعليم. إن كل هذه القضايا تنشأ أسساً إجتماعيةً من أجل التحرك نحو التعددية السياسية.

إن الشرط المنطقي الأول اللازم للإنفتاح السياسي عادة ما يكون أن تتولى السلطة عناصر تسعى إلى الإصلاح من داخل النظام الفاشستي. هل يحدث في المستقبل هذا الأمر في الصين؟ يحتمل أن لا يحدث في الخلافة الأولى بعد الرئيس دنغ, لكنه محتمل في الخلافة الثانية. ويمكن أن يشهد القرن الجديد ظهور مجموعات في جنوب الصين تسعى لتحقيق أهداف سياسية, وهي في حقيقتها, إن لم تكن بالإسم, ستُكوِّن أحزاباً سياسيةً في بداية نشوءها, والتي يُرجَح أن يكون لها روابط وثيقة مع الصينيين في تايوان الذين بدورهم يدعمون تلك الأحزاب. وإذا ظهرت مثل هذه الحركات في جنوب الصين, وإذا تولت زمرة الإصلاح السلطة في بكين, فإنه يمكن أن تحدث صيغة ما لتحول سياسي. وإن التحول إلى الديمقراطية يمكن أن يشجع السياسيين لكسب تأييد وطني ويزيد من إحتمالية قيام حرب, على الرغم من أنه, على المدى البعيد, يحتمل أن يحسن النظام ذو النهج التعددي المستقر في الصين علاقات الصين مع القوى الأخرى.

وربما, كما أوحت بذلك كلمات فردبيرغ, يصير ماضي أوربا هو مستقبل آسيا, والأرجح إن ماضي آسيا سيكون مستقبلها. فالإختيار الموجود أمام آسيا هو بين توازن القوة الذي ثمنه نزاع أو تأمين سلام ثمنه هيمنة. وربما تخرج المجتمعات الغربية من أجل النزاع وإقامة التوازن. وإن التاريخ, والثقافة, والحقائق القائمة التي تخص القوة, توحي بقوة بأن آسيا ستجنح

إلى السلام والرضا بالهيمنة. إن العهد الذي بدأ بالتدخلات الغربية, وهو العهد الذي بدأ في أربعينات وخمسينات القرن التاسع عشر يسير الآن إلى نهايته, وتستعيد الصين الآن مكانتها كقوة إقليمية مهيمنة, وسيصبح الشرق في قبضتها.

الحضارات ودول الجوهر: التكتلات البادئة بالظهور

إن عالم ما بعد الحرب الباردة, المتعدد الأقطاب, ومتعدد الحضارات يفتقر إلى إنقسام مهيمن هيمنةً طاغيةً مثل الذي كان موجوداً في الحرب الباردة. ولكن مادامت موجات النمو السكاني للمسلمين وموجات النمو الإقتصادي الآسيوي مستمرة, فإن النزاعات بين الغرب والحضارات المتحدية ستكون لها المحورية الأقوى في السياسات العالمية من أية خطوط أخرى للإنقسام. ويُرجَح أن تستمر حكومات الدول المسلمة في أنْ تصير أقل وداً مع الغرب, وسيحدث عنف متقطع فاتر القوة وربما, أحياناً, يكون شديد القوة بين الجماعات الإسلامية ومجتمعات غربية. وستكون العلاقات بين الولايات المتحدة من ناحية, والصين, واليابان, ودول آسيوية أخرى من ناحية أخرى علاقات صراع بدرجة عالية, ويمكن أن تحدث حرب كبيرة إذا ما تحدت الولايات المتحدة ظهور الصين على أنها القوة المهيمنة في آسيا.

وتحت هذه الظروف ستبقى الرابطة الكنوشيوسية ـــ الإسلامية قائمة وربما تتسع وتتعمق. وكان ولازال الأمر المحوري في هذه الرابطة هو تعاون المجتمعات المسلمة والصينية المعارضة للغرب في قضايا إنتشار الأسلحة, وحقوق الإنسان, وقضايا أخرى. ولازال جوهر هذه الرابطة يتمثل في العلاقات الوثيقة بين باكستان, وإيران, والصين, والتي تبلورت في مطلع تسعينات القرن العشرين بزيارة الرئيس يانغ شانغكون إلى إيران وباكستان, وزيارة الرئيس رفسنجاني إلى باكستان والصين. وإن هذه الزيارات هي "إشارت إلى ظهور تحالف مازال في طور النشوء بين باكستان, وإيران, والصين". وأعلن رفسنجاني في إسلام آباد, وهو في طريقه إلى الصين, قائلاً: إن "تحالفاً ستراتيجياً" موجوداً بين إيران وباكستان وإن أي هجوم على باكستان سيعتبر هجوماً على إيران. ولكي تعزز بنازير بوتو هذا التكتل, فإنها زارت إيران والصين مباشرة بعد توليها منصب رئيس الوزراء في تشرين الأول من سنة ١٩٩٣. وتضمن التعاون بين هذه

الدول الثلاث تبادل الزيارات المنتظمة بين المسئولين السياسيين, والعسكريين, وموظفين كبار, وتضمن بذل جهود مشتركة في مجالات مدنية وعسكرية متنوعة بضمنها؛ الإنتاج الدفاعي, علاوة على نقل الأسلحة من الصين إلى دول أخرى. ولازال يدعم تطور هذه العلاقة أولئك الموجودين في باكستان الذين ينتمون إلى مدارس "الإستقلال" والمدارس "المسلمة", وهي مدارس لها فكر يهتم بسياسة خارجية تتطلع إلى "محور طهران ــ إسلام آباد ــ بكين", أما في إيران, فتم حسم هذه المسألة بالقول؛ "إن الطبيعة التي يتميز بها العالم المعاصر" تتطلب "تعاوناً وثيقاً وثابتاً" بين إيران, والصين, وباكستان, وكازخستان. وبحلول أواسط التسعينات, كانت قد ظهرت إلى الوجود حالة كأنها تحالف قائم فعلاً بين الدول الثلاث إمتدت جذوره في معارضة الغرب, والمخاوف الأمنية بشأن الهند, والرغبة في مواجهة التأثير التركي والروسي في أواسط آسيا[43].

هل إن هذه الدول الثلاث يُحتمَل أن تصير نواة لتجمع أوسع يضم دولاً مسلمةً وآسيوية أخرى؟ ويتحدث بهذا الشأن غراهام فولر فيقول؛ "يمكن أن يصبح تحالف كنفوشيوسي - إسلامي غير رسمي حقيقةً ملموسةً, ليس لأن محمد وكنفوشيوس هما ضد الغرب بل لأن هاتين الثقافتين تقدمان وسيلةً للتعبير عن مظالم تُلقى مسؤوليتها جزئياً على الغرب ــ غرباً تجيش هيمنته السياسية, والعسكرية, والإقتصادية, والثقافية على نحو متزايد في عالم تشعر فيه الدول 'أنها لم تعد مضطرة إلى إحتماله'." إن النداء الأشد حماساً لمثل هذا التعاون جاء من معمر القذافي الذي أعلن في آذار من سنة ١٩٩٤ قائلاً؛

إن النظام العالمي الجديد يعني أن يقع المسلمون تحت سيطرة اليهود والمسيحيين وإذا قدروا على ذلك, فإنهم من بعد سيسيطرون على الديانة الكنفوشيوسية وأديان أخرى في الهند, والصين, واليابان.....

إن ما يقوله المسيحيون واليهود الآن عن نفسهم هو؛ أننا كنا مختارين لنحطم الشيوعية ويجب على الغرب الآن أن يحطم الإسلام والكنفوشيوسية.

نحن نتمنى الآن أن نرى مواجهة بين الصين التي تتزعم المعسكر الكنفوشيوسي وأمريكا التي تتزعم المعسكر المسيحي الصليبي. ولا نملك أية أعذار تمنعنا في أن نكون منحازين ونقف ضد الصليبيين. نحن نقف الآن مع الكنفوشيوسية ونجعل أنفسنا حليفة لها ونقاتل إلى جانبها في جبهة دولية واحدة. وسنستأصل خصمنا المشترك.

لهذا السبب, فنحن كمسلمين, سنساند الصين في كفاحها ضد عدونا المشترك .....

وأمنياتنا للصين بالنصر .....[44]

إلا إن الحماس من أجل تحالف وثيق مناهض للغرب يضم الدول الكنفوشيوسية والإسلامية قد خفف من حدته, إلى درجة كبيرة, الجانب الصيني؛ إذ أعلن الرئيس جيانغ زيمن في سنة ١٩٩٥ بأن الصين لن تقيم تحالفاً مع أية دولة أخرى. وعكس هذا الموقف, وهو أمر مسلم به, رؤية الصين التقليدية لذاتها بأنها المملكة الوسطى, والقوة المركزية, لهذا, فالصين لم تكن تحتاج إلى حلفاء رسميين, وإن الدول الأخرى هي التي ستجد الأمر يصب في مصلحتها أن تتعاون مع الصين. ومن ناحية أخرى, إن نزاعات الصين مع الغرب تعني إن الصين ستثمن الشراكة مع الدول الأخرى المعادية للغرب, تلك الشراكة التي يزودها الإسلام بالعدد الأكبر والتأثير الأشد. وعلاوة على ذلك, إن حاجات الصين المتزايدة إلى النفط يحتمل أن تحملها على توسيع علاقاتها مع إيران, والعراق, والمملكة العربية السعودية, وكذلك كازخستان وأذربيجان. وتحدث عن ذلك أحد خبراء الطاقة في سنة ١٩٩٤ قائلاً؛ إن محوراً يقوم على الأسلحة من أجل النفط مثل هذا "لن يكون بعد ذلك مضطراً إلى إنتظار الأوامر من لندن, أو باريس, أو واشنطن"[45].

وستتنوع علاقات الحضارات الأخرى ودولها الجوهر بالغرب والحضارات والدول التي تتحداه تنوعاً كبيراً. فالحضارتان الجنوبيتان؛ أمريكا اللاتينية وإفريقيا, اللتان تفتقران إلى دول جوهر, مازالتا متكلتين على الغرب, وضعيفتين نسبياً عسكرياً وإقتصادياً (على الرغم من هذا الحال في طريقه إلى أن يتغير بنحو متسارع فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية). وفيما يخص علاقتهما مع الغرب, فيحتمل أن يتحركا في المستقبل في توجهات مضادة له. إلا أن أمريكا اللاتينية قريبة ثقافياً من الغرب. وفي أثناء ثمانينات وتسعينات القرن العشرين, أخذت أنظمتها السياسية والإقتصادية تصير شبيهة أكثر فأكثر بالأنظمة الغربية. وإن دولتا أمريكا اللاتينية اللتان سعتا ذات مرة لإمتلاك أسلحة نووية تخلتا عن تلك المحاولات. ولأن الأمريكيين اللاتينيين لهم المستوى الأدنى من الجهد العسكري الكلي لأية حضارة أخرى, فإنهم قد لا يرضون بالهيمنة العسكرية للولايات المتحدة لكنهم لا يبّدون أية نية لتحديها. وإن الإنتشار السريع للمذهب البروتستانتي في العديد من

مجتمعات أمريكا اللاتينية يفعل أمرين؛ فهو يجعلها أكثر شبهاً بالمجتمعات الكاثوليكية ــ البروتستانتية الممتزجة معاً في الغرب, وتوسع الروابط الدينية الأمريكية اللاتينية ــ الغربية وما بعد تلك الروابط تمّر عبر بوابة روما. وعلى نحو يأتي بعكس ذلك, فإن تدفق المكسيكيين والقادمين من أمريكا الوسطى, والكاريبيين إلى داخل الولايات المتحدة وما يوديه ذلك من أثر إسباني برتغالي على المجتمع الأمريكي هو أيضاً أمر يدعم التقارب ومن ثم الإلتقاء الثقافي. وإن القضايا الرئيسة المسببة للنزاع بين أمريكا اللاتينية والغرب, وهو هنا عملياً يعني الولايات المتحدة, هي الهجرة, والمخدرات التي يتصل بيعها بالإرهاب, والإندماج الإقتصادي (أي قبول دول أمريكا اللاتينية في إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة في مقابل توسيع تجمعات أمريكا اللاتينية مثل السوق المشتركة لدول الجنوب ومعاهدة الأنديز). وبينما تدل المشاكل التي نشأت بسبب إنضمام المكسيك إلى إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) على أن الزواج بين حضارتي أمريكا الشمالية والغربية لن يكون سهلاً, فإنه ربما يتخذ شكله رويداً رويداً في المستقبل عبر أغلب سنوات القرن الحادي والعشرين, وربما لا يتم ذلك الزواج أبداً. ومع ذلك تظل الخلافات بين الغرب وأمريكا اللاتينية صغيرة بمقارنتها مع تلك القائمة بين الغرب والحضارات الأخرى.

أما علاقات الغرب بأفريقيا فمن شأنها أن تتضمن مستويات من النزاع أعلى بقليل وحسب من السابقة, لأنها قبل كل شئ حد ضعيفة. وعلى الرغم من ذلك تقوم بينهما الآن بعض القضايا المهمة. فجنوب إفريقيا, ليست مثل البرازيل والأرجنتين, إذ لم تتخلى عن برنامجها لتطوير الأسلحة النووية؛ وقد دمرت أسلحة نووية كانت قد صنعتها من قبل. وكانت هذه الأسلحة قد صنعتها حكومة بيضاء لردع هجمات أجنبية على النظام العنصري الذي كان قائماً, ولم تشأ تلك الحكومة تركها للحكومة السوداء التي ربما تستخدمها لأغراض أخرى. لكن القدرة على صناعة أسلحة نووية لا يمكن تدميرها, وأنه أمر ممكن أن تستطيع حكومة من حكومات ما بعد النظام العنصري إنشاء ترسانة نووية جديدة لضمان دورها كدولة جوهر لإفريقيا ولكي تردع الغرب عن التدخل في إفريقيا. وإن حقوق الإنسان, والهجرة, وقضايا إقتصادية, والإرهاب هي أيضاً قضايا قائمة بين إفريقيا والغرب. وعلى الرغم من محاولات فرنسا الرامية إلى الإبقاء على روابط وثيقة مع مستعمراتها السابقة, تبدو عملية بعيدة المدى للتخلي عن التغريب أنها جارية الآن في

إفريقيا, فإهتمام وتأثير القوى الغربية يتراجعان, وتعود الثقافات الأهلية لتأكد نفسها, وإن جنوب إفريقيا بمرور الزمن تجعل العناصر الثقافية الإفريقية ـــ الإنجليزية في ثقافتها ثانوية وتابعة بالنسبة إلى الثقافات الإفريقية. فبينما تصير أمريكا اللاتينية غربية أكثر, تصير إفريقيا أقل غربيـــة. إلا أنهمـــا كلتاهما تظلان, وإن كان بطرق مختلفة, معتمدتان على الغرب, وغير قادرتين, بإستثناء إستعمال أصواتهما في جلسات التصويت في الأمم المتحدة, على التأثير تأثيراً حاسماً على الميزان بين الغرب والحضارات المتحدية له.

إن ذلك الحال هو ليس ما يجري عليه الحال فيما يتعلق بالحضارات الثلاثة "المتأرجحة". فدولها الجوهر هي لاعبات رئيسات في الشؤون العالمية ويُرجَح أن يكون لها علاقـــات مختلطـــة, ومتضاربة, ومتقلبة مع الغرب والحضارت المتحدية له. وهذه الدول سيكون لها كذلك علاقـــات متنوعة إحداها مع الأخرى. فاليابان, كما بينا من قبل, بمرور الزمن, وبعد أن تمّر بكرب عظـــيم وبحث عن الذات يُرجَح أن تتحول بعيداً عن الولايات المتحدة بإتجاه الصين. وكما يجري الحـــال مع تحالفات الحرب الباردة التي تتخطى الحضارات, فإن الروابط الأمنية لليابان بالولايات المتحدة سيصيبها الهزال على الرغم من أن هذا الأمر قد لا يعلن رسمياً أبداً. وستبقى علاقاتهـــا بروســـيا صعبة, طالما ظلت روسيا ترفض التوصل إلى تسوية بشأن جزر كمرلي الـــتي إحتلتـــها في ســـنة ١٩٤٥. وفي الزمن الذي إنتهت فيه الحرب الباردة عندما كانت هذه القضية يُحتمَل أن تحـــل تم تمريرها على عجل في الوقت الذي ظهرت فيه القومية الروسية, ولا يوجد سبب يجعل الولايـــات المتحدة تساند المطلب الياباني في المستقبل كما كان لها هذا الدعم في الماضي.

وفي أثناء العقود الأخيرة من الحرب الباردة, لعبت الصين بنحو فعال بـــ"ورقة الصين" ضد الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. وفي عالم ما بعد الحرب الباردة تمتلك روســـيا "ورقـــة روسيا" لتلعب بها. وإن روسيةً وصيناً متحدتين من شأنهما أن يجعلا التوازن الأوراسيوي يميـــل ليكون ضد الغرب ويثيران كل حالات القلق التي كانت موجودة حـــول العلاقـــة الـــصينية ـــ السوفيتية في خمسينات القرن العشرين. أما روسيةً تعمل بنحو وثيق مع الغرب فمـــن شـــأنها أن توجد توازن مواجهة إضافي ضد الإرتباط الكنفوشيوسي ـــ الإسلامي في القضايا العالمية وتـــوقظ في الصين مرة أخرى المخاوف من غزو قادم من الشمال. إلا أن روسيا كذلك تعاني من مشاكل

مع كلا هاتين الحضارتين جارتيها. إذ فيما يتعلق بالغرب, تميل هذه العلاقات أن تكون أكثر قصراً في أمدها: وهي عاقبة من عواقب نهاية الحرب الباردة ونتيجة للحاجة إلى إعادة تحديد التوازن بين روسيا والغرب وإلى إتفاق يعقده كلا الطرفان بشأن مساواتهما الأساسية ومحيطي تأثيرهما الخاص بكل منهما. وعملياً من شأن هذا الأمر أن يعني:

١. قبول روسي بتوسيع الإتحاد الأوربي وحلف الناتو ليشمل الدول المسيحية الغربية لأواسط وشرق أوربا, وإلتزام غربي بأن لا يوسع حلف الناتو أكثر من ذلك, ما لم تنقسم أوكرانيا إلى دولتين.
٢. معاهدة شراكة بين روسيا وحلف الناتو يضمن عدم إعتداء, ومشاورات منتظمة بشأن القضايا الأمنية, وبذل جهود من أجل التعاون لتجنب قيام سباق للتسلح, والتفاوض بشأن إتفاقات للسيطرة على السلاح تلائم حاجاتهما الأمنية.
٣. إعتراف غربي بأن روسيا هي المسئولة في المقام الأول على الحفاظ على الأمن بين الدول الأرثوذوكسية وفي المناطق التي يسود فيها الدين الأرثوذوكسي.
٤. إقرار غربي بالمشاكل الأمنية الواقعة فعلاً والمحتمل وقوعها التي تواجهها روسيا من الشعوب المسلمة الموجودة إلى جنوبها وإبداء الرغبة في تعديل معاهدة مركز التجارة الحرة وأن يميل الغرب ميلاً يفضل إتخاذ خطوات أخرى قد تحتاجها روسيا لكي تعتاد على التعامل مع مثل هذه الأخطار.
٥. إبرام إتفاق بين روسيا والغرب للتعاون كمتكافئين في التعامل مع قضايا مثل؛ البوسنة, أي القضايا التي تتضمن المصالح الغربية والأرثوذوكسية كلتاهما.

وإذا ما ظهر ترتيب يتماشى مع هذه الخطوط أو أخرى تشبهها, فإنه لا يحتمل بعده أن تفرض روسيا ولا الغرب تحدياً أمنياً بعيد المدى أحدهما على الآخر. وإن أوربا وروسيا هما مجتمعان ناضجان بشرياً ولهما نسب ولادات منخفضة وسكان متقدمين بالسن؛ ولا تمتلك مثل هذه المجتمعات حيوية الشباب وطاقته لتكون ذات نزعة توسعية وعدوانية.

وفي الفترة الزمنية التي أعقبت الحرب الباردة, أصبحت العلاقات الروسية ـــ الصينية أكثر تعاوناً بالنحو الذي يجعلها ذات شأن. وقد حُلَّت النزاعات التي تتعلق بالحدود؛ وخُفِّضَت القوات العسكرية على كلا الجانبين من الحدود؛ وتوسعت الحركة التجارية بينهما؛ وكف كل منها عن جعل الآخر هدفاً لصواريخه النووية؛ وبحث وزيرا خارجيتهما مصالحهما المشتركة في مقاتلة الإسلام الأصولي المتطرف. والأهم من ذلك, أن روسيا وجدت في الصين زبون لهم ولا يستغني عنه لشراء المعدات والتقانة العسكرية, وتضمنت تلك المشتريات؛ دبابات, وطائرات مقاتلة, وقاصفات للمدى البعيد, وصواريخ أرض ـــ جو[46]. ومن وجهة نظر روسية, تمثل عملية تدفئة العلاقات هذه كلا أمرين؛ قرار واع للعمل مع الصين بوصفها "شريكتها" الآسيوية, بعد أن أصاب علاقاتها باليابان برودة الركود, وردة فعل لنزاعاتها ضد الغرب على توسيع حلف الناتو, والإصلاح الإقتصادي, والسيطرة على الأسلحة, والعون الإقتصادي, والعضوية في المؤسسات الدولية الغربية. أما الصين, فهي من ناحيتها كانت قادرة على أن تثبت للغرب بأنها لم تكن وحيدة في العالم وكانت تستطيع أن تمتلك القدرات العسكرية الضرورية لتنفيذ ستراتيجيتها الإقليمية في إبراز قوتها. وعند كلا الدولتين, يكون شأن الرابطة الروسية - الصينية كشأن الرابطة الكنفوشيوسية - الإسلامية, وسيلة لمواجهة القوة والعولمة الغربيتين.

وفيما إذا كانت تلك الرابطة تبقى قائمة في المدى الأبعد أم لا فإنه يعتمد على نحو واسع على, أولاً؛ المدى الذي إليه تستقر العلاقات الروسية بالغرب على أسس مرضية للطرفين, وثانياً؛ المدى الذي أليه يهدد ظهور الصين لتهيمن في شرق آسيا المصالح الروسية, إقتصادياً, وبشرياً, وعسكرياً. ولقد ألقت فاعلية النشاط الإقتصادي الصيني بسحرها على سيبيريا, وإن أصحاب الأعمال الصينيين وحتى الكوريين واليابانيين يستكشفون ويستثمرون الفرص المتاحة هناك. ويرى الروس في سيبيريا بنحو يزداد يوم بعد يوم أن مستقبلهم الإقتصادي مرتبط بشرق آسيا أكثر من إرتباطه بروسيا الأوربية. وما تراه روسيا أنه أكثر تهديداً لها هو الهجرة الصينية إلى داخل سيبيريا, إذ بلغ عدد المهاجرين الصينيين غير الشرعيين هناك في سنة ١٩٩٥, كما نقلت تقارير إعلامية, من ٣ ملايين إلى ٥ ملايين, بمقارنتها مع السكان الروس في شرق سيبيريا الذين يبلغ عددهم حوالي ٧ ملايين. وحذر من ذلك وزير الدفاع الروسي بافل غراشوف قائلاً؛ "إن الصينيين في

طريقهم إلى القيام بغزو سلمي للشرق الأقصى الروسي''. وتردد صدى هذه الكلمات في حديث لمسئول روسي عن الهجرة رفيع المستوى حين قال؛ ''نحن يجب أن نقاوم النزعة التوسعية الصينية''(47). وعلاوة على ذلك, فإن علاقات الصين الإقتصادية المتنامية مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في أواسط آسيا ربما تزيد علاقاتها بروسيا سوءاً. ويمكن أن يصير التوسع الصيني عسكرياً كذلك, إذا ما قررت الصين بأنها يجب أن تحاول المطالبة مرة أخرى بمنغوليا, التي فصلها الروس عن الصين بعد الحرب العالمية الأولى, وظلت لعقود تابعاً سوفيتياً. ويوماً ما ربما تعود ''الحشود الصفراء'' التي أرقت المخيلة الروسية منذ غزوات المنغول فتمسي حقيقة واقعة.

إن علاقات روسيا بالإسلام يشكلها الإرث التاريخي الذي يمتد لقرون من التوسع عبر حرب على الترك, وشعوب شمال القوقاز, وإمارات أواسط آسيا. أما الآن, فتتعاون روسيا مع حليفاتها الأرثوذوكسيات, وصربيا, واليونان لمواجهة التأثير التركي في البلقان, وتتعاون مع حليفتها الأرثوذوكسية, أرمينيا, لتقييد ذلك التأثير عبر القوقاز. ولقد حاولت بحيوية ونشاط أن تحافظ على تأثيرها السياسي, والإقتصادي, والعسكري في جمهوريات أواسط آسيا, ولقد جعلتها في قائمة الملكية المشتركة للدول المستقلة, وتنشر قوات عسكرية على أراضيها جميعها. إن القضايا المركزية التي تدور عليها المخاوف الروسية هي؛ نفط بحر قزوين وحقول الغاز والمسالك التي ستصل بها تلك الموارد إلى الغرب وشرق آسيا. ولازالت روسيا كذلك تخوض حرباً في شمال القوقاز على شعب الشيشان المسلم وتشن حرباً ثانية في طاجيكستان لموازرة الحكومة فيها ضد تمرد إشترك فيه إسلاميون أصوليون متطرفون. وأوجدت هذه المخاوف الأمنية حافزاً أقوى للتعاون مع الصين في إحتواء ''التهديد الإسلامي'' في أواسط آسيا, وإن هذه المخاوف هي كذلك باعث رئيس لإقامة علاقات ودية روسية مع إيران. فلقد باعت روسيا إلى إيران غواصات, وطائرات مقاتلة متطورة, وقاصفات مقاتلة, وصواريخ أرض ـــ جو, وأجهزة حربية لأغراض الإستطلاع وأجهزة كهربية للأعمال الحربية. وبالإضافة إلى ذلك, وافقت روسيا على إنشاء مفاعلات نووية من النوع الذي يستخدم الماء الخفيف لتبريدها في إيران وفي طريقها إلى تزويد إيران بأجهزة تخصيب اليورانيوم. وفي مقابل ذلك, تتوقع روسيا بما هو صريح تماماً من إيران أن تقيد إنتشار الأصولية الإسلامية المتطرفة في أواسط آسيا وبما هو معروف ضمناً أن تتعاون

معها في مواجهة إتساع دائرة التأثير التركي هناك وفي القوقاز. وعما يتعلق بالعقود القادمة من الزمن, فإن الذي سيعمل على تشكيل علاقة روسيا بالإسلام على نحو حاسم هو طبيعة إدراكاتها للأخطار التي تفرضها الكثافات السكانية المتزايدة للمسلمين على طول محيطها الجنوبي.

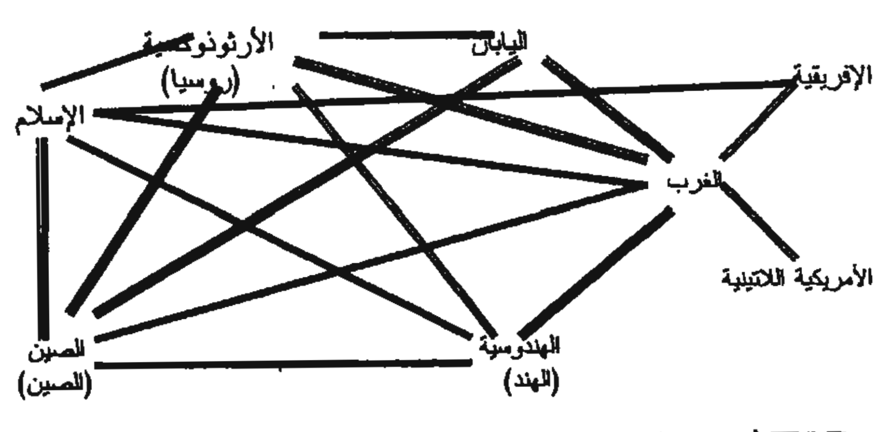
وفي أثناء الحرب الباردة, كانت الهند, وهي الدولة الجوهر "المتأرجحة" الثالثة حليفة للإتحاد السوفيتي وخاضت حرباً واحدة على الصين وعدة حروب على باكستان. وكانت علاقاتها بالغرب, وعلى وجه الخصوص مع الولايات المتحدة, تتسم بالتباعد عندما لا تكون متوترة. أما في عالم بعد الحرب الباردة, فيرجح أن تظل علاقات الهند بباكستان علاقات نزاع إلى حد بعيد بسبب كشمير, والأسلحة النووية, والتوازن العسكري الكلي على أرض شبه القارة الهندية. وإلى الحد الذي تكون عنده باكستان قادرة على كسب تأييد دول مسلمة أخرى, إلى ذلك الحد ستكون علاقات الهند مع الإسلام بعامة صعبة. ولمواجهة هذا الأمر, يحتمل أن تقوم الهند بمحاولات خاصة, كما قد فعلت في الماضي, لإقناع دول مسلمة مستقلة بشؤولها لتنأى بنفسها عن باكستان. وعند نماية الحرب الباردة, إمتدت محاولات الصين لإقامة علاقات أكثر وداً مع جاراتها إلى الهند فقلت التوترات بين الدولتين. لكن هذا التيار لا يُحتمَل أن يدوم زمناً طويلاً, فلقد أدخلت الصين نفسها بنحو فعال في السياسات الجنوب آسيوية والأمر المسلم به أنها ستظل تتدخل فيها؛ فتحافظ على علاقات وثيقة مع باكستان, وتعزز قدرات باكستان النووية وإمكانتها العسكرية التقليدية, وتغازل مينمار بالمون الإقتصادي, والإستثمار, والمساعدة العسكرية, بينما يمكن أن تزيد من تسهيلات الإبحار هناك. إن قوة الصين تزداد في الوقت الذي فيه؛ يمكن أن تنمو قوة الهند نمواً كبيراً في مطلع القرن الحادي والعشرين. فيبدو إن النزاع محتملاً إلى درجة كبيرة. ولقد قال أحد المراقبين؛ "إن الصراع ذي الأولوية من أجل الهيمنة بين العملاقين الآسيويين, وما ترسم مخيلة كل منهما من صورة لذاته بأنه قوة عظمى طبيعية ومركز الحضارة والثقافة, ستظل تقودهما لدعم دول وحركات مختلفة. وستناضل الهند من أجل الظهور, ليس كمركز قوة مستقل في عالم متعدد الأقطاب فحسب بل كثقل مواجهة للقوة والتأثير الصينيين"[48].

وإذ تواجه الهند, على أقل تقدير, تحالفاً صينياً ـــ باكستانياً إن لم يكن إرتباطاً كنفوشيوسياً ـــ إسلامياً, فإنه سيكون في مصلحة الهند أن تحافظ على علاقاتها الوثيقة مع روسيا,

وأن تبقى مشتري رئيس للتجهيزات العسكرية الروسية. وفي أواسط التسعينات, كانت الهند تشتري من روسيا كل نوع ذي أهمية من السلاح ومن ضمن ما أشترت؛ حاملة طائرات, وتقانة صواريخ مبسطة, وهي الصفقات التي قادت إلى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى إنتشار الأسلحة, فإن قضايا أخرى مازالت قائمة بين الهند والولايات المتحدة شملت؛ حقوق الإنسان, وكشمير, والتحرر الإقتصادي. ولكن بمرور الزمن, يحتمل أن تعمل البرودة المتزايدة في العلاقات الباكستانية ــ الأمريكية, ومصالح الهند والولايات المتحدة في إحتواء الصين على تقريبهما أقرب فأقرب إلى بعضهما. إن زيادة القوة الهندية وإتساع هيمنتها في جنوب آسيا لا يمكن أن يضر بمصالح الولايات المتحدة بل وحتى يمكن أن تخدم هذه المصالح.

إن العلاقات بين الحضارات وبين دولها الجوهر معقدة, وغالباً ما تكون متضاربة, وهي تتغير حقاً. وعلى العموم, إن أغلب الدول في أية حضارة تتبع قيادة الدولة الجوهر في صياغة علاقاتها مع دول في حضارة أخرى. إلا أن هذا الأمر لن يكون دائماً هو واقع الحال, والأمر الواضح, ليس لكل الدول التي تنتمي إلى حضارة واحدة علاقات متماثلة مع كل الدول في حضارة أخرى. فالمصالح المشتركة, وعادة ما يكون العدو المشترك الذي ينتمي إلى حضارة ثالثة,

الشكل ٩-١
السياسات العالمية للحضارات: تكتلات بادئة بالظهور



يمكن أن تُحدث تعاوناً بين دول تنتمي إلى حضارتين مختلفتين. والأمر الواضح كذلك, أن تقوم النزاعات في داخل الحضارات, وعلى وجه الخصوص حضارة الإسلام. وبالإضافة إلى ذلك, ربما تختلف العلاقات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة على طول خطوط الصدع إختلافاً عظيماً عن العلاقات القائمة بين الدول الجوهر لنفس الحضارات. وعلى الرغم من ذلك, توجد توجهات واسعة واضحة وتعميمات حقها القبول يمكن صياغتها بشأن ما يبدو أنه التكتلات والعداوات البادئة بالظهور بين الحضارات والدول الجوهر. ويلخص هذه التوجهات والتعميمات الشكل ٩-١ وتبدو فيه ثنائية القطب البسيطة نسبياً للحرب الباردة تمهد السبيل إلى علاقات أشد تعقيداً منها بكثير لعالم متعدد الأقطاب ومتعدد الحضارات.

الفصل العاشر

التحول من الحروب الإنتقالية إلى حروب خط الصدع

الحربان الإنتقاليتان: أفغانستان والخليج

"*الحرب الحضارانية الأولى*", وصف العالم المراكشي البارز مهدي الماندجرا حرب الخليج بأنها الحرب الحضارتية الأولى التي يجري شنها[1]. وفي الحقيقة, إنها كانت الحرب الثانية. أما الحرب الأولى فكانت الحرب السوفيتية ـــ الأفغانية التي دارت رحاها في السنين مابين ١٩٧٩ــ١٩٨٩. وبدأت كلا الحربين كغزو مباشر لأحدى الدول شنته عليها دولة أخرى, ولكن جرى تحويلهما إلى حربين حضاراتيين وأُعيَد تعريفهما في جانب واسع منهما بهذه الصفة. وفي الواقع, كانتا حربين إنتقاليتين إلى عهد يهيمن عليه النزاع العرقي وحروب خط الصدع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

إندلعت الحرب الأفغانية كمحاولة قام بها الإتحاد السوفيتي لإسناد نظام تابع له. وأصبحت حرباً من حروب الحرب الباردة عندما إستجابت الولايات المتحدة بقوة فنظمت, ومولت, وجهزت, المتمردين الأفغان الذين يقاومون القوات السوفيتية. وعند الأمريكان, كانت هزيمة الإتحاد السوفيتي إثباتاً لصحة مذهب ريغان الداعي إلى تأييد المقاومة المسلحة ضد الأنظمة الشيوعية, ويعيد التوكيد على ضمان إنزال هزيمة مذلة بالسوفيت تضاهي الهزيمة المذلة التي عانت منها الولايات المتحدة في فيتنام. وهي أيضاً كانت الهزيمة التي إمتدت عواقبها لتهز المجتمع السوفيتي برمته, ومؤسسته السياسية, وساهمت مساهمة فعالة في تفكيك الإمبراطورية السوفيتية. فالأمر عند

الأمريكان وعند الغربيين عموماً كانت أفغانستان الإنتصار النهائي, الحاسم, بل إنها واترلو[1] الحرب الباردة.

أما عند أولئك الذين حاربوا السوفيت, فكانت الحرب الأفغانية شيئاً آخر يختلف. وتحدث في هذا الأمر أحد الخبراء الغربيين[2] قائلاً: "كانت عندهم أول مقاومة ناجحة ضد قوة أجنبية و لم تكن ترتكز على مبادئ قومية ولا إشتراكية" بل أنها بدلاً عن ذلك إرتكزت على مبادئ إسلامية, فكانت تُشن على أنها جهاد, الأمر الذي أعطى دفعة هائلة رفعت الثقة بالنفس والقوة الإسلامية. وفي الحقيقة, كان أثرها في العالم الإسلامي يضاهي الأثر الذي أحدثه الإنتصار الياباني حين هزموا الروس في سنة ١٩٠٥ في العالم الشرقي. فما يراه الغرب أنه إنتصار للعالم الحر, يراه المسلمون أنه إنتصار للإسلام.

وكانت الدولارات والصواريخ الأمريكية لا يُستغنى عنها لإنزال الهزيمة بالسوفيت. ولكن الذي كان لا يُستغنى عنه أيضاً هو الجهد الجماعي للإسلام, الذي تنافست فيه عدد كبير ومتنوع من الحكومات والمجموعات بعضها مع بعض في محاولة قهر السوفيت وإحداث إنتصار من شأنه أن يخدم مصالحها. وجاء الدعم المالي للمسلمين لإدامة تلك الحرب أولاً من المملكة العربية السعودية. فما بين السنتين ١٩٨٤ و ١٩٨٦ أعطى السعوديون ٥٢٥ مليون دولار إلى المقاومة؛ وفي سنة ١٩٨٩ وافق السعوديون على تزويد المقاومة بـ ٦١ بالمائة من إجمالي مبلغ قدره ٧١٥ مليون دولار, أي ٤٣٦ مليون دولار, على أن يأتي باقي المبلغ من الولايات المتحدة. وفي سنة ١٩٩٣ منح السعوديون ١٩٣ مليون دولار للحكومة الأفغانية. وبلغت الأموال التي ساهموا بها في أثناء مجريات الحرب على أقل تقدير ما يعادل ويحتمل أن تزيد على رقم يتراوح ما بين ٣ إلى ٣,٣ مليار دولار أنفقتها جميعها الولايات المتحدة. وفي أثناء مجريات الحرب إشترك فيها حوالي ٢٥,٠٠٠ متطوع جاءوا من دول إسلامية أخرى, وهي عربية في المقام الأول, وتم تجنيد أغلبهم في الأردن ودربتهم وكالة الإستخبارات الداخلية الباكستانية. وقدمت باكستان أيضا القاعدة

---

[1] وهي المعركة التي وقعت في ١٨ حزيران من سنة ١٨١٥ في مدينة واترلو في وسط بلجيكا قريباً من عاصمتها, ولقي فيها نابليون هزيمته النهائية بعد أن قهرت جيشه قوات بريطانية وألمانية بروشية وبلجيكية. وهذه الهزيمة هي التي جعلت تطلعات نابليون في السيطرة على أوربا أو توحيدها تحت رايته أضغاث أحلام وأجبرته على التقهقر إلى فرنسا. المترجم

الخارجية التي لا يستغنى عنها للمقاومة وكذلك الدعم السوقي وأمور أخرى تعزز هذا الدعم. وبالإضافة إلى ذلك, كانت باكستان الوكيل والمنفذ لتوزيع المال الأمريكي, ودفعت ٧٥ بالمائة من هذه الأموال عمداً, وهو أمر لا يخلو من غاية, إلى المجموعات الإسلامية الأصولية الأشد تطرفاً, بضمنها ٥٠ بالمائة من إجمالي المبلغ كان يذهب إلى الحزب الأصولي السني الأشد تطرفاً الذي كان يقوده قلب الدين حكمتيار. وعلى الرغم من إن المقاتلين العرب كانوا يحاربون السوفيت, فإنهم في أثناء الحرب كانوا مناهضين للغرب في أغلبيتهم الكاسحة وشجبوا وكالات المساعدة الإنسانية الغربية بوصفها فاسدة الأخلاق ومخربة للإسلام. وفي نهاية المطاف, نزلت الهزيمة بالسوفيت بفضل إشتغال ثلاثة عوامل؛ إن السوفيت لم يكونوا قادرين على الوقوف نداً أو في مواجهة؛ التقانة الأمريكية, والمال السعودي, وكثرة أعداد وحمية المسلمين[3].

أصبحت الحرب ماضياً, وقام إئتلاف قلق يتألف من منظمات إسلامية عازمة على نصرة الإسلام ضد كل القوى غير المسلمة. وخلفت الحرب كذلك إرثا من المقاتلين ذوي الخبرة والتجربة, ومعسكرات, وميادين تدريب, وإمكانات سوقية, وشبكة عمل عبر العالم الإسلامي من العلاقات الشخصية والمنظماتية, وكمية كبيرة من التجهيزات والمعدات العسكرية بضمنها مابين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ صاروخ من صواريخ ستنجر مجهولة المصير. والأهم من ذلك الشعور العنيد بالقوة والثقة بالنفس مما كان قد تحقق والشعور بالرغبة الجامحة في المضي إلى إنتصارات أخرى. وتحدث في هذا الشأن أحد المسئولين في الولايات المتحدة في سنة ١٩٩٤ قائلاً؛ "إن الإعتقادات بالجهاد الدينية والسياسية", التي يؤمن بها المتطوعين الأفغان "خالية من العيوب, وقد هزموا بها إحدى أعظم قوتين في العالم ويعملون الآن من أجل هزيمة الثانية"[4].

وصارت الحرب الأفغانية حرباً حضاراتية لأن المسلمين في كل مكان كانوا يرونها كذلك فهبوا للقتال ضد الإتحاد السوفيتي. وأصبحت حرب الخليج حرباً حضاراتية لأن الغرب تدخل عسكرياً في نزاع وقع بين المسلمين, وأيد الغربيون بأغلبيتهم الكاسحة هذا التدخل, الأمر الذي جعل المسلمين في جميع أنحاء العالم يرون ذلك التدخل أنه حرب عليهم فإحتشدوا ضد ما رأوه أحد أكثر الأمثلة تجسيداً للإستعمار الغربي.

وكانت الحكومات المسلمة منقسمة إنقساماً أساسياً بشأن هذه الحرب. إذ إنتهك صدام حسين حرمة الحدود, وفي آب من سنة ١٩٩٠ صوتت الجامعة العربية بأغلبية عظمى فكان (أربعة عشر مؤيد, واثنان ضد, وإمتنعت خمسة دول عن أو لم تصويت) لإدانة فعلته تلك. ووافقت مصر وسوريا على المشاركة بأعداد كبيرة وباكستان, والمغرب, وبنغلادش بأعداد أقل في الحلف المعادي للعراق الذي نظمته وقادته الولايات المتحدة. وأغلقت تركيا الأنبوب الذي كان ينقل نفط العراق عبر أراضيها ليصل إلى البحر الأبيض المتوسط. وسمحت للتحالف بإستخدام قواعدها الجوية. وفي مقابل هذه الإجراءات, عززت تركيا قوة مطلبها في الإنضمام إلى أوربا, وثبتت باكستان والمغرب مرة أخرى علاقاتها الوثيقة بالمملكة العربية السعودية, ونالت مصر أجرها بإلغاء ديونها, أما سوريا فأخذت لبنان ثمناً لوقفتها تلك. وعلى النقيض من ذلك, فإن حكومات إيران, والأردن, وليبيا, وموريتانيا, واليمن, والسودان, وتونس, وكذلك منظمات مثل منظمة التحرير الفلسطينية, وحماس, وجبهة التحرير الإسلامية الجزائرية على الرغم من الدعم المالي الذي كثيراً ما كانت تستلمه من المملكة العربية السعودية, أيدت العراق وأدانت التدخل الغربي. وإتخذت حكومات مسلمة أخرى مثل حكومة إندونيسيا موقف الداعي إلى حل وسط وتجنبت إتخاذ أي موقف.

وبينما كانت الحكومات المسلمة منقسمة إنقساماً جوهرياً, كان رأي العرب والمسلمين منذ البداية معادياً للغرب بأغلبيتهم الساحقة. وتحدث عن ذلك أحد المراقبين الأمريكان بعد أن زار اليمن, ومصر, والأردن, والمملكة العربية السعودية عقب مضي ثلاثة أسابيع على غزو الكويت فقال؛ إن "العالم العربي" الآن ..... يغلي إستياءاً من الولايات المتحدة, ويكاد لا يتمالك نفسه أن يطرب فرحاً عندما يرى إطلالة قائد عربي جسور وله من الأقدام ما يبلغ أن يتحدى أعظم قوة على وجه الأرض"[5]. إذ إحتشد ملايين المسلمين من المغرب وحتى الصين تأييداً لصدام حسين و"هتفوا به البطل المسلم"[6]. وكانت مفارقة الديمقراطية هي "أعظم مفارقات هذا النزاع": فكان التأييد لصدام حسين هو الأمر "الأشد إتقاداً والأوسع إنتشاراً" في تلك الدول العربية حيث كانت السياسات أكثر إنفتاحاً وحرية التعبير أقل تقييداً[7]. وفي المغرب, وباكستان, والأردن, وإندونيسيا, ودول أخرى خرجت تظاهرات بأعداد هائلة تشجب الغرب

والقادة السياسيين مثل الملك الحسن, وبنازير بوتو, وسوهارتو, الذين كان يراهم المتظاهرون كخدم خاضعين للغرب. وظهرت معارضة التحالف على السطح حتى في سوريا, حيث "عارض طيف واسع من المواطنين وجود القوات الأجنبية في الخليج". وألقى خمسة وسبعون بالمائة من مسلمي الهند, الذين يبلغ عددهم ١٠٠ مليون مسلم, مسؤولية الحرب على الولايات المتحدة, وكان مسلمو إندونيسيا الذين يبلغ عددهم ١٧١ مليون مسلم "تقريبا جميعهم" ضد العمل العسكري الأمريكي في الخليج. وإصطف المفكرون العرب بنفس الأسلوب فصاغوا تحليلاً معقداً لأسباب الحرب من أجل التغاضي عن وحشية صدام حسين وإدانة التدخل الغربي[8].

وإتفق العرب والمسلمون بعامتهم على إن صدام حسين طاغية محب لسفك الدماء, لكن, هذا الفكر يوازي فكر فرانكلين ديلانو روزفلت[٢], "فهو طاغيتنا المحب لسفك الدماء". إذ كان غزو الكويت في نظرهم شأناً عائلياً ولابد أن يجري حله بين أفراد العائلة, أما أولئك الذين تدخلوا بإسم نظرية عظيمة للعدالة الدولية, فإنهم كانوا يتدخلون لحماية مصالحهم الأنانية الخاصة والإبقاء على تبعية العرب إلى الغرب. ونقلت إحدى الدراسات بإن "المفكرون العرب يزدرون النظام العراقي ويستهجنون وحشيته ونمحه الإستبدادي, لكنهم ينظرون إليه بأنه يمثل مركز المقاومة للعدو الأكبر للعالم العربي, وهو عندهم الغرب". إذ أنهم "يُعَرّفون العالم العربي بالذي يضادد الغرب". وتحدث في هذا الأمر برفوسور فلسطيني قائلاً؛ إن "ما فعله صدام حسين كان خطأ, لكننا لا نستطيع أن ندين العراق لوقوفه بوجه التدخل العسكري الغربي". وشجب المسلمون في الغرب ومناطق أخرى وجود القوات غير المسلمة في المملكة العربية السعودية وما أدى إليه ذلك من "تدنيس" لمواضع المسلمين المقدسة[9]. وبإختصار؛ كانت الرؤية السائدة هي؛ إن صدام كان مخطئاً في غزو الكويت, وكان الغرب مخطئاً أكثر منه في تدخله, لهذا فإن صدام على حق في محاربة الغرب, ونحن على حق في تأييده.

إن صدام حسين, مثل بقية الداخلين الأوائل في حروب خط الصدع الأخرى, فعَرَّف نظامه العلماني السابق بالحركة التي من شأنها أن تنال في المستقبل الإستحسان الأوسع وهو:

---

[٢] فرانكلين ديلانو روسفلت هو الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة وتم إنتخابه للرئاسة أربعة مرات, ونهض بأعباء برنامج حكومي شامل جديد لمواجهة الكساد الأعظم الذي كانت تعاني منه أمريكا, وقاد أمريكا في الحرب العالمية الثانية. المترجم

الإسلام. وإذ يدرك صدام التسلسل الذي ينتظم على هيئة الحرف U بالإنجليزية للهويات في العالم المسلم, فما كان أمامه من خيار حقيقي آخر. وعلق أحد المراقبين المصريين على هـذه القـضية بقوله؛ إن خيار الإسلام هذا تفضيلاً له سواءاً كان على المذهب القومي, أم على مذهب العـالم الثالث المناهض للغرب المبهم, "يشهد على قيمة الإسلام بأنه آيدلوجية سياسية تعمل على حشد التأييد"[10]. وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية هي الدولة المسلمة الأكثر التزاماً بالتعاليم الإسلامية في ممارساتها ومؤسساتها من الدول المسلمة الأخرى, بإستثناء ممكن لإيران والـسودان, وعلى الرغم من أنها كانت قد مولت الجماعات الإسلامية المتطرفة في جميع أنحاء العالم, فإنـه لا توجد حركة إسلامية متطرفة في أية دولة أيدت التحالف الغربي ضد العراق بل إنها جميعها بالفعل عارضت التدخل الغربي.

وهكذا أصبحت الحرب في نظر المسلمين بنحو متسارع حرباً بين حضارتين, وكانـت فيها حرمة الإسلام التي لا تنتهك رهن الأحداث. وقامت جماعات إسلامية أصولية متطرفة مـن مصر, وسوريا, والأردن, وباكستان, وماليزيا, وأفغانستان, والسودان, ومن دول أخرى فشجبت هذه الحرب بوصفها حرباً على "الإسلام وحضارته" يشنها تحالف من "صـليبيين وصـهاينة" وجاهرت بمساندتها للعراق والوقوف بوجه "العدوان العسكري والإقتصادي على شـعبه". وفي خريف سنة ١٩٩٠, أعلن عميد الكلية الإسلامية في مكة؛ سفر الحوالي, ونشر ذلك في شـريط مسجل له تم تداوله على نطاق واسع في المملكة العربية السعودية, قائلاً؛ إن الحرب "هي ليست العالم بأسره ضد العراق إنما هي الغرب ضد الإسلام". وبلغة مشابهة لتلك ذهب ملـك الأردن الحسين إلى وصفها بأنها؛ "كانت حرباً على كل العرب وعلى كل المسلمين وليست على العراق وحده". وعلاوة على ذلك؛ وكما أشارت إلى ذلك فاطمة مرنيسي, فإن التعويذات والإبتهالات للرب بالعبارات البليغة التي يرددها الرئيس بوش في خطاباته بالنيابة عن الولايات المتحدة تعزز ما يدركه العرب من أنها كانت "حرباً دينية", إذ تُرشَح عبارات بوش "بذكر هجمات المرتزقـة التي شنتها جموع طلائع الإسلام في القرن السابع والحملات الصليبية الـتي حـشدت جموعهـا المسيحية اللاحقة لها". وبالمقابل, فإن الحجج التي تقول بأن هذه الحرب كانت حملة صليبية قادت

إليها مؤامرة غربيـــة صهيونية, تبرر بل حتى تدعـــو إلى حشد للجهاد رداً على تلـــك الحملـــة الصليبية[11].

ويعمل تَعّريف المسلمين لهذه الحرب بأنها الغرب مقابل الإسلام على تسهيل تخفيض أو إيقاف التوجهات العدائية في داخل العالم الإسلامي. وتقلصت خلافات قديمة بين المـــسلمين في أهميتها بمقارنتها مع الخلاف الطاغي بين الإسلام والغرب. وفي أثناء مجريات الحـــرب تحركـــت الحكومات والجماعات المسلمة بنحو متساوق لتنأى بنفسها عن الغرب. وكانت حرب الخلـــيج كسابقتها الأفغانية, فإنها جمعت المسلمين الذين كانوا فيما مضى لا يطيـــق أحـــدهم الآخـــر. فالعلمانيون, والقوميون, والأصوليون المتطرفون, والحكومة الأردنية والفلسطينيون؛ منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس؛ إيران والعراق, الأحزاب المعارضة والحكومات على العمـــوم, كمـــا وصف تلك الحالة سفر الحوالي بقوله؛ إن "أولئك بعثيو العراق, هم أعداءنا لساعات قليلة, لكن روما عدوتنا إلى يوم القيامة"[12]. وكذلك جعلت هذه الحرب عملية المصالحة تبدأ بين العـــراق وإيران. وشجب القادة الدينيين الشيعة لإيران التدخل الغربي ونادوا بجهـــاد الغـــرب. وأخـــذت الحكومة الإيرانية تُبعد نفسها عن الإجراءات الموجهة ضد عدوها السابق, وأعقب الحرب تحـــسن تدريجي في العـــلاقات بين النظامين.

إن العدو الخارجي يقلل كذلك من النزاع داخل البلد الواحد. ففي كانون الثاني من سنة ١٩٩١, على سبيل المثال؛ وصفت تقارير إعلامية باكستان بأنها "تجتاحهـــا هجمـــات الجـــدل المعادية للغرب" الأمر الذي جعل ذلك البلد, على الأقل لوقت قصير, موحداً. "ومـــا كانـــت باكستان قط موحدة إلى هذه الدرجة. ففي المقاطعة الجنوبية للسند, حيث كان أهـــل المقاطعـــة الأصليين السنديين والمهاجرين من الهند أحدهم يقتل الآخر على مدار خمس ســـنوات, صـــاروا يخرجون من كلا الجانبين ليتظاهرون يداً بيد ضد الأمريكان. وفي المناطق القبلية المحافظـــة بنحـــو متطرف على الحدود الشمالية الغربية, كانت حتى النساء فيها يخرجن في الـــشوارع ليتظـــاهرن. وغالبا ما يحدث هذا الأمر في مناطق ما كانت الناس فيها تجتمع معاً من أجل شيء أبـــداً ماعـــدا لصلاة الجماعة في أيام الجمع[13]".

وبينما صار الرأي العام أشد تبلوراً ضد الحرب, إتخذت الحكومات التي كانت قد جعلت نفسها شريكة في التحالف أصلاً نهجاً معاكساً أو أصبحت منقسمة على نفسها أو طورت أسباباً منطقيةً مقنعةً تبرر أفعالها. وإن قادةً مثل حافظ الأسد الذي شارك بقوات في تلك الحرب يزعم الآن؛ أن هذه القوات كانت ضرورية لإقامة توازن مع القوات الغربية ولكي تحل محلها على أرض المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف, وإنها كانت ستستخدم, في أية حادثة, إستخداماً خالصاً لأغراض الدفاع وحماية المواضع المقدسة. وفي تركيا وباكستان شجب قادة عسكريين علانيةً إنضمام حكوماتهم إلى التحالف, أما الحكومتان المصرية والسورية اللتان ساهمتا بأكبر الأعداد من الجنود في التحالف, فكان لهما سيطرة كافية على مجتمعيهما تجعلهما قادرتين على قمع وتجاهل الضغط المعادي للغرب. أما الحكومات في الدول المسلمة الأكثر إنفتاحاً نوعاً ما, فتم إستمالتها لكي تتحول بعيداً عن الغرب ولكي تتبنى مواقفاً معاديةً للغرب على نحو متزايد. ففي المغرب العربي كان "إنفجار التأييد للعراق أحد أعظم مفاجئات هذه الحرب". وكان الرأي العام التونسي معادياً للغرب بقوة حتى أن الرئيس بن علي سارع إلى إدانة التدخل الغربي. وإن حكومة المغرب التي ساهمت بـ ١٥٠٠جندي أصلاً في التحالف, لكنها بعد ذلك حينما إحتشدت الجماعات المعادية للغرب هي كذلك وجهت ضربة أكيدة بالنيابة عن العراق. أما في الجزائر, فإن تظاهرة مؤيدة للعراق خرج فيها ٤٠٠,٠٠٠ شخص إستعجلت الرئيس بن جديد, الذي كان أصلاً يميل إلى الغرب, لكي يبدل موقفه, فشجب الغرب, ثم أعلن بأن "الجزائر ستقف إلى جانب شقيقها العراق"[14]. وفي آب من سنة ١٩٩٠, كانت حكومات المغرب العربي الثلاث في الجامعة العربية قد صوتت تأييداً لقرار يدين العراق. وفي خريف نفس العام, وإستجابةً للمشاعر الجارفة لشعوبها, صوتت هذه الحكومات تأييداً لمشروع قرار يدين التدخل الأمريكي.

وجذبت المحاولة العسكرية الغربية كذلك تأييداً ضئيلاً من شعوب الحضارات اللاغربية, ومن غير الحضارة الإسلامية. ففي كانون الثاني من سنة ١٩٩١, صوت ٥٣ بالمائة من اليابانيين ضد الحرب, بينما أيدها ٢٥ بالمائة منهم. أما الحضارة الهندوسية فإنقسمت على نفسها مناصفة تماماً في إلقاء مسؤولية الحرب على صدام حسين أم على جورج بوش, الأمر الذي جعل صحيفة التايمز الهندية تحذر بإن هذه الحرب يمكن أن تقود إلى "مواجهة كاسحة أوسع نطاقاً إلى حد بعيد

بين العالم اليهودي ــ المسيحي القوي والمتغطرس والعالم المسلم الضعيف تطلق شرارتها الحمية الدينية". وهكذا بدأت حرب الخليج كحرب بين العراق والكويت ثم صارت حرباً بين العراق والغرب, ثم أصبحت حرباً بين الإسلام والغرب, وفي نهاية المطاف صار كثيرون من اللاغربيين يرونها حرب الشرق على الغرب, إن "حرب الرجل الأبيض هي؛ صرعة جديدة للإسلوب الإستعماري القديم[15]".

فما عدا الكويتيين لم يكن ثمة شعب مسلم متحمساً للحرب, وعارضت أغلبيتهم الكاسحة تماماً التدخل الغربي. وعندما إنتهت الحرب كانت الإحتفالات بالنصر تقام في لندن ونيويورك و لم تكن مظاهر النصر تلك موجودة في أي مكان آخر. وعلق على ذلك سهيل حسن هاشمي بقوله؛ لم تأتي "خاتمة الحرب" بأسباب الإبتهاج بين العرب. وبدلا عن ذلك, كان الجو السائد جواً من الإحباط, والفزع, والإذلال, والإستياء الشديدة جميعها, فها هي مرة أخرى يفوز الغرب. وها هو, مرة أخرى, صلاح الدين الأخير الذي كان قد رفع في نفوس العرب آمالهم, يتقهقر مهزوماً أمام قوة غربية هائلة كانت قد تدخلت عنوة في شؤون المجتمع الإسلامي. وتساءلت الكاتبة فاطمة مرنيسي قائلة؛ "يا ترى ما الأسوأ الذي يمكن أن يحدث للعرب مما آلت إليه هذه الحرب, فالغرب أجمع بكل ما لديه من تقانة يلقي علينا القنابل؟ لقد كانت هذه الحرب رعبا مطلقاً[16]".

وفي أعقاب هذه الحرب, أصبح الرأي العربي, بإستثناء الرأي داخل الكويت, ينتقد إنتقاداً يتزايد يوماً بعد يوم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج. إذ أزال تحرير الكويت أي سبب منطقي للبقاء ضد صدام حسين, وترك سبب منطقي ضئيل لوجود عسكري أمريكي كبير ثابت في الخليج. لهذا السبب, أصبح الرأي العام حتى في دول مثل مصر مفعماً بالحماس أكثر فأكثر تأييداً للعراق. وحتى الحكومات العربية التي كانت قد إنضمت إلى التحالف بدلت موقفها[17]. فعارضت مصر وسوريا, وكذلك الدول الأخرى, فرض منطقة حظر الطيران على جنوب العراق في آب من سنة ١٩٩٢. وإعترضت الحكومات العربية بالإضافة إلى تركيا كذلك على الهجمات بالقوة الجوية على العراق في كانون الثاني من سنة ١٩٩٣. فإذا كانت القوة الجوية الغربية تُستخدَم في الرد على الهجمات التي يقوم بها المسلمون السنة على المسلمين الشيعة

والأكراد, فلماذا لم تكن هذه القوة تُستخدَم كذلك في الرد على الهجمات التي شنها الصربيون الأرثوذوكس على مسلمي البوسنة؟ وفي حزيران من سنة ١٩٩٣, حينما أمر الرئيس كلنتن بقصف بغداد رداً على محاولة عراقية لإغتيال الرئيس السابق بوش, كانت ردة الفعل الدولية قد إنتظمت بما ينسجم تماماً مع الخطوط الحضاراتية. فأيدت الحكومة الإسرائيلية والحكومات الأوربية الغربية بقوة تلك الغارة؛ وقبلت بها روسيا على أنها "دفاع عن النفس" ذات شرعية؛ وأعربت الصين عن "قلقها العميق"؛ أما المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج فلم تنبس ببنت شفة؛ إلا أن حكومات مسلمة أخرى بضمنها المصرية, شجبت الغارة بوصفها مثلاً آخر للمعايير الغربية المزدوجة, في حين وصفتها إيران بـ"الإعتداء السافر" الذي قاده "النهج التوسعي الجديد والإستكبار"[18] الأمريكيين. ويتكرر طرح السؤال التالي مراراً: لماذا لا تتصرف الولايات المتحدة و "المجتمع الدولي" (الذي هو الغرب) بأسلوب مشابه لهذا ليرد على السلوك الوحشي الفظيع الذي تعمل به إسرائيل وعلى إنتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة؟

وكانت حرب الخليج أول حرب من أجل الموارد تقع ما بعد الحرب الباردة بين الحضارات. إذ أنه أمر كان رهن الأحداث ما إذا كان الجزء الأعظم من أضخم إحتياطات النفط في العالم من شأنه أن تسيطر عليه الحكومة السعودية وحكومات إمارات الخليج التي تتكل على القوة العسكرية الغربية للحفاظ على أمنها, أم تسيطر عليه أنظمة مستقلة معادية للغرب وستكون قادرة وربما تكون راغبةً في إستعمال النفط سلاحاً ضد الغرب. وفشل الغرب في الإطاحة بصدام حسين, لكنه سجل إنتصاراً هزيلاً بائساً في تحويل الإتكال الأمني لدول الخليج على الغرب إلى مسرحية وفي تثبيت حضور عسكري واسع في زمن السلام في الخليج. وقبل إندلاع الحرب, تسابقت إيران, والعراق, ودول مجلس التعاون الخليجي, والولايات المتحدة من أجل تسليط تأثيرها على الخليج. وبعد الحرب أصبح الخليج العربي بحيرة أمريكية.

خصائص حروب خط الصدع

كانت ولازالت الحروب بين العشائر, والقبائل, والجماعات العرقية, والمجتمعات الدينية, والأمم سائدة في كل عصر وكل حضارة لأنها تضرب بجذورها عميقاً في هويات الشعوب. وتميل

هذه النزاعات إلى أن تقع بين جماعات لهم ثقافات خاصة فتكون محدودة بهذه الجماعات, أي أنها لا تتضمن قضايا آيدلوجية أو سياسية أوسع ترتبط بمصالح غير الداخلين فيها, على الرغم من أنها ربما تثير حالات من القلق الإنساني في أوساط بعيدة عن الأطراف المتحاربة. وتميل أيضا إلى أن يجري فيها القتال بضراوة فيُهرَق فيها دم غزير, لأن القضايا الجوهرية للهوية تكون رهن الأحداث فتواجه الخطر. وبالإضافة إلى ذلك, تميل إلى أن تمتد زمناً طويلاً؛ وربما تقطعها المهادنات أو الإتفاقات, ولكن حتى هذه تميل إلى أن تُخترَق وتنهار ليقوم النزاع تارةً أخرى. أما النصر العسكري الحاسم الذي ينجزه أحد الطرفين في حرب أهلية من أجل الهوية, فإنه يزيد من إحتمالية حدوث إبادة جماعية[19] .

إن نزاعات خط الصدع هي نزاعات طائفية تقع بين دول أو جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. وإن حروب خط الصدع هي؛ النزاعات التي قد تصاعدت وتيرتها حتى أصبحت عنيفة. ويمكن أن تحدث مثل هذه الحروب بين دول, وبين جماعات لا تنتسب إلى أية حكومة, وبين دول وجماعات لا تنتسب إلى أية حكومة. أما حروب خط الصدع التي تحدث داخل الدول فربما تدور رحاها بين جماعات تسكن كثافاتها البشرية بنحو طاغي في مناطق جغرافية متمايزة؛ وفي مثل هذه الحالة, يكون الأمر الطبيعي أن تقاتل الجماعة التي لا تسيطر على الحكومة من أجل الإستقلال وربما تكون راغبة في حسم الحرب من أجل شئ أقل من الإستقلال وربما لا تكون راغبة في ذلك. وربما تحدث نزاعات خط صدع داخل دولة ما كذلك بين جماعات إمتزجت بسبب القرب الجغرافي, وفي هذه الحالة تثور العلاقات المتوترة دائماً بالعنف بين الحين والآخر, كما جرى الحال بين الهندوس والمسلمين في الهند والمسلمين والصينيين في ماليزيا, أو ربما يحدث قتال شامل, وعلى وجه الخصوص, عندما تقوم دول جديدة ويجري تقرير حدودها فيؤدي ذلك إلى محاولات وحشية لفصل الشعوب بالقوة.

وفي بعض الحالات تكون نزاعات خط الصدع صراعات من أجل السيطرة على الشعوب. وفي أغلب الحالات تكون القضية فيها السيطرة على الأرض. ويكون هدف أحد الأطراف منها على الأقل هو غزو الأرض وتحريرها من الشعب الآخر بطردهم, أو قتلهم, أو القيام بكلا الأمرين في آن معاً أي عن طريق "التطهير العرقي". وتميل هذه النزاعات إلى أن تكون

قبيحة شريرة, يرتكب فيها الطرفان المجازر, والإرهاب, والإغتصاب, والتعذيب. وإن المناطق التي يدور من أجلها النزاع والقتال غالباً ما تكون عند أحد الطرفين أو كلاهما رمزاً ذا قيمة عظيمة لتاريخهم, وهويتهم, وأرضاً مقدسةً لهم فيها حق لا تُنتهَك حرمته, مثل؛ الضفة الغربية, كشمير, ناغورنو ـ كاراباخ, درابنا فولي, وكوسوفو.

ولحروب خط الصدع بعض وليس كل خصائص الحروب الطائفية بعامتها. فهي نزاعات تظل قائمةً زمناً طويلاً وتَمّر بتوقفات كثيرة. فحينما تنشب في داخل الدول, فإن معدل الزمن الذي تظل رحاها دائرة فيه أطول بستة أضعاف من معدل زمن الحروب التي تقع بين الدول. ولأن حروب خط الصدع تتضمن قضايا جوهرية لهوية وقوة الجماعة, فإنها تكون عصية على الحل بوساطة المفاوضات والتسوية بحل وسط. وحينما يتم التوصل إلى إتفاقات, فإن هذه الإتفاقات غالباً ما تعقد بين بعض الأطراف بينما يعرض عنها البعض الآخر من كلا الجانبين وعادة ما لا تدوم زمناً طويلاً. فحروب خط الصدع هي حروب تنقطع تارة فتقوم تارة أخرى, ثم تنقطع تارة وما تلبث أن تنشب تارة أخرى حتى ألها يمكن أن تلتهب بنار عنف هائل ومن ثم تلفظ إنفجار عنفها لينخفض إلى حالة حرب قليلة ـ التوتر أو لا تكظم عدوانيتها إلا لكي تشتعل بتلك العدوانية مرة أخرى. إن نيران الهوية الطائفية والأحقاد المتقدة نادراً ما يُطفئ لهيبها إلا دم الإبادة الجماعية. ونتيجة لسمة حروب خط الصدع المتمثلة في طول أمدها الزمني والتوقفات التي تحدث في خلال هذا الأمد, تصبح مثل الحروب الطائفية الأخرى, فهي تميل إلى أن تخلف ورائها عدداً كبيراً من القتلى واللاجئين. ويجب إن يجري التعامل مع تقديرات كلا النوعين بحذر لكن الإحصاءات المقبولة بنحو عام للقتلى في حروب خط الصدع التي إندلعت في مطلع التسعينات شملت؛ ٥٠,٠٠٠ قتيل في الفلبين, و ٥٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ في سريلانكا, و ٢٠,٠٠٠ في كشمير, و ٥٠٠,٠٠٠ - ١,٥ مليون في السودان, و ١٠٠,٠٠٠ في طاجكستان, و ٥٠,٠٠٠ في كرواتيا, و ٥٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠ في البوسنة, و ٣٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ في الشيشان, و ١٠٠,٠٠٠ في التبت, و ٢٠٠,٠٠٠ في تيمور الشرقية[20]. وبطبيعة الحال ولّدَت كل هذه النزاعات أعداداً من اللاجئين أكبر بكثير من القتلى فيها.

إن الكثير من هذه الحروب المعاصرة ببساطة ما هي إلا الجولة الأخيرة وليست الآخـرة من التاريخ الطويل من النزاعات الدامية, ولقد أبدى عنف السنوات الأخيرة من القرن العـشرين مقاومة لمحاولات إنهائه بنحو دائم. فعلى سبيل المثال؛ إندلع القتال في السودان في سـنة ١٩٥٦, وظلت رحاه تدور حتى سنة ١٩٧٢ حينما تم التوصل إلى اتفاق يمنح جنوب السودان نوعاً مـن الحكم الذاتي, لكنه عاد لينشب مرة أخرى في سنة ١٩٨٣. وبدأ تمرد التاميل في سريلانكا في سنة ١٩٨٣؛ وأخفقت مفاوضات السلام لإنهاء التمرد في سنة ١٩٩١, وإستأنفت من جديد في سنة ١٩٩٤, وعُقِد إتفاق لوقف إطلاق النار في كانون الثاني من سنة ١٩٩٥. ولكن بعد أربعة أشهر من عقد الإتفاق نقضت النمور المتمردة تلك الهدنة وإنسحبت من محادثات السلام, فأشتعلت نار الحرب مرة أخرى وإشتد أوارها. وبدأ تمرد المورو في الفلبين في مطلع السبعينات وخفت حدته في سنة ١٩٧٦ بعد أن تم التوصل إلى إتفاق يمنح حكماً ذاتياً إلى بعض مناطق ماندناو. ولكن بحلول سنة ١٩٩٣, كان يجري عنف متجدد بنحو متكرر وعلى وتيرة متصاعدة, وذلك عندما حجدت الجماعات المتمردة المنشقة محاولات رامية إلى سلام. وتوصل القادة الروس والشيشان إلى إتفـاق يقضي بالتخلي عن الأعمال العسكرية في تموز من سنة ١٩٩٥ وقد تم تنسيق الإتفاق لوضع نهاية للعنف الذي كان قد نشب في كانون الأول من السنة السابقة. فهدأت الحرب لمدة قصيرة ثم مـا لبثت أن إندلعت من جديد هجمات شيشانية على أفراد روس أو قادة مؤيدين للروس وقامـت روسيا بالرد على تلك الهجمات, ثم شن الشيشانيون غزوة في داخل داغستان في كانون الثاني من ١٩٩٦, وأعقب ذلك قيام الروس بالهجوم الروسي الكبير في مطلع سنة ١٩٩٦.

على الرغم من أن حروب خط الصدع تشترك مع الحروب الطائفية في إمتدادها الـزمني الطويل, ومستويات عنفها العالية, والتضارب الآيدلوجي, فإنها أيضا تختلف عنـها بطـريقتين. الأولى؛ إن الحروب الطائفية يمكن أن تقوم بين جماعات عرقية, أو دينية, أو عنـصرية, أو حـتى لغوية. ولكن بما إن الدين هو الخصيصة الرئيسة المميزة للحضارات, فإن حروب خـط الـصدع تحدث بنحو يكاد يكون دائماً بين شعوب لها أديان مختلفة. ويقلل بعض المحللين من شـأن هـذا العامل. فعلى سبيل المثال, يشير هؤلاء المحللون إلى أصل الصرب والمسلمين في البوسنة الذي هـو من عرق مشترك واحد, وماضيهم من التعايش المسالم, والتداخل بـالتزاوج الواسـع بينـهما,

ويصرفون النظر عن العامل الديني ويستندون في ذلك على نظرية فرويد التي تقول بـ "نرجسية الإختلافات الصغيرة"[21]. لكن ذلك الحكم تمتد جذوره في الرؤية العلمانية القصيرة النظر. فلقد أثبتت ألف عام من تاريخ الإنسانية أن الدين ليس "إختلافاً صغيراً" بل لعله الإختلاف الأعمق على الإطلاق الذي يمكن أن يوجد بين الناس. فإن تكرار قيام حروب خط الصدع, وقوتها, وعنفها يمكن أن تعززها تعزيزاً عظيماً الاعتقادات بآلهة مختلفة.

أما الثانية؛ فتميل حروب طائفية أخرى إلى أن تدور على قضايا محدودة قائمة بين أطراف بعينها لا غيرها, ولهذا السبب لا يُرجَح في شأنها أن تتسع دائرتها وتدخل فيها أطراف أخرى. أما حروب خط الصدع فهي على النقيض من ذلك؛ فكما يدل عليها تعريفها إذ تقع بين جماعات هي جزء من كيانات ثقافية أكبر. وفي النزاع الطائفي العادي؛ تقاتل الجماعة (أ) الجماعة (ب), وليس ثمة سبب يجعل الجماعات (ج), (د), (ع) تدخل في النزاع ما لم تقوم الجماعة (أ) أو الجماعة (ب) بالهجوم بنحو مباشر على مصالح جماعة من الجماعات (ج) , أو (د), أو (ع), أما في حرب لخط صدع, فإن الأمر على نقيض ذلك, إذ تقاتل الجماعة (أ) الجماعة (ب) وستحاول كل منهما أن توسع دائرة الحرب وأن تحشد التأييد من الجماعات النسيبة لها في حضارتها, وهي الجماعات (٢أ), (٣أ), (٤أ), و (٢ب), (٣ب),(٤ب), وستوحد هذه الجماعات نفسها مع نسيبها الذي يخوض الحرب. ولقد سهل تطور وتوسع وسائل والنقل والإتصالات في العالم المعاصر إقامة هذه الإرتباطات ومن ثم تجعل نزاعات خط الصدع "دولية". فلقد كونت الهجرة جماعات شتات في حضارات ثالثة. وتجعل وسائل الإتصال الأمر أسهل على الأطراف المتحاربة ليوجهوا نداءاً من أجل المؤازرة وتجعل الأمر أسهل على جماعاتهم النسيبة ليعلموا على عجل مصير تلك الأطراف. وهكذا, فإن الإنكماش العام في العالم المتمثل في سرعة الإنتقال وسهولة الإتصال مّكَن الجماعات النسيبة من مّد الأطراف المتحاربة بالتأييد المعنوي, والدبلوماسي, والمالي, والمادي ـ وأنه يُشق على تلك الجماعات إن لم تفعل ذلك. وتنشأ شبكات دولية لتقدم مثل هذا الدعم, ويثبت هذا الدعم بدوره أقدام المتحاربين ويطيل من زمن النزاع. إن هذا "التزامن في إنبراء نسيب البلد", كما ورد ذلك في عبارة أتش.دي.أس غرينوي, هو السمة المركزية المميزة لحروب خط الصدع التي وقعت في السنوات الأخيرة من القرن

العشرين[22]. وبتعميم أوسع: فإنه حتى حالات العنف الصغيرة التي تقع بين أناس تنتمي إلى حضارات مختلفة لها تشعبات وعواقب لا توجد حتى في العنف الذي يقع مابين الحضارات؛ فحينما قتل مسلحون سنيون ثمانية عشر من المصلين الشيعة في مسجد في كراتشي في شباط من سنة ١٩٩٥, فإنهم زعزعوا بفعلتهم تلك السلام القلق وجعلوه على حال أسوأ وخلقوا مشكلة لباكستان. وقبل سنة تماماً من ذلك التاريخ, عندما قتل مستوطن يهودي تسعة وعشرين مسلماً كانوا يصلون في كهف البطارقة في الخليل, فإنه عرقل عملية السلام في الشرق الأوسط وخلق مشكلة للعالم أجمع.

واقعة: تخوم الإسلام الدامية

إن النزاعات الطائفية وحروب خط الصدع هي قوام التاريخ, وذكرت إحدى الإحصاءات أن بضعة إثنين وثلاثين نزاعاً حدثت في أثناء الحرب الباردة, بضمنها حروب خط صدع وقعت بين العرب والإسرائيليين, وبين الهنود والباكستانيين, وبين السودانيين المسلمين والسودانيين المسيحيين, وبين السريلانكيين البوذيين والسريلانكيين التاميل, واللبنانيين الشيعة واللبنانيين المارونيين. وبلغ عدد الحروب التي دارت من أجل الهوية حوالي نصف عدد كل الحروب الأهلية التي قامت في أربعينات وخمسينات القرن العشرين, لكنها بلغت ثلاثة أرباع العدد الكلي للحروب الأهلية التي قامت في العقود التالية لهذين العقدين, وحتى قوة التمردات وحالات العصيان التي تشترك فيها جماعات عرقية تضاعفت إلى ثلاثة أضعافها بين مطلع الخمسينات والسنوات الأخيرة من الثمانينات. إلا أنه بسبب خصومة الحرب الباردة بين القوتين العظمتين التي كانت تتجاوز حدودها الجغرافية, لم تجتذب هذه النزاعات, ماخلا بعض الإستثناءات الملحوظة, إلا قليلاً من الاهتمام نسبيا. وغالبا ما كانت ترى من خلال المنظور الموشوري للحرب الباردة. وحينما إنتهت الحرب الباردة, أصبحت النزاعات الطائفية أكثر بروزاً, ويمكن القول, إنها أصبحت سائدة أكثر مما كانت عليه فيما سبق. وفي حقيقة الأمر؛ إن شيئاً ما شديد الشبه بـ"إرتفاع مُد مفاجئ" في النزاع العرقي حدث فعلاً[23].

ولازالت هذه النزاعات العرقية وحروب خط الصدع غير موزعة بالتساوي بين حضارات العالم. ولقد دار قتال عظيم لخط صدع بين الصرب والكروات في يوغسلافيا السابقة, وبين البوذيين والهندوس في سريلانكا, بينما قامت نزاعات أقل عنفاً بين جماعات غير مسلمة في مناطق أخرى قليلة. ولكن, لقد حدثت الغالبية العظمى من نزاعات خط الصدع على طول التخوم التي تلتف عبر أوراسيا وإفريقيا التي تفصل المسلمين عن غيرهم. وفي حين يكون إصطدام الحضارات, عند المستوى الأكبر أو المستوى العالمي لسياسات العالم, بين الغرب والبقية, فإنه عند المستوى الأصغر أو المستوى المحلي يكون بين الإسلام والآخرين.

إن النزعات العدائية القوية والنزاعات العنيفة هي حالات سائدة بين الشعوب المسلمة المحلية والشعوب غير المسلمة. فلقد خاض المسلمون, في البوسنة, حرباً دامية وجرّت معها كوارثاً على الصرب الأرثوذوكس وإشتبكوا بمعارك عنيفة ضد الكروات الكاثوليك. أما في كوسوفو, فإن المسلمين الألبان يعانون بحزن من الحكم الصربي وأبقوا على حكومتهم الموازية السرية الخاصة بهم, لهذا تسود توقعات ترجح إلى درجة عالية إمكانية قيام عنف بين الجماعتين. وتتناطح الحكومتان الألبانية واليونانية على حقوق أقلياتهما في كلا الدولتين. وعبر التاريخ, كان اليونانيون والترك لا يطيق أحدهما الآخر. وعلى جزيرة قبرص يضمر المسلمون الأتراك والأرثوذوكس اليونانيين العداء أحدهم للآخر تضامناً مع دولهم. وفي القوقاز, فإن تركيا وأرمينيا كل منهما العدوة التاريخية للأخرى, ولازال الأذربيجانيون والأرمينيون في حالة حرب من أجل السيطرة على ناغورنو ـــ كاراباخ. أما في شمال القوقاز, فعلى مدار مائتي عام كانت الشعوب المسلمة من الشيشان, والأنغوش, ومن أصول أخرى تقاتل على أراضيها وخارجها من أجل إستقلالها عن روسيا, وعاد الروس والشيشان للإقتتال في إشتباكات أهرق فيها دم غزير في سنة ١٩٩٤. ولقد نشب الإقتتال أيضا بين الأنغوش والأوستيين[٣] الأرثوذوكس. وفي حوض نهر الفولجا قام التتار المسلمون فحاربوا الروس في الماضي, وفي مطلع تسعينات القرن العشرين توصلوا إلى تسوية قلقة مع روسيا نالوا فيها سيادة محدودة.

---

[٣] وهم سكان منطقة أوستيا التي تقع في أواسط القوقاز وهي الآن مقسمة إلى أوستيا الشمالية وتتمتع بحكم ذاتي في الإتحاد الروسي, وأوستيا الجنوبية التي أصبحت جزءاً من جورجيا. المترجم

وفي خلال سنوات القرن التاسع عشر بسطت روسيا بالقوة سيطرتها شيئا فشيئا على الشعوب المسلمة في أواسط آسيا. وفي أثناء ثمانينات القرن العشرين إقتتل الأفغان والروس في حرب كبيرة, وحينما تم التراجع الروسي ظل لتلك الحرب ذيول في طاجكستان بين القوات الروسية التي كانت تساند الحكومة القائمة والمتمردين الإسلاميين المتطرفين بنحو واسع. وفي إقليم إكسنجيانغ, يكافح اليوغير وجماعات مسلمة أخرى ضد تحويلهم إلى صينيين وينمون علاقاتهم مع نسبائهم في العرق والدين في الجمهوريات السوفيتية السابقة. وفي شبه القارة الهندية وقعت بين باكستان والهند ثلاثة حروب, ويناضل تمرد مسلم ضد الحكم الهندي في كشمير, ويقوم المهاجرون المسلمون فيقاتلون الشعوب القبلية في آسام[4], ويشتبك المسلمون والهندوس في أعمال شغب تمتد لفترات قصيرة وفي أعمال عنف عبر الهند, ويغذي قيام هذه الإشتباكات ظهور الحركات الأصولية المتطرفة في كلا المجتمعين الدينيين. وفي بنغلادش يناهض البوذيون التمييز الذي تمارسه الأغلبية المسلمة ضدهم, بينما في مينمار يناهض المسلمون التمييز الذي تقوم به الأغلبية البوذية. أما في ماليزيا وإندونيسيا, فإن المسلمين يقومون بين الحين والآخر بأعمال شغب وعنف ضد الصينيين, إحتجاجاً على هيمنة الصينيين على الإقتصاد. أما جنوب تايلاند, فلقد إشتركت الجماعات المسلمة في تمرد كان يقوم بين فترة وأخرى ضد الحكومة البوذية, بينما في جنوب الفلبين يقاتل تمرد مسلم من أجل الإستقلال عن الحكومة والدولة الكاثوليكيتين. ومن ناحية أخرى, في إندونيسيا, يكافح التيموريون الشرقيون الكاثوليك ضد القمع الذي تمارسه عليهم الحكومة المسلمة.

أما في الشرق الأوسط, فإن النزاع بين العرب واليهود في فلسطين يعود تاريخه إلى زمن إنشاء الوطن اليهودي. ولقد إندلعت أربعة حروب بين إسرائيل والدول العربية, وشرع الفلسطينيون بالإنتفاضة ضد الحكم الإسرائيلي. أما في لبنان, فلقد خاض المسيحيون المارونيون معركة خاسرة ضد المسلمين الشيعة والمسلمين الآخرين. وفي إثيوبيا, فإن الأمهريين الأرثوذكس قمعوا عبر التاريخ الجماعات العرقية المسلمة ولقد واجهوا تمرداً نهض به الأوروميون المسلمين.

---

[4] وهي منطقة تقع في الطرف الأقصى من شمال شرق الهند, كانت في الماضي مملكة أسسها الغزاة القادمين من بورما والصين في القرن الثالث عشر, وهي الآن ولاية تعزلها عن بقية مناطق الهند التخوم البنغلادیشية. المترجم

وعبر أغلب أراضي القارة الإفريقية, دارت العديد من النزاعات بين الشعوب العربية والمسلمة التي تسكن الشمال والشعوب السوداء الأروحية التي تسكن الجنوب. ولازالت الحرب الإسلامية ــ المسيحية الأكثر سفكاً للدم على الإطلاق تدور رحاها في السودان, التي مازالت قائمة منذ أن نشبت قبل عقود وحصدت مئات الآلاف من القتلى والجرحى. ولازالت السياسات النيجيرية يهيمن عليها صراع بين حركة فيولاني ــ هايوسا المسلمة في الشمال والقبائل المسيحية في الجنوب, إذ وقعت إضطرابات متكررة وإنقلابات وحرب كبيرة واحدة. وفي تشاد, وكينيا, وتنزانيا, حدثت نزاعات, تشابه تلك التي وقعت في نيجيريا, بين الجماعات المسلمة والمسيحية.

في جميع هذه المناطق, كانت ولازالت العلاقات بين المسلمين وشعوب الحضارات الأخرى ــ الكاثوليكية, والبروتستانتية, والأرثوذوكسية, والهندوسية, والصينية, والبوذية, واليهودية ــ بعامتها عدوانية, ولقد كانت أغلب هذه العلاقات عنيفةً إلى حد ما في الماضي, وأمسى كثير منها عنيفاً في تسعينات القرن العشرين. فحيثما يلقي المرء ببصره على طول التخوم المحيطة بالعالم الإسلامي, يرى أن المسلمين يعانون من مشاكل لا تجعلهم يعيشون عيشاً مسالماً مع جيرانهم. ويأتي السؤال بنحو طبيعي عما إذا كان هذا الحال من النزاع للسنوات الأخيرة من القرن العشرين بين الجماعات المسلمة وغير المسلمة ينطبق بنفس القدر على العلاقات بين جماعات تنتمي إلى حضارات أخرى. وفي حقيقة الأمر, أنه لا ينطبق. فالمسلمون يألّفون حوالي خُمُس سكان العالم ولكن في التسعينات أمسوا مشتركين في العنف الذي قام بين الجماعات أكثر بكثير مما هو عليه حال الشعوب من أي حضارة أخرى. وإن الدليل على ذلك ساطع.

١. كان المسلمون طرفاً في ستة وعشرين نزاعاً من النزاعات العرقية ــ السياسية وقعت في سنة ١٩٩٣ــ١٩٩٤ وحللها بعمق تد روبرت غور (أنظر الجدول ١٠-١). فكان عشرون نزاعاً من هذه النزاعات بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, وقامت خمسة عشر نزاعاً منها بين مسلمين وغير مسلمين. وبإختصار, كان عدد النزاعات مابين الحضارات التي دخل فيها المسلمون طرفاً ثانياً هو ثلاثة أضعاف عدد النزاعات التي وقعت بين كل الحضارات الأخرى

من غير المسلمة. وكذلك كانت النزاعات في داخل العالم الإسلامي أكثر عدداً من تلك التي حدثت في داخل أية حضارة أخرى بما فيها النزاعات القبلية في إفريقيا. وعلى النقيض من حال الإسلام, لم يكن الغرب مشتبكاً إلا في نزاعين في داخل حضارته ونزاعين ضد حضارات أخرى. وتميل النزاعات التي يشترك فيها المسلمين طرفاً أيضاً إلى أن تكون محصلة الخسائر فيها ثقيلة في القتلى والجرحى. فإن خسائر ست حروب, كما جاءت في تقديرات غور, بلغت ٢٠٠,٠٠٠ قتيل أو أكثر, وكانت منها ثلاث حروب في (السودان, والبوسنة, وتيمور الشرقية) وقعت بين مسلمين وغير مسلمين, وكانت إثنتان منها في (الصومال, وكردستان العراق) حدثت بين المسلمين, ولم تقوم إلا واحدة في (أنغولا) بين غير المسلمين.

٢. حددت صحيفة نيويورك تايمز ثمانية وأربعين موقعاً كانت تدور فيها رحى بضعة تسعة وخمسون نزاعاً عرقياً في سنة ١٩٩٣. وفي نصف هذه المناطق كان المسلمون يصطدمون بمسلمين آخرين أو بغير مسلمين. فوقع واحد وثلاثون نزاعاً من هذه التسعة والخمسين نزاعاً بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, وتكشف بيانات موازية لتلك وضعها غور أن ثلثي (واحد وعشرين) من هذه النزاعات التي كانت بين الحضارات حدثت بين المسلمين وآخرين من غير المسلمين (أنظر الجدول ١٠-٢).

٣. وفي تحليل آخر كذلك, حدد روث ليجر سيفارد تسع وعشرين حرباً (صنفها بأنها حروب يقع فيها ١٠٠٠ قتيل أو أكثر في السنة) كانت قائمة في سنة ١٩٩٢. وكانت تدور رحى تسعة نزاعات, من أصل أحد عشر نزاعاً وقعت بين الحضارات, بين المسلمين وغير المسلمين, وكان المسلمون مرةً أخرى يخوضون حروباً أكثر من أي أناس ينتمون إلى أية حضارة أخرى[24].

الجدول ١٠-١
النزاعات العرقية السياسية؛ ١٩٩٣-١٩٩٤

	في داخل الحضارة	ضد حضارة أخرى	المجموع
الإسلام	١١	١٥	٢٦
الأخريات	١٩*	٥	٢٤
المجموع	٣٠	٢٠	٥٠

*جرت منها عشر نزاعات قبلية في إفريقيا.
المصدر: تيد روبرت غور "جماعات ضد دول؛ النزاع العرقي - السياسي ونظام العالم المتبدل". الدراسات الدولية الفصلية الجزء ٣٨ (أيلول من سنة ١٩٩٤) الصفحات ٣٤٧- ٣٧٨. ولقد إستعملت تصنيف غور للنزاعات بإستثناء تغيير تصنيف النزاع الصيني - التبتي، الذي يصنفه بأنه غير حضاراتي إلى صنف النزاعات مابين الحضارات لأنه وبنحو واضح إصطدام بين صينيو هان الكنفوشيوسيين والتبتيين البوذيين اللاميين.

الجدول ١٠-٢
النزاعات العرقية, ١٩٩٣

	في داخل الحضارة	ضد حضارة أخرى	المجموع
الإسلام	٧	٢١	٢٨
الأخريات	٢١*	١٠	٣١
المجموع	٢٨	٣١	٥٩

*كانت منها ١٠ نزاعات قبلية في افريقيا.
المصدر: نيويورك تايمز ٧ شباط من سنة ١٩٩٣, الصفحات ١ـ١٤.

وهكذا تذهب ثلاثة طرق للتصنيف إلى نفس النتائج: ففي مطلع التسعينات كان المسلمون منهمكين في عنف قام بين جماعات أكثر من غير المسلمين, فكانت ثلثا إلى ثلاثة أرباع الحروب التي قامت بين الحضارات تقع بين المسلمين وغير المسلمين. إن تخوم الإسلام تكون دامية وكذلك هو الحال الذي تكون عليه أحشائه الداخلية*.

إن الميل الإسلامي نحو العنف توحي لها أيضاً الدرجة التي إليها تتسلح المجتمعات المسلمة بالقوة والتدريب العسكري. إذ في الثمانينات, كان للدول المسلمة نسب من القوة العسكرية (ويُقصَد لها هنا؛ عدد الأفراد المتدربين على إستعمال الأسلحة والأساليب العسكرية من بين كل ١٠٠٠ شخص من سكان دولة ما) ومؤشرات الجهد العسكري (وهي نسبة النفقات على القوة العسكرية المقتطعة من ثروة دولة ما) هي أعلى بنحو خطير من تلك التي للدول الأخرى. أما

* لم أذكر جملة في مقالتي التي نشرتها في صحيفة الشؤون الخارجية جلبت على تلك المقالة تعليقاً ناقداً أكثر من الجملة التي قلت فيها أن "للإسلام تخوماً دامية". إني إتخذت هذا الحكم على أساس الأحصاء العرضي للنزاعات التي وقعت مابين الحضارات. وإن أي مؤشر كمي يأتي من مصدر نزيه يثبت بالبرهان القاطع صحة هذا الحكم.

الدول المسيحية, فهي على النقيض من ذلك فلها نسب قوة ومؤشرات جهد عسكري أقل بنحو خطير من تلك التي للدول الأخرى. فإن معدل نسب القوة ونسب الجهد العسكري للدول المسلمة كانت تقارب من ضعفي تلك التي للدول المسيحية (أنظر الجدول ١٠ــ٣). ووصل جيمس بايان إلى نتيجة تقول؛ إن "الأمر الواضح تماماً, أنه يوجد رابط بين الإسلام والروح الحربية التي تقلص الفضائل العسكرية"[25].

الجدول ١٠ــ٣
القوة العسكرية للدول المسلمة والمسيحية

	معدل نسبة القوة	معدل الجهد العسكري
الدول المسلمة (ع*= ٢٥)	١١,٨	١٧,٧
الدول الأخرى (ع = ١١٢)	٧,١	١٢,٣
الدول المسيحية (ع = ٥٧)	٥,٨	٨,٢
الدول الأخرى (ع = ٨٠)	٩,٥	١٦,٩

ع*؛ عدد الدول المذكورة
المصدر: جيمس آل. بايان؛ لماذا تتسلح الأمم (جامعة أكسفورد؛ بيسل بلاكول, ١٩٨٩) الصفحات ١٢٥, ١٣٨ــ١٣٩.
الدول المسلمة والمسيحية المقصودة هنا هي تلك الدول التي فيها أكثر من ٨٠ بالمائة من سكانها ملتزمين بدينهم الذي يُعترفون به.

ولازال للدول المسلمة كذلك ميل قوي إلى اللجوء إلى القوة في الأزمات الدولية, إذ إستخدموها لحل ٧٦ أزمة من مجموع أزمات بلغ ١٤٢ أزمة كانوا قد وقعوا فيها في السنوات بين ١٩٢٨ و ١٩٧٩. فكان العنف في ٢٥ حالة هو الوسيلة الرئيسة للتعامل مع الأزمة؛ وفي ٥١ أزمة إستعملت الدول المسلمة العنف بالإضافة إلى وسائل أخرى. ومتى ما إتخذت هذه الدول العنف وسيلةً لها فعلاً, فإنها تستعمل عنفاً شديد القوة؛ فكانت تلجأ إلى حرب شاملة في ٤١ بالمائة من تلك الحالات حيث كان العنف يستعمل وكانت تشتبك تلك الدول بإصطدامات كبيرة في ٣٨ بالمائة من تلك الحالات. وبينما لجأت الدول المسلمة إلى العنف لحل ٥٣,٥ بالمائة من أزماتها, فإن العنف لم تستخدمه المملكة البريطانية المتحدة إلا في ١١,٥ بالمائة, ولم تستخدمه الولايات المتحدة إلا في ١٧,٩ بالمائة, وإستعمله الإتحاد السوفيتي في ٢٨,٥ بالمائة من الأزمات التي وقعت فيها. ومن بين القوى الكبرى, كان ميل الصين إلى العنف هو الوحيد الذي تفوق على

ميل الدول المسلمة إلى العنف؛ فلقد وظفت الصين العنف في ٧٦,٩ بالمائة من أزماتها[26]. إن ميل المسلمين إلى القتال والعنف هو من حقائق السنوات الأخيرة من القرن العشرين التي لا يستطيع المسلمون ولا غير المسلمين إنكارها.

الأسباب: التاريخ, والكثافة السكانية, والنظم السياسية

ما هو السبب وراء الزيادة المفاجئة التي حدثت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين في حروب خط الصدع ووراء الدور المركزي للمسلمين في مثل هذه النزاعات؟ أولا؛ كان لهذه الحروب جذورها في التاريخ. فإن عنف خط الصدع المتقطع الذي يقع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة حدث في الماضي وهو قائم في ذكريات الماضي الحاضرة في هذا الزمن, الأمر الذي بدوره يُولّد مخاوفاً وهواجساً أمنية في كلا الجانبين. فالمسلمين والهندوس في شبه القارة الهندية, والروس والقوقازيين في شمال القوقاز, والأرمينيون والترك على أرض عبر القوقاز, والعرب واليهود في فلسطين, والكاثوليك, والمسلمون والأرثوذوكس في البلقان, والروس والترك من البلقان وحتى أواسط آسيا, والسنهاليز والتاميل في سريلانكا, والعرب والسود عبر إفريقيا: هذه هي جميع العلاقات التي كانت عبر قرون من الزمن ولازالت تتضمن تعاقبات بين تعايش يسوده سوء الظن وعنف شرير مدمر. ويوجد إرث تاريخي للنزاع يستغله ويستعمله أولئك الذين يجدون سبباً للقيام بذلك. ولازال في جميع هذه العلاقات تاريخ حي, وبأتم عافيته, ويثير الفزع.

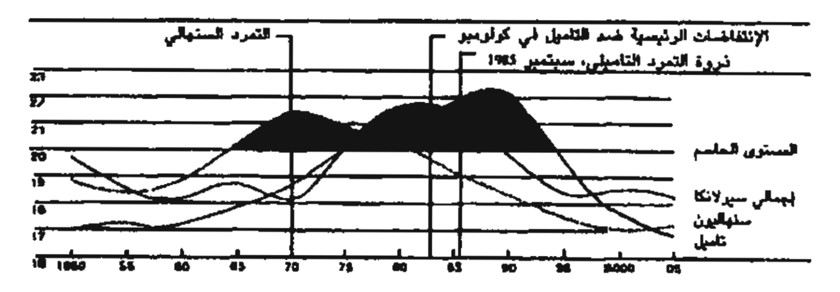
إلا أن تاريخاً للمذبحة التي تنقطع تارة وما تلبث أن تقوم تارة أخرى لا يفسر بحد ذاته لماذا نشب العنف تارة أخرى في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وبعد كل هذا, كما أشار إلى ذلك كثيرون, عاش الصرب, والكروات, والمسلمون لعقود من الزمن معاً عيشاً مسالماً رغيداً في يوغسلافيا. وعاش المسلمون والهندوس على ذاك الحال في الهند. وتعايشت معاً العديد من الجماعات العرقية والدينية في الإتحاد السوفيتي, وكان من بينها إستثناءات ملحوظة دفعتهم إليها الحكومة السوفيتية. وعاش التاميل والسنهاليز معاً بسكينة على جزيرة غالباً ما كانت تُوصَف بأنها جنة إستوائية. فالتاريخ لم يمنع هذه العلاقات المسالمة نسبياً أن تسود لفترات طويلة من

الزمن؛ لهذا السـبب فإن التاريخ، بحد ذاته، لا يمكن أن يفسـر إنهيار السلام. فلابد أن عـواملاً أخرى قد تدخلت في العقـود الأخيرة من القرن العشرين.

وكانت التغيرات التي حدثت في ميزان القوة البشرية أحد هذه العوامل. إذ أن الزيادة في عدد إحدى الجماعات تُحّدث ضغوطاً سياسية، وإقتصادية، وإجتماعية على الجماعات الأخـرى فتسبب ردود فعل تساويها بالمقدار. والأهم من ذلك حقاً، إنها تسبب حتى ضغوط عسكرية على الجماعات ذات الحيوية البشرية الأقل. وكان إنهيار النظام الدستوري الذي أمتد عمره ثلاثين سنة في لبنان في مطلع السبعينات، في جانب كبير منه، نتيجة للزيادة المثيرة في عدد السكان الشيعة في علاقتها بالزيادة بين السكان المسيحيين المارونيين. وفي سريلانكا، كما قد بين ذلك غاري فولر، كان بلوغ التمرد القومي للسنهاليز ذروته في السبعينات، وبلوغ تمرد التاميل ذروته في الـسنوات الأخيرة من الثمانينات قد تزامنا تماماً مع السنوات التي صار فيها ''منحني كثرة الشباب'' للـذين تتراوح أعمارهم مابين الخمس عشرة والأربع والعشرين سنة في هاتين الجمـاعتين يتجـاوز ٢٠ بالمائة من إجمالي عدد أفراد كل جماعة منهما[27] (أنظر الشكل ١٠-١). ولاحظ هذا الأمر أحـد الدبلوماسيين الأمريكيين في سريلانكا فقال؛ إن المتمردين السنهاليزيين كانوا كلهم بالفعل تحـت سن الرابعة والعشرين، ونقلت تقارير إعلامية بإن النمور التاميل كانوا ''الوحيدين في العـالم في إعتمادهم على ما يكاد أن يكون جيشاً من أطفال''، إذ يجندون ''الصبيان والصبيات الصغار في سن الحادية عشرة، ومنهم أولئك الذين قتلوا في الإحتراب.'' لم يكونوا قد بلغوا حتى سن المراهقة حينما ماتوا، إلا القليل منهم كانوا أكبر من سن الثامنة عشرة''. وجاء في مقال نشرته صـحيفة الإقتصادي؛ إن النمور كانوا يخوضون ''حرب قاصرين''[28]. وبأسلوب مشابه، كانت حـروب خط الصدع بين الروس والشعوب المسلمة التي تسكن إلى جنوبهم تغذيها الإختلافات الكبيرة في النمو السكاني. ففي السنوات الأولى من التسعينات، كانت نسبة إنجاب الأطفال للنساء في روسا الإتحادية ١,٥، بينما كانت نسبة إنجاب الأطفال في جمهوريات أواسط آسيا المـسلمة للإتحـاد السوفيتي السابق حوالي ٤,٤ فأصبح بذلك معدل زيادة السكان الـصافي (أي إجمـالي معـدل الولادات ناقصاً إجمالي معدل الوفيات) في السنوات الأخيرة من الثمانينات في تلك الدول خمـسة إلى ستة أضعاف ما هو عليه الحال في روسيا. وزاد عـدد الشيـشانيين بنـسبة ٢٦ بالمائـة في

الثمانينات, وكانت الشيشان إحدى أكثر المناطق كثافة سكانية في روسـيا, وتتسبب نسب ولاداتها المرتفعة بخروج مواطنيها إلى الهجرة وظهور المقاتلين[29]. وبأسـلوب مشابه, حفزت معدلات الولادة المرتفعة عند المسلمين وهجرتهم إلى كشمير من باكستان على مقاومة متجددة ضد الحكم الهندي.

الشكل ١٠_١
سريلانكا: منحيات الزيادة في أعداد الشباب للسنهاليزيين والتاميل .
النسبة المئوية لأجمالي السكان؛ من الأعمار ١٥_٢٤



المستوى الحرج هو النقطة التي عندها يؤلف الشباب ٢٠ بالمائة أو أكثر من السكان.

إن العمليات المعقدة التي قادت إلى حروب بين الحضارات في يوغسلافيا السابقة كان لها الكثير من الأسباب ونقاط إنطلاق كثيرة. إلا أنه ربما كان العامل الوحيد الأهم المسبب لهذه النزاعات, هو التغير في الكثافة السكانية الذي حدث في كوسوفو. وكانت كوسوفو مقاطعة تتمتع بالحكم الذاتي في داخل الجمهورية الصربية ذات السلطات القائمة بالفعل على الجمهوريات اليوغسلافية الست ماعدا الحق في الإنفصال من الإتحاد. وفي سنة ١٩٦١, كان ٦٧ بالمائة من سكانها من المسلمين الألبان و٢٣ بالمائة منهم من الأرثوذوكس الصربيين. ولكن كانت نسبة الولادات الألبانية هي الأعلى في أوربا, وأمست كوسوفو المنطقة الأعلى كثافة سكانية في يوغسلافيا. وبحلول ثمانينات القرن العشرين, كان قد أصبح ٥٠ بالمائة تماماً من الألبانيين أعمارهم أقل من عشرين سنة. وإذ كان يواجه الصربيون هذا الأعداد أخذوا يهاجرون من كوسوفو سعياً وراء فرص العمل في بلغراد ومدن أخرى. ونتيجة لذلك, أصبحت كوسوفو في عام ١٩٩١, ٩٠

بالمائة مسلمة و ١٠ بالمائة صربية[30]. وعلى الرغم من ذلك, كان الصربيون يرون كوسوفو أنها "أرضهم المقدسة" أو "القدس", وإنها تمثل ذلك المشهد, من بين أمور أخرى, للمعركة العظيمة التي دارت رحاها في ٢٨ من حزيران من سنة ١٣٨٩, حينما وقعت هزيمتهم على يد الأتراك العثمانيين, والتي على إثرها رزحوا يعانون الحكم العثماني إلى ما يقارب من خمسة قرون.

وبحلول السنوات الأخيرة من ثمانينات القرن العشرين, أدى ميزان القوة البشرية المتغير إلى أن يطالب الألبان بأن ترقى منزلة كوسوفو إلى مكانة جمهورية يوغسلافية. وقاوم الصربيون والحكومة اليوغسلافية ذلك المطلب, مخافة أنه ما أن تنال كوسوفو حقاً في الانفصال, حتى تفعل ذلك, ثم يمكن أن تندمج مع ألبانيا. وفي آذار من سنة ١٩٨١, قامت التظاهرات وأعمال الشغب دعماً لمطالبهم بمكانة الجمهورية. ووفقاً لما نقله صربيون, فإن التمييز, والإضطهاد, والعنف ضد الصربيين في أعقاب تلك التظاهرات زادت حدتها. كما تحدث عن ذلك أحد الكروات البروتستانتيين قائلاً؛ "إنه إبتداءاً من السنوات الأخيرة من السبعينات فصاعداً, وقعت في كوسوفو حوادث عنف كثيرة شملت؛ تدمير الممتلكات, وفقدان الوظائف, ومضايقات مستمرة, وإغتصاب, وإشتباكات بالأسلحة, وحوادث قتل". ونتيجة لذلك, "إدعى الصربيون بأن الخطر الذي كان يداهمهم يقتل منهم أعداداً ترقى إلى إبادات جماعية, وإنهم لم يعودوا قادرين على تحمل ذلك الخطر". وتردد صدى مأزق صربيو كوسوفو في مكان آخر داخل صربيا, وفي سنة ١٩٨٦ أدت تلك الحوادث إلى إعلان صاغه ٢٠٠ من مفكرو صربيا الرائدين, وشخصيات سياسية, وقادة دينيين, وضباط جيش, وبضمنهم محرر الصحيفة المعارضة المتحررة *براكسس*, يطالب الحكومة بأن تتخذ إجراءات فعالة حازمة لإنهاء عملية إبادة الصربيين في كوسوفو. ولكن, في أي معنى معقول لتعريف الإبادة الجماعية, كانت هذه التهمة مبالغ فيها مبالغةً عظيمةً, على الرغم من ما جاء على لسان أحد المراقبين الأجانب المتعاطفين مع الألبان قوله؛ "كان القوميون الألبان, في أثناء الثمانينات, مسئولين عن عدد من الغارات العنيفة على الصرب, وعن تحطيم وتخريب بعض الممتلكات الصربية"[31].

كل هذه القضايا رفعت من شأن النهج القومي الصربي ورأى ملوبودان ميلوسوفتش فرصته فيها. وفي سنة ١٩٨٧, ألقى خطاباً مهماً في كوسوفو يدعو فيه الصربيين إلى المطالبة

بأرضهم وتاريخهم الخاصين بهم. "وفي الحال طفق عدد كبير من الصرب ــ شيوعيين, وغير شيوعيين, وحتى مناهضين للشيوعية ــ يلتفون من حوله وعزموا ليس على حماية الأقلية الصربية في كوسوفو وحسب بل حتى على قهر الألبان وجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية. وسرعان ما عُرِّف ميلوسوفتش بأنه قائد قومي"[32]. وبعد سنتين من ذلك التاريخ, في ٢٨ حزيران من سنة ١٩٨٩, عاد ميلوسوفتش ترافقه جماهير يتراوح عددها من مليون إلى مليونين من الصربيين ليحيوا الذكرى السنوية الستمائة للمعركة العظيمة التي ترمز إلى حربهم المستمرة ضد المسلمين.

إن المخاوف الصربية ونجهم القومي التي أيقظتها أعداد وقوة الألبانيين زادت من شدتها التغيرات في الكثافات السكانية في البوسنة. إذ كان الصربيون في سنة ١٩٦١ يؤلفون ٤٣ بالمائة بينما كان المسلمون يؤلفون ٢٦ بالمائة من سكان البوسنة ــ الهرسك. وبحلول سنة ١٩٩١ إنقلبت هذه النسب بأتجاه يكاد يكون عكسياً تماماً. فكانت نسبة السكان من الصرب قد إنخفضت إلى ٣١ بالمائة, بينما إرتفعت نسبة السكان من المسلمين إلى ٤٤ بالمائة. وفي خلال هذه السنين الثلاثين, تقلصت نسبة الكروات من ٢٢ بالمائة إلى ١٧ بالمائة. وإن الزيادة العرقية لإحدى الجماعات أدت إلى تطهير عرقي نهضت به الجماعة الأخرى. وتسائل أحد المقاتلين الصرب في سنة ١٩٩٢ قائلاً؛ "لماذا نقتل الأطفال؟" وأجاب على سؤاله بنفسه قائلاً؛ "لأنهم سيكبرون يوماً ما وسيكون واجب علينا قتلهم حينها". وتصرفت السلطات الكرواتية البوسنية بنحو أقل همجية لمنع أن يجري "إحتلال مناطقها المحلية بالتوسع السكاني" للمسلمين[33].

إن التحولات في موازين الأعداد البشرية وكثرة أعداد الشباب إلى ٢٠ بالمائة أو أكثر هي السبب وراء الكثير من النزاعات بين الحضارات التي وقعت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. لكنها لا تعلل أسباب كل هذه النزاعات. فالقتال بين الصرب والكروات, على سبيل المثال, لا يمكن إن يعزى إلى الزيادة البشرية, وفيما يخص هذه القضية, لا يكون التاريخ سبباً إلا جزئياً, لأن هذين الشعبين عاشا معاً عيشاً مسالماً نسبياً إلى أن قام الكروات الأوستاش فذبحوا الصرب في الحرب العالمية الثانية. فها هنا وفي مواضع أخرى كانت السياسات هي أيضا سبباً في الإحتراب. فإن سقوط الإمبراطوريات النمساوية ــ الهنغارية, والعثمانية, والروسية في نهاية الحرب العالمية الأولى حفز على نزاعات عرقية وحضاراتية بين الشعوب والدول التي ورثتها.

وتسببت نهاية الإمبراطوريات البريطانية, والفرنسية, والهولندية في إحداث نتائج مشابهة لتلك بعد الحرب العالمية الثانية. وقاد إنهيار الأنظمة الشيوعية في الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا إلى نفس النتائج عند نهاية الحرب الباردة. فالشعوب لم تعد تستطيع أن تُعَرف هويتها بأنها شيوعية أو مواطنين سوفيت, أو يوغسلاف, وكانت تشعر بالحاجة الشديدة إلى أن تجد لنفسها هويات جديدة. فوجدتها في البدائل القديمة المتجسدة في العرق والدين. إن النظام القمعي الذي يجعل السلام يعم في الدول التي تلتزم بمقولة أنه ليس للكون رب قد حل محله عنف الشعوب التي تؤمن بآلهة مختلفة.

والذي زاد من سوء حال هذه العملية هو حاجة الكيانات السياسية البادئة بالظهور إلى تبني إجراءات ديمقراطية. فحينما بدأ الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا يفترقان, لم تنظم النخب التي تتولى السلطة إنتخابات وطنية. فلو أنهم كانوا قد فعلوا ذلك, لكان القادة السياسيين قد تنافسوا من أجل تولي السلطة في المركز ولربما كانوا قد حاولوا تنمية وكسب تأييد مجموعات متعددة الأعراق ومتعددة الحضارات من جمهور الناخبين وتكوين إئتلافات أغلبية مشابهة مجتمعة معاً في البرلمان. ولكن, بدلاً عن ذلك, جرى تنظيم الإنتخابات في الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا كلتاهما في بادئ الأمر وفق قواعد جمهورية, الأمر الذي خلق حافزاً لا يقاوم عند القادة السياسيين لشن حملتهم الإنتخابية ضد المركز لكسب إستحسان القومية العرقية, ودعم إستقلال جمهورياتهم. وحتى في داخل البوسنة صوتت جموع الجماهير بما ينسجم تماماً مع الخطوط العرقية في إنتخابات سنة ١٩٩٠. فنال حزب الإصلاح المتعدد الأعراق والحزب الشيوعي السابق كل منهما أقل من ١٠ بالمائة من الأصوات. بينما كانت حصة حزب العمل الديمقراطي المسلم من الأصوات (٣٤ بالمائة), وحصة الحزب الديمقراطي الصربي (٣٠ بالمائة), وحصة حزب الإتحاد الديمقراطي الكرواتي (١٨ بالمائة) وهي نسب إقتربت كثيراً من تمثيل الكثافات السكانية للمسلمين, والصرب, والكروات. وكانت أول إنتخابات جرى فيها التنافس بعدالة في كل جمهورية سوفيتية ويوغسلافية سابقاً تقريباً يفوز بها القادة السياسيين الذين ينالون إستحسان المشاعر القومية ويبشرون بعمل حازم للدفاع عن قوميتهم ضد الجماعات العرقية الأخرى. إن التنافسات الإنتخابية تشجع وتدعم الميول القومية ولهذا السبب تزيد هذه الإنتخابات من قوة نزاعات خط

الصدع في الحروب التي تقوم على خط الصدع. وكما عبر عن ذلك بوغدان دنيتش بقوله؛ "حينما تصبح الأعراق شعوبا"[34]، تكون النتيجة الأولى هي الحرب.

ويبقى السؤال قائماً فيما يتعلق بلماذا، وبينما يشارف القرن العشرين على الإنتهاء، يتورط المسلمون في حوادث عنف بين الجماعات أكثر بكثير من شعوب الحضارات الأخرى؟ وهل كانت هذه الحالة قائمة دائماً؟ فيما مضى، قام مسيحيون فقتلوا مسيحيين مثلهم وأناس آخرين بأعداد هائلة. وأن يجري تقييم ميول العنف للحضارات عبر التاريخ فإنه أمر يتطلب بحثاً شاملاً، وهو أمر مستحيل في هذا الموضع. ولكن ما نقدر عليه هنا هو تشخيص ما يمكن من أسباب لعنف الجماعة المسلمة في الزمن الحاضر، وفي كلا الجانبين في داخل الإسلام وخارجه، ونميز بين تلك الأسباب التي تعلل ميلاً أعظم نحو النزاع الذي يقع بين الجماعات عبر التاريخ، وإذا كانت مثل هذه الأسباب موجودة، فهي ليست إلا من النوع الذي يفسر ميلاً أصبح موجوداً عند نهاية القرن العشرين. وتطرح ستة أسباب ممكنة نفسها بنفسها. ولا تفسر ثلاثة منها إلا العنف الذي يقع بين المسلمين وغير المسلمين، بينما تفسر الثلاثة الأخرى ذلك العنف والعنف الذي يقع في داخل الإسلام. ولا تفسر ثلاثة منها كذلك إلا ميل المسلمين المعاصر نحو العنف، بينما تفسر ثلاثة أخرى ذلك الميل وميل المسلمين التاريخي نحو العنف، أذا كان موجوداً. ولكن إذا لم يكن ذلك الميل التاريخي موجوداً، فإذن أسبابه المزعومة التي لا يمكنها تفسير ميل تاريخي غير موجود أصلاً، فإن الأمر المسلم به كذلك، أنها لا تفسر ميل المسلمين المعاصر الواضح إلى عنف الجماعة. فإذن هذا الأخير لا يمكن أن يتم تفسيره إلا بأسباب أصبحت موجودة في القرن العشرين ولم تكن موجودة في القرون السالفة (أنظر الجدول ١٠ــ٤).

الجدول ١٠ــ٤
الأسباب الممكنة لميل المسلمين نحو النزاع

	نزاع المسلمين الخارجي	نزاع المسلمين الداخلي والخارجي
النزاع التاريخي والمعاصر	وجود جيرة مع آخر يصعب التعايش معه	الروح الحربية
النزاع المعاصر	في حالة وقوعه ضحية	زيادة الكثافات السكانية ونسبة الشباب
		غياب دولة جوهر

الأول؛ تقول هذه الحجة بإن الإسلام ومنذ نشأته الأولى لازال ديناً للسيف وهذا ما يمجد الفضائل القتالية. وإن الإسلام نشأ أصلاً بين "قبائل بدوية مترحلة متحاربة" وإن "أصل العنف هذا موسوم في أساس الإسلام. وحتى محمد نفسه يُذكَر بأنه محارب ذو بأس شديد وقائد حرب بارع"[35]. (وما من أحد بمكنه أن يقول مثل هذا القول عن عيسى أو بوذا). وتأمر مذاهب الإسلام، كما يتبين، بشن الحرب على غير المؤمنين، وحينما أخذ توسع الإسلام ينقطع شيئاً فشيئاً، بدأت الجماعات المسلمة فيما بعد تقاتل بعضها بعضاً وهو ما يتناقض مع ما توصي به مذاهبهم. وتغيرت نسبة المحاربين في حروب *الفتنة* أو النزاعات الداخلية إلى نسبة المحاربين في حروب الجهاد تغيراً حاداً لتصب في كفة الأولى. ويحتوي القرآن وأحاديث أخرى للإعتقادات الإسلامية قليلاً من القيود على العنف، وإن مبدءاً ينهي عن العنف هو مبدأ غائب عن مذهب المسلم وفعله.

الثاني؛ إن الإسلام منذ نشأته الأولى في الجزيرة العربية، وإنتشاره عبر شمال إفريقيا وأغلب مناطق الشرق الأوسط وفيما بعد إلى أواسط آسيا، وشبه القارة الهندية، والبلقان جعل المسلمين على تماس مباشر مع كثير من شعوب مختلفة، التي تم فتحها وهدايتها إلى دين الإسلام، وظل إرث هذه العملية قائماً إلى يومنا هذا، وفي أثر الفتوحات العثمانية في البلقان كان غالباً ما يتم هداية السلاف الجنوبيين المتمدنين إلى دين الإسلام بينما لم تكن تجري تلك الهداية على الفلاحين الريفيين، وهكذا ولد التمييز بين البوسنيين المسلمين والصرب الأرثوذوكس. وعلى العكس من ذلك، فإن توسع الإمبراطورية الروسية نحو البحر الأسود، والقوقاز، وأواسط آسيا، جعلها تخوض نزاعاً مستديماً إمتد لعدة قرون مع مجموعة من شعوب مسلمة مختلفة. وإن قيام الغرب، وهو في ذروة قوته ليقف ضد الإسلام وجها لوجه، بإنشاء ورعاية وطن يهودي في الشرق الأوسط فإنه بذلك أرسى الأسس للعداء العربي ــ الإسرائيلي المستمر. وهكذا أدى توسع المسلمين وغير المسلمين على الأرض إلى أن يعيش المسلمون وغير المسلمين في تقارب مادي لصيق في جميع أنحاء أوراسيا. وعلى النقيض من ذلك لم يؤدي توسع الغرب عن طريق البحر دائماً إلى أن تعيش الشعوب الغربية في تقارب إقليمي مع الشعوب اللاغربية؛ فهذه الشعوب أما أنها تخضع للحكم من أوروبا، أو ، ماخلا إفريقيا، قتل المستوطنون الغربيون الجزء الأعظم منهم فعلاً.

إن السبب الثالث الممكن للنزاع بين المسلمين وغير المسلمين يتضمن ما أطلق عليه رحل من رحالات إحدى الدول, إستناداً إلى تجربة بلده تسمية نزعة "رفض الآخر" عند المسلمين. لكن نزعة رفض الآخر تعمل على كلا الجانبين, فللدول المسلمة من المشاكل مع الأقليات تضاهي تلك التي تعاني منها دول غير مسلمة مع الأقليات المسلمة. وإن دين الإسلام يؤيد إستبداد الحاكم بحكم مطلق حتى أكثر من الدين المسيحي. فهو يدمج الدين بالسياسة ويرسم خطاً فاصلاً واضحاً بين أولئك في دار السلام وأولئك الذين في دار الحرب. ونتيجة لهذا, يواجه الكنفوشيوسيون, والبوذيون, والهندوس, والمسيحيون الغربيون, والمسيحيون الأرثوذوكس, صعوبةً أقل في التكيف بعضهم إلى بعضهم الآخر والتعايش معاً, من صعوبة تكيف وتعايش أياً منهم مع المسلمين. وعلى سبيل المثال, إن الصينيين الذين تنحدر أصولهم من الصين الأم هم الأقلية المهيمنة اقتصادياً في أغلب الدول الجنوب شرق آسيوية, ولقد تم إستيعاهم ودمجهم بنجاح في مجتمعات تايلاند البوذية والفلبينية الكاثوليكية؛ ولا توجد بالفعل أية حوادث عنف ذات شأن ضد الصينيين تقوم بها الجماعات ذات الأغلبية في تلك الدول. بل على النقيض من ذلك, فلقد وقعت حوادث شغب و/أو حوادث عنف ضد الصينيين في إندونيسيا المسلمة, ويظل دور الصينيين في هذه المجتمعات يثير الحساسية ويحتمل أن يكون قضية تؤدي إلى وقوع إنفجار بطريقة لا تحدث في تايلاند والفلبين.

إن الروح الحربية, ونزعة رفض الآخر, والقرب المكاني من الجماعات غير المسلمة هي السمات الدائمة للإسلام وهي التي يمكن أن تفسر ميل المسلمين نحو النزاع عبر الحقب التاريخية, إن كان هذا الميل موجوداً عبر التاريخ. وثمة ثلاثة عوامل أخرى محدودة تتعلق بما جاء به هذا الزمن يمكن أن تساهم في تقوية هذا الميل في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. وقدم المسلمون أحد هذه التفسيرات, وهو أن النهج الإستعماري الغربي وإخضاع المجتمعات المسلمة في القرنين التاسع عشر والعشرين جعلت المسلمين يبدون ضعفاء عسكرياً وإقتصادياً, ولهذا السبب شجعت الجماعات غير المسلمة على رؤية المسلمين بأنهم هدف يجتذب أطماعهم. وبناءاً على هذه الحجة, فإن المسلمين هم ضحايا لتحامل ذي نطاق واسع على المسلمين يشابه معاداة السامية التي طغت عبر التاريخ على المجتمعات الغربية. ويدعي أحمد أكبر بأن الجماعات المسلمة مثل الفلسطينيين,

والبوسنيين, والكشميريين, والشيشانيين, هم ''كالهنود الحمر, جماعات مضطهدة, ليس لهم من كرامة, يجري إصطيادهم في فخاخ المناطق المعزولة التي أقتطعَت من أراضي أسلافهم''[36]. لكن الحجة التي تقول أن المسلمين ضحايا لا تفسر النزاعات بين الأغلبية المسلمة والأقليات غير المسلمة في دول مثل السودان, ومصر, وإيران, وإندونيسيا.

إن العامل الأبلغ في الإقناع الذي يمكن أن يفسر النزاع الإسلامي الداخلي والخارجي كلاهما هو غياب دولة جوهر واحدة أو أكثر في العالم الإسلامي. فغالباً ما يدّعي المدافعون عن الإسلام بأن منتقدي الإسلام من الغربيين يعتقدون بأن ثمة قوة مركزية, وتآمرية, وموجهة في الإسلام تحشده وتنسق أفعاله ضد الغرب والآخرين. فإذا كان منتقدو الإسلام يعتقدون بهذا الأمر, فإنهم مخطئون. فالإسلام هو سبب في عدم الإستقرار في العالم لأنه يفتقر إلى مركز سيطرة مهيمن. وإن الدول التي تتوق إلى أن تكون قائدة الإسلام, مثل المملكة العربية السعودية, وإيران, وباكستان, وتركيا, ويحتمل حتى إندونيسيا, تتنافس من أجل إمتلاك قوة التأثير على العالم المسلم؛ ولكن ليس منهن واحدة في موضع من القوة يمكنها من التوسط في النزاعات التي تنشب في داخل الإسلام؛ وليس فيهن واحدة قادرة على أن تتصرف بأوامر صارمة بالنيابة عن العالم الإسلامي في التعامل مع النزاعات التي تقع بين الجماعات المسلمة وغير المسلمة.

وأخيرا, والأهم من كل ما تقدم, فإن الإنفجار في العدد والقوة البشرية في المجتمعات المسلمة وكثرة الأعداد الكبيرة من الذكور العاطلين عن العمل ذوي الأعمار ما بين خمس عشرة وثلاثين سنة هو مصدر طبيعي لعدم الإستقرار والعنف في كلا الجانبين في داخل الإسلام وضد غير المسلمين. ومهما كانت الأسباب التي ربما تفعل فعلها الآن, فإن هذا العامل لوحده من شأنه أن يقطع شوطاً طويلاً في تفسير عنف المسلمين في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين. إن تقدم سن هذا الجيل الذي يحمل معه مفاجئات الرعب والخوف بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين, والتطور الإقتصادي في المجتمعات المسلمة, إذا وحينما يحدث هذا التطور, يصبحان عاملين يمكن أن يوديا بالنتيجة إلى إنخفاض كبير في قوة ميول العنف عند المسلمين, ولهذا السبب تصير الأمور إلى الإنحدار نزولاً في تكرار وقوع وقوة حروب خط الصدع.

الفصل الحادي عشر

القوى المحركة لحروب خط الصدع

الهوية: ظهور الوعي الحضاري

تَمّر حروب خط الصدع عبر أطوار من إزدياد القوة, والإتساع, والإحتواء, والتوقف, ثم حلها الذي نادراً ما يحدث. وغالباً ما تبدأ هذه الأطوار بالتعاقب, لكنها كذلك كثيراً ما تتداخل وتتشابك وربما تتكرر. وما أن تندلع حروب خط الصدع, فإنها كالنزاعات الطائفية الأخرى, تميل إلى أن تتخذ نشاطها الحيوي من طبيعة نشاطهم الحياتي وأن تتطور نزولاً أو صعوداً بأسلوب الفعل ورد الفعل. وإن الهويات التي كانت فيما سبق متعددة وطارئة تصبح هي الشأن الذي تنصب عليه الإهتمامات فتتبلور؛ فتسمى الحروب الطائفية تسميةً مناسبة بأنها "حروب هوية"[1]. وحينما تتصاعد وتيرة العنف, تميل الجهود لتنصب على إعادة تُعريف القضايا التي تدور عليها الحرب بنحو أكثر تحديداً بأنها "نا" ضد "هم" فيجري ترسيخ تماسك الجماعة والإلتزام بها. ويزيد القادة السياسيين مشاعر من إستحسانهم ويعمقونه ويجعلونه يمتد إلى الولاءات العرقية والدينية, فيقوى الوعي الحضاري في علاقته بالهويات الأخرى. وتظهر "قوة بغضاء فعالة" وتخلق حال يشابه "معضلة الأمن" في العلاقات الدولية, تستمد فيه المخاوف المتبادلة, والريبة, والأحقاد قوتها بعضها من بعضها الآخر[2]. ويعمَد كل طرف إلى تصوير الفرق بين قوى الفضيلة وقوى الشر بأسلوب مأساوي ويبالغ فيه, وفي نهاية الأمر يحاول تحويل هذا الفرق إلى فرق مطلق بين الأحياء والموتى.

وحينما تقوم الثورات وتتطور, فإن المعتدلين, والجيروندين, والمنشفكيين يخفقون في الفوز والمحافظة على السلطة فتذهب إلى الأصوليين, واليعقوبيين, والبلشفيين[1]. ويميل مجرى

---

[1] الجيروندين واليعقوبيون هما من المجموعات التي ظهرت في الهيئة الوطنية والمؤتمر الوطني الفرنسيان بعد أن بدأ الشعب الفرنسي بالثورة على الملك لويس السادس عشر بسبب الجوع والضرائب وديون فرنسا الخارجية فجردت الملك من سلطاته. وبرزت هاتان المجموعتان في الهيئة التشريعية للثورة بعد إجتياح الباستيل في تموز من سنة ١٧٨٩ وقامتا بالقضاء على الإقطاع وقتلت الكهنة للقضاء على حكم –

الأحداث إلى أن تحدث عملية مشابهة لهذه في حروب خط الصدع. فالمعتدلون ذوي الأهداف المحدودة, مثل المطالبة بحكم ذاتي وليس الإستقلال, لا يحققون هذه الأهداف عن طريق المفاوضات التي تفشل ما أن تبدأ بنحو يكاد يكون دائماً, ومن ثم فإن الأصوليون المتشددون الذين يتمسكون بالسعي إلى تحقيق أهداف أكثر تطرفاً باستعمال العنف يجعلونهم تابعين لهم أو يستأصلوهم ليحلوا محلهم. إذ في التراع الموروي — الفلبيني, كانت الجماعة المتمردة الأولى وهي؛ جبهة التحرير الوطنية المورروية قد جعلتها جبهة التحرير الوطنية الإسلامية الموروية, التي كان لها موقفاً أكثر تطرفاً, تابعة لها, ومن ثم جعلتها تابعة لها جماعة أبو سياف, التي كانت ما تزال أكثر تطرفاً ورفضت وقف إطلاق النار الذي كانت جماعات أخرى تتفاوض عليه مع الحكومة الفلبينية. وفي السودان كانت الحكومة في الثمانينات تتبنى مواقفاً إسلاميةً متطرفةً أكثر فأكثر, وفي مطلع التسعينات إنقسم التمرد المسيحي لتظهر جماعة جديدة وهي؛ حركة إستقلال جنوب السودان تطالب بالإستقلال وليس بمجرد حكم ذاتي. وفي التراع المستمر بين الإسرائيليين والعرب, حينما

= الكنيسة, وكان الجيرونديون خطباء وأصحاب نظريات أكثر من كونهم رجال يصنعون الأحداث فأصبحوا اليمين في تلك الهيئة ودعوا إلى ملكية دستورية, بينما كان اليعقوبيون هم الثوريون الأصوليون واليسار المتشدد الذي يدعو إلى جمهورية ذات حكم مركزي وكانوا متطرفين بآرائهم ولايترددون في إستعمال القوة ضد خصومهم وبسبب تأثير الجيرونديين في الهيئة أيدت الملكية الدستورية الأمر الذي عارضه اليعقوبيين بقوة. لكن دستور سنة ١٧٩١ جعل فرنسا ملكية دستورية فأراد لويس السادس عشر أن يحارب النمسا التي يحكمها أخ زوجته ماريا انطوانيت ليزيد من شعبيته والقضاء على خصومه داخل فرنسا, فأيد الجيرونديون هذه الحرب بحجة تصدير الثورة إلى خارج فرنسا, بينما عارضها اليعقوبيون مطالبين بتوسيع وترسيخ الثورة في فرنسا, لكن الحرب قامت وبعد أربعة أشهر تقريباً وبمساعدة قوات من حرس العاصمة باريس والجياع والعراة ألقى اليعقيون القبض على الملك وزوجته وأصبح مجلس المؤتمر الوطني الذي يقوده اليعقبيون هو الحكومة الحقيقية في فرنسا. لهذا فر الجيرنديون إلى الجبال. فأخذ اليعقوبيون الجمهوريون الأصوليين يقتلون الجيرونديون وحتى اليعقوبيين للمتذبذبين بالشبهة والظن وإنتحر عدد من الجيرونديين. وفي سنة ١٧٩٢ نفذ اليعقوبيون الأصوليين حكم الأعدام بالملك لويس ومن ثم بزوجته ماريا. وإستمرت أعمال العنف والمجازر بين اليعقوبيين وأطراف معتدلة أخرى في فرنسا إلى أن زحف نابليون في سنة ١٧٩٩, الذي كان ضابطاً وقد كسب تأييدً واسعاً في الجيش الفرنسي, فسار ببعض وحدات الجيش ليخمد هذه الإضطرابات إلى أن دخل باريس وإنقلب على السلطة وأعلن نفسه في سنة ١٨٠٤ إمبراطوراً على جمهورية فرنسا. أما المنشفكيون والبلشفيون فهما مجموعتان قياديتان ظهرتا في حزب العمال الديمقراطي الأشتراكي الروسي بعد خلاف بين فلاديمير لينين ويوليوس مارتوف. وتعني المنشفكس باللغة الروسية الأقلية بينما تعني البلشفكس الأكثرية في ذلك الحزب الذي ظل حزباً واحداً إلى أن فشلت ثورة سنة ١٩٠٥ على قيصر روسيا, فإنشق الحزب. اذ أخذ المنشفكيون يؤمنون بأن الثورة التي ستطيح بالقيصر يجب أن تكون ثورة برجوازية فإنظم الكثير منهم إلى منظمات معارضة شرعية, بينما كان البلشفيون يؤمنون بأن الثورة التي ستطيح بالقيصر يجب أن تكون ثورة العمال والفلاحين وعراة روسيا, وهو الأمر الذي جعل لينين يعلن في سنة ١٩١٢ أن المجموعة البلشفية وقلة من المنشفكية التي تعمل معهم هم الحزب وفي اكتوبر من سنة ١٩١٧ قام البلشفيون بثورة تشرين الأحمر وقتلوا القيصر وعائلته ونال البلشفيون أغلب أصوات الشعب فوقعت حرب أهلية, ساعد المنشفكيون فيها بقية البرجوازيين على البلشفيين, لكن الحرب الأهلية إنتهت بغلبة البلشفيين في سنة ١٩٢٠, وصارت التنظيمات المنشفكية غير شرعية في نهاية المطاف فهاجر الكثير منهم إلى خارج روسيا ومات مارتوف في ألمانيا بعد صراع مع المرض.
المترجم

تحرك الرافد الرئيس للمقاومة, منظمة التحرير الفلسطينية, نحو المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية, تحدتها حركة الأخوان المسلمين حماس من أجل كسب ولاء الفلسطينيين. وفي نفس الوقت أدى دخول الحكومة الإسرائيلية في مفاوضات إلى قيام الجماعات الدينية المتطرفة في إسرائيل بتظاهرات إحتجاج وأعمال عنف. وعندما إشتد نزاع الشيشان ضد روسيا في سنة ١٩٩٢ـ ١٩٩٣, أخذت تهيمن على حكومة دودايف "الجماعات الأصولية الأشد تطرفاً في أصوليتها من بين القوميين الشيشان المعارضة لأي تكيف مع موسكو, بينما كانت تحاول القوى الأكثر إعتدالاً منها دفع الأمور بالإتجاه المعاكس. وفي طاجكستان, حدث تحول مشابه لذلك. فحينما تصاعدت وتيرة النزاع في أثناء سنة ١٩٩٢, تخلت الجماعات القومية ــ الديمقراطية الطاجيكية بالتدريج عن تأثيرها ليؤوب إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة التي كانت أكثر نجاحاً في تجنيد الفقراء الريفيين والشباب المتمدن الساخط. وصارت الرسالة الإسلامية المتطرفة كذلك بنحو متدرج أكثر تشديداً على الأصولية حينما إنبرا قادة شباب ليتحدوا التسلسل الهرمي الديني التقليدي الأعلى واقعياً". وتحدث أحد القادة الطاجيك قائلاً؛ "إني أغلق الآن قاموس الدبلوماسية, لأبدأ أتحدث بلغة أرض المعركة؛ التي أراها اللغة الوحيدة المناسبة مادمت على حال أحدثته روسيا في وطني"[3]. وفي البوسنة, فإنه في داخل الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي, أصبح فصيل القوميين الأشد تطرفاً الذي يقوده إليا ازتبغولفتش أشد تأثيراً من الفصيل الأكثر تحملاً, وذي التوجه نحو التعددية الثقافية الذي يقوده هاريز سيلادزتش[4].

إن إنتصار المتطرفين المتشددين لا يحدث دائماً بالضرورة. فالعنف المتطرف ليس أكثر ترجيحاً من تسوية معتدلة كوسيلة لإنهاء حرب لخط صدع. فحينما تزداد الخسائر في الأرواح ويعم الخراب, يُرجَح أن يعود المعتدلون من كلا الجانبين, الذين لا يكشف عن أرائهم إلا قليلاً ليظهروا, فيشيرون مرة أخرى "إلى عدم جدوى" الحرب بكل ما حدث فيها, ويحثون مرة أخرى على القيام بمحاولة لإنهائها عن طريق المفاوضات.

وفي أثناء مجريات الحرب, تضمحل العديد من الهويات, ويعلو شأن الهوية ذات المعنى الأهم في علاقاتها بالنزاع فتهيمن. وإن هذه الهوية يُعَرِفها الدين بنحو يكاد يكون دائماً. فمن الناحية النفسية, يقدم الدين التبرير الذي يأتي إلى الناس بالطمأنينة ويسند الكفاح ضد القوى التي

"لا تؤمن بالرب" والتي يتم إدراكها بأنها خطر داهم. أما عملياً, فإن المجتمع الديني أو الحضاري الذي تنتمي إليه الجماعة المحلية المشتبكة في الحرب هو المجتمع الأوسع الذي يمكن أن تناديه ليقدم لها الدعم والتأييد. فإذا قامت حرب محلية بين قبيلتين افريقيتين, يمكن أن تُعَرِّف إحداهما نفسها بأنها مسلمة والأخرى بأنها مسيحية, فإن الأولى يمكنها أن تتأمل بأن تسندها أموال سعودية, ومجاهدين أفغان, وأسلحة ومرشدين عسكريين إيرانيين, بينما تستطيع الثانية أن تتطلع إلى عون إنساني وإقتصادي غربي وإلى تأييد دبلوماسي تقدمه حكومات غربية. وإذا لم تستطع أية جماعة أن تفعل مثلما فعل مسلمو البوسنة وترسم لنفسها بنحو مقنع صورة الضحية لإبادة جماعية لكي تحرك التعاطف الغربي معها, فلا يسعها إلا أن تتأمل مساعدة كبيرة من نسيبها الحضاري, وما عدا مسلمي البوسنة, فإن الحال كان ولازال يجري على هذا المنوال. إن حروب خط الصدع هي, كما يدل عليها اسمها, حروب محلية تحدث بين جماعات محلية لها إمتدادات أوسع ولهذا السبب تدعم الهويات الحضاراتية للمشاركين فيها.

ولقد تُقَوّت هويات حضاراتية لمشاركين في حرب خط صدع ينتمون إلى حضارات أخرى لكن هذه التقوية كانت طاغية بين المسلمين. وربما يكون لحرب خط صدع جذور تمتد في العائلة, أو العشيرة, أو النزاعات القبلية, ولكن بسبب ميل الهويات في الحضارة الإسلامية إلى أن تنتظم من حيث تسلسل أهميتها بمنحنى على شكل حرف U باللغة الإنجليزية, فإنه حينما يحتدم الصراع إلى مراحل أشد قوة يهرع المشاركون المسلمون إلى توسيع هويتهم ومشاعر إستحسانهم في جميع أنحاء العالم المسلم, كما جرى عليه الحال حتى مع رجل مناهض للأصولية وعلماني مثل صدام حسين. وتحدث في هذا الشأن أحد المراقبين الغربيين قائلاً؛ لعبت أذربيجان بأسلوب مشابه "الورقة الإسلامية" في طاجكستان, في حرب بدأت كأنها نزاع إقليمي طاجكستاني ـ داخلي, كان المتمردون فيه يُعَرِّفون حركتهم أكثر فأكثر بأنهم حركة للإسلام. وفي حروب القرن التاسع عشر بين شعوب شمال القوقاز والروس, أطلق القائد المسلم شاميل على نفسه صفة الإسلامي المتشدد ووحد العشرات من الجماعات العرقية واللغوية "على مبادئ الإسلام ومقاومة الغزو الروسي". وفي التسعينات, إستفاد دوداييف من التمرد الإسلامي الذي قام في القوقاز في الثمانينات لكي يتبع ستراتيجية مشابهة لستراتيجية أولئك المتمردين. وأيده شيوخ الدين المسلمين

والأحزاب الإسلامية, وأدى قَسَم توليه المنصب على القرآن (تماماً كما باركت البطرياكية الأرثوذوكسية يالتسن على رئاسته), وفي سنة ١٩٩٤, أُقترِح بأن تصير الشيشان دولةً إسلامية تحكمها الشريعة الإسلامية. وإرتدى المقاتلون الشيشان ألفعةً خضراء "مزخرفة بكلمة 'Gavazat' التي تعني الحرب المقدسة في اللغة الشيشانية", وهتفوا بعبارة "الله أكبر" حينما إنطلقوا إلى أرض المعركة[5]. وبأسلوب مشابه, تبدل تعريف الذات عند المسلمين الكشميريين من التخير بين أما هوية إقليمية تحتوي المسلمين, والهندوس, والبوذيين أو أن يعرفوا أنفسهم بالنهج العلماني الهندي إلى هوية ثالثة إنعكست في "ظهور القومية المسلمة في كشمير وإنتشار القيم الأصولية الإسلامية المتشددة التي تتخطى الحدود الوطنية, والتي جعلت المسلمين الكشميريين يشعرون بأنهم جزء من كلا الدولة الباكستانية المسلمة والعالم الإسلامي". وفي سنة ١٩٨٩, كان التمرد على الهند تقوده أصلاً منظمة "علمانية نسبياً", تدعمها الحكومة الباكستانية. ومن ثم تحول الدعم الباكستاني إلى الجماعات الأصولية الإسلامية المتطرفة, التي أمست مهيمنة. وشملت هذه الجماعات "الصفوة الأشداء من المتمردين" الذين بدوا "عازمين على مواصلة *جهادهم* من أجل الجهاد بذاته مهما كانت الغاية, ومهما كانت النتيجة". ونقل مراقب آخر قائلاً؛ "إن المشاعر القومية قد أحجتها الإختلافات الدينية؛ فلقد وهب الظهور العالمي للروح القتالية الإسلامية الشجاعة للمتمردين الكشميريين وأضعفت من العُرف الكشميري للتحمل المتبادل الهندوسي ــ المسلم"[6].

وحدث بزوغ مثير للهويات الحضاراتية في البوسنة, وعلى وجه الخصوص في المجتمع المسلم. فعلى مُر التاريخ, لم تكن الهويات الطائفية في البوسنة قوية؛ فعاش فيها الصرب والكروات والمسلمون معاً بسلام كجيران؛ وكانت الزواجات المتداخلة بين هذه الجماعات أمراً شائعاً؛ وكانت الهويات الدينية ضعيفة؛ حتى قيل, أن المسلمين كانوا هم البوسنيين الذين لم يذهبوا إلى الجامع, وأن الكروات كانوا هم البوسنيين الذين لم يذهبوا إلى الكاتدرائية, وأن الصرب كانوا هم البوسنيين الذين لم يذهبوا إلى الكنيسة الأرثوذوكسية. ولكن ما أن إنهارت الهوية اليوغسلافية الأوسع, حتى إتخذت هذه الهويات الدينية العادية أهميةً جديدةً في صلتها بالناس, وما أن نشب الإقتتال حتى إشتدت قوتها. فتبخر الإعتقاد بمذهب التعددية الطائفية, وأخذت كل جماعة تعرف نفسها أكثر فأكثر بمجتمعها الثقافي الأوسع وتعرف ذاتها بصيغ دينية. فأصبح الصرب البوسنيين

قوميين صربيين متطرفين, يُعَرفون أنفسهم بصربيا الأكبر, وبالكنيسة الأرثوذوكسية الصربية, وبالمجتمع الأرثوذوكسي الأوسع. أما الكروات البوسنيين فكانوا القوميين الكرواتيين الأشد حماساً, وحسبوا أنفسهم مواطنين كرواتيين, وشددوا على كاثوليكيتهم, ووحدوا أنفسهم مع كروات كرواتيا معاً هوية الغرب الكاثوليكية.

وكان تحول المسلمين إلى وعي حضاراتي أكثر وضوحاً. فإلى أن أصبحت الحرب قائمة, كان المسلمون البوسنيين علمانيين إلى حد بعيد في تطلعاتهم, وكانوا يرون أنفسهم أنهم أوربيين, وكانوا أقوى المؤيدين لمجتمع ودولة بوسنيين متعددي الثقافات. ولكن أخذ هذا الأمر يتغير عندما إنهارت يوغسلافيا. وكان المسلمون مثل الكروات والصرب, فرفضوا في إنتخابات سنة ١٩٩٠ الأحزاب التي تتبنى نهج التعددية الثقافية, ليصوتوا بأغلبيتهم الكاسحة تأييدا للحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي الذي يتزعمه أزتبغوفتش. وهو مسلم ورع, وألقته الحكومة الشيوعية في غياهب السجن بسبب نشاطه الإسلامي الفعال, وفي كتاب له عنوانه؛ بيان إسلامي, تم نشره في سنة ١٩٧٠, يحاول أن يبرهن فيه على "عدم توافق الإسلام مع الأنظمة غير المسلمة. فلا يمكن أن يكون ثمة سلام ولا تعايش بين الدين الإسلامي والأعراف الإجتماعية والسياسية غير المسلمة". وعندما تكون الحركة الإسلامية على القدر الكافي من القوة, فإنها يجب أن تتولى السلطة وتنشئ جمهورية إسلامية. وفي هذه الحالة الجديدة, فإن الأمر المهم أهميةً خاصة هو أن التعليم ووسائل الأعلام "يجب أن تكون في أيدي من لا تشوب أخلاقهم الإسلامية وسندهم الفكري أية شائبة"[7].

حينما أصبحت البوسنة مستقلة, أيد أزتبغوفتش إنشاء دولة متعددة الأعراق, من شأن المسلمين فيها أن يكونوا الجماعة المهيمنة على الرغم من أنهم ليسوا بأغلبية. إلا انه لم يكن الشخص الذي يقاوم عملية جعل بلده, الذي صار دولة نتيجة لحرب, إسلامياً. وإن رفضه التبرأ علانية وبما لا يقبل اللبس مما جاء في كتابه *بيان إسلامي* ولّد مخاوف بين غير المسلمين. وحينما كانت رحى الحرب دائرة, إنتقل الصرب والكروات البوسنيين عن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة البوسنية, أما أولئك الذين ظلوا في تلك المناطق وجدوا أنفسهم تدريجياً مبعدين عن الوظائف المرموقة وعن المشاركة في المؤسسات والأعراف الإجتماعية. و"إكتسب الإسلام شأناً

أعظم في داخل المجتمع القومي المسلم, و ..... أمست هوية قومية إسلامية قوية جزءاً من سياسات الدولة والدين". وكانت القومية المسلمة, بصفتها النقيض المقابل للقومية البوسنية المتعددة الثقافات يجري التعبير عنها وعلى نحو متزايد في وسائل الإعلام. وإتسع مدى التعليم الديني في المدارس, وصارت كتب منهجية جديدة تشدد على فوائد الحكم العثماني. ورُفِعَت منزلة اللغة البوسنية بوصفها متميزة عن اللغة الصرب — كرواتية, وأدمجت فيها كلمات تركية وعربية أكثر فأكثر. وهاجم المسئولون الحكوميون الزواجات المتداخلة, وبث موسيقى "المعتدي" أو الصربية عبر محطات الإذاعة. وقامت الحكومة على رعاية الدين الإسلامي ومنحت المسلمين الأفضلية في الأشغال والترقيات. والأهم من ذلك, أن الجيش البوسني أصبح إسلامياً, فصار المسلمون يؤلفون أكثر من ٩٠ بالمائة من أفراده بحلول سنة ١٩٩٥, وأخذت وحدات الجيش تعرف نفسها أكثر فأكثر بالإسلام, وطفقت تعمل بالممارسات الإسلامية, وتستعمل الرموز الإسلامية, حتى أن وحدات النخبة تصير أقرب ما تكون وحدات إسلامية صرفة وأخذت أعدادها تزداد. وإن هذا التوجه هو الذي أدى إلى إحتجاج خمسة أعضاء (منهم إثنان كرواتيان, وإثنان صربيان) على أن تؤول رئاسة البوسنة إلى أزتبغوفتش, الأمر الذي بدوره رفضه رئيس الوزراء صاحب التوجه نحو التعددية الثقافية هاريس سيلادزتش[8], وأفضى إلى إستقالته في سنة ١٩٩٥.

أما سياسياً, فإن حزب أزتبغوفتش المسلم, الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي, بسط سيطرة على الدولة والمجتمع البوسنيين. وبحلول سنة ١٩٩٥, هيمن هذا الحزب على "الجيش, والخدمات المدنية, والموسسات العامة". كما تحدثت وسائل الأعلام عن هذا الأمر فقالت؛ بأن "المسلمين الذين لا ينتمون إلى الحزب, ودع عنك غير المسلمين, يجدون الأمر عسيراً عليهم أن ينالوا وظائف مرضية لهم". حتى إتهمه منتقدوه بأن الحزب كان قد "أصبح أداة للنهج الإستبدادي الإسلامي يميزه العمل بعادات الحكومة الشيوعية"[9]. وعلى كل حال, جاء في تقرير لمراقب آخر السطور التالية؛

إن النزعة القومية المسلمة تصير أكثر تطرفا. فهي الآن لا تقيم أي إعتبار للحساسيات القومية الأخرى؛ إن هذه النزعة هي ملكة، وإمتياز، ووسيلة سياسية للأمة المسلمة المهيمنة حديثا .....

إن النتيجة الرئيسة لهذه النزعة القومية المسلمة هي حركة نحو التجانس الوطني ..... وتكتسب الآن الأصولية الدينية الإسلامية الآن على نحو متزايد كذلك السيادة في تقرير المصالح الوطنية للمسلمين[10].

إن الزيادة في قوة الهوية الدينية التي قادت إليها الحرب والتطهير العرقي، وأولويات قادتها، والدعم والضغط الذي تقدمه وتسلطه الدول المسلمة الأخرى كانت تحول البوسنة ببطء ولكن بنحو واضح من سويسرا البلقان إلى إيران البلقان.

في حروب خط الصدع، لا يمتلك كل طرف الحوافز على توكيد هويته الحضاراتية وحسب بل حتى على توكيد هوية الطرف الآخر. فيرى كل طرف نفسه في حربه المحلية التي يخوضها أنه لا يقاتل جماعة عرقية محلية أخرى وحسب بل أنه يقاتل حضارة أخرى. ولهذا السبب يتعاظم الخطر فتسندها مصادر حضارة رئيسة، فللهزيمة عواقب ليست مقصورة على الطرف المشتبك مباشرة في النزاع بل تمتد إلى جميع الحضارة التي ينتمي إليها. ولأن الأمر كذلك، تغدو حاجة ملحة لحضارته الخاصة به أن تحتشد لتقف خلفه في النزاع. وتصبح الحرب المحلية ذات تَعْريف آخر هو أنها حرب أديان، إصطدام بين حضارات، تَجُرّ معها عواقب تقتل بسببها مجموعات هائلة من البشر. إذ في الأعوام الأولى من التسعينات، عندما أمسى الدين الأرثوذوكسي والكنيسة الأرثوذوكسية، مرةً أخرى، عناصرين مركزيين في الهوية القومية الروسية، "فإنها أفرزت ثم أبعدت ملل روسية أخرى، كان منها الإسلام الملة الأهم"[11]. ووجد الروس الأمر يصب في مصلحتهم أن يُعّرفوا الحرب بين العشائر والأديان في طاجكستان والحرب في الشيشان بأنها جزء من إصطدام مستمر يعود تاريخه إلى قرون بين الأرثوذوكس والإسلام، يؤمن فيه خصومها المحليين الآن بالأصولية الإسلامية والجهاد، ويعمل فيه عملاء لمصلحة إسلام آباد، وطهران، والرياض، وأنقرة.

وفي يوغسلافيا السابقة، كان الكروات يرون أنفسهم بأنهم حماة الجبهة النبيلة للغرب ضد إنقضاض الأرثوذوكس والإسلام. وعرف الصرب أعدائهم ليس بأنهم الكروات والمسلمين

البوسنيين وحسب بل أنهم "الفاتيكان" و "الأصوليين الإسلاميين المتطرفين" و "الأتراك السيئين" الذين كانوا ولازالوا يهددون الديانة المسيحية منذ قرون. وتحدث أحد الدبلوماسيين الغربيين عن لسان قائد صرب البوسنة قائلاً؛ "إن كارادزتش يرى هذه الحرب أنها حرب على الامبريالية في أوربا. فهو يتحدث عن توليه مهمة محو آخر أثار الإمبراطورية التركية العثمانية في أوربا"(12). ووصف المسلمون البوسنيين أنفسهم, بدورهم, بأنهم ضحية الإبادة الجماعية, الذين تجاهلهم الغرب بسبب دينهم, لهذا كانوا يستحقون الدعم الذي يأتي إليهم من العالم المسلم. وهكذا صارت كل الأطراف المشتبكة في حروب يوغسلافيا وأغلب الأطراف المراقبة لها خارجها تراها بأنها حروب دينية أو عرق ـــ دينية. وأشار إلى ذلك ميشي كليني قائلاً؛ إن النزاع "أخذ يجسد, على نحو متزايد, خصائص صراع ديني, تحدده الأديان الأوربية الثلاثة الكبرى ـــ الكاثوليكية الرومانية, والأرثوذوكسية, والإسلام, وهي نثار ملل الإمبراطوريات التي تتصادم تخومها في البوسنة"(13).

إن إدراك حروب خط الصدع بأنها إصطدامات حضاراتية وهبت كذلك حياة جديدة لنظرية اللومينو التي كانت قد ظهرت في أثناء الحرب الباردة. أما في هذا الزمن, فإن الدول الرئيسة للحضارات هي التي أصبحت ترى الحاجة إلى منع وقوع هزيمة في نزاع محلي لأنها يمكن أن تقدح شرارة تتسبب في خسائر متزايدة تقود إلى كارثة. فجاءت وقفة الهند المتصلبة في قضية كشمير, في جانب كبير منها, نتيجة لخشيتها أن تحفز خسارة كشمير أقليات عرقية ودينية أخرى على الإندفاع من أجل الإستقلال, الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إنهيار الهند وتجزئتها. وقد حذر وزير الخارجية كوزيروف قائلاً؛ لو أن روسيا لم تضع حداً للعنف السياسي في طاجكستان, فإنه كان يمكن أن يمتد إلى قرغيزستان وأوزباكستان. إن هذا الأمر, كما تمت البرهنة عليه, كان يمكن أن يدعم الحركات الإنفصالية في الجمهوريات المسلمة للإتحاد الروسي, بينما يذهب بعض الناس إلى القول أنه ربما تكون النتيجة النهائية لذلك هو قيام النهج الأصولي الإسلامي المتشدد في الساحة الحمراء. وقال يالتسن أنه لهذا السبب تكون الحدود الأفغانية ـــ الطاجيكية "في حقيقة أمرها حدوداً روسية". وحتى الأوربيين, بدورهم, عبروا عن قلقهم من أن قيام دولة مسلمة في يوغسلافيا السابقة من شأنها أن تنشأ قاعدة ينتشر, إنطلاقاً منها, المهاجرون المسلمون ومذهب

الأصولية الإسلامية المتطرف, فتعمل على تقوية ما أشار إليه جاك شيراك بأنه "*رياح الإسلام*" في أوربا[14]. إن الحدود الكرواتية هي, في حقيقة أمرها, حدود أوربا.

حينما يشتد أوار حرب لخط صدع, يسيطر كل طرف على معارضيه, وغالباً ما يصفونهم بأنهم أدنى قدراً من البشر, ثم لهذا السبب يجعلون قتلهم أمراً شرعياً. ويتحدث يالتسن مشيراً إلى رجال المجموعات التي تخوض حرب عصابات ضد روسيا فيقول؛ "هذه الكلاب المسعورة يجب أن تقتل رمياً بالرصاص". ويتحدث أحد الجنرالات الأندونيسيين تراي سوترسنو في إشارة إلى المجزرة التي نزلت بالتيموريين الشرقيين في سنة ١٩٩١ قائلاً؛ "إن هؤلاء الناس السيؤو الخلق يجب أن يطلق عليهم الرصاص ليموتوا ..... وسنطلق عليهم الرصاص". وأخذت تدب الروح في شياطين الماضي لتخرج من قبورها فتعمل في الحاضر: فالكروات أصبحوا "الأوستاش"؛ والمسلمون صاروا "الأتراك"؛ أما الصرب فأمسوا "التشتنكس"[٢]. حتى غدت المجازر الجماعية, والتعذيب, والإغتصاب, والتفجيرات التي تمزق أشلاء المدنيين بوحشية كلها مما يمكن تبريرها بأنها حقد طائفي يستمد قوته من حقد طائفي يواجهه. وأصبحت الرموز المركزية والإبداعات الإنسانية للثقافة المقابلة أهدفاً للتدمير والتخريب. فدمر الصربيون بنحو منتظم جوامع وأديرة فرانسيسكانية بينما نسف الكرواتيون أديرة أرثوذوكسية. وحتى مستودعات الثقافة؛ المتاحف والمكتبات تكون معرضة للتدمير والتخريب, فحرقت قوات الأمن السنهاليزية مكتبة جافينا العامة, ودمرت "أعمالاً أدبية ووثائقاً تاريخية" ليس لها مثيل تعود للثقافة التاميلية, ويقصف المسلحون الصربيين بالقنابل ليدمروا المتحف الوطني في سراييفو. ثم قام الصربيون فطهروا المدينة البوسنية زفورنك عرقياً من سكانها المسلمين الذين يبلغ عددهم ٤٠,٠٠٠ مسلم ونصبوا صليباً على ركام برج عثماني قد نسفوه توا والذي كان قد شيده الأتراك في محل كنيسة

[٢] برزت هذه التسميات في الحرب العالمية الثانية, فالأوستاش هم القوميون الكروات الذين نفذوا إبادة جماعية بالسكان الصرب بين ظهرانيهم وكانت حينها مجزرة مشهودة, أما التشتنكس فهم القوميون الصرب الذين كانوا يقاتلون من أجل صربيا الأكبر. وكان الأوستاش والتشتنكس كلاهما يجندون أتباعهم ويتقون ضحاياهم على أسس عرقية لهذا السبب لم يلتحق بصفوفهم كثير من الكروات والصرب بل وقفوا معارضين لهم. وعلى نحو مشابه كون بعض المسلمين الألبان والبوسنيين ميليشيات تعاونت مع المحتلين الألمان والأيطاليين بينما قاتلهم الآخرون في حركة مناصرة, ورجعت هذه التسميات من جديد في حروب يوغسلافيا. المترجم

أرثوذوكسية بعد أن إقتلعوها من أساسها[15] في سنة ١٤٦٣. وهكذا فإنه في الحروب بين الثقافات, تضيع الثقافة.

التآم شعث الحضارة: الدول النسيبة وجماعات الشتات

على مدى أربعين عاماً من الحرب الباردة, كان الخط البياني للنزاع فيها ينحدر نزولاً بينما كانت القوتان العظميان كلاهما تحاول أن تجند حلفاءاً وشركاءاً لها, وتحاول أن تفسد, أو تغير أو تجعل على الحياد حلفاء وشركاء القوة العظمى الأخرى. وكان التنافس بينهما في العالم الثالث, بالتأكيد, على أشده, حيث ضغطت القوتان العظميان على الدول الناشئة حديثاً والضعيفة منها لكي تدخل إلى حلبة الصراع العالمي العظيم. أما في عالم ما بعد الحرب الباردة, فلقد جاءت نزاعات طائفية عديدة لتخلف نزاع القوة العظمى المفرد: وعندما تشتبك في هذه النزاعات الطائفية جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, فإنها تميل إلى أن تتسع وأن تتصاعد شدتها. وكلما أصبح هذا النزاع أشد, يحاول كل طرف فيه أن يحشد التأييد من الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارته. وإن الدعم بصيغة أو أخرى, رسمي أو غير رسمي, معلن أو سري, مادي, أو إنساني, أو دبلوماسي, أو مالي, أو رمزي, أو عسكري, فهو دائماً آت وشيكاً من واحدة أو أكثر من الدول والجماعات النسيبة. وكلما طال الزمن على نزاع لخط صدع, زاد عدد الدول النسيبة التي يحتمل أن تصبح داخلة في النزاع لتلعب أدواراً في التأييد والدعم, والكبح, والتوسط. ونتيجة لهذا "الإنبراء للدول النسيبة في وقت واحد", فإن نزاعات خط الصدع لها إحتمالية في التصاعد أعلى بكثير مما هي عليه إحتمالية النزاعات التي تقوم في داخل الحضارة وعادة ما تتطلب تعاوناً بين الحضارات لإحتوائها وإنهائها. وعلى النقيض من الحرب الباردة, لا يهبط الخط البياني لنزاع خط الصدع من الأعلى نزولاً, بل يرتفع من القاع صعوداً.

إن للدول وللجماعات مستويات مختلفة من إشتراكها في حروب خط الصدع. فعند المستوى الأول تقف تلك الأطراف المتحاربة فعلاً وبعضها يقتل بعضاً. وربما تكون هذه الأطراف دولاً, كما هو الحال في الحروب بين الهند وباكستان وبين إسرائيل وجيرانها, ولكن ربما تكون هذه الأطراف كذلك جماعات محلية أي أنها ليست دولاً, أو تكون, في أحسن حالاتها, دول في

بداية نشوءها, كما جرى عليه الحال في البوسنة, أو كما جرى الحال مع أرمنيو ناغورنو ــ كاراباخ. وربما يدخل في هذه التزاعات كذلك مشاركون من مستوى ثان, وهم عادةً دول ترتبط مباشرة بأطراف المستوى الأول، مثل حكومتي صربيا وكرواتيا في يوغسلافيا السابقة وحكومتي أرمينيا وأذربيجان في القوقاز. وترتبط دول أخرى بالتزاع عن بعد أكثر من أطراف المستوى الثاني؛ هي دول المستوى الثالث, وهي تبتعد أكثر عن الإقتتال الفعلي لكن لها علاقات حضاراتية بالداخلين بالتزاع, مثل ألمانيا, وروسيا, والدول الإسلامية في علاقتها بيوغسلافيا السابقة؛ ومثل روسيا, وتركيا, وإيران في علاقتها بالتزاع الأرميني ــ الأذربيجاني. وغالباً ما يكون المشاركون من المستوى الثالث هم الدول الجوهر في حضاراتها. وحيثما كانت توجد جماعات الشتات لأطراف المستوى الأول المشتبكة, فهي أيضاً تلعب دوراً في حروب خط الصدع. ولأن الأطراف المشاركة في المستوى الأول عادة ما تكون قليلة العدة والعدد, فإن كميات متواضعة نسبياً من العون الخارجي بصيغة أموال, أو أسلحة, أو متطوعين, غالباً ما يكون لها تأثير ذو شأن على نتيجة الحرب.

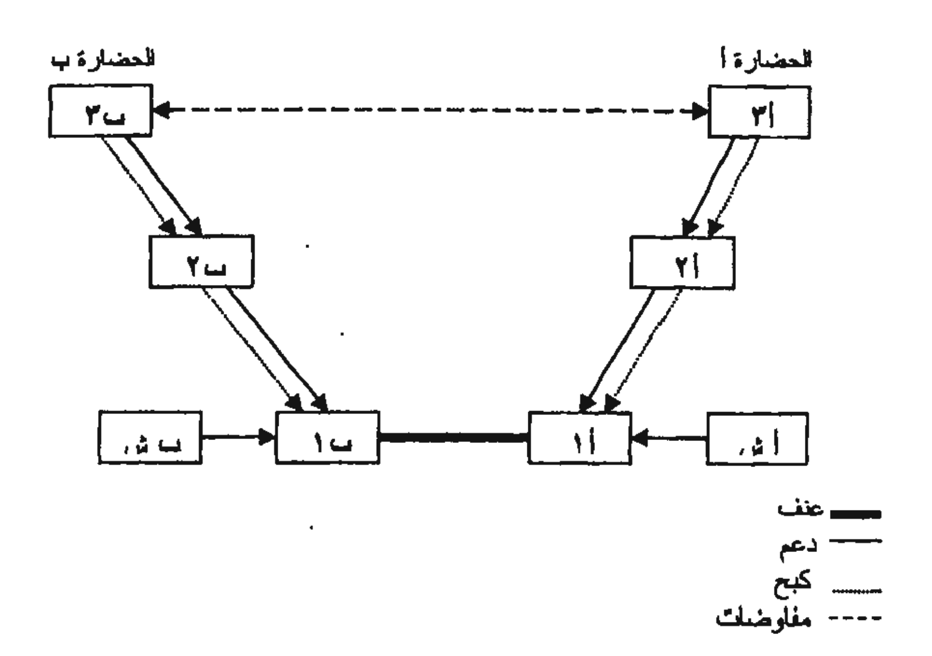
إن مساهمات الأطراف الأخرى في التزاع ليست متماثلة مع مساهمات الأطراف المشاركة في المستوى الأول. وإن التأييد الخالص الذي يخرج من قلب مؤمن بالقضية للأطراف المشاركة في المستوى الأول يأتي على نحو طبيعي من مجتمعات الشتات التي تتوحد بقوة مع حركة نسبائها فإذا كانت كاثوليكية فإنها تصبح "مؤمنة بالكاثوليكية أكثر حتى من البابا نفسه". وتكون مصالح حكومات المستويين الثاني والثالث أكثر تعقيداً. وهذه الحكومات كذلك تقدم الدعم إلى المشاركين في المستوى الأول, وحتى لو أنها لم تقدم ذلك الدعم, يظل تحوم حولها شكوك الجماعات المقابلة بأنها تفعل ذلك, الأمر الذي بدوره يبرر أن تقوم هذه الجماعات الأخيرة بتقديم الدعم إلى نسبائها. ولكن, بالإضافة إلى ذلك, فإن لحكومات المستويين الثاني والثالث مصلحة في إحتواء الإقتتال وأن لا تكون مشتركة بنفسها في الإقتتال مباشرة. لهذا السبب, فعلى الرغم من دعمها نسبائها المشاركين في المستوى الأول, تحاول أيضاً أن تكبح جماح أولئك المشاركين وإغرائهم لكي يعدلوا من غاياتهم. وهي كذلك عادة ما تحاول أن تتفاوض مع نظرائها في المستويين الثاني والثالث من الناحية الأخرى لخط الصدع وبهذه الطريقة تمنع حرباً محلية من أن

تتصاعد فتغدو حرباً أوسع تدور رحاها بين دول الجوهر. ويوضح الشكل ١١ــ١ العلاقات بين هذه الأطراف التي يحتمل أن تدخل في حروب خط الصدع. و لم يكن لكل مثل هذه الحروب هذا القالب من الخصائص ينطبق عليها بالكامل, ولكن ينطبق تماماً على بعض منـــها, ومنـــها تلـــك الحروب التي قامت في يوغسلافيا السابقة وفي دول عبر القوقاز, وتكاد كل حرب لخط صـــدع تحمل معها دلالات إمكانية توسعها ليتدخلْ فيها المشاركون من جميع المستويات.

بطريقة ما أو بأخرى, لقد إشتركت جماعات الشتات والدول النسبية في كل حرب لخط صدع حدثت في تسعينات القرن العشرين. ولما كان للجماعات المسلمة الدور الرئيس الأوسع في مثل هذه الحروب, فإن الحكومات والجمعيات المسلمة هي المشاركات في أغلب الأحداث عنـــد المستويين الثاني والثالث. ولقد كانت المشاركات الأنشط هي؛ حكومـــات المملكـــة العربيـــة السعودية, وباكستان, وإيران, وتركيا, وليبيا, التي قد ساهمت معاً, وفي أحيان أخرى مـــع دول مسلمة أخرى, وبدرجات متباينة لدعم المسلمين الذين يقاتلون غير المسلمين في فلسطين, ولبنان, والبوسنة, والشيشان, ودول عبر القوقاز, وطاجكستان, وكشمير, والسودان, والفلبين. وعلاوة على الدعم الحكومي, فإن كثيراً من الجماعات المسلمة المشاركة في المستوى الأول قد أسـندتها شبكة إسلامية دولية متطرفة عائمة للمقاتلين المستعدين للقتال نشأت منذ الحرب الأفغانية, ولقد زجت بمقاتلين في نزاعات إمتدت من الحرب الأهلية في الجزائر إلى الشيشان وحتى الفلبين. وأشار إلى هذا الأمر أحد المحللين قائلاً؛ ان الإسلام الدولي المتطرف متورط في ''إرسال متطوعين لكـــي يقيموا حكماً إسلامياً متطرفاً في أفغانستان, وكشمير, والبوسنة؛ وتشترك في حروب دعائية ضد الحكومات المعارضة للإسلاميين المتطرفين في بلد ما أو آخر, وتعمل على إقامة مراكز إسلامية في الدول التي توجد فيها جماعات الشتات من شأنها أن تؤدي, بأشتراكها معاً, وضيفة مراكز قيادة سياسية لجميع تلك الأطراف''[16]. ولقد قدمت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي الـــدعم لتقوية الجماعات المسلمة وحاولت تنسيق جهود أعضائها لتقديم ذلك الدعم في النزاعـــات بـــين الحضارات.

الشكل ١١ــ١

تركيبة لحرب خط صدع معقدة



وكان الإتحاد السوفيتي مشتركاً من المستوى الأول في حرب أفغانستان, وفي سنوات ما بعد الحرب الباردة كانت روسيا مشتركاً من المستوى الأول في حرب الشيشان, وأصبحت مشتركاً من المستوى الثاني في الإقتتال في طاجكستان, وصارت مشتركاً من المستوى الثالث في حروب يوغسلافيا السابقة. ولقد كان للهند إشتراكاً من المستوى الأول في كشمير, ومن المستوى الثاني في سريلانكا. وكانت الدول الغربية الرئيسة مشاركات من المستوى الثالث في صراعات يوغسلافيا. ولقد لعبت جماعات الشتات دوراً كبيراً على كلا جانبي النزاعات التي إمتدت زمناً طويلاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين, وكذلك في مساندة الأرمينيين, والكرواتيين, والشيشان في نزاعاتهم. ويجري إنعاش التزامات جماعات الشتات بوساطة التلفاز, والفاكسات, والبريد الالكتروني, وأحياناً "يجري إستقطاب هذه الجماعات عن طريق الإتصال الدائم مع أوطانها السابقة؛ ولم تعد كلمة 'السابقة' تعني ما كانت تعنيه"[17].

وفي حرب كشمير قدمت باكستان دعماً دبلوماسياً وسياسياً واضحاً إلى المتمردين وحسبما قالته مصادر عسكرية باكستانية, فإنها أمدتهم بكميات كبيرة من المال والأسلحة, وكذلك قدمت لهم التدريب, والدعم السوقي, والملاذ. وهي كذلك أثرت على الدول الإسلامية لكسب تأييدها نيابة عن المتمردين. وبحلول سنة ١٩٩٥, كما نقلت ذلك تقارير إعلامية, جرى مد المتمردين, على أقل تقدير, "بألف ومائتي مقاتل من *المجاهدين* الذين جاءوا من أفغانستان, وطاجكستان, والسودان مسلحين بصواريخ ستنجر وأسلحة أخرى جهزهم بها الأمريكان لكي يخوضوا بها حربهم على الإتحاد السوفيتي"[18]. وإستفاد تمرد المورو في الفلبين ذات مرة من الأموال والتجهيزات التي جاءته من ماليزيا؛ ودفعت إليه الحكومات العربية بأموال إضافية؛ وتم تدريب عدة آلاف من المتمردين في ليبيا؛ وكانت الجماعة المتمردة المتطرفة, وهي جماعة أبو سياف, ينظمها ويدربها الأصوليون المتشددين الباكستانيين والأفغان[19]. وفي إفريقيا ساعدت السودان بأنتظام الثوار الأرتيريين المسلمين الذين يحاربون إثيوبيا, ورداً على هذه المساعدة كانت إثيوبيا تقدم الدعم السوقي والملاذ إلى "المسيحيين الثائرين" الذين يحاربون السودان. وإستلم هؤلاء الثائرين المسيحيين كذلك عوناً مشابهاً لذلك جاءهم من أوغندا, الأمر الذي يعكس في جانب كبير منه "روابطها الدينية, والعنصرية, والعرقية القوية مع الثائرين السودانيين". ومن الناحية الأخرى, حصلت الحكومة السودانية على ٣٠٠ مليون دولار دُفِعَت ثمناً لأسلحة صينية جاءها من إيران ولقاء تدريب جرى على أيدي مرشدين عسكريين إيرانيين, الأمر الذي مَكَّن الحكومة السودانية من شن هجوم كبير ضد الثوار في سنة ١٩٩٢. فقامت مجموعة متنوعة من المنظمات المسيحية الغربية وقدمت المواد الغذائية, والطبية, ومؤن, وحسبما قالته الحكومة السودانية, فإنها قدمت حتى أسلحة للثوار المسيحيين[20].

وفي الحرب بين المتمردين التاميل الهندوس والحكومة السنهاليزية البوذية في سريلانكا, قدمت الحكومة الهندية أصلاً دعماً كبيراً إلى المتمردين, وتقيم على تدريبهم في جنوب الهند وتمدهم بالمال والسلاح. وفي سنة ١٩٨٧, حينما كانت قوات الحكومة السريلانكية على وشك أن تهزم نمور التاميل, إنتفض الرأي العام الهندي ضد هذه "الإبادة الجماعية" فكانت المواد الغذائية التي نقلتها الحكومة الهندية جواً إلى التاميل تعطي, "في حقيقة أمرها, إشارة إلى [الرئيس]

جيواردين بأن الهند عازمة على منعه من أن يسحق النمور بالقوة"[21]. ومن ثم توصلت الحكومتان السريلانكية والهندية إلى إتفاق يقضي بأن تمنح سريلانكا حكماً ذاتياً واسع النطاق إلى المناطق التاميلية وبأن يسلم المتمردون أسلحتهم إلى الجيش الهندي. فنشرت الهند ٥٠,٠٠٠ جندي على الجزيرة التاميلية لتدعيم الإتفاق, لكن النمور رفضوا تسليم أسلحتهم وسرعان ما وجدت القوات العسكرية الهندية نفسها مشتبكة في حرب ضد القوات التي تشن عليها حرب عصابات التي كانت قد أيدتها فيما سبق. فبدأ إنسحاب القوات الهندية في سنة ١٩٨٨. وفي سنة ١٩٩١, أغتيل رئيس وزراء الهند, راجيف غاندي, وطبقاً لما قاله الهنود, كان إغتياله على يد مناصر للمتمردين التاميل, فأمسى موقف الحكومة الهندية نحو التمرد معادياً عداءاً يزداد قوة أكثر فأكثر. وعلى الرغم من ذلك, لم تكن الحكومة الهندية تستطيع إيقاف التعاطف مع المتمردين والتأييد لهم بين ٥٠ مليون تاميلي يقطنون في جنوب الهند. وإذ يعكس مسئولوا حكومة نادو التاميلية هذا الرأي, فإنها سمحت, وذلك في تحدي لها لنيودلهي, للنمور التاميل بأن يعملوا في دولتهم "بحرية تامة بالفعل" على طول ساحلها البحري الذي يمتد إلى ٥٠٠ ميل, وبأن يرسلوا المؤن والذخائر والأسلحة عبر مضيق البالق الضيق ليصل إلى المتمردين في سريلانكا[22].

وإبتداءاً من سنة ١٩٧٩, أصبح السوفيت وفيما بعد الروس يخوضون ثلاث حروب خط صدع كبيرة ضد جيرانهم المسلمين إلى الجنوب منهم وهي: الحرب الأفغانية التي إستمرت للسنين مابين ١٩٧٩—٨٩, وجرت في أعقابها الحرب الطاجيكية التي إندلعت في سنة ١٩٩٢, ثم الحرب الشيشانية التي نشبت في سنة ١٩٩٤. وإذ بان إنهيار الإتحاد السوفيتي خلفت حكومة شيوعية الحكومة السابقة فتولت الحكم في طاجكستان. وفي نيسان من سنة ١٩٩٢, كانت هذه الحكومة قد تحدتها معارضة تتألف من جماعات إقليمية وعرقية معادية, وضمت بين صفوفها العلمانيين والإسلاميين المتطرفين كلاهما. ثم إن هذه المعارضة, التي أسندتها أسلحة جاءتها من أفغانستان, أزاحت تلك الحكومة المؤيدة لروسيا ورمت بها إلى خارج العاصمة دوشانبي, في أيلول من سنة ١٩٩٢. فإستجابت الحكومتان الروسية والأوزباكستانية بقوة, محذرتين من إنتشار الأصولية الإسلامية المتشددة. فقامت فرقة المشاة الآلي ذات الرقم مئتين وواحد, التي كانت قد ظلت في طاجكستان, بتجهيز القوات المناصرة للحكومة هناك بالأسلحة, ثم أرسلت روسيا قواتاً إضافية

لحراسة الحدود مع أفغانستان. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢, إتفقت روسيا, وأوزباكستان, وكازخستان, وقرغيزستان على تدخل عسكري روسي أوزبكي بكون ظاهرياً من أجل حفظ السلام لكنه في حقيقته كان من أجل المشاركة في الحرب. وبوساطة هذا الدعم علاوة على الأسلحة والأموال الروسية, صارت قوات الحكومة السابقة قادرة على الإستيلاء مرة أخرى على دوشانبي ثم بسطت سيطرتها على أغلب مناطق الدولة. وأعقبت هذه السيطرة عملية تطهير عرقي, فتقهقرت القوات واللاجئون المعارضون إلى داخل أفغانستان.

وإحتجت الحكومات المسلمة في الشرق الأوسط على التدخل العسكري الروسي. وقامت إيران, وباكستان, وأفغانستان بمساعدة المعارضة.الإسلامية المتطرفة المتزايدة بالمال, والأسلحة, والتدريب. وفي سنة ١٩٩٣, كما نقلت تقارير إعلامية, كان يجري تدريب عدة آلاف من المقاتلين على يد *المجاهدين* الأفغان, وفي ربيع وصيف سنة ١٩٩٣ شن المتمردون الطاجيك عدة هجمات عبر الحدود إنطلاقاً من أفغانستان, قتلوا فيها عدداً من حرس الحدود الروس. وردت روسيا على تلك الهجمات فنشرت قوات أكثر في طاجكستان وأخذت تلقي "سداً هائلاً من قنابل المدفعية والهاونات" وشنت هجمات جوية على أهداف لها في داخل أفغانستان. لكن الحكومات العربية زودت المتمردين بالأموال لكي يشتروا بها صواريخ ستنجر لمواجهة الطائرات المقاتلة. وبحلول سنة ١٩٩٥, أمسى لروسيا حوالي ٢٥,٠٠٠ مقاتل تم نشرهم في طاجكستان, وكانت تدفع بالفعل أكثر من نصف الأموال الضرورية لدعم حكومتها. أما المتمردون, فهم من ناحيتهم, كانت تساندهم بكل قوة الحكومة الأفغانية ودول مسلمة أخرى. وأشار إلى ذلك بارنت روبن بقوله؛ إن فشل الوكالات الدولية أو الغرب في تقديم عون ذي شأن سواءاً كان إلى طاجكستان أو إلى أفغانستان, جعل الأولى متكلةً كلياً على الروس والأخيرة متكلة على نسبائها المسلمين. لذلك "فإن أي قائد عسكري أفغاني يأمل في الحصول على مساعدة أجنبية اليوم يجب عليه أما تلبية رغبات الممولين العرب والباكستانيين الذين يرغبون في نشر *الجهاد* إلى أواسط آسيا أو العمل بتجارة المخدرات"[23].

أما حرب روسيا الثالثة على المسلمين فكانت في شمال القوقاز ضد الشيشان, وكانت لهذه الحرب مقدمة في الإحتراب وقعت في سنة ١٩٩٢ـــ٩٣ بين الجارين الأرثوذكس

الأوستنيين والمسلمين الأنغوش. إذ أن هؤلاء الأنغوش والشيشان وشعوب مسلمة أخرى تم ترحيلهم معاً إلى أواسط آسيا في خلال الحرب العالمية الثانية. وبقي الأوستنيون مكانهم وإستولوا على ممتلكات الأنغوش. وفي سنة ١٩٥٦ــ٥٧ تم السماح للشعوب المرحلة بأن تعود إلى وطنها وبدأ النزاع على حق الملكية في الممتلكات وحق التصرف في الأرض. وفي تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢, شن الأنغوش هجمات إنطلقت من جمهوريتهم لإستعادة إقليم بريغورودني الذي كانت الحكومة السوفيتية قد جعلته ملكاً للأوستيين. فرد الروس بتدخل واسع إشتركت فيه وحدات من الفرسان القوزاقيين[*] لإسناد الأوستنيين الأرثوذوكس. كما وصف ذلك التدخل أحد المعلقين من خارج النزاع بقوله؛ "في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٢, كانت القرى الأنغوشية في أوستيا قد حاصرها الدبابات الروسية وقصفتها بالقنابل. أما أولئك الذين نجوا من القصف وظلوا على قيد الحياة فقد تم قتلهم فيما بعد أو إخفائهم. ونفذت هذه المجزرة فرق أصحاب الطاقيات السود [الشرطة الخاصة] التي يطلق عليها إسم فرق آمون الأوستية; لكن القوات الروسية التي أُرسلَت إلى المنطقة 'لحفظ السلام' وفرت لهم الغطاء لتنفيذ تلك المجزرة"(24). ونُشر تقرير عن تلك الحادثة في صحيفة الإقتصادي جاء فيه؛ "كان يصعب على المرء أن يتخيل إلى أي مدى كان كبيراً حجم الدمار الذي وقع في أقل من أسبوع". إن الذي حدث كان "أول عملية تطهير عرقي في روسيا الإتحادية". ومن ثم إستخدمت روسيا هذا النزاع لتهديد حلفاء الشيشان من الأنغوش, الأمر الذي بدوره "أفضى إلى إحتشاد عاجل للشيشان وإتحاد الشعوب [المسلمة بأغلبيتها الكاسحة] لأمم القوقاز (كي أن كي). فهدد إتحاد أمم القوقاز بإرسال ٥٠٠,٠٠٠ متطوع للقتال ضد القوات الروسية إذا لم تنسحب من أراضي الشيشان. وبعد صدود متشنج نزلت موسكو عن مطلبها لكي تتجنب تصاعد النزاع الأوستي ــ الأنغوشي فيصير حريق هائل يلتهم الإقليم برمته"(25).

وشب حريق هائل أشد إضطراماً وأوسع مدىً في كانون الأول من سنة ١٩٩٤ حينما شنت روسيا هجوماً عسكرياً شاملاً على الشيشان. وأيد قادة الجمهوريتين الأرثوذوكسيتين, جورجيا وأرمينيا, ذاك الهجوم الروسي. بينما كان الرئيس الأوكراني "الذي كان لطيفاً

---

[*] وهم شعب يقطن في الجزء الجنوبي الأوربي من روسيا والمناطق المتاخمة لآسيا, عُرفوا بالشجاعة والفروسية وخاصة في العصر القيصري وكونوا فيلق من نخب الفرسان في روسيا القيصرية. المترجم

دبلوماسيا, فحسبه أن دعى إلى تسوية سلمية للأزمة''. وأيد هذا الهجوم الروسي حكومة أوستيا الشمالية الأرثوذوكسية, وأيده من ٥٥ إلى ٦٠ بالمائة من شعب أوستيا الشمالي[26]. وعلى النقيض من ذلك, وقف المسلمون داخل وخارج روسيا الإتحادية بأغلبيتهم الساحقة صفاً واحداً مع الشيشانيين. وساهمت الجماعات والتنظيمات الدولية الإسلامية المتطرفة على عجالة بمقاتلين جاءوا من أذربيجان, وأفغانستان, وباكستان, والسودان ومناطق أخرى. وأيدت الدول الإسلامية الحركة الشيشانية, وقامت تركيا وإيران, كما نقلت ذلك تقارير إعلامية, بتزويد الشيشانيين بالعون المادي, الأمر الذي أعطى روسيا بواعث أقوى لتحاول إستمالة إيران إلى جانبها. وأخذت تتدفق على الشيشان موجات لا تنقطع من الأسلحة تدخل عبر دول الإتحاد الروسي من أذربيجان, مما جعل روسيا تغلق حدودها مع ذلك البلد, ومن ثم قطعت الطريق كذلك على الإمدادات الطبية وإمدادات من مواد أخرى قادمة إلى الشيشان[27].

أما المسلمون في داخل دول الإتحاد الروسي فهبوا ووقفوا خلف الشيشانيين مؤيدين لهم. ولما كانت النداءات, فيما مضى, إلى حرب مقدسة يشنها المسلمون في عموم القوقاز على روسيا لم تودي إلى تلك النتيجة, طالب قادة جمهوريات الفولجا ـ أورال الست من روسيا أن تنهي الأعمال العسكرية, ودعى ممثلوا جمهوريات القوقاز المسلمة إلى حملة عصيان مدني ضد الحكم الروسي. وإستثنى رئيس جمهورية الشوفاش المجندين الشوفاشيين من أداء خدمتهم العسكرية ضد رفاقهم المسلمين. وحدثت ''أقوى الإحتجاجات على الحرب'' في الجمهوريتين الجارتين للشيشان وهما أنغوشيا وطاجستان. فشن الأنغوش هجمات على القوات الروسية عندما كانت في طريقها إلى الشيشان, الأمر الذي جعل وزير الدفاع الروسي يعلن أن الحكومة الأنغوشية ''كانت قد أعلنت الحرب فعلاً على روسيا'', ووقعت الهجمات على القوات الروسية في طاجستان كذلك. فرد الروس على ذلك بقصف القرى الأنغوشية والطاجستانية بالقنابل[28]. وحينما ضرب الروس قرية برفوميسكيو وسووها بالأرض بعد غارة شيشانية في داخل مدينة قزليار في كانون الثاني من سنة ١٩٩٦ جعلت العداء الطاجستاني ضد الروس يتعاظم بقوة أشد.

إن الحركة الشيشانية ساندها أيضاً الجماعات المشتتة من الشيشانيين, الذين كان شتاتهم في حزبهم الأعظم بسبب العدوان الروسي الذي وقع في القرن التاسع عشر ضد الشعوب الجبلية

في القوقاز. ودفعت جماعات الشتات الأموال, ودبرت وجلبت الأسلحة, وقدمت المتطوعين للقوات الشيشانية. وكانت هذه الجماعات كثيرة العدد وخاصة في الأردن وتركيا, الأمر الذي جعل الأردن يتخذ موقفاً قوياً ضد الروس وعزز من رغبة تركيا في مساعدة الشيشانيين, وفي كانون الثاني من سنة ١٩٩٦ عندما إمتدت نيران الحرب لتطال تركيا, تعاطف الرأي العام التركي مع حادثة الإستيلاء على سفينة نقل والرهان الروس فيها قام بها عدد من أفراد جماعات الشتات. وتفاوضت الحكومة التركية, بمساعدة قادة شيشانيين, للتوصل إلى حل للأزمة بطريقة زادت العلاقات المتوترة أصلاً بين تركيا وروسيا سوءاً.

إن الغارة الشيشانية في داخل طاجستان, والرد الروسي عليها, وحادثة الإستيلاء على سفينة النقل التي أعقبت ذلك في بداية سنة ١٩٩٦, كل هذه القضايا تسلط الضوء على التوسع الممكن للنزاع ليتحول إلى نزاع عام بين الروس والشعوب الجبلية يمتد على طول خطوط الصراع الذي ظل قائماً لعقود في القرن التاسع عشر. وحذر فيونا هيل في سنة ١٩٩٥ قائلاً؛ "إن شمال القوقاز آلة لقدح النار, فأينما قام نزاع في إحدى هذه الجمهوريات, تكون له القدرة على إطلاق شرارة تشعل الإقليم بحريق هائل حتى أنه يمتد ما وراء حدود الإقليم لتحترق به بقية دول الإتحاد الروسي, وسيستدعي تدخل جورجيا, وأذربيجان, وتركيا, وإيران, وجماعات الشتات من شمال القوقاز في هذه الدول. فكما أثبتت الحرب في الشيشان, فإنه يصعب إحتواء نزاع يحدث في المنطقة ..... فلقد ألقى القتال في الشيشان بسحره على الجمهوريات والأقاليم المجاورة لها". ويتفق مع هذا الرأي رأي أحد المحللين الروس فذهب إلى القول؛ كانت تنشأ "إئتلافات غير رسمية" بما ينسجم مع الخطوط الحضاراتية "فتصطف المسيحيات؛ جورجيا, وأرمينيا, وناغورنو ــ كاراباخ, وأوستيا الشمالية معاً لتقف ضد المسلمات؛ أذربيجان, وأبخازيا, والشيشان, وأنغوشيا". وإن روسيا التي قاتلت فيما سبق في طاجكستان, كانت "تجازف في أن تغرق في مواجهة لا تنقطع ضد العالم المسلم"[29].

وفي حرب لخط صدع أرثوذوكسية مسلمة أخرى, كان المشاركون من المستوى الأول فيها هم أرمنيو إقليم ناغورنو ــ كاراباخ وحكومة وشعب أذربيجان, كان الأول يقاتل فيها من أجل نيل إستقلاله من الأخير. وكانت حكومة أرمينيا مشاركاً من المستوى الثاني, وكان لروسيا,

ولتركيا, ولإيران تدخلات من المستوى الثالث. وعلاوة على ذلك, لعبت جماعـات الـشتات الأرمينية الكبيرة الحاضرة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية دوراً كبيراً في هذه الحرب. ونـشب الإحتراب في سنة ١٩٨٨, قبل إنهيار الإتحاد السوفيتي, وإشتد وطيس الحـرب في أثنـاء سـنة ١٩٩٢ــ٩٣, وفترت شدتها بعد مفاوضات وقف إطلاق النار التي جـرت في سـنة ١٩٩٤. وساندت تركيا ومسلمون آخرون أذربيجان, بينما قامت روسيا بدعم الأرمينيين, لكنها فيما بعد إستعملت تأثيرها عليهم كذلك لمنافسة التأثير التركي في أذربيجان. وكانت هذه الحـرب هـي الواقعة الأحدث في كلا الصراعين؛ في الصراع الذي يعود تاريخه إلى قرون بـين الإمبراطوريـة الروسية والإمبراطورية العثمانية من أجل السيطرة على منطقة البحر الأسود والقوقاز, وفي صراع النزعة العدائية بين الأرمينيين والترك الذي يعود تاريخه إلى مجازر مطلع القرن العشرين التي أنزلهـا الأتراك بالأرمينيين.

أما في هذه الحرب, فكانت تركيا مناصرة لا تنفك تؤيد أذربيجان, ومعارضة لا تحايـد الأرمينيين. وإن أول إعتراف تعترف به دولة بأستقلال جمهورية سوفيتية غير بلطيقية, كان إعترافاً تركياً بدولة أذربيجان. وعبر جميع مراحل هذا النزاع قدمت تركيا الـدعم المـالي والمـادي إلى أذربيجان, وأقامت على تدريب الجنود الأذربيجانيين. وحينمـا إشـتد أوار العنـف في سـنة ١٩٩١ــ٩٢ وتوغل الأرمينيون في داخل الأراضي الأذربيجانية, أصبح الـرأي العـام التركـي غاضباً, فأمست تركيا تحت طائلة ضغط يدفعها إلى نصرة الشعب الذي ينتسب لها عرقياً ودينياً. وكانت تركيا تخشى أيضاً من إحتمالية أن يؤدي هذا النزاع إلى الكشف عن إنقسام مـسلم ـــ مسيحي, الأمر الذي يقود إلى دعم غربي مفرط من أجل أرمينيا, ويثير عداء حلفائها في النـاتو. وهكذا واجهت تركيا الضغوط المتقاطعة التقليدية التي يواجهها المشاركون من المستوى الثاني في أي حرب لخط صدع. إلا أن تركيا وجدت الأمر يصب في مصلحتها أن تؤيد أذربيجان وتعادي أرمينيا. وتحدث في هذا الشأن أحد المسئولين الأتراك قائلاً؛ "يستحيل الأمر عليك أن لا تتـأثر مشاعرك حينما يقتل نسبائك". وأضاف مسئول تركي آخر قائلاً؛ "نحن تحت طائلة الـضغط, فصحفنا اليومية تعج بصور الفظاعات ..... وربما يجب علينا أن نُري الأرمينيين بأنه توجد تركيا كبيرة في هذه المنطقة". وإتفق رأي الرئيس تركت أوزال مع هذه الآراء بقوله؛ إن تركيا "يجب

أن تجعل الأرمينيين يخافون قليلاً''. وقامت تركيا, تماماً كما فعلت إيران, فحذرت الأرمينيين بأن النزاع لن يقر أي تغيير في الحدود. وأغلق أوزال الطريق على الإمدادات الغذائية وأخرى غيرها لئلا تمّر عبر تركيا إلى أرمينيا, وكانت نتيجة هذا الأجراء أن أصبح سكان أرمينيا على شفا مجاعة في خلال شتاء سنة ١٩٩٢ـــ١٩٩٣. ونتيجة لهذا الأجراء أيضاً, إنبرى المارشال الروسي يوفجيني شابوشنيكوف ليحذر قائلاً؛ ''إذا تدخل طرف آخر [ويقصد هنا تركيا]'' في هذه الحرب, ''فسنكون على شفير حرب عالمية ثالثة''. ثم مضت سنة على ذلك التحذير وما زال أوزال مشتركاً فعلياً في الحرب, وقال ساخراً ''ما الذي يستطيع الأرمينيون فعله, إذا بدأ إطلاق الرصاص ..... ثم أخذ يزحف إلى داخل تركيا؟'' إن تركيا حينذاك ''ستريهم مخالبها''[30].

وفي صيف وخريف سنة ١٩٩٣, أدى الهجوم الأرمني, الذي كان يقترب من الحدود الإيرانية, إلى حدوث ردود أفعال أخرى من تركيا وإيران كلتاهما, فهما اللتان كانتا تتنافسان على إكتساب التأثير في داخل أذربيجان والدول المسلمة في أواسط آسيا. فأعلنت تركيا بأن هذا الهجوم هدد أمن تركيا, وطالبت بأن تنسحب القوات الأرمنية ''حالاً ومن دون أي شرط'' من الأراضي الأذربيجانية, وأرسلت تعزيزات عسكرية إلى حدودها مع أرمينيا. ونقلت تقارير إعلامية, أن القوات الروسية والتركية ضربت إحداهما الأخرى بقنابل المدفعية عبر تلك الحدود. وأعلنت رئيسة وزراء تركيا تانسو تشلر بأنها ستطالب بإعلان حرب إذا ما توغلت القوات الأرمنية في داخل الإقليم الأذربيجاني ناخشيفان المجاور لتركيا. وحركت إيران أيضاً قواتها لتتقدم إلى الأمام ليدخل قسم منها في داخل أذربيجان, وكانت حجتها في ذلك إنشاء معسكرات لإيواء اللاجئين الهاربين من الإعتداءات الأرمنية. وكما نقلت تقارير إعلامية, فإن هذا العمل الإيراني جعل الأتراك يوقنون بأنهم يستطيعون القيام بإجراءات أخرى من دون أن يثير ذلك تحركات روسية مضادة, وكذلك أوجدت فيهم حافزاً أقوى للتنافس مع إيران في النهوض بأعباء حماية أذربيجان. وفي نهاية المطاف تم تهدئة الأزمة بوساطة مفاوضات عقدت في موسكو بأجتماع رؤساء تركيا, وأرمينيا, وأذربيجان, والتي جاءت بعد ضغط أمريكي على الحكومة الأرمينية, وضغط الحكومة الأرمنية على أرمنيو ناغورنو ـــ كارباخ[31].

ولأن الأرمنيين يعيشون في بلد صغير لا منفذ له على بحر وذات موارد طبيعية ضئيلة وتربض على تخومهم الشعوب التركية المعادية لهم, فلقد تطلعوا عبر التاريخ إلى نسبائهم الأرثوذوكس لكي يدافعوا عنهم, ولاسيما جورجيا وروسيا, الذين لازال الأرمنيون يرونهم بأنهم أخواهم الكبيران. ولكن حينما كان الإتحاد السوفيتي ينهار, وإنطلق أرمنيو ناغورنو ـــ كارباخ في نضالهم من أجل الإستقلال, رفض نظام غورباتشوف مطالبهم وأرسل قوات عسكرية إلى المنطقة, لمساندة ما كان يعتبرها حكومة شيوعية مخلصة في باكو[4]. أما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي, فقد زالت هذه الإعتبارات لتمهد السبيل إلى إعتبارات تاريخية وثقافية تظل فاعلة زمناً أطول بكثير من الأنظمة, فإتهمت أذربيجان "الحكومة الروسية باللإنقلاب على مواقفها السابقة ١٨٠ درجة" وأخذت تساند أرمينيا المسيحية. وكانت المساندة العسكرية الروسية للأرمنيين قد بدأت بطبيعة الحال في وقت سابق لذلك في الجيش الروسي, فقد تم ترقية الأرمنيين إلى مراتب أعلى, وتم تعيينهم قادة وحدات عسكرية مقاتلة بأعداد أكثر بكثير من عدد ترقيات المسلمين. وبعد أن نشبت الحرب, فإن فوج المشاة الآلي ذي الرقم ثلاثمائة والسادس والستين من الجيش الروسي, الذي إتخذ له قاعدة في ناغورنو ـــ كارباخ, لعب دوراً قيادياً في الهجوم الأرمني على مدينة خوجالي, التي قيل إدعاءاً بأن ١٠٠٠ أذربيجاني قد ذُبحوا فيها. ومن ثم إشتركت القوات الخاصة لإستخبارات القيادة العامة للجيش الروسي المعروفة بقوات الـ "سبتزناز"[5] في القتال. وفي خلال شتاء عام ١٩٩٢ـــ٩٣ عندما كانت أرمينيا تعاني الحصار التركي, تم "إنقاذها من إنهيار إقتصادي شامل بسيل من مليارات الروبلات بصيغة ديون من روسيا". وفي ربيع ذلك العام, إلتحقت قوات روسية بقوات أرمنية نظامية للقيام بفتح ممر يربط أرمينيا بناغورنو ـــ كارباخ. ومن ثم إشتركت قوة مدرعة روسية تتألف من أربعين ذبابة, كما نقلت ذلك تقارير إعلامية, في الهجوم على كارباخ[32] في صيف سنة ١٩٩٣. وفي مقابل ذلك, فإن أرمينيا, كما وصف هذا الأمر هيل وجيوت, لم يكن أمامها إختيارات, "بأستثناء القليل منها, إلا أن تجعل نفسها مرتبطة

---

[4] عاصمة أذربيجان. المترجم

[5] وهي قوات مدربة تدريباً خاصاً لتنفيذ عمليات خلف خطوط العدو بأستعمال السلاح الأبيض والمتاح من السلاح والمعدات. المترجم

بحلف وثيق مع روسيا. فهي تعتمد على روسيا في تزويدها بالمواد الخام, والطاقة, والمواد الغذائية, وحتى في الدفاع عنها ضد أعدائها التاريخيين الرابضين على حدودها مثل أذربيجان وتركيا. ولقد وقعت أرمينيا على جميع الإتفاقات الإقتصادية والعسكرية للملكية المشتركة للدول المستقلة عن الإتحاد السوفيتي السابق, وسمحت للقوات الروسية أن تعسكر على أراضيها وتخلت عن كل مطالبها بما تركه النظام السوفيتي السابق من موجودات ومقتنيات على أرضها لتتصرف بها روسيا"[33].

إن الدعم الروسي للأرمنيين عزز من التأثير الروسي في أذربيجان. وفي حزيران من عام ١٩٩٣, تم خلع القائد القومي الأذربيجاني أبو الفيز الشيي بأنقلاب وحل محله الشيوعي السابق والذي لا يشك في إخلاصه لروسيا غادير علييف. وأدرك علييف مدى حاجة بلده إلى كسب رضى روسيا لكي تلجم أرمينيا. فقلب وجهة المرفوضات الأذربيجانية لتنضم إلى إتحاد الملكية العامة للدول المستقلة وليسمح للقوات الروسية بالإقامة على الأراضي الأذربيجانية. وكذلك مهد السبيل إلى إشتراك روسي في إتحاد مالي دولي لتطوير منشآت النفط الأذربيجانية. وفي مقابل ذلك, بدأت روسيا تدرب القوات الأذربيجانية وضغطت على أرمينيا لكي تنهي دعمها للقوات الكرباخية ولكي تغريها من أجل الإنسحاب من الأراضي الأذربيجانية. وكانت روسيا قادرة كذلك, عن طريق الرمي بثقلها على هذا الطرف ثم على ذاك الطرف, على إحداث نتائج مرضية لأذربيجان ومواجهة التأثير الإيراني والتركي في ذلك البلد. وهكذا, فإن الدعم الروسي لأرمينيا لم يقوي حليفها الوفي في القوقاز بل أنه كذلك أضعف خصومها الرئيسيين من المسلمين في تلك المنطقة.

وماعدا روسيا, كان مصدر الدعم الرئيس لأرمينيا هو جماعات مشتتيها الكثيرة, والغنية, والمؤثرة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية, الذين يبلغ عددهم ١ مليون أرمني تقريباً في الولايات المتحدة, و ٤٥٠,٠٠٠ في فرنسا. فقدمت هذه الجماعات المال ووفرت المون والذخائر لمساعدة من هم في داخل أرمينيا على البقاء على قيد الحياة في أثناء الحظر التركي, وصار منهم مسئولون تولوا مسؤوليات في الحكومة الأرمينية, وذهب منهم متطوعين للخدمة في القوات المسلحة الأرمينية. وبلغت المساهمات لنجدة أرمينيا من جماعات الشتات في أمريكا مبلغاً يتراوح بين ٥٠

مليون دولار إلى ٧٥ مليون في كل سنة من سنيين أواسط التسعينات. وسلطت جماعات الشتات كذلك تأثيراً سياسياً كبيراً بالعمل مع الحكومات المضيفة لها. إذ أن أكبر التجمعات لجماعات الشتات في الولايات المتحدة تقطن في الولايات الرئيسة مثل كاليفورنيا, وماساشوستس, ونيو جيرسي. ونتيجة لذلك, منع مجلس الشيوخ الأمريكي أية مساعدة خارجية إلى أذربيجان, وجعل أرمينيا ثالث أكبر دولة تتمتع بمساعدة الولايات المتحدة بحسابات نصيب الفرد الواحد من هذه المساعدة. وكان هذا الدعم القادم من الخارج ضرورياً ضرورةً لا يمكن الإستغناء عنها لكي تبقى أرمينيا على أرض الوجود, الأمر الذي جعلها وبنحو مناسب تستحق أن يطلق عليها لقب "إسرائيل القوقاز"[34]. وتماماً كما خلفت الهجمات الروسية في القرن التاسع عشر على القوقازيين الشماليين الجماعات المشتتة التي أعانت فيما بعد الشيشان على مقاومة الروس, خلفت المجازر التي أنزلتها تركيا بالأرمينيين في مطلع القرن العشرين جماعات مشتتة مكنت أرمينا فيما بعد من مقاومة تركيا وهزيمة أذربيجان.

كانت يوغسلافيا السابقة المسرح الذي ظهرت فيه منظومة متكاملة لأشد حروب خط الصدع تعقيداً وإضطراباً تلك التي حدثت في مطلع التسعينات. فعلى المستوى الأول, في كرواتيا, قامت الحكومة الكرواتية والكرواتيون فقاتلوا صربيو كرواتيا, وفي البوسنة ـ الهيرسك قامت الحكومة البوسنية فشنت الحرب على صربيو البوسنة وكرواتيو البوسنة, اللذان بدورهم قاتل أحدهم الآخر. أما على المستوى الثاني, فأيدت الحكومة الصربية قيام "صربيا الأكبر" بوساطة مساعدتها صربيو البوسنة وكرواتيا, وتطلعت الحكومة الكرواتية إلى "كرواتيا الأكبر" فساندت كرواتيو البوسنة. أما على المستوى الثالث, فكانت تحتشد حضارة كبيرة ضمت: ألمانيا, والنمسا, والفاتيكان, ودول وجماعات كاثوليكية أخرى, وإنضمت إليهم فيما بعد الولايات المتحدة لتقف بالنيابة عن كرواتيا؛ وإحتشدت روسيا, واليونان, ودول وجماعات أرثوذوكسية أخرى لتقف خلف الصربيين؛ وإحتشدت إيران, والمملكة العربية السعودية, وتركيا, وليبيا, والتنظيمات الإسلامية الدولية المتطرفة, والدول الإسلامية بعامتها لتقف بالنيابة عن المسلمين البوسنيين. وهؤلاء الأخيرون تلقوا مساعدة من الولايات المتحدة أيضاً؛ وهو أمر لا يتعلق بالصلة الحضاراتية وشاذ عن القياس في نموذج يحدث بطريقة مختلفة يدعم فيه نسيب حضارة ما نسيب

حضارة أخرى. وجاءت جماعات الشتات الكرواتية من ألمانيا وجماعات الشتات البوسنية من تركيا لنصرة أوطالها الأصلية. وكانت الكنائس والجماعات الدينية تعمل بنشاط على كل الجهات الثلاث. وكانت, على أقل تقدير, إجراءات وأفعال حكومات أربعة دول هي؛ ألمانيا, وتركيا, وروسيا, وأمريكا متأثرة إلى حد بعيد بجماعات الضغط والرأي العام في مجتمعاتها.

كان الدعم الذي قدمته أطراف المستويين الثاني والثالث ضروريا للتحكم بمجريات الحرب, وكانت القيود التي فرضتها ضرورية لإنهائها. فقدمت الحكومتان الكرواتية والصربية أسلحة, وإمدادات من مؤن وذخائر, وأموال, ووفرت الملاذ, وفي بعض الأحيان دفعت بقوات عسكرية إلى أناسها الذين يقاتلون في جمهوريات أخرى. فتلقى الصربيون, والكرواتيون, والمسلمون جميعهم عوناً لا يستغنون عنه من نسبائهم الحضاراتيين في خارج يوغسلافيا السابقة جاء بهيئة أموال, وأسلحة, وإمدادات وذخائر, ومتطوعين, وتدريب عسكري, ودعم سياسي ودبلوماسي. فعند المستوى الأول الذي لا حكومة عليه, كان الصرب والكروات على العموم متطرفين إلى أبعد حد في نزعتهم القومية, ولا يبدون اللين في مطالبهم, ويتخذون القتال وسيلة لبلوغ أهدافهم. أما عند المستوى الثاني, فقامت الحكومتان الكرواتية والصربية, في البدء, بتأييد ونصرة نسبائهم في المستوى الأول بقوة وحيوية, لكن مصالحهما الخاصة التي إنصبت عليها أكثر جهودهما قادتهما فيما بعد إلى النهوض بدور أكثر ميلاً وأجد سعياً إلى إحتواء النزاع. وبأسلوب يوازي هذا الإسلوب, عملت حكومات المستوى الثالث وهي؛ الروسية, والألمانية, والأمريكية على دفع حكومات المستوى الثاني التي كانت قد ساندتها نحو كبح جماح الحرب والقبول بحل وسط.

بدأت يوغسلافيا تتفكك في سنة ١٩٩١ حينما تحركت سلوفينيا وكرواتيا نحو الإستقلال وأخذت تناشد القوى الأوربية الغربية من أجل تأييدها. ومثلت ألمانيا إستجابة الغرب, وإن إستجابة ألمانيا نفسها, كانت في جانب كبير منها, قد حددتها الرابطة الكاثوليكية. فصارت حكومة بون تحت طائلة الضغط الذي يجعلها تتصرف بحسب التسلسل الهرمي الكاثوليكي الألماني,

وبحسب رؤية شريك إئتلافها حزب الإتحاد الإشتراكي المسيحي في بافاريا[٦], وما تنشره صحيفة فرانكفورت ألمان زيتنغ ووسائل إعلام أخرى. ولعبت وسائل الأعلام البافارية, بوجه خاص, دوراً حاسماً في شحذ الشعور العام الألماني من أجل الإعتراف بدولتي سلوفنيا وكرواتيا. وتحدثت في هذا الأمر فلورا لويس فقالت؛ "كان التلفاز البافاري يعاني من حمل ثقيل ألقته عليه الحكومة البافارية المحافظة إلى أبعد حد والكنيسة الكاثوليكية البافارية القوية والميالة إلى توكيد نفسها التي كان لها روابط وثيقة مع الكنيسة في كرواتيا, وقدمت التقارير المتلفزة لكل ألمانيا عندما بدأت الحرب [على الصربيين] بنحو حاد. وكانت التغطية الإعلامية أحادية الجانب إلى حد بعيد". وكانت الحكومة الألمانية مترددة بشأن منح الإعتراف بدولة كرواتيا. ولكن بعد أن سلط عليها المجتمع الألماني الضغط, لم يبق إمامها إلا القليل من الخيارات. "فالتأييد في ألمانيا من أجل الإعتراف بدولة كرواتيا كان فرضاً فرضه الرأي العام وليس قراراً حكومياً". وضغطت ألمانيا على الإتحاد الأوربي لكي يعترف بأستقلال سلوفينيا وكرواتيا, ومن ثم, وبعد أن ضمنت ذلك الإعتراف, إندفعت بنفسها قدماً لتعترف بهما قبل أن يعترف بهما الإتحاد الأوربي في كانون الأول من عام ١٩٩١.وتحدث بهذا الشأن أحد العلماء الألمان في سنة ١٩٩٥ قائلاً؛ "في جميع مراحل النزاع, كانت بون تعتبر كرواتيا وقائدها فرانجو توجمان بأنهما شيئاً ما تحت حماية السياسة الخارجية الألمانية, وكان سلوك فرانجو توجمان الغريب الطوار مزعجاً لكنه كان الشخص الذي مازال بمكنه الإعتماد على تأييد ألمانيا القوي"[35].

وتحركت النمسا وإيطاليا فجأةً ليعترفا بالدولتين الجديدتين, ومن ثم سارعت الدول الغربية الأخرى إلى الإعتراف بهما, بضمنها الولايات المتحدة. ولعب الفاتيكان دوراً مركزياً بهذا الإعتراف. فقام البابا بإعلان كرواتيا لتكون "السور الواقي للمسيحية [الغربية]", وإنطلق ليزيد من الإعتراف الدبلوماسي بالدولتين من قبل أن يفعل الإتحاد الأوربي ذلك[36]. وهكذا أصبح الفاتيكان أحد الأطراف في النزاع, الأمر الذي كان له عواقبه في سنة ١٩٩٤ حينما أراد البابا أن

[٦] هي أكبر ولاية ألمانيا على الأطلاق ولها حكومة إدارية مستقلة, وتشغل الزاوية الجنوبية الشرقية من ألمانيا وتمر بها سلسلة جبال الألب, ومدينة ميونخ من أكبر مدنها, وهي من أجمل المناطق السياحية في أوربا ويقصدها السواح من جميع أنحاء العالم للتمتع بمناظرها الخلابة, وفيها أيضاً أكبر مصانع ألمانيا للصناعات الثقيلة منها مصانع السيارات, ومصانع المكائن والآلات, وصناعات أخرى, ويعود تاريخها إلى القرن الخامس عشر ق. م. وكانت أقوام السلت أول من سكنها. المترجم

يذهب في زيارات إلى الجمهوريات الثلاثة, فمنعته معارضة الكنيسة الأرثوذوكسية الصربية من الذهاب إلى بلغراد, وأدت عدم رغبة صربيا في ضمان سلامته إلى إلغاء زيارته إلى سراييفو. لكنه ذهب فعلاً إلى زغرب, حيث شرف الكاردينال ألويزيه سبتناك, الذي كان شريكاً مع النظام الكرواتي الفاشستي في الحرب العالمية الثانية, الذي إضطهد وذبح الصربيين, والغجر, واليهود.

وبعد أن أمنت كرواتيا إعتراف الغرب بأستقلالها, طفقت تطور قدرتها العسكرية على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على جميع جمهوريات يوغسلافيا السابقة في أيلول من سنة ١٩٩١. فتدفقت الأسلحة إلى كرواتيا من الدول الكاثوليكية الأوربية مثل ألمانيا, وبولندا, وهنغاريا, وكذلك من دول أمريكا اللاتينية مثل بنما, وتشيلي, وبوليفيا. وحينما إستعرت نيران الحرب في سنة ١٩٩١, زادت صادرات السلاح الإسبانية, التي يقال أن القسم الأعظم منها تسيطر عليها المنظمة المسيحية الرومانية أوبيس ديا[٧], إلى ستة إضعاف ما كانت عليه في خلال مدة زمنية قصيرة, وبنحو مسلم به وجدت أغلب هذه الصادرات طريقها إلى مدينتي ليوبليانا وزغرب. وفي سنة ١٩٩٣, كما نقلت ذلك تقارير إعلامية إمتلكت كرواتيا عدة طائرات مقاتلة من طراز ميغ ــ ٢١ جاءها من ألمانيا وبولندا وإعترفت بذلك حكومتا الدولتين. والتحق بقوات الدفاع مئات وربما آلاف المتطوعين قدموا إليها "من أوربا الغربية, ومن جماعات الشتات الكرواتية, ومن الدول الكاثوليكية لأوربا الشرقية", الذين كانوا متشوقين للقتال في "حملات صليبية مسيحية ضد كلا الشيوعية الصربية والأصولية-الإسلامية". وجاء خبراء عسكريين من الدول الغربية فقدموا المساعدة التقنية والفنية. ويعود الفضل إلى العون الذي قدمته الدول النسبية في جزء مما كانت عليه قدرة الكرواتيين على تقوية قواهم العسكرية وبناء قوة مواجهة ضد الجيش اليوغسلافي الذي يهيمن عليه الصرب(37).

وتضمن الدعم الغربي لكرواتيا أيضاً؛ غض النظر عن مجازر التطهير العرقي وإنتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الحرب التي كثيراً ما أُدين بها الصربيون. وظل الغرب صامتاً عندما شن الجيش الكرواتي الجديد في سنة ١٩٩٥ هجوماً على صرب كراينا, الذين كانوا قد سكنوا هذه

---

[٧] وهي منظمة كاثوليكية رومانية تتكون من رجال دين وأعضاء من العلمانيين تكرس جهودها لدعم وتقوية مبادئ وقيم الدين المسيحي على جميع المستويات في داخل المجتمع. المترجم

المنطقة منذ قرون, وإقتادوا مئات الآلاف منهم إلى مناف لهم في البوسنة وصربيا. وإستفادت كرواتيا من جماعات مشتتيها الكبيرة, فساهم الكرواتيون الأثرياء في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بأموال لشراء الأسلحة والتجهيزات. وضغطت الإتحادات الكرواتية في الولايات المتحدة على مجلس الشيوخ الأمريكي ورئيسه بالنيابة عن وطنهم الأصل. وكان الكرواتيون ذوو الشأن والمؤثرون بنحو خاص هم الموجودون في ألمانيا الذين يبلغ عددهم ٦٠٠,٠٠٠. وفي حين كانت "تجمعات الكروات في كندا, والولايات المتحدة, وأستراليا, وألمانيا ترسل مئات المتطوعين مدداً للجيش الكرواتي, فإنها جندت نفسها هناك تأهبا للدفاع عن وطنهم الأصل المستقل حديثاً"[38].

وفي عام ١٩٩٤, إنضمت الولايات المتحدة مع الدول المساهمة في دعم بناء القوة العسكرية الكرواتية. متجاهلة بذلك الإنتهاكات الكرواتية الفاضحة للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة, فأخذت الولايات المتحدة على عاتقها التدريب العسكري للكرواتيين, وأوكلت ضباطاً متقاعدين برتبة لواء وذوي مستويات رفيعة ليقدموا لهم المشورة. وأعطت حكومتا الولايات المتحدة وألمانيا الضوء الأخضر لبدء الهجوم الكرواتي والإندفاع إلى داخل كرايينا في سنة ١٩٩٥. وساهم المستشارون العسكريون الأمريكان في التخطيط لهذا الهجوم ذي الأسلوب الأمريكي, الذي, طبقاً لما قاله كرواتيون, إستفاد كذلك من المعلومات الإستخباراتية التي جاءت بها أقمار التجسس الصناعية الأمريكية. وأعلن مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية قائلا: "لقد أصبحت كرواتيا حليفنا الستراتيجي الحقيقي". إن هذا التطور, كما تبين فيما بعد, عكس "حسابات بعيدة المدى تقول بأنه, في نهاية الأمر, ستهيمن قوتان محليتان على هذا الجزء من العالم — إحداهما في زغرب, والأخرى في بلغراد, وإحداهما مرتبطة بواشنطن, والأخرى لا تخرج من نطاق كتلة سلافية تمتد حتى موسكو"[39].

وكانت حروب يوغسلافيا كذلك سبباً في إحتشاد جماعي فعلي للعالم الأرثوذوكسي للوقوف خلف صربيا. فكان الروس القوميون, والضباط العسكريون, والبرلمانيون, وقادة الكنيسة الأرثوذوكسية صريحين في تأييدهم لصربيا, وفي الحط من قدر "الأتراك" الصربيين, وفي إنتقادهم للنهج الإستعماري الذي ينتهجه الغرب وحلف الناتو. وعمل القوميون الروس والصرب معاً

لإثارة معارضة في كلا البلدين ضد "النظام العالمي الجديد" الغربي. وكانت هذه المشاعر, إلى حد بعيد, يشترك بها عامة الشعب الروسي, فعلى سبيل المثال, عارض ٦٠ بالمائة من سكان موسكو الضربات الجوية التي شنها حلف الناتو في صيف عام ١٩٩٥. وجندت الجماعات القومية الروسية بنجاح شباباً روس في عدة مدن رئيسة للالتحاق بـ"حركة الأخوان السلوفاك". وكما نقلت تقارير إعلامية, فإن ألفاً أو أكثر من الروس إصطفوا جنباً إلى جنب مع متطوعين قادمين من رومانيا واليونان فإنضموا إلى القوات الصربية لكي ينازلوا الذين يصفونهم بأنهم "الفاشيون الكاثوليك" و "المحاربون الإسلاميون". وفي سنة ١٩٩٢, جرى نقل وحدة روسية ترتدي "زياً موحداً لفرسان القوزاق" لكي تعمل في البوسنة. وفي سنة ١٩٩٥, كان الروس يقدمون خدماتهم في وحدات النخبة العسكرية الصربية, وحسبما جاء في تقرير رُفع إلى الأمم المتحدة؛ فإن المقاتلين الروسيين واليونانيين شاركوا في الهجوم الصربي على منطقة زيبا التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال[40].

وعلى الرغم من حظر التسليح, قام أصدقاء صربيا الأرثوذكسيين بتزويدها بالأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية التي تحتاجها. وفي مطلع عام ١٩٩٣, باعت المنظمات العسكرية والإستخباراتية الروسية بيعا ظاهرياً إلى صربيا أسلحة يبلغ ثمنها ٣٠٠ مليون دولار, شملت دبابات من طراز تي ــ٥٥, وصواريخ مضادة للصواريخ, وصواريخ مضادة للطائرات. وكما نقلت تقارير إعلامية, ذهب فنيون من القوات العسكرية الروسية إلى صربيا لتشغيل وللأشراف على تشغيل هذه المعدات ولتدريب الصرب على تشغيلها. وإمتلكت صربيا أسلحةً جاءتها من دول أرثوذوكسية أخرى, وكانت منها رومانيا وبلغاريا "أنشط" الواهبين, وأوكرانيا مصدر آخر للأسلحة. وعلاوة على ذلك, قامت قوات حفظ السلام الروسية في سلوفينيا الشرقية بتغيير وجهة الإمدادات التي ترسلها الأمم المتحدة لكي تذهب إلى الصرب, وسهلت حركة القوات العسكرية الصربية في تلك المنطقة, وساعدت القوات الصربية في حصولها على الأسلحة[41].

وعلى الرغم من العقوبات الإقتصادية, كانت صربيا قادرة على إقامة أود نفسها بنحو معقول وتبقى على خير ما يرام نتيجة لعمليات التهريب الضخمة للوقود والمواد الغذائية القادمة من مدينة تيمشوارا التي كان ينظمها مسئولون في الحكومة الرومانية, وعمليات التهريب القادمة

من ألبانيا التي كانت تنظمها الشركات الإيطالية في بادئ الأمر ومن ثم شركات يونانية شجعتها وتسترت عليها الحكومة اليونانية. وكانت الشحنات من المواد الغذائية, والكيماوية, والحواسيب, وبضائع أخرى قادمة من اليونان تمّر عبر أراضي مقدونيا إلى داخل صربيا وتخرج عبرها كميات من البضائع الصربية المصدرة تضاهي الكميات الداخلة[42]. إن إمتزاج إغراء الدولار بالتعاطف مع نسيب الثقافة جعل العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة صربيا محض سخرية, كما سخر هذا الإمتزاج من الحظر على التسلح الذي فرضته الأمم المتحدة على جميع جمهوريات يوغسلافيا السابقة.

وفي جميع مراحل حروب يوغسلافيا, كانت الحكومة اليونانية تنأى بنفسها عن الإجراءات التي يقرها الأعضاء الغربيين في حلف الناتو, وتعترض على العمل العسكري الذي يقوم به حلف الناتو في البوسنة, وتؤيد الصرب في قاعات وأروقة الأمم المتحدة, وتحاول إقناع الولايات المتحدة أن ترفع العقوبات الإقتصادية المفروضة على الصرب. وفي سنة ١٩٩٤, فإن رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو الذي كان يشدد على أهمية الرابطة الأرثوذوكسية مع صربيا, هاجم, علانية, الفاتيكان, وألمانيا, والإتحاد الأوربي بسبب تعجلهم في توسيع الإعتراف الدبلوماسي بسلوفينيا وكرواتيا[43] عند نهاية سنة ١٩٩١.

ولأن الرئيس بوريس يالتسن كان القائد لطرف مشارك في الحرب من المستوى الثالث, فإنه كان يعاني من الضغط المسلط عليه من ناحيتين متعاكستين, فمن ناحية تدفعه الرغبة في الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الغرب وتوسيعها والإستفادة منها, ومن ناحية أخرى تجرّه رغبة في مساعدة الصرب ونزع أسلحة معارضته السياسية التي كثيراً ما إتهمته بالركون للغرب. وعلى أية حال, فازت هذه الرغبة الأخيرة, فكان الدعم الدبلوماسي الروسي لتأييد الصرب يتكرر كثيراً ودائماً. ومابين سنتي ١٩٩٣ــ١٩٩٥, إعترضت الحكومة الروسية بقوة على فرض عقوبات إقتصادية أخرى أكثر تشدداً على صربيا, وصوت البرلمان الروسي تصويتاً كاد يكون بالإجماع لمصلحة رفع العقوبات الإقتصادية القائمة على الصرب. وكذلك دفعت روسيا الأمور بأتجاه تضييق خناق حظر التسلح المفروض على المسلمين, وبأتجاه تنفيذ عقوبات إقتصادية ضد كرواتيا. وفي كانون الأول من سنة ١٩٩٣, حثت روسيا الأمم المتحدة على تخفيف العقوبات الإقتصادية

لكي تسمح لها بإمداد صربيا بالغاز الطبيعي لتستخدمه في الشتاء, وكان هذا مشروع قرار أحبطته الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى. وفي سنة ١٩٩٤, ومرة أخرى في سنة ١٩٩٥, أبدت روسيا معارضة لا تلين للضربات الجوية التي شنها حلف الناتو ضد صربيو البوسنة. وفي السنة الأخيرة أدان مجلس الشيوخ الروسي ذلك القصف وكان التصويت تأييداً لهذه الإدانة يكاد يكون بالإجماع, وطالب المجلس بأستقالة وزير الخارجية أندرييه كوزيروف بسبب عجزه عن الدفاع عن المصالح القومية الروسية في البلقان. وكذلك في سنة ١٩٩٥, إتهمت روسيا حلف الناتو بأرتكاب "إبادة جماعية" ضد الصرب. وحذر الرئيس يالتسن من أن ذلك القصف المستمر من شأنه أن يؤثر تأثيراً بليغاً على التعاون الروسي مع الغرب ويشمل حتى الشراكة الروسية في عضوية الناتو من أجل السلام. فتساءل يالتسن قائلاً؛ "كيف يمكننا التوصل إلى إتفاق مع الناتو عندما يقوم حلف الناتو الآن فيقصف الصرب بالقنابل؟". كان الغرب بنحو واضح يعمل بمعايير مزدوجة: "فكيف يصح, أنه حينما يهجم المسلمون لا يُتخذ أي إجراء ضدهم؟ أو حتى حينما يهجم الكروات؟"[44]. وكذلك عارضت روسيا بثبات محاولات تعليق حظر التسلح المفروض على جمهوريات يوغسلافيا السابقة, الذي كان أثره العميق على مسلمي البوسنة, وكانت تحاول بين الحين والآخر تضييق خناق ذلك الحظر.

وبطرق أخرى متنوعة, وظفت روسيا مكانتها في الأمم المتحدة وفي تجمعات أخرى للدفاع عن المصالح الصربية. وفي كانون الأول من عام ١٩٩٤, أشهرت حق النقض (الفيتو) على قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة, قدمته الدول المسلمة, وكان سيمنع نقل الوقود من صربيا إلى صربيو البوسنة وكرواتيا. وفي نيسان من سنة ١٩٩٤, أحبطت روسيا قراراً للأمم المتحدة يدين الصرب بأرتكاب عمليات التطهير العرقي. وكذلك منعت تعيين أي شخص من الدول الأعضاء في حلف الناتو بوظيفة مدعي عام على جرائم الحرب في الأمم المتحدة لأنه ربما ينحاز إلى طرف فيكون ضد الصرب, وإعترضت على إتهام القائد العسكري راتكو ملادك وهو من صربيي البوسنة بتهمة وجهتها إليه المحكمة الدولية لجرائم الحرب, ومنحت ملادك حق اللجوء السياسي في روسيا[45]. وفي أيلول من سنة ١٩٩٣, أوقفت روسيا تجديد التفويض الصادر من الأمم المتحدة للجنود الـ ٢٢,٠٠٠ من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملة في يوغسلافيا السابقة. وفي

صيف ١٩٩٥, إعترضت روسيا لكنها لم تستعمل حق النقض على قرار بمجلس الأمن الذي يفوض ١٢,٠٠٠ جندي يضافون إلى الموجودين أصلاً من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام, وهاجمت الإعتداء الكرواتي على صربيي كرايينا وفشل الحكومات الغربية في القيام بإجراء ضد ذلك الإعتداء.

وكان أوسع إحتشاد حدث في حضارة وأقواها تأثيراً هو الإحتشاد الذي قام به العالم المسلم نيابة عن مسلمي البوسنة. وكانت الحركة البوسنية ذات شعبية عالمية في الدول المسلمة؛ وجاء العون للبوسنيين من مصادر متنوعة منها عامة ومنها خاصة؛ فكانت الحكومات المسلمة, وبنحو أشد وضوحاً حكومتا إيران والمملكة العربية السعودية تتنافس إحداهما مع الأخرى لتقديم الدعم وفي محاولة إكتساب التأثير الذي يُولّده ذلك الدعم. إذ أن السنة والشيعة, والأصوليين والعلمانيين, والمجتمعات المسلمة العربية وغير العربية من المغرب وحتى ماليزيا كلها شاركت في هذا الإحتشاد. وتراوحت مظاهر التأييد الإسلامي للبوسنيين من المساعدات الإنسانية (بضمنها ٩٠ مليون دولار رفعت إليهم في سنة ١٩٩٥ من المملكة العربية السعودية) ومن خلال التأييد الدبلوماسي والمساندة العسكرية الكبيرة وحتى أعمال العنف, مثل قتل إثنا عشر كرواتياً في سنة ١٩٩٣ في الجزائر قام به متطرفون إسلاميون وأعلنوا بأنه "كان رداً على ذبح إخواننا في دين الإسلام الذين قد قطعت أعناقهم في البوسنة"[46]. وكان لهذا الإحتشاد أثر كبير على مجريات الحرب. فكان ضرورياً ضرورة لا يُستغنى عنها لكي تبقى الدولة البوسنية قائمة ولكي تفلح في إستعادة أرضها بعد أن حقق الصرب إنتصارات كبيرة كاسحة على تلك الأرض. وحفز ذلك الإحتشاد تحفيزاً عظيماً على أسلمة المجتمع البوسني وتعريف هوية المسلمين البوسنيين بالمجتمع الإسلامي العالمي. وأوجدت حافزاً لدى الولايات المتحدة لتكون متعاطفة مع الإحتياجات البوسنية.

وعبرت الحكومات المسلمة أفراداً أو جماعات مراراً وتكراراً عن تضامنها مع إخوانهم في الدين البوسنيين. وأخذت إيران على عاتقها دفة القيادة في سنة ١٩٩٢, فكانت تصف الحرب بأنها نزاع ديني ضد الصربيين المسيحيين الذين يقومون بإبادة المسلمين البوسنيين. وتحدث في هذا الشأن فؤاد عجمي قائلاً: إن إيران بتوليها هذه القيادة جعلت "لقيام الدولة البوسنية رصيداً"

وصنعت المثال الذي يحتذى به وأوجدت الحافز لدى مراكز القوى المسلمة الأخرى مثل تركيا والمملكة العربية السعودية للاقتداء به. وبوجود هذا التحفيز الإيراني أخذت منظمة المؤتمر الإسلامي القضية على عاتقها وأنشأت مجموعة مهمتها الضغط والعمل من أجل الحركة البوسنية في الأمم المتحدة. وفي آب من سنة ١٩٩٢, إستنكر ممثلو الدول الإسلامية في الجمعية العامة للأمم المتحدة الإبادة الجماعية المزعومة, وبالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي قدمت تركيا مشروع قرار يدعو إلى تدخل عسكري طبقاً لما تنص عليه المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة. وضربت الدول المسلمة موعداً نهائياً في مطلع سنة ١٩٩٣ تمهل الغرب فيه من أجل أن يتخذ إجراءاً يحمي البوسنيين أما بعد ذلك الموعد فإنها ستكون حرة في إمداد البوسنة بالأسلحة. وفي أيار من عام ١٩٩٣, شجبت منظمة المؤتمر الإسلامي الخطة التي وضعتها الأمم الغربية وروسيا لتوفير الملاذ الآمن للمسلمين ولمراقبة الحدود المشتركة مع صربيا لكنها لا تتضمن أي تدخل عسكري. فطالبت المنظمة بإنهاء الحظر على التسلح, وإستعمال القوة ضد الأسلحة الثقيلة الصربية, وضد الغارات العدوانية التي تنطلق من الحدود الصربية, وإدخال قوات عسكرية من الدول المسلمة في قوات حفظ السلام. وفي الشهر التالي, وعلى الرغم من الإعتراضات الغربية والروسية, جاءت منظمة المؤتمر الإسلامي لتحضر مؤتمر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لكي تأيد فيه قراراً يدين إعتداءات الصرب والكروات, ولكي تدعو الأمم المتحدة إلى إنهاء الحظر على التسلح. وفي تموز من سنة ١٩٩٣, عرضت منظمة المؤتمر الإسلامي, وهو أمر أحرج الغرب نوعاً ما, أن ترسل المنظمة ١٨,٠٠٠ جندي لحفظ السلام ليكونوا تحت تصرف الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام, وكان هؤلاء الجنود سيأتون من إيران, وتركيا, وماليزيا, وتونس, وباكستان, وبنغلادش. فأشهرت الولايات المتحدة حق النقض على إشتراك إيران في هذه القوات, وإعترض الصربيون بقوة على القوات التركية. وهؤلاء الأخيرين, على الرغم من هذا الإعتراض, جاءوا إلى البوسنة في صيف سنة ١٩٩٤, وبحلول سنة ١٩٩٥ أصبحت قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة تتألف من ٢٥,٠٠٠ جندي بضمنهم ٧٠٠٠ جندي من تركيا, وباكستان, وماليزيا, وإندونيسيا, وبنغلادش. وفي آب سنة ١٩٩٣, جاء وفد من منظمة المؤتمر الإسلامي, يقوده وزير الخارجية التركي, يحاول إقناع بطرس بطرس غالي و ورن كرستوفر ليؤيدا ضربات جوية عاجلة يقوم بها

حلف الناتو لحماية البوسنيين من الهجمات الصربية. وكما نقلت تقارير إعلامية, فإن فشل الغرب في القيام بهذا الأجراء تسبب في توترات خطيرة بين تركيا وحلفائها في حلف الناتو(47).

وتبعا لذلك, أجرى رئيس الوزراء التركي ورئيس الوزراء الباكستاني زيارةً إلى سرايفو, تم الترويج لها شعبياً أحسن ترويج, ليجسدا على أرض الواقع إهتمام المسلمين, وكررت منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى مطالبها بالمساعدة العسكرية لحماية البوسنيين. وفي صيف سنة ١٩٩٥, أدى فشل الغرب في الدفاع عن المناطق الأمينة التي حرمت الأمم المتحدة عليها القتال من الهجمات الصربية إلى أن توافق تركيا على تقديم العون العسكري إلى البوسنة وأن تدرب الجنود البوسنيين, وأن تلزم ماليزيا نفسها ببيعهم أسلحة بأنتهاك للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة, وأن توافق الأمارات العربية المتحدة على مدهم بالأموال اللازمة لسد حاجاتهم العسكرية والإنسانية. وفي آب من سنة ١٩٩٥, أعلن وزراء خارجية تسع دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن حظر التسلح الذي فرضته الأمم المتحدة باطل المفعول وفي أيلول من نفس السنة وافق الأعضاء الإثنان والخمسون للمنظمة على تقديم إسناد في السلاح والإقتصاد إلى البوسنيين.

وفي حين لم تُولّد أية قضية أخرى تأييداً تم الإجماع عليه بأكثر من هذا الإجماع في جميع أرجاء العالم الإسلامي, كان لمأزق مسلمي البوسنة وقع خاص في تركيا. فقد كانت البوسنة جزءاً من الإمبراطورية العثمانية حتى سنة ١٨٧٨ في الواقع الفعلي وحتى سنة ١٩٠٨ في الصلة النظرية, ويؤلف المهاجرون واللاجئون البوسنيين ٥ بالمائة تقريباً من سكان تركيا. إن التعاطف من أجل الحركة البوسنية والغضب عند إدراك فشل الغرب في حماية البوسنيين كانا طاغيين على الشعب التركي, فإستثمر حزب الرفاء التركي الإسلامي المتطرف المعارض هذه القضية ضد الحكومة. وفي مقابل ذلك, شدد مسئولو الحكومة على مسؤوليات تركيا الخاصة فيما يتعلق بجميع مسلمي البلقان, وكانت الحكومة بين الحين والآخر تحث على تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لضمان حماية مسلمي البوسنة(48).

إلى حد بعيد, كانت المساعدة الأهم على الإطلاق التي قدمتها *الأمة* إلى المسلمين البوسنيين هي العون العسكري الذي شمل: أسلحةً, وأموالاً لشراء الأسلحة, وتدريب عسكري, ومتطوعين. وبعد قيام الحرب مباشرةً دعت الحكومة البوسنية *المجاهدين* للمجيء إلى البوسنة, وبلغ

عدد المتطوعين الإجمالي, نقلاً عن تقارير إعلامية, حوالي ٤٠٠٠ متطوع, وهو عدد أكثر من عدد الأجانب الذين قاتلوا سواءاً كانوا إلى صف الصربيين أو الكرواتيين. وضم هذا العدد وحدات من الحرس الجمهوري الإيراني وكثير من الذين قاتلوا في أفغانستان. وكان بينهم مواطنين من باكستان, وتركيا, وإيران, والجزائر, والمملكة العربية السعودية, ومصر, والسودان, علاوة على ضيوف البانيين وأتراك, وعمال كانوا يشتغلون بأعمال متنوعة من ألمانيا, والنمسا, وسويسرا. وتكفلت المنظمات الدينية السعودية بتجنيد كثير من المتطوعين؛ فقتل أربعة وعشرون سعودياً في الأشهر الأولى من الحرب في سنة ١٩٩٢. وكانت جمعية الشباب المسلم العالمية تنقل الجرحى من المقاتلين بالطائرات لتعود بهم إلى مدينة جدة لأحاطتهم بالرعاية الطبية. وفي خريف سنة ١٩٩٢, وصلت بمجموعات مدربة على حرب العصابات من حزب الله الشيعي اللبناني لتدريب الجيش البوسني, وتولى مهمة هذا التدريب فيما بعد على نحو واسع الحرس الجمهوري الإيراني. وفي ربيع عام ١٩٩٤, جاء في تقارير أجهزة الإستخبارات الغربية بأن وحدة من الحرس الجمهوري الإيراني تتألف من ٤٠٠ شخص كانت تنظم عصابات متطرفة وخلايا إرهابية. وتحدث بهذا الشأن أحد المسئولين الأمريكان قائلاً؛ "إن الإيرانيين يرون هذا الأمر بأنه سبيل للوصول إلى الأحشاء الداخلية الرخوة لأوربا". وطبقاً لتقارير الأمم المتحدة, فإن *المجاهدين* دربوا ٣٠٠٠—٥٠٠٠ بوسني لتكوين فرق خاصة للإسلاميين المتطرفين. وإستعملت الحكومة البوسنية *المجاهدين* من أجل القيام بـ"نشاطات إرهابية, وغير شرعية, وقوة لإحداث صدمة", برغم أن هذه الوحدات كثيراً ما كانت تضايق السكان المحليين وتتسبب بمشاكل أخرى للحكومة. وإشترطت إتفاقات ديتون أن يرحل كل المقاتلين الأجانب عن البوسنة لكن الحكومة البوسنية ساعدت بعض المقاتلين على البقاء فيها بوساطة منحهم حق المواطنة البوسنية وسجلت الحرس الجمهوري الإيراني على أنهم عمال إغاثة. وقال مسئول أمريكي في سنة ١٩٩٦ محذراً؛ "إن الحكومة البوسنية مدينة لهذه الجماعات وبخاصة الإيرانيين منهم بالكثير. ولقد أثبتت الحكومة بأنها غير قادرة على مواجهتهم, وفي خلال إثنا عشر شهراً سنكون نحن راحلين لكن *المجاهدين* عازمين على البقاء"[49].

وساهمت الدول الغنية *للأمة*, وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وإيران, بمبالغ ضخمة من الأموال لتطوير القوة العسكرية البوسنية. وفي الأشهر الأولى من الحرب التي إندلعت في سنة

١٩٩٢, قدمت الحكومة السعودية ومصادر خاصة ١٥٠ مليون دولار مساعدةً للبوسنيين, وزعموا أنها من أجل الأغراض الإنسانية ولكن عُرف على نطاق واسع فيما بعد أنها كانت تستخدم بقسمها الأكبر من أجل الأغراض العسكرية. ونقلت تقارير إعلامية بأن البوسنيين حصلوا على ١٦٠ مليون دولار ثمناً لأسلحة في خلال أول سنتين من الحرب. وما بين سنتي ١٩٩٣–١٩٩٥, تلقى البوسنيون ٣٠٠ مليون دولار أخرى لشراء الأسلحة علاوة على ٥٠٠ مليون دولار كانت غايتها الظاهرية للمساعدة الإنسانية. وكانت إيران كذلك مصدراً رئيساً للدعم العسكري, وحسبما قاله مسئولون أمريكان, فإن إيران كانت تنفق مئات الملايين من الدولارات في السنة على الأسلحة من أجل البوسنيين. وطبقاً لتقرير آخر, فإن نسبةً تتراوح بين ٨٠ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة من مبلغ إجمالي قدره ٢ مليار دولار وهو ثمن الأسلحة التي دخلت البوسنة في أثناء السنين الأولى من الإقتتال, كانت قد ذهبت إلى المسلمين. ونتيجة لهذا العون المالي, كان البوسنيون قادرين على شراء ألاف الأطنان من الأسلحة. وكان من بين الشحنات المدونة في السجلات واحدة جاء فيها ٤٠٠٠ بندقية ومليون إطلاقة عتاد, وثانية جاء فيها ١١,٠٠٠ بندقية و ٣٠ مدفع هاون و ٧٥٠,٠٠٠ إطلاقة عتاد, وثالثة جاء فيها صواريخ أرض — أرض, وذخيرة, وسيارات جيب عسكرية, ومسدسات. وكل هذه الشحنات تم تصنيعها في إيران التي كانت المصدر الرئيس للأسلحة, لكن تركيا وماليزيا كانتا أيضا مموليتي أسلحة كبيرتين. فكانت بعض الأسلحة تُنقَل جواً مباشرةً إلى البوسنة, إلا أن أغلبها جاء عبر كرواتيا, فأما أن تمّر عبر أجوائها إلى زغرب ومن ثم تواصل طريقها عبر البر, أو أنها تأتي عن طريق البحر إلى ميناء سبلت أو غيره من الموانئ الكرواتية ومن ثم تتابع طريقها عبر البر حتى تدخل البوسنة. وفي مقابل السماح بهذا العبور, إستولى الكرواتيون على جزء من هذه الأسلحة, وحسبما نقلته تقارير إعلامية, فإنهم إستولوا على ثلث تلك الأسلحة, ولأنهم كانوا يتحسبون بوعي بأنهم يمكن أن يقاتلوا البوسنيين فعلاً في المستقبل, منعوا تمرير الدبابات والمدفعية الثقيلة عبر أراضيهم[50].

إن المال, والرجال, والتدريب, والأسلحة التي جاءت من إيران, والمملكة العربية السعودية, وتركيا, وذول مسلمة أخرى مكّنت البوسنيين من أن يحولوا ما كان يسميه كل شخص بالجيش "الخرب" إلى قوة عسكرية كفوءة ذات أسلحة ومعدات جيدة بأعتدال, وبحلول

شتاء عام ١٩٩٤, نقلت تقارير المراقبين من خارج النزاع بأنه حدث تطور كبير في زيادة تماسكه التنظيمي وتعاظم فعاليته العسكرية[51]. ولكي يجعل البوسنيون قدرتهم العسكرية الجديدة تعمل في ميدان المعركة, فإنهم كسروا وقف إطلاق النار وشنوا هجمات ناجحة في بادئ الأمر على الميليشيات الكرواتية ومن ثم, في أواخر الربيع, هجموا على الصربيين. وفي خريف سنة ١٩٩٤, تحركت الفرقة الخامسة البوسنية خارج المنطقة الأمينة التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال في مدينة بيهاك ثم إندفعت خلف القوات الصربية لتصنع بذلك أكبر نصر بوسني منذ بداية الحرب وحتى ذلك الحين وإستردت به أراضي شاسعة من الصرب الذين كان يقيد حركتهم حظر ضربه الرئيس ميلوزوفتش على إسناد كان يقدم إليهم. وفي آذار من سنة ١٩٩٥, خرق الجيش البوسني مرةً أخرى هدنة بين الطرفين وشرع بتقدم كبير بالقرب من مدينة توزلا, وهو التقدم الذي أعقبه هجوم حول سراييفو. إن الدعم الذي قدمه النسباء المسلمين للحكومة البوسنية كان ضرورياً وعاملاً حاسماً مَكّنها من النهوض بهذه التغيرات في الميزان العسكري في البوسنة.

كانت الحرب في البوسنة حرباً بين حضارات. فالأطراف الثلاثة من المستوى الأول التي إشتبكت فيها جاءت من ثلاث حضارات مختلفة وتؤمن بأديان مختلفة. وماعدا حالة واحدة إستثنائية, فإن اللاعبين المشاركين من المستويين الثاني والثالث تبعوا الخط الحضاري تماماً. فالدول والمنظمات المسلمة إحتشدت على نطاق العالم لتقف خلف المسلمين البوسنيين وبالضد من الكروات والصرب. وقامت الدول والمنظمات الأرثوذوكسية عالمياً بمساندة الصرب ووقفت بالضد من الكروات والمسلمين. وقامت الحكومات والنخب الغربية بدعم الكروات وعاقبت الصرب بقسوة, وكانت بعامتها غير مكترثة بالمسلمين أو خائفة منهم. وبينما كانت معارك الحرب مستعرة, كانت الأحقاد, والإنقسامات بين الجماعات تزداد اتقاداً وعمقاً وتزداد قوة تمسكها بهوياتها الدينية والحضاراتية, وحدث ذلك على نحو واضح عند المسلمين. وعلى أية حال, إن الدروس التي يمكن أن يستخلصها المرء من الحروب البوسنية هي, أولاً؛ يمكن أن يعتمد المشاركون في المستوى الأول في حروب خط الصدع على المساعدة التي قد تكون كبيرة وضرورية من نسبائها الحضاراتيين, ثانياً؛ إن مثل هذا العون قد يؤثر على مجريات الحرب, ثالثاً؛

إن حكومات وشعوب حضارة ما لا تهرق دماً أو تستهلك كثراً لمساعدة أناس ينتمون إلى حضارة أخرى يقاتلون في حرب لخط صدع.

وكان الإستثناء الوحيد الجزئي لهذا النموذج الحضاراتي هو الولايات المتحدة التي فضل قادتها مساندة المسلمين بنحو متكلف. ولكن, في العمل على أرض الواقع, كان الدعم الأمريكي محدوداً. فوافقت إدارة كلنتن على إستعمال القوة الجوية الأمريكية ولكن لم توافق على إستعمال القوة البرية لحماية المناطق الأمينة التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال ودافعت عن إنهاء حظر التسلح. و لم تضغط ضغطاً جاداً على حلفائها لدعم البوسنيين, لكنها غضت النظر عن كلا الأمرين؛ شحنات الأسلحة الإيرانية إلى البوسنيين والتمويل السعودي لمشتريات الأسلحة البوسنية, وفي سنة ١٩٩٤ أمسكت عن التشديد على حظر التسلح[52]. وبسبب قيامها بهذه الأمور, أثارت الولايات المتحدة عدوانية حلفائها في حلف الناتو, وقادت إلى ظهور ما كان يُدرَك على نطاق واسع بأنه أزمة كبيرة في منظمة الناتو. وبعد أن تم التوقيع في إتفاقات ديتون[٨], وافقت الولايات المتحدة على التعاون مع المملكة العربية السعودية ودول مسلمة أخرى لتدريب وتجهيز القوات البوسنية. لهذا, يطرح السؤال التالي نفسه؛ لماذا كانت الولايات المتحدة في أثناء الحرب وبعدها هي الدولة الوحيدة التي تخرج عن القالب الحضاراتي وتصير الدولة غير المسلمة الوحيدة التي تدعم مصالح البوسنيين وتعمل مع الدول المسلمة وبالنيابة عنهم؟ ما الذي يفسر هذا الشذوذ الأمريكي؟

وأحد الإحتمالات هو إن هذه الحالة لم تكن فعلاً حالة شاذة, بل الأحرى عملاً بسياسة واقعية حضاراتية محسوبة بدقة. فعن طريق الوقوف إلى صف البوسنيين والمطالبة, التي لم تكن ناجحة, بإنهاء الحظر, كانت الولايات المتحدة تحاول أن تقلل من تأثير الدول المسلمة الأصولية مثل إيران و السعودية على البوسنيين الذين كانوا فيما مضى علمانيين وذوي توجهات أوربية. ولكن إذا كان هو هذا الدافع وراء سلوك الولايات المتحدة, فلماذا قبلت إذن بالمساعدة الإيرانية والسعودية, ولماذا لم تدفع الأمور بقوة أشد نحو إنهاء الحظر الذي لو تم لكان قد منح الشرعية للمساعدة الغربية؟ ثم لماذا لم يحذر المسئولون الأمريكان جهاراً من أخطار الأصولية الإسلامية المتطرفة في دول البلقان؟ ثمة تفسير آخر للسلوك الأمريكي وهو أن حكومة الولايات المتحدة

---

[٨] هي الأتفاقات التي جرت برعاية الأمم المتحدة في مدينة ديتون وأنهت حروب يوغسلافيا بتوقيع جميع أطراف النزاع فيها. المترجم.

كانت تحت ضغط يسلطه عليها أصدقائها من العالم المسلم, والضغط الأشد وضوحاً جاء من تركيا والسعودية, فأذعنت إلى رغباتها لكي تحافظ على علاقات جيدة معها. إلا أن هذه العلاقات تضرب جذورها في إلتقاء المصالح التي لا تتعلق بالبوسنة, ولم يكن يحتمل أن يصيبها ضرر ذو شأن بسبب فشل أمريكي في مساعدة البوسنة. وعلاوة على ذلك, فإن هذا التفسير لم يكن ليبين السبب الذي جعل الولايات المتحدة تقبل ضمناً بدخول كميات هائلة من الأسلحة الإيرانية إلى البوسنة في وقت كانت فيه تتحدى إيران بين الحين والآخر على الجبهات الأخرى, وكانت السعودية تتنافس مع إيران للفوز بالتأثير في البوسنة.

على الرغم من أن إعتبارات السياسة الواقعية الحضاراتية ربما تكون قد لعبت دوراً ما في صياغة المواقف الأمريكية, تظهر عوامل أخرى لتبدو أنها كانت أشد تأثيراً. فالأمريكيون يرغبون في تعريف قوى الخير وقوى الشر في أي نزاع أجنبي ثم يجعلوا أنفسهم إلى صف الأول. وإن الفظاعات التي إرتكبها الصرب في وقت مبكر من الحرب جعلت صورتهم أمام الأمريكان صورةً لـ"أناس أشرار" يقتلون الأبرياء, ويقترفون الإبادات الجماعية, بينما كان البوسنيين قادرين على أن يرسموا لأنفسهم صورة الضحايا بلا منقذ. وفي جميع مجريات الحرب لم تتنبه الصحافة الأمريكية إلا قليلاً لعمليات التطهير العرقي التي يقوم بها الكروات والمسلمون ولجرائم الحرب أو للإنتهاكات التي قامت بها القوات البوسنية في المناطق الآمنة التي حرمت فيها الأمم المتحدة القتال وقرارات وقف إطلاق النار. كما عبرت عن ذلك ريبكا ويست بقولها: "أصبح البوسنيون, عند الأمريكان, الشعب البلقاني المدلل الذي جعل في قلوبهم وثبت فكرة أنهم يعانون وأبرياء, وأنهم المذبوحون دائماً وأبداً, وما كانوا يوماً جزارين أبداً"[53].

وكانت النخب الأمريكية كذلك تميل إلى البوسنيين ميلاً يفضلهم, بسبب أن البوسنيين يحبون فكرة الدولة المتعددة الثقافات, وفي المراحل المبكرة من الحرب رسمت الحكومة البوسنية هذه الصورة لنفسها بنجاح. وفي أثناء كل التقلبات التي مرت بها الحرب ظلت السياسة الأمريكية متمسكة بعناد بفكرة أن تكون البوسنة متعددة الأعراق على الرغم من أن صربيي وكرواتيي البوسنة يرفضونها بأغلبيتهم الساحقة. وبرغم أن إنشاء دولة متعددة الأعراق كان أمراً مستحيلاً بنحو واضح, كما تؤمن النخب الأمريكية بهذا الأمر كذلك, مادامت إحدى الجماعات العرقية

كانت ترتكب المجازر لإبادة الجماعة الأخرى, دمجت هذه النخب بين هذه الصور المتناقضة في عقولها فأنتجت تعاطفاً واسع النطاق مع الحركة البوسنية. وهكذا, فإن المثالية, وأخلاقية التمسك بالفضيلة, والغرائز الإنسانية, والسذاجة, والجهل الأمريكية فيما يتعلق بالبلقان جعلت النخب مؤيدة للبوسنيين ومعادية للصرب. وفي نفس الوقت, فإن غياب مصالح أمنية أمريكية ذات شأن في البوسنة وغياب أية رابطة ثقافية معها لم تجعل لدى حكومة الولايات المتحدة من سبب لفعل الكثير لكي تساعد البوسنيين بإستثناء السماح للإيرانيين والسعوديين بتسليحهم. وبسبب أن الحكومة الأمريكية كانت ترفض إدراك الغايات التي قامت من أجلها الحرب, فإنها جعلت حلفائها ينفرون عنها, وأطالت أمد الإقتتال, وساعدت على قيام دولة مسلمة في البلقان متأثرة من أساسها وبقوة بأيران. وفي نهاية المطاف, شعر البوسنيون بمرارة جارحة في أعماق نفوسهم من الولايات المتحدة, التي تحدثت بفخامة وتشامخ ولم تعط إلا الشح, بينما شعروا بعظيم الإمتنان لنسبائهم المسلمين, الذين أتوهم في محنتهم بالمال والأسلحة التي كانت ضرورية لبقائهم وتحقيق إنتصارات عسكرية.

وتحدث برنارد ـــ هنري لفي مشيراً إلى البوسنة قائلاً؛ "إن البوسنة هي إسبانيتنا الجديدة", وإتفق مع هذا الرأي رأي محرر صحيفة سعودي بقوله؛ "لقد أصبحت الحرب في البوسنة والهيرسك النظير العاطفي الذي يماثل القتال ضد الفاشية في الحرب الأهلية الإسبانية. فأولئك الذين ماتوا هناك يُحسبَون شهداء حاربوا من أجل إنقاذ رفاقهم المسلمين"(54). إن هذه المقارنة تدل على فطنة. إذ في طور من أطوار الحضارات تغدو البوسنة وكأنها إسبانيا في عين كل طرف. فكانت الحرب الأهلية الإسبانية حرباً بين أنظمة سياسية وآيدلوجيات. أما الحرب البوسنية فهي حرب بين حضارات وأديان. فهب الديمقراطيون, والشيوعيون, والفاشيون إلى إسبانيا كل يقاتل في خندق أخوانه في الآيدلوجية, وقامت الحكومات الديمقراطية, والشيوعية, وبنحو مفعم بالحيوية والنشاط الحكومات الفاشية منها بتقديم العون لهم. وشهدت الحروب اليوغسلافية إحتشاداً هائلاً للدعم القادم من الخارج قامت به الدول المسيحية الغربية, والدول المسيحية الأرثوذوكسية, والدول المسلمة إلى نسبائها الحضاراتيين ونيابة عنهم. وأصبحت القوى الرئيسة للأرثوذوكس, والإسلام, والغرب كلها مشتبكة بعمق في النزاع. وبعد أربعة سنين وضعت

الحرب الأهلية الإسبانية أوزارها عند نهاية واضحة المعالم, وهي إنتصار قوات الزعيم فرانكو. أما الحروب التي دارت رحاها بين المجتمعات الدينية في البلقان فربما تهمد أو حتى تتوقف إلى زمن ما, ولكن لا يُرجَح أن يحقق أي طرف فيها نصراً حاسماً, وإن عدم حدوث إنتصار يعني أن الحرب لم تنتهي. وكانت الحرب الأهلية الإسبانية مقدمة إستهلالية للحرب العالمية الثانية, أما الحرب البوسنية فهي واقعة من أشد الوقائع دموية في الإصطدام الذي لا ينقطع بين الحضارات.

إيقاف حروب خط الصدع

"لكل حرب نهاية" هذا ما تقوله الحكمة التقليدية. فهل تنطبق هذه الحكمة على حروب خط الصدع؟ نعم و لا. فربما يتوقف العنف على خط لصدع تماماً لفترة من الزمن لكنه نادراً ما ينتهي بلا رجعة. ومن الخصائص المميزة لحروب خط الصدع حدوث هدنات متعاقبة, وتوقفات في إطلاق النار, وقيام هدنات عسكرية, لكنها لا تتوقف بمعاهدات سلام شاملة يجري فيها حل القضايا السياسية المركزية. فلحروب خط الصدع خصيصة التوقف تارة — والقيام تارةً أخرى لأنها تضرب بجذورها عميقاً في نزاعات خط الصدع التي تتضمن علاقات عدوانية راسخة بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة. وهذه النزاعات, بدورها, تنشأ بسبب التجاور المكاني الجغرافي, والأديان والثقافات المختلفة, والبنى الإجتماعية المنعزلة, والذكريات التاريخية للمجتمعين المتجاورين. وبعد مسيرة قرون, ربما تنمو هذه النزاعات وتتطور فربما يختفي النزاع الأصل. أو ربما يختفي النزاع بسرعة ووحشية إذا ما أفنت إحدى الجماعات الجماعة الأخرى. أما إذا لم يقع أي من هذين الأمرين, فإن الصراع سيظل قائماً, وتظل النوبات المتعاقبة من العنف مستمرة. إن حروب خط الصدع ذات نوبات متقطعة؛ فهذه الحروب لا يمكن إنهائها.

ولكي يحدث توقف مؤقت حقيقي في حرب لخط صدع عادة ما يعتمد على إكتمال أمرين. الأول؛ بلوغ الأطراف المشتبكة في المستوى الأول حالة الإنهاك. فعند مرحلة ما من الحرب عندما يكون عدد القتلى والجرحى قد بلغ عشرات الآلاف, وتصير أعداد اللاجئين مئات الآلاف, وتستحيل مدن مثل — بيروت, وغروزني, وفوكوفار[٩] — إلى أكوام من الحجر المثلب, وتبدأ

---

[٩] مدينة كرواتية على نهر الدانوب تقع على الحدود السياسية الفاصلة بين كرواتيا وصربيا. المترجم

الناس بالصراخ "هذا جنون, هذا جنون, هذا يكفي, حدث ما فيه الكفاية". ولا يعود الأصوليون المتطرفون في كلا الجانبين قادرين على إثارة روح الإنتقام الشعبية, فإن المفاوضات التي إنقطعت فجأة بعد عشرات وظلت بلا جدوى لسنين, تدب فيها الحياة من جديد, ويعود المعتدلون ليؤكدوا على قدراتهم ويصلون إلى إتفاق من نوع ما لكبح رحى المذبحة. فبحلول ربيع عام ١٩٩٤, كانت الحرب التي ظلت نيرانها مشتعلة ست سنوات حول ناغورنو ـ كارباخ قد أنهكت الأرمينيين والأذربيجانيين كلاهما ولهذا السبب وافقا على هدنة. وفي خريف سنة ١٩٩٥, نقلت تقارير إعلامية ما يشبه ذلك, لتقول بأنه في البوسنة "صارت كل الأطراف منهكة", فتبلورت إتفاقات ديتون[55]. إلا أن مثل هذه التوقفات تكون محدودة بذاتها. فهي تمكن كلا الطرفين من الإسترخاء لفترة وسد النقص الذي أصاب مواردهما. ثم, عندما يرى أحد الطرفين فرصة للفوز بشيء, فإن الحرب تندلع من جديد.

وإن تحقيق توقف مؤقت يتطلب كذلك عامل ثاني وهو؛ تدخل أطراف أخرى غير الأطراف المشتبكة في المستوى الأول لها المصلحة والنفوذ لكي تجمع المتقاتلين معاً. فحروب خط الصدع تكاد لا تتوقف قط عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف في المستوى الأول وحدهما, ولا تتوقف عن طريق توسط أطراف أخرى ليس لها مصلحة في توقفها إلا ما ندر. لأن الإختلاف الثقافي, والأحقاد الدفينة المستمكنة, والعنف المتبادل التي أبلى بها كل منهما الآخر تجعل الأمر عسيراً إلى أصعب حد على أطراف المستوى الأول أن تجلس معاً وتشرع بنقاش مثمر يتطلع إلى صيغة من وقف إطلاق النار. فالقضايا الأساسية مثل؛ من الذي يسيطر على أية أرض وعلى أي شعب وبأية صيغ, تظل عائمة على السطح وتمنع حصول إتفاق حتى على مسائل أكثر تحديداً من ذلك.

وفي بعض الأحيان, يمكن أن تحل النزاعات بين دول أو جماعات ذات ثقافة مشتركة عبر وساطة يقوم بها طرف ثالث لا مصلحة له في النزاع يتقاسم معها ثقافتها, وله شرعية معترف بها في داخل عائلة تلك الثقافة, ولهذا السبب يمكن أن يثق به الطرفان المتنازعان ليجد حلاً لنزاع له جذور في قيم تلك الثقافة. فإستطاع البابا أن يتوسط بنجاح في نزاع الحدود التشيلي ـ الأرجنتيني. أما في النزاعات التي تقع بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, فلا توجد أطراف

ليس لها مصلحة فيها. إذ أن إيجاد فرد, أو مؤسسة, أو دولة يعتقد كلا الطرفين بأنها جديرة بالثقة هو أمر صعب إلى حد بعيد. فأي وسيط ممكن ينتمي إلى إحدى الحضارتين المتنازعتين أو إلى حضارة ثالثة وإن كانت ذات ثقافة ومصالح أخرى, فإنه لا يوحي بالثقة لأي طرف من طرفي النزاع. فإن البابا لن يستدعيه الشيشانيون والروس, أو التاميل والسنهاليزيون ليتوسط في حل نزاعات تقع بينهم. وكذلك, عادة ما تفشل المنظمات الدولية لأنها تفتقر القدرة على فرض تكاليف باهظة على طرفي النزاع أو تعرض عليهم فوائداً عظيمةً لإنهائه.

إن حروب خط الصدع لا ينهيها الأفراد, أو الجماعات, أو المنظمات التي لا مصلحة لها في إنهائها, ولكن تنهيها الأطراف ذات الشأن في المستويين الثاني والثالث الذين قد هرعوا إلى نصرة نسبائهم ولهم القدرة على التفاوض بشأن إتفاقات مع نظرائهم من الجانب الآخر, من ناحية, ولهم القدرة على إغراء نسبائهم للقبول بهذه الإتفاقات من ناحية أخرى. وبينما تزيد نصرة نسيب الحضارة من ضراوة الحرب وتطيل أمدها, فهي كذلك بعامتها ضرورية, برغم من أنها ليست شرطاً كافياً, لإحتوائها وإيقافها. وعادة لا يريد المناصرون من المستويين الثاني والثالث أن تتسع الحرب إلى أبعد من المتقاتلين في المستوى الأول ولهذا السبب تحاول إبقاء الحرب تحت سيطرتها. وللمشاركين في المستويين الثاني والثالث مصالح متنوعة أكثر من المتحاربين في المستوى الأول, الذين لا يشغلهم إلا على الحرب, وهم يهتمون بقضايا أخرى في علاقات بعضهم ببعض. ولهذا السبب، فعند منعرج ما من الحرب, يُحتمَل أن يروا أن إيقاف الإحتراب يصب في مصلحتهم. وبسبب أنهم هرعوا لنصرة نسبائهم, فإن لهم حكم على نسبائهم, وهكذا يصير المناصرون هم الكابحون والموقفون للحرب.

أما الحروب التي ليس فيها أطراف من المستويين الثاني والثالث, فإن إحتمال توسعها أقل من الأخريات لكنها أصعب في وصولها إلى توقف, كما هو حال الحروب التي تنشب بين جماعات تنتمي إلى حضارات تفتقر إلى دول جوهر. وإن حروب خط الصدع التي تتضمن تمرداً في داخل دولة قائمة وتفتقر إلى مناصرة ذات شأن هي كذلك تَجرّ معها مشاكلاً خاصة. فإذا إستمرت الحرب لأية مدة طويلة من الزمن, فإن مطالب المتمردين تميل إلى التصاعد من صيغة للحكم الذاتي إلى الإستقلال التام, الأمر الذي ترفضه الحكومة. وعادة ما تطالب الحكومة بأن

يتخلى المتمردون عن أسلحتهم كخطوة أولى نحو إيقاف القتال, وهو الأمر الذي يرفضه المتمردون. والأمر الطبيعي تماماً كذلك, أن تقاوم الحكومة تدخل أي طرف خارجي فيما تعتبره مشكلة داخلية صرفة أثارتها "عناصر مجرمة". وإذ تُعَرِّفها الحكومة بأنها شأن داخلي, فهو أمر يمنح دولاً أخرى عذراً بأن لا تتدخل في النزاع, كما لا يزال يجرى الحال مع القوى الغربية والشيشان.

إن هذه المشاكل تكون معقدة عندما تفتقر الحضارات المشتبكة إلى دول جوهر. فعلى سبيل المثال؛ إن الحرب في السودان التي إندلعت في سنة ١٩٥٦, تم إيقافها في سنة ١٩٧٢, حينما بلغ الطرفان حالة الإنهاك, وقام المجلس العالمي للكنائس ومجلس عموم إفريقيا للكنائس, وهو إنجاز فريد بالفعل لمنظمات مؤسساتية غير حكومية, بالتفاوض بنجاح على إبرام إتفاق أديس أبابا الذي يمنح جنوب السودان حكماً ذاتياً. ولكن بعد عقد من الزمن, أبطلت الحكومة من جانبها هذا الإتفاق, فنشبت الحرب تارةً أخرى, فزادت مطالب المتمردين, وتصلب موقف الحكومة, وفشلت المحاولات الساعية إلى التفاوض من أجل إيقاف النزاع مرةً أخرى. فلم يكن للعالم العربي ولا لإفريقيا دول جوهر لها المصلحة والسلطة تجعلها تضغط على الأطراف المتحاربة. فلم تنجح حتى محاولات التوسط التي قام بها جيمي كارتر والعديد من القادة الأفارقة وحتى المحاولات التي قامت بها لجنة من دول شرق إفريقية تألفت من كينيا, وإريتريا, وأوغندا, وأثيوبيا آلت إلى الفشل. أما الولايات المتحدة, التي لها علاقات عدائية عميقة مع السودان, لم تستطع أن تتصرف على نحو مباشر؛ ولم تكن تستطيع أن تطلب من إيران, أو العراق, أو ليبيا, هذه الدول التي لها علاقات وثيقة مع السودان, لكي تلعب أدواراً ذات جدوى لإيقاف النزاع؛ لهذا السبب ما كان أمامها إلا أن تجعل السعودية تقوم بهذا الدور, إلا أن التأثير السعودي على السودان كان محدوداً أيضاً[36].

وبنحو عام, يجري توسيع المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار إلى الحد الذي تكون فيها مشاركة متوازية ومتساوية نسبياً للأطراف من المستويين الثاني والثالث من كلا الجانبين. ولكن في بعض الحالات؛ ربما تكون دولة جوهر واحدة لها من القوة والنفوذ ما يكفي أن تدفع بمفردها الطرفين المتقاتلين إلى وقف الحرب. ففي سنة ١٩٩٢, حاول مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا (سي. أس. سي. أي) أن يتوسط لإيقاف الحرب الأرمينية ــ الأذربيجانية. فتم تكوين لجنة, هي مجموعة

المنسك[١٠]، التي ضمت الأطراف من المستويات الأول، والثاني، والثالث المشتركة في النزاع وهي؛ (أرمنيو ناغورنو ـ كاراباخ، وأرمينيا، وأذربيجان، وروسيا، وتركيا) بالإضافة إلى فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وجمهورية التشيك، وبلاروسيا، والولايات المتحدة. وباستثناء الولايات المتحدة وفرنسا، اللتان فيهما جماعات شتات أرمينية كبيرة، فإن بقية الدول في المجموعة لم يكن لديها إلا القليل من الإهتمام، كما لم يكن لها القدرة وإن كانت فهي ضئيلة في دفع الحرب إلى نهايتها. وعندما إتفق طرفا المستوى الثالث؛ روسيا وتركيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة على خطة ما، رفضها أرمنيو ناغورنو ـ كارباخ. إلا أن روسيا رعت بطريقة مستقلة سلسلة طويلة من المفاوضات في موسكو بين أرمينيا وأذربيجان التي "صارت بديلاً عن مجموعة المنسك و ..... هذا بددت جهود المجتمع الدولي"(57). وفي نهاية المطاف، وبعد أن أصبح المتبارين في المستوى الأول منهكين، وكانت روسيا قد أمّنت تأييد إيران للمفاوضات، صنعت جهود روسيا إتفاقاً لوقف إطلاق النار. ولأن روسيا وإيران طرفان من المستوى الثاني، فتعاونا أيضاً بمحاولات متقطعة ناجحة لترتيب وقفاً لإطلاق النار في طاجكستان.

وستكون روسيا حاضرة دائماً في مناطق عبر القوقاز وسيكون لها القدرة على تعزيز وقف إطلاق النار الذي قامت على رعايته مادام لها مصلحة في فعل ذلك. وهذا الأمر يتناقض مع وضع الولايات المتحدة فيما يخص البوسنة. فقامت إتفاقات ديتون على إقتراحات كانت قد طورتها بمجموعة الإتصال لدول الجوهر ذات الشأن وهي (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة) ولكن ولا طرف من أطراف المستوى الثالث الأخرى كانت قد تدخلت تدخلاً جوهرياً لصياغة الإتفاق النهائي، وظل طرفان، من الأطراف الثلاثة المشتبكة في المستوى الأول في الحرب، على هوامش المفاوضات. ويعتمد تعزيز الإتفاق على قوة من حلف الناتو تهيمن عليها أمريكا. فإذا سحبت أمريكا قواتها من البوسنة، فإنه لا القوات الأوربية ولا روسيا سيظل لديها حوافز للمضي في تنفيذ الإتفاق، وسيكون للحكومة البوسنية، والصرب، والكروات كل البواعث ليجعلوا القتال يندلع من جديد، ما أن يستعيدوا قواهم، وستغري الفرصة المتاحة الحكومتين الصربية والكرواتية أن يغتنموها لإدراك أحلامهما في صربيا الكبرى وكرواتيا الكبرى.

---

[١٠] منسك هي عاصمة بلاروسيا حيث تشكلت هذه المجموعة. المترجم

ولقد سلط روبرت بوتنام الضوء على المدى الذي إليه تكون المفاوضات بين الدول "لعبة بين أطراف من مستويين" يتفاوض فيها الدبلوماسيون في وقت واحد مع جمهور الأنصار في داخل بلدهم ومع نظرائهم من الدولة الأخرى. وفي تحليل مواز لذلك, يبين فيه هنتنغتون كيف أن الإصلاحيين في حكومة إستبدادية (فاشستية) الذين يتفاوضون على تحول إلى حالة من الديمقراطية مع معتدلين من المعارضة يجب عليهم كذلك أن يتفاوضوا مع/أو في مواجهة المتشددين في داخل الحكومة في حين يجب على المعتدلين أن يفعلوا نفس الأمر مع الأصوليين المتطرفين في المعارضة[58]. إن هذه اللعبات ذات المستويين تتضمن في حدها الأدنى أربعة أطراف وعلى الأقل ثلاثة وغالباً ما تكون أربع علاقات فيما بينها. أما حرب خط الصدع المعقدة, فهي لعبة ذات ثلاثة مستويات, وفيها على الأقل ستة أطراف, وعلى الأقل سبع علاقات فيما بينها. (أنظر الشكل ١١ــ١) ستجد أن العلاقات الأفقية عبر خطوط الصدع موجودة بين أزواج من أطراف من المستوى الأول, والثاني, والثالث. وتوجد علاقات عمودية بين الأطراف على مختلف المستويات في داخل كل حضارة. لهذا السبب, فإنه لكي يتحقق توقف في الإقتتال في حرب "نموذجية متكاملة" يُرجَح أن يتطلب هذا الإيقاف الأمور التالية؛

- تدخل فعال تنهض به أطراف المستويين الثاني والثالث؛
- تولي الأطراف على المستوى الثالث التفاوض على الصيغ الرئيسة لإيقاف الإقتتال؛
- يستخدم الأطراف في المستوى الثالث إسلوب العصا والجزرة لكي تحمل الأطراف في المستوى الثاني على قبول هذه الصيغ ولكي تضغط بدورها على أطراف المستوى الأول حتى تقبل بها؛
- تسحب أطراف المستوى الثاني تأييدها ودعمها لأطراف المستوى الأول, وهو إجراء في حقيقته يعني خيانتها؛ ومن ثم
- ونتيجة لهذا الضغط, تقبل أطراف المستوى الأول بهذه الصيغ, التي, بالتأكيد, تدمرها أطراف المستوى الثاني حينما ترى أن تدميرها يصب في مصلحتها.

وتضمنت عملية السلام البوسنية كل هذه العناصر. فالمحاولات التي قام بها لاعبون على إنفراد وهم؛ الولايات المتحدة, وروسيا, والإتحاد الأوربي, للوصول إلى إتفاق كانت بنحو واضح يعوزها النجاح. وكانت القوى الأوربية كارهة لجعل روسيا شريكاً كاملاً في عملية السلام. فإحتج الروس بقوة على إقصائهم, متحججين بأنه كانت لهم روابط تاريخية مع الصرب وكذلك مصالح مباشرة في البلقان أكثر من أية قوة كبيرة أخرى. وأصرت روسيا على أن تكون لاعباً أساساً في المحاولات الرامية إلى حل النزاعات وشجبت بقوة "الميل من جانب الولايات المتحدة إلى إملاء صيغها على الآخرين" وأصبحت الحاجة إلى ضم الروس في هذه المحاولات جلية في شباط من سنة ١٩٩٤. ومن دون إستشارة روسيا, وجه حلف الناتو إنذاراً إلى صرب البوسنة لسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو وإلا تواجه هجمات جوية. وقاوم الصرب هذا المطلب, وكان يبدو محتملاً أن تحدث مواجهة عنيفة مع حلف الناتو. فقال يالتسن محذراً؛ "إن بعض الناس يحاولون الآن حل القضية البوسنية من دون مشاركة روسيا" و "نحن لن نسمح بهذا الأمر". ومن ثم أخذت الحكومة الروسية المبادرة على عاتقها فأقنعت الصرب بأن يسحبوا أسلحتهم إذا نشرت روسيا قوات لحفظ السلام على مناطق سراييفو. فمنعت هذه الضربة الدبلوماسية تصاعد العنف, فتبين للغرب السلطان الروسي على الصرب, فجلبت القوات الروسية إلى قلب المنطقة التي يدور عليها النزاع بين مسلمي البوسنة وصربيها[59]. ومن خلال هذه المناورة حققت روسيا مطلبها في "شراكة متكافئة" مع الغرب في التعامل مع البوسنة.

ولكن في نيسان من سنة ١٩٩٤, أجاز حلف الناتو مرة أخرى قصف المواضع الصربية من دون إستشارة روسيا. فأدى قرار الناتو هذا إلى ردة فعل سلبية هائلة عبر الطيف السياسي الروسي وزاد من قوة المعارضة القومية ضد يالتسن وكوزيروف. وبعد ذلك مباشرة, شكلت القوى ذات الصلة في المستوى الثالث وهي ــ بريطانيا, وفرنسا, وألمانيا, وروسيا, والولايات المتحدة ــ مجموعة إتصال لوضع مشروع لتسوية ما. وفي حزيران من سنة ١٩٩٤, قدمت هذه المجموعة خطةً تقضي بأن تكون ٥١ بالمائة من أرض البوسنة إلى إتحاد مسلم ــ كرواتي وبأن تكون ٤٩ بالمائة منها إلى صرب البوسنة, فصارت هذه الخطة فيما بعد الأساس الذي قام عليه

إتفاق دبتون الذي أعقبها. وفي العام التالي, كان الأمر ضرورياً أن يتم إجراء ترتيبات تمهد إلى مشاركة القوات الروسية في تعزيز إتفاقات ديتون.

إن الإتفاقات بين أطراف المستوى الثالث يجب أن تحظى بقبول لاعبي المستويين الثاني والأول. كما تحدث الدبلوماسي الروسي فيتالي تشيركن في هذا الأمر قائلاً؛ يجب على الأمريكيين أن يميلوا برأيهم إلى البوسنيين, ويميل الألمان إلى الكروات, والروس إلى الصرب[60]. وفي المراحل الأولى لحروب يوغسلافيا, كانت روسيا قد قدمت تنازلاً خطيراً في الموافقة على العقوبات الإقتصادية ضد صربيا. فلأن روسيا الدولة النسيبة التي يستطيع الصرب أن يثقوا بها, فإن روسيا كانت كذلك قادرة, في بعض الأحيان, على فرض قيود على الصرب والضغط عليهم حتى يقبلوا بالتسويات التي كانوا سيرفضوها من دون وجود هذه القيود والضغط. إذ في سنة ١٩٩٥, على سبيل المثال, تدخلت روسيا واليونان معاً ليلتمسوا من صرب البوسنة تأمين تحرير جنود هولنديين من قوات حفظ السلام كانوا قد أخذوهم رهينة. ولكن, في بعض الأحيان, نكث صربيو البوسنة العهود التي قطعوها على أنفسهم في إتفاقات أبرموها تحت الضغط الروسي ولهذا السبب كانت تحرج روسيا لكونها لم تكن تقدر على ضبط وتوجيه نسيبها. وفي نيسان من سنة ١٩٩٤, مثلاً, أمنت روسيا موافقة من صربيو البوسنة لإيقاف هجومهم على مدينة غورازدي, لكنهم فيما بعد نقضوا هذا الإتفاق. فكان الروس يتطيرون غيضاً؛ حتى أن أحد الدبلوماسيين الروس قال؛ "لقد صار الصرب مولعين بالحرب", وأصرّ يالتسن ذات مرة على أنه "يجب على القيادة الصربية تنفيذ العهد الذي قطعته على نفسها لموسكو", فسحبت روسيا إعتراضاتها على الضربات الجوية التي يشنها الناتو عليهم[61].

وبينما كانت ألمانيا ودول غربية أخرى تساند وتزيد من قوة كرواتيا, فهي أيضاً كانت قادرة على ضبط وتوجيه السلوك الكرواتي. وكان الرئيس توجمان شديد القلق من أجل دولته الكاثوليكية بشأن قبولها كدولة أوربية وأن يسمح لها بالدخول في منظمات أوربية. فإستغلت القوى الغربية كلا الأمرين؛ الدعم الدبلوماسي, والإقتصادي, والعسكري الذي قدموه إلى كرواتيا, والرغبة الكرواتية في أن يتم قبولها في "النادي" لإغراء توجمان حتى يقبل بحل وسط في كثير من القضايا. وفي آذار من سنة ١٩٩٥, تم عرض شرط على توجمان بأنه إذا كان يريد أن

يكون جزءاً من الغرب, فيجب أن يسمح لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالبقاء في كرواتيـا. وعلق أحد الدبلوماسيين الأوربيين على ذلك بقوله؛ "إن الإنضمام إلى الغرب هو أمر مهم للغاية عند توجمان. فهو لا يريد أن يُترَك وحيداً مع الصرب والروس". وجرى تحذيره كـذلك لكـي يضع حداً للتطهير العرقي الذي إرتكبته قواته حينما غزت منطقة في كراينـا ومنـاطق أخـرى يسكنها صربيون, ولكي يمتنع عن توسيع هجومه في سلوفينيا الشرقية. وفي قضية أخرى, كمـا وصف ذلك أحد المسئولين الأمريكان, تم إخبار الكَرواتيين بأنهم إذا لم ينضموا إلى الإتحاد مـع المسلمين, "فإن باب الغرب سيُغْلق عنهم إلى الأبد"[62]. ولأن ألمانيا كانت المـصدر الخـارجي الرئيس للدعم المالي لكرواتيا, فإنها كانت في وضع قوي بوجه خاص يمكنها من التـأثير علـى السلوك الكرواتي. وعملت العلاقات الوثيقة التي طورتها الولايات المتحدة مع كرواتيا كذلك على المساعدة, على الأقل في أثناء سنة ١٩٩٥, في منع توجمان من تنفيذ رغبته التي كثيراً ما عبر عنها لتقسيم البوسنة ــ الهيرسك بين كرواتيا وصربيا.

وعلى خلاف روسيا وألمانيا, كانت الولايات المتحدة تفتقر إلى العمومية الثقافية الجامعة مع صاحبتها البوسنة ولهذا السبب كانت في وضع ضعيف لا يُمَكنها من الضغط على المـسلمين حتى يرضوا بحل وسط. وبالإضافة إلى ذلك, وبعيداً عن لغة الخطابة, فإن الولايات المتحدة لم تُعين البوسنيين بشئ سوى أنها غضت نظرها عن إنتهاكات حظر التسلح الذي قامت بها إيـران ودول مسلمة أخرى. وتبعاً لذلك, كان المسلمون البوسنيون يشعرون بإمتنان يتزايد يومـاً بعـد يـوم للمجتمع الإسلامي الأوسع ويتوحدون معه أكثر فأكثر. وفي نفس الوقت شـجبوا الولايـات المتحدة بسبب أنها كانت تتبع إسلوب "الكيل بمكيالين", فلم تصد الإعتداء الواقع عليهم كمـا هبت وردته حين وقع على الكويت. وإن البوسنيين حينما لفوا أنفسهم بثياب الـضحية جعلـوا الأمر يشق على الولايات المتحدة حتى أكثر من الماضي أن يضغطوا عليهم ليكونوا متـساهلين في التسويات. ولهذا السبب كانوا قادرين على رفض قرارات السلام, وأنشئوا قوتـهم العـسكرية بمساعدة أصدقائهم المسلمين, وفي نهاية المطاف تولوا زمام المبادرة وإستعادوا مناطقاً شاسعة مـن الأرض التي كانوا قد فقدوها.

تكون المقاومة ضد التسوية قوية لدى أطراف المستوى الأول. ففي الحرب عبر القوقاز, فإن حزب الإتحاد الثوري الأرميني ذو النزعة القومية المتطرفة (داشناك), الذي كان تأثيره قوياً إلى حد بعيد بين جماعات الشتات الأرمنية, بسط سيطرته على كيان ناغورنو ــ كارباخ, ورفض مشروع السلام التركي ــ الروسي ــ الأمريكي الذي تم تقديمه له في أيار من سنة ١٩٩٣ وقبلت به الحكومتان الأرمنية والأذربيجانية, وأخذ على عاتقه شن هجمات عسكرية جرت عليها إتهامات بأرتكاب أعمال تطهير عرقي, ورفعت من توقعات بأتساع دائرة الحرب, وجعلت علاقاته مع الحكومة الأرمنية الأكثر إعتدالاً أسوء مما كانت عليه فيما سبق. وجّر نجاح الهجوم على ناغورنو ــ كارباخ مشاكلاً على أرمينيا, التي كانت تتطلع بقلق إلى تحسين علاقاتها مع تركيا وإيران لكي تخفف من وطأة النقص الحاصل في الطعام والوقود بسبب الحرب والحصار التركي. وعلق على ذلك أحد الدبلوماسيين الغربيين بقوله؛ "إن أفضل الأحداث التي تجري وقائعها في كارباخ, هي أصعب الأحداث على يريفان[11]"[63]. إذ أن الرئيس ليفون بتروسيان مثل الرئيس يالتسن, فكان يجب عليه الموازنة بين الضغوط المسلطة عليه من القوميين المتشددين في هيئته التشريعية والمصالح التي تراها السياسية الخارجية الأوسع في التكيف مع دول أخرى, وفي نهاية سنة ١٩٩٤ قامت حكومته بمنع حزب داشناك من العمل في أرمينيا.

وعلى منوال أرمنيو ناغورنو ــ كارباخ, تبنى صرب وكروات البوسنة مواقفاً متشددة. ونتيجة لذلك, عندما صارت الحكومتان الصربية والكرواتية تحت طائلة الضغط لتقوم بمساعدة ما في عملية السلام, تعاظمت مشاكلهما في علاقاتهما مع نسبائهما البوسنيين. وكان تعاظم هذه المشاكل مع الكروات أقل خطورةً, لأن كروات البوسنة وافقوا على صيغة وإن لم تكن عملية للإنضمام بأتحاد مع المسلمين. وعلى النقيض من ذلك, أصبح النزاع بين الرئيس ميلوزوفتش وقائد صرب البوسنة رادوفان كارادزتش, بسبب عداء شخصي بينهما, أشد وأعم. وفي آب من سنة ١٩٩٤, رفض كارادزتش مشروع السلام الذي كان قد وافق عليه ميلوزوفتش. وأعلنت الحكومة الصربية, التي كانت قلقة بشأن وضع نهاية للعقوبات الإقتصادية,

---

[11] هي عاصمة أرمينيا وأكبر مدنها, ويعود تاريخ إنشاءها إلى القرن الثامن قبل الميلاد, وكانت مركز تجاري مهم لقوافل التجار على طريق الحرير. المترجم

بألها ستقطع كل أشكال التجارة مع صرب البوسنة ماعدا التجارة في المواد الغذائية والطبية. وفي المقابل, خففت الأمم المتحدة من عقوباتها على صربيا. وفي السنة التالية, فسح ميلوزوفتش المجال أمام الجيش الكرواتي لكي يطرد الصرب من كرايينا وسمح للقوات الكرواتية والمسلمة بأن يجعلوهم يتقهقرون ليعيدوهم إلى شمال غرب البوسنة. وإتفق أيضاً مع توجمان أن يسمح بالعودة التدريجية لسلافونيا الشرقية التي كان يحتلها الصرب إلى السيطرة الكرواتية. ثم أنه, وبموافقة القوى العظمى, في حقيقة الأمر "ألقى" صربيي البوسنة في مفاوضات ديتون, وجعل لهم ممثلين في وفده.

ووضعت إجراءات ميلوزوفتش نهايةً لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على صربيا. وجلب إليه المسلمون والكروات كذلك موافقةً حذرة من المجتمع الدولي الذي تفاجأ نوعاً ما. وهكذا, فإن القومي المتطرف, ذا النزعة العدوانية, والقائم على عمليات التطهير العرقي, الذي أشعل نار الحرب من أجل صربيا الكبرى في سنة ١٩٩٢, قد أصبح صانع السلام في سنة ١٩٩٥. إلا أنه عند كثير من الصربيين, كان قد صار خائناً. فأدانه القوميون الصربيين, وقادة الكنيسة الأرثوذوكسية, وإتهمه بمرارة صربيو كرايينا والبوسنة بالخيانة العظمى. وفي هذا الحال, فإنهم, بالتأكيد, يعيدون إلى الأذهان الإتهامات التي وجهها مستوطنون يهود في الضفة الغربية إلى الحكومة الإسرائيلية بسبب عقدها إتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية. إن خيانة النسيب هي الثمن للسلام في حرب لخط صدع.

إن الإنهاك من جراء الحرب, والمحفزات والضغوط التي تعطيها وتسلطها الأطراف في المستوى الثالث تعمل على حدوث التغيرات حلوثاً قسرياً في مواقف وأفعال الأطراف في المستويين الثاني والأول. فأما أن يحل المعتدلون محل المتطرفين في السلطة أو يجد المتطرفون, مثل ميلوزوفتش, الأمر يصب في مصلحتهم أن يصيروا معتدلين. لكن فعلهم ذاك يجرّ عليهم بعض المخاطر. إذ أن أولئك الذين إنقلبوا إلى معتدلين يجري النظر إليهم على أنهم خونة فيأججون مشاعر الحقد ضدهم أكثر بكثير من الحقد على الأعداء. فقادة المسلمين الكشميريين, والشيشان, والسنهاليزيين السريلانكيين يواجهون نفس مصير أنور السادات, ورابين لأنهم خانوا قضية الأمة ويحاولون تنفيذ حلول سلمية مذلة مع العدو اللدود. وفي سنة ١٩١٤, قام قومي صربي متشدد

فإغتال أميراً من أمراء الأسرة الإمبراطورية النمساوية, وعلى أثر إتفاقات ديتون؛ يُرجَح أن يكون سلوبيدان ميلوزوفتش هدفاً لمثل ذلك القومي.

وسيكون إتفاق لإيقاف حرب لخط صدع, حتى وإن كان مؤقتاً وحسب, ناجحاً إلى الحد الذي عنده يعكس ذلك الإتفاق التوازن المحلي للقوة بين أطراف المستوى الأول, ويعكس مصالح الأطراف في المستويين الثالث والثاني. و لم يكن تقسيم الـ ٥١ بالمائة ـ ٤٩ بالمائة للبوسنة ذا جدوى, عندما كان الصرب يسيطرون على ٧٠ بالمائة من البوسنة؛ أنما صار ذا جدوى عندما قلصت الهجمات الكرواتية والمسلمة تلك السيطرة الصربية إلى النصف تقريباً. والأمر الذي ساعد أيضاً في عملية السلام هي عمليات التطهير العرقي التي حدثت في أثناء الحرب, التي قلصت عدد الصرب إلى أقل من ٣ بالمائة من مجموع سكان كرواتيا وأخذت أعداد الجماعات الثلاثة كلها تنفصل كرهاً أو طوعاً في البوسنة. وبالإضافة إلى ذلك, لابد أن يكون للأطراف على المستويين الثاني والثالث, وهذه الأخيرة غالباً ما تكون الدول الجوهر لحضاراتها, مصالح أمنية وطائفية حقيقية في حرب ما لكي ترعى لها حلاً فعالاً. أما إذا ظلت الأطراف المشتبكة في المستوى الأول لوحدها, فإنها لا تستطيع أن توقف حرباً لخط صدع. وإن إيقافها ومنعها من أن تتصاعد إلى حروب عالمية يعتمد أساساً على مصالح وإجراءات دول الجوهر للحضارات الرئيسة في العالم. إذ ترتفع وتيرة حروب خط الصدع من القاع صعوداً, بينما تنحدر عمليات السلام فيها من الأعلى نزولاً إلى القاع.

الجزء الخامس

مستقبل الحضارات

الفصل الثاني عشر

الغرب، والحضارات، والحضارة

تجديد الغرب؟

ينتهي التاريخ مرة واحدة على الأقل ويحدث أن ينتهي مرات كثيرة في تاريخ كل حضارة. فعندما تظهر الدولة الكونية للحضارة, يصبح شعب هذه الدولة مصابين بالعمى بسبب ما أسماه توينبي "وهم الخلود" فيصبحون مقتنعين بأن مجتمعهم هو الصيغة النهائية للمجتمع الإنساني. كما جرى الحال مع الإمبراطورية الرومانية, والخلافة العباسية, وإمبراطورية الموغال[1], والإمبراطورية العثمانية. وإن مواطنو مثل هذه الدول الكونية "في تحدي لحقائق تبدو ساطعة ..... يميلون إلى النظر إليها, ليس بأنها الملتجأ من ليل غابة موحشة وحسب, بل يرونها أرض الميعاد, الغاية التي ترمي إليها كل مساعي البشر". وساد نفس الإعتقاد عندما بلغت بريطانيا السلام ذروة رقيها. أما عند الطبقة الوسطى الإنجليزية لسنة ١٨٩٧, "فإنهم كانوا يرون التاريخ بالنسبة إليهم قد إنتهى ..... وكان لهم كل الدواعي ليهنئوا أنفسهم على دولة الهناءة والدعة الباقية أبد الدهر التي كانت قد وهبتها لهم نهاية التاريخ هذه"(1). لكن المجتمعات التي تزعم أن تاريخها قد إنتهى, هي المجتمعات التي عادةً ما يكون تاريخها على وشك الإنحدار.

هل الغرب هو إستثناء من هذا النموذج؟ وكانت المسألتان الرئيستان بهذا الشأن قد صاغهما صياغة حسنة ميلكو بقوله:

أولاً, هل الحضارة الغربية نوع جديد من حضارات ينتمي إلى جنس من حضارات قائم بذاته, ويختلف هذا النوع إختلافاً لا يُقارَن عن كل الحضارات الأخرى التي سبقتها إلى الوجود؟

[1] هي إمبراطورية إسلامية كانت الهند قلبها ظهرت في السنين مابين ١٥٢٦ إلى ١٨٥٨م. وكانت مركزاً خصباً للثقافة والتعليم الإسلامي, وقال عنها المؤرخون بأنها تضاهي الأمبراطورية العثمانية. وكانت سلالات الموغال الحاكمة أعظم وأغنى وأطول السلالات المسلمة التي حكمت الهند, وقدمت هذه السلالة أروع وأجمل الفنون والبنايات والقصور في تاريخ السلالات المسلمة. وكانت مدنهم المفضلة؛ دلهي, وآكرا, وفاتحبور, وسكري, ولاهور. المترجم

ثانياً, هل توسعها في جميع أنحاء العالم يهدد (أو يبشر) بنهاية إمكانية تطور كل الحضارات الأخرى؟[2]

وإن ميل أغلب الغربيين, وإنه أمر طبيعي تماماً, هو الإجابة على كلا المسألتين بالإثبات. ولعلهم على حق, ولكن فيما مضى, إعتقدت شعوب الحضارات الأخرى إعتقاداً مشابهاً, وكان إعتقاداً خاطئاً.

إن الغرب يختلف إختلافاً واضحاً عن كل الحضارات التي سبقته إلى الوجود فلقد كان له الأثر الطاغي على كل الحضارات الأخرى التي لازالت قائمة منذ عام ١٥٠٠. وهو الذي دشّن عمليات التعصير والتحول إلى الصناعة التي قد أصبحت قائمة في جميع أنحاء العالم, ونتيجة لذلك طفقت المجتمعات في جميع الحضارات الأخرى تحاول اللحاق بالغرب لبلوغ مستوى ثروته وتمدنه. ولكن هل هذه السمات التي تميز الغرب, تعني أن نشوءه وتطوره, وطبيعة القوى المحركة له كحضارة تختلف جوهرياً عن النماذج التي لازالت سائدة في جميع الحضارات الأخرى؟ إن الدليل الكامن في أعماق التاريخ والأحكام التي يراها العلماء في التاريخ المقارن للحضارات توحي بما هو عكس ذلك. فلم ينحرف تطور الغرب إلى يومنا هذا إنحرافاً ذا شأن عن مسار نماذج النشوء والتطور المألوفة للحضارات عبر جميع حقب التاريخ. وإن الإنبعاث الإسلامي والحيوية الإقتصادية الفعالة لآسيا يقيمان البرهان القاطع على أنه ثمة حضارات أخرى مازالت على قيد الحياة وفي أحسن حال وعلى أقل تقدير لها القدرة على تهديد الغرب. وإن حرباً عظيمةً يكون فيها الغرب طرفاً والدول الجوهر للحضارات الأخرى الطرف الآخر هي ليست بالحرب التي لا يمكن تجنبها لكنها يمكن أن تحدث. أما فيما عدا ذلك, فإن إنحدار الغرب التدريجي وغير المنتظم الذي بدأ في مطلع القرن العشرين يمكن أن يستمر عقوداً من الزمن أو ربما قروناً قادمة. أو إن الغرب يستطيع أن يَمّر بفترة إنبعاث جديدة فيقلب تأثير إنحداره في الشؤون العالمية, ويعيد تثبيت مكانته بصفته القائد الذي تتبعه الحضارات الأخرى وتقلده.

وفي المنظور الذي ربما يكون الأنفع في تحديد الدورات الزمنية التي يمر فيها نشوء وتطور الحضارات التاريخية, يرى كارول كويغلي[٢] نموذجاً عاماً ذات سبعة أطوار[3]. (أنظر الصفحة ٥٠) فتقول حجته, إن الحضارة الغربية بدأت تظهر ملامح صورتها في السنين مابين ٣٧٠ و ٧٥٠م عبر إمتزاج عناصر من الثقافات الرومانية الإغريقية, والسامية, والعربية الإسلامية, والبربرية. وإن الدورة الزمنية لطور نشوءها وتطورها التي إستمرت إبتداءاً من أواسط القرن الثامن وحتى نهاية القرن العاشر أعقبتها حركة, غير عادية بين الحضارات, إلى الخلف وإلى الأمام حدثت بين طوري التوسع وأطوار النزاع. وفيما يراه, كما يراه آخرون من علماء الحضارة, يبدو الغرب الآن أنه يتحرك خارجاً من طوره الخاص بالنزاع. ولقد أصبحت الحضارة الغربية نطاقاً أمنياً؛ أما الحروب الداخلية الغربية, بأستثناء حرب الكود[٣] العرضية, فلا يمكن تصورها أن تقع فعلاً. وإن الغرب الآن يطور, كما تم مناقشة ذلك في الفصل الثاني, مكافئه لإمبراطورية كونية في صيغة نظام معقد من إتحادات مشتركة, وإتحادات, وأنظمة حكم أخرى, وأنواع أخرى من مؤسسات تعاونية من شأنها أن تجسد على المستوى الحضاري التزامها بالسياسات الديمقراطية والتعددية. وبأختصار, لقد صار الغرب مجتمعاً ناضجاً ويدخل فيما ستعده أجيال المستقبل, في النموذج المتكرر للحضارات, عندما تنظر إلى الوراء "عصراً ذهبياً" وهي فترة من السلام تأتي, كما يراها كويغلي, نتيجة لـ"غياب أي وحدات متنافسة فيما بينها في داخل الموضع الجغرافي الأصل للحضارة نفسها, وأيضا نتيجة لبعد أو حتى غياب الصراعات ضد مجتمعات أخرى خارج ذلك الموضع الجغرافي". وهي كذلك فترة من الإزدهار الذي جاء بسبب "إنهاء حالة الخراب الداخلي الذي تخلفه الحروب, وتقليل العقبات أمام التجارة الداخلية, وإنشاء نظام عام للأوزان, والمقاييس, وسك العملة, وأيضا بسبب النظام الشامل لمصروفات الحكومة الذي أتى مصاحباً لقيام إمبراطورية كونية".

---

[٢] عالم بالتاريخ والأجتماع عاش السنون مابين ١٩١٠ و ١٩٧٧ إشتغل مدرساً لمادة التاريخ والأجتماع في مدرسة الخدمة الأجنبية لجامعة جورجتاون, وكان الرئيس كلنتن أحد تلاميذه. المترجم

[٣] وهي حرب وقعت بين بريطانيا وآيسلاندا, وتكررت ثلاثة مرات الأولى في سنة ١٩٥٨, والثانية في سنة ١٩٧٢, والثالثة في سنة ١٩٧٥, وكانت كلها بسبب تجاوز آيسلاندا حدود مياهها الإقليمية لصيد سمك الكود في المياه الأقليمية البريطانية. المترجم

وفي الحضارات السالفة قد إنتهى هذا الطور ذو العصر الذهبي المفعم بالسعادة والنعيم مع رؤيته المؤمنة بالخلود أما نهاية مثيرة وسريعة بأنتصار بمجتمع قادم من الخارج أو نهاية بطيئة ومؤلمة كألم الهزيمة بتفكك داخلي. فما يجري في داخل أية حضارة يبلغ درجةً من الأهمية والحسم, فيما يتعلق بقدرتها على مقاومة التدمير بأيدي أعداء قادمين من الخارج, إلى نفس الدرجة التي تبلغ قدرتها من الأهمية والحسم على إيقاف فسادها وتحللها من الداخل. ويقول كويغلي في سنة ١٩٦١؛ إن الحضارات تنمو لأنها تمتلك "وسيلة للتوسع" وتلك الوسيلة هي؛ تنظيم عسكري, أو ديني, أو سياسي, أو إقتصادي من شأنه أن يراكم الفائض ويستثمره في إبتكارات منتجة. وتنحدر الحضارات إلى نهايتها متى ما أوقفت "توظيف الفائض بأساليب جديدة لصنع الأشياء والأحداث. وفي صيغ التعابير الحديثة نقول أن نسبة الإستثمارات تنخفض". ويحدث هذا الأمر لأن الجماعات, في مجتمع الحضارة, التي تسيطر على الفائض لها مصلحة كحق مكتسب في إستعماله "من أجل أغراض غير منتجة بل لاشباع أهواء الأنا ..... الأمر الذي يؤدي إلى توزيع الفوائض على ما يستهلكها وليس على أساليب أكثر فعالية للإنتاج". فتنفق الناس ما عندها من مال لكي تعيش ثم تنتقل من مرحلة الدولة الكونية إلى مرحلة التحلل. فتشهد هذه الدورة الأحداث التالية؛

كساداً إقتصاديا حاداً, وهبوطا في مستويات المعيشة, وحروبا أهلية بين مختلف ذوي المصالح التي جاءتهم كحقوق مكتسبة, ويزداد عدد الأميين. فتتدهور حالة المجتمع من ضعيف إلى أضعف. وتجري محاولات بلا جدوى لوضع حد لهذا التحلل بإصدار التشريعات. لكن الإنحدار نزولاً يظل مستمراً. وتبدأ الأوساط الدينية, والفكرية, والإجتماعية, والسياسية للمجتمع بفقدان ولاء جماهير الشعب إلى درجة كبيرة. وتبدأ حركات دينية جديدة تجتاح أوساط المجتمع. ويحدث عزوف يزداد بأطراد عن القتال دفاعا عن المجتمع أو حتى إسناده عن طريق دفع الضرائب.

ومن ثم يقودها التحلل إلى مرحلة من الغزو "عندما لم تعد الحضارة قادرة على الدفاع عن نفسها لأنها لم تعد تمتلك *الإرادة* في الدفاع عن نفسها فتنبطح فاتحةً أبوابها على مصراعيها 'للغزاة البرابرة'." الذين غالباً ما يأتون من "حضارة أخرى أقوى, وأكثر شبابا"[4].

إلا أن الدرس الواضح وضوحاً ساطعاً في تاريخ الحضارات؛ هو أن كثيراً من الأمور ممكنة الحدوث ولكن ولا أمر منها يأتي حدوثه حتمياً. فالحضارات تستطيع وقد فعلت فأصلحت أنفسها بنفسها وجددتها. وإن القضية المركزية عند الغرب, وبأستثناء تام لأية تحديات خارجية, هي ما إذا كانت قادرة على إيقاف وقلب العمليات الداخلية المسببة للتحلل. فهل يستطيع الغرب أن يجدد نفسه, أم سيعجل التحلل الداخلي المستمكن في نهايتها و/أو يجعلها ثانوية وتابعة إلى حضارات أخرى أشد منها نشاطاً وحيويةً إقتصادياً وبشرياً؟*

وفي أواسط تسعينات القرن العشرين كان الغرب يمتلك كثيراً من الخصائص التي يعرفها كويغلي بأنها خصائص حضارة ناضجة على حافة التحلل. فإقتصادياً, كان الغرب أغنى بكثير من أية حضارة أخرى, ولكن أيضاً كان له نسب نمو إقتصادي, ونسب إدخار, ونسب إستثمارات منخفضة جميعها لاسيما حينما يجري مقارنتها بما للمجتمعات الشرق آسيوية من تلك النسب. فكان للإستهلاك الفردي والجماعي الأولوية التي جعلته أهم من خلق القدرات من أجل إقتصاد المستقبل ومن أجل القوة العسكرية. وكان نمو السكان الطبيعي منخفضاً, وخاصة عند مقارنته مع نمو السكان في الدول الإسلامية. ولكن لن يكون لأي من هذين المشكلتين عواقب تَجُرّ معها كوارثاً على نحو متعذر إجتنابه. فكانت الإقتصاديات الغربية لازالت تنمو, وكانت الشعوب الغربية بجملتها تصير أغنى أكثر فأكثر, وكان الغرب لازال الرائد في البحث العلمي والإبتكارات التقنية. أما نسب الولادات فلا يُرجَح أن تعالجها الحكومات (التي محاولاتها للقيام بذلك عموماً أقل نجاحاً بكثير من محاولاتها في تخفيض نسبة النمو السكاني). إلا أن الهجرة كانت مصدراً ممكناً لإيقاد شعلة لحيوية ونشاط ولمعين بشري جديدين, وإن هذا الأمر مرهون بتحقيق شرطين؛ الأول, إذا تم إعطاء الأولوية في الهجرة إلى الأشخاص ذوي القدرة, والمؤهلين, وذوي الطاقات الفعالة الذين يمتلكون المواهب والخبرة التي يحتاجها البلد المضيف؛ أما الثاني, إذا تم دمج وهضم

---

* في تنبؤ يتنبأ به كويغلي ربما يكون صاباً ولكن لاتدعمه تحليلاته النظرية وملاحظات تجربته العملية, يقول فيه؛ "لم تظهر الحضارة العربية إلى الوجود سنة ٥٠٠م, بل إنما ظهرت وأينعت زهرتها حوالي سنة ١٥٠٠م, وإنما بالتأكيد ستغيب عن الوجود في زمن ما في المستقبل, وربما تغيب قبل سنة ٢٥٠٠م". وإن حضارات جديدة في الصين والهند, في طريقها الآن لتحل محل تلك الحضارات التي دمرها الغرب, ومازال القول له, وستتحرك فيما بعد لتدخل أطواراً من التوسع فتهدد الحضارتين الغربية والأرثوذوكسية كلتاهما. جاء هذا في كتاب ألفه كارول كويغلي عنوانه؛ نشوء وتطور الحضارات: مدخل إلى التحليل التاريخي (إنديانابولي؛ مطبعة الحرية, ١٩٧٩ طبعته أول مرة مطبعة ماكميلان في سنة ١٩٦١) الصفحات ١٢٧, ١٦٤ــ٦٦.

المهاجرين الجدد وأبنائهم في ثقافات ذلك البلد والغرب. وكان يحتمل أن تعاني الولايات المتحدة من مشاكل في تلبية الشرط الأول, وتعاني الدول الأوربية من مشاكل في تلبية الشرط الثاني. لكن وضع سياسات تتحكم بمستويات الهجرة, ومصادرها, وصفات المهاجرين, ودمجهم في المجتمع هي تماماً في متناول خبرة وكفاءة الحكومات الغربية.

وإن الأشد خطورة بكثير من المشاكل الإقتصادية ومشاكل النمو السكاني هي مشاكل الإنحدار الأخلاقي, والإنتحار الثقافي, والتفكك السياسي في الغرب. وتشمل مظاهر الإنحدار الأخلاقي التي كثير ما يُشار إليها التالي؛

١. حدوث زيادات في السلوك المعادي للمجتمع, مثل؛ الجريمة, وتعاطي المخدرات, والعنف بعامة؛
٢. التحلل العائلي, وبضمنها إرتفاع نسب الطلاق, والولادات غير الشرعية, وحمل المراهقات, والعوائل التي يرعاها أحد الأبوين إما الأب أو الأم من دون وجود الآخر؛
٣. ويوجد إنحدار, على الأقل في الولايات المتحدة, في "المصداقية الإجتماعية", أي؛ العضوية في الصحبة الطوعية الإجتماعية والثقة بين الأشخاص الذين يشتركون بمثل هذه الصحبة؛
٤. ضعفاً عاماً يزداد أكثر فأكثر في "أخلاق العمل" وظهور طقوس تقارب أن تكون عبادة للتمتع بالملذات الحسية الذاتية؛
٥. تناقصاً في الإلتزام بالتعلم والنشاطات الفكرية, وظهرت بوضوح في الولايات المتحدة في المستويات المنخفضة للإنجاز العلمي.

إن صحة الغرب في المستقبل وتأثيره على مجتمعات أخرى يعتمد إلى درجة كبيرة على نجاحه في التغلب على تلك التيارات, التي لو بقيت تفعل فعلها, ستؤدي, بالتأكيد, إلى إرتفاع قوة توكيدات المسلمين والآسيويين على أعلويتهم الثقافية.

وإن الثقافة الغربية تتحداها جماعات في داخل المجتمعات الغربية. ويأتي أحد مثل هذه التحديات من مهاجرين قادمين من حضارات أخرى يرفضون الإندماج في تلك المجتمعات

ويظلون متمسكين وينقلون إلى الذرية التالية قيماً, وعادات, وثقافات مجتمعات الوطن الأصـل. وتبرز هذه الظاهرة بوضوح شديد بين المسلمين في أوربا, على الرغم من كونهم أقليـة ضـئيلة. وكذلك ظهرت واضحة بدرجة أقل بين ذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية في الولايات المتـحدة الذين هم فيها أقلية كبيرة. وإذا فشلت محاولات دمجهم وإستيعابهم في المجـتمع, فإنـه في هـذه الحالة؛ ستصبح الولايات المتحدة يوماً ما دولةً متصدعةً, ويتبع ذلك كل الإمكانـات في قيـام إحتراب داخلي, والتفكك الذي يَجّره في أعقابه ذلك الإحتراب. أما في أوربا, فـإن الحـضارة الغربية يمكن أن يقوضها كذلك إضعاف مكونها الرئيس وهو الديانة المسيحية. وبانت نذر نسب من الإنحدار في أوربا في المعتقدات الدينية, والإلتزام بالممارسات الدينية, والمشاركة في النشاطات الدينية[5]. ولا يعكس هذا التيار نزعة عدوانية قوية نحو الدين بالقدر الذي يعكس فيه اللامبالاة به. فعلى الرغم من ذلك, مازالت تسود الأفكار, والقيم, والممارسات المسيحية على عموم الحضارة الغربية. وعلق أحد السويديين على هذا الأمر بقوله؛ "ربما يكون السويديون هم أكثر شـعوب أوربا إبتعاداً عن الدين, لكنك لا تستطيع أن تفهم هذا البلد أبـداً مـا لم تـدرك أن أعرافنـا, وممارساتنا الإجتماعية, وعوائلنا, وسياساتنا, وإسلوب حياتنا كلها شكلها أساساً تراثنا اللوثري". أما الأمريكان, فهم على النقيض من الأوربيين, إذ تؤمن أغلبيتهم الساحقة بـالرب, ويعتقـدون بأنهم شعب متدين, ويأمون الكنائس بأعداد كبيرة. وعلى الرغم من أن أمريكا كانت تغيب عنها علامات الإنبعاث الديني التي ظهرت في بقية العالم في أواسط الثمانينات, كان يبدو أن العقـود التالية لذلك التاريخ تشهد نشاطاً دينياً مكثفاً[6]. لهذا, فإن تآكل الديانة المسيحية بين الغربيين, في أسوء التقديرات, لا يُحتمَل أن يكون إلا خطراً قائماً في المدى الأبعد على صحة الحضارة الغربية.

إن التحدي الوشيك الأقرب والأخطر قائم في الولايات المتحدة. فعبر التاريخ, كانـت ولازالت الهوية الوطنية الأمريكية يجري تَعّريفها ثقافياً بتراث الحضارة الغربية وسياسـياً بمبـادئ الميثاق الأمريكي التي يتفق عليها الأغلبية الكاسحة من الأمريكان وهي: الحريـة, والديمقراطيـة, والفردانية, والمساواة أمام القانون, والمؤسساتية, والملكية الخاصة. وفي السنين الأخيرة من القـرن العشرين, وقع كلا هاتين المكونين للهوية الأمريكية تحت هجوم مركز وثابت شـنه قلـة مـن مفكرين وخبراء في القانون الدولي إلا أنهم ذو سلطة ونفوذ. فبأسم التعددية الثقافية, قد إنقـضوا

على تعّريف الولايات المتحدة بالحضارة الغربية, وأنكروا وجود ثقافة أمريكية مشتركة, وأيــدوا هويات وتجمعات عنصرية وعرقية وأخرى غيرها متفرعة عن الهوية الوطنية. ولقــد شــجبوا, في كلمات جاءت في أحد تقاريرهم, الإنحياز النظامي إلى الثقافة الغربيــة وإشــتقاقاتها في التعليـم و"هيمنة المنظور الثقافي الأوربي — الأمريكي ذو التعددية الثقافية". كما تحدث بهذا الشأن آرثر أم. شلسنجر جي آر. قائلاً؛ إن هؤلاء المؤيدين للتعددية الثقافية "غالباً ما يتمركزون حول أولئك الداعين إلى الإنفصال الثقافي الذين لا يرون إلا القليل في التراث الغربي غير الجرائم الغربية. ولهـم مزاج من النوع الذي يجرد الأمريكان من التراث الأوربي المليئ بالآثام ويسعون إلى تخليصها ممـا إختلط فيها من الثقافات اللاغربية"[7].

وتجلى تيار التعددية الثقافية كذلك في مجموعة من التشريعات التي أعقبت إصدار قوانين الحقوق المدنية في الستينات, وعملت إدارة كلنتن, في التسعينات, على جعل تشجيع التنوع أحد أهدافها الرئيسة. وأصبح التناقض مع الماضي تناقضاً صارخاً. فكان الإباء المؤســسون يحـسبون التنوع أمراً واقعاً ومشكلةً في آن معاً: إبتداءاً من الشعار الوطني, *قوتنا في وحدتنا*, الذي إختارتـه لنفسها لجنة من المؤتمر القاري الذي كان يتألف من بنجامين فرانكلين, وثومــاس جيفرســون, وجون آدمز. وفيما بعد, فإن القادة السياسيين الذين كانوا يخشون أيضاً مــن أخطــار التنــوع العنصري, والمناطقي, والعرقي, والإقتصادي, والثقافي (الذي أدى, بالفعل, إلى أكبر حــرب في القرن قامت في السنين مابين ١٨١٥ و ١٩١٤), إستجابوا إلى النداء الذي يقول "إجمعونا معاً", وجعلوا دعم الوحدة الوطنية مسؤوليتهم المركزية. وقال ثيودور روزفلت محذراً؛ إن إحدى السبل الأكيدة تماماً التي تدفع هذه الأمة إلى الخراب, وتمنع أية إمكانية لبقائها كأمــة علــى الإطــلاق "ستكون السماح لها أن تصبح تشابكاً من قوميات مختلفة"[8]. إلا أنــه, في تــسعينات القــرن العشرين, لم يسمح قادة الولايات المتحدة بذلك وحسب بل دعموا التنوع بجد ونشاط أكثر من دعم وحدة الشعب الذي يحكمونه.

ولقد حاول قادة دول أخرى في بعض الأحيان, كما قد رأينا, التبرأ من تراثهم الثقــافي وتحويل هوية دولهم من حضارة إلى أخرى. ولم ينجحوا إلى يومنا هذا في مسعاهم ذاك, بل أنشئوا دولاً ممزقةً مصابةً بأنفصام الشخصية. وإن الأمريكان الداعين إلى التعددية الثقافية رفضوا, علــى

نحو مشابه لأولئك القادة, التراث الثقافي لبلدهم. ولكن, بدلاً عن محاولة تَعريف الولايات المتحدة بحضارة أخرى, يرغبون في إنشاء دولة ذات حضارات متعددة, وهذا يعني؛ أنها دولة لا تنتمي لأية حضارة وتفتقر إلى جوهر ثقافي مميز لها. ويبين الشاهد التاريخي بأنه ليس ثمة دولة يتباين فيها التنوع إلى هذه الدرجة تستطيع تحمل هذا التباين مدة طويلة من الزمن كمجتمع واحد متماسك. إن ولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون الولايات المتحدة, بل ستكون الأمم المتحدة.

وتحدى مناصرو التعددية الثقافية كذلك المبادئ المركزية من الميثاق الأمريكي, وذلك بإبدال الحقوق الخاصة بالأفراد بالحقوق الخاصة بالجماعات, وعرفوها على نحو واسع بصيغ العنصر, والعرق, والجنس, ونوع الحياة الجنسية المفضلة. وتحدث غونار ميردال في أربعينات القرن العشرين معززاً مصداقية تعليقات المراقبين الأجانب التي يعود تاريخها إبتداءاً من التعليقات التي أدلى بها هيكتور أس تي. جون كريفيكور و ألكسيز دي. توكوفيه قائلاً؛ مازال الميثاق "المادة الرابطة لبنية هذه الأمة العظيمة المتنوعة". ويتفق مع ما جاء في هذه العبارة رأي ريتشارد هوفستادر إذ يقول؛ "كان قدرنا كأمة أن لا يكون لنا آيدلوجيات إلا أن نكون أمة واحدة"[9]. فماذا يحدث إذن للولايات المتحدة إذا تبرأ من الإلتزام بتلك الآيدلوجية ثلة ذات شأن من مواطنيها؟ إن مصير الإتحاد السوفيتي, وهي الدولة الكبرى الأخرى التي عُرِفَت وحدها, حتى أكثر من الولايات المتحدة, بصيغ آيدلوجية هو المثل الحي للأمريكان. ولقد أوحت بذلك كلمات الفيلسوف الياباني تاكيشي أوميهارا إذ قال؛ "إن الفشل الذريع للنهج الماركسي ..... والتفكك المثير للإتحاد السوفيتي ما هما إلا بشيران بأنهيار النهج التحرري الغربي, التي هي التيار الرئيس للحداثة. ولأن النهج التحرري الغربي أبعد من أن يكون البديل للنهج الماركسي وأبعد من أن تكون الآيدلوجية الحاكمة عند نهاية التاريخ, فإنها ستكون حجر الدومينو التالي في تسلسل السقوط"[10]. ففي عهد تُعَرف الشعوب, في كل مكان, ذاتها بصيغ ثقافية, أي مكانة ستبقى للمجتمع من دون جوهر ثقافي ولا يجمعه معاً إلا ميثاق سياسي وحسب؟ إن المبادئ السياسية هي قاعدة متقلبة يقوم عليها بناء مجتمع يظل متماسكاً زمناً طويلاً. وفي عالم متعدد الحضارات حيث تكون الثقافة هي ذات الإعتبار, فإن الولايات المتحدة يمكن أن تكون, ببساطة, الدولة الشاذة

الأخيرة في بقائها متماسكة عن العالم الغربي البادئ بالإضمحلال حيث يكون الإعتبار الأول فيها للآيدلوجية.

إن رفض الميثاق ورفض الحضارة الغربية يعني نهاية الولايات المتحدة الأمريكية بالصورة التي عرفناها بها. ويعني هذا الأمر أيضاً, وبنحو فعلي, نهاية الحضارة الغربية. فإذا تم تجريد الولايات المتحدة من غربيتها, فإن مساحة الغرب ستتقلص إلى أوربا وقلة من الدول التي تسكنها نسبة ضئيلة من المستوطنين الأوربيين فيما وراء البحار. فمن غير الولايات المتحدة سيصير الغرب متضائلاً في الصغر والجزء من العالم الذي يعاني الإنحدار نزولاً في كثافته السكانية ويقع على جزيرة صغيرة ليست بذات أهمية على الطرف البعيد من كتلة الأرض الأوراسيوية.

إن الإصطدام بين مناصرو التعددية الثقافية والمدافعون عن الحضارة الغربية والميثاق الأمريكي هو, كما وصفته عبارة جيمس كيرث, "*الاصطدام الحقيقي*" في داخل الجزء الأمريكي من الحضارة الغربية[11]. فلا يستطيع الأمريكيون تجنب الإجابة على المسألة التالية: هل نحن شعب غربي أم أناس آخرين؟ ويعتمد مستقبلا أمريكا والغرب على أن يعيد الأمريكان توكيد تمسكهم بالحضارة الغربية. فعلى المستوى المحلي, يعني هذا الأمر رفض الدعوات المنذرة بالخطر الرامية إلى نهج التعددية الثقافية. أما على المستوى الدولي, فيعني هذا الأمر رفض الدعوات الرامية إلى المخادعة والتضليل لتعريف الولايات المتحدة بآسيا. فمهما كانت الروابط الإقتصادية التي قد تكون قائمة بين المجتمعات الآسيوية والمجتمع الأمريكي, فإن الهوة الثقافية الجوهرية بينهما ستجعل إشتراكهما معاً في وطن واحد أمراً مستحيلاً. إن الأمريكان هم جزء من العائلة الغربية ثقافياً, وإن الداعين إلى التعددية الثقافية ربما يعطلون أو حتى يدمرون هذه العلاقة لكنهم لا يستطيعون إبدالها. فحينما يتطلع الأمريكيون إلى جذورهم الثقافية سيجدونها في أوربا.

وفي أواسط التسعينات قام جدل جديد بشأن طبيعة ومستقبل الغرب, فنشأ تجديد لإعتراف قديم بأن مثل هذه الحقيقة كانت موجودة بالفعل, مما زاد من حدة القلق بشأن ما الذي يضمن دوام وجودها. وإن هذا الجدل, في جانب منه, نشأ عن إدراك الحاجة إلى توسيع المؤسسة الغربية الرئيسة وهي؛ حلف الناتو, لكي تضم الدول الغربية إمتداداً إلى الشرق, ونشأ كذلك بسبب الإنقسامات الخطيرة التي ظهرت في داخل الغرب على الكيفية التي يجري بها تقسيم

يوغسلافيا. وعكس هذا الجدل أيضاً, وبنحو أوسع, القلق الشديد بشأن وحدة المستقبل للغرب بغياب الخطر السوفيتي, وعلى وجه الخصوص ما كان يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى تعهد الولايات المتحدة بأوربا. فحينما تتفاعل الدول الغربية تفاعلاً يتزايد يوماً بعد يوم مع المجتمعات اللاغربية التي تصير قوية أكثر فأكثر, فإنها تصبح واعية أكثر فأكثر بجوهرها الثقافي المشترك الذي يربطها معاً. وشدّد القادة من كلا جانبي الأطلسي على ضرورة إعادة الحيوية إلى المجتمع الأطلسي. وفي نهاية سنة ١٩٩٤, وسنة ١٩٩٥, قام وزيرا الدفاع الألماني والبريطاني, ووزيرا خارجيتي فرنسا وأمريكا, وهنري كيسنجر, وشخصيات رائدة أخرى كثيرة جميعها فأعلنت تأييدها لهذه الحركة. ولخص قضيتهم وزير الدفاع البريطاني مالكولم رفنكن, الذي, في تشرين الثاني من سنة ١٩٩٤, حاول البرهنة على الحاجة إلى "مجتمع أطلسي" يرتكز على أربعة أعمدة وهي: الدفاع والأمن "اللذان تجسدهما منظمة حلف الناتو"؛ و"إيمان مشترك بحكم القانون وديمقراطية برلمانية"؛ و"نهج رأسمالي متحرر وتجارة حرة"؛ و"تراث ثقافي أوربي مشترك ينبثق من اليونان وروما مرورا بعصر النهضة الأوربية إلى القيم, والمعتقدات, والحضارة المشتركة لمجموعتنا الخاصة بنا"[12]. وفي سنة ١٩٩٥, شرعت المفوضية الأوربية بمشروع لـ"*تجديد*" العلاقة عبر الأطلسي, الذي قاد إلى التوقيع في معاهدة شاملة بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة. وفي نفس الوقت صادق كثير من القادة السياسيين وأصحاب الأعمال على إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلسي. وعلى الرغم من أن إتحاد العمال الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية عارضت عقد إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وإجراءات أخرى تفك القيود عن التجارة, دعم رئيس هذا الإتحاد بحماس مثل هذا الإتفاق للتجارة الحرة عبر الأطلسي الذي لن يهدد العمال الأمريكيين بالمنافسة مع العمالة بالأجر القليل القادمة من بعض الدول. وأيدها كذلك المحافظون في كلا الجانبين الأوربي (مارغريت تاتشر) والأمريكي (نيوت جنغرتش), وأيده كذلك القادة الكنديين وقادة بريطانيين آخرين.

إن الغرب, وكما تم مناقشة هذا الأمر في الفصل الثاني, مرّ بطور أوربي أول من التطور والتوسع دام لعدة قرون, ومن ثم مرّ بطور أمريكي ثاني في القرن العشرين. فإذا قامت أمريكا الشمالية وأوربا بتجديد حياتهما المعنوية, وشرعت بالبناء على عمومياتهما الثقافية الجامعة, وبتطوير صيغ من الإندماج الإقتصادي والسياسي الوثيق لتكميل تعاونهما الأمني في منظمة حلف

الناتو, فإنهما تستطيعان إحداث طور أورامريكاني ينشأ عن فيض إقتصادي وتأثير سياسي غربيين. إن إندماجاً سياسياً بين أوربا وأمريكا من شأنه إلى درجة ما أن يعالج الإنحدار النسبي في حصة الغرب من القوة البشرية, والإنتاج الإقتصادي, والقدرات العسكرية فتحيي بذلك قوة الغرب في عيون قادة الحضارات الأخرى. وحذر رئيس الوزراء مهاتير الآسيويين قائلاً؛ "إن إتحاداً أوربياً مع دول إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة يستطيع, بما للإثنين من نفوذ وسطوة تجارية, أن يملي صيغاً لسياسات معينة على بقية العالم"[13]. ولكن, فيما إذا كانت مكونات الغرب تتحد معاً سياسياً وإقتصادياً أم لا, فإنه أمر يعتمد بنحو ساحق على ما إذا كانت الولايات المتحدة تعيد توكيدها على هويتها كأمة غربية وتحدد دورها العالمي بأنها القائدة للحضارة الغربية أم لا.

الغرب في العالم

إن عالماً تكون فيه الهويات الثقافية ـــ العرقية, والقومية, والدينية, والحضاراتية ـــ هي القوى المركزية, وتكون فيه علاقات القرابة الثقافية هي التي تشكل التحالفات, والنزعات العدائية, وسياسات الدول, يكون له ثلاثة قضايا رئيسة تخص الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة.

الأولى؛ لا يستطيع رجالات الدولة أن تغير الحقيقة تغييراً بناءاً إلا إذا أدركوا تلك الحقيقة وفهموها. وإن السياسات التي تقوم على الثقافة البادئة بالظهور, وتعاظم قوة الحضارات اللاغربية, والتوكيد الثقافي المتصاعد لهذه المجتمعات هي حقائق قد تم إدراكها على نحو واسع في العالم اللاغربي. ولقد أشار القادة الأوربيين إلى القوى الثقافية التي تجمع بعض الناس معاً وتفرقهم عن أناس آخرين. وعلى النقيض من ذلك, كانت النخب الأمريكية بطيئة في قبول هذه الحقائق البادئة بالظهور والتعامل معها بجد. فأيدت إدارتا بوش وكلنتن وحدة الإتحاد السوفيتي, ويوغسلافيا, والبوسنة, وروسيا المتعددة الحضارات جميعها, في محاولات بلا طائل من ورائها لكبح القوى العرقية والثقافية القديرة التي كانت تدفع تلك الدول بقوتها نحو التفكك. ودعمت هاتان الادارتان مشاريع الإندماج الإقتصادي المتعدد الحضارات, التي هي أما بلا معنى, كما هو الحال مع إتفاق التعاون الإقتصادي بين آسيا ودول المحيط الهادي (أيبك), أو انها تأتي بخسائر كبيرة إقتصادية وسياسية غير متوقعة, كما هو الأمر مع إتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة, وإتفاق مكسيكو.

وحاولتا تنمية علاقات وثيقة مع الدول الجوهر لحضارات أخرى عن طريق صيغة "شراكة عالمية" مع روسيا أو بصيغة "إرتباط بناء" مع الصين, لكي تقف بوجه النزاعات الطبيعية على المصالح بين الولايات المتحدة وتلك الدول. وفي نفس الوقت, فشلت إدارة كلنتن في جعل روسيا تشترك قلباً وقالباً في البحث عن السلام في البوسنة, وحدث ذلك بالرغم من مصلحة روسيا الكبيرة في تلك الحرب كدولة جوهر للحضارة الأرثوذوكسية. ولما كانت إدارة كلنتن تسعى وراء حلم لا يمكن إدراكه في دولة متعددة الحضارات, فإنها أنكرت على الأقليتين الصربية والكرواتية حق تقرير المصير وساعدت على أن يظهر إلى الوجود حزب بلقاني إسلامي متطرف وحيد تابع إلى إيران. وبأسلوب مشابه, أيدت الحكومة الأمريكية كذلك إخضاع المسلمين إلى الحكم الأرثوذوكسي, وكانت تدافع عن ذلك بالقول, "ما من شك, إن الشيشان جزء من الإتحاد الروسي"[14].

وعلى الرغم من أن الأوربيين إعترفوا عالمياً بالأهمية الجوهرية للخط الفاصل بين العالم المسيحي الغربي, من ناحية, والعالمين الأرثوذوكسي والإسلامي من ناحية أخرى, قالت الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها, بأنها لن "تعترف بأي خطوط فاصلة جوهرية بين الأجزاء الكاثوليكية, والأرثوذوكسية, والإسلامية لأوربا". إلا أن أولئك الذين لا يقرون بأنقسامات جوهرية, فقدرهم أن تصيبهم تلك الإنقسامات بالإحباط. وبدت إدارة كلنتن غافلةً تماماً عن التغير في ميزان القوة بين الولايات المتحدة والمجتمعات الشرق آسيوية فكانت في كل مرة وأخرى تنادي بأهداف في قضايا تتعلق بالتجارة, وحقوق الإنسان, ومنع إنتشار الأسلحة النووية, وقضايا أخرى لم تكن قادرة على تحقيقها. على أي حال, لقد واجهت حكومة الولايات المتحدة صعوبة ليست بالعادية في التكيف مع عهد تشكل أمواج المد الثقافي والحضاري فيه السياسات العالمية.

أما الثانية؛ كان فكر السياسة الخارجية الأمريكية يعاني كذلك من ممانعة ضد ترك, أو تغيير, أو أحياناً حتى إعادة النظر بالسياسات التي كانت قد تبنتها لتلبية ضرورات الحرب الباردة. فإتخذت بعض هذه السياسات صورة أنها مازالت ترى إتحاداً سوفيتيا عائداً من جديد كخطر ممكن حدوثه. وبنحو أعم من ذلك, تميل الشعوب إلى تقديس التحالفات وإتفاقات السيطرة على الأسلحة التي جاءت نتيجةً للحرب الباردة. فحلف الناتو يجب أن يبقى كما كان في أثناء الحرب الباردة, ومعاهدة الأمن اليابانية ــ الأمريكية تبقى معاهدة مركزية لحفظ أمن شرق آسيا.

ومعاهدة خفض عدد الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات (أي. بي. أم) لا يمكن المساس بها. ومعاهدة مركز التجارة الحرة يجب أن تظل مصانة. فالأمر الواضح أنه لا واحدة من هذه المعاهدات أو أياً مما خلفته الحرب الباردة ستُركَن جانباً ولو قليلاً. ولا حتى الأمر بالضرورة يصب في مصالح الولايات المتحدة أو الغرب أنه من أجل تلك المعاهدات يظلان على حال الحرب الباردة. إذ توحي حقائق عالم متعدد الحضارات بأن حلف الناتو يجب أن يتوسع ليضم بين جنبيه المجتمعات الغربية الأخرى التي ترغب في الإنضمام إليه ويجب أن يعترف بعدم الجدوى أصلاً من ضم دولتين عضوتين كل منهما العدوة اللدودة للأخرى, وكل منهما تعوزها صلة النسب الثقافية التي تجمعها مع العضوات الأخريات. وإن معاهدة مثل معاهدة خفض عدد الصواريخ المضادة للصواريخ العابرة للقارات, التي أُعدت لتلبية الحاجة التي فرضتها الحرب الباردة إلى ضمان نزع أسلحة المجتمعين السوفيتي والأمريكي وتوجههما إلى السلام وبهذه الطريقة تتقي حرب نووية سوفيتية ــ أمريكية, ربما تعوق قدرة الولايات المتحدة والمجتمعات الأخرى على حماية أنفسها من أخطار نووية لا يمكن التبوء بها أو هجمات تقوم بها حركات إرهابية وحكام طغاة تعوزهم سلامة العقل. وكانت معاهدة الأمن الأمريكية ــ اليابانية تساعد في ردع إعتداء سوفيتي على اليابان. فما الغاية التي تظل من أجلها هذه المعاهدة في عهد ما بعد الحرب الباردة؟ فهل هي إحتواء وردع الصين؟ أم هي لإبطاء تكيف ياباني مع صين بادئة بالإرتقاء؟ أم لمنع نمو القوة العسكرية اليابانية؟ فيجري إثارت الشكوك على نحو متزايد الآن في اليابان بشأن الوجود العسكري الأمريكي فيها, في حين تتزايد الشكوك في الولايات المتحدة أيضا بشأن الحاجة إلى إلتزام وحيد الجانب بالدفاع عن اليابان. وتم إعداد الإتفاق الخاص بالقوى التقليدية في أوربا لتلطيف المواجهة بين دول معاهدتي الناتو و وارشو في أواسط أوربا, ولقد إختفت هذه المواجهة. وأصبح الأثر الرئيس لذلك الإتفاق الآن هو خلق صعوبات أمام روسيا في تعاملها مع ما تدرك بأنه أخطار قادمة من الشعوب المسلمة إلى جنوبها.

أما الثالثة؛ إن التنوع الثقافي والحضاري يتحدى الإعتقاد الغربي ولاسيما الأمريكي منه بالملائمة الكونية للثقافة الغربية. ويجري التعبير عن هذا الإعتقاد بكلا الإسلوبين الوصفي والمعياري. فبالإسلوب الوصفي, يذهب هذا الإعتقاد إلى أن الناس في كل المجتمعات تريد تبني

القيم, والأعراف, والممارسات الغربية. وإذا بدوا أنه ليس في أنفسهم هذه الرغبة وبدوا ملتزمين بثقافاتهم التقليدية الخاصة بهم, فأنهم ضحايا "وعي زائف" يماثل ذلك الوعي الذي وجده الماركسيون عند أفراد الطبقة العاملة الذين كانوا يؤيدون الرأسمالية. أما بالإسلوب المعياري, فإن إعتقاد مناصرو العولمة الغربية يفترض أن بنو البشر في جميع أنحاء العالم يجب أن يعتنقوا القيم, والأعراف, والثقافة الغربية لأنها تجسد الفكر الإنساني في أرقى درجاته, وأبهى صوره, وأكثره تحرراً, وأرشده سبيلاً, وأرفعه تمدناً, وأكمله تحضراً.

وفي العالم البادئ بالظهور ذي الصراع العرقي والإصطدام الحضاراتي, يعاني الإعتقاد الغربي بكونية الثقافة الغربية من ثلاثة مشاكل هي: أنه وهم زائف, وأنه غير أخلاقي, وأنه خطر. وكونه زائفاً, فلقد كان المبحث المحوري لهذا الكتاب؛ وهو بحث لخصه ميشيل هاورد على أحسن وجه بقوله؛ "إن الإفتراض الغربي الشائع بأن التنوع الثقافي حالة تاريخية غريبة الأطوار يجري الآن تآكلها بنحو سريع نتيجةً لنمو ثقافة مشتركة عالمية للناطقين باللغة الإنجليزية, وذات نزعة غربية, فتشكل الآن قيمنا الأساسية ..... هو ببساطة إفتراض غير صحيح"[15]. إن أي قارئ لا يقتنع إبتداءاً من الآن بالحكمة التي جاءت في ملاحظة السيد ميشيل فهو يعيش في عالم إبتعد بعداً شاسعاً عن العالم الذي تم وصفه في هذا الكتاب.

أما الإعتقاد بأن الشعوب اللاغربية يجب أن تتبنى القيم, والأعراف, والثقافة الغربية هو إعتقاد غير أخلاقي بسبب ما سيكون ضرورياً لجعل هذا الأمر حقيقة قائمة. إن بلوغ القوة الأوربية درجة كادت تكون درجة القوة الكونية في القرن التاسع عشر والهيمنة العالمية للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين نشرتا كثيراً مما يتصل بالحضارة الغربية عبر العالم. إلا أن نهج العولمة الغربي لم يعد قائماً. وتتراجع الآن الهيمنة الأمريكية على الأقل لأنها لم تعد ضرورية لحماية الولايات المتحدة من خطر الإسلوب العسكري السوفيتي للحرب الباردة. وإن الثقافة, كما قد بينا ذلك, تتبع القوة. فإذا كانت المجتمعات اللاغربية لابد أن ترسم صورة ثقافتها مرةً أخرى الثقافة الغربية, فإن ذلك لا يحدث إلا إذا جاء نتيجةً لتوسع, وإنتشار, وأثر تحدثه القوة الغربية على تلك المجتمعات. لذا, فإن النهج الإستعماري هو العاقبة المنطقية الضرورية اللازمة لنهج عولمة الثقافة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك, ولكون الغرب هو حضارة في طور النضج, فإنه لم

يعد يمتلك الحيوية الفعالة الضرورية لكي يفرض إرادته على المجتمعات الأخرى, وإن أية محاولة للنهوض بذلك هي كذلك تناقض القيم الغربية التي تؤمن بحق تقرير المصير والديمقراطية. وما أن يأزف الأوان, فتبدأ الحضارات الآسيوية والحضارة الإسلامية بالتوكيد أكثر فأكثر على المواءمة الكونية لثقافاتها, حتى يحدث أن يقيم الغربيون أكثر فأكثر العلاقة بين نهج العولمة الثقافية والنهج الإستعماري لتلك الثقافة.

إن نهج العولمة الغربي هو خطر على العالم لأنه يمكن أن يقود إلى حرب عظيمة بين الحضارات تقع بين دولها الجوهر, وهو خطر على الغرب لأنه يمكن أن يودي إلى هزيمة تقهر الغرب. فما أن إنهار الإتحاد السوفيتي حتى أخذ الغربيون يرون حضاراتهم في مكانة من هيمنة لا تبارى, بينما في نفس الوقت بدأت مجتمعات آسيوية, ومسلمة, ومجتمعات أخرى أضعف تزداد قوة. لهذا السبب, فإن هذه القضايا يمكن أن تقود إلى التفكير بمنطق القوة المعروف للقائد بروتس[٤] إذ يقول:

فيالقنا كملت عددها وعدتها, وحركتنا لاحت قطوفها للعيون.
وفي كل يوم يمر, أعداؤنا من حولنا يتكاثرون؛
نحن الذين أعتلينا قمتها, أزفت ساعة فنكون عنها نازلون.
فأرى مدأً من إرادة الرجال وما لهم من شؤون؛
والذين تأخذهم ساعة الطوفان, فإنهم إلى مصيرهم ذاهبون؛
قعدوا عن كل مسعى في أيامهم التي كانوا يعيشون
حتى قيدتهم الأقدار فجعلوا في الوحل والأحزان يتمرغون.
وفي بحر متلاطمة أمواجه مازلنا عائمون,
فلنركبن الأمواج التي نراها تجري إلى ما نحن مبتغون,
وإلا فلكل ما غامرنا به نحن خاسرون.

[٤] هو سياسي وقائد عسكري روماني عاش السنين مابين ٨٥ــ٤٢ ق.م تآمر مع قادة آخرين لقتل يوليوس قيصر, وفي النزاع الذي دار بعد تنفيذهم المؤامرة إنهزمت قواتهم أمام القوات التي كان يقودها مارك أنتوني وأكتافيس في معركة فليبي, فانتحر بروتس بعدها. المترجم

لكن هذا المنطق أدى إلى هزيمة بروتس في منطقة فليبي, وإن المسار المتزن أمام الغرب هو ألا يحاول إيقاف عملية التحول في ميزان القوة بل أن يتعلم كيف يقود سفينته في المياه الضحلة, ويتحمل الكرب والأحزان, ويقلل من مغامراته, ويصون ثقافته.

وإن كل الحضارات مُرت عبر عمليات مشابهة من الظهور, والإرتقاء, ثم الإنحدار. ولا يختلف الغرب عن الحضارات الأخرى بالمسار الذي تطور به بل يختلف بالخصيصة المميزة لقيمه وأعرافه. وتشمل هذه القيم والأعراف الأشد وضوحاً بينها مسيحيته, وتعدديته, وفردانيته, وحكم القانون, التي مكنت الغرب من إبتكار الحداثة في حياة العصر, والتوسع في جميع أرجاء العالم, وجعلت المجتمعات الأخرى تنظر إليه بعين الحسد. وإن هذه الخصائص بأجتماعها معاً تُكوّن الجوهر الفريد الذي يتميز به الغرب. كما قد تحدث آرثر أم. شلسنجر, جي آر., قائلاً؛ إن أوربا "هي المصدر — بل المصدر *الوحيد*, لأفكار حرية الفرد, والديمقراطية السياسية, وحكم القانون, وحقوق الإنسان, والحرية الثقافية ..... إن هذه الأفكار *أوربية* وليست أفكاراً آسيوية, ولا إفريقية, ولا شرق أوسطية, إلا بالتبني"[16]. وهي التي جعلت الحضارة الغربية فريدة في نوعها, وكون الحضارة الغربية ذات قيمة نفيسة, فهذا ليس لأنها حضارة كونية بل لأنها *كائنة* فريدة في نوعها. وتبعاً لذلك, تكون مسؤولية القادة الغربيين ليست محاولة تشكيل الحضارات الأخرى على الصورة التي يتخيلها الغرب, التي لا تقدر قوة الغرب البادئة بالإنحدار على تحقيقها, بل هي حفظ, وحماية, وتجديد الخصائص الفريدة للحضارة الغربية. ولأن الولايات المتحدة هي الدولة الغربية الأكثر قوة, فإن تلك المسؤولية تقع في غالبيتها العظمى على عاتقها.

ولكي تصون الولايات المتحدة والدول الأوربية الحضارة الغربية في مواجهة الإنحدار الذي يصيب القوة الغربية, فإن الأمر الذي يصب في مصلحتها هو العمل على:

أن تحقق إندماجاً سياسياً, وإقتصادياً, وعسكرياً أكبر, وأن تنسق سياساتها لكي تستبعد من بينها دولاً من حضارات أخرى تحاول إستغلال الخلافات التي تقع بينها؛

أن تدخل في الإتحاد الأوربي وحلف الناتو الدول الغربية لأواسط أوربا وهي؛ دول الفايزغراد*, وجمهوريات البلطيق, وسلوفينيا, وكرواتيا؛

أن تشجع تغريب أمريكا اللاتينية, ولطالما كان الأمر ممكناً, تشجيع التحالف الوثيق لدول أمريكا اللاتينية مع الغرب؛

أن تقيد تطور القدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية؛

أن تبطئ من إبتعاد اليابان التدريجي بعيداً عن الغرب نحو التكيف مع الصين؛

أن تقبل بروسيا على أنها الدولة الجوهر للحضارة الأرثوذوكسية وبأنها قوة إقليمية رئيسة ولها مصالح مشروعة في الحفاظ على أمن حدودها الجنوبية؛

أن تصون تفوقها التقني والعسكري على الحضارات الأخرى؛

والأهم من كل ما سبق, أن تدرك بأن التدخل الغربي في شؤون الحضارات الأخرى هو ربما يكون السبب الأخطر الوحيد على الإطلاق في زعزعة الإستقرار وقيام نزاع عالمي ممكن حدوثه في عالم متعدد الحضارات.

في أعقاب الحرب الباردة أمست الولايات المتحدة مستغرقة في تأملات ومجادلات واسعة بشأن المسار المناسب للسياسة الخارجية الأمريكية. ولكن في هذا العهد, لا تستطيع أمريكا الهيمنة على العالم ولا تقدر على الفرار منه. فلا إتخاذ نهج السياسة الدولية في التعاون ورعاية المصالح المتبادلة, ولا نهج السياسة الإنعزالية, ولا حتى النهج السياسي المتعدد الجوانب, ولا نهج سياسة الجانب الواحد ستكون هي السياسة الأفضل لخدمة مصالحها. فتلك السياسات ستكون الأفضل إذا قُدمَت على غيرها لتجنب هؤلاء المتطرفين المعارضين وبدلاً عنها تتبنى أمريكا سياسة أطلسية ترعى التعاون الوثيق مع شركائها الأوربيين لحماية وتقدم مصالح وقيم الحضارة الفريدة التي يشتركون فيها.

* وهو تجمع أنشئ في شباط من سنة ١٩٩١, ضم بولندا, وجمهورية التشيك, وجمهورية سلوفاكيا, وهنغاريا. المترجم

الحرب والنظام الحضاراتيان

إن حرباً عالمية تدور رحاها بين الدول الجوهر لحضارات العالم الرئيسة هي حرب غير ممكن حدوثها إلى حد بعيد لكنها ليست مستحيلة. فحرب كهذه كما قد أوحينا بذلك, يمكن أن تحدث بسبب تصاعد أوار حرب لخط صدع تقوم بين جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة, ويُرجَح في الغالب أن يشتبك فيها المسلمون من طرف وغير مسلمين من الطرف الآخر. فالتصعيد يصير أكثر أرجحيه إذا تنافست الدول المسلمة الطامحة في أن تكون دول جوهر من أجل تقديم العون إلى أخوانهم في الدين المشتبكين في الحرب. وتصير أقل إحتمالاً بسبب المصالح التي قد ترتبط بها الدول النسبية من المستويين الثاني والثالث من كلا الجانبين في أن لا تصبح مشتركة بنفسها إشتراكاً أعمق في الحرب. وثمة مصدر أخطر من ذلك لحرب عالمية تقوم بين الحضارات وهو ميزان القوة المتغير بين الحضارات وبين دولها الجوهر. فإن إرتقاء الصين, إذا مضت قدماً في إرتقائها, والتوكيد المتزايد لهذا "اللاعب الأكبر على الإطلاق في تاريخ البشرية" سيسلط ضغطاً هائلاً على الإستقرار الدولي في مطلع القرن العشرين. فظهور الصين كقوة مهيمنة في شرق وجنوب شرق آسيا من شأنه أن يضادد المصالح الأمريكية كما قد عُرِفَت عبر التاريخ[17].

وإذا عَرفنا هذه المصالح الأمريكية, فإلى أي مدى يُحتمَل أن تتطور الحرب بين الولايات المتحدة والصين؟ هب أننا في سنة ٢٠١٠, ومازالت القوات الأمريكية خارج كوريا التي قد إتحد شطراها, وقد خفضت الولايات المتحدة من وجودها العسكري في اليابان تخفيضاً كبيراً. ولقد توصلت تايوان والوطن الأم الصين إلى تفاهم تظل تايوان, بناءاً على هذا التفاهم, تمارس أغلب سلطاتها المستقلة التي كانت قائمة بالفعل لكنها تعترف بنحو لألبس فيه بسلطات بكين عليها وأصبحت هذه الرعاية الصينية تعترف بها الأمم المتحدة طبقاً لنموذج أوكرانيا وبلاروسيا في سنة ١٩٤٦. وكان تطور حقول النفط في بحر الصين الجنوبي قد تقدم بخطى متسارعة وبنحو واسع تحت رعاية وإشراف صينيين ولكن مازلت بعض تلك الحقول تحت سيطرة فيتنامية وتقوم على تطويرها شركات أمريكية. وإذ يرفع ثقة الصين بنفسها إرتفاع قدراتها في قوتها الجديدة المتزايدة, تعلن بأنها ستبسط سيطرتها التامة على البحر برمته, على كل ما كانت دائماً تطالب بالسيادة عليه في ذلك البحر. فيقاوم الفيتناميون هذه المطالب, وينشب القتال بين السفن الحربية الصينية

والفيتنامية. فيندفع الصينيون, المتشوقين للثأر من هزيمتهم المذلة في سنة ١٩٧٩ [٦], فيجتاحوا فيتنام. ويستغيث الفيتناميون بنجدة أمريكية. ويحذر الصينيون الولايات المتحدة أن لا تتدخل في النزاع. وتتردد اليابان وأمم آسيوية أخرى في اتخاذ أي موقف. فتعلن الولايات المتحدة بأنها لا يمكن أن تقبل بالغزو الصيني لفيتنام, فتطالب بفرض عقوبات إقتصادية على الصين وترسل على عجل أحد حاملات قوات المهمات الخاصة من حاملاتها القليلة المتبقية هناك إلى بحر الصين الجنوبي. فيشجب الصينيون هذا الأجراء بوصفه إنتهاكاً للمياه الإقليمية للصين فتشن الصين ضربات جوية على قوة المهمات الخاصة. وتؤول المحاولات التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس وزراء اليابان, الرامية إلى جعل الطرفين يتفاوضان على وقف إطلاق النار, إلى الفشل, ثم تتسع دائرة القتال إلى مناطق أخرى في شرق آسيا. وتقوم اليابان بمنع الولايات المتحدة من إستعمال قواعدها الموجودة في اليابان للإنطلاق منها في ضرب الصين, فتتجاهل الولايات المتحدة هذا الحظر, فتعلن اليابان حياديتها فتفرض حجراً على تلك القواعد. وتشن الغواصات الصينية والطائرات التي تنطلق من قواعد أرضية لها في تايوان والوطن الأم هجماتها على سفن الولايات المتحدة وخطوط إمداداتها وتعزيزاتها في شرق آسيا فتصيبها بخسائر فادحة. وفي نفس الوقت تدخل القوات البرية الصينية العاصمة هانوي وتحتل أغلب أراضي فيتنام.

ولما كانت الصين والولايات المتحدة كلتاهما تمتلكان صواريخ قادرة على حمل وإلقاء قنابل نووية على أرض أياً منهما, فإنه يجري تحفظ مفهوم ضمناً ولا تستخدم هذه الأسلحة في المراحل المبكرة من الحرب. لكن الخوف من الهجمات بمثل هذه الأسلحة كامن في كلا المجتمعين وهو مستمكن بوجه خاص في الولايات المتحدة. وهذا الخوف من شأنه أن يقود كثيراً من الأمريكان إلى البدء بالتساؤل لماذا يجري إخضاعهم إلى هذا الخطر؟ وما الفرق الذي سيحدث إذا سيطرت الصين على بحر الصين الجنوبي, وفيتنام, أو حتى جنوب شرق آسيا برمته؟ فتصبح

---

[٦] هي الغارة التي شنتها الصين على فيتنام في ١٧ من شباط لسنة ١٩٧٩ والتي إستمرت ٢٩ يوم, وجاءت هذه الغارة بعد أن غزت فيتنام كمبوديا ولاوس وأطاحت بحكم الخمير الحمر في كمبوديا وطردت منها ومن فيتنام جميع الصينيين. وكانت الصين في تلك الغارة لقد بلغت مشارف هانوي بعد معارك ضارية ثم واجهتها مقاومة عنيفة وإنطلقت قوات فيتنامية في داخل الأراضي الصينية وحاولت الألتفاف على القوات الصينية المهاجمة, فأعلنت الصين إنسحابها من أراضي فيتنام من دون مفاوضات أوعقد أي إتفاق. وفشلت الصين في هذه الغزوة فشلاً ذريعاً في أن تجبر الفيتناميين على الأنسحاب من كمبوديا, وفي إنهاء الإصطدامات بين قواتها والقوات الفيتنامية على الحدود الفاصلة بينهما, ولم تغير صورة الصين بأنها نمر من ورق, لذلك يرجح أكثر المراقبين قيام هذه الحرب مرة أخرى. المترجم

المعارضة لمثل هذه الحرب قوية لاسيما في الولايات التي يهيمن عليها ذوي الأصول الإسبانية والبرتغالية في جنوب غرب الولايات المتحدة, التي تقول جماهيرها وحكوماتها "إن هذه الحرب ليست حربنا", فتحاول أن تؤثر إختيار إسلوب الحرب ضد إنجلترا الجديدة في حرب سنة ١٨١٢[٧]. وبعد أن يعزز الصينيون إنتصاراتهم الأولى في شرق آسيا, يشرع الرأي العام الأمريكي بالميل نحو الإتجاه الذي كانت اليابان تتمنى أن يكون كذلك في سنة ١٩٤٢: إذ أن الخسائر التي تُبذَل من أجل قهر هذا التوكيد المبكر للغاية لقوة طامحة في الهيمنة تكون هائلة؛ لذلك تصبح المقولة؛ دعنا نحسم المسألة بالتفاوض من أجل وضع حد لهذه الحرب الشعواء أو "الحرب الزائفة", مقولة شائعة في أرجاء الأطلسي الغربي.

إلا أنه, في نفس الوقت, يكون لهذه الحرب تأثير على الدول الرئيسة للحضارات الأخرى, فتغتنم الهند الفرصة التي سنحت لها كون الصين منهمكة في قتال في بحار شرق آسيا فتشن هجوماً مدمراً على باكستان بمقتضى رؤية ترمي إلى تجريد ذلك البلد تماماً من قدراته العسكرية النووية والتقليدية. ويكون هجوماً ناجحاً في البداية لكن التحالف العسكري القائم بين باكستان, وإيران, والصين يتم تفعيله فتهب إيران لنجدة باكستان بقوات عسكرية حديثة ومتطورة. فتمسي الهند تتخبط في مستنقع القتال ضد القوات الإيرانية ومجموعات تشن عليها حرب عصابات تنتمي إلى جماعات عرقية عديدة مختلفة. فتناشد باكستان والهند كلتاهما الدول العربية من أجل تأييدها, وتقف الهند في هذه المناشدة محذرة من الهيمنة الإيرانية على جنوب غرب آسيا — لكن النجاح الأولي للصين في الإنتصار على الولايات المتحدة يكون قد إستحث قيام حركات كبيرة مناهضة للغرب في المجتمعات المسلمة. أما الحكومات القليلة التي مازالت مؤيدة للغرب في الدول العربية وتركيا فتسقطها واحدة تلو الأخرى الحركات الإسلامية المتطرفة التي

---

[٧] هذه الحرب وقعت بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في حزيران من سنة ١٨١٢ وإستمرت حتى ربيع سنة ١٨١٥.وكانت أسباب هذه الحرب هي رفض بريطانيا الأنسحاب من مناطق البحيرات العظمى, وقيام بريطانيا بدعم وإسناد الهنود الحمر في كندا على الحدود الأمريكية, وعدم رغبة بريطانيا في توقيع إتفاقات تخص التجارة يريدها الأمريكيون لوضع أسس للتجارة بين البلدين. ودارت هذه المعركة في البر والبحر وكانت الغلبة فيها في بداية المعركة للبريطانيين ولكن بعد أن نجح إسطول بحري أمريكي في تدمير إسطول بريطاني تقهقرت بريطانيا إلى كندا وأخذت تشن هجمات برية. وفي السنة الأخيرة من الحرب دارت أغلب المعارك في جنوب أمريكا وبعد سلسلة معارك في نيوأورليانز والمسيسبي قام الأمريكان بأستدراج قوات بحرية بريطانية كبيرة على الضفة الأخرى من المسيسبي فقتلوا كل أفراد هذه القوات بينما كانت خسائر الأمريكان على عدد الأصابع فكانت واقعة أنهت هذه الحرب. فلجأ الطرفان إلى التفاوض وتوصلا إلى معاهدة لم تحل أية مشكلة من المشاكل التي كانت سبباً في قيام الحرب. المترجم

تستمد قوتها من الكتائب الأخيرة التي تأتي من الإنتفاضات في أعداد الشباب المسلم. إن موجة معاداة النهج الغربي الذي يثيره الضعف الغربي تقود إلى هجوم عربي كاسح على إسرائيل لا يقدر حتى الإسطول البحري السادس للولايات المتحدة, الذي يكون في ذلك الوقت قد تقلص أكثر من قبل, على رده.

وتحاول الصين والولايات المتحدة كلتاهما أن تحشد التأييد من دول رئيسة أخرى. وكلما أحرزت الصين نجاحات عسكرية, تبدأ اليابان بقلق باتخاذ سبيل التبعية للصين, وتحول موقفها من الحيادية الرسمية إلى حيادية إيجابية مؤيدة للصين, ومن ثم تستسلم لما تطلبه منها الصين حتى تصبح تحارب معها ضد عدو مشترك. وتقوم القوات اليابانية فتحتل القواعد العسكرية المتبقية للولايات المتحدة في اليابان فتقوم الولايات المتحدة على عجل بأجلاء قواتها من هناك. وتعلن الولايات المتحدة حصاراً على اليابان فتشتبك السفن الحربية الأمريكية واليابانية في مبارزات متفرقة في مياه الأطلسي الغربي. وعند بداية الحرب تقترح الصين إبرام معاهدة أمن متبادل مع روسيا (تذكر بنحو غامض بمعاهدة هتلر ـ ستالين). إلا أن نجاحات الصين لا يكون لها إلا تأثير معاكس على روسيا لما كان من تأثيرها على اليابان. فالآمال بالنصر الصيني ومن ثم سيطرتها على شرق آسيا هو أمر يرعب موسكو. وحينما تتحرك روسيا باتجاه معاكس إلى الصين وتشرع بتعزيز قواتها في سيبريا, تتدخل الأعداد الكبيرة من المستوطنين الصينيين لمنع هذه الحركات. ومن ثم تتدخل الصين عسكرياً لحماية أبناء البلد فتحتل مدينة فلاديفوستوك, ووادي نهر آمور, وأجزاء مهمة أخرى من سيبريا الشرقية. وفي حين تتسع دائرة الإقتتال بين القوات الروسية والصينية في أواسط سيبريا, تقوم إنتفاضات في منغوليا التي كانت الصين قد وضعتها في وقت سابق تحت "وصايتها".

إن السيطرة على النفط وسهولة الحصول عليه هو أمر ذو أهمية مركزية لكل الأطراف المتحاربة. فعلى الرغم من الإستثمار الواسع الذي نهضت به اليابان في مجال الطاقة النووية, مازالت تعتمد إلى درجة كبيرة على إستيرادات النفط وهذا ما يزيد من قوة ميلها للتكيف مع الصين وتضمن تدفقه إليها من النفط القادم من الخليج العربي, وإندونيسيا, وبحر الصين الجنوبي. وفي أثناء مجريات الحرب, حينما تصير الدول العربية تحت سيطرة المحاربين الإسلاميين, تقل إمدادات نفط الخليج العربي إلى الغرب حتى تغدو وشلاً فيمسي الغرب تبعاً لذلك وعلى نحو يزداد أكثر فأكثر

معتمداً على مصادر النفط الروسية, والقوقازية, والأواسط آسيوية. ويقود هذا الأمر الغـــرب إلى تركيز جهوده لجعل روسيا تنضم إلى صفها وإلى أن يدعم روسيا في بسط سيطرته على الـــدول المسلمة الغنية بالنفط التي تقع إلى جنوبها.

وفي نفس الوقت تكون الولايات المتحدة مشتغلة بحماس في محاولة لحشد التأييد التام من حلفائها الأوربيين. وعلى الرغم من العون الدبلوماسي والإقتصادي الذي أخذ بالإتساع, يظـــل أولئك الحلفاء كارهين للتورط عسكرياً في الحرب. لكن الصين وإيران يخشيان مـــن أن الـــدول الغربية تقف في نهاية المطاف خلف الولايات المتحدة تماماً كما هرعت الولايات المتحدة في نهايـــة المطاف لنصرة بريطانيا وفرنسا في الحربين العالميتين. ولكي يمنعا وقوع هذا الأمر تقومان سراً بنشر صواريخ حاملة للرؤوس النووية متوسطة المدى في البوسنة والجزائر ثم تحذران القوى الأوربية بأنه يجب عليها البقاء خارج هذه الحرب. وكما كان هو الحال بنحو يكاد يكون دائماً مع المحاولات الصينية في التهويل على دول أخرى غير اليابان, فإن لفعلها هذا عواقب تضادد تماماً مـــا تريـــده الصين من وراءه. فيستكشف جهاز مخابرات الولايات المتحدة هذه الصواريخ وينقل نـــشرها في تقارير إليها, فيعلن مجلس حلف الناتو بأن هذه الصواريخ يجب أن يتم إزالتها حالاً. ولكن, قبـــل أن يستطيع حلف الناتو إتخاذ إجراء ما, تقوم صربيا الراغبة في إستعادة دورها التـــاريخي, بأنهـــا المدافعة الأولى عن الديانة المسيحية ضد الترك, فتغزو البوسنة. وتلتحق بها كرواتيا فتحتل الدولتان البوسنة ويتقاسماها فيما بينهما, ويستوليان على الصواريخ, ثم يشرعان بمحاولات لإكمال التطهير العرقي الذي كانا قد أجبرا على إيقافه في تسعينات القرن العشرين. وتحاول ألبانيا وتركيا نجـــدة البوسنيين؛ فيشن اليونان والبلغار غزوات على الجزء الأوربي من تركيا فينشر الرعب عباءته على إسطنبول حينما تفر تركيا عبر مضيق البسبور, وفي نفس الوقت يكون صاروخ مجهز برئس نووي قد إنطلق من الجزائر لينفجر خارج مرسيليا, فيرد حلف الناتو بضربات جوية ساحقة ماحقة على أهداف في شمال إفريقيا.

وهكذا, لقد أصبحت الولايات المتحدة, وأوربا, وروسيا والهند, داخلة في صراع عالمي حقيقي ضد الصين, واليابان, وأغلب العالم المسلم. كيف لمثل هذه الحرب أن تنتهي؟ يمتلك كلا الطرفين قدرات نووية كبيرة والأمر الواضح أنه لو جُعلَت هذه القدرات تلعب دوراً يتجاوز الحد

الأدنى, فإن الدول الرئيسة من كلا الطرفين يمكن أن يتم تدميرها تدميراً كاملاً. أما إذا إشتغل ردع متبادل, فإن إنهاك الطرفين يمكن أن يقود إلى التفاوض على هدنة, لكن هذه الهدنة لن تحل القضية الجوهرية وهي الهيمنة الصينية على شرق آسيا. أما الخيار البديل لذلك, فيستطيع الغرب أن يحاول قهر الصين بأستعمال القوة العسكرية التقليدية. إلا أن تحالف اليابان مع الصين, يمنح الصين درع واق يتألف من نطاق من جزر يمنع الولايات المتحدة من إستعمال قوتها البحرية ضد مراكز الكثافة السكانية الصينية ومراكز صناعاتها الممتدة على طول ساحلها البحري. وأما الخيار البديل الآخر, فهو مشاغلة الصين من جهة الغرب. إذ يؤدي القتال بين روسيا والصين إلى أن يرحب حلف الناتو بروسيا كدولة عضوة فيه وإلى أن يتعاون الحلف مع روسيا في مواجهة هجمات الصينيين في داخل سيبريا, وفي الحفاظ على السيطرة الروسية على نفط المسلمين وحقول الغاز في دول أواسط آسيا, وفي دعم التمردات ضد الحكم الصيني التي يقوم بها التبتيون, واليوغيريون, والمنغوليون, ثم تحشد وتنشر بالتدريج القوات الغربية والروسية في جهة الشرق وفي داخل سيبريا تمهيداً للإنقضاض الأخير الذي يَمّر عبر السور العظيم متوجهاً إلى بكين, ومنشوريا, ثم إلى قلب وطن آل هان.

مهما كانت النتيجة المباشرة لهذه الحرب الحضاراتية العالمية ـــ إن كانت تدمير نووي متبادل, أو توقف يتم عن طريق التفاوض يأتي نتيجةً للإنهاك المتبادل, أو مسيرة النصر الناجز للقوات الروسية والغربية في ساحة تاينانمن ـــ فإن النتيجة الأوسع في المدى البعيد والتي تكاد تكون حتمية هي إنحدار حاد في القوى الإقتصادية, والبشرية, والعسكرية لكل الأطراف الرئيسة المشاركة في الحرب. ونتيجةً لذلك, فإن القوة العالمية التي كانت قد تحولت عبر قرون من الشرق لتكون في مصلحة الغرب والتي كانت قد بدأت مرة أخرى تتحول عائدة من الغرب إلى الشرق من شأنها الآن أن تتحول من الشمال لتكون في مصلحة الجنوب. أما أكبر المستفادين من الحرب بين الحضارات فهي تلك الحضارات التي أمسكت عن التورط فيها. ولأن الغرب, وروسيا, والصين, واليابان قد تم تدميرها بدرجات متفاوته, فإن الطريق يصبح مفتوحا أمام الهند, إذا أفلتت من مثل هذا الخراب على الرغم من أنها كانت طرفاً مشاركاً في الحرب, لكي تحاول أن تعيد تشكيل العالم بما ينسجم مع الخطوط الهندوسية. وتلقي شرائح واسعة من عامة الشعب الأمريكي

مسئولية إضعاف أمريكا الحاد على التوجه الغربي ذي الأفق الضيق للنخب من البروتستانت البيض المنحدرين من الطبقة العليا للمجتمع, فيتولى قادة من أصول إسبانية وبرتغالية مقاليد السلطة يرفعهم إليها الوعد بخطة مساعدة على غرار خطة عمدة المدينة تأتي من دول أمريكا اللاتينية المزدهرة إقتصادياً التي قعدت بعيداً عن الحرب. أما إفريقيا, من الناحية الأخرى, فلا تمتلك إلا القليل الذي تقدمه من أجل إعادة إعمار أوربا, وبدلاً عن ذلك, يأتي منها حشود كبيرة من أناس مؤهلين إجتماعياً لكي يقيموا الصلوات على أطلال أوربا. أما في آسيا, فإذا كانت الصين, واليابان, وكوريا قد دمرتها الحرب, فإن القوة تتحول أيضا إلى جهة الجنوب, فتصير فيها إندونيسيا, التي كانت قد ظلت محايدة, الدولة المهيمنة وتتصرف, تحت إرشاد مستشاريها الأستراليين, لكي ترسم مسار الأحداث في المنطقة من نيوزلندا شرقاً وحتى مينمار وسريلانكا غرباً وفيتنام شمالاً, وكلها تتنبأ بنزاع قادم في المستقبل ضد الهند وصين تقوم من تحت الركام لتعود من جديد. وفي أية حادثة, يتجه محور السياسات العالمية نحو الجنوب.

إذا كان هذا الوصف لمجريات الأحداث ومواضعها يبدو للقارئ مجرد تخيلات جامحة لا يطيقها ولا يقبلها, فإنه أمر يبشر بكل خير. ودعونا نتمنى أنه ليس ثمة وصف آخر لمجريات أحداث حرب حضاراتية عالمية يحظى بأستحسان أكثر. إلا أن الأمر الأكثر جدارة بالتصديق ولهذا يكون مبعث القلق بشأن هذا الوصف هو السبب الذي أدى إلى الحرب وهو: تدخل دولة جوهر لأحدى الحضارات (الولايات المتحدة) في نزاع بين الدولة الجوهر لحضارة أخرى (الصين) ودولة عضوة في حضارتها (فيتنام). وكان مثل هذا التدخل عند الولايات المتحدة, أمراً ضرورياً لصيانة وتطبيق القانون الدولي, ورد العدوان, وحماية حرية البحار, والحفاظ على السبل التي تمكنها من الوصول إلى نفط بحر الصين الجنوبي, ومنع هيمنة قوة وحيدة على شرق آسيا. أما عند الصين, فكان تدخلاً لا يطاق, بل هو إسلوب لمحاولة متعجرفة تنهض بها الدولة الغربية القائدة لإذلال وإرهاب الصين, وإثارة معارضة ضد الصين في داخل محيط تأثيرها المشروع, ولتنكر على الصين دورها الصحيح في الشؤون العالمية.

وبأختصار, فإنه في العهد القادم, ولكي يتجنب العالم حروب حضاراتية كبيرة, فسيحتاج إلى دول جوهر تمتنع عن التدخل في نزاعات تنشب في حضارات أخرى. إن هذا القول

هو الحقيقة التي لاشك في أن بعض الدول ولاسيما الولايات المتحدة ستجدها عصية على القبول بها. إن قاعدة *الإمتناع* هذه, أي أن تمتنع الدول الجوهر عن التدخل في النزاعات التي تحدث في حضارات أخرى هي الشرط الأول اللازم للسلام في عالم متعدد الحضارات, ومتعدد الأقطاب. أما الشرط اللازم الثاني *فهو قاعدة الوساطة المشتركة* التي تتفاوض فيها دول جوهر أحداها مع الأخرى لإحتواء أو كبح جماح حروب لخطوط صدع تقوم بين دول أو جماعات تنتمي إلى حضارات مختلفة.

إن القبول بهاتين القاعدتين والقبول بعالم ينعم بمساواة أوسع بين الحضارات لن يكون أمراً سهلاً عند الغرب أو عند تلك الحضارات التي ربما ترمي إلى قيامها بديلة عن الغرب في دوره المهيمن أو حتى إزاحته والقيام محله. فعلى سبيل المثال, في عالم كهذا, ربما ترى دول جوهر بأنه ضالتها المنشودة تماماً لإغتنام الفرصة والحصول على إمتياز في أن تمتلك أسلحة نووية وتنكر إمتلاك مثل هذه الأسلحة على العضوات الأخريات في حضارتها. وإذ ينظر ذو الفقار علي بوتو إلى الماضي ليتأمل جهوده التي بذلها لإنشاء وتطوير "قدرة نووية متكاملة" لباكستان, فإنه يبرر تلك الجهود بالقول؛ "نحن نعلم أن إسرائيل وجنوب إفريقيا تمتلكان إمكانات نووية متكاملة. وتمتلك هذه الإمكانات كذلك الحضارات المسيحية, واليهودية, والهندوسية. إلا الحضارة الإسلامية فكانت الوحيدة التي لا تمتلك هذه الإمكانية, لكن هذا الوضع كان على وشك أن يتبدل"[18]. إن التنافس من أجل القيادة في داخل الحضارة التي تفتقر إلى دولة جوهر واحدة ربما تحفز أيضاً على التنافس من أجل إمتلاك الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن لإيران علاقات تعاونية إلى درجة كبيرة مع باكستان, فإنها تشعر بنحو واضح بأنها تحتاج إلى أسلحة نووية بالقدر الذي تمتلكه منها باكستان. ومن ناحية أخرى, تخلت البرازيل والأرجنتين عن برامجهما التي ترمي إلى تلك الغاية, ودمرت جنوب إفريقيا أسلحتها النووية, برغم من أنها ربما بحق ترغب في إمتلاكها مرةً أخرى إذا بدأت نيجريا بإنشاء مثل هذه الإمكانية. وعلى الرغم من إن إنتشار الأسلحة النووية ينطوي على أخطار بنحو لاشك فيه, كما قد أشار إلى ذلك سكوت ساغان وآخرون, فإن عالماً إمتلكت فيه دولة جوهر واحدة أو اثنتين في كل حضارة رئيسة أسلحةً نووية

ولم تمتلك أية دولة أخرى منها مثل هذه الأسلحة فهو عالم يمكن أن يكون مستقراً إستقراراً معقولاً.

إن أغلب المؤسسات الدولية الرئيسة يعود تاريخها إنشائها إلى بعد وقت قصير من نهاية الحرب العالمية الثاني ويجري تشكيلها بما ينسجم مع المصالح, والقيم, والممارسات الغربية. ولأن القوة الغربية تنحدر في نسبتها إلى تلك القوة التي تمتلكها حضارات أخرى, فإن الضغوط ستزداد من أجل إعادة تشكيل هذه المؤسسات لكي تلاءم مصالح تلك الحضارات. وإن القضية الأبرز, وذات الشأن الأعظم, ويحتمل أن تكون أكثر القضايا إثارة للجدل هي تلك القضية التي تتعلق بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولقد تكوّن مجلس الأمن هذا من القوى الكبرى التي خرجت المنتصرة في الحرب العالمية الثانية, وأصبحت لها علاقة تتضاءل على الدوام بحقيقة القوة القائمة في العالم. وفي مدى السوق الأبعد؛ أما أن يتم إجراء تعديلات في عضوية المجلس أو أن إجراءات أقل شرعية يُرجح أن تنشأ وتتطور للتعامل مع القضايا الأمنية, تماماً كما تعاملت إجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى مع القضايا الإقتصادية العالمية. أما في عالم متعدد الحضارات, فإنه, وبحال مثالي, يجب أن تمتلك كل حضارة رئيسة مقعداً دائماً واحداً على الأقل في مجلس الأمن. وفي الوقت الحاضر لا تمتلك مثل هذا المقعد إلا ثلاثة حضارات. ولقد أيدت الولايات المتحدة العضويتين اليابانية والألمانية, لكن الأمر الواضح إنهما لن تصبحا عضوتين دائمتين إلا إذا صارت دولاً أخرى عضوات كذلك. ولقد إقترحت البرازيل خمسة أعضاء دائميين جدد حتى لو تم إختيارهم من دون منحهم حق النقض (الفيتو) وهي؛ ألمانيا, واليابان, والهند, ونيجيريا, والبرازيل نفسها. لكن لو أُنفذ ذلك الإتفاق, فمن شانه أن يجعل ١ مليار مسلم من دون ممثلين ينوبون عنهم, إلا إذا بلغت نيجيريا المكانة التي ربما توهلها تولي تلك المسئولية. وإنطلاقا من وجهة نظر حضاراتية, يبدو أن اليابان, والهند يجب أن تكونا عضوتين دائميتين, أما إفريقيا, وأمريكا اللاتينية, والعالم المسلم فيجب أن يكون لها مقاعد دائمة يمكن أن تشغلها تلك الحضارات وفقاً لقاعدة تعاقب تطبقها الدول القائدة لتلك الحضارات, وتقوم منظمة المؤتمر الإسلامي, ومنظمة الوحدة الإفريقية, ومنظمة الدول الأمريكية بإجراء الإختيارات (وتمتنع الولايات المتحدة عن التدخل). وسيكون الأمر ملائماً كذلك أن يتم دمج المقعدين البريطاني

والفرنسي في مقعد واحد للإتحاد الأوربي, ويختار الإتحاد صاحب الدور التعاقبي في إشغال المقعد. وعلى هذا المنوال ستمتلك كل حضارة من الحضارات السبع مقعداً واحداً دائماً وسيمتلك الغرب مقعدين, وهي محاصصة تمثل تمثيلاً واسعاً توزيع الشعوب, والثروة, والقوة في العالم.

العموميات الجامعة للحضارة

لقد أيد بعض الأمريكان نهج التعددية الثقافية في وطنهم؛ ولقد أيد بعض منهم نهج العولمة الذي يمتد إلى خارج وطنهم, بينما أيد آخرون إتخاذ النهجين معاً. إن نهج التعددية الثقافية داخل الوطن خطر يهدد الولايات المتحدة والغرب؛ أما نهج العولمة الذي يمتد إلى خارج الوطن فهو خطر يهدد الغرب والعالم؛ أما تبنيهما كلاهما فمن شأنه أن ينكر على الغرب تفرده بثقافته. ويريد مؤيدو ثقافة العالم الواحدة أن يجعلوا العالم مثل أمريكا. بينما يريد مؤيدو التعددية الثقافية المحلية أن يجعلوا أمريكا مثل بقية العالم. إن أمريكا متعددة الثقافات يستحيل قيامها لأن أمريكا لا غربية هي ليست أمريكية. وإن عالماً متعدد الثقافات لا يمكن تجنبه لأن الإمبراطورية العالمية يستحيل قيامها. فيتطلب الحفاظ على الولايات المتحدة والغرب تجديد الهوية الغربية. بينما يتطلب الحفاظ على أمن العالم القبول بتعددية ثقافية عالمية.

هل أن بلاهة الحلم بالعولمة الغربية وحقيقة التنوع الثقافي العالمي يقودان إلى نسبية أخلاقية وثقافية لا يمكن تجنبها ولا يمكن إبطالها؟ وإذا كان نهج العولمة يمنح الشرعية للنهج الإستعماري, فهل تعمل النسبية الأخلاقية والثقافية على خلع الشرعية على الإضطهاد؟ وها هنا, مرةً أخرى, يكون الجواب على هذين السؤالين بنعم ولا. فالثقافة نسبية أما القيم الأخلاقية فهي مطلقة. ولقد بين ذلك ميشيل وولزر بقوله؛ إن الثقافات هي قيم أخلاقية في أعلى مستوياتها من "الكثافة"؛ فهي تصف الأعراف وأساليب السلوك لترشد بنو البشر إلى السبل التي تكون صحيحة مقبولة في مجتمع بعينه. وتنمو فوق, وما بعد, وتمتد خارج هذه القيم الأخلاقية في حدها الأعلى, قيم أخلاقية "رقيقة" في حدها الأدنى وتجسد "سمات مكررة لبعض القيم الأخلاقية ذات القوام الغليظ التي في حدها الأعلى". وإن المفاهيم الأخلاقية الرقيقة التي في حدها الأدنى عن الحقيقة والعدل موجودة في كل القيم الأخلاقية ذات القوام الغليظ ولا يمكن فصلها عنها.

وكذلك ثمة قيم أخلاقية رقيقة في حدها الأدنى هي "أوامر ناهية, وفي أغلب الإحتمال تكون قواعد تنهي عن الجريمة, والخداع, والتعذيب, والظلم, والطغيان. وإن ما يشترك فيه الناس هو الشعور بعدو أو [شر] محدق مشترك أكثر من الإلتزام بثقافة مشتركة". وإن المجتمع الإنساني هو "مجتمع كوني لأنه إنساني, وعلى وجه الخصوص لأنه مجتمع". ففي بعض الأحيان نسير مع آخرين ولكن في أغلب الأحيان نسير كل بمفرده[19]. وعلى الرغم من ذلك, تُشتَق قيم أخلاقية فعلاً في حدها الأدنى "رقيقة" من الحالة الإنسانية المشتركة, وإن "النزعة إلى الكونية" موجودة في كل الثقافات[20]. وبدلاً عن تأييد الخصائص الكونية المفترضة لحضارة بعينها, يتطلب تحقيق الشروط اللازمة من أجل تعايش مسالم بحثاً عما هو مشترك بين أغلب الحضارات في العالم. إذ في عالم متعدد الحضارات, يكون المسار البناء هو إعلان التخلي عن نهج العولمة, والقبول بالتنوع, والبحث عن العموميات الجامعة.

وجرت محاولات تتصل بهذا البحث لتعريف العموميات الجامعة في مكان صغير للغاية هو سنغافورة في مطلع تسعينات القرن العشرين. إذ أن ٧٦ بالمائة من شعب سنغافورة تقريباً هم صينيون, و ١٥ بالمائة منه ملاويون ومسلمون, و ٦ بالمائة منه هم هندوس وسيخ من الهند. ولقد حاولت الحكومة السنغافورية, فيما مضى, أن تدعم "القيم الكنفوشيوسية" بين أبناء شعبها لكنها في نفس الوقت أصَّرت كذلك على أن يجري تعليم كل شخص باللغة الإنجليزية ويتحدث بها بطلاقة. وفي كانون الثاني من سنة ١٩٨٩, أشار الرئيس وبي كيم وبي في خطاب يفتتح به البرلمان السنغافوري إلى ما يجري من تعريض شامل لـ ٢,٧ مليون سنغافوري إلى تأثيرات ثقافية خارجية قادمة من الغرب الأمر الذي "جعلهم على إتصال وثيق مع الأفكار والتقنيات الجديدة التي تأتي من خارج البلد", لكنه كان قد "جعلهم معرضين كذلك, إلى أساليب حياة وقيم أجنبية دخيلة". وتابع حديثه محذراً؛ "إن الأفكار الآسيوية التقليدية للقيم الأخلاقية, والواجب, والمجتمع التي رسخت أسس مجتمعنا في الماضي, تزول الآن لتفسح المجال أمام تطلع إلى حياة أشد شبهاً بالحياة الغربية, وأشد ميلاً إلى الفردانية, وأشد ميلاً أن يكون محورها ذات الفرد". وتابع يقول؛ إنه لأمر ضروري أن نحدد القيم الجوهرية التي لازالت تشترك فيها مختلف المجتمعات السنغافورية العرقية والدينية "التي تجسد ماهية كون الشخص سنغافورياً".

وإقترح الرئيس ويي أربعة من مثل هذه القيم؛ "جعل المجتمع فوق ذات الفرد, والحفاظ على العائلة لأنها حجر البناء الأساس للمجتمع, وحل القضايا الرئيسة بوساطة الإتفاق الجماعي للآراء بدلاً من الخلاف والنزاع, والتشديد على التحمل والإنسجام العرقي والديني". وأدى خطابه ذاك إلى نقاش شامل بشأن القيم السنغافورية, وبعد مرور سنتين تم إعلان بيان حكومي رسمي يبين موقف الحكومة. وأقر هذا البيان كل القيم الأربعة التي إقترحها الرئيس ويي لكنه يضيف إليها قيمة خامسة تقضي بدعم حقوق الفرد, وذلك, إلى درجة كبيرة, بسبب الحاجة إلى التشديد على أولوية إستحقاق الفرد في المجتمع السنغافوري لأنها بالضد من الكنفوشيوسية التي تؤمن بالتسلسل الهرمي وأولوية العائلة تلك القيم التي يمكن أن تؤدي إلى محاباة الأقارب في تسلق سلم المسئوليات في الدولة. وعرّف البيان الحكومي الرسمي "القيم المشتركة" للسنغافوريين كالآتي:

إن الأمة قبل الجماعة [العرقية] والمجتمع فوق ذات الفرد؛

إن العائلة هي الوحدة الأساسية للمجتمع؛

أن تكون رعاية ودعم المجتمع من أجل الفرد؛

أن يكون الإجماع في الرأي بدلاً من الخلاف والنزاع

الإنسجام العرقي والديني

على الرغم من أن هذا البيان *للقيم المشتركة* يذكر إلتزام سنغافورة بالديمقراطية البرلمانية وإمتياز في الحكومة, فهو يستبعد بوضوح قيماً سياسية من نطاق رؤيته. وشددت الحكومة على أن سنغافورة كانت "بأعتبارات حازمة مجتمعاً آسيوياً" ويجب أن يبقى مجتمعاً آسيوياً. وإن "السنغافوريين ليسوا أمريكان ولا أنجلو ـ سكسونيين, برغم من أننا قد نتحدث بالإنجليزية ونرتدي الزي الغربي. أما إذا حدث في المدى البعيد وأصبح السنغافوريون على حال لا يمكن تمييزهم فيه عن الأمريكان والبريطانيين, والأستراليين؛ وفي حال أسوء من ذلك يصبحون تقليداً مبتذلاً لهم [وهذا يعني؛ أن سنغافورة تصبح بلداً ممزقاً] فسنفقد ميزتنا عن هذه المجتمعات الغربية, تلك الميزة التي تمكننا من أن نحتفظ بشخصيتنا وقوتنا دولياً"[21].

كان المشروع السنغافوري محاولةً طموحةً ومهتديةً بالمعرفة لتعريف الهوية الثقافية السنغافورية التي كانت تتقاسمها المجتمعات العرقية والدينية والتي بدورها تميزها عن الغرب. والأمر المؤكد, إن أي إعلان عن القيم الغربية, وبخاصة الأمريكية منها, كان سيعطي أهميةً أكبر بكثير إلى حقوق الفرد لتكون بالضد من تلك التي للمجتمع؛ في حرية التعبير والحقيقة التي تظهر من التنافس بالآراء, والمشاركة السياسية, وإلى حكم القانون بأعتباره بالضد من حكم الحكام الخبراء, والحكماء, الذين يتحملون المسؤولية. ولكن حتى لو كان الأمر على هذا المنوال؛ فعلى الرغم من أنهم قد يكملون القيم السنغافورية ويمنحون أولوية أقل للفرد, سيرفض قلة من الغربيين هذه القيم بوصفها لا تستحق شيئاً. وعلى أقل تقدير, يوجد عند مستوى القيم الأخلاقية الرقيقة بعض العموميات الجامعة بين آسيا والغرب. وعلاوة على ذلك, كما أشار إلى ذلك كثيرون, مهما كانت الدرجة التي يمتد إليها تقسيم تلك القيم للبشرية, فإن أديان العالم الكبرى ـــ المسيحية الغربية, والأرثوذوكسية, والهندوسية, والبوذية, والإسلامية, والكنفوشيوسية, والطاوية, واليهودية ـــ هي أيضاً تتقاسم قيماً رئيسة مشتركة. وإذا كان يوماً ما لابد للإنسانية أن تنشأ حضارة كونية, فإنها ستبزغ رويداً رويداً من خلال إستكشاف وتوسيع هذه العموميات الجامعة. ولهذا السبب, فإنه بالإضافة إلى قاعدة الإمتناع عن التدخل وقاعدة الوساطة المشتركة, توجد قاعدة ثالثة من أجل السلام في عالم متعدد الحضارات هي *قاعدة العموميات الجامعة* التي تعني؛ إن الشعوب في جميع الحضارات يجب أن تبحث في محاولة توسيع القيم, والأعراف, والممارسات التي تشترك فيها مع شعوب الحضارات الأخرى.

إن هذه المحاولة لن تسهم في تضييق الخناق على إصطدام الحضارات وحسب بل أنها كذلك تعزز صورة الحضارة بصيغتها المفردة (التي سأكتبها بالحروف الكبيرة لتمميزها عن الحضارة بصيغها المتعددة). والأمر المسلم به, أن **الحضارة** بصيغتها المفردة تشير إلى خليط معقد من القيم الأخلاقية من المستويات الأعلى للقيم الأخلاقية, والدين, والتعليم, والفن, والفلسفة, والتقانة, والرفاهة المادية, وربما تدخل معها قيم أخرى. والأمر الواضح كذلك, أن هذه القيم لاتتناسب بالضرورة بالتساوي. لكن العلماء يعرِّفون بسهولة الحدود العليا والحدود السفلى في مستوى **الحضارة** في سجلات تاريخ الحضارات. إذن يصبح السؤال هو: كيف يستطيع المرء أن يضع الخطوط العليا والخطوط السفلى لعملية تقوم بها الإنسانية لتطوير **الحضارة**؟ وهل ثمة توجه

علماني عام, يتخطى الحضارات المتعددة المتفردة, إلى مستويات أعلى **للحضارة**؟ واذا كان يوجد مثل هذا التوجه, فهل جاء نتيجةً لعمليات التعصير والتحديث التي تزيد من سيطرة البشر على محيطهم ولهذا السبب تولد مستويات ترتفع أعلى فأعلى من التطور والذكاء التقني والرفاهة المادية؟ وفي العصر الراهن, هل يكون المستوى الأعلى من الحداثة والتمدن لذاك السبب هو الشرط اللازم الأول لمستوى أعلى من **الحضارة** ؟ أو هل يتناسب مستوى **الحضارة** أساساً مع ما كان يجري في تاريخ الحضارات المتعددة المتفردة؟

إن هذه القضية هي مظهر آخر من مظاهر الجدل بشأن ما اذا كانت طبيعة التاريخ خطية أم دورانية. والأمر المعقول, أن يكون التطور في التمدن وتطور أخلاق الإنسان قد جاءت نتيجةً لتعليم وتثقيف, ووعي, وتفهم أعظم للمجتمع الإنساني ولأن محيط الإنسان الطبيعي يساعده في حركة ثابتة نحو مستويات أعلى فأعلى من **الحضارة**. أما فيما عدا ذلك؛ فإن مستويات **الحضارة** ربما تعكس ببساطة أطواراً في نشوء وتطور الحضارات. وحينما ظهرت الحضارات أول مرة في التاريخ, فإن شعوبها عادة ما تكون نشيطة, وذات حيوية فعالة, ومتوحشة, ومتنقلة, وميالة إلى التوسع. فهي نسبياً غير متحضرة بمقياس **الحضارة**. وحينما تتطور الحضارة فإنها تصير أكثر إستقراراً, وتطور براعة الأساليب والخبرات التي تجعلها أكثر **تحضراً**. وحينما تنقطع المنافسة بين عناصرها المكونة لها وتظهر بانها دولة كونية, تبلغ الحضارة أعلى مستوياتها من **الحضارة** على الإطلاق, وتبلغ "عصرها الذهبي" فتكون ذات قيم أخلاقية راقية, وتزدهر الفنون, والأدب, والفلسفة, والتقانة, وترتقي فيها القدرات والكفاءات العسكرية, والإقتصادية, والسياسية. وعندما تمّر في طور التحلل لكونها حضارة, فإن مستواها من **الحضارة** ينحدر كذلك حتى تختفي بسبب إنقضاض حضارة مختلفة مندفعة إلى خارج حدودها الجغرافية ذات مستوى منخفض أدنى من **الحضارة**.

ولقد عززت عمليات التعصير بعامتها المستوى المادي **للحضارة** في جميع أرجاء العالم. ولكن هل عزز هذا التعصير الأبعاد الأخلاقية والثقافية **للحضارة**؟ ومن بعض الجوانب يبدو هو هذا واقع الحال. فإمتلاك العبيد, والتعذيب, والظلم الشرير للأفراد قد أمست إمكانية قبولها أقل فأقل في العالم المعاصر. ولكن, هل هذا الأمر ببساطة جاء نتيجة للأثر الذي أحدثته الثقافة الغربية على الثقافات الأخرى ولهذا السبب ستحدث ردة في تلك الثقافات لتعود إلى ما كانت عليه لأن

القوة الغربية تنحدر؟ توجد دلائل كثيرة ظهرت في تسعينات القرن العشرين تشير إلى صلة منظور "الهيولة المطلقة" بالشؤون العالمية: اذ تعطل القانون على مستوى العالم, وظهرت دول فاشلة, وفوضوية متزايدة في كثير من بقاع العالم, وإرتفعت موجة جريمة عالمية, وظهرت مافيات تعمل عبر الدول, وعصابات تعمل معاً لمهربي وتجار المخدرات, وتزايد معدلات الأدمان على المخدرات في كثير من المجتمعات, وإضعاف عام للروابط العائلية, وإنحدار الثقة والتضامن الإجتماعي في كثير من الدول, ووقوع عنف عرقي, وديني, وحضاراتي والحكم الذي يفرضه قوة السلاح ساد أغلب مناطق العالم. وفي مدينة تلو أخرى ـــ موسكو, ريوديجانيرو, بانكوك, شنغهاي, لندن, روما, وارشو, طوكيو, جوهانسبيرغ, دلهي, كراتشي, القاهرة, بوغوتا, واشنطن ـــ تبدو وكأن الجريمة فيها تحلق بجناحين, وكانت العناصر الأساسية **للحضارة** تضمحل كأنها في طريقها إلى الزوال. وأخذت الناس تتحدث عن أزمة عالمية في السيطرة على سلوك الشعوب. وكان ظهور إتحادات عبر الدول تعمل في إنتاج البضائع الإقتصادية يباريه بنحو متزايد ظهور مافيات إجرامية عبر الدول, وإتحادات مابين تجار ومهربي المخدرات وعصابات إرهابية جميعها أخذت تنقض بعنف علي **الحضارة**. إن القانون والنظام هما الشرط الأول اللازم لقيام **الحضارة**, وفي أغلب مناطق العالم ـــ إفريقيا, وأمريكا اللاتينية, والإتحاد السوفيتي السابق, وجنوب آسيا, والشرق الوسط ـــ كانت **الحضارة** تبدو كأنها تتبخر, بينما كانت أيضا تعاني إنقضاضاً خطيراً في الصين, واليابان, والغرب. وبناءاً على أسس معروفة على نطاق العالم, كانت **الحضارة** تبدو في كثير من جوانبها أنها تستسلم للبربرية, مولّدة بذلك ملامح صور لظاهرة لم يسبق لها مثيل, إن عصور ظلام عالمية, ربما تنزل يوماً بالإنسانية.

في خمسينات القرن العشرين قال ليستر بيرسن محذراً بأن الإنسانية كانت تتحرك نحو الدخول في "عصر ستضطر في زمنه مختلف الحضارات أن تتعلم كيف تعيش جنباً إلى جنب في تقاطع مسالم, وتتعلم إحداهن من الأخرى, وتدرس إحداهن تاريخ الأخرى, ومثلها, وفنونها, وثقافتها, وتغني إحداهن جوانب حياة الأخرى بنحو متبادل. أما فيما عدا ذلك, فإنه في هذا العالم الصغير المزدحم إلى أقصى حد, سيقع سوء فهم, وتوتر, وإصطدام, وكوارث فاجعة"[22]. فيعتمد مستقبلا السلام و**الحضارة** كلاهما على التفاهم والتعاون بين القادة في الميادين السياسية, والروحية, والفكرية للحضارات الرئيسة للعالم. أما في إصطدام الحضارات, فسيتم إعدام أوربا

وأمريكا معاً أو يعدمان مفترقين. أما في الإصطدام الأعظم, وهو *"الإصطدام الحقيقي"* العالمي بين **الحضارة** والبربرية, فإن حضارات العالم الكبرى ومعها إنجازاتها الثرية في الدين, والفنون, والأدب, والفلسفة, والعلم, والتقانة, والأخلاق, ونزعة الإشفاق على الآخرين كلها سيتم إعدامها معاً أو تعدم متفرقة. إذ في العالم البادئ بالظهور, تكون إصطدامات الحضارات هي الخطر الأعظم على السلام العالمي, وإن نظاماً دولياً يكون أساسه الحضارات هو الملاذ الآمن الأضمن من حرب عالمية.

إنتهى

Notes

Chapter 1

1. Henry A. Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994), pp. 23-24.
2. H. D. S. Greenway's phrase, *Boston Globe*, 3 December 1992, p. 19.
3. Vaclav Havel, "The New Measure of Man," *New York Times*, 8 July 1994, p. A27; Jacques Delors, "Questions Concerning European Security," Address, International Institute for Strategic Studies, Brussels, 10 September 1993, p. 2.
4. Thomas S. Kuhn, *The Structure of Scientific Revolutions*, (Shicago: University of Chicago Press, 1962), pp. 17-18.
5. John Lewis Gaddis, "Toward the Post-Cold War World." *Foreign Affairs*, 70 (Spring 1991), 101; Judith Goldstein and Robert O. Keohane, "Ideas and Foreign Policy: An Analytical Framework," in Goldstein and Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy: beliefs, Institution, and Political Change* (Ithaca: Cornell University Press, 1993), pp. 8-17.
6. Francis Fukuyama, "The End of History," *The National Interest*, 16 (Summer 1989), 4, 18.
7. "Address to the Congress Reporting on the Yalta Conference," 1 March 1945, in Samuel I. Rosenman, ed., *Public Papers and Adresses of Franklin D. Roosevelt* (New York: Russell and Russell, 1969), XIII, 586.
8. See Max Singer and Aaron Wildavsky, *The Real World Order: Zones of Peace, Zones of Turmoil* (Chatham, NJ: Chatham House, 1993), Rebert O. Keohane and Josef S. Nye, "Introduction: The End of the Cold War in Europe, in Koehane, Nye, and Stanley Hoffmann, eds., *After the Cold War: International Institutions and State Strategies in Europe, 1989-1991* (Cambridge: Harvard University Press, 1993), p. 6; and James M. Goldgeier and Michael McFaul, "A Tale of Two Worlds: Core and Periphery in the Post-Cold War Era," International Organization, 46 (Spring 1992), 467-491.
9. See F. S. C. Northrop, *The Meeting of East and West: An Inquiry Concerning Word Understanding* (New York: Macmillan, 1946).
10. Edward W. Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978), pp. 43-44.
11. See Kenneth N. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," *International Security*, 18 (Fall 1993), 44-79; John J. Mearsheimer, "Back

to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, 15 (Summer 1990), 5-56.

12. Stephen D. Krasner questions the importance of Westphalia as a dividing point. See his "Westphalia and All That," in Goldstein and Keohane, eds., *Ideas and Foreign Policy*, pp. 235-264.
13. Zbigniew Brzezinski, *Out of Control: Global Turmoil on the Eve of the Twenty-first Century* (New York: Scribner, 1993); Daniel Patrick Moynihan, *Pandaemonium: Ethnicity in International Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1993); see also Robert Kaplan, "The Coming Anarchy," *Atlantic Monthly*, 273 (Feb. 1994), 44-76.
14. See *New York Times*, 7 February 1993, pp. 1, 14; and Gabriel Schoenfeld, "Outer Limits," *Post-Soveit Prospects*, 17 (Jan. 1993), 3, citing figures from the Russian Ministry of Defense.
15. See Gaddis, "Toward the Post-Cold War World"; Benjamin R. Barber, "Jihad vs. McWorld," *Atlantic Monthly*, 269 (March 1992), and Jihad vs. McWorld (New York: Times Books; 1995); Hans Mark, "After Victory in the Cold War: The Global Village or Tribal Warfare," in J.J. Lee and Walter Korter, eds., *Europe in Transition: Political, Economic, and Security Prospects for the 1990s* (LBJ School of Public Affairs, University of Texas at Austin, March 1990), pp. 19-27.
16. John J. Mearsheimer, "The Case for a Nuclear Deterrent," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 54.
17. Lester B. Pearson, *Democracy in World Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1955), pp. 82-83.
18. Quite Independently Johan Galtung developed an analysis that closely parallels mine on the salience to world politics of the seven or eight major civilizations and their core states. See his "The Emerging Conflict Formations," in Katharine and Majid Tehranian, eds., *Restructring for World Peace: On the Threshold of the Twenty-First Century* (Cresskill NJ: Hampton Press, 1992), pp. 23-24. Galtung sees seven regional-cultural groupings emerging dominated by hegemons: the United State, European Community, Japan, China, Russia, India, and an "Islamic core." Other authors who in the early 1990s advanced similar arguments concerning civilizations include: Michael Lind, "America as an Ordinary Country," *American Enterprise*, 1 (Sept./Oct. 1990), 19-23; Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty First Century," *International Affairs*, 67 (1991), 441, 448-449; Robert Gilpin, "The Cycle of Great Powers: Has It Finally Been Broken?" (Princeton University, unpublished paper, 19 May 1993), pp. 6ff.; William S. Lind, "North South Relations:

Returning to a World of Cultures in Conflict," *Current World Leaders,* 35 (Dec. 1992), 1073-1080, and "Defending Western Culture," *Foreign Policy,* 84 (Fall 1994), 40-50; "Looking Back from 2992: A World History, chap. 13: The Disastrous 21st Century," *Economist,* 26 December 1992-8 January 1993, pp. 17-19; "The New World Order: Back to the Future," *Economist,* 8 January 1994, pp. 21-23; "A Survey of Defence and Democracies," *Economist,* 1 September 1990; Zsolt Rostovanyi, "Clash of Civilizations and Cultures: Unity and Disunity of World Order," (unpublished paper, 29 March 1993); Michael Vlahos, "Culture and Foreign Policy," *Foreign Policy,* 82 (Spring 1991), 59-78; Donald J. Puchala, "The History of the Future of International Relations," *Ethics and International Affairs,* 8 (1994), 177-202; Mahdi Elmandjra, "Cultural Diversity: Key to Survival in the Future," (Paper presented to First Mexican Congress on Future Studies, Mexico City, September 1994). In 1991 Elmandjra published in Arabic a book which appeared in French in the following year entitled *Premiere Guerre Civilisationelle* (Casablanca: Ed. Toubkal, 1982, 1994).

19. Fernand Braudel, *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp. 210-211.

Chapter 2

1. "World history is the history of large cultures." Oswald Spengler, *Decline of the West* (New York: A.A. Knopf, 1926-1928), II, 170. The major works of these scholars analyzing the nature and dynamics of civilizations include: Max Weber, *The Sociology of Religion* (Boston Beacon Press, trans. Ephraim Fischoff, 1968); Emile Durkheim and Marcel Mauss, "Note on the Nation of civilization," *Social Research,* 38 (1971), 808-813; Oswald Spengler, *Decline of the West;* Pitirim Sorokin, *Social and Cultural Dynamics* (New York: American Book Co., 4 vols., 1937-1985); Arnold Toynbee, *A Study of History* (London: Oxford University Press, 12 vols., 1934-1961); Alfred Weber, *Kulturgeschichte als Kultursoziologie* (Leiden: A. W. Sijthoff's Uitgervermaatschappij N. V., 1935); A. L. Kroeber, *Configurations of Cultural Growth* (Berkeley: University of California Press, 1944), and *Style and Civilizations* (Westport, CT: Greenwood Press, 1973); Philip Bagby, *Culture and History: Prolegomena to the Comparative Study of Civilizations* (London: Longmans, Green, 1958); Carroll Quigley, *The Evolution of Civilizations: An Introduction to Historical Analysis* (New York: Macmillan, 1961); Rushton Coulborn, *The Origin of Civilized Societies* (Princeton University Press, 1959); S. N. Eisenstadt, "Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and

Modes of Ideological Politics," *British Journal of Sociology,* 32 (June 1981), 155-181; Fernand Braudel, *History of Civilizations* (New York:Allen Lane --Penguim Press, 1994) and *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); William H. McNeill, *The Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago: University of Chicago Press, 1963); Adda B. Bozeman, "Civilization Under Stress," *Virginia Quarterly Review,* 51 (Winter 1975), 1-18, *Strategic Intelligence and Statecraft* (Washington: Brassey's (us), 1992), and *Politics and Culture in International History: From the Ancient Near East to the Opening of the Modem Age* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1994); Christopher Dawson, *Dynamics of World History* (LaSalle, IL: Sherwood Sugden Co., 1978), and *The Movement of the World Revolution* (New York: Sheed and Ward, 1959); Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-system* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992); Felipe Femandez-Armesto, *Millennium: A History of the Last Thousand Years* (New York: Scribners, 1995). To these works could be added the last, tragically marked work of Louis Hartz, *A Synthesis of World History* (Zurich: Humanity Press, 1983), which "with remarkable Prescience," as Samuel Beer commented, "foresees a division of mankind very much like the present pattern of the post-Cold War world" into five great "culture areas": Christian, Muslim, Hindu, Confucian, and African. Memorial Minute, Louis Hartz, *Harvard University Gazette,* 89 (May 27, 1994). An indispensable summary overview and introduction to the analysis of civilizations is Matthew Melko, *The Nature of Civilizations* (Boston: Porter Sargent, 1969). I am also indebted for useful suggestions for the critical paper on my *foreign Affairs* article by Hayward W. Alker, Jr., "If Not Huntington's 'Civilizations,' Then Whose?" (unpublished paper, Massachusetts Institute of Technology, 25 March 1994).

2. Braudel, *On History,* pp. 177-181, 212-214, and *History of Civilizations,* pp. 4-5; Gerrit W. Gong, *The Standard of "Civilization" in International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984), 81 ff., 97-100; Wallerstein; *Geopolitics and geoculture,* pp. 160 ff.; Arnold J. Toynbee, *Study of History,* X, 274-275, and *Civilization on Trial* (New York: Oxford University Press, 1948), p. 24.
3. Braudel, *on History,* p.205. For an Extended review of definitions of culture and civilization, especially the German distinction, see A. L. Kroeber and Clyde Kluck-hohn, *Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions* (Cambridge: papers of the Peabody Museum of American

Archaeology and Ethnology, Harvard University, Vol. XLVII, No. 1, 1952), passim but esp. pp. 15-29.

4. Bozeman, "Civilizations Under Stress," p. 1.
5. Durkheim and Mauss, "Nation of Civilization," p. 811; Braudel, *On History,* pp. 177, 202; Melko, Nature of Civilizations, p. 8; Wallerstein, *Geopolitics and geoculture,* p. 215; Dawson, *Dynamics of World History,* pp.51,402; Spengler, *Decline of the West,* I, p. 31. Interestingly, the *International Encyclopedia of the social sciences* (New York: Macmillan and Free Press, ed. David L. Sills, 17 vols., 1968) contains no primary article on "civilization" or "civilizations". The "concept of civilization" (singular) is treated in subsection of the article called "Urban Revolution", while civilizations (plural) receive passing mention in an article called "Culture".
6. Herodotus, *The Persian Wars* (Harmondsworth, England: Penguin Books, 1972), pp. 543-544.
7. Edward A. Tiryakian, "Reflections on the Sociology of Civilizations, "*Sociological Analysis,* 35 (Summer 1974), 125.
8. Toynbee, *Study of History,* 1, 455, quoted in Melko, *Nature of Civilizations,* pp. 8-9, and Braudel, *On History,* p. 202.
9. Braudel, *History of Civilizations,* p. 35, and *On History,* pp. 209-210.
10. Bozeman, *Strategic Intelligence and Statecraft,* p. 26.
11. Quigley, *Evolution of Civilizations,* pp. 146ff.; Melko, *Nature of Civilizations,* pp. 101ff. See D. C. Somervell, "Argument" in his abridgment of Arnold J. Toynbee, *A Study of History,* vols. I-VI (Oxford: University Press, 1946), pp. 569ff.
12. Lucian W. Pye, "China: Erratic State, Frustrated Society", *Foreign Affairs,* 69 (Fall 1990), 58.
13. See Quigley, *Evolution of Civilizations,* chap. 3, esp. pp. 77, 84; Max Weber, "The Social Psychology of the World Religions", in *From Max Weber: Essays in Sociology* (London: Routledge, trans. and ed. H. H. Gerth and C. Wright Mills, 1991), p. 267; Bagby, *Culture and History,* pp. 165-174. Spengler, *Decline of the West,* II, 31ff; Toynbee, *Study of History,* I, 133; XII 546-547, Braudel, *History of Civilizations,* passim; McNeill, *The Rise of the West,* passim; and Rostovanyi, "Clash of Civilizations", pp. 8-9.
14. Melko, *Nature of Civilizations,* p. 133.
15. Braudel, *On History,* p. 226.
16. For a major 1990s addition to this literature by who knows both cultures well, see Claudio Veliz, *The New World of the Gothic Fox* "Berkeley: University of California Press, 1994).

17. See Charles A. and Mary R. Beard, *The Rise of American Civilization* (New York: Macmillan, 2 vol., 1927) and Max Lemer, *America as a Civilization* (New York: Simon & Schuster, 1957). With patriotic boosterism, Lemer argues that "for good or ill, America is what it is- a culture in its own right, with many characteristic lines of power and meaning of its own, ranking with Greece and Rome as one of the great distinctive civilizations of history." Yet he also admits, "Almost without exception the great theories of history find no room for any concept of America as a civilization in its own right" (pp. 58-59).
18. On the role of fragments of European civilization creating new societies in North America, Latin America, South Africa, and Australia, see Louis Hartz, *The Founding of New Societies: Studies in the History of the United State, Latin America, South Africa, Canada, and Ausralia* (New York: Harcourt Brace & World, 1964).
19. Dawson, *Dynamics of world History,* p. 128. See also Mary C. Bateson, "Beyond Sovereignty: An Emerging Global Civilization," R. B. J. Walker and Saul H. Mendlovitz, eds. *Contending Sovereignties: Redefining Political Community* (Boulder: Lynne Rienner, 1990), 148-149.
20. Toynbee classifies both Therevada and Lamaist Buddhism as fossil civilizations, *Study of History,* I, 35, 91-92.
21. See for example, Bernard Lewis, *Islam and the West* (New York: Oxford University Press, 1993); Toynbee, *Study of History,* chap. IX, "Contacts between Civilizations in Space (Encounters between Contemporaries)", VIII,88FF; Benjamin Nelson, "Civilizational Complexes and Intercivilizational Encounters," *Sociological Analysis,* 34 (Summer 1973), 79-105
22. S. N. Eisenstadt, "Cultural Traditions and Political Dynamics: The Origins and Modes of Ideological Politics," *British Journal of Sociology*, 32 (June 1981), 157, and "The Axial Age: The Emergence of Transcendental Visions and the Rise of Clerics," *Archives Europeennes de Sociologie,* 22 (No. 1, 1982) 298. See also Benjamin I. Schwartz, "The Age of Transcendence in Wisdom, Revolution, and Doubt: Perspectives on the first Millennium B.C.," *Daedalus,* 104 (Spring 1975), 3. The concept of the Axial Age derives from Karl Jaspers, *Vom Ursprung und Ziel der Geschichte* (Zurich: Artemisverlag, 1949).
23. Toynbee, *Civilization on Trial,* p. 69. Cf. William H. McNeill, *The Rise of the West,* pp. 295-298, who emphasizes the extent to which by the advent of the Christian era, "Organized trade routes, both by land and sea, ... linked the four great cultures of the continent".

24. Braudel, *On History*, p. 14. "... culture influence came in small doses, delayed by the length and slowness of the journeys they had to make. If historian are to be believed, the Chinese fashions of the T' ang period [618-907] travelled so slowly that they didn't reach the island of Cyprus and the brilliant court of lusignan until the fifteenth century. From there they spread, at the quicker speed of the Mediterranean trade, to France and the eccentric court of Charles VI, where hennins and shoes with long pointed toes became immensely popular, the heritage of a long vanished world – much as light still reaches us from stars already extinct".
25. See Yoynbee, *Study of History*, VIII, 347, 348.
26. McNeil, *Rise of the West*, p. 547.
27. D. K. Fieldhouse, *Economics and Empire*, 1830-1914 (London: Macmillan, 1984), p. 3; F. J. C. Heamshow, *Sea Power and Empire* (London: George Harap and Co, 1940), p. 179.
28. Geoffrey Parker, *The Military Revolution: Military Innovation and the Rise of the West* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 4; Michael Howard, "The Military Factor in European Expantion," in Hedley Bull and Adam Waston, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon Press, 1984), pp. 33ff.
29. A. G. Kenwood and A. L. Lougheed, *The Growth of International Economy* 1820- 1990 (London: Routeledge, 1992), pp.78, 79, Angus Maddison, *Dynamic Forces in Capitalist Development* (New York: Oxford University Press, 1991), pp. 326, 27; Alan S. Blinder, reported in the *New York Times*, 12 March 1995, p. 5E. See also Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations-X. level and Structure of Foreign Trade: Long-term Trend," *Economic Development and Culture Change*, 15 (Jan. 1967, part II), pp. 2-10.
30. Charles Tilly, "Reflection on the History of European State-making," in Tilly, ed. *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton: Princeton University press, 1967), p. 18.
31. R.R. Palmer, "Frederick the Great, Guibert, Bulow: From Dynastic to National War," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton: Princeton University Press, 1986), P. 119.
32. Edward Mortimer, "Christianity and Islam," *International Affairs*, 67 (Jan. 1991), 7.
33. Hedley Bull, *The Anarchical Society* (New York: Columbia University Press, 1977), pp. 9-13. See also Adam Watson, *the Evolution of International Society* (London: Routledge, 1992), and Barry Bozan, "From International System to International Society: Structural Realism and

Regime Theory Meet thee English School," *International Organization*, 47 (Summer 1993), 327-352, who distinguishes between "civilizational" and "Functional" models of international society and concludes that "civilizational international societies have dominated the historical record" and that there "appear to be no pure cases of functional international societies." (p. 336).

34. Spengler, *Decline of the West*, I, 93-94.
35. Toynbee, *Study of History*, I, 149ff, 154, 157ff.
36. Braudel, *On History*, p. xxxiii.

Chapter 3

1. V. S. Naipaul, "Our Universal Civilization," The 1990 Wriston Lecture, The Manhattan Institute, *New York Review of Books*, 30 October 1990, p. 20.
2. See James Q. Wilson, *The Moral Sense* (New York: Free Press, 1993); Michael Walzer, *Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1994), esp. chaps. 1 and 4; and for a brief overview, Frances V. Harber, "Basic Moral Values: A Shared Core," *Ethics and International Affairs*, 9 (1995), 155-170.
3. Vaclav Havel, (Civilization's Thin Veneer," *Harvard Magazine*, 97 (July-August 1995), 32.
4. Hedley Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977), p. 317.
5. John Rockwell, "The New Colossus: American Culture as Power Export", and several authors, "Channel-Surfing Through U.S. Culture in 20 Lands," *New York Times*, 30 January 1994, sec. 2, pp. 1ff; David Rief, "A Global Culture," *World Policy Journal*, 10 (Winter 1993-94), 73-81.
6. Michael Vlahos, "Culture and Foreign Policy," *Foreign Policy*, 82. (Spring 1991), 69; Kishore Mahbubani, "The Dangers of Decadence: What the Rest Can Teach The West," *Foreign Affairs*, 72 (Sept./Oct. 1993), 13.
7. Aaron L. Friedberg, "The Future American Power," *Political Science Quarterly*, 109 (Spring 1994), 15.
8. Richard Parker, "The Myth of Global News," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Winter 1994), 41-44; Michael Gurevitch, Mark R. Levy, and Itzak Roeh, "The Global Newsroom: convergences and diversities in the globalization of television news," in Peter Dahlgren and Colin Sparks, eds., *Communication and Citizenship: Journalism and Public Sphere in the New Media* (London: Routledge, 1991), p. 215.

9. Ronald Dore, "Unity and Diversity in World Culture," in Hedley Bull and Adam Watson, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Oxford University Press, 1984), p. 423.
10. Robert L. Bartley, (The Case of Optimism-The West Should Believe in Itself," *Foreign Affairs*, 72 (Sept./Oct. 1993), 16.
11. See Joshua A. Fishman, The Spread of English as a New Perspective for the Study of Language Maintenance and Language Shift," in Jashua A. Fishman, Robert L. Cooper, and Andrew W. Conrad, *The Spread of English: The Sociology of English as an Additional Language* (Rowley, MA: Newbury House, 1977), pp. 108ff.
12. Fishman, "Spread of English as a New Perspective," pp.118-119.
13. Randolf Quirk, in Braj B. Kashru, *The Indiazation of English* (Delhi: Oxford, 1983), P. ii; R. S. Gupta and Kapil Kapoor, eds., *English in India-Issues and Problems* (Delhi: Academic Foundation, 1991), p.21. Cf. Sarvepalli Copal, "The English Language in India," *Encounter*, 73 (July/Aug. 1989), 16, who estimates 35 million Indians "speak and write English of some type or other". World Bank, *World Development Report* 1985, 1991 (New York: Oxford University Press), table 1.
14. Kapoor and Gupta, "Introduction," in Gupta and Kapoor, eds., *English in India*, p. 21: Gopal, "English Language," p. 16.
15. Fishman, "Spread of English as a New Perspective," p. 115.
16. See *NewsWeek*, 19 July 1993, p. 22.
17. Quoted by R. N. Srivastava and V. P. Sharma, "Indian English Today," in Gupta and Kapoor, eds., *English in India*, p. 191; Gopal, "English Language," p. 17.
18. *New York Times*, 16 July 1993, p. A9; *Boston Globe*, 15 July 1993, p. 13.
19. In addition to the projections in the *World Christian Encyclopedia*, see also those of Jean Bourgeois-Pichat, "Le nombre des hommes: Etat et prospective," in Albert Jacquard et al., *Les Scientifiques Parlent* (Paris: Hachette, 1987), pp. 140, 143, 151, 154-156.
20. Edward Said on V. S. Naipaul, quoted by Brent Staples, "Con Men and Conqueror, "*New York Times Book Review*, 22 May 1994, p. 42.
21. A. G. Kenwood and A. L. Lougheed, *The Growth of International Economy* 1820-1990 (London: Routledge, 3rd ed.,1992), pp. 78-79, Angus Maddison, *Dynamics Forces. in Capitalist Development* (New York: Oxford University Press, 1991), pp. 326-327; Alan S. Blinder, *New York Times*, 12 March 1995, p. 5E.
22. David M. Rowe, "The Trade and Security Paradox in International Politics," (unpublished manuscript, Ohio State University, 15 Sept. 1994), p. 16.

23. Dale C. Copeland, "Economic Interdependence and War: A Theory of Trade Expectations," *International Security* 20 (Spring 1996), 25.
24. William J. McGuire and Claire V. McGuire, "Content and Process in the Experience of Self," *Advances in Experimental Social Psychology*, 21 (1988), 102.
25. Donald L. Horowitz, "Ethnic Conflict Management For Policy Makers," in Joseph V. Montville and Hans Binnendijk, eds., *Conflict and peacemaking in Multiethnic Society* (Lexington, MA: Lexington Books, 1990), P. 121.
26. Ronald Robertson, "Globalization Theory and Civilizational Analysis, "*Comparative Civilizations Review*, 17 (Fall 1987), 22; Jeffery A. Shad, Jr., "Globalization and Islamic Resurgence," *Comparative Civilizations Review*, 19 (Fall 1988), 67.
27. See Cyril E. Black, *The Dynamics of Modernization: A Study in Comparative History* (New York: Harper and Row, 1966), pp. 1-34; Reinhard Bendix, "Tradition and Modernity Reconsidered," *Comparative Studies in Society and History*, 9 (April 1967), 292-293.
28. Fernand Braudel, *On History* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), p. 213.
29. The literature on the distinctive characteristics of Western civilization is, of course, immense. See among others, William H. McNeil, *Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago: University of Chicago Press, 1963), Braudel, *On History* and earlier works; Immanuel Wallerstein, *Geopolitics and Geoculture: Essays on the Changing World-System*, (Cambridge:Cambridge University Press, 1991). Karl W. Deutsch has produced a comprehensive, succinct, and highly suggestive comparison of the West and nine other civilizations in term of twenty-one geographical, cultural, economic, technological, social, and political factors, emphasizing the extent to which the West differs from the others. See Karl W. Deutsch, "On Nationalism, World Regions, and the Nature of the West," in Per Torsvik, ed., *Mobilization, Center-Periphery Structure, and Nation-building: A Volume in Commemorationof Stein Rokkan* (Bergen: Universitetsforlaget, 1981), pp. 51-93. For a succinct summary of the salient and distinctive features of Western civilization in 1500, see Charles Tilly, "Reflections on the History of European State-making," in Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton: Princeton University Press, 1975), pp. 18ff.
30. Deutsch, "Nationalism, World Regions, and the West," p. 77.
31. See Robert D. Putnam, *Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy* (Princeton: Princeton University Press, 1993), p. 121ff.

32. Deutsch, "Nationalism, World Regions, and the West," p. 78. See also Stein Rokkan, "Dimensions of State Formation and Nation-building. A Possible Paradigm for Research on Variations within Europe," in Charles Tilly, *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton: Princeton University Press, 1975), p. 576, and Putnam, *Making Democracy Work*, pp. 124-127.
33. Geert Hofstede, "National Cultures in Four Dimensions: A Research based Theory of Cultural Differences among Nations," *International Studies of Management and Organization*, 13 (1983), 52.
34. Harry C. Triandis, "Cross-Cultural Studies of Individualism and Collectivism," in *Nebraska Symposium on Motivation 1989* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1990), 44-133, and *New York Times*, 25 December 1990, p. 41. See also George C. Lodge and Ezra F. Vogel, eds., *Ideology and National Competitiveness: An Analysis of Nine Countries* (Boston: Harvard Business School Press 1987), Passim.
35. Discussions of the Interaction of civilizations almost inevitably come up with some variation of this response typology. See Arnold J. Toynbee, *Study of History* (London: Oxford University Press, 1935-61), II, 187ff, VIII, 152-153, 214; John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 53-62; Danial Pipes, *In the Path of God: Islam and Political Power* (New York: Basic Books, 1983), pp. 105-142.
36. Pipes, *Path of God*, p. 349.
37. William Pfaff, "Reflections: Economic Development," *New Yorker*, 25 December 1978, p. 47.
38. Pipes, *Path of God*, pp. 197-198.
39. Ali Al-Amin Mazzrui, *Culture Forces in World Politics* (London: James Currey, 1990), pp. 4-5.
40. Esposito, *Islamic Threat*, p. 55; See generally, pp. 55-62; and Pipes, *Path of God*, pp. 114-120.
41. Rainer C. Baum, "Authority and Identity – The Invariance Hypothesis II," *Zeitschrift fur Soziologie*, 6 (Oct. 1977), 368-369. See also Rainer C. Baum, "Authority Codes: The Invariance Hypothesis," *Zeitschrift Fur Soziologie*, 6 (Jan. 1977), 5-28.
42. See Adda B. Bozeman, "Civilizations Under Stress," *Virginia Quarterly Review*, 51 (Winter 1975), 5ff; Leo Frobenius, *Paideuma: Umrisse einer Kultur- und Seelenlehre* (Munich: C. H. Beck, 1921), pp. 11ff; Oslwald Spengler, *The Decline of the West* (New York: Alfred A. Knopf, 2 vols., 1926, 1928), II, 57ff.
43. Bozeman, *"Civilizations Under Stress,"* P. 7.

44. William E. Naff, "Reflections on the Question of 'East and West' from the point of view of Japan," *Comparative Civilizations Review*, 13/14 (Fall 1985 & Spring 1986), 222.
45. David E. Apter, "The Role of Traditionalism in the Political Modernization of Ghana and Uganda," *World Politics*, 13 (Oct, 1960), 47-68.
46. S. N. Eisenstadt, "Transformation of Social, political, and Cultural Orders in Modernization," *American Sociological Review*, 30 (Oct. 1965), 659-673.
47. Pipes, *Path of God*, pp. 107, 191.
48. Braudel, *On History*, pp. 212-213.

Chapter 4

1. Jeffery R. Barnett, "Exclusion as National Security Policy," *Parameters*, 24 (Spring 1994), 54.
2. Aaron L. Friedberg, The Future of American Power," *Political Science Quarterly*, 109 (Spring 1994), 20-21.
3. Hedley Bull, "The Revolt Against the West," in Hedley Bull and Adam Watson, eds., *Expansion of International Society* (Oxford: Oxford University Press, 1984), p. 219.
4. Barry G. Buzan, "New Pattern of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs*, 67 (July 1991), 451.
5. *Project 2025*, (draft 20 September 1991, p. 7; World Bank, *World Development Report 1990* (Oxford: Oxford University Press, 1990), pp. 229, 244; *The World Almanac and Book of Facts 1990* (Mahwah, NJ: Funk & Wagnalls, 1989), p. 539.
6. United Nations Development Program, *Human Development Report 1994;* (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 136-137, 207-211: World Bank, "World Development Indicators," *world Development Report 1984, 1986, 1990, 1994;* Bruce Russett et al., *World handbook of political and Social Indicators* (New Haven: Yale University Press, 1994), pp. 222-226.
7. Paul Bairoch, "International Industrialization Level from 1750 to 1980," *Journal of European Economic History*, II (Fall 1982), 296, 304.
8. *Economist*, 15 May 1993, p. 83, citing International Monetary Fund, *World Economic Outlook;* "The Global Economy," *Economist*, 1 October 1994, pp. 3-9; *Wall Street Journal*, 17 May 1993, p. A12; Nicholas D. Kristof, "The Rise of China," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 61; Kishore Mahbubani, "The Pacific Way," *Foreign Affairs*, 74 (Jan./Feb. 1995), 100-103.
9. International Institute for Strategic Studies, "Tables and Analyses," *The Military Balance 1994-95* (London: Brassey's, 1994).

10. *Project 2025*, p. 13; Richard A. Bitzinger, *The Globalization of Arm Production: Defense Markets in Transition* (Washington, D.C.: Defense Budget Project, 1993), Passim.
11. Joseph S. Nye, Jr., "The Changing Nature of World Power," *Political Science Quarterly*, 105 (Summer 1990), 181-182.
12. William H. McNeill, *The Rise of the West: A History of the Human Community* (Chicago University of Chicago Press, 1963), p. 545.
13. Ronald Dore, "Unity and Diversity in Contemporary World Culture," in Bull and Waston, eds., *Expansion of International Society*, pp. 420-421.
14. William E. Naff, "Reflections on the Question of 'East and West' from the Point of View of Japan, "Contemporary Civilizations Review, 13/14 (Fall 1985 and Spring 1986), 219; Arata Isozaki, "Escaping the Cycle of Eternal Resources," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Spring 1992), 18.
15. Richard Sission, "Culture and Democratization in India," in Larry Diamond, *Political Culture and Democracy in Developing Countries* (Boulder: Lynne Rienner, 1993), pp. 55-61.
16. Graham E. Fuller, "The Appeal of Iran," *National Interest*, 37 (Fall 1994), 95.
17. Eisuke Sakakibara, "The End of Progressivism: A Search for New Goals," *Foreign Affairs*, 74 (Sept./Oct. 1995), 8-14.
18. T. S. Eliot, *Idea of a Christian Society* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1940), p. 64.
19. Gilles Kepel, *Revenge of God: The Resurgence of Islam, Christianity and Judaism in the Modern World* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, trans. Alan Braley 1994), p. 2.
20. George Weigel, "Religion and Peace: an Argument Complexified," *Washington Quarterly*, 14 (Spring 1991), 27.
21. James H. Billington, "The Case of Orthodoxy," *New Republic*, 30 May 1994, p. 26; Suzanne Massie, "Back to the Future," *Boston Globe*, 28 March 1993, p. 72.
22. *Economist*, 20 January 1993, p. 46; James Robert, "Dateline Tashkent: Post Soviet Central Asia; *Foreign Policy*, 87 (Summer 1992), 180.
23. Fareed Zakaria, "Culture Is Destiny: A Conversation with Lee Kuan Yew," *Foreign Affairs*, 73 (Mar./Apr. 1994), 118.
24. Hassan Al-Turabi, "The Islamic Awakening's Second Wave," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Summer 1992), 52-55; Ted G. Jelen, *The Political Mobilization of Religious Belief* (New York: Praeger, 1991), pp. 55ff.
25. Bernard Lewis, "Islamic Revolution," *New York Review of Books*, 21 January 1988, p. 47; Kepel, *Revenge of God*, p. 82.

26. Sudhir Kakar, "The Colors of Violence: Culture Identities, Religion, and Conflict" (Unpublished Manuscript), chap. 6, "A New Hindu Identity," p. 11.
27. Suzanne Massie, "Back to the Future," p. 72; Rupert, "Dateline Tashkent," p. 180.
28. Rosemary Radford Ruther, "A World on Fire with Faith," *New York Times Book Review,* 26 January 1992, p. 10; William H. McNeil, "Fundamentalism and the World of the 1990s," in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms and Society* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 561.
29. *New York Times,* 15 January 1993, p. A9; Henry Clement Moore, *Image of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge: M.I.T. Press, 1980), pp. 227-228.
30. Henry Scott Stokes, "Korea's Church Militant," *New York Times Magazine,* 28 November 1972, p. 68.
31. Rev. Edward J. Dougherty, S. J., *New York Times* 4 July 1993, p. 10; Timothy Goodman, "Latin America's Reformation," *American Enterprise,* 2 July-August 1991), 43; *New York Times,* 11 July 1993, p. 1; *Time,* 21 January 1991, p. 69.
32. *Economist,* 6 May 1989, p. 23; 11 November 1989, p. 41; *Times* (London), 12 April 1990, p. 12; *Observer,* 27 May 1990, p. 18.
33. *New York Times,* 16 July 1993, p. A9; *Boston Globe,* 15 July 1993, p. 13.
34. See Mark Juergensmeyer, *The New Gold War? Religious Nationalism Confronts the Secular State* (Berkeley: University of California Press, 1993).
35. Zakaria, "Conversation with Lee kuan Yew," p. 118; Al-Turabi, "Islamic Awakening's Second Wave," p. 53. See Terrance Carroll, "Secularization and States of Modernity," *World Politics,* 36 (April 1984) 362-382.
36. John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth Or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 10.
37. Regis Debray, "God and the Political Planet," *New Perspective Quarterly,* 11 (Spring 1994), 15.
38. Esposito, *Islamic Threat,* p. 10; Jilles Kepel quoted in Sophie lannes, "La Revanch de Dieu-Interview with Gilles Kepel," *Geopolitique,* 33 (Spring 1991), 14; Moore, *Image of Development,* pp. 214-216.
39. Juergensmeyer, *The New Gold War,* p. 71; Edward A. Gargan, "Hindu Rage Against Muslims Transforming Indian Politics," *New York Times,* 17 September 1993, p. A1: Khushwaht Singh, "India, the Hindu State," *New York Times,* 3 August 1993, p. A17.

40. Dore in Bull and Watson, eds., *Expansion of International Society,* p. 411; McNeil in Marty and Appleby, eds., *Fundamentalisms and Society,* p. 569.

Chapter 5

1. Kishore Mahbubani, "The Pacific Way," *Foreign Affair,* 74 (Jan./Feb. 1995), 100-103, IMD Executive Opinion Survey, *Economist,* 6 May 1995, p. 5; World Bank, *Global Economic Prospects and Developing Countries 1993* (Washington: 1993) pp. 66-67.
2. Tommy Koh, *America's Role in Asia: Asian Views* (Asia Foundation, Center for Asian Pacific Affairs, Report No. 13, November 1993), p. 1.
3. Alex Keer, *Japan Times,* 6 November 1994, p. 10.
4. Yasheng Huang, "Why China Will Not Collapse," *Foreign Policy,* 95 (Summer 1995), 57.
5. *Cable News Network,* 10 May 1994, Edward Friedman, "A Field Chinese Modernity," *Daedalus,* 122 (Spring 1993), 5; Perry Link, "China's 'Core' Problem," ibid, pp. 201-204.
6. *Economist,* 21 January 1995, pp. 38-39; William Theodore de Bary, "The New Confucianism in Beijing," *American Scholar,* 64 (Spring 1995), 175ff.; Benjamin L. Self, "Changing Role for Confucianism in China," *Woodrow Wilson Center Report,* 7 (September 1995), 4-5; *New York Times,* 26 August 1991, A19.
7. Lee Teng-hui, "Chinese Culture and Political Renwal," *Journal of Democracy,* 6 (October 1995), 6-8.
8. Alex Keer, *Japan Times,* 6 November 1994, p. 10; Kazuhiko Ozawa, "Ambivalence in Asia," *Japan Update,* 44 (May 1995), 18-19.
9. For some of these problems, see Ivan P. Hall, "Japan's Asia Card," *National Interest,* 38 (Winter 1994-95), 19ff.
10. Casimir Yost, "America's Role in Asia: One Year Later," (Asia Foundation, Center for Asia Pacific Affairs, Report No. 15, February 1994), p. 4; Yoichi Funabashi, "The Asianization of Asia," *Foreign Affairs,* 72 (Nov./Dec. 1993), 78; Anwar Ibrahim, *International Herald Tribune,* January 1994, p. 6.
11. Kishore Mahbubani, "Asia and a United State Decline," *Washington Quarterly,* 17 (Spring 1994), 5-23; For a counteroffensive, see Eric Jones, Asia's Fate: A Response to the Singapore School, *National Interest,* 35 (Spring 1994), 18-28.
12. Mahathir bin Mohamad, *Mare jirenma* (The Malay Dilemma) (Tokoy: Imura Bunka Jigyo, trans. Takata Masayoshi, 1983), p. 267, quoted in Ogura Kazuo, "A Call for New Concept of Asia," *Japan Echo,* 20 (Autumn 1993), 40.

13. Li Xiangiu, "A Post-Cold War Alternative from East Asia," *Strait Times*, 10 February 1992, p. 24.
14. Yotaro Kobayashi, "Re-Asianize Japan," *New Perspective Quarterly*, 9 (Winter 1992), 20; Funabashi, "The Asianization of Asia," pp. 75ff; George Yong-soon Yee, "New East Asia in a Multicultural World," *International Herald Tribune*, 15 July 1992, p. 8.
15. Yoichi Funabashi, "Globalize Asia," *New Perspective Quarterly*, 9 (Winter 1992), 23-24; Kishore M. Mahbubani, "The West and the Rest," *National Interest*, 28 (Summer 1992), 7; Hazuo, "New Concept of Asia," p. 41.
16. *Economist*, 9 March 1996, p. 33.
17. Bandar bin Sultan, *New York Times*, 10 July 1994, p. 20.
18. John L. Esposito, *Islamic Threat: Myth or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 12; Ali E. Hillal Dessouki, "The Islamic Resurgence," in Ali E. Hillal Dessouki, eds., *Islamic Resurgence in Arab World* (New York: Praeger, 1982), pp. 9-13.
19. Thomas Case, quoted in Michael Walzer, *The Revolution of the Saints: A Study in the Origins of Radical Politics* (Cambridge: Harvard University Press, 1965), pp. 10-11; Hassan Al-Turabi, "The Islamic Awakening's Second Wave," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Summer 1992), 52. The single most useful volume for understanding the character, appeal, limitations, and historical role of late Twentieth-century Islamic fundamentalism may well be Walzer's study of sixteenth- and seventeenth-century English Calvinist Puritanism.
20. Donald K. Emerson, "Islamic and Regime in Indonesia: Who's Coopting Whom?" (unpublished paper, 1989), p. 16; M. Nasir Tamara, *Indonesia in the Wake of Islam, 1965-1985* (Kuala Lumpur: Institute of Strategic and International Studies Malaysia, 1986), p. 28. *Economist*, 14 December 1985, pp. 35-36; Henry Tanner, "Islam Challenges Secular Society," *International Herald Tribune*, 27 June 1987, pp. 7-8; Sabri Sayari, "Politicization of Islamic Re-traditionalism: Some Preliminary Notes," in Metin Heper and Raphael Israeli, eds., *Islam and Politics in the Modern Middle East* (London: Croom Helm, 1984), p. 125; *New York Times*, 26 March 1989, p. 14; 2 March 1995, p. A8, See for example, reports on these countries in *New York Times*, 17 November 1985, p. 2E; 15 November 1987, p. 13; 6 March 1991, p. A11; 20 October 1990, p. 4; 26 December 1992, p. 1; 8 March 1994, p. A15; and *Economist*, 15 June 1985, p. 36-37 and 18 September 1992, pp. 23-25.
21. *New York Times*, 4 October 1993, p. A8; 29 November 1994, p. A4; 3 February 1994, p. 1; 26 December 1992, p. 5; Erika G. Alin, "Dynamics of the Palestinian Uprising: An Assessment of Causes, Character, and

Consequences, "*Comparative Politics,* 26 (July 1994), 494; *New York Times,* 8 March 1994, p. A15; James Peacock, "The Impact of Islam," *Willson Quarterly,* 5 (Spring 1981), 142; Tamara, *Indonesia in the Wake of Islam,* p. 22.

22. Olivier Roy, *The Failure of Political Islam* (London: Tauris, 1994), p. 49ff; *New York Times,* 19 January 1992, p. E3; *Washington Post,* 21 November 1990, p. A1, See Gilles Keppel, *The Revenge of God: The Resurgence of Islam, Christianity, and Judaism in Modern World* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1994), p. 32; Farida Faouzia Charfi, "When Galilo Meets Allah, "*New Perspective Quarterly,* 11 (Spring 1994), 30; Esposito, *Islamic Threat,* p. 10.
23. Mahnaz Ispahani, "Varieties of Muslim Experience," *Wilson Quarterly,* 13 (Autumn 1989), 72.
24. Saad Eddin Ibhrahim, "Appeal of Islamic Fundamentalism," (Paper presented to the Conference on Islam and Politics in the Contemporary Muslim World, Harvard University; 15-16 October 1985), pp. 9-10, and "Islamic Militancy as a Social Movement: The Case of Two Groups in Egypt," in Dessouki, ed., *Islamic Resurgence,* pp. 128-131.
25. *Washington Post,* 26 October 1980, p. 23; Peacock, "Impact of Islam," p. 140; Ilkay Sunar and Binnaz Toprak, "Islam in Politics: The Case of Turkey, "*Government and Opposition,* 18 (Autumn 1983), 436; Richard W. Bulliet, "The Israeli-PLO Accord: The Future of The Islamic Movement," *Foreign Affairs,* 72 (Nov./Dec. 1993), 42.
26. Emest Gellner, "Up from Imperialism," *New Republic,* 22 May 1989, p. 35; John Murray Brown, "Tansu Ciller and the Question of Turkish Identity; *World Policy Journal,* 11 (Fall 1994), 58; Roy, *Failure of Political Islam,* p. 53.
27. Fouad Ajami, "The Impossible Life of Muslim Liberalism," *New Republic,* 2 June 1986, p. 27.
28. Clement Moore Henry, "The Mediternean Debt Crescent," (Unpublished manuscript), p. 346; Mark N. Katz, "Emerging Patterns in the International Relations of Central Asia," *Central Asian Monitor,* (No. 2, 1994), 27; Mehrdad Haghayeghi, "Islamic Revival in the Central Asian Republics," *Central Asian Survey,* 13 (No. 2, 1994), 255.
29. *New York Times,* 10 April 1989, p. A3; 22 December 1992, p. 5; *Economist,* 10 October 1992, p. 41.
30. *Economist,* 20 July 1991, p. 35; 21 December 1991-3 January 1992, p. 40; Mahfulzul Hoque Choudury, "Nationalism, Religion and Politics in Bangladesh," in Rafiuddin Ahmed, ed., *Bangladesh: Society Religion and Politics* (Chittagong: South Asia Studies Group, 1985), p. 68; *New York*

Times, 30 November 1994, p. A14; *Wall Street Journal*, 1 March 1995, pp. 1, A6.

31. Donald L. Horowitz, "The Qur'an and the Common Law: Islamic Law Reformand and the Theory of Legal Change," *American Journal of Comparative Law*, 42 (Spring and Summer, 1994), 234ff.
32. Dessouki, "Islamic Resurgence," p. 23.
33. Daniel Pipes, *In the Path of God: Islamic and Political Power* (New York: Basic Books, 1983). pp. 282-283, 290-292; John Barrett Kelly, *Arabia, the Gulf and the West* (New York: Basic Books,1980), pp. 261, 423, as quoted in Pipes, *Path of God*, p. 291.
34. United Nations Population Division, *World Population Prospects: The 1992 Revision* (New York: United Nations, 1993), Table A18; World Bank, *World Development Report 1995* (New York: Oxford University Press, 1995), table 25; Jean Bourgeois Pichat, "Le Nombre des Hommes: Etat et Prospective," in Albert Jacquard, ed., *Les Scientifiques Parlent* (Paris: Hachette, 1987), pp. 154, 156.
35. Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley: University of California Press, 1991), passim, but esp. 24-39.
36. Herbert Moeller, "Youth as a Force in the Modem World," *Comparative Studies in Society and History*, 10 (April 1968), 237-260; Lewis S. Feuer, "Generations and Theory of Revolution," *Survey*, 18 (Summer 1972), pp. 161-188.
37. Peter W. Wilson and Douglas F. Graham, *Saudi Arabia: The Coming Storm* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1994), pp. 28-29.
38. Philippe Fargues, "Demographic Explosion or Social Upheaval," in Ghassen Salame, ed., *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Tauris, 1994), pp. 158-162, 175-177.
39. *Economist*, 29 August 1981, p. 40; Denis Drangounski, "Threshold of Violence," *Freedom Review*, 26 (March/April 1995), 11.

Chapter 6

1. Andreas Papandreou, "Europe Turns Left," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Winter 1994), 53; Vuk Draskovic, quoted in Janice A. Broun, "Islam in the Balkans," *Freedom Review*, 22 (Nov./Dec. 1991), 31; F. Stephen Larrabee, "Instability and Change in the Balkans," *Survival*, 34 (Summer 1992), 43; Misha Glenney, "Heading Off War in the Southern Balkans," *Foreign Affairs*, 74 (May/June 1995), 102-103.
2. Ali Al-Amin Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (London: James Curry, 1990), p. 13.

3. See e.g., *Economist*, 16 November 1991, p. 45, 6 May 1995, p. 36.
4. Ronald B. Palmer and Thomas J. Reckford, *Building ASIAN: 20 Years of South-east Asian Cooperation* (New York: Praeger, 1987), p. 109; *Economist*, 23 July 1994, pp. 31-32.
5. Barry Buzan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," *Survival*, 36 (Summer 1994), 16.
6. *Far Eastern Economic Review*, 11 August 1994, p. 34.
7. An interview Between Dutsuk Seri Mahatir bin Mohamad of Malaysia and Kenichi Ohmae, pp. 3, 7; Rafidah Azia, *New York Times*, 12 February 1991, p. D6.
8. *Japan Times*, 7 November 1994, p. 19; *Economist*, 19 November 1994, p. 37.
9. Murray Weidenbaum, "Greater China: A New Economic Colossus?" *Washington Quarterly*, 16 (Autumn 1993), 78-80.
10. *Wall Street Journal*, 30 September 1994, p. A8; *New York Times*, 17 February 1995, p. A6.
11. *Economist*, 8 October 1994, p. 44; Andres Serbin, "Toward an Association of Caribian State: Raising Some Awkward Questions," *Journal of Interamerican Studies*, 36 (Winter 1994), 61-90.
12. *Far Eastern Economic Review*, 5 July 1990, pp. 24-25, 5 September 1991, pp. 26-27; *New York Times*, 16 February 1992, p. 16; *Economist*, 15 January 1994, p. 38; Robert D. Hormats, "Making Regionalism Safe," *Foreign Affairs*, 73 (March/April 1994), 102-103; *Economist*, 10 June 1994, pp.47-48; *Boston Globe*, 5 February 1994, p. 7. On Mercosur, see Luigi Manzetti, "The Political Economy of MERCOSUR," *Journal of Interamerican Studies*, 35 (Winter 1993/94), 101-141, and Felix Pena, "New Approaches Economic Integration in the Southern Cone," *Washington Quarterly*, 18 (Summer 1995), 113-122.
13. *New York Times*, 8 April 1994, p. A3, 13 June 1994, pp. DI, D5, 4 January 1995, p. A8; Mahathir Interview with Ohmae, pp. 2, 5, "Asian Trade New Directions," *AMEX Bank Review*, 20 (22 March 1995), 1-7.
14. See Brian Pollins, "Does Trade Still Follow the Flag?" *American Political Science Review*, 83 (June 1989), 465-480; Joanne Gowa and Edward D. Mansfield, "Power Politics and International Trade," *American Political Science Review*, 87 (June 1993), 408-421; and David M. Rowe, "Trade and Security in International Security," (unpublished Power, Ohio State University, 15 September 1994), Passim.
15. Sidney W. Mintz, "Can Haiti Change?" *Foreign Affairs*, 75 (Jan./Feb. 1995), 73; Emesto Perez Balladares and Joycelyn McCalla quoted in

"Haiti's Traditions of Isolation Makes U.S. Task Harder," *Washington Post*, 25 July 1995, p. A1.

16. *Economist* 23 October 1993, p. 53.
17. *Boston Globe*, 21 March 1993, pp. 1, 16, 17; *Economist*, 19 November 1994, p. 23, 11 June 1994, p. 90. The similarity between Turkey and Mexico in this respect has been pointed out by Barry Buzan, "New Pattern of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs*, 67 (July 1991), 449, and Jagdish Bhagwati, *The World Trading System at Risk* (Princeton: Princeton University Press, 1991), p. 72.
18. See Marquis de Custine, *Empire of the Czar: A Journey Through Eternal Russia* (New York: Doubleday, 1989; Originally Published in Paris in 1844), Passim.
19. P. Ya. Chaadayev, *Articles and Letters [Statyi i pisma]* (Moscow:1989), p. 178 and N. Ya. Danilevskiy, *Russia and Europe [Rossiya i Yevropa]* (Mosscow: 1991), pp. 267-268, quoted in Sergei Vladislavovich Chugrov, "Russia Between East and West," in Steve Hirsch, ed., *MEMO 3: In Search of Answers in the Post-Soviet Era* (Washington, D.C.: Bureau of National Affairs, 1992), p. 138.
20. See Leon Aron, "The Battle for the Soul of Russian Foreign Policy," *The American Enterprise*, 3 (Nov./Dec. 1992), 10ff; Alexei G. Arbatov, "Russia's Foreign Policy Alternatives," *International Security*, 18 (Fall 1993), 5ff.
21. Sergei Stankevich, "Russia in Search of Itself," *National Interest*, 28 (Summer 1992), 48-49.
22. Albert Motivans, " 'Openness to the West' in European Russia," *RFE/RL Research Report*, 1 (27 November 1992), 60-62. Scholars have calculated the allocation of votes in different ways with minor differences in results. I have relied on the analysis by Sergei Chugrov, "Political Tendencies in Russia's Regions: Evidence from the 1993 Parliamentary Elections" (Unpublished paper, Harvard University, 1994).
23. Chugrov, "Russia Between," p. 140.
24. Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Society* (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 350-351.
25. Duygo Bazoglu Sezer, "Turkey's Grand Strategy Facing a Dilemma," *International Spectator*, 27 (Jan./Mar. 1992), 24.
26. Clyde Haberman, "On Iraq's Other Front," *New York Times Magazine*, 18 November 1990, p. 42; Bruce R. Kuniholm, "Turkey and the West," *Foreign Affairs*, 70 (Spring 1991), 35-36.
27. Ian Lesser, "Turkey and the West after the Gulf War," *International Spectator*, 27 (Jan./Mar. 1992), 33.

28. *Financial Times*, 9 March 1992, p. 2; *New York Times*, 5 April 1992, p. E3; Tansu Ciller, "The Role of Turkey in 'the New World,' " *Strategic Review*, 22 (Winter 1994), p. 9; Haberman, "Iraqis Other Front," p. 44; John Murray Brown, "Tansu Ciller and the Question of Turkish Identity," *World Policy Journal*, 11 (Fall 1994), 58.
29. Sezer, "Turkey's Grand Strategy," p. 27; *Washington Post*, 22 March 1992; *New York Times*, 19 June 1994, p. 4.
30. *New York Times*, 4 August 1993, p. A3; 19 June 1994, p. 4; Philip Robins, "Between Sentiment and Self-Interest: Turkey's Policy Toward Azerbaijan and the Central Asian States," *Middle East Journal*, 47 (Autumn 1993), 593-610; *Economist*, 17 June 1995, pp. 38-39.
31. Bahri Yilmaz, "Turkey's New Role in International Politics," *Aussenpolitik*, 45 (January 1994), 94.
32. Eric Rouleau, "The Challenges to Turkey," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 119.
33. Rouleau, "Challenges," pp. 120-121; *New York Times*, 26 March 1989, p. 14.
34. Ibid.
35. Brown, "Question of Turkish Identity," p. 58.
36. Sezer, "Turkey's Grand Strategy," pp. 29-30.
37. Ciller, "Turkey in 'the New World' " p. 9; Brown, "Question of Turkish Identity," p. 56; Tansu Ciller, "Turkey and NATO: Stability in the Vortex of Change," *NATO Review*, 42 (April 1994), 6; Suleyman Demirel, *BBC Summary of the World Broadcast*, 2 February 1994, For other uses of the bridge metaphor, see Bruce R. Kuniholm, "Turkey and the West," *Foreign Affairs*, 70 (Spring 1991), 39; Lesser, "Turkey and the West," p. 33.
38. Octavio Paz, "The Border of Time," interview with Nathan Gardels, *New Perspectives Quarterly*, 8 (Winter 1991), 36.
39. For an expression of this last concern, see Daniel Patrick Moynihan, "Free Trade with an Unfree Society; A Commitment and its Consequences," *National Interest*, (Summer 1995), 28-33.
40. *Financial Times*, 11-12 September 1993, p. 4; *New York Times*, 16 August 1992, p. 3.
41. *Economist*, 23 July 1994, p. 35; Irene Moss, Human Rights Commissioner (Australia), *New York Times*, 16 August 1992, p. 3; *Economist*, 23 July 1994, p. 35; *Boston Globe*, 7 July 1993, p. 2; *Globe News Network*, News Report, 16 December 1993; Richard Higgott, "Closing a Branch Office Empire: Australian Foreign Policy and UK at Century's End," *International Affairs*, 70 (January 1994), 58.

42. Jat Sujamiko, *The Australian,* 5 May 1993, p. 18 quoted in Higgott, "Closing a Branch," p. 62; Higgott, "Closing a Branch," p. 63; *Economist,* 12 December 1993, p. 34.
43. Transcript, Interview with Keniche Ohmae, 24 October 1994, pp. 5-6 See also *Japan Times,* 7 November 1994, p. 19.
44. Former Ambassador Richard Woolcott (Australia), *New York Times,* 16 August 1992, p. 3.
45. Paul Kelly, "Reinventing Australia," *National Interest,* 30 (Winter 1992), 66; *Economist,* 11 December 1993, p. 34; Higgott, "Closing a Branch," p. 58.
46. Lee Kuan Yew quoted in Higgott, "Closing a Branch," p. 49.

Chapter 7

1. *Economist,* !4 January 1995, p. 45; 26 November 1994, p. 56, summarizing Juppe article in *Le Monde,* 18 November 1994; *New York Times,* 4 September 1994, p. 11.
2. Micheal Howard, "Lessons of the Cold War," *Survival,* 36 (Winter 1994), 102-103; Pierre Behar, "Central Europe: The New Lines of Fracture," *Geopolitics,* 39 (English ed., August 1992), 42; Max Jakobson, "Collective Security in Europe Today," *Washington Quarterly,* 18 (Spring 1995), 69; Max Beloff, "Fault Lines and Steeples: The Divided Loyalties of Europe," *National Interest,* 23 (Spring 1991), 78.
3. Andreas Oplatka, "Vienna and the Mirror of History," *Geopolitiques,* 35 (English ed., Autumn 1991), 25; Vytautas Landsbergis, "The Choice," *Geopolitiques,* 35 (English ed., Autumn 1991), 3; *New York Times,* 23 April 1995, p. 5E.
4. Carl Bildt, "The Baltic Litmus Test," *Foreign Affairs,* 73 (Sept./Oct. 1994), 84.
5. *New York Times,* 15 June 1995, p. A10.
6. *RFE/RL Research Bulletin;* 10 (16 March 1993), 1,6.
7. William D. Jackson, "Imperial Temptations: Ethnics Abroad," *Orbis,* 38 (Winter 1994), 5.
8. Ian Brzezinski, *New York Times,* 13 July 1994, p. A8.
9. John F. Mearsheimer, "The Case of a Ukrainian Nuclear Deterrent: Debate," *Foreign Affairs,* 72 (Summer 1993), 50-66.
10. *New York Times,* 31 January 1994, p. A8.
11. Quoted in Ola Tunander, "New European Dividing Lines?" in Valter Angell, ed., *Norway Facing a Changing Europe: Perspective and Options* (Oslo: Norwegian Foreign Policy Studies No. 79, Fridijof Nansen Institute et al., 1992), p. 55.

12. John Morrison, "Pereyaslav and After: The Russian-Ukrainian Relationship," *International Affairs*, 69 (October 1993), 677.
13. John King Fairbank, ed., *The Chinese World Order: Traditional China's Foreign Relations* (Cambridge: Harvard University Press, 1968), pp. 2-3.
14. Perry Link, "The Old Man's New China," *New York Review of Books*, 9 June 1994, p. 32.
15. Perry Link, "China's 'Core' Problem," *Daedalus*, 122 (Spring 1993), 205; Weiming Tu, "Cultural China: The Periphery as the Center," *Daedalis*, 120 (Spring 1991), 22; *Economist*, 8 July 1995, pp. 31-32.
16. *Economist*, 27 November 1993, p. 33; 17 July 1993, p. 61.
17. *Economist*, 27 November 1993, p. 33; Yoichi Funabashi, "The Asianization of Asia," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 80 See in general Murray Weidenbaum and Samuel Hughes, *The Bamboo Network* (New York: Free Press, 1996).
18. Christopher Gray, quoted in *Washington Post*, 1 December 1992, p. A30, Lee Kuan Yew, quoted in Maggie Farley, "The Bamboo Network," *Boston Globe Magazine*, 17 April 1994, p. 38; *International Herald Tribune*, 23 November 1993.
19. *International Herald Tribune*, 23 November 1993; George Hicks and J.A.C. Mackie, "A Question of Identity; Despite Media Hype, They Are Firmly Settled in Southeast Asia," *Far Eastern Economic Review*, 14 July 1994, p. 47.
20. *Economist*, 16 April 1994, p. 71; Nicholas D. Kristof, "The Rise of China," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 48; Gerrit W. Gong, "China's Fourth Revolution," *Washington Quarterly*, 17 (Winter 1994), 37; *Wall Street Journal*, 17 May 1993, p. A7A; Murray L. Weidenbaum, *Greater China: The Next Economic Superpower?* (St. Louis: Washington University Center for the Study of American Business, Contemporary Issues Series 57, February 1993), pp. 2-3.
21. Steven Mufson, *Washington Post*, 14 August 1994, p. A30; *Newsweek*, 19 July 1993, p. 24; *Economist*, 7 May 1993, p. 35.
22. See Walter C. Clemens, Jr. and Jun Zhan, "Chiang Ching-Kuo's Role in the ROC-PRC Reconciliation," *American Asian Review*, 12 (Spring 1994), 151-154.
23. Koo Chen Foo, quoted in *Economist*, 1 May 1993, p. 31; Link, "Old Man's New China," p. 32. See "Cross Strait Relations: Historical Lessons," *Free China Review*, 44 (October 1994), 42-52. Gong, "China's Fourth Revolution," p. 39; *Economist*, 2 July 1994, p. 18: Gerald Segal, "China's Changing Shape: The Muddle Kingdom?" *Foreign Affairs*, 73 (May./June 1994), 49; Ross H. Munro, "Giving Taipei a Place at the Table," Foreign

Affairs, 73 (Nov./Dec. 1994), 115; *Wall Street Journal,* 17 May 1993, p. A7A; *Free China Journal,* 29 July 1994, p. 1.
24. *Economist,* 10 July 1993, pp. 28-29; 2 April 1994, pp. 34-35; *International Herald Tribune,* 23 November 1993; *Wall Street Journal,* 17 May 1993, P. A7A.
25. Ira M. Lapidus, *History of Islamic Societies* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1988), p. 3.
26. Mohamed Zahi Mogherbi, "Tribalism, Religion and the Challenge of Political Participation: The Case of Libya," (Paper presented to Conference on Democratic Challenges in the Arab World, Center for Political and International Development Studies, Cairo, 22-27 September 1992, pp. 1,9; *Economist,* (Survey of the Arab East), 6 February 1988, p. 7; Adlan A. El-Hardallo, "Suffism and Tribalism: The Case of Sudan," (Paper prepared for Conference on Democratic Challenges in the Arab World, Center for Political and International Development Studies, Cairo, 22-27 September 1992), p. 2; *Economist,* 30 October 1987, p. 45; John Duke Anthony, "Saudi Arabia: From Tribal Society to Nation-State," in Ragaei El Mellakh and Dorothea H. El Mellakh, eds., *Saudi Arabia Energy, Development Planning, and Industrialization* (Lexington, MA: Lexington, 1982), pp. 93-94.
27. Yalman Onaran, "Economic and Nationalism: The Case of Muslim Central Asia," *Central Asian Survey,* 13 (No, 4, 1994), 493; Denis Dragounski, "Threshold of Violence," *Freedom Review,* 26 (Mar./April 1995), 12.
28. Barbara Daly Metcalf, "The Comparative Study of Muslim Societies," *Items,* 40 (March 1986), 3.
29. Metcalf, "Muslim Societies," p. 3.
30. *Boston Globe,* 2 April 1995, p. 2. On PAIC generally, see "The Popular Arab and Islamic Conference (PAIC): A New 'Islamist International'?" *TransState Islam,* 1 (Spring 1995), 12-16.
31. Bernard Schechterman and Bradford R. McGuinn, "Linkages Between Sunni and Shi'i Radical Fundamentalist Organizations: A New Variable in Middle Eastern Politics?" *the Political Chronicle,* (February 1989), 22-34; *New York Times,* 6 December 1994, p. 5.

Chapter 8

1. Georgi Arbatov, "Neo-Bolshevicks of the I.M.F.," *New York Times,* 7 May 1992, p. A27.
2. North Korean views summed up By a senior U.S. analyst, *Washington Post,* 12 June 1994, p. CI; Indian general quoted in Les Aspin, "From

Deterrence to Denuking: Dealing with Proliferation in the 1990's," Memorandum, 18 February 1992, p. 6.

3. Lawrence Freedman, "Great Powers, Vital Interest and Nuclear Weapons," *Survival*, 36 (Winter 1994), 37; Les Aspin, Remarks, National Academy of Sciences, Committee on International Security and Arms Control, 7 December 1993, p. 3.
4. Stanley Norris quoted, *Boston Globe*, 25 November 1995, pp. 1, 7; Alastair Iain Johnston, "China's New 'Old Thinking': The Concept of Limited Deterrence," *International Security*, 20 (Winter 1995-96), 21-23.
5. Philip L. Ritcheson, "Iranian Military Resurgence Scope, Motivations, and Implications for Regional Security," *Armed Forces and Security*, 21 (Summer 1995), 575-576. Warren Christopher Address, Kennedy School of Government, 20 January 1995: *Time*, 16 December 1991, p. 47; Ali Al-Amin Mazrui, *Cultural Forces in World Politics* (London: J. Currey, 1990), pp. 220, 224.
6. *New York Times*, 15 November 1991, p. A1; *New York Times*, 21 February 1992, p. A9; 12 December 1993, p. 1; Jane Teufel Dreyer, "U.S./China Military Relations: Sanctions or Rapprochement?" *In Depth*, 1 (Spring 1991), 17-18; *Time*, 16 December 1991, p. 48; *Boston Globe*, 5 February 1994, p. 2; Monte R. Bullard, "U.S. China Relations: The Strategic Calculus," *Parameters*, 23 (Summer 1993), 88.
7. Quoted in Karl W. Eikenberry, *Explaining and Influencing Chinese Arms Transfer* (Washington, D.C.: National Defense University, Institute for National Strategic Studies, McNair Paper No. 36, February 1995), p. 37; Pakistani government statement, *Boston Globe*, 5 December 1993, p. 19; R. Bates Gill, "Curbing Beijing's Arms Sales," *Orbis*, 36 (Summer 1992), p. 386; Chong-pin Lin, "Red Army," *New Republic*, 20 November 1995, p. 28; *New York Times*, 8 May 1992, p. 31.
8. Richard A. Bitzinger, "Arms to Go: Chinese Arms Sales to the Third World," *International Security*, 17 (Fall 1992), p. 87; Philip Ritcheson, "Iranian Military Resurgence," pp. 576, 578; *Washington Post*, 31 October 1991, pp. A1, A24; *Time*, 16 December 1991, p. 47; *New York Times*, 18 April 1995, p. A8; 28 September 1995, p. 1; 30 September 1995, p. 4; Monte Bullard, "U.S. China Relations," p. 88, *New York Times*, 22 June 1995, p. 1; Gill, "Curbing Beijing's Arms," p. 388; *New York Times*, 8 April 1993, p. A9; 20 June 1993, p. 6.
9. John E. Reilly, "The Public Mood at Mid-Decade," *Foreign Policy*, 98 (Spring 1995), p. 83; *Executive Order 12930*, 29 September 1994; *Executive Order 12938*, 14 November 1994. These expanded on *Executive*

Order 12735, 16 November 1990, issued by President Bush declaring a national emergency with respect to chemical and biological weapons.
10. James Fallows, "The Panic Gap: Reactions to North Korea's Bomb," *National Interest*, 38 (Winter 1994), 40-45; David Sanger, *New York Times,* 12 June 1994, pp. 1, 16.
11. *New York Times,* 26 December 1993, p. 1.
12. *Washington Post,* 12 May 1995, p.1.
13. Bilahari Kausikan, "Asia's Different Standard," *Foreign Policy,* 92 (Fall 1993), 28-29.
14. *Economist,*30 July 1994, p. 31; 5 March 1994, p. 35; 27 August 1994, p. 51; Yash Ghai, "Human Rights and Governance: The Asian Debate," (Asia Foundation Center for Asian Pacific Affairs, Occasional Paper No. 4, November 1994), p. 14.
15. Richard M. Nixon, *Beyond Peace* (New York: Random House, 1994), pp. 127-128.
16. *Economist,* 4 February 1995, p. 30.
17. Charles J. Brown, "In the Trenches: The Battle Over Rights," *Freedom Review,* 24 (Sept./Oct. 1993), 9; Douglas W. Payne, "Showdown in Vienna," ibid, pp. 6-7.
18. Charles Norchi, "The Ayatollah and the Author: Rethinking Human Rights," *Yale Journal of World Affairs,* 1 (Summer 1989), 16: Kausikan, "Asian Different Standard," p. 32.
19. Richard Cohen, *The Earth Times,* 2 August 1993, p. 14.
20. *New York Times,* 19 September 1993, p. 4E; 24 September 1993, pp. 1, B9, B16; 9 September 1994, A26; *Economist,* 21 September 1993, p. 75; 18 September 1993, pp. 37-38; *Financial Times,* 25-26 September 1993, p. 11; *Strait Times,* 14 October 1993, p. 1.
21. Figures and quoted are from Myron Weiner, *Global Migration Crisis* (New York: HaperCollins, 1995), pp. 21-28.
22. Weiner, *Global Migration Crisis,* p. 2.
23. Stanley Hoffmann, "The Case for Leadership," *Foreign Policy,* 81 (Winter 1990-91), 30.
24. See B. A. Roberson, "Islam and Europe: An Enigma or a Myth?" *Middle East Journal,* 48 (Spring 1994), p. 302; *New York Times,* 5 December 1993, p. 1; 5 May 1995, p. 1; Joel Klotkin and Andries Van Agt, "Bedouins Tribes That Have Made it," *New Perspective Quarterly,* 8 (Fall 1991), p. 51; Judith Miller, "Stranger at the Gate," *New York Times Magazine,* 15 September 1991, p. 49.

25. *International Herald Tribune,* 29 May 1990, p. 5; *New York Times,* 15 September 1994, p. A21, The French Poll was Sponsored by the French government, the German poll by the American Jewish Committee.
26. See Hans-George Betz, "The New Politics of Resentment: Radical Right-Wing Populist Parties in Western Europe, "*Comparative Politics,* 25 (July 1993), 413-427.
27. *International Heralds Tribune,* 28 June 1993, p. 3; *Wall Street Journal,* 23 May 1994; p. B1; Lawrence H. Fuchs, "The Immigration Debate: Little Room for Big Reforms," *American Experiment,* 2 (Winter 1994), 6.
28. James C. Clad, "Slowing the Wave," *Foreign Policy,* 95 (Summer 1994) 143; Rita J. Simon and Susan H. Alexander, *The Ambivalent Welcome: Print Media, Public Opinion and Immigration* (Westport, C.T: Praeger, 1993), p. 46.
29. *New York Times,* 11 June 1995, p. E14.
30. Jean Raspail, *The Camp of the Saints* (New York: Scribner, 1975) and Jean-Claude Chesnais, *Le Crepuscule de l'Occident: Demographie et Politique* (Paris: Robert Laffont, 1995); Pierre Lellouche, quoted in Miller, "Strangers at the Gate," p. 80.
31. Philippe Fargues, "Demographic Explosion or Social Upheaval?" in Ghassan Salame, ed., *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I.B. Taurus, 1994), pp. 157ff.

Chapter 9

1. Adda B. Bozeman, *Strategic Intelligence and Statecraft Selected Essays* (Washington: Brassey's (US), 1992), p. 50; Barry Buzan, "New Pattern of Global Security in the Twenty-first Century," *International Affairs,* 67 (July 1991), 448-449.
2. John L. Esposito, *The Islamic Threat: Myth or Reality* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 46.
3. Bernard Lewis, *Islam and the West* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 13.
4. Esposito, Islamic Threat, p. 44.
5. Daniel Pipes, *In the Path of God: Islam and Political Power* (New York: Basic Books, 1983), 102-103, 169-173; Lewis F. Richardson, *Statistics of Deadly Quarrels* (Pittsburgh: Boxwood Press, 1960), pp. 235-237.
6. Ira M. Lapidus, *A History of Islamic Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 41-42; Princess Anna Comnena, quoted in Karen Amstrong, *Holy War: The Crusades and their Impact on Today's World* (New York: Doubleday-Anchor, 1991), pp. 3-4 and in Arnold J.

Toynbee, *Study of History* (London: Oxford University Press, 1954), VIII, P. 390.

7. Barry Buzan, "New Patterns," pp. 448-449, Bernard Lewis, "The Roots of Muslim Rage: Why So Many Muslims Deeply Resent the West and Why Their Bitterness Will Not Easily Mollified," *Atlantic Monthly,* 266 (September 1990), 60.
8. Mohamed Sid-Ahmed, "Cybernetic Colonialism and the Moral Search," *New Perspective Quarterly,* 11 (Spring 1994), 19; M. J. Akbar quoted *Time,* 15 June 1992, p. 24; Abdelwahab Belwahl, quoted ibid, p. 26.
9. William McNeil, "Epilogue: Fundamentalism and the World of the 1990's," in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms and Society: Reclaiming the Science, the Family and Education* (Chicago: University of Chicago Press), p. 569.
10. Fatima Mernissi, *Islam and Democracy: Fear of Modern World* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1992).
11. For a selection of such reports, see *Economist,* 1 August 1992, pp. 34-35.
12. John E. Rielly, ed., *American Public Opinion and U.S. Foreign Policy 1995* (Chicago: Chicago Council on Foreign Relations, 1995), p. 21; *Le Monde,* 20 September 1991, p. 12, cited in Margaret Blunden, "Insecurity on Europe Southern Flank," *Survival,* 36 (Summer 1994), 138; Richard Morin, *Washington Post* (National Weekly Ed.), 8-14 November 1993, p. 37; Foreign Policy Association, National Opinion Ballot Report, November 1994, p. 5.
13. *Boston Globe,* 3 June 1994, p. 18; John L. Esposito, "Symposium: Resurgent Islam in the Middle East," *Middle East Policy* 3 (No. 2, 1994), 9; *International Herald Tribune,* 10 May 1994, pp. 1, 4; *Christian Science Monitor,* 24 February 1995, p. 1.
14. Report Ellsworth, *Wall Street Journal,* 1 March 1995, p. 15; William T. Johnsen, *NATO's New Front Line: The Growing Importance of the Southern Tier* (Carlisle Barrack, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1992), p. vii; Robbin Laird, *French Security Policy in Transition: Dynamics of Continuity and Change* (Washington, D.C.: Institute for National Strategic Studies, McNair Paper 38, March 1995), pp. 50-52.
15. Ayatollah Ruhollah Khomeini, *Islam and Revolution* (Berkeley; CA: Mizan Press, 1981), p. 305.
16. *Economist,* 23 November 1991, p. 15.
17. Barry Bozan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," *Survival,* 36 (Summer 1994), 15.

18. *Can China's Armed Forces Win the Next War?*, excerpt translated and published in Ross H. Munro, "Eavesdropping on the Chinese Military: Where It Expects War-Where It Doesn't," *Orbis*, 38 (Summer 1994), 365. The authors of this document went on to say that the use of military force against Taiwan "Would be a really unwise decision."
19. Buzan and Segal, "Rethinking East Asian Security," p. 7; Richard k. Betts, "Wealth, Power and Instability: East Asia and the United States After the Cold War," *International Security*, 18 (Winter 1993/94), 34-77; Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry; Prospect for Peace in Multipolar Asia," *International Security*, 18 (Winter 1993/94), 5-33.
20. *Can China's Armed Forces Win the Next War?*, excerpts translated in Munro, "Eavesdropping on the Chinese," pp. 355ff.; *New York Times*, 16 November 1993, p. A6; Friedberg, "Ripe for Rivalry," p. 7.
21. Desmond Ball, "Arms and Affluence: Military Acquisitions in the Asia-Pacific Region," *International Security*, 18 (Winter 1993/94), 95-111; Michael T. Klare, "The Next Great Arms Race," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 137ff.; Buzan and Segal, "Rethinking East Asian Security," pp. 8-11; General Segal, "Managing New Arms Races in the Asia/Pacific," *Washington Quarterly*, 15 (Summer 1992), 83-102; *Economist*, 20 February 1993, pp. 19-22.
22. See, *e.g.*, *Economist*, 26 June 1993, p. 75; 24 July 1995, p. 25; *Time*, 3 july 1995, pp. 30-31; and on China, Jacob Heilbrunn, "The Next Cold War," *New Republic*, 20 November 1995, pp. 27ff.
23. For discussion of the varieties of trade wars and when they lead to military wars, see David Rowe, *Trade Wars and International Security: The Political Economy of International Economic Conflict* (Working Paper no. 6 Project on the Changing Security Environment and American National Interests, John M. Olin Institute for Strategic Studies, Harvard University, July 1994), pp. 7ff.
24. *New York Times*, 6 July 1993, p. A1, A6; *Time*, 10 February 1992, pp. 16ff.; *Economist*, 17 February 1990, pp. 21-24; *Boston Globe*, 25 November 1991, pp. 1, 8; Dan Oberdorfer, *Washington Post*, 1 March 1992, p. A1.
25. Quoted *New York Times*, 21 April 1992, p. A10; *New York Times*, 22 September 1991, p. E2; 21 April 1992, p. A1: 19 September 1991, p. A7;1 August 1995, p. A2; *International Herald Tribune*, 24 August 1995, p. 4; *China Post (Taipei)*, 26 August 1995, p. 2; *New York Times*, 1 August 1995, p. A2, citing David Shambaugh report on interviews in Beijing.

26. Donald Zagoria, American Foreign Policy Newsletter, October 1993, p. 3; *Can China's Armed Forces Win the Next War?*, in Munro, "Eavesdropping on the Chinese Military," pp. 355ff.
27. Roger C. Altman, "Why Pressure Tokyo? The US-Japan Rift," *Foreign Affairs*, 73 (May June 1994), p. 3; Jeffery Garten, "The Clinton Asia Policy," *International Economy*, 8 (March-April 1994), 18.
28. Edward J. Lincoln, *Japan's Unequal Trade*, (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1990), pp. 2-3. See C. Fred Bergsten and Marcus Noland, *Reconcilable Differences? United State-Japan Economic Conflict* (Washington: Institute for International Economics, 1993), Eisuke Sakakibara, "Less Like You," *International Economy*, (April-May 1990), 36, who distinguishes the American capitalistic economy from the Japanese noncapitalistic market economy; Marie Anchordoguy, "Japanese-American Trade Conflict and Supercomputers," *Political Science Quarterly*, 109 (Spring 1994), 36, citing Rudiger Dornbush, Paul Krugman, Edward J. Lincoln, and Mordechai E. Kreinin; Eamonn Fingleton, "Japan's Invisible Leviathan," *Foreign Affalrs*, 74 (Mar./April 1995), p. 70.
29. For a good summary of differences in culture, values, social relations, and attitude, see Seymour Martin Lipset, *American Exceptionalism: A Double-Edged Sword* (New York: W. W. Norton, 1996), chapter 7, "American Exceptionalism-Japanese Uniqueness."
30. *Washington Post*, 5 May 1994, p. A38; *Daily Telegraph*, 6 May 1994, p. 16; *Boston Globe*, 6 May 1994, p. 11; *New York Times*, 13 February 1994, p. 10; Karl D. Jackson, "How to Rebuild America's Stature in Asia," *Orbis*, 39 (Winter 1995), 14; Yohei Kono, quoted in Chalmers Johnson and E. B. Keehn, "The Pentagon's Ossified Strategy, "*Foreign Affairs*, 74 (July-August 1995), 106.
31. *New York Times*, 2 May 1994, p. A10.
32. Barry Buzan and Gerald Segal, "Asia: Skepticism About Optimism," *National Interest*, 39 (Spring 1995), 83-84, Arthur Waldron, "Deterring China," *Commentary*, 100 (October 1995), 18; Nicholas D. Kristof, "The Rise of China," *Foreign Affairs*, 72 (Nov./Dec. 1993), 74.
33. Stephen p. Walt, "Alliance Formation in Southwest Asia: Balancing and Bandwagoning in Cold War Competition," in Robert Jervis and Jack Snyder, eds., *Dominoes and Bandwagons: Strategic Belief and Great Power Competition in the Eurasian Rim-land* (New York: Oxford University Press 1991), pp. 53, 69.
34. Randall L. Schweller, "Bandwagoning for Profit: Bringing the Revisionist State Back In," *International Security*, 19 (Summer 1994), 72ff.

35. Lucian W. Pye, *Dynamics of Factions and Consensus in Chinese Politics: A Model and Some Propositions* (Santa Monica, CA: Rand 1980), p. 120; Arthur Waldron, *From War to Nationalism: China's Turning Point, 1924-1952* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 48-49, 212: Avery Goldstein, *From Bandwagon to Balance-of-Power Politics: Structurc Constraints in Politics in China, 1949-1978* (Stanford, CA: Stanford University Press: 1991), pp. 5-6, 35ff. See also, Lucian W. Pye, "Social Science Theories in Search of Chinese Realities," *China Quarterly*, 132 (December 1992), 1161-1171.
36. Samuel S. Kim and Lowell Dittmer, "Wither China's Quest for National Identity," in Lowell Dittmer and Samuel S. Kim, eds., *China's Quest for National Identity* (Ithaca, NY: Comell University Press, 1991), p. 240; Paul Dibb, *Towards a New Balance of Power in Asia* (London: International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper 295, 1995), pp. 10-16; Roderick MacFarquhar, "The Post-Confucian Challenge," *Economist*, 9 February 1980, pp. 67-72; Kishore Mahbubani, " 'The Pacific Impulse,' " *Survival*, 37 (Spring 1995), 117; James L. Richardson, "Asia-Pacific: The Case for Geopolitics Optimism," *National Interest*, 38 (Winter 1994-95), 32; Paul Dibb, "Toward a New Balance," p. 13. See Nicola Baker and Leonard C. Sebastian, "The Problem with Parachuting: Strategic Studies and Security in the Asia/Pacific Region," *Journal of Strategic Studies*, 18 (September 1995), 15ff. for an extended discussion of the inapplicability to Asia of European-based Concepts, such as thc balance of power and the security dilemma.
37. *Economist*, 23 December 1995; 5 January 1996, pp. 39-40.
38. Richard K. Betts, "Vietnam's Strategic Predicament," *Survival*, 37 (Autumn 1995), 61ff, 76.
39. *New York Times*, 12 November 1994, p. 6; 24 November 1994, p. A12; *International Herald Tribune*, 8 November 1994, p. 1; Michel Oksenberg, *Washington Post*, 3 September 1995, p. C1.
40. Jitsuo Tsuchiyama, "The End of Alliance? Dilemma in the U.S.-Japan Relations," (Unpublished paper, Harvard University, John M. Olin Institute for Strategic Studies, 1994), pp. 18-19.
41. Ivan P. Hall, "Japan's Asia Card," *National Interest*, 38 (Winter 1994-95), 26; Kishore Mahbubani, "The Pacific Impulse," p. 117.
42. Mike M. Mochizuki, "Japan and the Strategic Quadrangle," in Michael Mandel-baum ed., *The Strategic Quadrangle Russia, China, Japan, and the United States in East Asia* (New York: Council on Foreign Relations, 1995), pp. 130-139, *Asahi Shimbon* Poll reported in *Christian Science Monitor*, 10 January 1995, p. 7.

43. *Financial Times*, 10 September 1992, p. 6; Samina Yassmeen, "Pakistan's Cautious Foreign Policy," *Survival*, 36 (Summer 1994), p. 121, 127-128; Bruce Vaughn, "Shifting Geopolitics Realities Between South, Southwest and Central Asia," *Central Asian Survey*, 13 (No. 2, 1994), 313; Editorial, *Hamshahri*, 30 August 1994, pp. 1, 4, in *FBIS-NES.94.173*, 2 September 1994, p. 77.
44. Graham E. Fuller, "The Appeal of Iran," *National Interest*, 37 (Fall 1994), p. 95; Mu'ammar al-Qadhafi, Sermon, Tripoli, Libya, 13 March 1994, in *FBIS-NES.94.049*, 14 March 1994, p. 21.
45. Fereidun Fesharaki, East-West Center, Hawaii, quoted in *New York Times*, 3 April 1994, p. E3.
46. Stephen J. Blank, *Challenging the New World Order: The Arms Transfer Policies of the Russian Republic* (Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, 1993), pp. 53-60.
47. *International Herald Tribune*, 25 August 1995, p. 5.
48. J. Mohan Malik, "India Copes with the Kremlin's Fall," *Orbis*, 37 (Winter 1993), 75.

Chapter 10

1. Mahdi Elmandjra, *Der Spiegel*, 11 February 1991, cited in Elmandgra, "Cultural Diversity: Key to Survival in the Future," (First Mexican Congress on Future Studies, Mexico City, 26-27 September 1994), pp. 3, 11.
2. David C. Rapoport, "Comparing Militant Fundamentalist Groups," in Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., *Fundamentalisms and the State: Remaking Politics, Economies, and Militance*, (Chicago: University of Chicago Press, 1993), p. 445.
3. Ted Galen Carpenter, "The Unintended Consequences of Afghanistan," *World Policy Journal*, 11 (spring 1994), 78-79, 81, 82: Anthony Hyman, "Arab Involvement in Afghan War," *Beirut Review*, 7 (Spring 1994), 78, 82; Mary Anne Weaver, "Letter from Pakistan: Children of the Jihad," *New Yorker*, 12 June 1995, pp. 44-45; *Washington Post*, 24 July 1995, p. A1; *New York Times*, 20 March 1995, p. 1; 28 March 1993, p. 14.
4. Tim Weiner, "Blowback from the Afghan Battlefield," *New York Times Magazine*, 13 March 1994, p. 54.
5. Harrison J. Golden, *New York Times*, 28 August 1992, p. A25.
6. James Piscatori, ed., "Religion and Realpolitik: Islamic Responses to the Gulf War," in James Piscatori, ed., *Islamic Fundamentalisms and the Gulf Crisis* (Chicago: Fundamentalism Project, American Academy of Arts and Sciences, 1991), pp. 1, 6-7. See also Fatima Mernissi, *Islam and*

Democracy: Fear of the Modern World (Reading, MA: Addison-Wesley), pp. 16-17.

7. Rami G. Khouri, "Collage of Comment: The Gulf War and the Mideast Peace; the Appeal of Saddam Hussein," *New Perspectives Quarterly*, 8 (Spring 1991), 56.
8. Ann Msely Lesch, "Contrasting Reactions to the Persian Gulf Crisis: Egypt, Syria, Jordan, and the Palestinians," *Middle East Journal*, 45 (Winter 1991), p. 43; *Time*, 3 December 1990, p. 70; Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World* (New York: W. W. Norton 1993), pp. 242ff.
9. Eric Evans, "Arab Nationalism and the Persian Gulf War," *Harvard Middle Eastern and Islamic Review*, 1 (February 1994), p. 28; Sari Nusselbeh, quoted *Time*, 15 October 1990, pp. 54-55.
10. Karin Haggag, "One Year After the Storm," *Civil Society* (Cairo), 5 (May 1992), 12.
11. *Boston Globe*, 19 February 1991, p. 7; Safar al-Hawali, quoted by Mamoun Fandy, *New York Times* , 24 November 1990, p. 21; King Hussein, quoted by David S. Landes, "Islam Dunk: the War of Muslim Resentment," *New Republic*, 8 April 1991, pp. 15-16; Fatima Mernissi, *Islam and Democracy*, p. 102.
12. Safar Al-Hawali, "Infidels, Without, and Within," *New Perspectives Quarterly*, 8 (Spring 1991), 51.
13. *New York Times*, 1 February 1991, p. A7; *Economist*, 2 February 1991, p. 32.
14. *Washington Post*, 29 January 1991, p. A10; 24 February 1991, p. B1; *New York Times*, 20 October 1990, p. 4.
15. *Quoted in Saturday Star* (Johannesburg), 19 January 1991, p. 3; *Economist*, 26 January 1991, pp. 31-33.
16. Sohail H. Hasmi, review of Mohammed Haikal, "Illusions of Triumph," *Harvard Middle Eastern and Islamic Review*, 1 (February 1994), 107; Mernissi, *Islam and Democracy*, p. 102.
17. Shibley Telhami, "Arab Public Opinion and the Gulf War," *Political Science Quarterly*, 108 (Fall 1993), 451.
18. *International Herald Tribune*, 28 June 1993, p. 10.
19. Roy Licklider, "The Consequences of Negotiated Settlement in Civil Wars, 1945-93," *American Political Science Review*, 89 (September 1995), 685, who defines communal wars as "Identity wars," and Samuel p. Hungtinton, "Civil Violence and the Process of Development," in *Civil Violence and International System* (London: International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper no. 83, December 1971), 12-14, who cited as the five major

characteristics of communal wars a high degree of polarization, ideological ambivalence, particularism, Large amounts of violence, and protracted duration.

20. These estimates come from newspaper accounts and Ted Robert Gurr and Barbara Harff, *Ethnic Conflict in World Politics* (Boulder: Westview Press, 1994), pp. 160-165.
21. Richard H. Shultz, Jr. and William J. Olson, *Ethnic and Religious Conflict: Emerging Threat to U.S. Security* (Washington, D.C.: National Strategy Information Center), pp. 17ff.; H.D.S. Greenway, *Boston Globe*, 3 December 1992, p. 19.
22. Roy Licklider, "Settlements in Civil Wars," p. 685; Gurr and Harff, *Ethnic Conflict*, p. 11; Tent N. Thomas, "Global Assessment of Current and Future Trends in Ethnic and Religious Conflict," in Robert L. Pfaltzgraff, Jr. and Richard H. Shultz, Jr., eds., *Ethnic Conflict and Regional Instability: Implications for U.S. Policy and Army Roles and Missions* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1994), p. 36.
23. See Shultz and Olson, *Ethnic and Religious Conflict*, pp. 3-9; Sugata Bose, "Factors Causing the Proliferation of Ethnic and Religious Conflict," in Pfalzgraff and Shultz, *Ethnic Conflict and Regional Instability*, pp. 43-49; Michael E. Brown, "Causes and Implications of Ethnic Conflict," in Michael E. Brown, ed., *Ethnic Conflict and International Security* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1993), pp. 3-26. For a counterargument that ethnic conflict has not increased since the end of the Cold War, see Thomas, "Global Assessment of Current and Future Trends in Ethnic and Religious Conflict," pp. 33-41.
24. Ruth Leger Sivard, *World Military and Social Expenditure 1993* (Washington, D.C.: World Priorities, Inc., 1993), pp. 20-22.
25. James L. Payne, *Why Nations Arm* (Oxford: B. Blackwell, 1989), p. 124.
26. Christopher B. Stone, "Westphalia and Hudaybiyya; A Survey of Islamic Perspectives on the Use of Force as Conflict Management Technique" (unpublished paper, Harvard University), pp. 27-31, and Jonathan Wilkenfeld, Michael Brecher, and Sheila Moser, eds., *Crisis in the Twentieth Century* (Oxford: Pergamon Press, 1988-89), 11, 15, 161.
27. Gary Fuller, "The Demographic Backdrop to Ethnic Conflict: A Geographic Overview," in Central Intelligence Agency, *The Challenge of Ethnic Conflict to National and International Order in the 1990's: Geographic Perspectives* (Washington, D.C.: Central Intelligence Agency, RTT 95-10039, October 1995), pp. 151-154.
28. *New York Times*, 16 October 1994, p. 3; *Economist*, 5 August 1995, p. 32.

29. United Nations Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, Population Division, *World Population Prospects: The 1994 Revision* (New York: United Nations, 1995), pp. 29, 51; Denis Dragounski, "Threshold of Violence," *Freedom Review*, 26 (March-April 1995), 11.
30. Suzan Woodward, *Balkan Tragedy: Chaos and Dissolution after the Cold War* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995), pp. 32-35; Branka Magas, *The Destruction of Yugoslavia: Tracking the Breakup* 1980-92 (London: Verso, 1993), pp. 6, 19.
31. Paul Mojzes, *Yugoslavian Inferno: Ethnoreligious Warfare in the Balkans* (New York: Continuum, 1994), pp. 95-96; Magas, *Destruction of Yugoslavia*, pp. 49-73; Aryeh Neier, "Kosovo Survives," *New York Review of Books*, 3 February 1994, p. 26.
32. Aleksa Djilas, "A Profile of Slobodan Milosevic," *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 83.
33. Woodward, *Balkan Tragedy*, pp. 33-35, Figures derived from Yugoslavia censuses and other sources: William T. Johnsen, *Deciphering the Balkan Enigma: Using History to Inform Policy* (Carlisle Barracks: Strategic Studies Institute, 1993), p. 25, citing *Washington Post*, 6 December 1992, p. C2; *New York Times*, 4 November 1995, p. 6.
34. Bogdan Denis Denich, *Ethnic Nationalism:The Tragic Death of Yugoslavia* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), pp. 108-109.
35. Payne, *Why Nations Arm*, pp. 125, 127.
36. *Middle East International*, 20 January, 1995, p. 2.

Chapter 11

1. Roy Licklider, "The Consequences of Negotiated Settlements in Civil Wars, 1945-93," *American Political Science Review*, 89 (September 1995), 685.
2. See Barry R. Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict," in Michael E. Brown ed., *Ethnic Conflict and International Security* (Princeton: Princeton University Press, 1993), pp. 103-124.
3. Ronald Dannreuther, *Creating New States in Central Asia* (International Institute for Strategic Studies/Brassey's, Adelphi Paper No. 288, March 1994), pp. 30-31; Dodjoni Atovullo, quoted in Urzula Doroszewska, "The Forgotten War: What Really Happened in Tajikistan," *Uncaptive Minds*, 6 (Fall 1993), 33.
4. *Economist*, 26 August 1995, p. 43; 20 January 1996, p. 21.
5. *Boston Globe*, 8 November 1993, p. 2; Brian Murray, "Peace in the Caucasus: Multi-Ethnic Stability in Dagestan," *Central Asian Survey*, 13

(No.4, 1994), 514-515; *New York Times,* 11 November 1994, p. 16; 17 December 1994, pp. 1ff.

6. Raju G. C. Thomas, "Secessionist Movement in South Asia," *Survival,* 36 (Summer 1994), 99-101, 109; Stefan Wegstyl, "Kashmiri Conflict Destroys a 'Paradise,' " *Financial Times,* 23-24 October 1993, p. 3.
7. Alija Izetbegovic, *The Islamic Declaration* (1991), pp. 23, 33.
8. *New York Times,* 4 February 1995, p. 4; 15 June 1995, p. A12; 16 June 1995, p. A12.
9. *Economist,* 20 January 1996, p. 21; *New York Times,* 4 February 1995, p.4.
10. Stojan Obradovic, "Tuzla: The Last Oasis," *Uncaptive Minds,* 7 (Full-Winter 1994), 12-13.
11. Fiona Hill, *Russia's Tinderbox: Conflict in the North Caucasus and Its Implications for the Future of the Russian Federation* (Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Strengthening Democratic Institutions Project, September 1995), p. 104.
12. *New York Times,* 6 December 1994, p. A3.
13. See Mojzes, *Yugoslavian Inferno,* Chap. 7, "The Religious Component in Wars,"; Denitch, *Ethnic Nationalism: The Tragic Death of Yugoslavia,* pp. 29-30, 72-73, 131-133; *New York Times,* 17 December 1992, p. A14; Misha Glenny, "Carnage in Bosnia, for Starters," *New York Times,* 29 July 1993, p. A23.
14. *New York Times,* 13 May 1995, p. A3; 7 November 1993, p. E4; 13 March 1994, p. E3; Boris Yeltsin quoted in Barnett R. Rubin, "The Fragmentation of Tajikistan," *Survival,* 35 (Winter 1993-94), 86.
15. *New York Times,* 7 March 1994, p. 1; 26 October 1995, p. A25; 24 September 1995, p. E3; Stanley Jeyaraja Tambiah, *Seri Lanka: Ethnic Fratricide and the Dismantling of Democracy* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), p. 19.
16. Khalid Duran, quoted in Richard H. Shultz, Jr. and William J. Olson, *Ethnic and Religious Conflict: Emerging Threat to U.S. Security* (Washington, D.C.: National Strategy Information Center), p. 25.
17. Khaching Tololyan, "The Impact of Diasporas in U.S. Foreign Policy," in Robert L. Pfaltzgraff, Jr. and Richard H. Shultz, Jr. eds., *Ethnic Conflict and Regional Instability: Implications for U.S. Policy and Army Roles and Missions* (Carlisle Barracks, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1994), p. 156.
18. *New York Times,* 25 June 1994, p. A6; 7 August 1994, p. A9; *Economist,* 31 October 1992, p. 38; 19 August 1995, p. 32; *Boston Globe,* 16 May 1994, p. 12; 3 April 1995, p. 12.

19. *Economist*, 27 February 1988, p. 25; 8 April 1995, p. 34; David C. Rapaport, "The Role of External Forces in Supporting Ethno-Religious Conflict," in Pfaltzgraff and Shultz, *Ethnic Conflict and Regional Instability*, p. 64.
20. Rapoport, "External Forces," p. 66; *New York Times*, 19 July 1992, p. E3; Carolyn Fluehr-Lobban, "Protracted Civil War in the Sudan: Its Future as a Multi-Religious, Multi-Ethnic State," *Flecher Forum of World Affairs*, 16 (Summer 1992), 73.
21. Steven R. Weisman, "Sri Lanka: A Nation Disintegrates," *New York Times Magazine*, 13 December 1987, p. 85.
22. *New York Times*, 20 April 1984, p. 6; 19 June 1995, p. A3; 24 September 1995, p. 9; *Economist*, 11 June 1988, p. 38; 26 August 1995, p. 29; 20 May 1995, p. 35; 4 November 1995, p. 39.
23. Barnet Rubin, "Fragmentation of Tajikistan," pp. 84, 88; *New York Times*, 29 July 1993, p. 11, *Boston Globe*, 4 August 1993, p. 4. On the development of the War in Tajikistan, I have relied largely on Barnett R. Rubin, "The Fragmentation of Tajikistan," *Survival*, 35 (Winter 1993-94), 71-91; Roland Dannreuther, *Creating New States in Central Asia* (International Institute for Strategic Studies, Adelphi Paper No. 288, March 1994); Hafizulla Emadi, "State, Ideology, and Islamic Resurgence in Tajikistan," *Central Asian Survey*, 13 (No. 4, 1994), 565-574; and newspaper accounts.
24. Urszula Doroszewska, "Caucasus Wars," *Uncaptive Minds*, (Winter-Spring 1994), 86.
25. *Economist*, 28 November 1992, p. 58; Hill, *Russia's Tinderbox*, p. 50.
26. *Moscow Times*, 20 January 1995, p. 4; Hill, *Russia's Tinderbox*, p. 90.
27. *Economist*, 14 January 1995, pp. 43ff.; *New York Times*, 21 December 1994, p. A18; 23 December 1994, pp. A1, A10; 3 January 1995, p. 1; 1 April 1995, p. 3; 11 December 1995, p. A6; Vicken Cheterian, "Chechnya and the Transcaucasian Republics," *Swiss Review of World Affairs*, February 1995, pp. 10-11; *Boston Globe*, 5 January 1995, pp. 1ff.; 12 August 1995, p. 2.
28. Vera Tolz, "Moscow and Russia's Ethnic Republics in the Wake of Chechnya," Center for Strategic and International Studies, *Post Soviet Prospects*, 3 (October 1995), 2; *New York Times*, 20 December 1994, p. A14.
29. Hill, *Russia's Tinderbox*, p. 4; Dmitry Temin, "Decision Time for Russia," *Moscow Times*, 3 February 1995, p. 8.
30. *New York Times*, 7 March 1992, p. 3; 24 May 1992, p. 7; *Boston Globe*, 5 February 1993, p. 1; Bahri Yilmaz, "Turkey's New Role in International

Politics," *Aussenpolitik*, 45 (January 1994), 95; *Boston Globe*, 7 April 1993, p. 2.

31. *Boston Globe*, 4 September 1993, p. 2; 5 September 1993, p. 2; 26 September 1993, p. 7; *New York Times*, 4 September 1993, p. 5; 5 September 1993, p. 19; 10 September 1993, p. A3.
32. *New York Times*, 12 February 1993, p. A3; 8 March 1992, p. 20; 5 April 1993, p. A7; 15 April 1993, p. A9; Thomas Goltz, "Letter from Eurasia: Russia's Hidden Hand," *Foreign Policy*, 92 (Fall 1993), 98-104; Hill and Jewett, *Back in the USSR*, p. 15.
33. Fiona Hill and Pamela Jewett, *Back in the USSR: Russia's Intervention in the Internal Affairs of the Former Soviet Republics and Implications for the United States Policy Toward Russia* (Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Strengthening Democratic Institution Project, January 1994), p. 10.
34. *New York Times*, 22 May 1992, p. A29; 4 August 1993, p. A3; 10 July 1994, p. E4; *Boston Globe*, 25 December 1993, p. 18; 23 April 1995, pp. 1, 23.
35. Flora Lewis, "Between TV and the Balkan War," *New Perspectives Quarterly*, 11 (Summer 1994), 47; Hans W. Maull, "Germany in the Yugoslav Crisis," *Survival*, 37 (Winter 1995-96), 112; Walfgang Krieger, "Toward a Gaullist Germany? Some Lessons from the Yugoslav Crisis," *World Policy Journal*, 11 (Spring 1994), 31-32.
36. Misha Glenny, "Yugoslavia: The Great Fall," *New York Review of Books*, 23 March 1993, p. 61; Pierre Behar, "Central Europe: The New Lines of Facture," *Geopolitque*, 39 (Autumn 1994), 44.
37. Pierre Behar, "Central Europe and the Balkans Today: Strengths the and Weaknesses," *Geopolitique*, 35 (Autumn 1991), p. 33; *New York Times*, 23 September 1993, p. A9; *Washington Post*, 13 February 1993, p. 16; Janusz Bugajski, "The Joy of War;" *Post-Soviet Prospects*, (Center for Strategic and International Studies), 18 March 1993, p. 4.
38. Dov Ronen, *The Origins of Ethnic Conflict: Lessons From Yugoslavia* (Australian National University, Research School of Pacific Studies, Working Paper No. 155, November 1994), pp. 23-24; Bugajski, "Joy of War," p. 3.
39. *New York Times*, 1 August 1995, p. A6; 28 October 1995, pp. 1, 5; 5 August 1995, p. 4; *Economist*, 11 November 1995, pp. 48-49.
40. *Boston Globe*, 4 January 1993, p. 5; 9 February 1993, p. 6: 8 September 1995, p. 7; 30 November 1995, p. 13; *New York Times*, 18 September 1995, p. A6; 22 June 1993, p. A23; Janusz Bugajski, "Joy of War," p. 4.

41. *Boston Globe,* 1 March 1993, p. 4; 21 February 1993, p. 11; 5 December 1993, p. 30; *Times* (London), 2 March 1993, p. 14; *Washington Post,* 6 November 1995, p. A15.
42. *New York Times,* 2 April 1995, p. 10; 30 April 1995, p. 4; 30 July 1995, p. 8; 19 November 1995, p. E3.
43. *New York Times,* 9 February 1994, p. A12; 10 February 1994, p. A1; 7 June 1995, p. A1; *Boston Globe,* 9 December 1993, p. 25; *Europa Times,* May 1994, p. 6; Andreas Papandreou, "Europe Turns Left," *New Perspectives Quarterly,* 11 (Winter 1994), 53.
44. *New York Times,* 10 September 1995, p. 12; 13 September 1995, p. A11; 18 September 1995, p. A6; *Boston Globe,* 8 September 1995, p. 2; 12 September 1995, p. 1; 10 September 1995, p. 28.
45. *Boston Globe,* 16 December 1995, p. 8; *New York Times,* 9 July 1994, p. 2.
46. Margaret Blunden, "Insecurity on Europe Southern Flank," *Survival,* 36 (Summer 1994), 145; *New York Times,* 16 December 1993, p. A7.
47. Fouad Ajami, "Under Western Eyes: The Fate of Bosnia" (Report Prepared for the International Commission on the Balkans of the Carnegie Endowment for International Peace and the Aspen Institute, April 1996), pp. 5ff.; *Boston Globe,* 14 August 1993, p. 2; *Wall Street Journal,* 17 August 1992, p. A4.
48. Yilmaz, "Turkey's New Role," pp. 94, 97.
49. Janusz Bugajski, "Joy of War," p. 4; *New York Times,* 14 November 1992, p. 5; 5 December 1992, p. 1; 15 November 1993, p. 1; 18 February 1995, p. 3; 1 December 1995, p. A14; 3 December 1995, p. 1; 16 December 1995, p. 6; 24 January 1996, pp. A1, A6; Suzan Woodward, *Balkan Tragedy: Chaos and Dissolution After the Cold War* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995), pp. 356-357; *Boston Globe,* 10 November 1992, p. 7; 13 July 1993, p. 10; 24 June 1995, p. 9; 22 September 1995, pp. 1, 15; Bill Gertz, *Washington Times,* 2 June 1994, p. A1.
50. *Jane's Sentinel,* cited in *Economist,* 6 August 1994, p. 41; *Economist,* 12 February 1994, p. 21; *New York Times,* 10 September 1992, p. A6; 5 December 1992, p. 6; 26 January 1993, p. A9; 14 October 1993, p. A14; 14 May 1994, p. 6; 15 April 1995, p. 3; 15 June 1995, p. A12; 3 February 1996, p. 6; *Boston Globe,* 14 April 1995, p. 2; *Washington Post,* 2 February 1996, p. 1.
51. *New York Times,* 23 January 1994, p. 1; *Boston Globe,* 1 February 1994, p. 8.
52. On American acquiescence in Muslim arms shipments, see *New York Times,* 15 April 1995, p. 3; 3 February 1996, p. 6; *Washington Post,* 2 February 1996, p. 1; *Boston Globe,* 14 April 1995, p. 2.

53. Rebecca West, *Black Lamb and Grey Falcon: The Record of a Journey through Yugoslavia in 1937* (London: Macmillan 1941), p. 22 quoted in Charles G. Boyd, "Making Peace with Guilty: the Truth About Bosnia," *Foreign Affairs*, 74 (Sept./Oct. 1995), 22.
54. Quoted in Timothy Garton Ash, "Bosnia in Our Future," *New York Review of Books*, 21 December 1995, p. 27; *New York Times*, 5 December 1992, p. 1.
55. *New York Times*, 3 September 1995, p. 6E; *Boston Globe*, 11 May 1995, p. 4.
56. See U.S. Institute of Peace, *Sudan: Ending the War, Moving Talks Forward* (Washington, D.C.: U.S. Institute of Peace Special Report, 1994); *New York Times*, 26 February 1994, p. 3.
57. John J. Maresca, *War in the Caucasus* (Washington: United State Institute of Peace, Special Report, no date), p. 4.
58. Robert D. Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two Level Games," *International Organization*, 42 (Summer 1988), 427-460, Samuel P. Huntington, *The third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman, OK: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 121-163.
59. *New York Times*, 27 January 1993, p. A6; 16 February 1994, p. 47, On the Russian February 1994 initiative, see generally J. Cohen, "Russia and the Balkans: Ban-Slavism, Partnership and Power," *International Journal*, 49 (August 1994), 836-845.
60. *Economist*, 26 February 1994, p. 50.
61. *New York Times*, 20 April 1994, p. A12; *Boston Globe*, 19 April 1994, p. 8.
62. *New York Times*, 15 August 1995, p. 13.
63. Hill and Jewitt, *Back in the USSR*, p. 12; Paul Henze, *Georgia and Armenia-Toward Independence* (Santa Monica, CA: RAND P-7924, 1995), p. 9; *Boston Globe*, 22 November 1993, p. 34.

Chapter 12

1. Arnold J. Toynbee, *A Study of History* (London; Oxford University Press, 12 vols., 1934-1961), VII, 7-17; *Civilization on Trial: Essays* (New York: Oxford University Press, 1948), 17-18; *Study of History*, IX, 421-422.
2. Matthew Melko, *The Nature of Civilizations* (Boston Porter Sargent, 1969), p. 155.
3. Carroll Quigley, *Evolution of Civilizations: An Introduction to Historical Analysis* (New York: Macmillan, 1961), pp. 146ff.
4. Quigley, *Evolution of Civilizations*, pp. 138-139, 158-160.

5. Mattei Dogan, "The Decline of Religious Beliefs in Western Europe," *International Social Science Journal*, 47 (Sept. 1995), 405-419.
6. Robert Wuthnow, "Indices of Religious Resurgence in the United States," in Richard T. Antoun and Mary Elaine Hegland, eds., *Religious Resurgence; Contemporary Cases in Islam, Christianity, and Judaism* (Syracuse: Syracuse University Press, 1987), pp. 15-34; *Economist*, 8 (July 1995), 19-21.
7. Arthur M. Schlesinger, Jr. *The Disuniting of America: Reflections on a Multicultural Society* (New York: W. W. Norton, 1992), 19-21.
8. Quoted in Schlesinger, *Disuniting of America*, p. 118.
9. Gunner Myrdal, *An American Dilemma* (New York: Harper & Bros., 1944), 1, 3. Richard Hofstadter quoted in Hans Kohn, *American Nationalism: An Interpretive Essay* (New York: Macmillan, 1957), p. 13.
10. Takeshi Umehara, "Ancient Japan Shows Post-Modernism the Way," *New Perspectives Quarterly*, 9 (Spring 1992), p. 13.
11. James Kurth, "The *Real* Clash," *National Interest*, 37 (Fall 1994), 3-15.
12. Malcolm Rifkind, Speech, Pilgrim Society, London, 15 November 1994 (New York: British Information Services, 16 November 1994), p. 2.
13. *International Herald Tribune*, 23 May 1995, p. 13.
14. Richard Holbrooke, "America: A European Power," *Foreign Affairs*, 74 (March/April 1995), 49.
15. Michael Howard, *America and the World* (St. Louis: Washington University, the Annual Lewis Lecture, 5 April 1984), p. 6.
16. Schlesinger, *Disuniting of America*, p. 6.
17. For a 1990s statement of this interest, see "Defense Planning Guidance for the Fiscal Years 1994-1999," draft, 18 February 1992; *New York Times*, 8 March 1992, p. 14.
18. Z. A. Bhutto, *If I am Assassinated* (New Delhi: Vikas Publishing House, 1979), pp. 137-138, quoted in Louis Delvoie, "The Islamization of Pakistan's Foreign Policy," *International Journal*, 51 (Winter 1995-96), 133.
19. Michael Walzer, *Thick and Thin: Moral Argument at Home and Abroad* (Notre Dame: University of Notre Dame Press, 1994), pp. 1-11.
20. James Q. Wilson, *The Moral Sense* (New York: Free Press, 1993), p. 225.
21. Government of Singapore, *Shared Values* (Singapore: Cmd. No. 1 of 1991, 2 January 1991), pp. 2-10.
22. Lester Pearson, *Democracy in World Politics* (Princeton: Princeton University Press, 1995), pp. 83-84.

عزيزي القارئ إن هذا الكتاب الذي قال فيه المنظر الأول لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية هنري كسنجر أنه "أحد أهم الكتب التي نشرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية"، قد وجدنا أن ترجماته السابقة وقعت في هنات أفسدت المعنى في كثير من مواضعة بل غالباً ما كانت تقلب المعنى قلباً حتى أنها حولت النفي إلى إثبات والإثبات إلى نفي. هذا علاوة على أخطاء كثيرة في أسماء الدول والمدن والأرقام والتاريخ، مما حثني أنا المترجم على الإجتهاد والبحث لكي أضع المعنى في نصابه واضعاً نصب ناظري مسئولية الأمانة. وجعلت أبين ما أرى أنه قد يكون غامضاً على القارئ في هوامش أضفتها. ولقد صففت الكتاب بطريقة تُسهل عمل من يريد أن يعود إلى الأصل ليطابق ويراجع الأصل. وأرجو من الذي يجد فيه خطأ سقط مني سهواً أن يتصل بدار النشر على الهاتف المذكور على الغلاف.

في سنة ١٩٩٣، نشرت الصحيفة الرائدة *الشؤون الخارجية* مقالاً عنوانه "إصطدام الحضارات ؟" كتبها الأستاذ صاموئيل هنتغتون الذي يدرس في جامعة هارفرد. وحسبما قاله محرروا الصحيفة، فقد ظل هذا المقال يثير نقاشاً أكثر من أي مقال نشره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي ذلك المقال، طرح هنتغتون قضية ما إذا كانت النزاعات بين الحضارات ستطغي على السياسات العالمية أم لا. وجاء هذا الكتاب ليقدم الأجابة، حتى أنه لم يُبين إلى أي مدى تكون الإصطدامات بين الحضارات هي الخطر الأعظم على الأطلاق على السلام العالمي فحسب بل ويصف وصفاً واضحاً إلى أي مدى يكون نظام عالمي يقوم على أساس الحضارات هو الملاذ الآمن الأضمن من الحرب. فمنذ ١١/أيلول، قد أمست هذه الأطروحة ذات بصيرة وذكاء أكثر بكثير مما كانت تبدو عليه. وتعتبر الآن أطروحة "إصطدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي" بأنها دراسة ممتازة للعلاقات الدولية في عالم غامض ومتقلب غموضاً وتقلباً بنحو يزداد أكثر فأكثر.

قال فيه تيموثي مو؛ "إنه أحد الكتب النادرة التي من شأنها أن توجه مسيرة الزمن، وهو كذلك مرآة يعكسها."

قال عنه فرانسيس فوكويواما؛ "إن هذا الكتاب رائع في وضوح وصفه وتناوله تعقيدات السياسات في العصر الراهن."

قال فيه زنيو برزيزنسكي؛ "إنه جولة فكرية عظيمة، وجريئة، وواسعة الخيال، ومثيرة، يغرس البذور التي ستُحدث ثورةً في مفاهيمنا عن الشؤون الدولية."



دار الأمل
للنشر والتوزيع
إربد: ص.ب:٤٦٩ تلفاكس:٧٢٤٧٦١٧٤ الاردن